

سلسلة تيسير علوم العربية (٤)

رفع
عبد الرحمن البجاري
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

العَنْدَبُ السَّنَائِبِيلُ

بتيسير شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل
العقيلي المصري الهمداني
(٦٩٨ - ٧٦٩ هـ)

تأليف الأستاذ الدكتور

أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل

أستاذ النحو والصرف

بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وجامعة الأزهر سابقاً



مكتبة إحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

العذب السَّابِلُ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م

لا يجوز طبع هذا الكتاب^(١) أو تخزينه بواسطة أي نظام لحزن المعلومات أو استرجاعها أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم شرائط ممغنطة أم غير ذلك أم بأية طريقة معلومة أم مجهولة إلا بإذن كتابي صريح من المؤلف.

(١) العذب السلسبيل بتيسير شرح ابن عقيل.

سلسلة تيسير علوم العربية (٤)

العزب السلسيل

بتيسير شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل

العقيلي المصري الهمداني

(٦٩٨ - ٧٦٩هـ)

تأليف الأستاذ الدكتور

أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل

أستاذ النحو والصرف

بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وجامعة الأزهر سابقاً

مكتبة إحياء التراث الإسلامي

مكة المكرمة - الزاهر : ٥٤٤٥٩٨٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



من الكلم المأثور في الحث على تعلم الإعراب

- رُوِيَ عن عَلِيِّ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - قال: أَعْرَبُوا الكَلَامَ كي تُعْرَبُوا القرآنَ.
- وقال عمرُ رضي الله عنه: رَجِمَ اللهُ امراً أصْلَحَ من لسانِهِ.
- وقال ابنُ الصلاح: ينبغي للمحدث أن لا يَرْوِيَ حديثَهُ بقراءةٍ لِحَانٍ.
- وقال الأَصْمَعِيُّ: إِنَّ أخوفَ ما أخافُ على طالبِ العلم إذا لم يعرفِ النحوَ أن يدخل في قولِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فليتبوأ مقعدهُ من النار».

■ وقال الشاعر:

من فاته النحوُ فذاك الأخرسُ وفهمُهُ في كل علم مُفْلِسُ
وقدرُهُ بينَ الورى موضوعُ وإن يناظر فَهُوَ المَقْطوعُ
لا يهتدي لحكمةٍ في الذكرِ وما لَهُ في غامضِ مِنْ فكرِ



باسم الرحمن الرحيم

تمهيد

إنَّ خير ما تصلح به هذه الأمة سلوكاً وتربية وتعليماً أن تحتذي ما كان عليه أوائلها من السلوك والعمل، والذي يعيننا هنا الطريقة التربوية التي سلكها جبريل عليه السلام فَعَلَّم بها رسولَ الله صلى الله عليه وآله، إذ كانت جِواراً مبنياً على سؤال وجواب كما في نص الحديث الآتي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وآله بارزاً يوماً للناس فأتاه جبريلُ فقال:

- ما الإيمانُ؟ .

قال: «الإيمانُ أن تؤمنَ باللهِ وملائكتهِ وبلقائهِ ورسلهِ، وتؤمنَ بالبعثِ» .

- قال: ما الإسلامُ؟ .

قال: «الإسلامُ أن تعبدَ اللهَ ولا تشركَ به، وتقيمَ الصلاةَ، وتؤديَ الزكاةَ المفروضةَ، وتصومَ رمضانَ» .

قال: ما الإحسانُ؟ .

قال: «أن تعبدَ اللهَ كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» .

قال: متى الساعةُ؟ .

قال: «ما المسؤولُ عنها بأعلمَ منَ السائلِ . وسأخبرك عن أشراتها: إذا ولدتِ الأمةُ ربَّها، وإذا تناولَ رُعاءُ الإبلِ البُهْمَ في البنيانِ في خمسٍ لا يعلمهنَّ إلا اللهُ»، ثم تلا النبي صلى الله عليه وآله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الآية، ثم

أدبر، فقال: رُدُّوه، فلم يروا شيئاً فقال: هذا جبريلُ جاء يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ»^(١).

وفي روايةٍ مسلمٍ عن عمرَ بنِ الخطابِ رضي الله عنه قال: بينما نحنُ عند رسولِ الله صلى الله عليه وآله ذاتَ يومٍ؛ إذ طلع علينا رجلٌ شديدُ بياضِ الثيابِ، شديدُ سوادِ الشعرِ، لا يُرى عليه أثرُ السفرِ، ولا يعرفه منا أحدٌ حتى جلسَ إلى النبي صلى الله عليه وآله فأسندَ رُكْبَتَيْهِ إلى رُكْبَتَيْهِ ووضَع كَفَّيْهِ على فَخِذَيْهِ وقال: يا محمد:

- أَخْبَرَنِي عَنِ الْإِسْلَامِ.

- فقال رسولُ الله صلى الله عليه وآله: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقِيَمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحْجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». قال: صدقت قال: فعجبنا له يسأله وَيُصَدِّقُهُ.

- قال: فأخبرني عن الإيمانِ.

- قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». قال: صدقت.

- قال: فأخبرني عن الإحسانِ.

- قال: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

- قال: فأخبرني عن الساعةِ.

- قال: «مَا الْمَسْئُورُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ».

- قال: فأخبرني عن أمارَتِهَا.

- قال: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّتَهَا وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعِرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبَنِيَانِ».

قال: ثم انطلق فلبثت ملياً، ثم قال لي: يا عمر: «أتدري من السائل؟»

(١) صحيح البخاري ١/٢٠ كتاب الإيمان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، تحقيق أحمد محمد شاكر، النسخة اليونانية.

قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم» رواه مسلم^(١).

هذه الطريقة وردت في آيات من التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا ينفقون، قل العفو﴾، ﴿ويسألونك عن اليتامى، قل إصلاح لهم خير﴾^(٢).
وقوله تعالى: ﴿ويسألونك عن الأنفال، قل الأنفال لله والرسول﴾^(٣)،
وقوله تعالى: ﴿ويسألونك عن الروح، قل الروح من أمر ربي﴾^(٤).

كذلك نجد أسلوب المحاورة كثر في القصص القرآني، اقرأ إن شئت قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة، قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك، قال إني أعلم ما لا تعلمون...﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿فأتيا فرعون فقولا إنا رسول رب العالمين * أن أرسل معنا بني إسرائيل * قال ألم نُرَبِّكَ فينا وليداً ولبثت فينا من عمرك سنين * وفعلتْ فَعَلَّتْك التي فَعَلَّتْ وأنت من الكافرين * قال فَعَلَّتْهَا إِذَا وأنا من الضالين...﴾ الآيات^(٦).

ولما كان القصص محبباً إلى الطباع سريع الفهم قريب المنال لِمَا بُنِيَ عليه من الحوار والسؤال والجواب قصدت إلى عرض مواد العربية ولا سيما الصرف والنحو والعروض على هذا النسيج المحبب إلى النفوس، المرغب في التحصيل.

إن نسج علوم العربية صرفاً ونحواً وعروضاً على منوال ما قدمت من الحديث والقرآن لخير الطرق في عرض مناهجها بدلاً من السرد والإلقاء

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٥٧/١، ط دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٢) سورة البقرة: الآيتان ٢١٩، ٢٢٠.

(٣) سورة الأنفال: الآية ١.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٥٨.

(٥) سورة البقرة: الآية ٣٠.

(٦) سورة الشعراء: الآيات ١٦ - ٢٠.

تيسيراً لمادتها، وتقريباً لمضامينها، وترغيباً للناشئة، وعلينا أن نأخذ أنفسنا بهذه السبيل لما فيها من التخفيف والتبسيط دون إخلال أو تقصير، وذلك بإعادة النظر في صياغة المناهج المقررة في صورة سؤال وجواب، تحقيقاً للأهداف المنشودة والآمال المرجوة، والله من وراء القصد وهو المستعان.



التقديم

لست مع من يذهب في تيسير النحو إلى حذف أحد أبوابه تأليفاً أو تعليماً، أو بتر إحدى قواعده، أو إسقاط بعض نصوصه وشواهدة، أو استبعاد بعض آراء علمائه؛ لإيماني بأن كلاً منها له فائدة في تقويم اللسان، وتفنن أساليب البيان، والإيماء إلى سعة هذه اللغة، والإشارة إلى الأصول المرعية في بناء هيكل العربية وأصولها.

وإنما طريقتي هذه لا حذف - لا بتر، لا إسقاط - لا استبعاد، بل الحفاظ على ما شيده سلفنا، والتوجيه والإرشاد لخلقنا منتحياً في ذلك سبيلاً آخر وهو البيان والتوضيح والتفصيل لما يوميء إليه النص وما توحى إليه القاعدة، وذلك في صورة أسئلة تردفها أجوبة، وهي محاولة أردت بها تيسير النحو وتقريبه إلى الدارسين، فهي من وجهة نظري أهدى سبيل إلى تسهيله وتحصيله بأقل جهد، وأقصر زمن، وأحسن نتائج، هذه الطريقة ألفتها ترغب ولا تنفر وتشجع ولا تثبط، وتذهب شبح الخوف عن الدارسين أو الخوف منها، وقد توخيتُ فيها الآتي:

أولاً: تصفية الدرس من شوائب الاعتراضات التي تبهم أو تبعد، كي يكون نحواً مُصَفًّى.

ثانياً: ذكر عناصر الدرس على اختلاف أنواعها من إثبات ونفي وذكر وحذف وتقديم وتأخير وتعريف وتنكير وتعويض... إلخ. وما يتصل بها من توسعات وترخصات.

ثالثاً: تفصيل المجمل وتوضيح المبهم كي لا يتعسر فهم المراد، ويتعذر المطلوب.

رابعاً: جمع شتات المسألة بضم بعضها إلى بعض بحيث تكتمل صورتها بتلاحم أشلائها وتضام أجزاءها كي يتيسر التحصيل .

خامساً: بيان مسائل الخلاف في الإعراب والبناء والإعمال والإهمال والاستعمال وغيرها، ووجه كل من حيث القياس والسماع والاستصحاب والاستحسان .

سادساً: بيان الأحكام النحوية من حيث الوجوب والجواز والمنع .

سابعاً: إبراز الكثير والقليل والراجع والمرجوح، والقوي والضعيف، والمقبول والمرفوض والحسن والقبيح، والمطرود والشاذ والنادر في الاستعمال العربي .

ثامناً: بيان الصواب والخطأ في الأساليب، والتدريب على الإعراب ووجوهه ليكون الدارس مُلمّاً بأساليب الصواب والخطأ وتعدد وجوه الإعراب وتداخلها، وتعدد وجوه الاحتمال في الاستعمال .

تاسعاً: إبراز الظواهر اللغوية من اشتراك وترادف وتضادّ وتنوين وتعويض وتأخير، وإلغاء وتعليق، وتخفيف وتثقيب وتشبيه، وحذف وحمل، واجتزاء واستغناء، واختصار واقتصاد وتقارب وتناف . . . إلخ، ليكون الدارس على بينة من فنون العربية .

ثمرة هذه الطريقة:

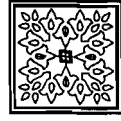
لقد أثمرت بتوفيق الله وفضله في أبناء العربية وآتت أكلها بإذن ربها إقبالاً ونجاحاً وتفوقاً، فزاد عدد الناجحين وارتقت مستوياتهم ومعدلاتهم، والله المستعان وعليه التكلان، وما توفيقى إلا بالله .

المؤلف

أ.د أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل

استاذ النحو والصرف في جامعتي أم القرى

بمكة المكرمة والأزهر سابقاً



الكلام وما يتألف منه

س: عرف كلاً من الكلام والكلم والكلمة مع التمثيل.

الجواب:

الكلام^(١): هو اللفظ المفيد فائدة يحسُن السكوت عليها مثل: (استَقِمَّ - قامَ زيدٌ - زيدٌ قائمٌ).

والكلم: هو ما يتركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء أفاد نحو: زيدٌ في الدار، أم لم يفد نحو: إن قام زيدٌ؛ لأنه وإن تركب من ثلاث كلمات إلا أن الشرط لم يستوف ركنيه، ولذا لا يسمى كلاماً لعدم تحقق الفائدة.

- والكلمة: قول مفرد؛ أي: كل ما لا يركب يُسمى كلمة نحو: زيد - قام - مِن - كيف - إلى - مِن.

س: مثل للكلام مرة، وللکلم أخرى، ولما يصلح للكلام والكلم معاً، وللکلمة كذلك.

الجواب:

مثال الكلام: زيدٌ قائمٌ - قام زيدٌ - سُرِقَ المتاعُ؛ لأنَّ كلاً منها لفظٌ مفيدٌ وقد ترکَّب من كلمتين.

- ومثال الكلم: إن قام زيدٌ، حيث تركب من ثلاث كلمات ولم يفد.

(١) قال السيوطي: ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركباً من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد فكلام أو مركباً من ثلاث كلمات فكلم. انظر: الأشباه والنظائر ٣/٢.

- ومثال الكلام والكلم: إن قام زيدٌ قمت، فهذا مشترك بين الكلام والكلم، لأن الجملة مفيدة، وقد تركبت من ثلاث كلمات فأكثر لذا يصدق عليها الكلام والكلم معاً.

- ومثال الكلمة: (عمرو - زيدٌ - قام - مِنْ) إذ لا تركيب فيها، حيث كل منها لفظ موضوع لمعنى مفرد.

أقسام الكلام:

س: لماذا انحصر الكلام في ثلاثة عناصر: الاسم والفعل والحرف؟

الجواب:

لأن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها ولم تقترن بزمن، فهي الاسم ويسمى المخبر عنه أو المسند إليه مثل: (حيوان - إنسان - زيد).
- أو أن تدل على معنى في نفسها مقترنة بالزمن، فهو الفعل ويسمى المخبر به، أو ما أسند إلى غيره ولم يسند إليه مثل (قام - يقوم - قم).
- أو أن لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى في غيرها، فالحرف ويسمى ما لا يخبر به ولا يخبر عنه مثل: (مِنْ - عَنْ) . . . إلخ.

س: ماذا يُطلق على قولهم: (قد قام زيدٌ)؟

الجواب:

يطلق عليه كلمة مجازاً «لقول ابن مالك: (وكلمة بها الكلام قد يؤم)».
- وكلام: «لأنه لفظ مفيد يحسن السكوت عليه».
- وكلم: «لأنه تركب من ثلاث كلمات».
- وقول: «لأن القول يشمل الكلمة والكلم والكلام».

س: هل الاسم والفعل والحرف شيء واحد؟

الجواب:

لا؛ لأن كلاً منها له مميزات وخصائص لا توجد في أخويه حيث تختلف جميعها في الحقيقة والحكم والخاصية كما سيأتي.

علامات الاسم:الأولى: الجز

س: هات مثلاً يشتمل على اسمٍ مجرورٍ بالحرف، وآخرٍ مجرورٍ بالإضافة وثالثٍ بالتبعية.

الجواب:

(مررت بـغلامٍ زيدٍ الفاضلِ): (فـغلامٍ) مجرورٌ بالباء، (وزيدٍ) مجرورٌ بالإضافة، (والفاضلِ)، مجرورٌ بالتبعية عند الأخص حيث وقع نعتاً لزيد.
الثانية: التنوين:

تعريفُ التنوين وبيانُ أنواعه:

س: عرف التنوين ثم اذكر أنواعه المختصة بالاسم مع بيان مدخول كل نوع منها.

الجواب:

التنوين: هو نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ تلحقُ الآخرَ لفظاً لا خطاً، ويستغنى عنها بتكرار الحركة رفعاً أو نصباً أو جرأً نحو: هذا زيدٌ، ورأيتَ زيداً، ومررتُ بزيدٍ.

أنواع التنوين المختصة بالاسم أربعةٌ وهي:

١ - تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة (كزيدٍ - ورَجُلٍ) بخلاف جمع المؤنث السالم نحو: «مسلماتٍ» ونحو: «جوارٍ وغواشيٍ»، فإن تنوينَ مسلماتٍ يقال له: تنوين المقابلة، وتنوين جوارٍ وغواشيٍ يقال له: وتنوين العوض كما سيأتي.

٢ - تنوين التذكير: وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويلحق الأسماء المختومة (بويه) نحو: «سيبويه ونفطويه» وأسماء الأفعال المرتجلة مثل: «صهٍ ومهٍ» فما نون من النوعين كان نكرة نحو: سيبويهٍ وصهٍ، وما لم ينون كان معرفة نحو: سيبويه - وصهٍ.

٣ - تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: «مُسَلِّمَاتٍ»، حيث يقابل النون في جمع المذكر السالم (كمسلمين).

٤ - تنوين العوض: وهو ثلاثة أقسام:

أ - عَوْضٌ عن جملة، وهو اللاحق (إِذْ) مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذُ تَنْظُرُونَ﴾؛ أي: حين إذ بلغت الروح الحلقومَ فحذف (بلغت الروح الحلقومَ) وأتى بالتنوين عوضاً منها.

ب - عوضٌ عن حرف وهو اللاحق لـ «جوارٍ - وغواشٍ» ونحوها رفعاً وجرّاً نحو «هؤلاء جَوَارٍ - ومررتُ بِجَوَارٍ» وكذلك أخواتهما رفعاً وجرّاً لنقصانها بخلاف حال النصب لتمامها.

ج - عوض عن اسم: وهو اللاحق (كَلَّاً وبعضاً) مثل قوله تعالى: ﴿قَلَّ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾؛ أي: كلُّ إنسانٍ يعمل على شاكلته، وقوله: ﴿وَفَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾؛ أي: على بعضهم.

س: علامَ احتجَّ النحاةُ بالأبيات التالية؟ وهل التنوين المذكور في الأبيات من خواص الأسماء أم لا؟ وضح ذلك.

أقْلِي اللومَ - عَادَلْ - والعتابنُ	وقولي - إن أصبت - لقد أصابنُ
أزِفَ الترحلُ غير أن ركبنا	لَمَّا تَزُلْ بِرحالِنَا وكأن قَدِنُ
وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخترقنُ	مشتبهِ الأعلامِ لَمَاعِ الخفَقنُ

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول والثاني على وجود تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة؛ أي: التي تحرك فيها حرف رويها نحو: (أصاباً) عوضاً عن حرف العلة، وهذا التنوين قد لحق الاسم: (العتاب) والفعل: (أصاب) في البيت الأول، والحرف: (قد) في البيت الثاني، أما البيت الثالث ففيه تنوين الغالي، وهو الذي يلحق القوافي المقيدة؛ أي: التي سكن فيها حرف رويها نحو: (المخترق)، وهذا التنوين هو النون في كلمة (المخترقن)، وقد لحق الاسم المقترن بال.

وهذان التنوينان ليسا من خواص الأسماء والدليل على ذلك أنه دخل الاسم (العتابا) والفعل (أصاب) والحرف (قد)، فهو مشترك بين الأسماء والأفعال والحروف. وليس مختصاً بقبيل.

س: بيّن التنوين المختص بالاسم والمشارك بين الاسم والفعل والحرف. في الأنواع التالية: التمكين - التنكير - الترتم - الغالي - المقابلة - العوض.

الجواب:

التنوين المختص	التنوين المشترك
- التمكين نحو: زيد	- الترتم نحو: العتابين
- التنكير نحو: صه	- الغالي نحو: المخترقن
- المقابلة نحو: مسلمات	
- العوض نحو: كلّ وبعض	

الثالثة: النداء نحو: يا زيد، أيا راكباً - يا عبد الله. يا طالعاً جبلاً - يا أيّها الإنسان - يأيّتها الفتاة تحجبي - فكل من زيد وراكب وعبد الله وطالع والإنسان والفتاة اسم لدخول حرف النداء عليه، إذ لا تنادى الأفعال ولا الحروف.

الرابعة: الإسناد كالتاء في قمتُ وقمتَ وقمتِ... إلخ.

فهذه وإن كانت على حرف واحد إلا أنها اسم لإسناد الفعل إليها.

الخامسة: دخول الألف واللام سواء أكانت مُعرّفة كالرجل والإنسان أم زائدة لازمة كالذي والتي والآن، أم غير لازمة كالفضل والحارث والنعمان والمدينة والكتاب، أم موصولة نحو: الضارب وفروعه فجميع (أل) مختصة بالأسماء فلا تدخل الأفعال ولا الحروف إلا شذوذاً^(١).

(١) وهناك علامات أخرى كالتثنية والجمع والإضافة والوصف، والتصغير والنسب والتأنيث وأن يخبر عنه نحو: الزيدان، والزيدون، والرجال، والهندات، وغلام محمد، وجاء زيد الفاضل، ورجيل، ومصريّ، وفاطمة، وزيد فاضل.

س: للاسم خواصٌ تميزه عن أخويه: الفعل والحرف، اذكرها مع التمثيل لكل واحدةٍ منها بمثال.

الجواب:

للاسم خواصٌ خمسةٌ هي:

- ١ - الجر نحو: مررتُ بزَيْدٍ، فزيد في المثال فيه خاصيتان: الجر والتنوين.
- ٢ - التنوين كما تقدم نحو: زَيْدٍ - صِهٍ - بناتٍ - كلٌّ - أيٌّ - حينئذٍ.
- ٣ - النداء نحو: يا زَيْدُ، إذ لا ينادى الفعل ولا الحرف.
- ٤ - دخول الألف واللام عليه نحو: (الرجلُ والغلام).
- ٥ - الإسناد نحو: أكلتُ - شربتُ، فالتاء في الفعلين اسم حيث أُسند إليها الفعل، إذا لا يُسند إلى الأفعال ولا إلى الحروف.

س: بيّن نوع التنوين في الأسماء التالية:

(رجلٌ - صِهٍ - فاطماتٌ - كلٌّ - جوارٍ - حينئذٍ).

الجواب:

رجلٌ: تنوينُهُ يسمّى؛ التمكين لخفته.

صِهٍ: تنوينه يسمّى تنوين التنكير؛ لكونه مبنياً.

فاطماتٌ: تنوينه يسمّى تنوين المقابلة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

كلٌّ: تنوينه يسمّى تنوين العوض؛ أي: عوض عن اسم وهو المضاف إليه المحذوف.

جوارٍ: تنوينه يسمّى تنوين العوض؛ أي: عوض عن الحرف المحذوف، وهو الياء حالتي الرفع والجر فقط.

حينئذٍ: تنوين (إذ) يسمّى تنوين العوض؛ أي: عوض عن الجملة المضاف إليها المحذوفة.

علامات الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً:

س: للفعل خواصٌ يتميزُ بها عن أخويه: الاسم والحرف، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

خواص الأفعال هي:

- ١ - تاء الفاعل نحو: قُلْتُ - قَلْتُ - قَلْتِ . . . إلخ.
- ٢ - تاء التانيث الساكنة نحو: أَتَتْ - حضرتُ - أَكَلْتُ - شربتُ.
- ٣ - ياء المخاطبة نحو: أَفْعَلِي - كَلِي - اشْرَبِي.
- ٤ - نون التوكيد الخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿لَنْسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ﴾.
- ٥ - نون التوكيد الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنْخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ﴾.
- ٦ - نون الوقاية نحو: أكرمني - هداني - شفاني - يطعمني - يسقيني^(١).
- ٧ - (لم) نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يلد ولم يولد﴾.

س: قال ابن مالك:

بتا فعلت وأتت، ويا أفعلِي ونونِ أقبلنَّ - فعلٌ ينجلي
اشرح هذا البيت مع بيان المراد منه؟

الجواب:

يريدُ ابن مالك أن يوضح خواص الفعل وهي:

- (١) تاء الفاعل نحو: (فعلتُ).
- (٢) تاء التانيث نحو: (أتتُ).
- (٣) ياء المخاطبة نحو: (أفعلِي).
- (٤) نون التوكيد نحو: (أقبلنَّ).

(١) وهناك علامات أخرى مثل: قد، والسين، وسوف نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم، وأن المصدرية نحو: أريد أن تفعل، وإن الشرطية نحو: إن تفعل أفعل.

الحرف وأقسامه:

س: قال ابن مالك:

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَيْشَمَ
 وَمَا ضِيَّ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ، وَسِمَ بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرُ، إِنْ أَمَرَ فُهُمُ
 اشرح البيتين شرحاً وافياً على أن تبين علامة الحرف وأنواعه وعلامة كل
 فعل من الأفعال.

الجواب:

يُبيِّنُ ابن مالك أن الحرف ليس له علامة تدل عليه وهو نوعان^(١):

١ - غير مُختص فلا يعمل مثل: (هل زيدٌ قام؟ - وهل قام زيدٌ؟)، فهل
 مهملة حيث تدخل على الأسماء والأفعال.

٢ - مختص وهو نوعان:

أ - مختص بالأسماء مثل حروف الجر حيث تعمل فيها الجر مثل: (زيدٌ في الدار).

(١) للحرف أقسام أخرى:

أ - ما يغير اللفظ والمعنى نحو: ليت زيداً منطلق، حيث نصبت الأول ورفعت
 الثاني ودلت على التمني.

ب - ما يغير اللفظ دون المعنى نحو: إن زيداً قائم، حيث نسخت (إن) إعراب المبتدأ
 والخبر، ولم تغير المعنى؛ لأنها للتوكيد، وتوكيد الشيء لا يغير معناه بل يقويه فقط.

ج - ما يغير المعنى دون اللفظ نحو: هل زيد قائم؟ حيث دلت على الاستفهام ولم
 تغير الإعراب.

د - ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم كاللام نحو: لا يَدِي لزيد، حيث
 جرت زيداً ودلت على الاختصاص دون الحكم، وهو حذف النون للإضافة وبقي
 الحذف بعد دخولها كذلك.

هـ - ما يغير الحكم دون اللفظ والمعنى كاللام المعلقة في نحو: علمت لزيد قائم،
 حيث لم تُغَيِّرْ إعراب الجملة ولا معناها وإنما علقت (علم) عن العمل فيها.

و - ما لا يغير اللفظ ولا المعنى ولا الحكم مثل (ما) الزائدة في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة
 من الله لئن لهم﴾، حيث لم تكفَّ الباء عن العمل في (رحمة) ولم تغير اللفظ ولا المعنى.

ب - مختص بالأفعال كالجوازم حيث تعمل فيها الجزم مثل قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾.

- كما وضح ابن مالك علامة كل فعل من الأفعال الثلاثة:

- فالمضارع علامته دخول (لم) عليه نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾.

- والفعل الماضي علامته تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة نحو: (قمتُ وقامت).

- وفعل الأمر: علامته قبوله نون التوكيد نحو: أقبلن.

أسماء الأفعال:

- تعريف اسم الفعل بعامة: هو ما ناب عن الفعل معنى وعملاً، وليس فضلة ولا متأثراً بعامل ولم يتصرف تصرف فعله.

- والغرض منه: المبالغة في المعنى والاختصار في اللفظ، (صه) أبلغ

من اسكت وأوجز منه حيث لم تلحقه الضمائر.

س: متى تكون الكلمة فعل أمر؟ ومتى تكون اسم فعل أمر؟

الجواب:

١ - تكون فعل أمر إذا دلت على الطلب وقبلت نون التوكيد نحو: اضربن

واسعين.

٢ - وتكون اسم فعل أمر إذا دلت على الطلب ولم تقبل نون التوكيد ولم

تتصرف تصرف الفعل نحو: صه ومه.

س: بين فيما يلي فعل الأمر واسم فعله مع بيان السبب؟

(اعلم، صه، اكتب، مه، افتح، حيّهل، رويد، نزال).

الجواب:

اسم الفعل	فعل الأمر
(رويد - وصه - ومه - وحيهل - ونزال)	(اعلم - اكتب - افتح)
لأنها لا تقبل النون وإن دلت على الطلب، إذ نون التوكيد إحدى خواص الأفعال.	لأنها دلت على الطلب وتقبل نون التوكيد، فيقال: اعلمن - اكتبن - افتحن.

س: هناك اتفاق وافتراق بين فعل الأمر واسم فعله، وضّح ذلك.

الجواب:

يتفق فعل الأمر مع اسمه في الدلالة على الطلب.
- ويفترقان في أن فعل الأمر يقبل نون التوكيد، واسمه لا يقبلها مثال
فعل الأمر: اسكت - أقبل، تقول: اسكتنْ وأقبلنْ.
- ومثال اسم فعل الأمر نحو: صَهُ وَمَهُ حيث يمتنع فيهما: صِهِنَّ وَمِهِنَّ.
- فعل الأمر تلحقه الضمائر نحو: اسكتا - اسكتوا - اسكتي - اسكتنْ،
واسم فعل الأمر لا تلحقه تلك الضمائر؛ بل يلزم صيغة واحدة مع المفرد
بنوعيه والمثنى والجمع كذلك.

س: ورد للأفعال الثلاثة أسماء، عرّف اسم كل فعل منها مع التمثيل له
بمثالين.

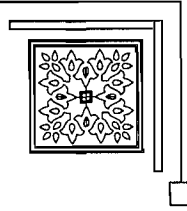
الجواب:

أولاً: اسم الفعل الماضي وهو ما دل على حدث وقع في الزمن الماضي
غير أنه لا يقبل تاء التأنيث ولا تاء الفاعل مثل: هيهات بمعنى بُعد، وشتان
بمعنى افتراق، فلا يقال فيهما: هيهاتتْ ولا شتانتْ، ولا هيهاتتْ وشتانتْ،
كما لا يتصرف تصرف فعله.

ثانياً: اسم الفعل المضارع هو ما دل على حدث يقع في الزمن الحاضر
أو المستقبل لكنه لا يقبل دخول (لم) عليه مثل: (وي) بمعنى أعجب،
(أف) بمعنى أتضجر، ولا يتصرف تصرف فعله.

ثالثاً: اسم فعل الأمر هو ما دل على حدث يقع بعد زمن التكلم وهو
يدل على الطلب ولا يقبل ياء المخاطبة مثال ذلك: (صه) بمعنى اسكت،
(أمين) بمعنى استجب، ولا يتصرف تصرف فعله.





المعرب والمبني^(١) من الأسماء

تعريف المعرب والمبني:

س: عرّف كلاً من المعرب والمبني على مذهب ابن مالك ثم، مثل للمعرب ستة أمثلة: ثلاثة معربة بالحركات وثلاثة معربة بالحروف. وللمبني بأربعة: أحدها مبني للشبه الوضعي، والثاني للشبه المعنوي، والثالث لشبه عدم التأثر، والرابع للشبه الافتقاري؟

الجواب:

المعرب: ما سلم من شبه الحرف.

- أمثلة المعرب بالحركات: قام زيد - حضر الطلاب - حضرت الطالبات.

- وأمثلة المعرب بالحروف: جاء الزيدان - حضر الزيدون - سافر أخوك.

- والمبني: ما يشبه الحرف إما في الوضع مثل التاء، ونا في (جئتنا)،

وإما في المعنى مثل: (متى) حيث أشبهت همزة الاستفهام في المعنى، وإما

في التأثير: مثل أسماء الأفعال نحو: (صه - ومه) وحيث تؤثر في غيرها ولا

يؤثر غيرها فيها.

- وإما في الافتقار: مثل الأسماء الموصولة نحو: (الذي يقول الحق شجاع).

(١) الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة كدال زيد وميم يقوم، أو مجازاً كدال يد... والأثر الظاهر كحركات دال زيداً وزيداً، وزيد رفعا ونصباً وجرأ، والمقدر كالحركات في آخر المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم نحو: الفتى والقاضي وغلامي.

- والبناء: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من التقاء الساكنين.

س: بيّن أنواع شبه الحرف فيما تحته خط:

- ١ - أكرمهم.
- ٢ متى السفر؟
- ٣ هنا الكرام.
- ٤ - صه يا زيد. مه يا عمرو.
- ٥ - الذي أكرمنا من خيار الناس.

الجواب:

١ - الذي تحته خط في المثال الأول: تاء الفاعل وضمير الغائبين، وهما مبيان للشبه الوضعي.

٢ - (متى وهنا) مبيان للشبه المعنوي إلا أن متى أشبهت حرفاً موضوعاً وهو همزة الاستفهام، و(هنا) أشبهت حرفاً كان حقه أن يوضع فلم يوضع، إذ الإشارة معنى من المعاني، وكان حقه أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للتمني (ليت) وللترجي (لعل) وللاستثناء (إلا) - إلا أن العرب لم تضع حرفاً يدل على الإشارة استغناء عنه بأسمائها؛ لذا بينت حيث نابت عن حرف الإشارة في الدلالة عليها كما وقعت موقعه.

٣ - (صه ومه) مبيان للشبه التأثري؛ لأنهما اسما فعل أمر.

٤ - (الذي) وفروعه، (والتي) وفروعها مبيان للشبه الافتقاري: أي افتقار الموصول في بيانه إلى الصلة فهو شبيه بالحرف في ذلك باستثناء اللتين واللذين ففيهما خلاف كما سيأتي.

- سر تثنية هذا وهذه، والذي والتي:

س: من المعلوم أن المبني لا يُثنى ولا يجمع لشبهه الحرف، فماذا تقول في تثنية (هذا - وهذه - وهاتا - وهاته - والذي - والتي) مع أنها مبنية وحق المبني أن لا يُثنى ولا يجمع؟

الجواب:

اختلف أهل العربية في هذين وهاتين واللذين واللتين على مذهبين:

- المذهب الأول:

أن هذه الأسماء معربة بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً للشبه الصوري بالمشني، فهي من الملحقات بالمشني حيث المفرد لكل منها مبني، والإعراب تغيير وتصريف والتصريف لا يدخل المبنيات.

- المذهب الثاني:

أن هذين وهاتين واللذين واللتين مبنية على الألف حال الرفع، وعلى الياء حالي النصب والجر.

س: فصل القول في أقسام الاسم مهتدياً بما سبق.

الجواب:

ينقسم الاسم إلى مبنيّ وهو ما أشبه الحرف مثل: هذا - الذي - مَنْ - نزال... إلخ، وإلى مُعرب وهو ما سلم من شبه الحرف نحو: أرض، وسما، وإبراهيم... إلخ.

- وهذا المعرب إما ممكن أمكن وهو المنصرف نحو: (أرضٌ، أرضاً، أرضٍ). فهذه إعرابها ظاهر، ونحو سُماً وفَتَى وهذان إعرابهما مقدر.

- وإما ممكن غير أمكن وهو الممنوع من الصرف لشبه الفعل سواء كان علماً كإبراهيم وفاطمة... إلخ. أم وصفاً نحو: (مثنى وثلاث ورباع)، أم غيرهما نحو: سلمى وصحراء ومصايح.

س: يقول ابن مالك:

ومعرب الأسماء ما قد سلِمًا مِنْ شَبَهِ الحرفِ كَأَرْضٍ وَسُماً
اشرح البيت شرحاً وافياً.

الجواب:

يتضمن البيت تعريف المعرب من الأسماء وهو ما سلم من شبه الحرف، وهذا الذي سلم من شبه الحرف إعرابه إمّا ظاهر رفعاً ونصباً وجرّاً مثل: (أرض)، وإما مُقَدَّر على آخره مثل (سُماً).

- ما يتجاذب الاسم من الأشباه فيخرج عن أصله:

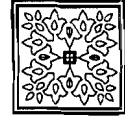
س: يقول أهل العربية: الأصل في الاسم التنوين والإعراب، غير أنه يتجاذبه شبهان يخرجانه عن أصله، اشرح هذه القضية.

الجواب:

من المعلوم أن الأصل في الاسم أن يكون منوناً معرباً، وذلك لأنه يتوارد عليه من المعاني ما يقتضيه الإعراب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، غير أنه يتجاذبه شبهان يخرجانه عن ذلك الأصل فَيَبْنَى أو يُمْنَعُ من الصرف: الأول: أن يشبه الحرف فيبنى وذلك كالشبه الوضعيّ في الضمائر والمعنوي في أسماء الإشارة وأسماء الاستفهام، والافتقاريّ في الأسماء الموصولة وبعض الظروف والتأثيري في أسماء الأفعال.

الثاني: أن يشبه الفعل فيمنع من الصرف سواء أكان الممنوعُ علماً كإبراهيم وفاطمة وبعليك وعثمان وعمر وأحمد، أم صفةً كمثنى وثلاث ورباع وجوعان وأفضل وأخر، أم غيرهما نحو: سلوى وصحراء ومساجد ومصايح.





المعرب والمبني من الأفعال

س: يقول ابن مالك:

وَفَعَلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بِنِيَا
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مَبَاشِرٍ، وَمِنْ
وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا: إِنَّ عَرِيَا
نُونٍ إِنْكَاسٍ كَبِيرٍ عَنِ مَنْ فُتِنَ
اشرح البيتين شرحاً وافياً:

الجواب:

يتضمن البيتان أن الماضي مبني نحو: (ضَرَبَ وَعَلِمَ وَفَهَمَ)، وأن الأمر كذلك، وهو على القول: ببناء الأمر يتبع البصريين نحو: (اضرب - اعلم - افهم).

- وأما المضارع فكان حقه البناء إلحاقاً له بأخويه. إلا أن إعراب المضارع مشروط بأن لا تباشره نونا التوكيد أو نون النسوة فإذا باشرته نونا التوكيد بُني على الفتح نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونًا﴾، حيث ركب معهما تركيب خمسة عشر.

- وإن اتصلت به نون النسوة بني معها على السكون نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾.

س: بين فيما يلي ما اتفق على بنائه وما اتفق على إعرابه وما اختلف فيه إعراباً وبناءً من الأفعال التالية:
ضَرَبَ - يَضْرِبُ - اضْرِبْ.

الجواب:

ما اتفق على بنائه (ضَرَبَ)؛ لأنه ماضٍ.

- ما اتفق على إعرابه بشرط (يَضْرِبُ)؛ لأنه مضارع.
 - ما اختلف فيه إعراباً وبناء (اضرب) فهو معرب عند الكوفيين بلام الأمر محذوفة والتقدير: لِيَضْرِبْ، ومبني عند البصريين.
 س: لكل نوع من الأفعال أحوال بناء، فصل القول فيها مع التمثيل.

الجواب:

أولاً: أحوال بناء الفعل الماضي:

- أ - يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ الظَّاهِرِ نَحْوُ: (ضَرَبَ، ضَرَبْتُ - ضَرَبًا).
 ب - يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ الْمُقَدَّرِ.

١ - إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ وَاوِ الْجَمَاعَةِ نَحْوُ: (ضَرَبُوا)، وَقِيلَ: مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ لَاتِّصَالِهِ بِوَاوِ الْجَمَاعَةِ.

٢ - إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ ضَمِيرٌ رَفَعٌ مَتَحَرِّكٌ نَحْوُ: ضَرَبْتُ - ضَرَبْنَا - ضَرَبْتَ - ضَرَبْتِ - ضَرَبْتُمَا - ضَرَبْتُمْ - ضَرَبْتُنَّ، وَقِيلَ: مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ كِرَاهَةً تَوَالِي أَرْبَعٍ مَتَحَرِّكَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

ثانياً: أحوال بناء فعل الأمر:

أ - يَبْنَى عَلَى السَّكُونِ نَحْوُ: (اضرب)؛ لأنه صحيح الآخر ولم يسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

ب - يَبْنَى عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ نَحْوُ: (اسع - ارم - ادع)؛ لأنه معتل الآخر.

ج - يَبْنَى عَلَى حَذْفِ النُّونِ نَحْوُ: (اضربا - اضربوا - اضربي)؛ لأنه أسند إلى الضمائر الثلاثة.

ثالثاً: الفعل المضارع:

أ - يَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نَوْنٌ التَّوَكِيدِ: الثَّقِيلَةُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾، وَالْخَفِيفَةُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾.

ب - يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو الطالبات يتحجَّبن^(١).

س: متى يُعرب المضارع ومتى يُبنى؟

الجواب:

- ١ - يُعرب المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد ولم يسند إلى نون النسوة مثل: يقولُ محمدُ الحقَّ، لن يقولَ كذباً، لم يقلْ فجوراً.
- ٢ - يُبنى على الفتح إذا اتصلت به نونا التوكيد مثل قوله تعالى: ﴿ليسجنن وليكوناً﴾.
- ٣ - يُبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة مثل (يَكْتُبْنَ - يَفْرَأْنَ).

الخلافاً في إعراب المضارع وبنائه مع نون التوكيد:

س: اختلف أهل العربية في إعراب الفعل المضارع وبنائه إذا لم تباشره نونا التوكيد نحو: (هل تضربان؟)، ولتضربنَّ يا قومُ، ولتسعينَّ يا هندُ، اذكر المذاهب في ذلك.

الجواب:

- ذهب الجمهور: إلى أنه معرب بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال حيث فصل بينه وبين نون التوكيد بألف الاثنين، وواو الجماعة وياء المخاطبة.
- وذهب الأخفش: إلى أنه مبنيٌّ مع الفصل حيث أجرى النون المنفصلة مجرى المتصلة، والصحيح المذهب الأول إذ شرط بنائه مباشرة نوني التوكيد له^(٢).

(١) قَسَمَ النحاة الفعل إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، وذلك لأن الزمن أقسامه ثلاثة كذلك، والدليل عليها قوله تعالى: ﴿له ما بين أيدينا وما خلفنا، وما بين ذلك﴾ الأول ماضٍ، والثاني مستقبل، والثالث: حاضر. وأولها في الوجود: المضارع، فإذا وقع صار ماضياً، وإلا كان مستقبلاً.

(٢) لم يذكر النحاة وجه البناء عند الأخفش، والذي يظهر من الأمثلة أنه مبني على =

- وذهب فريق: إلى أنه معرب^(١) وإن اتصلت به نون التوكيد، نحو: قوله تعالى: ﴿وتالله لأكيدن أصدانكم﴾.

س: بين المعرب والمبني من الأفعال والأسماء الآتية:

«محمد - عائشة - عطشان - صحراء - التاء في ضربت - هذا - متى - الذي - صه - ضَرَبَ - اضْرَبَ - يَضْرِبُ - يَضْرِبَنَّ - وتالله لأكيدن - هل تضربن يا قوم؟ - هل تضربن يا هند؟ - هل تضربان يا زيدان؟».

الجواب:

المعرب	المبني
محمد - عطشان - عائشة - صحراء - يضرب - تضربن - تضربن - تضربان	التاء في ضربت - هذا - الذي - متى
	صه - ضرب - اضرب
	يضربن - لأكيدن

- الأصل في نون (من) ووجه تحريكها.

س: يقولون: أخذت من الدراهم.

بين الأصل في نون (من). ولماذا حركت بالفتح؟ وهل فتح نون (من) يدل على معنى؟ ولماذا؟

الجواب:

الأصل في نون (من) السكون؛ لأنه حرف والحروف مبنية والأصل في

= حذف النون، أو على فتح مقدر منع من ظهوره الحركة العارضة، وذلك استصحاباً للأصل.

(١) لم يذكر النحاة وجه الإعراب عند الفريق الثالث حال مباشرة النون للمضارع والظاهر أن يقال: معرب بحركة مقدره رفعاً ونصباً منع من ظهورها حركة الخفة وهي الفتحة، وإذا لم تباشره النون كان معرباً بالنون المحذوفة تخفيفاً لتوالي الأمثال رفعاً ونصباً وجزماً، والله أعلم.

المبني السكون. وإنما حُرِكت النون بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للخفة، فالفتح في نون (مِنْ) لا يدل على معنى؛ لأنها حركة خفة وليست حركة إعراب.

- أما معنى (مِنْ) وهو التبويض، فهو مستفاد من لفظ مِنْ.

سر العدول عن الأصل في بناء بعض الكلم:

س: بيّن الأصل في بناء الكلمات الآتية: ولماذا حُرِكت مع أن الأصل فيها السكون: أين - قام - إن - أمس - جير - حيث - منذ؟

الجواب:

(أين - قام - إن - أمس - حيث - منذ) الأصل في بناء هذه الكلمات السكون. وقد عدل عن السكون إلى الفتح للخفة في: (أين - قام - إن)، وإلى الضم تشبيهاً بالغايات، كما في (حيث) أو للاتباع كما في (منذ)، وإلى الكسر للتخلص من التقاء الساكنين كما في (أمس).

س: بيّن ما جاء على الأصل في البناء وما جاء على خلافه في الكلمات الآتية: (أين - أمس - كم - اضرب - أجل - حيث).

الجواب:

ما جاء على الأصل	ما جاء على خلاف الأصل
(كم، اضرب، أجل) حيث سكنت أو اخرها على الأصل	(أين، أمس، حيث) وذلك لتحرك أو اخرها بالفتح في أين، والكسر في أمس، والضم في حيث، والأصل فيها السكون

أنواع البناء:

س: بيّن أهل العربية أنواع البناء، اذكرها، ثم بيّن ما يدخله كل منها.

الجواب:

أنواع البناء أربعة وهي:

السكون، الضم، الفتح، الكسر.

- أما الكسر والضم فمشتركان بين الاسم والحرف مثل: (حيثُ - منذُ - أمسِ - جيرِ)، وأما السكون والفتح فمشتركان بين الأسماء والأفعال والحروف مثل: (كَمْ - اضْرَبْ - مِنْ)، (أَيْنَ - قَامَ - لَيْتَ - لَعَلَّ).

أنواع الإعراب وبيان المشترك منها والمختص كل وما ينوب عنها:

س: قال ابن مالك:

والرفع والنصب اجعلنُ إعرابا	لاسم وفعل نحو لَنْ أَهَابَا
والاسمُ قَدْ خُصَّصَ بالجرِّ كما	قد خُصَّصَ الفَعْلُ بأن يَنْجَزِ ما
فارفعْ بضمِّ وأنصِبْنِ فتحاً وجرِّ	كسراً كذَكَرُ اللّهِ عبده يَسُرُّ
واجزَمْ بتسكين وغيرُ ما ذَكَرُ	ينوبُ نحو: جا أخو بني نَمِرُ

- اشرح الأبيات ثم اذكر أنواع الإعراب مع بيان المختص منها والمشارك.

الجواب:

- ١ - أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم.
- ٢ - فالرفع والنصب تشترك فيها الأسماء والأفعال نحو: زيدٌ يقومُ - وإن زيداً لن يقومَ، وعلامة الرفع الأصلية: الضمة، وعلامة النصب الأصلية: الفتحة.
- ٣ - والجر يختصُّ بالأسماء نحو: مررتُ بزيد، وعلامته الأصلية: الكسرة.
- ٤ - والجزم يختصُّ بالأفعال نحو: لم يضربْ، وعلامته الأصلية: السكون؛ فعلامات الإعراب الأصلية: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، والسكون للجزم.
- وما عدا ذلك يكون نائباً عن إحداها:
- فينوب عن الضمة الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم،

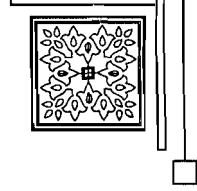
نحو: جاء أخوك ومرافقوه، والألف في المثنى، والنون في الأفعال الخمسة، نحو: الأخوان يطوفان.

- وينوب عن الفتحة الألف في الأسماء الخمسة، نحو: أكرمت أباك، والياء في المثنى وجمع المذكر نحو: شاهدت السبّاحين، وأكرمت المُتَصَدِّقِينَ، والكسرة في جمع المؤنث السالم، نحو: أكرمت المجذبات.

- وينوب عن الكسرة الفتحة في الممنوع من الصرف، نحو: سَلَّمْتُ على إبراهيم، والياء في المثنى وجمع المذكر والأسماء الخمسة، نحو: مررت بأبيك والزيدَيْن والمنفِقِينَ.

- وينوب عن السكون حذف حرف العلة في الأفعال المعتلة، نحو: لم يسع ولم يرم ولم يدع، وحذف النون في الأفعال الخمسة، نحو قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا﴾.





إعراب الأسماء الستة

الأسماء الستة:

- هي كل اسم ثلاثي منقوص حذفت لامه اعتباطاً، ولا ترد إلا عند الإضافة لغير ياء المتكلم وعند التثنية والنسب.

س: اختلف أهل العربية في إعراب الأسماء الستة على مذاهب^(١)، اذكر أشهرها عند المعربين مع بيان ما جاء على الأصل وما عدل به عنه.

الجواب:

هناك مذاهب عدة في إعراب الأسماء الستة:

- المذهب الأول: إعرابها بالحروف لجمهور البصريين والأخفش في أحد قوليه فترفع بالواو نحو: (جاء أبوك - وأخوك - وحموك - وذو مال)، وتنصب بالألف نحو: (رأيتُ أباك - وأخاك - وحماك - وذو مال)، وتجر بالياء نحو: (مررت بأبيك - وأخيك - وحميك - وذو مال)، وعلى هذا المذهب يكون إعرابها فرعياً حيث ناب حرفٌ عن حركة.

- المذهب الثاني لسبويه: ومن تبعه من النحاة، وهو أنها مُعرّبة بحركات مُقدّرة على الواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جراً مثل:

١ - جاء أبوك: فأبوك مرفوع بضمّة مُقدّرة على الواو منع من ظهورها الثقل.

٢ - رأيتُ أباك: فأباك مفعول به منصوب بفتحة مُقدّرة على الألف

للتعذُّر.

(١) انظر: الإنصاف لابن الأنباري / ١٧ فما بعدها بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد؛ واللباب للعكبري / ١ / ٩٠ فما بعدها بتحقيق غازي مختار طليمات.

٣- مررت بأبيك : فأبيك مجرور وعلامة جره الكسرة المُقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل . وعلى هذا المذهب يكون إعرابها جاء على الأصل ، وهو الإعراب بالحركات إذا الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة كانت أو مقدّرة .

نوعاً (ذو) في العربية وحكم كل :

س: بيّن نوع (ذو) في الأمثلة التالية وحكم إعراب كل وبنائه .

١ - جاء ذو مال .

٢ - زارني ذو قام .

٣ - جاءتني ذو قامت .

٤ - مررت بذو قاموا .

٥ - مررت بذو مال .

الجواب:

النوع الأول: ذو الصاحبية	النوع الثاني: ذو الطائية
كما في المثال الأول والمثال الخامس، وهي معربة بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جبراً، وشرط إعرابها هذا الإعراب أن تضاف إلى اسم جنس ظاهر نحو: ذو مال، ذو علم، ذو فضل... إلخ	وهي التي تلزم الواو في جميع أحوالها رفعاً ونصباً وجراً فهي مبنية للشبه الافتقاري حيث توصل بالفعل كما في الأمثلة: الثاني والثالث والرابع، وبنائها على السكون يكون غالباً في أشهر لغات طيء؛ لأنها اسم موصول عندهم

تفصيل القول في إعراب (فو) بالحروف والحركات :

س: متى يعرب (فو) بالحروف ومتى يُعرب بالحركات الظاهرة؟

الجواب:

يُعرب (فُو) بالحروف إذا لم تلحق آخره الميم نحو: (هذا فوه، ورأيتُ فاه، ونظرتُ إلى فيه).

- ويعرف (فو) بالحركات الظاهرة إذا لحق آخره الميم مثل: (هذا فمٌ، ورأيتُ فماً ونظرتُ إلى فمٍ).

اللغات الواردة في (أب وأخ وحم وهن):

س: ورد في لسان العرب ثلاث لغات في (أب وأخ وحم)، وورد في (هن) لغتان، وضح ذلك.

الجواب:

اللغات في (أب وأخ وحم) ثلاث وهي:

الأولى: الإتمام نحو: هؤلاء أبوك وأخوك وحموك، وهذه تُعرب بالحروف على خلاف الأصل.

الثانية: القصر؛ أي: إلزامها الألف في كل الأحوال وتُعرب بالحركات المُقدّرة على الألف رفعاً نحو: (هؤلاء أباك وأخاك وحماك) ونصباً نحو: (رأيتُ أباك وأخاك وحماك). وجرأً نحو: (مررت بأباك وأخاك وحماك)، وإعرابها على هذه اللغة على الأصل.

الثالثة: النقص وذلك بحذف لاماتها نحو: (هؤلاء أبٌ وأخٌ وحمٌ)، (ورأيتُ أباً وأخاً وحمًا)، ونظرتُ إلى (أبٍ وأخٍ وحمٍ)، وعلى هذه اللغة تعرب بالحركات الظاهرة على الأصل أيضاً.

اللغتان في (هن):

وأما هنٌ ففيه لغتان:

الأولى: وهي الأشهر النقص نحو: (هذا هنٌ ورأيتُ هنا، ونظرتُ إلى هنٍ)، وعلى هذه اللغة تعرب بالحركات الظاهرة تشبيهاً لها بيدٍ وغدٍ ودمٍ.
الثانية: الإتمام وهي قليلة وتعرب بالحروف على خلاف الأصل نحو: (هذا هنوه - ورأيتُ هناه، ونظرتُ إلى هنيه) تشبيهاً لها بأبٍ وأخٍ وحمٍ.

س: علامَ احتجَّ النحاةُ بالأبيات التالية:

١ - فإما كرامٌ موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

٢ - بأبه اقتدى عدتي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

٣ - إِنَّ أباهَا وأبأ أباهَا قد بلغا في المجد غاياتها

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول: على مجيء (ذو) بمعنى الذي وهو اسم موصول مبني على السكون وهي المعروفة (بذو) الطائية.
- واحتجوا بالبيت الثاني: على لغة النقص في (أب) كما في (أبه).
- وبالبيت الثالث: على لغة القصر في قوله: (وأبأ أباهَا).

- شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف:

س: لإعراب الأسماء الستة بالحروف شروط عامة وأخرى خاصة، فصل القول فيها.

الجواب:

أولاً: الشروط العامة هي: أن تكون مفردة - مكبرة - مضافة إضافتها إلى غير ياء المتكلم.

- مثال ما استوفى الشروط: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك.

ثانياً: يشترط في «فوه» أن تخلو من الميم نحو: هذا فوك، ورأيت فاك، ونظرت إلى فيك. وهذا الشرط زيادة على ما تقدم.

ثالثاً: يشترط في «ذو» زيادة على ما تقدم أن تكون بمعنى صاحب وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر نحو: هذا ذو علم - ورأيت ذا علم - وسلمت على ذي مال.

- حكم الأسماء الستة باعتبار إضافتها:

س: الأسماء الستة منها ما يلزم الإضافة ومنها ما يجوز إضافته ويجوز قطعه، اذكر النوعين مع التمثيل.

الجواب:

١ - ما يلزم الإضافة «ذو» و«فو» نحو: هذا ذو مال، وهذا فوك، فلا ينفكان عن الإضافة.

٢ - ما يجوز إضافته وقطعه وهو سوى ما تقدم نحو: هذا أبوك، وهذا أب، وهذا أخوك، وهذا أخ، وهذا حموك وهذا حم، وهذا هنوك، وهذا هن.

إعراب المثني وما يلحق به

إعرابُ المثني^(١) والملحق به ولغاتُ العربِ فيه، وبيانُ أنواعِهِ:

س: عرّف المثني ثم اذكر لغتي إعرابه مع التمثيل.

الجواب:

المُثْنَى في الاصطلاح: هو ما دل على اثنين نحو: الزيدان - أو اثنتين نحو: الهندان، بزيادة ألف ونون رفعاً وياء ونون نصباً وجرأً نحو: جاء الزيدان، ورأيتُ الزيدَيْن، ومررت بالزيدَيْن.

أما لغتا إعرابه:

فالأولى وهي الشائعة:

- أن يُعرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرأً نحو: (هذانِ رجلانِ) ورأيتُ الرجلينِ - ومررت بالرجلينِ»، وكذلك الملحق به نحو: اثنانِ واثنتانِ مطلقاً، وكلا وكلتا بشرط إضافتهما إلى الضمير، والصحيح أن الإعراب في المثني والملحق به بحركة مقدره على الألف رفعاً، والياء نصباً وجرأً.

والثانية: وهي قليلة أن يلزم الألف رفعاً ونصباً وجرأً.

- ويكون إعرابه بالحركات المُقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة (بني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وطيء) من قبائل العرب

(١) أصل التثنية العطف إذ أصل نحو: قام الزيدان: قام زيدٌ وزيدٌ، إلا أنهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة تدل على التثنية للإيجاز والاختصار والدليل على ذلك أنهم صرحوا بذلك الأصل في قوله:

كَأَن بَيْنَ فَكْهَا وَالْفَكِّ فَارَةً مَسْكٌ دُبِحَتْ فِي سَكِّ
حيث جاء بالمثني معطوفاً في قوله: فكها والفك.

نحو: جاء الزيدان كلاهما، فالزيدان مثنى مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف للتعذر، وكذلك كلاهما مرفوعة بضممة مقدرة على الألف للتعذر.
- ورأيتُ الزيدان كلاهما، فالزيدان مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف للتعذر، وكذلك كلاهما.

- ومررت بالزيدان كلاهما، فالزيدان مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف للتعذر، وكذلك تعرب كلا.

س: للمثنى أنواع متعددة بيّن كل نوع منها في الكلمات الآتية:

الشفع - الزيدان - القمران - (فقد صغت قلوبكما) هذان - اللذان - هاتان - اللتان؟

الجواب:

الشفع: مثنى لغوي؛ لأنه مفرد ومعناه مثنى مثل: (كلا وكلتا).
- الزيدان: مثنى اصطلاحياً حيث دل على اثنتين بزيادة ألف ونون رفعاً.
- القمران: مثنى مجازي، لما فيه من تغليب القمر على الشمس.
- قلوبكما: مثنى معنوي؛ لأنه جمع أريد به المثنى وهو قلباكما.
- هذان - هاتان - اللذان - اللتان: مثنيات صورية؛ لأن المفرد مبني والمبني لا يثنى ولا يجمع فلذا ألحقت بالمثنى.

س: بيّن المفرد والمثنى والجمع مما زيد فيه الألف والنون من الكلمات الآتية:

اليدان - رجلان - غطفان - ذبيان - زُعفران - غلمان - شعبان - رمضان - قُضبان - خلان - تيجان.

الجواب:

المثنى	المفرد	الجمع
- <u>الزيدان</u> - <u>رجلان</u> - <u>شعبان</u> مثنى شعب	- <u>غطفان</u> - <u>ذبيان</u> - <u>زُعفران</u> - <u>شعبان</u> : اسم الشهر أو اسم رجل - <u>رمضان</u> كذلك	- <u>غلمان</u> - <u>قُضبان</u> - <u>خلان</u> - <u>تيجان</u>

س: هناك ألفاظ أشبهت المثنى فأعربت إعرابه وإن لم تكن مثناة حقيقة، اذكرها مع التفصيل والتمثيل.

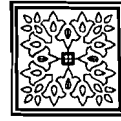
الجواب:

من الألفاظ التي أشبهت المثنى وأعربت إعرابه دون شرط: اثنان واثنان، وهما يعربان إعراب المثنى بالألف رفعاً نحو: زارني رجلاني اثنان، وامرأتان اثنان، وبالياء نصباً نحو: رأيت رجلين اثنين، وامرأتين ائنتين وجراً نحو: مررت برجلين اثنين وامرأتين ائنتين.

- ومنها ما أعرب إعراب المثنى بشرط إضافته إلى الضمير (كلا وكلتا) نحو: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، وجاءت كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما.

- فإن أضيفا إلى اسم ظاهر أعربتا إعراب المقصور؛ أي: بالحركات المقدرة على الألف رفعاً نحو: جاء كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، ونصباً نحو: رأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين، وجراً نحو: مررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين، فكلا وكلتا مرفوعان بضممة مقدرة على الألف للتعذر وبفتحة وكسرة كذلك.





إعراب جمع المذكر السالم^(١)

شرطُ إعرابه وبيانُ الملحِقِ به ولغاتُ العربِ في ذلك:

س: عرّف جمع المذكر السالم، ثم اذكر ما يجمع هذا الجمع من الأسماء والصفات.

الجواب:

جمع المذكر السالم هو ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد ولم يتغير فيه بناء مفرده وذلك بزيادة واو ونون رفعاً وياء ونون نصباً وجراً نحو: الزيدون - والزيدين.

ويجمع هذا الجمع نوعان: علم ووصف:

- شرط العلم الذي يجمع جمع مُذكر سالماً أن يكون لمذكر عاقلٍ خالٍ من التاء والتركيب نحو: (زيد وزيدون ومحمد ومحمدون).

- وشرط الوصف الذي يُجمع جمع مُذكر سالماً أن يكون لمذكر عاقلٍ خالٍ من التاء. وليس من باب «فعلان الذي مؤنثه فعلى». ولا أفعل الذي مؤنثه فعلاء ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصفات، مثال ما استوفى الشروط: مذنب ومذنبون، ومؤمن ومؤمنون، وصائم وصائمون.

(١) الأصل فيه العطف كالتثنية، إلا أنهم لمّا عدلوا عن التكرار في التثنية للاختصار والإيجاز كان ذلك في الجمع أولى، فأصل جاء المحمدون: جاء محمدٌ ومحمدٌ ومحمدٌ، فحذفوا اثنين وزادوا على الأول زيادة تدل على الجمع إيجازاً واختصاراً.

ما يجمع جمع ذكر سالماً وما لا يجمع:

س: بين ما يُجمع جمع مذكر سالماً وما لا يجمع من الأسماء والصفات التالية مع ذكر السبب: أحمد - حسين - أفضل - مذنب - مؤمن - تأبط شراً - سكران - سكري - حمراء - أبيض - صبور - جريح - عالمة - حمزة - عبد الله - بعلبك.

الجواب:

ما لا يجمع وسبب منعه	ما يجمع وسبب جمعه
حمزة: علم مختوم بالتاء	- أحمد - حسن؛ لأنهما علمان استوفيا شروط الجمع
عالمة: وصف مختوم بالتاء	- أفضل - مذنب - مؤمن؛ لأنها صفات استوفت شروط الجمع
عبد الله: علم مركب إضافي	
بعلبك: علم مركب مزجي	
تأبط شراً: علم مركب إسنادي	
سكران: وصف مزيد بالألف والنون	
سكري: مؤنث سكران	
حمراء: مؤنث أحمر	
أبيض: وصف مؤنثه فعلاء	
صبور: وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث	
جريح: وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث	

س: بين فيما يلي ما يُثنى ويجمع وما لا يُثنى ولا يجمع:
 مِنْ - مَنْ - لفظ الجلالة (الله) - ثلاثة - يضربُ - (زيدٌ - باقياً على علميته)، (زيدٌ مسلوب العلمية).

الجواب:

ما يُثنى ويجمع:

- (زيدٌ) مسلوب العلمية، تقول فيه: الزيدان.

ما لا يُثنى ولا يجمع:

- (مِنْ): لأنه حرف.

- لفظ الجلالة (الله): لأنه أعرف المعارف ولا نظير له.

- (مَنْ): لأنه اسم استفهام وقد أشبه الحرف.

- (ثلاثة): لأن العرب استغنت عن تثنيها بمضاعفاتها فيقال فيها: ستة.

- (يضرب): لأنه فعل والأفعال لا تُثنى.

- (زيدٌ) باقياً على علميته - لا يُثنى؛ لأنه معرفة، وشرط ما يُثنى أن يكون نكرة.

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

١ - ملحق بجمع المذكر السالم ليس له مُفرد.

عشرون وبابه.

٢ - ملحق بجمع المذكر السالم مفردة مؤنث تأنيثاً معنوياً.

أرضون.

٣ - ملحق بجمع المذكر السالم مفردة مؤنث بتاء العوض.

سنون وبابه نحو: «عِضون ومِثون وثِيون ورِثون».

٤ - ملحق بجمع المذكر السالم أصله جمع وقد سمي به ^(١).

(١) ورد في إعراب ما سمي به من جمع المذكر السالم الوجوه الآتية:

عَلِيّون - فَلَسطين - نَصيبين - دارين . . . إلخ .

٥ - ملحق بجمع المذكر السالم مفردة اسم جمع .

أهلون، فمفردة (أهل)، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه .

س: بيّن فيما يلي جمع المذكر السالم والملحق به: (المحمدون -

أرضون - العَلِيّون - عَلِيّون - العَالِمُون - العَالَمُون - الصابرون - البنون -

عشرون - أولو - وابلون - أهلون - سنون .

الجواب:

الملحق به	جمع المذكر
- أولو - عشرون وأخواته، عالمون؛ لأنها أسماء جموع	- المحمدون - الصابرون - العَلِيّون - العَالِمُون
- أهلون - وابلون؛ لأنهما جمعا تصحيح لم يستوفيا الشروط	حيث استوفت الشروط
- أرضون - بنون - سنون؛ لأنها جمع تكسير لم يسلم فيها بناء المفرد	
- عَلِيّون؛ لأنه جمع تصحيح سمي به مفرد	

= أ - إعرابه إعراب جمع المذكر السالم استصحاباً للأصل فيقال في (زيدون):

سمى به مفرد جاء زيدون، ورأيت زَيدَينَ، ومررت بزَيدَينَ .

ب - إلزامه الياء وإعرابه بالحركات مع التنوين نحو: جاء زَيدَينَ، ورأيت زَيدَينَا، ومررت بزَيدَينَ .

ج - إلزامه الواو وإجراؤه مجرى هارون فيمنع من الصرف نحو: هذا زيدون، ورأيت زيدون، ومررت بزَيدون، أو إجراؤه مجرى عربون فيعرب بالحركات مصروفًا نحو: هذا زيدون، ورأيت زيدونَا، ومررت بزَيدونَ .

س: قال ابن مالك :

وبأبئه ومثل حينٍ قد يردُّ ذا البابُ وهو عندَ قومٍ يطردُّ
- اشرح هذا البيت مبيناً وجوه الإعراب في (سنين) وبابه .

الجواب:

يشير ابن مالك إلى تعداد إعراب (سنين) وأخواتها من كل اسم ثلاثي حذفت لامه و عوض عنها بالتاء العوضية وذلك على النحو الآتي :

أ - إلزامها الياء والإعراب على النون منونة نحو: هذه سِنِينٌ وَعِضِينٌ ومِثِينٌ . . . ورأيت سِنِيناً وَعِضِيناً ومِثِيناً . . . إلخ ، ومررت بِسِنِينٍ وَعِضِينٍ ومِثِينٍ . . . إلخ .

ب - إلزامها الياء والإعراب على النون دون تنوين نحو: هذه سِنِينُ وَعِضِينُ ومِثِينُ . . . إلخ . ورأيت سِنِينَ وَعِضِينَ ومِثِينَ . . . إلخ . ومررت بسِنِينٍ وَعِضِينٍ ومِثِينٍ .

- وقد اختلف في هذا ف قيل : مطرد ، وقيل : مقصور على السماع ، وقد اجتمعت اللغتان في حديث : «اللهم اجعلها عليهم سنياً كسنيين يوسف» ، بتنوين الأولى ، وحذف التنوين من الثانية .

ج - إعرابها إعراب جمع المذكر بالواو رفعاً بالياء نصباً وجرأً مع فتح النون في جميع الأحوال تقول : هذه سِنُونَ مباركةً ، وعشت سِنِينَ مباركةً ، أو في سِنِينَ مباركةً .

س: اذكر اللغتين في حركة نون المثني وجمع المذكر السالم .

الجواب:

حق نون المثني وما يلحق به الكسر للتخلص من التقاء الساكنين نحو: الزيدان - واثنان ، وما أشبه ذلك ، وهذه هي اللغة العالية وقد وردت فيها لغة أخرى وهي الفتح ودليلها قوله :

على أحوذيين استقلت عشيةً فما هي إلا لمحةً وتغيّبُ

- بفتح النون من (أحوذيين). وكذلك قول الآخر:

أَعْرِفْ مِنْهَا الْجَيِّدَ وَالْعَيْنَانَ وَمَنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظُبْيَانَا
- إلا أن الفتح مع الياء أكثر منه مع الألف.

- وحق نون جمع المذكر وما يلحق به الفتح للخفة؛ لأن الجمع أثقل من
الثنية نحو: الزيدون والمحمدون، وهي اللغة العالية، وَقَلَّ كسرها نحو
قوله:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ . وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

- بكسر نون (آخرين) شذوذاً، وقول الآخر:

أَكَلَّ الدَّهْرَ حِلًّا وَارْتَحَالَ أَمَا يَبْقَى عَلِيًّا وَلَا يَقِينِي
وَمَاذَا تَبْتَغِي الشَّعْرَاءَ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ
- بكسر نون الأربعين.

س: علامَ احتج النحاة بالأبيات التالية؟

١ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ؛ فَإِنَّ سِنِينَ لَعِبْنَ بِهَنَا شَيْبًا وَشَيَّبَتْنَا مُرْدًا

الجواب:

احتج النحاة به على إعراب (سنين) بالحركات حيث لزم الياء وصار
إعرابها على النون إجراء لها مجرى (غسلين) بالضممة رفعاً وبالفتحة نصباً
وبالكسرة جرأً.

٢ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

احتج النحاة به على كسر نون جمع المذكر في كلمة (آخرين) على لغة
بعض العرب والغالب فتحها في لغة جمهورهم.

٣ - عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغْيِبُ

احتج النحاة به على فتح نون المثني في كلمة (أحوذيين)، وهي لغة
لبعض العرب والغالب كسرها في لغة أكثر العرب.

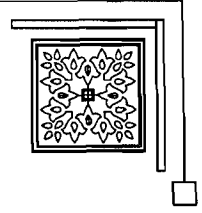
٤ - وَمَاذَا تَبْتَغِي الشَّعْرَاءَ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

احتج النحاة به على كسر نون الملحق بجمع المذكر في كلمة (الأربعين)، وهي لغة لبعض العرب والغالب فتحها في لغة جمهورهم.

٥ - أعرف منها الجيدَ والعينانا وَمَنْخِرَيْنِ أشبها ظَبْيَانَا

احتج النحاة به على فتح نون المشى في كلمة (العينانا)، والغالب كسرهما مع الألف.





جمع المؤنث السالم

إعرابه، ما يلحق به
لغات العرب فيه ومذاهب النحاة

س: عرّف جمع المؤنث السالم، ثم اذكر حكمه الإعرابي وحكم ما يُلْحَقُ به مع التمثيل.

الجواب:

جمع المؤنث السالم: هو ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء. نحو هندات ومسلمات وفاطمات وليليات، أو هو ما جمع بألف وتاء زائدتين^(١).

- وحكمه الإعرابي: الرفع بالضمّة والنصب والجرّ بالكسرة على المشهور من لغات العرب ومذاهب النحاة نحو: (جاءت الفاطمات - ورأيتُ الفاطماتِ ومررتُ بالفاطماتِ).

- ويلحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه المذكور شيان:

١ - اسم الجمع كـ«أولاتُ» نحو قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ﴾.

(١) الأصل في جمع المؤنث العطف بالواو كالمثنى وجمع المذكر، فأصل جاءت الفاطمات: جاءت فاطمة وفاطمة وفاطمة... إلخ. فحذفوا ما بعد الأولى اختصاراً وإيجازاً وزادوا الألف تخفيفاً؛ لأن المؤنث أثقل من المذكر، والتاء لأنها فرع الواو في جمع المذكر حيث تقلب الواو تاء في نحو: تجاه، واتصل، هكذا قالوا، والله أعلم.

٢ - ما سُمِّي به من الجمع نحو: (عرفات - وأذرعَات)، يقال: هذه أذرعَات، ورأيت أذرعَاتٍ، وأقمت في أذرعَاتٍ.

س: عين ما يُجمع جمع مؤنث سالماً وما لا يُجمع من الكلمات الآتية مع بيان السبب: زينب - سجل - شاهر - صاهل - صحراء - فاطمة - ليلى - قاضٍ - محمد - ساحر - طلحة.

الجواب:

ما لا يُجمع جمع مؤنث وسببه	ما يُجمع جمع مؤنث وسببه
- قاضٍ: لأنه وصف لمذكر عاقل معتل اللام فيجمع جمع تكسير، وجمع مذكر سالماً نحو: القضاة والقاضون	- زينب؛ لأنه علم لمؤنث نحو: زينات
- محمد: (لأنه علم لمذكر عاقل) فيجمع جمع مذكر سالماً فقط نحو: المحمدون	- سجل: لأنه اسم أعجمي زائد على ثلاثة أحرف نحو: سجلات. وهكذا كل أعجمي
- صاهر: لأنه وصف لمذكر عاقل صحيح اللام فيجمع جمع تكسير نحو: الساحرة، وجمع مذكر سالماً نحو: الساحرون	- شاهر: لأنه وصف لغير العاقل نحو: (شاهقات)
	- صاهل: لأنه وصف لغير العاقل نحو: صاهلات
	- صحراء: لأنه اسم مختوم بألف التانيث الممدودة نحو: صحروات
	- فاطمة: لأنه علم لمؤنث مختوم بالتاء، نحو: فاطمات
	- ليلى: لأنه علم لمؤنث مختوم بألف التانيث المقصورة نحو: ليليات
	- طلحة: يجمع جمع مؤنث؛ لأنه مختوم بالتاء، وذلك على مذهب البصريين فيقال فيه: طلحات

س: قال ابن مالك :

كذا وأولاتُ، والذي اسماً قد جُعِلَ كأذرعات - فيه ذا أيضاً قبل -
- اشرح هذا البيت شرحاً وافياً يوضح المراد منه .

الجواب:

يريدُ ابن مالك أن يبين أن نحو - أولات - وأذرعات ملحقتان بجمع المؤنث السالم فتعربان إعرابه بالضممة رفعاً وبالكسرة نصباً وجرأً، تقول: (هؤلاء أولاتُ الأحمال - وأكرمنا أولاتِ الأحمال - وعشنا مع أولاتِ الأحمال).

- وهذه أذرعاتُ، ورأيتُ أذرعاتِ، وعشتُ في أذرعاتِ.

- فأولات اسم جمع، وأذرعات اسم بلد سمي بالجمع فألحقتا بجمع المؤنث السالم وأعربتا إعرابه.

الخلافاً في إعراب أذرعات:

س: ورد في إعراب (أذرعات) ثلاثة مذاهب اذكرها؟

الجواب:

- المذهب الأول: إعرابها إعراب جمع المؤنث السالم بالضممة رفعاً وبالكسرة نصباً وجرأً، مع التنوين نحو: (هذه أذرعاتُ، ورأيتُ أذرعاتِ، وعشتُ في أذرعاتِ).

- المذهب الثاني: إعرابها، الإعراب المتقدم بدون تنوين نحو: (هذه أذرعاتُ، ورأيتُ أذرعاتِ، وعشتُ في أذرعاتِ).

- المذهب الثالث: إعرابها إعراب ما لا ينصرف فترفع بالضممة وتنصب وتجر بالفتحة نحو: (هذه أذرعاتُ، ورأيتُ أذرعاتِ، وعشتُ في أذرعاتِ)، هكذا شأن كل ما سمي به من جمع المؤنث السالم.

س: بيّن فيما يلي جمع المؤنث السالم وغيره من الكلمات التالية:
عائشات - أذرعات - حياة - قُضاة - أبيات - سُعاة - سرادقات - دريهمات
- أولات - أموات - سعادات - شاهقات.

الجواب:

جمع المؤنث	الملحق بجمع المؤنث	المفرد	جمع التكسير
- عائشات	- أذرعات مسمى به	حياة	- قُضاة
- سرادقات	- أولات اسم الجمع		- أبيات
- سعادات			- سعاة
- دريهمات			- أموات

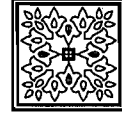
س: علام احتج النحاة بقول الشاعر؟
تنوّرتها من أذرعات، وأهلها بيثرب أدنى دارها نظراً عالي

الجواب:

احتج النحاة بالبيت على أنّ (أذرعات) مُعرّبة إعراب جمع المؤنث السالم؛ لأنها جمع سُمّي به واحد وفيه ثلاثة مذاهب:

- ١ - إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين نحو: هذه أذرعاتُ رفعاً، وأذرعاتٍ نصباً وجرأً.
- ٢ - إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم بدون تنوين نحو: أذرعاتُ رفعاً، وأذرعاتٍ نصباً وجرأً.
- ٣ - إعرابه إعراب ما لا ينصرف نحو: أذرعاتُ رفعاً، أذرعاتٍ نصباً وجرأً.





إعراب الممنوع من الصرف

تعريف الممنوع من الصرف:

هو كل اسم معرف قد أشبه الفعل بوجود علتين فرعيتين مختلفتين إحداهما إلى اللفظ كالتأنيث وزيادة الألف والنون ووزن الفعل والعجمة والعدل والتركيب، والأخرى ترجع إلى المعنى كالعلمية والوصفية، أو أن توجد فيه علة تقوم مقام العلتين نحو: حُبلى، وصحراء، ومساجد.

س: يمنع من الصرف ستة أعلام وثلاث صفات، وأشياء أخر ليست بأعلام ولا صفات، مثل لكل منها بمثال.

الجواب:

أولاً: الأعلام الممنوعة من الصرف هي:

- العلم المؤنث نحو: (فاطمة).
 - والعلم الأعجمي نحو: (عزرائيل).
 - والعلم المركب تركيباً مزجياً نحو: (بعلبك).
 - والعلم المزيد بألف ونون نحو: (عثمان).
 - والعلم الموازن للفعل نحو: (أحمد).
 - والعلم المعدول عن أصل نحو: (عمر).
- ثانياً: الصفات الممنوعة من الصرف هي:
- الصفة المزيدة بألف ونون نحو: (جوعان).
 - والصفة التي على وزن الفعل نحو: (أفضل - أعلم).
 - والصفة المعدولة عن أصل نحو: (مثنى وثلاث وأخر).

ثالثاً: يمنع من الصرف أيضاً ما كان مختوماً بألفي التأنيث المقصورة والممدودة نحو: (ليلي وصحراء).

- وما كان على مثال مفاعل أو مفاعيل من الجموع نحو: مساجد وقناديل.

س: متى يُعرب الممنوع من الصرف بحركتين (الضمة والفتحة)؟ ومتى يُعرب بالحركات الثلاث (الفتحة - والضمة - والكسرة)؟

الجواب:

يُعرب بحركتين: الضمة رفعاً والفتحة نصباً وجرّاً إذا لم يُضف أو يقترن بالألف واللام نحو: (هذا جوعان، بالضمة رفعاً، وأطعمت جوعان - وأشفت على جوعان)، بالفتحة نصباً وجرّاً.

ويُعرب بالحركات الثلاث في حالتين:

الأولى: أن يكون مضافاً نحو: جاء أفضل القوم، ورأيت أفضل القوم، وسلمت على أفضل القوم.

الثانية: أن يقترن بأل نحو: هذا الأفضل ورأيت الأفضل، وسلمت على الأفضل.

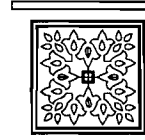
س: قال ابن مالك:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يَضفْ أَوْ يَكُ بعد «أل» رَدَفِ
اشرح هذا البيت شرحاً موجزاً.

الجواب:

يبين ابن مالك أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نحو: صليت في مساجد كثيرة ما لم يَضفْ أو يقترن بأل؛ فإنه يجر بالكسرة على الأصل نحو: صليت في مساجد مكة والمساجد الأخرى.





إعراب الأفعال الخمسة

س: قال ابن مالك :

واجعل لنحو يفعلان النونا رفعاً وتدعين وتسألونا
وحذفها للجزم والنصب سيمه كلم تكوني لترومي مظلمه
اشرح البيتين بحيث تعرف الأفعال الخمسة مع ذكر حكمها الإعرابي رفعاً
ونصباً وجزماً.

الجواب:

يبين ابن مالك أن الأفعال الخمسة هي: تفعلان ويفعلان وتفعلون
ويفعلون وتفعلين.

- والأفعال الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو
الجماعة أو ياء المخاطبة نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين.

- وحكمها الإعرابي: الرفع بثبوت النون نحو: (تفعلان - تدعين -
تسألون).

- والجزم والنصب بحذف النون (لم تكوني لترومي)، وقد حملت
العرب نصبها على جزمها فكانا مشتركين في حذف النون لتأخيها في
الاختصاص بالفعل.

س: لماذا آخى النصب الجزم في حذف النون من الأفعال الخمسة؟

الجواب:

آخى النصب الجزم في حذف النون لأمرين:

١ - أن العرب حملت النواصب على الجوازم حتى أن بعضهم جزم

ب(لن) ونصب بلم نحو قوله: (لن يَخِبِ اليومَ) بجزم (يخب)، وقرأ بعضهم قوله تعالى: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ بفتح الحاء نصباً، وقيل غير ذلك.
 ٢ - اختصاص النواصب بالفعل المضارع كاختصاص الجوازم به.



إعراب المقصور والمنقوص

إعراب الاسم المقصور والمنقوص - أو الإعراب التقديري في الأسماء:

س: عرّف كلاً من المقصور والمنقوص، ثم بيّن ما تُقدّر عليه الحركات الثلاث وما تقدر عليه حركتان فقط.

الجواب:

١ - المقصور: هو كلُّ اسمٍ مُعربٍ آخرُهُ أَلْفٌ لازمةٌ قبلها فتحةٌ نحو: (العصا - المصطفى) وهذا النوع تقدر على أَلْفِهِ الحركات الثلاث فتقول: (جاء الفتى - ورأيتُ الفتى - ومررت بالفتى)، فالفتى مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف رفعاً، ومنصوب بالفتحة المقدرة نصباً، ومجرورٌ بالكسرة المقدرة خفضاً منع من ظهورها التعذر.

٢ - المنقوص: هو كل اسمٍ مُعربٍ آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: (القاضي، والراعي) وهذا النوع تقدر فيه الضمة والكسرة على الياء، وتظهر الفتحة عليها حال النصب للخفة فتقول: (جاء القاضي، ومررت بالقاضي، ورأيت القاضي)، فالقاضي مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء رفعاً، ومخفوض بالكسرة المقدرة جراً منع من ظهورها الثقل، ومنصوب بالفتحة الظاهرة لخفتها.

س: بيّن المقصورَ والمنقوصَ وغيرَهما من الكلمات الآتية:

الفتى - القاضي - الهدى - النادي - هذا - الذي - أبوك - أباك - الزيدان - هاتا - الزيدون - الداعي - التي.

الجواب:

غيرهما	المنقوص	المقصور
- هذا - الذي - هاتا - التي؛ لأنها مبنية	- القاضي - الداعي - النادي؛ لأن الياء لازمة	الفتى - الهدى؛ لأن الألف لازمة
- أباك - الزيدان؛ لأن الألف عارضة		
- أبوك - الزيدون؛ لأن الواو عارضة		

- الإعراب التقديري في الأفعال:

س: تشترك الأفعال المعثلة بالألف والياء والواو في أمور وتفترق في أخرى، وضح ذلك.

الجواب:

١ - تتفق جميعها في أمرين:

أحدهما: تقدير الضمة على الألف في يسعى، وعلى الياء في يرمي، وعلى الواو في يدعو حال الرفع.

والآخر: اتفاق جميعها في حذف حرف العلة مع الجازم في اللغة العالية نحو: (لم يسع، ولم يرم، ولم يدع).

٢ - ويتفق المعتل بالياء والواو في إظهار الفتحة عليهما حال النصب نحو: (لن يرمي - لن يدعوا).

٣ - وينفرد المعتل بالألف بتقدير الفتحة عليها حال النصب نحو: (لن يسعى).



النكرة والمعرفة^(١)

تعريفُ النكرة وبيانُ نوعيها:

س: عرفِ النكرةَ عندَ ابنِ مالكٍ، ثم بيّن نوعيها مع التمثيل.

الجواب:

النكرة عند ابن مالك: ما تقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف، أو ما يقع موقع ما يقبل (أل).

مثال الأول: رجل وامرأة فيقال فيهما: (الرجل والمرأة).

ومثال الثاني: ذو الصاحبية، فهذه نكرة لوقوعها موقع نكرة تقبل (أل)، وتؤثر فيها التعريف نحو: (هذا ذو مال) فذو نكرة لوقوعها موقع صاحب الذي يقبل (أل)، وتؤثر فيه التعريف فتقول: (الصاحب).

س: بيّن ما يقبل (أل) من النكرات وما لا يقبلها، وما تؤثر فيه التعريف وما لا تؤثر فيه من الكلمات الآتية:

رجل - ذو - عباس - فرس - فتاة - حارث - نعمان.

(١) الأصل في الأسماء التنكير، والتعريف فرع لأنه طارئ، وحد النكرة: ما لم يخص الواحد من جنسه سواء أكان ذلك الجنس موجوداً نحو: رجل وفرس، أم مقدراً نحو: شمس، وحد المعرفة: ما خصّ الواحد من جنسه نحو: زيد، وعمرو.

الجواب:

ما لا يقبل آل مع أنه نكرة	ما يقبل آل ولا تؤثر فيه التعريف	ما يقبل آل وتؤثر فيه التعريف
ذو الصاحبية	عباس - حارث - نعمان؛ لأنها أعلام قبل دخول (آل)، فلا تؤثر فيها التعريف وإنما زيدت آل فيها للمح الصفة	رجل - فرس - فتاة

- مواطن النكرة في الاستعمال العربي:

س: هناك مواطن في العربية يقع فيها الاسم مُنكراً، اذكرها مع بيان الفرق بين (ذي) الصاحبية وبين غيرها من النكرات.

الجواب:

المواطن التي يقع فيها الاسم بشرط أن يكون نكرة هي:

- ١ - الحال نحو: جاء زيدٌ راكباً.
- ٢ - التمييز نحو: (أحد عشر كوكباً).
- ٣ - اسم (لا) النافية للجنس: لا رجلٌ في الدار.
- ٤ - مجرور رُبَّ نحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته.
- ٥ - تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية نحو: كم عبداً ملكت - وكم عبيدٍ ملكتُ، ويفرق بين هذه الأنواع الخمسة وبين ذي الصاحبية بأن هذه الأنواع تقبل (آل) في ذاتها وتؤثر فيها التعريف بخلاف (ذي) الصاحبية فلا تقبل آل، بحال من الأحوال. وإن وقعت موقع ما يقبل آل وهو (صاحب).

س: يقول ابن مالك:

نكرةٌ: قابِلُ آلٍ مؤثراً أو واقع موقع ما قد دُكر

اشرح هذا البيت.

الجواب:

يُبين ابن مالك أن النكرة نوعان:

- النوع الأول: يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف نحو: (رجل و غلام)، فنقول فيها: (الرجل والغلام).

- النوع الثاني: نكرة لا تقبل (أل) مطلقاً وإنما كانت نكرة؛ لأنها وقعت موقع نكرة تقبل (أل) وتؤثر فيها التعريف، وقد مثل لها ابن عقيل ب(ذي الصاحبية) نحو: (هذا ذو علم)، فذو نكرة لا تقبل (أل)، وإنما وقعت موقع نكرة تقبل (أل) وتؤثر فيها التعريف وهو لفظ (صاحب) حيث نقول فيه: (الصاحب)، ومن ثمَّ كان تنكير (ذي) الصاحبية بالموقع لا لقبولها الأداة، وعليه تعرف النكرة بأحد أمرين:

- الأول: أن تقبل (أل) أو رُبَّ.

- الثاني: أن تقع موقع ما يقبل (أل).

أنواع المعرفة:

س: يقول ابن مالك:

وغيره معرفة^(١): كهم، وذي وهند، وابني، والغلام، والذي

اشرح البيت شرحاً وافياً يبين المقصود منه.

الجواب:

يتضمن البيت الكلام على أنواع المعرفة:

١ - الضمير: وهو ما دلَّ على تكلم أو خطاب أو غيبة نحو: (أنا، أنت، هو...). وأخواتها، وقد مثل لها ب(هم).

(١) المعرفة: كل اسم وضع ليستعمل في شيء معين، سواء أكان ذلك الشيء مقصوداً للمواضع كالعلم، أو غير مقصود كبقية المعارف، فنحو: (أنا) صالح لكل متكلم، وهكذا (نحن) و(أنت وهو) وفروعهما، وكذا اسم الإشارة صالح لكل مشار إليه، وعند الاستعمال تصير مقصورة على معين ولهذا يصدق على المعارف ما عدا العلم: أنها كليات وضعاً، جزئيات استعمالاً.

- ٢ - اسم الإشارة: وهو كل اسم مظهر دل بإيماء على اسم حاضر حضوراً عينياً كهذا البيت، أو ذهنياً نحو: تلك الجنة.
- ٣ - العَلَم: وهو ما وضع لمعين نحو: (هند، محمد، عبد الله، وزين العابدين، وأبو قحافة، وأسامة).
- ٤ - المضاف لمعرفة: كل اسم أسند إلى معرفة، وقد نزلت منه منزلة التنوين نحو: (ابني، ابنك، ابنه، ابن زيد، ابن هذا، ابن الذي...).
- ٥ - المعرّف بأل كل اسم جنس وجود كرجل، أو مقدر كشمس قبل (أل)، وأثرت فيه التعريف نحو: (الغلام - الرجل - الشمس...) ونحوها.
- ٦ - الاسم الموصول هو ما افتقر إلى الوصل بجملة أو شبهها، أو وصف صريح، وإلى عائد نحو: (الذي، التي، ...) وفروعهما.
- ٧ - وزاد ابن مالك نوعاً سابعاً وهو النكرة المقصودة في باب النداء نحو: يا رجل - يا جبال.

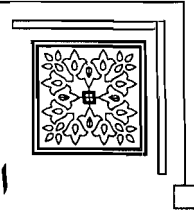
س: رتب المعارف من حيث درجة التعريف^(١).

الجواب:

تفاوتت المعارف في درجة التعريف على النحو الآتي:
فأعرفها بعد لفظ الجلالة: الضمير، فالعلم بقسميه، فاسم الإشارة، فالاسم الموصول، فالمعرف بالأداة، فالمضاف إلى واحد مما تقدم إضافة محضة، وليس متوغلاً في الإبهام كغير ومثل وشبه وخذن وشرع، أو واقعاً. موقع نكرة نحو: جاء زيد وحده، فهذان النوعان ملازمان للتذكير ولو أضيفا إلى معرفة.



(١) انظر: أسرار العربية لابن الأنباري / ٣٤٥، فما بعدها.



الكلام على الضمير مستتراً أو بارزاً متصلاً أو منفصلاً، مختصاً أو مشتركاً

س: عرّف الضمير عند ابن مالك، ثم اذكر قسمي البارز منه مع التعريف
والتمثيل؟

الجواب:

الضمير هو ما دل على غيبة أو حضور.

- مثال الغيبة: (هو وهي) وفروعهما.

- ومثال الحضور: (أنا، نحن) للمتكلم، (أنت) وفروعه.

- والبارز قسمان:

- الأول: المتصل: وهو الذي لا يبدأ به الكلام ولا يقع بعد إلا في
النثر نحو: (أكرمك، وسلنيه).

- والثاني: المنفصل: وهو الذي يبدأ به الكلام نحو: (أنا فعلت - وأنت
فعلت - وهو فعل ذلك)، ويقع بعد إلا في النثر نحو قوله تعالى: ﴿لا إله
إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين﴾.

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

١ - أعود برب العرش من فئة بغتْ عَلَيَّ فما لي عوضُ إلاّ ناصرُ

٢ - وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديارُ

الجواب:

احتج النحاة بالبيتين على وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) في الشعر
شذوذاً، ويقول أهل العربية: إن الضمير المتصل هنا استعير للضمير

المنفصل فأصل إلاه: إلا هو، وأصل إلاك: إلا أنت، وبعضهم يرى أن (إلاً) بمعنى غير، والتقدير: فما لي عوض غيره، وأن لا يجاورنا غيرك، لذلك وقع الضمير بعد إلا بلفظ المتصل حملاً على المعنى.

الخلاف في علة بناء الضمير:

س: اتفق أهل العربية على أن الضمائر مبنية إلا أنهم اختلفوا في سبب البناء أو علته، وضح ذلك.

الجواب:

يقول ابن مالك:

- (وكلُّ مُضْمَرٍ له الْبِنَاءُ يجب)

- أي: أن الضمائر كلها مبنية ولا خلاف في بنائها بين أهل العربية، إلا أنهم اختلفوا في سبب البناء أو علته وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

- المذهب الأول: يرى فريق أن علة البناء هي الشبه الجمودي؛ أي: شبه الحرف في الجمود إذ الحروف لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر، فكذلك الضمائر؛ لأنها أشبهتها.

- المذهب الثاني: هو لابن مالك حيث يرى أن علة البناء هي الشبه الوضعي إذ أكثر الضمائر بُنيت على حرفٍ أو حرفين، وما زاد على ذلك محمول عليهما.

- المذهب الثالث: يرى فريق أن علة البناء الشبه الافتقاري حيث الضمائر مفتقرة إلى ما يُفسرها من الأسماء الظاهرة، قصتها في ذلك قصة الحرف.

س: هناك من الضمائر ما هو مُشترك بين أنواع الإعراب الثلاثة: (الرفع، والنصب، والجر)، وضمائر أخرى مشتركة بين الغائب والمخاطب، وضح ذلك بالمثال.

الجواب:

المشتركة بين أنواع الإعراب هي:

أ - (نا) الدالة على الفعلين نحو: (قُمنَا - أَكْرَمْنَا فلانٌ - ومر بنا فلان).

ف(نا) في (قُمْنَا) فاعل، وفي (أَكْرَمْنَا) مفعول به، وفي (بنا) في موضع جر.
 ب - الياء، فتكون فاعلاً في نحو: اضربني، ومفعولاً في نحو: أكرمني،
 وفي محل جر نحو: مرّ بي.

ج - الضمائر (هما، هم، هن) نحو: هما قائمان - أكرمتهما - مررت
 بهما - هم قائمون - أكرمتهم - مررت بهم - هن مسلمات، أكرمتهن - مررت
 بهن.

- وأما الضمائر المشتركة بين الغائب والمُخاطب فثلاثة: ألف الاثنين،
 وواو الجماعة، ونون النسوة.

- مثالها للغائب: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهنداتُ قمنَ. ومثالها
 للمُخاطب: اعلموا - اعلموا - اعلمن.

س: ورد الاستعمال العربي بنوعين من الضمائر من حيث الاستتار
 والبروز، فصّل القول فيهما مع التمثيل.

الجواب:

تنقسم الضمائر باعتبار بروزها واستتارها إلى قسمين:

القسم الأول: مُستتر، وهو ضربان:

أ - مستتر وجوباً (وهو ما لا يحل الظاهر محله وذلك في أربعة مواطن):

١ - أمر المخاطب المفرد نحو: (اضربْ)، والتقدير: أنت.

٢ - المضارع المبدوء بالهمزة نحو: (أقوم)، والتقدير: أنا.

٣ - المضارع المبدوء بالنون نحو: (نقوم)، والتقدير: نحن.

٤ - المضارع المبدوء بتاء المُخاطب المُفرد نحو: (أنت تقوم)،

والتقدير: أنت.

ب - مستتر جوازاً عند ابن مالك، وهو ما يحل الظاهر محله. وله

موضعان:

١ - المضارع المبدوء بالياء نحو: زيدٌ يقوم، والتقدير: هو.

٢ - المضارع المبدوء بـاء الغائبة نحو: (هندُ تقوم)، وعند ابن هشام هما مستتران وجوباً كما في الأوضح^(١).

- وأما الضمير البارز فهو ضربان:

١ - متصل نحو: (اضربي)، (اضربا - اضربوا - اضربن).

٢ - منفصل نحو: (أنتِ تفعلين، أنتما تفعلن، أنتم تفعلون، أنتن تفعلن).

س: عيّن فيما يلي الضمائر المشتركة بين أنواع الإعراب الثلاثة، وبيّن الغائب والمخاطب: (نا) الدالة على الفاعلين، نون النسوة، الياء، واو الجماعة، ألف الاثنين، ضمير الغائبين (هم).

الجواب:

١ - المشترك بين الرفع والنصب والجر: (نا) الدالة على الفاعلين، والياء، و(هم).

٢ - المشترك بين الغائب والمُخاطب (نون النسوة، وواو الجماعة، وألف الاثنين).

س: بيّن الضمير المستتر ونوعه والبارز ونوعه فيما يأتي:

اضرب - أنت تقوم - نصوم - أصليّ - محمد ينجح - اضربي - اضربن - أنت، أنتم.

(١) مذهب ابن هشام هو الراجح لأمرين: أحدهما: أن أحرف المضارعة (أنيت) كالعوض من الضمائر، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه. والآخر: أن العرب لم تصرح بالضمير إلا قصداً إلى التوكيد كما في زيد يقوم هو، وزيد قائم هو، أو رفع اللبس كما في زيد هند ضاربها هو، وزيد عمرو ضاربه هو. هذا - وقد أرجع ابن الأنباري أحرف المضارعة إلى حروف العلة الثلاثة مع زيادة النون، فالألف قلبوها همزة؛ لأنه لا يبتدأ بساكن وجعلوها للمتكلم المفرد، والواو قلبوها تاء؛ لأنها لا تزداد في الأول وجعلوها مشتركة بين المخاطب والغائبة، وأما الياء فلما لم يعرض لزيادتها في الأول مانع أبقوها للغائب، وزادوا النون للمتكلم الذي معه غيره.

الجواب:

١ - الضمير المستتر جوازا: محمد ينجح الضمير المستتر وجوباً: اضرب، تقوم، نصوم، أصلي	٢ - الضمير البارز المتصل: اضربي، اضربين الضمير المنفصل: أنت، أنتم
---	--

س: قال ابن مالك:

وذو ارتفاع وانفصال: أنا، هو وأنت والفروع لا تشنّبهُ
وذو انتصابٍ في انفصالٍ جُعلا إياي، والتفريعُ ليس مُشكّلا
اشرح البيتين شرحاً يوضح ضمائر الفصل مرفوعة كانت أو منصوبة، وهل
يوجد هناك ضمير خفض منفصل؟ وضح ذلك.

الجواب:

البيت الأول: يتضمن ضمائر الرفع المنفصلة نحو: (أنا، ونحن)،
(أنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأننن)، (هو، وهي، وهما، وهم،
وهن).

والبيت الثاني: يشير إلى ابن مالك فيه إلى ضمائر النصب المنفصلة حيث
ذكر منها: (إياي وفروعه هي: إيانا وإياك وإياك، وإياكم، وإياكن،
وإياه وفروعه هي: إياها وإياهما وإياهما، وإياهم، وإياهن).
- ولا يوجد في العربية ضمير خفضٍ منفصلٍ لأمرين:

- ١ - عدم ورود السماع به.
- ٢ - أن عامل الجر يجب اتصاله بالمجرور (فلا ينفصل عنه أبداً)، ولأن
الضمير شديد الاتصال بعامله.

س: يأتي الضميران (نحن وأنتما لأكثر من نوع، وضح ذلك).

الجواب:

الضمير (نحن) يأتي 'تة أشياء:

- ١ - المفرد المعظم نفسه نحو قوله تعالى: ﴿نحن نركّ الأرضَ وَمَنْ عليها﴾.

- ٢ - المفردة المعظمة نفسها تقول الأميرة: (نحن فعلنا كذا).
 ٣ - المثنى المذكر نحو: «نحن قلنا الحق»، والمؤنث «نحن أطعنا الله».
 ٤ - الجمع المذكر نحو: نحنُ - العربُ - أقرى الناس للضيف، ونحنُ - الطالباتُ - أمهاتُ المستقبل.
 - أما (أنتما) فيأتي للمخاطبين وللمخاطبتين نحو: «هل أنتما ذاكرتما؟» فيصلح للمثنى بنوعيه.

- اتصال الضمير وانفصاله جوازاً ووجوباً:

س: يقول النحاة: كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير متصلاً لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ اشرح ذلك مع التمثيل لما تذكر؟

الجواب:

إذا أمكن اتصال الضمير فلا يجوز العدول عنه إلى انفصاله نحو: (أكرمتك) وعليه فلا يجوز عربية أن تقول: (أكرمت إياك)، وذلك لأن المتصل هو الأصل لكونه أخصراً، وأبين وأرفع لللبس، وإذا لم يمكن الاتصال تعين الانفصال، وذلك في المواطن الآتية:

١ - تقديم الضمير على عامله نحو قوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾. إذ أصل الكلام (نعبدك ونستعينك) فمَّا قَدَّمت الكاف على عاملها الفعل انفصلت، إذ لا يمكن الاتصال والحال هذه:

٢ - الضرورة الشعرية نحو قول الشاعر:

بالباعث الوارثِ الأمواتِ قد ضمنت إياهم الأرضُ في دهرِ الدهارِ
 الشاهد: ضمنت إياهم، إذ الأصل: قد ضمنتهم بالاتصال إلا أنه فصل للضرورة.

٣ - أن يكون الضمير بعد (إلا) نحو قوله تعالى: ﴿وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه﴾ أو بعد إنما نحو قول الشاعر:

أنا الذائدُ الحامي الذمارَ وإنما يدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي

- إذ التقدير: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي.
- ٤ - أن يكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف إلى مفعوله مثل قول الشاعر:
بنصركم نحن كنتم فائزين وقد أغرى العدى بكم استسلامكم فشلاً
- ٥ - أن يكون عامل الضمير محذوفاً نحو قول الشاعر:
وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حُسنِ الشناء سبيلُ
- ٦ - أن يكون عامل الضمير معنوياً كأن يقع مبتدأ نحو: اللهم أنا عبدُ
أثيمٍ، وأنت مولى كريمٍ.
- ٧ - أن يكون الضمير معمولاً لحرف نفي نحو قوله تعالى: ﴿وما أنتم
بمعجزين﴾، ﴿ما هُنَّ أمهاتِهِمْ﴾، ﴿وما أنا بطاردِ الذين آمنوا﴾، ﴿إن أنا إلا نذير﴾.
- ٨ - أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر نحو قوله تعالى:
﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾.
- ٩ - أن يقع الضمير بعد واو المعية نحو قول أبي ذؤيب:
فأليث لا أنفكُ أحدو قصيدةً تكون وإياها مثلاً بعدي
- ١٠ - أن يقع الضمير بعد (أما) نحو: أما أنا فشاعر، وأما أنت فكاتب،
وأما هو فنحوي.
- ١١ - أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة نحو قول الشاعر:
إن وجدتُ الصديق حقاً لإيّا ك فمرني فلن أزال مطيعاً
س: قال ابن مالك:
- وصل أو افضل هاء سلتيه وما أشبهه، في كنههُ الخُلْفُ انتمى
كذلك خلتنيه واتصّالا غيري اختار الانفصالا
- اشرح البيتين:

الجواب:

يشير ابن مالك في البيتين إلى جواز اتصال الضمير وانفصاله في المسائل
التالية:

الأولى: كل ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو: (سأل وأعطى، وكسى ومنح)، تقول: (العلم سلني، والعلم سلني إياه)، وتقول: (الدرهم أعطيتك، والدرهم أعطيتك إياه)، وهكذا الباقي.

الثانية: فعل الكينونة، وباب ظن وأخواتها.

- مثال الأول نحو: زيدٌ كُتُّهُ، وزيدٌ كنتُ إياه.

- ومثال الثاني نحو: (زيداً ظننتك، وزيداً ظننتك إياه) أو زيداً خلتك، وزيداً خلتك إياه.

- غير أن ابن مالك في المسألة الأولى: يجوز الأمرين على التكافؤ، وظاهر كلام سيويه أن الاتصال واجب، والانفصال خاص بالشعر.

- وفي المسألة الثانية ابن مالك: يختار الاتصال، وسيويه يختار الانفصال.

س: للضمير من حيث وجوب الاتصال ووجوب الانفصال وجواز الأمرين ثلاثة أحوال، اذكر ذلك.

أولاً: وجوب الاتصال إذا أمكن اتصال الضمير في أي موضع من مواضع العربية فلا يُعدل عنه إلى الانفصال أي: يجب اتصاله. نحو: (أكرمك)، وذلك لأن المتصل هو الأصل لكونه أخصر وأبين من المنفصل وأرفع للبس.

ثانياً: وجوب الانفصال: وذلك إذا تقدم الضمير على عامله نحو: (إياك أكرمت) وأصله (أكرمك)، فلما قدم الضمير على عامله وجب انفصاله. وغير ذلك من مواطن وجوب الانفصال المتقدمة.

ثالثاً: جواز الفصل والوصل على التكافؤ نحو: (سلني، وسلني إياه)، و(كنته، وكنت إياه)، و(خلتني، وخلتني إياه).

- حكم الأخص من الضمائر وغيره تقديماً وتأخيراً واتصلاً وانفصلاً:

س: بين فيما يلي ما يتعين فيه وجه واحد من حيث تقديم الأخص على غيره وما يجوز فيه الأمران: تقديم الأخص وغير الأخص في الأساليب الآتية.

- ١ - الدرهم أعطيتكه.
- ٢ - الدرهم أعطيته إياك.
- ٣ - الدرهم أعطيتنيه.
- ٤ - أراهمني الباطل شيطاناً.
- ٥ - زيد أعطيتك إياه.

الجواب:

ما يجب فيه وجه واحد	ما يجوز فيه وجهان	ما يمتنع فيه تقديم غير الأخص
المثالان الأول والثالث حيث قدم الأخص، وهو المخاطب في الأول، والمتكلم في الثالث على الغائب فيهما حال الاتصال	المثالان الثاني والخامس، حيث يجوز أعطيتك إياه، وأعطيته إياك، وذلك حال الانفصال	المثال الرابع عند الجمهور - وجوزه قوم آخرون

س: بين ما اختلف فيه وما اتفق عليه من الأساليب الآتية:

- ١ - أعطيتهوك.
- ٢ - أعطيتهنوني.
- ٣ - أعطيته إياك.
- ٤ - زيد أعطيتك إياه.

الجواب:

ما اختلف فيه	ما اتفق عليه
المثالان الأول والثاني ممنوعان عند الجمهور جائزان عند قوم بدليل: أراهمني الباطل شيطاناً	- والمثال الرابع لانفصال الضميرين وتقديم الأخص فيه
والثالث جائز عند الجمهور لانفصال الضميرين ومنعه ابن عقيل حيث لا يعرف الآخذ من المأخوذ	

س: بين ما يجوز وما يمتنع عربية في الأساليب الآتية مع التعليل:

- ١ - أعطيتني إياي.
- ٢ - أعطيتيني.
- ٣ - أعطيتك إياك.
- ٤ - أعطيتكك.
- ٥ - أعطيته إياه.
- ٦ - أعطيتهوه.
- ٧ - الزيدان الدرهم أعطيتهما.
- ٨ - الزيدون الدرهم أعطيتهموه.

السبب	ما يمتنع	السبب	ما يجوز
لأن الضميرين للمتكلم مع الاتصال	المثال الثاني	لأن الضميرين للمتكلم فوجب الفصل	أ - المثال الأول
لأن الضميرين للمخاطب، وهما متصلان	المثال الرابع	لأن الضميرين للمخاطب، وهم منفصلان	المثال الثالث

السبب	ما يمتنع	السبب	ما يجوز
لأن الضميرين للغائب المفرد، وقد اتصلا	المثال السادس	لأن الضميرين للغائب، وهما منفصلان	المثال الخامس
وحق الضميرين الفصل قال ابن مالك: (وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً)		لأن الضميرين للغائب، وهما مختلفان؛ أحدهما مثنى والثاني مفرد	ب- المثال السابع
		لأن الضميرين للغائب، وهما مختلفان أحدهما للمفرد والآخر للجمع	المثال الثامن

- ما تلحقه نون الوقاية وجوباً وجوازاً وشذوذاً:

س: يقول ابن مالك:

وقبل يا النفسِ مع الفعلِ التزمْ نونٌ وقايةٍ و«ليسي» قد نُظِمَ يشير ابن مالك إلى حالي نون الوقاية مع الفعل، اذكرهما مع التمثيل.

الجواب:

لا يخلو الفعل من أن يكون مُتصرفاً أو جامداً، فإذا كان متصرفاً وقد اتصلت به ياء المتكلم، وجب إلحاقه نون الوقاية كي تَقِيَهُ من الكسر نحو: (أكرمني زيدٌ، ويكرمني أبي، وأكرمني يا زيدُ).

- وإن كان غير متصرف مثل: (ليس وأفعل في التعجب)، جاز ذكر النون وحذفها تقول: (زيدٌ ليسني إياه، وليسي إياه).

- وتقول: (ما أفقرني إلى عفو الله! وما أفقرني إلى عفو الله!).

س: علام احتج النحاة بالنصوص الآتية؟

١ - بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إياهم الأرضُ في دهرِ الدهارِ

الجواب:

احتج النحاة به على فصل الضمير مع إمكان وصله في الضرورة الشعرية كما في قوله: (قد ضمنت إياهم)، والأصل: قد ضمنتهم.

٢ - عددتُ قومي كعديدِ الطيسِ إذ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسي

- احتج النحاة به على جواز حذف نون الوقاية من (ليس) في الشعر كما في (يسي)، والأصل أن يقول: (ليسي)؛ لأنه فعل وإن كان جامداً.

٣ - «ما أفقري إلى عفو الله!»

احتجوا به على جواز حذف نون الوقاية من أفعل في التعجب في نحو: (ما أفقري) والغالب أن يقول: (ما أفقرني)، ولذا احتج البصريون لفعلية (أفعل) بلحاظه نون الوقاية.

٤ - كَمُنِيَّةِ جابرٍ إذا قال: لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ جُلَّ مَالِي

- احتج النحاة به على حذف نون الوقاية من (ليتني) من قول الشاعر: (ليتني) وهو نادر؛ لأنها شبيهة الفعل.

٥ - فقلتُ أعيّراني القُدمُ لعلني أخطُ بها قبراً لأبيضَ ماجد

- احتجوا به على إثبات نون الوقاية في (لعلني) وهو نادر والكثير حذفها، إذ حالها مع (لعل) عكس حالها مع (ليت) مع أنهما أختان.

٦ - أيها السائلُ عنهم وَعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِّي

- احتجوا به على حذف نون الوقاية من (عَنْ وَمِنْ) في قوله: عَنِي وَمِنِّي؛ للضرورة الشعرية.

٧ - قَدْنِي من نَصْرِ الخُبَيْبِ قَدِي ليس الإمامُ بالشحيح المُلْحِدِ

- احتج به النحاة على إثبات نون الوقاية وحذفها من (قد وقط) إلا أن الإثبات أكثر من الحذف إذ (قدني) أكثر من (قدى) تشبيهاً لها بـ(من وعن).

س: قال ابن مالك :

«وليتني» فشا «وليتي» نَدَرًا ومع «لعل» اعكس وكن مُخَيَّرًا
في الباقيات، واضطراراً خَفَّفًا مِنِّي وَعَنِّي بعضُ من قَدْ سَلَفًا
اشرح البيتين شرحاً يوضح المراد منهما.

الجواب:

يبين ابن مالك أن ليت من أخوات (إِنَّ) يكثر لحاق نون الوقاية لها إذا كان اسمها ياء المتكلم فتقول: (ليتني فائز، ويقال: ليتي فائز) وأما لعلّ فحكمها عكس (ليت)، فيقل إلحاق نون الوقاية لها بل يكثر حذفها كما في قوله تعالى: ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾، ويقال في الاستعمال العربي نحو: لعلني قلت غير ذاك، أما بقية أخوات إنّ وهي: (إِنَّ، أَنْ، وَكأنَّ، وَلكنَّ) فيجوز معها الإثبات والحذف على التساوي فتقول: (إني وأني) بالحذف، (وإنني وأنني) بالإثبات، (ولكنني) الحذف (ولكنني) بالإثبات و(كأنني) بالحذف و(كأنني) بالإثبات.

- أمّا (مِنْ وَعَنْ) من حروف الجر فالكثير في الاستعمال العربي إثبات نون الوقاية معهما فتقول: مِنِّي وَعَنِّي ولا تحذف نون الوقاية منهما إلا في الضرورة الشعرية فتقول: (ميني وعني) بحذفها.

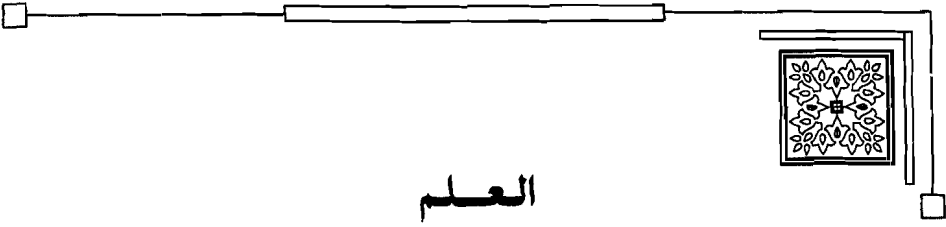
س: بين فيما يلي حكم نون الوقاية من حيث ذكرها لزوماً وكثرةً وجوازاً، ومن حيث حذفها جوازاً وكثرةً وقلةً وشذوذاً.

أكرمني زيد، ذهب القوم الكرام ليسي، ما أفقرني إلى عفو الله! - ما أفقرني إلى عفو الله! (ليتني متُّ قبل هذا)، ليتي فعلت ذلك، (لعلني أبلغ الأسباب)، لعلني فعلت كذا - أخذ الفقير مِنِّي مبلغاً - أخذ الفقير مِنِّي مبلغاً - (وعلمناه من لدُنَّا علماء - ومن لدُنَّا علماء).

إنني قمت بواجبي - إنني قمت بواجبي - كأنني فعلت كذا - كأنني فعلت كذا - وقطني وقدي.

ما يكثر فيه حذفها ويقل الذكر	ما يجوز فيه ذكرها وحذفها على السواء	ما يكثر فيه ذكرها ويقل الحذف	ما يلزم فيه ذكرها ويشذ الحذف
(لَعَلِّي) بالحذف كثير	إِنَّ - وَأَنَّ - وَلَكِنَّ وَكأن	- ما أفقرني - وليسني - وليتني - ولدُنَّا - وقطني - وقدي كثير	- أكرمني زيد
- ويقل (لعلني) بالذكر	- يقال: إني وإنني - وأني وأنني - ولكنني ولكنني وكانني وكانني		أخذ الفقير مني مبلغاً
		- وأفقرني - وليسي - وليتني - ولدُنَّا - وقطي وقدي بالحذف قليل	ويشذ حذفها فلا يقال: أكرمي ولا مني بالحذف





العلم

تعريفه: أقسامه، ما يراعى في اجتماع العلم مع اللقب
أو الكنية، وما يشترك فيه علم الشخص وعلم الجنس

س: عرّف العلم، ثم اذكر أربعة مختلفة من الأسماء الأعلام التي ذكرها
ابن مالك في الألفية.

الجواب:

العلم الشخصي:

- «هو الاسم الذي يعين مُسمّاه مطلقاً بلا قيد ولا قرينة، ويكون للعلاء
وغير العقلاء.

- مثال ما هو علم للعاقل: جعفر: اسم رجل، وخزنيق: اسم شاعرة من
شواعر العرب، وقرن: اسم قبيلة، ومثال ما ليس للعاقل: عدن: اسم
مكان.

س: ينقسم العلم الشخصي إلى ثلاثة أقسام باعتبار الاسمية وغيرها،
اذكرها مع تعريف كل منها، ثم مثل لكل بمثال؟

الجواب:

ينقسم العلم الشخصي باعتبار كونه اسماً أو كنيةً أو لقباً إلى ثلاثة أقسام:

- الأول: ما يكون اسماً: وهو ما ليس لقباً ولا كنية مثل: (محمد -
أحمد - فاطمة).

- الثاني: ما يكون لقباً: وهو ما أشعر بمدح: كزين العابدين، أو ذم
(كأنف الناقة).

- الثالث: ما يكون كنيةً: وهو ما كان في أوله (أب أو أم)، نحو: أبو عبد الله، وأم الخير، وأم البنين.

س: بين حكم اللقب من حيث التقديم والتأخير والإعراب إذا اجتمع مع كل من الاسم والكنية.

الجواب:

أولاً: إذا اجتمع اللقب مع الاسم وجب تأخيره عنه نحو: زيدُ أنفِ الناقة؛ لأنه في رتبة التابع نعتاً أو بدلاً، أو المضاف إليه، وما شأنه كذلك رتبته التأخير.

ويقل في العربية تقديمه عليه نحو: بأنَّ ذا الكلبِ عمرا.

ثانياً: إذا اجتمع اللقب مع الكنية فأنَّت بالخيار بين تقديمه أو تأخيره فتقول: أبو عبد الله زيد العابدين بتقديم الكنية وتأخير اللقب ويجوز نحو: زين العابدين أبو عبد الله. (بتقديم اللقب على الكنية).

ثالثاً: أما من حيث الإعراب ففيه التفصيل الآتي:

أ - إن كان الاسم واللقب مفردين ففي إعراب اللقب مذهبان:

الأول: مذهب البصريين: وجوب إضافة الاسم إلى اللقب نحو: هذا سعيدُ كرزٍ^(١) - ورأيت سعيدَ كرزٍ - ومررت بسعيد كرزٍ، على أن الإضافة هنا لفظية على ما ذهب إليه الزمخشري.

الثاني: مذهب الكوفيين جواز الاتباع؛ أي: إجراء اللقب مجرى البدل أو عطف البيان فيقال: هذا سعيدُ كرزٍ - ورأيت سعيداً كرزاً - ومررت بسعيد كرزٍ.

ب - أما إذا كانا مُركبين أو متخالفين فالواجب الإتيان، وذلك نحو:

- عبد الله أنفُ الناقة: الأول مركب والثاني مركب.

(١) أصل كرز: خرج الراعي، ويطلق على اللثيم والحائق.

- عبدُ اللهِ كررَ: الأولُ مركبٌ والثاني مفردٌ.

- سعيْدُ أنفِ الناقةِ: الأولُ مفردٌ والثاني مركبٌ.

س: بيّن ما يجوز فيه وجهان من الإعراب، وما يجوز فيه ثلاثة أوجه فيما تحته خط من الجمل الآتية:

١ - هذا عبدُ اللهِ أنفِ الناقةِ.

٢ - رأيت عبدَ اللهِ أنفُ الناقةِ.

٣ - مررت بعبدِ اللهِ أنفُ الناقةِ.

الجواب:

المثال الأول فيه وجهان من الإعراب:

أ - الرفع على الاتباع، أي: البدل أو عطف البيان نحو: عبدُ اللهِ أنفُ الناقةِ.

ب - النصب على القطع بتقدير فعل محذوف: أعني أو أذم أنفِ الناقةِ.

- والمثال الثاني فيه جهان:

النَّصْبُ على الاتباع أي: البدل أو عطف البيان ويصح الرفع على القطع بتقدير مبتدأ محذوف نحو: (رأيت عبدَ اللهِ هو أنفُ الناقةِ).

- والمثال الثالث فيه ثلاثة أوجه:

١ - الجر على الاتباع؛ أي: البدل أو عطف البيان نحو: مررت بعبدِ اللهِ أنفِ الناقةِ.

٢ - الرفع على القطع بتقدير مبتدأ محذوف: مررت بعبدِ اللهِ أنفُ الناقةِ، والتقدير: هو أنفُ الناقةِ.

٣ - النصب على القطع بتقدير فعل محذوف: أعني أو أذم نحو: مررت بعبدِ اللهِ أنفِ الناقةِ، والتقدير أعني أو أذم أنفِ الناقةِ.

س: قسم أهل العربية العلم إلى مرتجل ومنقول، عرّف كلّاً منهما ثم اذكر خمسة أمثلة للمنقول مهتدياً بما درست.

الجواب:

ينقسم العلم الشخصي إلى مرتجل، وهو ما استعمل من أول الأمر علماً نحو: سعاد، وأدّد: (الرجل العظيم)، وعمران، وحمدان، ومؤهب، ومدّين، ومرّيم. - وإلى منقول: وهو الذي استعمل قبل العلمية في غيرها ثم نقل إلى العلمية والنقل إلى العلمية إمّا:

- من الفعل نحو: يزيّد، وتغلب - وتدمر - وشمّر - ويشكر - وأحمد.
- أو من الوصف نحو: الحارث - والعباس - وحاتم - ومنصور - وحسن.

- أو من المصدر نحو: الفضل، وهدي، وكمال، وجلال، وجمال.
- أو من اسم الجنس نحو: أسد، وفهد، ونمر، وقط، وفأر... إلخ.
- أو من المركب سواء أكان تركيباً إسنادياً نحو: (برق نحرة، وتأبّط شراً، وزاد الخير، وطاب الزمان، وزيد قائم).

أو مركباً تركيباً مزجياً نحو: (بعلبك)، وحضرموت، ومعدي كرب.
- أو مركباً تركيباً إضافياً نحو: عبد شمس - وعبد مناف - وأبو قحافة.

س: ورد في (بعلبك) وأخواته ثلاث لغات، وفي (سيبويه) ونظائره لغتان؛ وضح ذلك.

الجواب:

- اللغة الأولى: في بعلبك وهي أشهرها: إعرابه إعراب ما لا يتصرف نحو: هذا بَعْلَبَكُّ، ورأيت بَعْلَبَكَّ - ومررت ببَعْلَبَكَّ.

- اللغة الثانية: إعرابه إعراب المتضايفين، فيعرب الجزء الأول حَسَبَ العوامل، ويلزم الثاني الجرّ نحو: هذا بَعْلَبَكُّ، ورأيتُ بَعْلَبَكُّ، ومررت ببَعْلَبَكُّ.

- اللغة الثالثة: البناء على الفتح في الأحوال الثلاثة: «هذا بَعْلَبَكَّ»، «ورأيت بَعْلَبَكَّ»، «ومررت ببَعْلَبَكَّ».

- اللغتان في (سيويه) ونظائره:

- اللغة الأولى: وهي أشهرهما البناء على الكسر في الأحوال الثلاثة: «هذا سيويه»، «ورأيت سيويه»، «ومررت بسيويه».

- اللغة الثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف فيرفع بالضممة وينصب ويجر بالفتحة؛ تقول: «هذا سيويه»، «ورأيت سيويه»، «ومررت بسيويه».

س: ورد العلم في «لسان العرب» باعتبار ما يصدق عليه شخصاً كان أو جنساً على ضربين، فصلّ القول في ذلك مع التمثيل.

الجواب:

ينقسم العلم باعتبار ما يصدق عليه إلى:

١ - علم شخص، وقد سبق تعريفه نحو: «زيد - محمد - علي - إبراهيم».

٢ - علم جنس، وهو ما وضع لشيء معين في الذهن وهو ضربان:

أ - ما وضع للشخص نحو: «أسامة - ثعالة - أم عريط».

ب - ما وضع للمعنى نحو: «برّة للمبرة - وفجارٍ للْفَجْرَة»؛ أي: الفجور.

س: لكل من علم الشخص وعلم الجنس أحكام، وضحاها مع التمثيل.

الجواب:

أولاً: لعلم الشخص حكمان:

أ - معنويّ: وهو أن يُراد به واحد بعينه نحو: (زيد - أحمد).

ب - لفظيّ: ويتمثل في الأمور الثلاثة الآتية:

١ - صحة وقوع الحال متأخرة عنه نحو: «جاءني زيدٌ ضاحكاً».

٢ - منعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كوزن الفعل نحو: هذا

أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد.

٣ - منع دخول الألف واللام عليه، فلا يصح: الزيد، ولا الأحمد.

ثانياً: علم الجنس وله حُكمان أيضاً:

أ - معنوي: وهو كالنكرة حيث لا يخص واحداً بعينه، إذ كل أسد يصدق عليه (أسامة)، وكل ثعلب يصدق عليه (ثعالة)، وكل عقرب يصدق عليه (أم عريط).

ب - لفظي: وقصته في هذا قصة علم الشخص في الأمور الثلاثة:

١ - تأخر الحال عنه نحو: هذا أسامة مقبلاً.

٢ - منعه من الصرف مع سبب آخر كالتأنيث نحو: مررت بأسامة.

٣ - منع دخول الألف واللام عليه: فلا يجوز الأسامة.

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

١ - اجتماع الاسم مع اللقب حالة كونهما مفردين نحو: هذا سعيد كرزٍ أو كرزٌ، بالإضافة والاتباع على المذهبين في ذلك.

٢ - اسم ولقب مركبان نحو: عبدُ الله زينُ العابدين.

٣ - علم مُرتجل نحو: سعاد - زينب.

٤ - علم منقول من المصدر مرة، ومن الجملة الفعلية أخرى، نحو: الفضل - وتأبط شراً.

٥ - علم شخص وقعت الحال متأخرة عنه نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً.

٦ - علم جنس مُنع من الصرف للعملية والتأنيث نحو: مررت بشعالة مقبلاً.



اسم الإشارة

تعريف اسم الإشارة:

- هو اسم مظهر دل بإيماء على اسم حاضر حضوراً عينياً نحو: هذا البيت، أو ذهنياً، نحو: (تلك الجنة) أو اسم نزل منزلة الحاضر نحو قوله: «أولئك آبائي فجئني بمثلهم».

س: يبين فيما يلي ما يُشار به إلى المفرد المذكر وما يُشار به إلى المفرد المؤنث من الكلمات التالية: ذا - ذلك - ذي - ذه - تا - تي - ذات - تلك.

ما يشار به إلى المفرد المؤنث	ما يشار به إلى المفرد المذكر
ذه - ذي - ذات - تا - تي - تلك	ذا - ذلك

- استعمالات ذات:

س: ورد لـ(ذات) في الاستعمال العربي ثلاثة معانٍ، اذكرها مع بيان مذكرها والأصل فيه.

الجواب:

المعاني الثلاثة هي:

الأول: أن تكون بمعنى صاحبة ومذكرها «ذو» نحو: زارتنا ذاتُ جمال، وهذه معربة وتثني وتجمع فيقال فيها: ذواتان وذواتين، وذوات، كما يثنى مذكرها ويجمع نحو: ذوان وذوون.

الثاني: أن تكون اسماً موصولاً في لغة طيء بمعنى التي، نحو: حضرت ذاتُ نجحت، وليس لها مثني ولا جمع من لفظها بل من معناها نحو: اللتان واللائي على القول بعدم تصرفها، وعلى لغة تصرفها يقال فيها:

ذواتان قامتا، وذوات قمن، ومذكرها (ذو) الطائية على لغة تصرفها وإلا
ف(ذو) تصدق على المفرد ومثناه وجمعه والمفردة ومثناها وجمعها .

الثالث: استعمالها اسم إشارة للمؤنثة المفردة نحو: (ذاتُ فاطمة)؛ أي:
هذه فاطمة، وهي نادرة ذكرها ابن هشام في القطر. ومذكرها (ذا) نحو: ذا
قائم؛ أي: هذا قائم.

- والأصل في مذكر (ذات) الإشارية (ذا) عند البصريين، والذال وحدها
عند الكوفيين والألف زائدة.

س: قال ابن مالك:

وذا ن تانٍ للمثنى المرتفع وفي سواءٍ ذي تينٍ اذكرُ تُطعُ
وبأولىٍ أشر لجمع مطلقاً والمدّ أولى ولدى البعد انطقاً
اشرح البيتين.

الجواب:

يتضمن البيتان الإشارة إلى المثنى مذكراً ومؤنثاً رفعاً ونصباً وجرّاً فيقال
حال الرفع: ذان وتان، وحالي النصب والجر: ذين وتين.

- أما الجمع فيشار إلى نوعيه بأولىٍ قصراً وهي لغة تميم، وأولاءٍ مدأً
وهي لغة أهل الحجاز، وهما لغتان للعرب سواء أكان الجمع للعقلاء أم
لغيرهم مثل أولئك الرجال، وأولئك النساء، وأولئك الأيام.

رتبُ أسماءِ الإشارةِ ومذاهبهم فيها:

س: اختلف أهل العربية في رتبة أسماء الإشارة على مذهبين؛ وضح
ذلك.

الجواب:

- المذهب الأول: لابن مالك وهو أنّ لأسماءِ الإشارةِ رتبتين:

الأولى: قربي: وهي التي خلت من الكاف واللام نحو: (ذا - ذي).

الثانية: بُعدي: وهي التي كانت بالكاف وحدها نحو: (ذاك).

- أو بالكاف واللام نحو: (ذلك).
- المذهب الثاني: للجمهور وهو أن لأسماء الإشارة ثلاث رُتبٍ:
الأولى: قربي: وهي التي ذهب إليها ابن مالك وذلك إذا خلت من
الكاف واللام نحو: (ذا - وذي).
- الثانية: وسطى: وهي ما كانت بالكاف وحدها نحو: (ذاك).
- الثالثة: بُعدي: وهي ما كانت بالكاف واللام معاً نحو: (ذلك - تلك).
- س: متى تجتمع (ها) التنبيه مع الكاف، ومتى تجافيهما أو تنافيهما في
الاستعمال العربي؟

الجواب:

- ١ - تلتقي (ها) التنبيه مع الكاف في (ذا) نحو: هناك الطرف.
- ٢ - تنافي الكاف إذا صاحبت اللام فلا يُقال: هنالك؛ بل يقال: ذلك؛
لأن اللام عوض عن (ها) وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض.
- س: يقول ابن مالك:

وبهْنَا أو هُهْنَا أشر إلى داني المكان وبه الكاف صلا
في البُعد أو بِثَمَّ فُهْ أو هَنَّا أو بهنالك انطقن، أو هِنَّا
اشرح البيتين السابقين مع بيان ما يُراد منهما؟

الجواب:

- يتضمن البيتان رتبتين من رتب أسماء الإشارة للمكان:
- قريبة: حيث يشار فيها إلى المكان القريب بهنَّا - أو ههنَّا.
- وبعيدة: حيث يشار فيها إلى المكان البعيد (هناك أو هنالك وثمَّ -
وهنَّ) هاتان الرتبتان على مذهب ابن مالك.

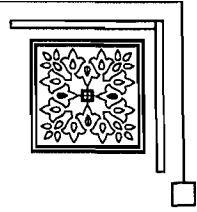
س: بيّن الشاهد النحويّ في البيتين التاليين:

دُمَّ المنازلَ بعدَ منزلةِ اللّوى والعيشَ بعدَ أولئك الأيامِ
رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ولا أهلَ هناك الطرفِ الممدّدِ

الجواب:

- الشاهد في الأول: (أولئك) حيث أشار به إلى غير العقلاء وهي الأيام.
- والشاهد في الثاني: (هذاك) حيث جمع الشاعر بين (ها) التنبيه والكاف دون اللام.





الاسم الموصول

يكون مفرداً ومثنى وجمعاً - لغات العرب في كل - المختص والمشارك -
الاسم والحرفي - صلة الموصول وشروطها وأنواعها - العائد على الموصول
ذكراً أو حذفاً.

تعريف الموصول الاسمي:

هو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية نحو: جاء الذي أبوه قائم، أو
قام أبوه، أو شبهها من ظرف أو جار ومجرور تامين متعلقين باستقر نحو:
جاء الذي عندك أو في الدار. أو وصف صريح نحو: الضارب
والمضروب، وإلى عائد كما سبق، أو ما يقوم مقام الضمير من الاسم
الظاهر نحو:

سعادُ التي أضناكُ حُبُّ سعادا

- أراد حبها، فأقام الظاهر مقام الضمير وهو الأصل.

س: يقول ابن مالك:

موصولُ الأسماءِ الذي الأثنى التي واليا إذا ما تُنَّيا لا تُثْبِتِ
بل ما تليه أوله العلامة والنونُ إنْ تُشَدِّدْ فلا ملامه
والنون من ذين وتين شدداً أيضاً، وتعويض بذاك قصدا
اشرح الأبيات الثلاثة مبيناً المراد منها.

الجواب:

تتضمن الأبيات الثلاثة بيان الموصولات الاسمية مفردة أو مثناة وما
يجوز في نون المثنى من لغات العرب.

- فالمفرد المذكور له: الذي، والمفردة المؤنثة لها التي وعند إرادة تثنيتهما

تحذف الياء ثم تضاف إلى المفرد بعد حذف الياء علامة التثنية، فيقال حال الرفع: اللذان واللتان.

- وهذه هي اللغة الشائعة ويجوز في النون التشديد عند البصريين حالة الرفع تعويضاً عن الياء المحذوفة فتقول: (اللذانُّ واللتانُّ). وجوز الكوفيون أيضاً التشديد للتعويض حالي النصب والجرّ فتقول: (اللذينُّ واللتينُّ).

- ويقاس (ذا وتا) من أسماء الإشارة على (الذي والتي) عند تشبيتهما فيقال فيهما: (ذان - تان)، ويجوز تشديد النون منهما تعويضاً عن الألف المحذوفة فتقول عند البصريين حال الرفع: (ذانٌ وتانٌ) بتشديد النون، وعند الكوفيين: (ذينٌ - وتينٌ) حالي النصب والجرّ.

- الموصولات الحرفية وصلاتها:

- تعريف الموصول الحرفي:

هو ما أُوّلَ مع صلته بالمصدر ولم يحتج إلى عائد، ويشمل: (أنّ، وأنّ، وكئي، وما، ولو) نحو: عجبت من أنك قائم... إلخ.

س: بيّن نوع (أنّ) في الأساليب الآتية مع بيان ما توصل به من الأفعال:

- ١ - عجبت من أن قام زيد.
- ٢ - عجبت من أن يقوم زيد.
- ٣ - أشرت إليه بأن قم.
- ٤ - قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾.
- ٥ - قوله تعالى: ﴿وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم﴾.

الجواب:

أولاً: الأساليب الثلاثة الأولى (أن) فيها مصدرية، وهي توصل بأنواع الأفعال المتصرفة سواء أكان الفعل ماضياً كما في المثال الأول، أم مضارعاً كما في الثاني، أم أمراً كما في الثالث.

ثانياً: (أنّ) في الآيتين مخففة من الثقيلة وتوصل بالجملة الاسمية

والغالب حذف اسمها وهو ضمير الشأن ولا يليها من الأفعال إلا الماضي الجامد مثل: (ليس وعسى)، أو المتصرف الدعائي نحو قراءة قوله تعالى: ﴿والخامسة أن عَضِبَ اللهُ عليها﴾. أو غيره مع الفصل بأحد أحرف التعويض نحو قوله تعالى: ﴿علم أن سيكون﴾.

س: مثل ل(أَنَّ) المُنثَلَة وَأَنَّ المَخْفَفَة؟ ثم بَيِّن ما بينهما من وجوه الاتفاق ووجوه الاختلاف؟

الجواب:

مثال (أَنَّ) المُنثَلَة قوله تعالى: ﴿أولم يكفهم أَنَّا أنزلنا﴾.
 - ومثال (أَنَّ) المَخْفَفَة قوله تعالى: ﴿وَأَن لِّس لِلإِنسَانِ إِلا ما سَعَى﴾.
 - تتفق كل من (أَنَّ وَأَنَّ) في أن كلاً منهما يوصل بجمله اسمية وتفترقان في أن (أَنَّ) المشددة يذكر اسمها غالباً، والمخففة يحذف اسمها غالباً.

س: هناك اتفاق واختلاف بين (أَنَّ وما) المصدريتين، وضّح ذلك.

الجواب:

أولاً: تتفق (أَنَّ) و(ما) المصدريتان في الآتي:
 أ - كل منهما يؤول مع ما بعده بمصدر نحو: عجبت من أن قام زيد؛ أي: عجبت من قيام زيد، وعجبت مما ضربت زيدا؛ أي: عجبت من ضربك زيدا.
 ب - كل منهما يدخل على الماضي والمضارع نحو: عجبتُ من أن قُمتَ أو مما قمتَ، وعجبت من أن تقوم، ومما تقومُ.
 ثانياً: تختلفان في الأمور التالية:
 أ - تدخل (أَنَّ) المصدرية على الأمر نحو: أشرت إليه بأن قُم، ولا تدخل عليه (ما) المصدرية.
 ب - توصل (ما) المصدرية بجمله اسمية في نحو: عجبت مما زيد قائم،

ولا أصبحك ما زيد قائم، بخلاف (أن) حيث تدخل على المضارع فتنصبه، وعلى الماضي فلا تؤثر فيه.

ج - تدخل ما (المصدرية) على (أن) في نحو: لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجماً، ونحو لا أكلمه ما أن حِراءَ مكانه، بخلاف (أن) فلا تدخل على (أن) أختها.

د - تؤول (ما) المصدرية بظرف بخلاف (أن) نحو: لا أصبحك ما دمت منطلقاً؛ أي: مدة دوامك منطلقاً.

س: كم موضعاً تأتي فيه (ما) المصدرية ظرفية؟

الجواب:

تأتي (ما المصدرية) ظرفية في موضعين:

- ١ - أن تقع قبل (دام) من أخوات كان نحو: لا أصبحك ما دمت منطلقاً؛ أي: مدة دوامك منطلقاً.
- ٢ - أن يقع بعدها فعل مضارع منفي بلم وهو كثير نحو: لا أصبحك ما لم تضرب زيدا، ويقل وقوع المضارع المثبت بعدها نحو: لا أصبحك ما يقوم زيدا.

س: بيّن في الأساليب الآتية نوع (ما) في الاستعمال العربي من حيث دلالتها على المصدرية فقط أو على الظرفية والمصدرية معاً.

- ١ - لا أصبحك ما دمت منطلقاً.
- ٢ - عجبت مما ضربت زيدا.
- ٣ - لا أصبحك مما يقوم زيدا.
- ٤ - عجبتُ مما تضرب زيدا.
- ٥ - عجبت مما زيد قائم.
- ٦ - لا أصبحك ما لم تضرب زيدا.
- ٧ - لا أصبحك ما زيد قائم.

الجواب:

ما تكون فيه مصدرية فقط	ما تكون فيه ظرفية مصدرية	ما يحتمل أن تكون فيه مصدرية فقط أو مصدرية ظرفية
- عجت مما ضربت زيداً	- لا أصحبك ما دمت منطلقاً	- لا أصحبك ما يقوم زيدٌ
- عجت مما تضرب زيداً		
- عجت مما زيد قائم	- لا أصحبك ما لم تضرب زيداً	فهي مصدرية كثيراً وظرفية مصدرية قليلاً؛ لأن المضارع مثبت
لا أصحبك ما زيد قائم وهو كثير في الأولين قليل في الآخرَيْنِ		

س: اذكر الموصولات الحرفية مع التمثيل لكل بمثال مع بيان ما توصل به (لو) المصدرية.

الجواب:

الموصولات الحرفية خمسة:

- أ - (أن) نحو: عجت من أن قام زيدٌ.
- ب - (أنَّ) نحو: عجتُ من أنك قائم.
- ج - (ما) المصدرية نحو: عجت مما تضرب زيداً.
- د - (كي) المصدرية نحو: جئت كي أكرمَ زيداً.
- هـ - (لو) المصدرية وتوصل بالماضي نحو: وددت لو قام زيدٌ.
وبالمضارع نحو: وددت لو يقوم زيدٌ.

الموصلات الاسمية الخاصة:

س: بين ما اتفق عليه أهل العربية من تشديد نون المثنيات الآتية وما اختلفوا فيه: اللذائ - اللتان - هذائ - هاتان - اللذين - اللتين - هذين - هاتين.

الجواب:

ما اختلف فيه	ما اتفق عليه أهل العربية
اللذين - اللتين هذين - هاتين	الذائ - اللتان هذائ - هاتان
حال النصب والجر فقد أجازاه الكوفيون ومنعه البصريون	لأنها مرفوعة

س: قال ابن مالك:

جمع الذي الألي الذين مطلقا
بالات واللاء التي قد جمعا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا
واللاء كالذين نَزْرًا وَقَعًا
أشرح البيتين مع بيان ما فيهما من أوجه الاستعمال واللغات، وجمع
الموصول من حيث الإعراب والبناء.

الجواب:

١ - ورد في جمع (الذي) لفظان أحدهما: الألي، ويكون لجمع الذكور
كثيراً ولجمع الإناث قليلاً، أي: أنها مشتركة بين الذكور والإناث، وقد
اجتمعت اللغتان في قول الشاعر:

وتبلى الألي يستلثمون على الألي تراهن يوم الروع كالحدا القبل

- فالألي الأولى بمعنى الذين بدليل يستلثمون.

- والألي الثانية بمعنى اللاتي بدليل تراهن.

٢ - (الذين) ولا يكون إلا لجمع الذكور العقلاء، وهو مبني عند جمهور

العرب على الفتح مع الياء رفعاً ونصباً وجرّاً نحو: جاء الذين نصرُوا الحقَّ، ورأيت الذين نصرُوا الحقَّ، ومررت بالذين نصرُوا الحقَّ.

- وهذيل وعُقيل من قبائل العرب يقولون: «الذون» بالواو في الرفع و«الذين» في النصب والجر، وبلغتهم جاء قول الشاعر:

نحن الذون صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا يوم النُخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
٣ - ورد في جمع (التي) لفظتان (اللاتِ واللاءِ) وفيهما لغتان حذف الياء - اللاتِ - واللاءِ، وإثباتها نحو: اللاتي - واللاتي.

- (فاللات) لجمع الإناث. أما (اللاء) فالكثير فيها أن تكون لجمع الإناث ويقل مجيئها بمعنى (الذين) لجمع المذكر، وذلك نحو قول الشاعر:
فما آباؤنا بأمرنَّ مِنْهُ علينا اللاءِ قد مهدوا الحجورا
س: علام احتج النحاة بالأبيات التالية؟

١ - أطوَّف ما أطوَّف ثم آوي إلى بيتٍ قعيدته لكاع

الجواب:

احتج النحاة به على دخول (ما المصدرية) الظرفية على الفعل المضارع المثبت وهو قليل، والكثير دخولها على المضارع المنفي بلم.

٢ - وتبلى الألى يستلثمون على الألى تراهنَّ يوم الروع كالحدِّ القُبْلِ

الجواب:

احتج به النحاة على استعمال (الألى) لجمع الذكور كثيراً بمعنى الذين كما في (الألى يستلثمون)، ولجمع الإناث قليلاً كما في (الألى تراهن).

٣ - نحن الذون صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا يوم النُخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

الجواب:

احتج به النحاة على إعراب (الذين) بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً في لغتي (هذيل وعُقيل) للشبه الصوري بجمع المذكر السالم.

٤ - فما آباؤنا بأمرنَّ مِنْهُ علينا اللاءِ قد مهدوا الحجورا

الجواب:

احتج به النحاة على استعمال (اللاء) بمعنى (الذين) قليلاً، حيث وقع صفة للآباء، والكثير استعمالها لجمع الإناث بمعنى (اللاتي).

٥ - فأما الألي يسكن غور تهامة فكل فتاة تترك الحجل أقصما

الجواب:

احتجوا به على استعمال العرب (الألي) بمعنى (اللاء) لجمع الإناث قليلاً.

س: في كل كلمة من الكلمات الآتية لغتان للعرب، اذكرهما: (اللاتي - اللاتي - الذين - الألي - اللاء).

الجواب:

أولاً: اللاتي واللاتي فيهما لغتان:

الأولى: إثبات الياء نحو: اللاتي - واللاتي.

والثانية: حذفها نحو: اللاء - واللات.

ثانياً: الذين فيها لغتان:

الأولى: لزوم الياء في كل الأحوال مع البناء على الفتح مثل: فاز الذين نجحوا بالجائزة - هدى الله الذين آمنوا بإيمانهم، سعدت بمحاوراة الذين أكرمونا.

والثانية: إعرابها إعراب جمع المذكر السالم للشبهه الصوري وذلك في لغتي (هذيل وعقيل) فترفع بالواو نحو قول الشاعر:

نحن الذون صبَّحوا الصباحا يوم النخيل غارةً ملحاحا

وتنصب وتجر بالياء نحو: رأيت الذين أدوا واجبهم في ساحة الجهاد، وسلمت على الذين انتصروا على الأعداء.

ثالثاً: الألي فيها لغتان:

الأولى: تكون لجمع الذكور كثيراً بمعنى (الذين).

والثانية: تكون لجمع الإناث بمعنى (اللاء واللات) فهي مشتركة بين جمعي الذكور والإناث وقد اجتمعت اللغتان في قول الشاعر:

وتبلى الألي يستلثمون على الألي تراهنَّ يوم الروع كالحدا القُبل

رابعاً: اللاء فيها لغتان أشهرهما أنها لجمع الإناث، والأخرى مرادفتها (الذين) كما في قول الشاعر:

فما أبأؤنا بأمنَّ منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

- أراد: فما أبأؤنا اللاء قد مهدوا الحجور بأمنَّ منه علينا.

الموصلات الاسمية المشتركة:

س: يقول ابن مالك:

وَمَنْ، وَمَا، وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ

وَكَاَلَتِي - أَيْضاً - لَدَيْهِمْ ذَاتُ

اشرح البيتين شرحاً وافياً.

الجواب:

١ - يشير ابن مالك في البيتين إلى أنه من الموصلات (مَنْ - وما - وأل - وذو) الطائفة.

- وهذه الكلمات الأربع تأتي للمذكر والمؤنث مفرداً، ومثنى وجمعاً، وتسمى الموصلات العامة؛ أي: التي يقع فيها الاشتراك.

٢ - يشير إلى أنه قد ورد في لغة طيء (ذات) اسماً موصولاً بمعنى التي (وذوات): اسماً موصولاً لجمع الإناث بمعنى اللاتي.

س: مثل (مَنْ وما، وأل) الموصلات في حالات الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

الجواب:

أولاً: أمثلة (مَنْ):

- جاءني مَنْ قام.

- جاءني مَنْ قامت .
- جاءني مَنْ قاما .
- جاءني مَنْ قامتا .
- جاءني مَنْ قاموا .
- جاءني مَنْ قُمْنَ .
- فَمَنْ) في المثال الأول: معناها (الذي).
- وفي الثاني: معناها (التي).
- وفي الثالث: معناها (اللَّذَانِ).
- وفي الرابع: معناها (اللَّتَانِ).
- وفي الخامس: معناها (الذَيْنِ).
- وفي السادس: معناها (اللَّتَاتِي).
- ثانياً: أمثلة (ما):
- أعجبنى ما رُكِبَ .
- ما رُكِبَت .
- ما رُكِبَا .
- ما رُكِبَتَا .
- ما رُكِبِن .
- فَمَا) في المثال الأول: معناها: (الذي).
- وفي الثاني معناها: (التي).
- وفي الثالث معناها: (اللَّذَانِ).
- وفي الرابع معناها: (اللَّتَانِ).
- وفي الخامس معناها: (اللَّتَاتِي).
- ثالثاً: أمثلة (أل):
- جاءني القائم .

- والقائمة .
- والقائمان .
- والقائمتان .
- والقائمون .
- والقائمات .
- ف(أل) في المثال الأول : معناها : (الذي) .
- وفي الثاني معناها : (التي) .
- وفي الثالث معناها : (اللذآن) .
- وفي الرابع معناها : (اللثان) .
- وفي الخامس معناها : (الذين) .
- وفي السادس معناها : (اللاتي) .

س: في استعمالات (مَنْ، وما، وذو الطائفة) مظهر من مظاهر الاقتصاد اللغوي، اشرح هذه القضية.

الجواب:

توسعت العرب في استعمالات الموصولات العامة وهي : (مَنْ - ما - أل - ذو الطائفة) حيث ورد الاستعمال بها للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث كما في أمثلة الجواب السابق، وكون الشيء الواحد يستعمل لأنواع مختلفة لهو دليل على الاقتصاد اللغوي.

س: ورد في الاستعمال العربي لكل من (مَنْ وما) بما يثبت ظاهرة التقارض في العربية، اشرح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

أولاً: الكثير في العربية أن: (مَنْ) تستعمل للعاقل نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾، وقد تستعمل (مَنْ) استعمال (ما) على سبيل التقارض فتكون لغير العاقل تطفلاً على (ما) نحو قول الشاعر:

أَسْرَبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ؟
حيث استعمل الشاعر: (مَنْ) في شرب القطا، وهو غير عاقل، وكان
مقتضى الظاهر أن يقول:

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَا يَعِيرُ جَنَاحَهُ

ثانياً: الكثير في الاستعمال العربي أن تأتي (ما) لغير العاقل نحو:
أعجبنى ما ركب.

- وقد تستعمل استعمال (مَنْ) فتكون للعاقل تطفلاً على (من) نحو قوله
تعالى: ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، فاستعمل (ما) هنا استعمال
(مَنْ)، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: (فَانكحُوا مِنْ طِبْنٍ لَكُمْ).

- فكون (من) تدخل على (ما) فتستعمل استعمالها، و(ما) تدخل على
(من) فتستعمل استعمالها يعتبر هذا تقارضاً وتطفلاً ونيابة.

س: اذكر ثلاثة من الموصولات الاسمية العامة مع التمثيل لها مع المفرد
بنوعيه والمثنى والجمع كذلك.

الجواب:

من الموصولات العامة الاسمية (مَنْ - وما - وأل).

- مثال (مَنْ): جاء مَنْ قام - ومَنْ قامت - ومَنْ قاما - ومَنْ
قاموا - ومَنْ قمن.

- ومثال (ما): أعجبنى ما ركب - وما ركبت - وما ركبا - وما
ركبن.

- ومثال (أل): (جاء القائم - والقائمة - والقائمان - والقائمتان -
والقائمون - والقائمات).

س: علامَ احتج النحاة بالنصوص الآتية:

١ - قولهم: «سبحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لَنَا».

٢ - قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾.

٣ - قول الشاعر:

أَسْرَبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

الجواب:

احتج النحاة بالنص الأول على استعمال (ما) استعمال (مَنْ) التي هي للعاقل. واحتجوا بالنص الثاني والثالث على استعمال (مَنْ) فيهما لغير العاقل على سبيل التقارض أو التطفل.

س: اختلف أهل العربية في حقيقة كلٍّ من (أل - وما) الموصولتين، أهما اسمان أم حرفان؟ وضح ذلك.

الجواب:

• أولاً: في (أل) الموصولة ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها اسم موصول وهو الصحيح نحو: (القائم)؛ أي: الذي قام.
والثاني: أنها حرف موصول تشبيهاً لها بـ(أَنَّ - وَأَنَّ) وأخواتهما أي: الموصولات الحرفية، وذلك للشبه المعنوي بينها وبين الموصولات الحرفية.
والثالث: أنها حرف تعريف لشبهها بـ(أل) المعرفة في اللفظ أو الصورة، وعلى هذا المذهب ليست (أل) من الموصولات في شيء.

• ثانياً: أما (ما) الموصولة غير المصدرية ففيها مذهبان:

الأول: مذهب الجمهور وهو: أنها اسم ودليلهم على ذلك أنهم حملوها على أختها (مَنْ) و(مَنْ) متفق على اسميتها فكذلك (ما).

والثاني: للأخفش حيث يرى أنها حرف تشبيهاً لها بالموصولات الحرفية.

س: بيّن وجوه العربية في استعمالات (ذو) الطائفة ثم وضح أشهر لغاتها

مع التمثيل.

الجواب:

أولاً: تستعمل (ذو) الطائفة للعاقل ولغيره نحو: (جاء ذو قام) و(جاء ذو

رُكِب).

ثانياً: أشهر لغاتها في الاستعمال العربي:

أ - أنها تكون لازمة الواو مبنية على السكون مع المُفرد. بنوعيه والمثنى بنوعيه والجمع بنوعيه تقول: (جاءني ذو قام - وذو قامت - وذو قاما - وذو قامتا - وذو قاموا - وذو قمن) هذا في العاقل.

- وذو رُكب - وذو ركبت - وذو ركبا - وذو ركبتا - وذو رُكبن، في غير العاقل.

ب - وتستعمل مُعربة متصرفة تشبيهاً لها ب(ذو) الصاحبية إعراباً وتصريفاً نحو: (جاءني ذو قام - وذات قامت - وذوان قاما - وذواتان قامتا - وذوون قاموا - وذوات قمن).

- وترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، نحو قول الشاعر:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من (ذي) عندهم ما كفانيا

- وذلك لأنها أشبهت (ذا) الصاحبية في الصورة واللفظ فقيست عليها وأجريت مجراها.

س: ورد في (ذات) الطائية لغتان، وضّحهما مع التمثيل.

الجواب:

ورد الاستعمال العربي بلغتين في (ذات) الطائية:

الأولى: استعمالها مفردة مبنية على الضم مع المفردة المؤنثة والمثنى والجمع المؤنثين فتقول: (جاءتني ذاتُ قامت - وذاتُ قامتا - وذاتُ قمن) أي: التي قامت، واللذان قامتا، واللاتي قمن.

- والثانية: استعمالها معربة متصرفة تقول: (جاءتني ذاتُ قامت، وذواتان قامتا، وذوات قمن)، قال ابن مالك:

وكالتي أيضاً لديهم ذات وموضع اللاتي أتى ذوات

س: يقول ابن مالك:

ومثل (ما) «ذا» بعد «ما» استفهام أو مَنْ، إذا لم تُلغ في الكلام
اشرح البيت شرحاً وافياً.

الجواب:

يُريد ابن مالك أن يبين أن (ذا) الإشارية تستعملها العرب اسماً موصولاً
للمذكر والمؤنث مفرداً ومثنى وجمعاً وذلك بشرطين:
- أحدهما: أن تُسبق ب(مَنْ) أو (ما) الاستفهاميتين.
- والآخر: أن لا تُلغى في الكلام، ومعنى إلغائها أن تصير مع (مَنْ) أو
(ما) كلمة واحدة، وهذا الاستعمال مبنيٌّ على قصد المتكلم.
- مثالها مع (مَنْ): (مَنْ) ذا جاء، من ذا جاءت، من ذا جاء، من ذا
جاءت، من ذا جاؤوا، من ذا جئنا، فذا في الأول بمعنى (الذي)، وفي
الثاني بمعنى (التي)، وفي الثالث بمعنى (اللذين)، وفي الرابع بمعنى
(اللتين)، وفي الخامس بمعنى (الذين)، وفي السادس بمعنى (اللاتي).
س: تأتي (ذا) في العربية على ضربين، وضح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

استعمل العرب (ذا) استعمالين:
- الأول: وهو الغالب. أن تكون اسم إشارة للمفرد المذكر نحو: ذا
محمد.
- والثاني: استعمالها اسماً موصولاً للمذكر والمؤنث مفرداً ومثنى وجمعاً
وذلك بشرطين:
الأول: أن تُسبق ب(مَنْ) أو (ما) الاستفهاميتين.
والثاني: أن لا تُلغى في الكلام.
- فتصير مع (مَنْ وما) اسماً واحداً نحو: من ذا عندك - ومن ذا عندك
وعندكما وعندكم وعندكُن.

س: في (مَنْ ذا) و(ماذا) وجهان عربيّةً، اذكرهما.

الجواب:

الوجه الأول: أن تُستعمل (ذا) في الأسلوبين موصولاً وهو خبر ل(مَنْ) أو (ما) والجملة بعدها صلة نحو: (من ذا جاء)، ف(مَنْ) مبتدأ و(ذا) خبر بمعنى الذين، وجملة (جاء) من الفعل والفاعل صلة (ذا).

- والوجه الثاني: أن تتركب (ذا) مع (مَنْ) أو (ما) فتصير الكلمتان كلمة واحدة: (اسم استفهام مبتدأ) والجملة بعده خبر نحو: (مَنْ ذا جاء) فمَنْ ذا: اسم استفهام مبتدأ وجاء: جملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ!!!.

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

- اسم موصول عاد الضمير عليه مفرداً مذكراً نحو: جاء الذي أكرمه.
- اسم موصول عاد الضمير عليه مثنى مؤنثاً نحو: جاءت اللتان أكرمتهما.

- اسم موصول عاد الضمير عليه جمعاً مذكراً نحو: جاء الذين أكرمتهم.
- اسم موصول يجوز عود الضمير عليه مفرداً مذكراً ومفرداً مؤنثاً نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْتَظِرْ لِقَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ يُجَاهِدْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾.

- اسم موصول يجوز عود الضمير عليه مفرداً ومثنى وجمعاً تذكيراً وتأنثاً نحو: جاء مَنْ قام، مَنْ قاما، مَنْ قاموا، مَنْ قامت، مَنْ قامتا، مَنْ قمن.

- صلة الموصول الاسمي خاصاً كان أو مشتركاً:

س: اختلف أهل العربية في وقوع الأمر والتمني صلةً للموصول، وضح ذلك.

الجواب:

- المذهب الأول لجمهور النحاة: حيث يمنعون وقوع الأمر والتمني في جملة الصلة إذ يشترطون فيها أن تكون خبرية.

- المذهب الثاني: (للكسائي) حيث أجاز وقوع الأمر والتمني في صلة الموصول نحو: جاء الذي أضربه - وجاء الذي ليته قائم.

- المذهب الثالث: (لهشام الضرير) حيث اختلف مع الكسائي فوافقه في صحة وقوع الأمر صلة وخالفه في التمني!!!.

س: اشترط النحاة في جملة الصلة شروطاً، اذكرها مع بيان ما يمتنع أن يكون صلة للموصول اتفاقاً واختلافاً.

الجواب:

أولاً: شروط صلة الموصول عند جمهور النحاة أربعة وهي:

١ - أن تكون جملة خبرية.

٢ - أن تكون خالية من معنى التعجب فلا يصح (جاء الذي ما أحسنه).

٣ - أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول إفراداً وتثنيةً وجمعاً تذكيراً وتأنثياً.

٤ - أن لا تفتقر إلى كلام قبلها. فلا يصح جاء الذي لكنه قائم؛ لأن لكنّ تستدعي كلاماً قبلها.

- وقد اشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا مفيدين نحو: جاء الذي عندك، أو الذي في الدار، ولا يجوز: جاء الذي بك، أو الذي اليوم لعدم الفائدة.

ثانياً: يمتنع في الصلة باتفاق النحاة النهي والاستفهام والعرض والرجاء والتحضيض وجملة (لكنّ) وجملة التعجب.

ثالثاً: يمتنع باختلاف الأمر والتمني فالجمهور يمنعونهما والكسائي يجوزهما، وهشام يجوز الأمر، ويمنع التمني.

س: بيّن ما يجوز في صلة الموصول وما لا يجوز في الأساليب الآتية:

الجواب:

السبب	ما لا يجوز	ما يجوز وسببه
	١ - جاء الذي لا تضربه	١ - قوله تعالى: ﴿أرأيت الذي﴾ يكذب بالدين
	٢ - جاء الذي ما أحسنه	٢ - جاء الذي عندك
أنّها طليية (نهى)	٣ - جاء الذي بك	٣ - جاء الذي في الدار؛ لأن الصلة في الأول جملة خبرية وفي الثاني والثالث شبه جملة مستوفية لشروط الظرف والجار والمجرور
أنّها تعجبية	٤ - جاء الذي اليوم	
أنّ الجار والمجرور غير تامّين	٥ - جاء الذي لكّنه قائم	
أنّ الظرف غير مفيد		
أنّها صدرت ولكن حيث تفتقر إلى كلام قبلها فكأنها غير مفيدة		

- ما يتجاذب (أل) الموصولة وأثره في الاستعمال:

س: يتجاذب (أل) الموصولة شبهان في العربية: أحدهما لفظي والآخر معنوي، الأمر الذي ترتب عليه اختلاف صلتها حيث جاءت في الاستعمال العربي مفردة: (صفة صريحة) بكثرة وجملة وظرفاً على قلة، اشرح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

يتجاذب (أل) شبهان:

- أحدهما: لفظي وهو شبهها (بأل المعرفة) حيث هذه:

- تختص بالدخول على الأسماء فكذلك جاءت (أل) الموصولة بكثرة

موصولة بالمفرد في نحو: (الضارب والمضروب والحسن) أي: الصفة الصريحة، وقد تخطاها العامل إلى صلتها كما تخطى المُعَرَّفَةُ إلى مدخولها.
- والآخر: معنويٌّ وهو شبهها بالموصولات الاسمية خاصة كانت أو عامة حيث هذه لا توصل إلا بالجملة أو شبهها فكذاك جاءت (أل) موصولة بالآتي:

١ - الجملة الفعلية نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
أراد: التي ترضي حكومته.

٢ - الجملة الاسمية نحو قول الشاعر:

من القوم الرسولُ الله منهم لهم دانت رقاب بني مَعَدِّ
والتقدير: من القوم الذين رسول الله منهم.

٣ - شبه الجملة (الظرف) في قول الشاعر:

من لا يزال شاكرًا على المعة فهو حَرٍ بعيشة ذات سَعَةٍ
والتقدير شاكرًا على الذين معه؛ أي: استقر معه.

س: علل لما يأتي:

١ - دخول (أل) الموصولة على الصفة الصريحة في نحو: (الضارب والمضروب والحسن الوجه).

الجواب:

علة دخول (أل) الموصولة على الصفة الصريحة كثيراً شبهها بـ(أل) المعرفة في اللفظ أو الصورة نحو: (الفرس والكتاب).

٢ - دخولها على الفعل المضارع في نحو: (التَّرضَى - اليَتَقَصَّعُ - اليُجَدِّعُ).

الجواب:

علة دخولها على الفعل المضارع شبهه باسم الفاعل في الزمن وفي الصيغة، أو شبهها بالموصولات الاسمية.

٣ - دخولها على الجملة الاسمية في قول الشاعر:

من القوم الرسول الله منهم:

٤ - دخولها على الظرف في قول الشاعر:

من لا يزال شاكرأ على المعه:

الجواب:

علة دخولها على الجملة الاسمية والظرف في المثالين الثالث والرابع شبهها بأخواتها الموصولات حيث لا توصل إلا بالجملة أو شبه الجملة كما قال ابن مالك:

وجملة أو شبهها الذي وصل به كمن عند الذي ابنه كفل

س: بين الشاهد النحوي في النصوص الآتية:

- قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

من القوم الرسول الله منهم

من لا يزال شاكرأ على المعه

الجواب:

الشاهد في البيت الأول: (الترضى) حيث أدخل الشاعر (أل) الموصولة على الفعل المضارع لشبهه باسم الفاعل في الزمان والصيغة. أو لشبه (أل) بأخواتها الموصولات الاسمية.

- والشاهد في البيت الثاني (الرسول الله منهم) حيث أدخلت (أل) الموصولة على الجملة الاسمية لشبهها بأخواتها الموصولات حيث لا توصل إلا بالجملة وأشباه الجمل.

- والشاهد في البيت الثالث: (المعه) حيث أدخلت (أل) الموصولة على شبه الجملة وذلك تشبيهاً ل(أل) بأخواتها الموصولات كما تقدم.

س: اختلف أهل العربية في دخول (أل) الموصولة على الصفة المشبهة والفعل المضارع بين الخلاف في ذلك.

الجواب:

- ١ - مذهب ابن مالك: جواز دخول (أل) الموصولة على الصفة المشبهة قياساً على دخولها على اسم الفاعل؛ لأنها شبهه.
 - ٢ - مَنَعَ ذلك الجمهور لعدم جريها على فعلها في الصيغة؛ أي: الهيئة.
 - ٣ - ولا بن عصفور في ذلك مذهبان: الجواز والمنع.
 - أما دخول (أل) على المضارع فخصّه جمهور البصريين بالضرورة الشعرية وأجازاه ابن مالك نثراً وشعراً.
- س: ل(أيّ) الموصولة أحوال أربعة اذكرها مع بيان ما تُعرب فيها وما تُبنى.

الجواب:

- تُعرب (أيّ) الموصولة في ثلاث حالات:
- الأولى: أن تُضاف ويُذكر صدر صلتها نحو: يُعجبني أيُّهم هو قائم.
 - الثانية: أن لا تُضاف ولا يُذكر صدر صلتها نحو: يُعجبني أيُّ قائم.
 - الثالثة: أن لا تُضاف ويُذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيُّ هو قائم.
 - فإذا أضيفت وحذف صدر صلتها نحو قوله تعالى: ﴿ثم لنزعنَّ من كل شية أيُّهم أشدُّ﴾، ففيها مذهبان:
 - أحدهما: مذهب سيبويه البناء على الضم رفعاً ونصباً وجرأً.
 - والآخر: مذهب أكثر النحاة إعرابها حملاً على أختيها الاستفهامية والشرطية.

س: بيّن في الأساليب الآتية حال (أي) من حيث إعرابها وبنائها.

الجواب:

- ١ - يعجبني أيهم قائم
- ٢ - يعجبني أيّ قائم
- ٣ - يُعجبني أيّ هو قائم
- ٤ - قوله تعالى: ﴿ثم لنزَعَنَّ من كلّ شيعةٍ أيّهم أشدّ﴾.
- ٥ - فسلم على أيّهم أفضل.

مبنية على الضم عند سيبويه رفعاً ونصباً وجرّاً، ومعرية عند غيره من النحاة.

س: اختلف أهل العربية في بناء (أيّ) الموصولة وإعرابها إذا أضيفت

وحذف صدر صلتها، وضح ذلك مع بيان دليل كل فريق.

الجواب:

أولاً: يرى سيبويه أن (أيّاً) في هذه الحالة مبنية على الضم ودليل ذلك عنده قياسها على أختيها (ما) و(من) الموصولتين بشرط إضافتها وحذف صدر صلتها. ثانياً: يرى أكثر النحاة أنها معربة ودليل ذلك عندهم أن الإضافة من خواص الأسماء، فإذا أضيف اسم ما تمكن في باب الاسمية ويعد شبهه بالحرف إذ الأصل في البناء شبه الحرف وليس كذلك حال الإضافة. - ودليل آخر حملها على أختيها الاستفهامية والشرطية للشبه اللفظي أو الصوري، حيث إنهما مُعربتان باتفاق أهل العربية.

- حكم عائد الموصول ذكراً وحذفاً، جوازاً ووجوباً:

س: لعائد الموصول المرفوع حالات: وجوب ذكره، ووجوب حذفه،

وجواز الأمرين، وضح ذلك مع التمثيل لكل نوع بمثال.

الجواب:

الحالة الأولى: وجوب حذفه، وذلك إذا كان العائد مبتدأ وخبره مفرداً

نحو: (ولا سيّما زيداً) إذ التقدير: ولا سيّ الذي هو زيد.

- الحالة الثانية: جواز الذكر والحذف، وذلك مع (أي) الموصولة مطلقاً طالت الصلة أم قصرت نحو: (يعجبني أي هو قائم، وأي قائم).

- ومع غير (أي) بشرط طول الصلة وهذا هو مذهب البصريين نحو: (يعجبني الذي هو قائم داره، ويجوز حذف (هو) فتقول: يُعجبني الذي قائم في داره).

- أما إذا قصرت الصلة فالبصريون يمنعون الحذف، والكوفيون يجوزونه قياساً نحو: (جاء الذي قائم، والتقدير: جاء الذي هو قائم)، ومنه في القرآن: ﴿تماماً على الذي أحسن﴾؛ أي: الذي هو أحسن.

- الحالة الثالثة: وجوب الذكر وذلك إذا وقع بعد الضمير جملة صالحة للصلة نحو: (جاء الذي هو أبوه منطلق - وجاء الذي هو ينطلق).

س: ورد في العربية للضمير المنصوب العائد على الموصول حالات، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

أولاً: يجب ذكر الضمير المنصوب فلا يحذف أبداً، وذلك في الحالات الآتية:

- الأولى: أن يقع بعده جملة صالحة للصلة نحو: جاء الذي ضربته في داره - ويعجبني أيهم ضربته في داره.

- الثانية: إذا كان الضمير المنصوب مُتصلاً بـ(إن)؛ أي: يكون اسماً لـ(إن) نحو: (جاء الذي إنه مُنطلق).

- الثالثة: إذا كان الضمير المنصوب منفصلاً نحو: (جاء الذي إياه ضربت).

- الرابعة: إذا كان منصوباً بـ(كان) وأخواتها؛ أي: خبراً لكان نحو: «جاء الذي كأنه زيد».

ثانياً: يُحذف العائد المنصوب جوازاً في مسألتين:

الأولى: إذا كان الناصب له فعلاً تاماً نحو: جاء الذي ضربته، ويجوز حذفه نحو: (جاء الذي ضربت)، ومنه قوله تعالى: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولاً﴾؛ أي: بعثه.

- الثانية: إذا كان الناصب له وصفاً فعُله تامٌ نحو: (جاء الذي أنا معطيكه درهماً)، ويجوز الحذف فتقول: (جاء الذي أنا معطيك درهماً).

س: اذكر حكم العائد المجرور من حيث جواز الحذف ووجوب الذكر.

الجواب:

أولاً: يحذف العائد المجرور جوازاً في المسائل الآتية:

- الأولى: إذا كان مجروراً بإضافة اسم الفاعل الذي بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: (جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غداً)، ويجوز (جاء الذي أنا ضاربٌ الآن أو غداً).

- الثانية: إذا كان العائد والموصول مجرورين بحرف واحد بمعنى واحد مع اتحاد العامل فيهما مثل «مررتُ بالذي» مررتُ به، ويجوز «مررتُ بالذي مررتُ».

- الثالثة: إذا كان عامل الضمير اسم فاعل من مادة الفعل العامل في الموصول نحو: «مررتُ الذي أنت مارٌّ به».

- ويجوز حذفه نحو: «مررتُ بالذي أنت مارٌّ» ومنه قوله تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاضٍ﴾؛ أي: ما أنت قاضيه.

ثانياً: يجب ذكر العائد المجرور إذا وقع بعده ما يصلح للصلة، وذلك في المسائل الآتية:

الأولى: مررتُ بالذي مررتُ به في داره.

والثانية: مررتُ بإيَّهم مررتُ به في داره.

والثالثة: إذا كان مجروراً بإضافة غير اسم الفاعل نحو: (جاء الذي أنا غلامه أو أنا مضروبه).

والرابعة: إذا كان مجروراً بإضافة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي مثل: «جاء الذي أنا ضاربه أمس».

والخامسة: إذا كان مجروراً بغير الحرف الذي جُر به الموصول واختلف العاملان.

١ - مررتُ بالذي غضبت عليه.

٢ - مررتُ بالذي مررتَ به على زيد.

٣ - مررتُ بالذي فرحتَ به.

س: علام احتج النحاة بالأبيات الآتية؟

- إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل
 - ما الله موليك فضل فاحمدنه فما لدى غيره نفع ولا ضرر
 - قد كنت تخفي حب سمراء حبة فبئح لأن منها بالذي أنت بائح^(١)

الجواب:

احتج النحاة بالأول: على بناء (أيهم) على الضم، لكونها مضافة، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ، وذلك على مذهب سيويه وجماعة من البصريين.

- واحتجوا بالثاني: على حذف الضمير العائد على الاسم الموصول في قوله:

- (ما الله موليك فضل)؛ لأنه منصوب باسم الفاعل، وأصل الكلام:

(ما الله موليكه)، وهذا الوصف ليس صلة (أل).

- واحتجوا بالثالث: على حذف العائد على الموصول من جملة الصلة

في قوله: (أنت بائح) لكون العائد مجروراً بمثل الحرف الذي جُرَّ به

الموصول وهو الباء، والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة

(بئح - بائح). ومعنى كذلك.

(١) لأن: الآن.

المعرّف بأل

الخلاف في أداة التعريف بين الخليل وسيبويه:

س: اختلف الخليل وسيبويه في حقيقة حرف التعريف أهو أحادي أم ثنائي؟ وضح المذهبين في ذلك.

الجواب:

- المذهب الأول: للخليل، وهو أن حرف التعريف ثنائي (أل)، وعلى هذا المذهب الهمزة عند الخليل همزة قطع.

- المذهب الثاني: لسيبويه، فقد ذهب إلى أن حرف التعريف أحادي (اللام) فقط، وعلى هذا المذهب الهمزة همزة وصل.

س: بين نوع (أل) فيما تحته خط في الأساليب التالية:

١ - أكرمتُ الرجل.

٢ - قال تعالى: ﴿كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً فعصى فرعونَ الرسولَ﴾.

٣ - قال تعالى: ﴿إن الإنسانَ لفي خُسْرٍ﴾.

٤ - الرجل خير من المرأة.

الجواب:

في المثال الأول: (أل) لتعريف العهد الذهني.

- وفي المثال الثاني: (أل) لتعريف العهد الذكري.

- وفي المثال الثالث: (أل) لاستغراق الجنس.

- وفي المثال الرابع: (أل) لتعريف الحقيقة؛ أي: حقيقة الرجل خير من

حقيقة المرأة.

الخلاف في (أل) الداخلة على (آن) أهي للتعريف أم زائدة؟

س: اختلف أهل العربية في (أل) الداخلة على لفظ (آن)؛ أي: (الآن)، وضح ذلك.

الجواب:

- ١ - ذهب قومٌ من النحاة إلى أن (أل) في (الآن) لتعريف الحضور، إذ معنى (الآن): هذا الوقت، وعلى هذا المذهب (أل) غير زائدة.
- ٢ - وذهب قوم من النحاة ومنهم ابن مالك إلى أنها زائدة، و(الآن) مبني على الفتح لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور.

الخلاف في (أل) الداخلة على الاسم الموصول أهي للتعريف أم زائدة؟

س: اختلف أهل العربية في (أل) الداخلة على الاسم الموصول على مذهبين، اذكرهما.

الجواب:

- ١ - ذهب قومٌ من أهل العربية إلى أن الأسماء الموصولة مُعرّفة بالصلة، وعلى هذا المذهب تكون (أل) في الذي والتي وفروعهما: زائدة لازمة، واختاره ابن مالك.
- ٢ - وذهب فريقٌ إلى أن الأسماء الموصولة معرّفة ب(أل) وتعريفها ب(أل) إما لفظيٌّ نحو: (الذي - والتي) وإما معنويٌّ (مقدّر) كما في (مَنْ - وما)^(١). ويستثنى من هذا المذهب (أيّ)، فإنها مُعرّفة بالإضافة فقط، وعلى هذا المذهب تكون (أل) غير زائدة.

س: علام احتج النحاة بالشواهد التالية؟

- ١ - قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿صراطٌ لِّدِينٍ أُنعمت عليهم﴾ بحذف (أل).
- ٢ - ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبرِ

(١) أي أن تعريف (من وما) وأخواتهما العامة، على تقدير أل.

٣ - رأيتك لما أن عرفت جوهنا صدَدت وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو

الجواب:

احتج النحاة بالآية:

- على حذف (أل) من (الذين)، وهذا لا يدل على أنها زائدة إذ يحتمل أنها قد حُذفت شدوذاً وإن كانت مُعرّفة، كما حُذفت من السلام في نحو: (سلامٌ عليكم) إذ الأصل (السلام عليكم).

واحتج النحاة بالبيت الأول:

- على زيادة (أل) في العلم وهو (بنات الأوبر)، إذ الأعلام لا يجوز دخول (أل) عليها في مذهب البصريين، وزعم المُبرد أن بنات الأوبر ليست بعلم وعلى مذهبه تكون (أل) مُعرّفة وليست زائدة.

واحتج النحاة بالبيت الثاني:

- على زيادة (أل) في التمييز وذلك للضرورة الشعرية كما في قوله: «وطبَّت النفس» والأصل «طبَّت نفساً»، إذ التمييز شرطه أن يكون نكرة عند البصريين، وأما الكوفيون فيجوزون وقوعه معرفة كالحال.

- ف(أل) على مذهب البصريين زائدة وعند الكوفيين غير زائدة؛ لأنها للتعريف.

س: أجاز النحاة في (أل) الداخلة على الوصف وما أشبه مما سُمي به وجهين: الذكر والحذف، وضح ذلك.

الجواب:

(أل) الداخلة على الوصف المُسمى به وما في معناه مما يوصف به في الجملة يجوز فيها الذكر حيث قصد الوصف المراد من اللفظ مثل: (الحارث - والفضل والنعمان)، ويجوز حذفها إذا نظرنا إلى كونها أعلاماً بعد النقل إذ الأعلام لا تقبل (أل) فتقول: فضلٌ - وحارثٌ - ونعمانٌ.

- و(أل) على الوجه الأول ليست زائدة وإنما هي لِلْمَحِ الصفة وعلى الثاني زائدة.

س: العلم بالغلبة ضربان في العربية اذكرهما مع التمثيل لكلِّ بمثال.

الجواب:

العلم بالغلبة ضربان:

- أحدهما: ما كان بأل نحو: المدينة مهجر الرسول ﷺ، والكتاب: كتاب سيبويه، وأل فيهما لا تحذف إلا في النداء نحو: يا صَعِقُ، أو الإضافة نحو: مدينة رسول الله ﷺ، وقد تحذف شذوذاً مثل: هذا عَيَّوْقُ طالعاً، والأصل: العيَّوقُ، وهو اسم نجم.

- والآخر: علمٌ بالإضافة نحو: ابن عمر - ابن عباس - ابن مسعود، وهذه الإضافة لازمة.

س: (أل) التي للغلبة لها أحوال من حيث وجوب الذكر أو الحذف بيِّن ذلك مع التمثيل.

الجواب:

(أل) التي للغلبة يجب ذكرها إذ لم يناد مدخولها أو يضيف نحو: الكتاب، المدينة، وتحذف في حالين:

١ - إذا نودي نحو: يا صَعِقُ، وهو كل من رُمي بصاعقة فقد حذفت (أل) من الصَّعِقِ لكونه منادى.

٢ - أو أضيف نحو: كتاب سيبويه، ومدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، فاللام قد حذفت من الكتاب والمدينة لكونهما مضافين.

- ولا تحذف في غير هاتين الحالتين إلا شذوذاً، نحو: هذا عَيَّوْقُ طالعاً، والقياس هذا العَيَّوْقُ طالعاً بإثبات (أل).

س: في استعمالات (أل) المتعددة المعاني ما يثبت ظاهرة المشترك اللفظي في العربية أو الاقتصاد اللغوي، وضح ذلك.

الجواب:

ورد لـ «أل» في العربية استعمالات متعددة المعاني مما يدل على ثبوت ظاهرة المشترك اللفظي في العربية ويُجَلَّى بالآتي:

- ١ - مجيئها لتعريف العهد الذهني، نحو: الرجل والفرس.
- ٢ - مجيئها لتعريف العهد الذكري، نحو: قوله تعالى: ﴿الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة﴾.
- ٣ - مجيئها لاستغراق الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿والعصر إنَّ الإنسان لفي خسر﴾.

٤ - وقوعها زائدة لازمة كما في الأسماء الموصولة، نحو: (الذي - التي - وفروعها على القول: بأنها معرفة بالصلة وفي لفظة (الآن)).

٥ - وقوعها زائدة غير لازمة وذلك في الأنواع الآتية:

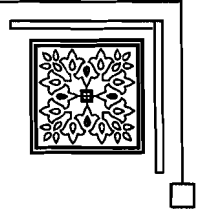
- ١ - الأعلام كما في (بنات الأوبر) ويجري مجراها ما سمي به من نحو: الفضل والحارث والنعمان. أو ما كان علماً بالغلبة، نحو: المدينة، والكتاب.

٢ - الحال نحو: (ادخلوا الأول فالأول، وجاؤوا الجماء الغفير).

٣ - التمييز نحو: وطبت النفس؛ أي: وطبت نفساً.

- ٦ - وقوعها اسماً موصولاً مشتركاً، نحو: القائم والقائمة والقائمات، والقائمات، والقائمون، والقائمات؛ أي: الذي قام، والتي قامت، واللذان قاما، واللتان قامتا، والذين قاموا، واللاتي قمن.





المبتدأ والخبر

تعريف المبتدأ:

هو اسم صريح أو مؤول بالصريح مجرد عن عامل لفظي (كقام، وكان، ولعل)، والتجرد إما أن يكون لفظاً، نحو: زيد قائم، ﴿وأن تصوموا خيراً لكم﴾ أو حكماً، نحو: بحسبك درهم، ورب رجل عالم لقيته، مما جُرَّ بحرف جر زائدة، مخبر عنه كما مرّ، أو وصف مخبر به في المعنى رافع لما انفصل وأغنى في حصول الفائدة عن الخبر سواء أكان اسماً ظاهراً، نحو: أقائم الزيدان، أو ضميراً بارزاً، نحو قوله:

خليلي ما واف بعهدي أنتما

فاعلاً كما مرّ، أو نائباً عنه، نحو: ما مضروب العمران، والمراد بالوصف: اسم الفاعل واسم المفعول كما تقدم، والصفة المشبهة، نحو: أحسن زيد أم عمرو؟

المبتدأ ضربان: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع سدّ مسدّ الخبر:

س: قسّم النحاة المبتدأ إلى قسمين، وضح ذلك مع التمثيل لكل نوع بمثال.

الجواب:

قسّم النحاة المبتدأ إلى قسمين:

- أحدهما: مبتدأ له خبر، نحو: زيد عاذر.

- والآخر: مبتدأ له مرفوع سدّ مسدّ الخبر، مثل: أسارِ ذانٍ، فالهمزة للاستفهام، وسارٍ: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء المحذوفة

للتخلص من التقاء الساكنين، وذان: فاعل سارِ سد مسد الخبر، (فسارِ) مبتدأ لفظاً خبر معنى كما تقدم في التعريف.

شروط المبتدأ الذي له مرفوع والخلاف فيها:

س: اختلف النحاة في المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر من حيث شروط عمله، وضح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

اشترط البصريون في المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر أن يكون وصفاً معتمداً على استفهام، أي: مسبوق بأداة استفهام، نحو: «أسارِ ذانٍ» أو بنفي، نحو: «ما سارِ ذانٍ».

- وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك وجاء على مذهبهم قول ابن مالك: «فائزٌ أولو الرّشد».

- ففائز: وصف مبتدأ، وأولو: فاعله سد مسد الخبر ولم يعتمد على نفي ولا على استفهام.

س: أعرب الجمل الآتية:

١ - ليس قائم الزيدان.

الجواب:

(ليس) فعل ماضٍ ناسخ، وقائم اسم (ليس) مرفوع، و(الزيدان) فاعل (قائم) سد مسد خبر ليس.

٢ - غير قائم الزيدان.

غير: مبتدأ مرفوع وهو مضاف (وقائم) مضاف إليه و(الزيدان) فاعل قائم مرفوع وعلامة رفعه الألف، وقد سد مسد خبر غير.

٣ - ما قائم الزيدان.

(ما) نافية، و(قائم) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(الزيدان) فاعل قائم مرفوع به وقد سد مسد الخبر.

٤ - (كيف) جالسُ الزيدان؟

كيف اسم استفهام حال من الزيدان و(جالسٌ) مبتدأ، و(الزيدان) فاعل سد مسد الخبر.

س: علام احتجَّ النحاة بالبيتين التاليين؟

- ١ - غيرُ لاهِ عِدَاكَ، فاطَّرِحَ الـ لَهَوًا ولا تغتَرر بعارِضِ سَلَمٍ
٢ - غيرُ مأسوفٍ على زمن ينقضِي بالهَمِّ والحزَنِ

الجواب:

احتجَّ النحاة بالبيتين على الوصف الذي له مرفوع سد مسد الخبر. وقد دخل عليه اسم نافية وهو: (غير) سواء أكان ذلك الوصف اسم فاعل كما في البيت الأول (غير لاهِ عداك). أو اسم مفعول كما في البيت الثاني (غير مأسوفٍ على زمن) فغير في المثالين مبتدأ، وعداك في الأول فاعل (لاه) سد مسد خبر غير.

و(غير) في المثال الثاني مبتدأ، وعلى زمن، نائب فاعل مأسوف سد مسد خبر غير.

س: قال ابن مالك:

مبتدأ زيدٌ، وعاذِرٌ خَبَرٌ .
وأولُّ مبتدأ، والثاني
وقس، وكاستفهام النفي، وقد
اشرح الأبيات السابقة.

الجواب:

تتضمَّن الأبيات أن المبتدأ ضربان:

- الأول: مبتدأ له خبر مثل: زيدٌ عاذِرٌ.

والثاني: مبتدأ له مرفوع وشرطه أن يكون وصفاً (اسم فاعل، أو صيغة مبالغة، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة) نحو: أسارِ ذانٍ. كما يوضح لنا أيضاً أن النحاة قد اختلفوا في المبتدأ الذي له.

مرفوع على مذهبين:

- الأول: مذهب جمهور البصريين إلا الأخفش: حيث اشترطوا في ذلك المبتدأ أن يكون مسبوqاً باستفهام، نحو: (أسارِ ذانٍ) أو نفي، نحو: ما قائمُ الزيدان.
- والثاني: مذهب الأخفش من البصريين، وجمهور الكوفيين: حيث يجوزون عدم الاعتماد على النفي أو الاستفهام إذ يجوز عندهم (فائزٌ أولو الرشد) على أن (فائز) مبتدأ وهو وصف غير معتمد على نفي ولا استفهام و(أولو) فاعل سد مسد الخبر.

شواهد مذهبي البصريين والكوفيين على المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر:

س: احتج ابن عقيل لمذهبي البصريين والكوفيين في المبتدأ الذي له مرفوع بكلام العرب مما يدل على تساوي المذهبين وتكافئتهما، وضح ذلك بالمثال.

الجواب:

أولاً: احتج لمذهب البصريين من كلام العرب بمثالين:

- قول الشاعر:

غير لاه عداك؛ فاطرح الـ لهو ولا تغترر بعارض سَلْم

- وقوله:

غير مأسوف على زمن ينقضني بالهم والحزن

- ثانياً: احتج لمذهب الأخفش والكوفيين بمثالين، نحو قول الشاعر:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال: يا لا

خبير بنو لهب، فلا تك ملغياً مقالةً لهبيّ إذا الطيرُ مرّت

س: اختلف البصريون والكوفيون في قول ابن مالك: «فائز أولو الرشد».

وضح ذلك الخلاف مع بيان ترجيح ما تراه راجحاً؟

الجواب:

ذهب البصريون إلا الأخفش إلى أن (فائزاً) لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام وذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط ذلك؛

وأجازوا، نحو: [فائز أولو الرشد]. ففائزٌ مبتدأ، وأولو: فاعل سد مسد الخبر دون أن يَسْبِقَ الوصفَ نفيً أو استفهامً.

- وزعم المصنف أن سبويه يُجيز ذلك على ضعف.

- ويترجح عندي مذهب الكوفيين والأخفش لما فيه من التوسع في اللغة وإن كان قليلاً في الاستعمال، والقليل والكثير ظاهرتان من ظواهر العربية.

س: بيّن أنواع الجمل في الأساليب الآتية من حيث الاسمىة والفعلىة.

الجواب:

- يقوم زيد: جملة فعلية.

- زيد يقوم: جملة اسمية.

- أقائم الزيدان: جملة اسمية ظاهراً وفعلىة تقديراً، إذ المعنى: أيقوم

الزيدان؟

س: بيّن الشاهدَ النحويّ في الأبياتِ التالية:

- | | |
|----------------------------------|-------------------------------|
| ١ - غير لاهِ عداك: فاطَّرِحِ الـ | لهو ولا تغترر بعارض سَلَم |
| ٢ - غير مأسوف على زمن | ينقضى بالهمّ والحزن |
| ٣ - فخيرٌ نحنُ عند الناس منكم | إذا الداعي المثوبُ قال: يا لا |
| ٤ - خيرٌ بنو لهب فلا تك ملغياً | مقالةً لهبياً إذا الطيرُ مرّت |

الجواب:

أ - الشاهد في البيتين الأول والثاني (غير لاهِ عداك)، (غير مأسوف على زمن)، حيث احتج النحاة بهذين المثالين على مذهب البصريين لأنهم يشترطون تقدم النفي أو شبهه على المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر.

ب - والشاهد في البيتين الأخيرين (فخير نحن) و(خير بنو لهب) وقد احتجَّ النحاة بهذين المثالين لمذهب الأخفش والكوفيين على أن كلاً من (خير، وخير) مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر وإن لم يعتمد الوصف على نفي أو شبهه.

س: بيّن في الأمثلة الآتية ما فيه وجهان على التكافؤ، أو وجهان أحدهما أرجح من الآخر على اللغة العالية، وما فيه وجه واحد وما يمتنع عربية؟

الجواب:

١ - أ قائمٌ زيدٌ، فيه وجهان متكافئان:

أحدهما: أن يعرب زيد مبتدأ مؤخرًا، وقائمٌ خبراً مقدماً.

والآخر: أن يعرب قائمٌ مبتدأ، وزيدٌ فاعلاً سد مسد الخبر.

- أ قائمان الزيدان؟ أ قائمون الزيدون؟ أ قائمات الهندات؟

- فيها وجهان:

أحدهما: راجح وهو الاسم المتأخر مبتدأ، والمتقدم خبر.

والثاني: مرجوح وهو أن يكون الأول مبتدأ، والثاني فاعلاً سد مسد

الخبر وذلك على لغة (أكلوني البراغيث).

- أ قائمٌ الزيدان فيه وجه واحد وهو: أن (قائماً) مبتدأ والزيدان فاعل سد

مسد الخبر.

أ قائمان زيدٌ لا يجوز عربية لعدم التطابق.

س: بيّن فيما يأتي الوصف الذي صح الابتداء به والذي لا يصح الابتداء

به مع التوجيه.

١ - أسارٍ ذان.

٢ - أ قائم أبواه زيدٌ؟

٣ - ما زيد قائمٌ ولا قاعدٌ.

٤ - أ قائم أنتما؟

الجواب:

الوصفان (سارٍ) في الأول، و(قائم) في الرابع صح وقوعهما مبتدئين

لرفع (سار) الظاهر، و(قائم) الضمير البارز وقد تم الكلام بالمرفوع.

- والوصف: قائم في الثاني وقاعد في الثالث لا يصح وقوعه مبتدأ في

الأول باتفاق مع رفعه الظاهر حيث لم يتم به الكلام، فزيد مبتدأ مؤخر وقائم خبر مقدم وأبواه فاعله، وكذلك قاعد في الثالث على اختلاف لكونه رفع الضمير المستتر.

العوامل النحوية: لفظية ومعنوية:

س: العوامل النحوية نوعان: لفظية ومعنوية، اذكر أربعة من العوامل المعنوية مع بيان ما تعمل فيه.

الجواب:

العوامل المعنوية منها ما يرفع ومنها ما ينصب ومنها ما يجر وإليك البيان.

١ - الابتداء ويعمل الرفع في المبتدأ، نحو: زيدٌ عاذرٌ.

٢ - التجرد ويعمل الرفع في الفعل المضارع عند الفراء، نحو: يكرم محمدٌ ضيفه.

٣ - الإضافة وتعمل الجر في المضاف إليه على مذهب السهيلي وأبي حيان، نحو: هذا غلام زيد، فزيد مجرور عندهما بالإضافة.

٤ - الخلاف عند الكوفيين: ويعمل النصب في الفعل المضارع المقرون بفاء السببية أو واو المعية وكان مسبوقةً بنفي أو طلب محضين؛ نحو: ذاكرٌ فتنجح أو وتنجح كما يعمل النصب أيضاً عندهم في المفعول معه، نحو: سرتٌ والجبَل.

- سر زيادة الباء في (بحسبك):

س: اذكر نوع الباء في قولهم: «بحسبك درهم»، ولماذا حكموا عليها بالزيادة، ولم لم تعلق مع أنها زائدة؟

الجواب:

أولاً: حكم النحاة على الباء بالزيادة لأمرين:

١ - أنها لا تدل على معنى، ولا تحتاج إلى متعلق.

٢ - أن محل مدخولها رفع وعملها جرٌ لاختصاصها، فعملت في اللفظ فقط دون المحل؛ لأن المعنى عليه فاستعصى عليها.

ثانياً: أنها لم تعلق، وذلك لأنها حرف مختص، وما يختص بعمل، إذ حروف الجر من العوامل التي لا تلغى ولا تعلق لقوة اختصاصها، إلا في نحو: كأن زيداً أسدٌ على قول في ذلك.

- حكم الاسم المتأخر إذا تطابق معه الوصف ثنية وجمعاً:

س: قال ابن مالك:

والثاني مبتدا، وذا الوصف خبر إن في سوى الأفراد طبقاً استقر
أشرح هذا البيت، ثم مثل للمراد منه بمثال واحد.

الجواب:

يتضمن هذا البيت أن الوصف المتقدم إذا طابق الاسم المتأخر ثنية وجمعاً فإن الوصف يُعرب خبراً مقدماً والاسم يعرب مبتدأ مؤخراً، نحو: [أقائمان الزيدان؟ وأقائمون الزيدون؟ وأقائمتُ الهنداتُ؟] على الأرجح في العربية.

الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية:

س: فرق بين الجملتين التاليتين من حيث القوة والتأكيد وعدمهما زيد

قام، قام زيد.

الجواب:

الأولى: جملة اسمية ذكر فيها المسند إليه مرتين فهي أقوى وأكد من الجملة الثانية، فالأولى تفيد الثبوت والدوام حيث ذكر المسند فيها مرتين، والثانية تفيد التجدد والحدوث حيث بدأت بالفعل.

- حكم الاسم المتأخر إذا تطابق معه الوصف أفراداً:

س: قال تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾.

أجاز النحاة في هذه الآية إعراب «أنت» فاعلاً ومبتدأً، وضّح ذلك مع بيان

الراجع.

الجواب:

يرى النحاة أن الوصف المتقدم إذ طابق الاسم المتأخر إفراداً فقط فإنه يجوز في الاسم المتأخر إعرابان على التكافؤ:

- أحدهما: أن يكون فاعلاً للوصف سد مسد الخبر.

- والثاني: أن يكون مبتدأ مؤخرأ، والوصف خبراً مقدماً؛ إلا أنه في هذه الآية ترجح الفاعلية على المبتدأ، حيث الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة، وعامل الرفع في الفاعل «راغب»، وهو عامل النصب في محل المجرور [عن آلهتي]، وعليه يترجح أن يكون أنت فاعلاً لراغب؛ لأنه ليس أجنياً منه، ودونه في القوة أن يعرب (أنت) مبتدأ، حيث يؤدي ذلك إلى الفصل بين العامل: «راغب» ومعموله «عن آلهتي» بأجنبي وهو المبتدأ «أنت».

- ما يجوز عربية وما يمتنع في الوصف الرفع لما بعده:

س: بين ما يجوز عربية وما لا يجوز في الأساليب التالية:

(أسارِ ذان؟ ما قائم الزيدان - أقائم أنتما؟ أقائمان زيد؟ ما قائم زيد ولا

قاعد) على أن قاعداً مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل سد مسد الخبر.

الجواب:

أسارِ ذان؟ - وما قائم الزيدان - وأقائم أنتما؟ هذه الأمثلة جائزة حيث استوفى الوصف شرطه، والمرفوع بعده تم به الكلام.

- (أقائمان زيد؟) لا يجوز لعدم التطابق، فقائمان مثنى، وزيد مفرد (وما قائم زيد ولا قاعد) لا يجوز في (قاعد) أن يكون مبتدأ والضمير المستتر فاعل سد مسد الخبر؛ لأنه متصل.

س: بين ما يتكافأ فيه الفاعل والمبتدأ، وما يترجح فيه المبتدأ على الفاعل، وما يتعين فيه المبتدأ دون الفاعل في الأساليب الآتية.

الجواب:

أ - أقائم زيد؟ يتكافأ فيه الفاعل والمبتدأ، ما لم يمنع من أحدهما مانع صناعي أو معنوي كما سبق في قوله تعالى: ﴿أراغب أنت عن آلهتي﴾.

ب - أقائمان الزيدان؟ أقائمون الزيدون؟ يترجح المبتدأ على الفاعل، وتجاوز الفاعلية على لغية.

ج - أقائم الزيدون؟ أقائم الهندات؟ يتعين فيهما المبتدأ فقط حيث قام الوصف مقام الفعل.

س: لماذا لم يعرب النحاة الوصف مبتدأ في [أقائم أبواه؟]، و[ولا قائم]؟

الجواب:

لم يعربوا الأول لعدم تمام الفائدة من المرفوع بالوصف؛ أي: لم يتم الكلام.

- والثاني لأن المرفوع ضمير مستتر والشرط أن يكون منفصلاً.

س: أعرب ما تحته خط في الأسلوبين التاليين على مذهبي البصريين والكوفيين - فخير نحن عند الناس منكم - خير بنو لهب.

الجواب:

عند الكوفيين ما تحته خط يعرب فاعلاً سد مسد الخبر والوصف قبله مبتدأ.

- أما على مذهب البصريين فيعرب ما تحته خط مبتدأ مؤخراً وما قبله خبراً مقدماً والأرجح قول الكوفيين.

س: قولهم: «بحسبك درهم» وقولهم: «رُبَّ رَجُلٍ قائم». في التعبير بالباء ورب ظاهرتان من ظواهر العربية، اذكرهما.

الجواب:

١ - في التعبير بالباء في المثال الأول ظاهرة الزيادة، حيث جعلوا الباء في هذا المحل زائدة لمنافاتها الموقع.

٢ - وفي التعبير برُبَّ ظاهرة الوسطية في العربية حيث جعلوا (رُبَّ) حرفاً وسطاً بين الحرف الأصلي وهو ما له معنى ومتعلق، وبين الزائد الذي لا معنى له ولا متعلق، فأخذت شبيهاً من الزائد حيث لا متعلق لها.

س: قولهم: «رَبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ»، يرى النحاة أن لفظ رَجُلٍ مرفوع، فما الدليل على ذلك مع أنه مسبوق بحرف الجر «رَبَّ»؟

الجواب:

(رجل) مبتدأ مرفوع محلاً، مجرور لفظاً، والدليل على أنه مرفوع محلاً العطف عليه بالرفع محلاً على المحل، نحو قولهم: رَبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وامرأة، حيث المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء، إذ المعطوف عليه والمعطوف يصح أن يحل أحدهما محل الآخر غالباً.

تعريف الخبر:

س: ورد للخبر تعريفان، أحدهما: جامعٌ مانع، والآخر جامعٌ غير مانع، اذكر كلاً منهما مع بيان ما يدخل فيه الفاعل.

الجواب:

ورد تعريفان للخبر أحدهما: لابن مالك حيث يقول: الخبر «هو الجزء المتم الفائدة»، وهذا التعريف جامع غير مانع لذا يشمل هذا التعريف الخبر مع المبتدأ والفاعل مع الفعل.

- والآخر لابن عقيل، حيث عرف الخبر بأنه «الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة»، وهذا التعريف جامع مانع حيث يخرج الفاعل مع الفعل.

نوعا الخبر: مفرد وجملة وحكم كل منهما في الاستعمال:

س: يقول ابن مالك:

ومفرداً يأتي، ويأتي جملة
وإن تكن إياه معنىً اكتفى
حاوية معنى الذي سيقى له
بها كمنطقي اللّه حسبي وكفى
اشرح البيتين شرحاً وافياً:

الجواب:

يبين ابن مالك أن الخبر نوعان: فتارة يأتي مفرداً وهو الأصل، نحو: زيدٌ قائمٌ، وتارة يأتي جملة، والجملة إما اسمية، نحو: زيدٌ أبوه قائم. وإما

فعلية، نحو: زيدٌ يكرم الضيف، وجملة الخبر إذا كانت غير المبتدأ في المعنى احتاجت إلى رابط، وهذا الرابط إما الضمير، وإما اسم الإشارة، وإما إعادة المبتدأ بلفظه، وإما إفادة العموم، وإذا كانت جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط، نحو: نطقى الله حَسْبِي.

س: مثل لما يأتي:

١ - جملة وقعت خبر مبتدأٍ والرابط الضمير مذكوراً تارة ومقدراً أخرى.

الجواب:

مثال الضمير المذكور: محمد قام أبوه، ومثال الضمير المقدر: السمن منوان بدرهم أي: منوان منه بدرهم.

٢ - جملة وقعت خبراً والرابط اسم الإشارة، نحو قوله تعالى: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾.

٣ - جملة وقعت خبراً والرابط إعادة المبتدأ بلفظه. قوله تعالى: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾، وقوله: ﴿وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين﴾. فما فيهما خبر مقدم، وما بعدها مبتدأ مؤخر، والجملة خبر المبتدأ الأول.

٤ - جملة وقعت خبراً والرابط العموم، نحو: زيد نعم الرجل، وعمرو بئس التاجر.

٥ - جملة وقعت خبراً ولم تحتج إلى رابط، نحو: قولي: لا إله إلا الله.

س: بين نوع رابط جملة الخبر بالمبتدأ في الأساليب التالية:

الجواب:

زيد أبوه قائم: الرابط الضمير مذكوراً.

- السمن منوان بدرهم: الرابط ضمير محذوف والتقدير (منوان منه بدرهم).

- قوله تعالى: ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾. الرابط اسم الإشارة العائد إلى المبتدأ.

- قوله تعالى: ﴿فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة * وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة﴾. الرابط تكرار المبتدأ بلفظه.
- قولنا: محمد نعم الرجل، الرابط إفادة العموم في الرجل.
- س: ما الفرق بين قولنا: (السمن منوان بدرهم)؟ وقولنا: «قولي لا إله إلا الله؟».

الجواب:

الجملة الأولى تحتاج إلى رابط لأنها ليست المبتدأ في المعنى وهذا الرابط هو الضمير المقدر، والتقدير: (السمن منوان منه بدرهم)، وأما الجملة الثانية فلا تحتاج إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

- الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

س: اختلف أهل العربية في الرفع لكل من المبتدأ والخبر، اذكر المذاهب في ذلك، مع بيان عدلها؟

الجواب:

- ١ - مذهب سيويه والبصريين أن رافع المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائد وما أشبهها ورافع الخبر لفظي وهو المبتدأ.
- ٢ - ذهب قوم إلى أن رافع المبتدأ والخبر الابتداء؛ فالعامل فيهما معنوي. وهذا المذهب ضعيف؛ لأن الابتداء عامل معنوي وهو ضعيف فلا يقوى على العمل في شيئين من نوع واحد أو غيره.
- ٣ - قيل: إنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً، وهذا في القياس غريب لما فيه من توارد عاملين مختلفين على معمول واحد وهم لا يجيزون التنازع بين مذكور ومحذوف.
- ٤ - قيل: ترافعا؛ أي: أن المبتدأ رفع الخبر، والخبرُ رفع المبتدأ وهو مذهب الكوفيين، وهو غريب أيضاً؛ لأن كلاً منهما عامل ومعمول فيه.

- الخلاف في الخبر الجامد هل يتحمل الضمير؟

س: اختلف أهل العربية في الخبر الجامد هل يتحمل الضمير أم لا؟
وضّح القول في ذلك.

الجواب:

مذهب الكسائي والرماني وجماعة أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً، نحو: (زيد أخوك) والتقدير: زيد أخوك هو وذلك لأنه بمعنى شقيق أو قريب.

- وأما البصريون فقد فصلوا القول في ذلك فقالوا: إذا كان الجامد في تأويل المشتق يتحمل الضمير، نحو: [زيد أسد] فإنه في تأويل شجاع، فشجاع وصف مشتق يتحمل الضمير فكذلك ما رادفه.

- وإن لم يؤول بالمشتق فلا يتحمل الضمير مثل (زيد أخوك).

- ويؤاخي الخبر في ذلك الحكم (النعث والحال)، والخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما كالخلاف في الخبر سواء بسواء.

س: بين ما اختلف فيه النحاة وما اتفقوا عليه من الأسلوبين التاليين:
زيد أخوك - زيد أسد - مع بيان السبب.

الجواب:

المثال الأول أجازه الكوفيون ومنعه البصريون لأنه جامد غير مؤول بالمشتق، وأما المثال الثاني فمتفق عليه من الجميع لأنه جامد في تأويل المشتق وهو شجاع، لذا يتعلق به الجار والمجرور، نحو: (أسد علي وفي الحروب نعامه).

- الخبر المشتق يتحمل الضمير إذا لم يرفع الظاهر:

س: هل كل مشتق يتحمل الضمير؟ فصل القول في ذلك.

الجواب:

المشتق ضربان ما يتحمل الضمير وما لا يتحمّله، فالأول هو الجاري مجرى الفعل ولم يرفع اسماً ظاهراً مثل: [اسم الفاعل]، نحو: زيد قائم،

واسم المفعول، نحو: زيد مقتول، والصفة المشبهة، نحو: زيد حسنٌ،
وأفعل التفضيل، نحو: زيد أكرم من غيره.

- والثاني ما لا يتحمل الضمير وهو ضربان:

- أحدهما: جارٍ مجرى الفعل ولكنه رفع الاسم الظاهر، نحو: [زيدٌ قائمٌ
غلاماه].

- والآخر: غير جارٍ على فعله، من ذلك (اسم الآلة)، نحو: [هذا
مفتاح]، واسما الزمان والمكان، نحو: [هذا مرمى زيد]، فهذان النوعان لا
يتحملان الضمير.

س: بين فيما يلي ما اتفق عليه أهل العربية من الخبر الذي يتحمل
الضمير والذي لا يتحملة، وما اختلفوا فيه من الأساليب الآتية:

الجواب:

الجملة	ما اتفق على أنه يتحمل الضمير	ما اتفق على أنه لا يتحمل الضمير	ما اختلف فيه
١ - زيد أخوك			أخوك يتحمل الضمير عند الكوفيين، ولا يتحملة عند البصريين لأنه غير مؤول بالمشتق
٢ - زيد أسد لذا يتعلق به الجار والمجرور، نحو: (أسد علي وفي الحروب نعامة). أي: مجترئ على صائل		أسد: يتحمل الضمير لأنه متضمن معنى المشتق «شجاع»	

الجملة	ما اتفق على أنه يتحمل الضمير	ما اتفق على أنه لا يتحمل الضمير	ما اختلف فيه
٣ - زيدٌ قائمٌ	قائم: يتحمل الضمير لأنه مشتق ولم يرفع ظاهراً.		
٤ - زيدٌ قائم غلامه		قائم لا يتحمل الضمير لأنه رفع الظاهر	
٥ - هذا مفتاح		مفتاح: لا يتحمل لأنه اسم آلة	
٦ - هذا مرمى زيد		لا يتحمل لأنه اسم مكان	

- الخلاف في إبراز الضمير واستتاره إذ جرى الوصف على غير من هو له :

س: قال ابن مالك :

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصلاً
أشرح هذا البيت .

الجواب:

يريد ابن مالك أولاً: أن يبين أن الخبر المشتق إذا جرى على من هو له وجب استتار الضمير، نحو: زيدٌ قائمٌ، فإذا ذكر الضمير احتمل وجهين عند سيويه :

- أحدهما: أنه توكيد للضمير المستتر في قائم .

- والآخر: أنه فاعل قائم .

- ثانياً: إذا جرى الوصف على غير من هو له، فالـ**بصريون** يوجبون إبرازه أمّن اللبس، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربيها هو، أم خيف اللبس، نحو: زيدٌ عمروٌ ضاربه هو .

- وأما الكوفيون: فيجوزون في الأول الاستتار والإبراز، وفي الثاني يوجبون الإبراز لخوف اللبس، إذ لو لم يبرز الضمير لاحتمل أن يكون فاعل الضرب إمّا زيداً وإما عمراً، فإذا برز الضمير تعين أن يكون فاعل الضرب زيداً واختار ابن مالك في ذلك مذهب البصريين حيث قال: «وأبرزنه مطلقاً» أي: سواء أمن اللبس أم لا.

- رأبان لسيويه في إعراب (هو) في نحو (زيدٌ قائمٌ هو):
س: [زيد قائم هو] لسيويه في إعراب (هو) مذهبان، اذكرهما.

الجواب:

المذهب الأول: أن (هو) تأكيد للضمير المستتر في (قائم) الذي هو الفاعل.

- والثاني: أن (هو) فاعل (لقائم) وعليه فلا يكون في قائم ضمير مستتر.
س: اختلف أهل العربية في الخبر الذي يتحمل الضمير إذا جرى على غير من هو له بين مذاهبهم فيه.

الجواب:

إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له ففيه ثلاثة مذاهب.
- الأول: مذهب البصريين: أنه يجب إبراز الضمير مطلقاً سواء أمن اللبس، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، أم لم يؤمن اللبس، نحو: زيدٌ عمروٌ ضاربه هو.

- الثاني: مذهب الكوفيين: أنه إذا جرى الخبر على غير من هو له وأمن اللبس كما في المثال الأول جاز الإبراز والاستتار على التكافؤ، وإذا خيف اللبس وجب إبرازه كما في المثال الثاني.

- والثالث: مذهب ابن مالك: وهو أنه اختار مذهب البصريين مرة، ومذهب الكوفيين أخرى، في قول الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنانٌ وقحطانُ

- إذ التقدير: بانوها هم، فحذف الضمير، للدلالة السياق عليه، مع أمن اللبس.

- الإخبار بالظرف والجار والمجرور:

س: قال ابن مالك:

وأخبروا بظرفٍ أو بحرفٍ جزُ ناوينَ مَعْنَى كائِنٍ أو استقرُّ
أشرح هذا البيت مبيناً مذهب ابن مالك في ذلك.

الجواب:

يبين ابن مالك من خلال هذا البيت أن الخبر إما مفرد وإما جملة، وقد سبق الكلام عليهما، وهنا يبين أيضاً أن القسم الثالث من الخبر يكون شبه جملة ظرفاً كان، نحو: زيدٌ عندك أو جاراً ومجروراً، نحو: زيدٌ في الدار، وأن الخبر المحذوف عامل في الظرف والجار والمجرور وهو إما اسم وإما فعل، ومذهب ابن مالك في ذلك وسط بين المذاهب الأخرى التي سيعرض لها ابن عقيل فيما بعد.

- الخلاف في أصل الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً:

س: اختلف أهل العربية في الخبر (الظرف والجار والمجرور)، أهو من قبيل المفرد أم من قبيل الجملة أم أنه يحتملها أم أنه قسم مستقل؟ وضح ذلك.

الجواب:

المذاهب في ذلك أربعة:

- الأول: مذهب الأخفش وهو أن الخبر في، نحو: (زيد عندك، وزيد في الدار)، مفرد محذوف وجوباً والتقدير: زيدٌ كائنٌ أم مستقر عندك أو في الدار ونسب هذا لسيبويه وحجته في ذلك أن الأصل في الخبر الأفراد.

- والثاني: مذهب جمهور البصريين وسيبويه: أن الخبر جملة فعلية

والتقدير: زيدٌ استقر عندك أو في الدار وحجتهم أن العمل في الأصل للفعل^(١).

- والثالث: مذهب ابن مالك وسيبويه: أنه يجوز أن يكون مفرداً وأن يكون جملة على التكافؤ، وهذا أوسط المذاهب، وعلى هذا المذهب يكون الظرف والجارّ والمجرور مشتركين بين المفرد والجملة في الخبر والنعته والحال.

- والرابع: مذهب أبي بكر بن السراج: أن الظرف والجارّ والمجرور قسم مستقل أي: أن الظرف والجارّ والمجرور هما الخبر وليس في الكلام حذف كما سبق في المذاهب، وهذا مبناه على الظاهر لا غير، وقد ضعفه ابن عقيل حيث صرّح بالمحذوف مفرداً في قوله:

لك العِزُّ إن مولاك عز وإن يَهْنُ فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

موطن حذف متعلق الظرف والجارّ والمجرور وجوباً:

س: متى يجب حذف متعلق الظرف والجارّ والمجرور في الاستعمال العربي؟ اذكر المواطن في ذلك.

الجواب:

موطن حذف متعلق الظرف والجارّ والمجرور أربعة:

- الأول: الخبر، نحو: زيدٌ عندك، وزيدٌ في الدار، والتقدير: استقر أو مُسْتَقَرٌّ.

- والثاني: الوصف ولا يكون ذلك إلا والموصوف نكرة، نحو مررت برجل عندك، ومررت برجل في الدار، والتقدير: استقر أم مُسْتَقَرٌّ.

- والثالث: الحال ولا يكون ذلك، إلا وصاحب الحال معرفة، نحو: مررت بزيدٍ عندك، ومررت بزيد في الدار، والتقدير هنا كالسابق.

- والرابع: الصلة، نحو: جاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار،

(١) هذه النسبة تتفق مع ما ذكره ابن هشام في الأوضح، وتختلف مع ما ذكره في القطر، فليتنبه إلى ذلك.

والتقدير: استقر فقط، لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو شبهها عند الجمهور.
س: متى يقدر متعلق الظرف والجار والمجرور فعلاً فقط؟ ومتى يقدر اسماً أو فعلاً على التكافؤ؟

الجواب:

يتعين في متعلق الظرف والجار والمجرور الفعلية إذا وقعا صلة، نحو: جاء الذي عندك، أو في الدار، والتقدير: استقر. ويجوز فيهما الاسمية والفعلية معاً على التكافؤ إذا وقعا خبراً أو صفة أو حالاً كما سبق في الأمثلة فيكون تقديره: كائن أو استقر.

- الأخبار بظرف الزمان وتفصيل القول فيه جوازاً ومنعاً:

س: قال ابن مالك:

ولا يكون اسم زمانٍ خبراً عن جثةٍ، وإن يُفد فأخبراً
 اشرح هذا البيت مع بيان مذهب ابن مالك.

الجواب:

يبين ابن مالك في هذا البيت أن ظرف الزمان لا يخبر به عن اسم الذات: (الجوهر) أو الجثة، إلا بشرط الإفادة فإن أفاد جاز عنده، نحو: قولهم: (الليلة الهلال)، والتقدير: الليلة طلوع الهلال، وإن، لم يفد امتنع، نحو: قولهم: زيدٌ اليوم.
 وأجاز ابن الطراوة الإخبار بالظرف عن الجثة والمصدر معاً؛ انظر: الأشباه والنظائر ٧٤/٣.

- تباين ظرفي الزمان والمكان في الإخبار بهما:

س: هناك فرق بين ظرفي المكان والزمان في الإخبار بهما، وضح القول في ذلك.

الجواب:

أولاً - يخبر بظرف المكان عن اسمي الذات والمعنى على التكافؤ

فتقول: (زيدٌ عندك) في الإخبار به عن اسم الذات، وتقول: (الصبر عندك)، في الإخبار به عن اسم المعنى.

ثانياً - ظرف الزمان يخبر به عن اسم المعنى منصوباً أو مجروراً بفي مطلقاً، تقول: (القتال يومَ الجمعة)، بنصب يوم، (والقتال في يومِ الجمعة)، وذلك حيث جرّ ب(في).

- ويمتنع الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات مطلقاً عند جمهور البصريين، ويجوز ذلك عند ابن مالك إن أفاد فتقول: نحن في يوم طيب، وفي شهر كذا لوجود الإفادة، ولا يجوز أن تقول: زيد اليوم، لعدم الإفادة، وكذلك حكم وقوعه صفة أو صلة أو حالاً.

س: بين ما يجوز مطلقاً في العربية، وما يجوز بشرط وما يمتنع مطلقاً في الأساليب الآتية: زيد عندك - القتال عندك - القتال يوم الجمعة - القتال في يوم الجمعة - الليلة الهلال - الربط شهري ربيع - نحن في يوم طيب - زيد اليوم.

الجواب:

ما يجوز مطلقاً	ما يجوز بشرط الإفادة	ما يمتنع مطلقاً
- زيدٌ عندك	- الليلة الهلالُ	- زيدٌ اليوم
- القتالُ عندك	- الربط شهري ربيع	
- القتال يوم الجمعة		
- القتال في يوم الجمعة	- نحن في يوم طيب	

س: في قولهم: (الليلة الهلالُ) مذهبان، اذكرهما مع بيان أصل مسألة الخلاف في ذلك.

الجواب:

أصل مسألة الخلاف تنحصر في امتناع الإخبار بظرف الزمان عن اسم

الذات مثل: (الليلة الهلال)، فجمهور البصريين يمنعون هذا الأسلوب على ظاهره مطلقاً غير أنهم يتأولونه على تقدير اسم معنى مضاف إلى الهلال، والتقدير عندهم (الليلة طلوع الهلال)، فحذف المضاف (طلوع) وأقيم المضاف إليه (الهلال) مقامه فارتفع ارتفاعه.

- والمذهب الثاني: لابن مالك أنه يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات، إن أفاد كما في قولهم: نحن في يوم طيب، وفي شهر كذا.

س: المبتدأ ضربان: اسم معنى واسم ذات، والخبر قد يكون ظرف زمان أو مكان، وللنحاة في الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات مذهبان. وضح القول في ذلك.

الجواب:

إذا كان المبتدأ اسم معنى صح الإخبار عنه بظرف المكان وبظرف الزمان إجماعاً، فتقول: [القتال عندك، والقتال اليوم]. وإذا كان المبتدأ اسم ذات، نحو: [محمد، علي... إلخ]، صح الإخبار عنه بظرف المكان إجماعاً، نحو: [زيد أمامك، أو عندك]، وأما الإخبار عنه بظرف الزمان فقد اختلف فيه أهل العربية على مذهبين.

١ - جمهور البصريين يمنعون الإخبار بظرف الزمان عن اسم الذات مطلقاً.

- ابن مالك وآخرون يجوزون الإخبار به بشرط الإفادة لقولهم: [نحن في يوم طيب، ونحن في شهر كذا، فإن لم يفد امتنع، نحو: زيد يوم الجمعة].

مسوغات الابتداء بالنكرة:

س: قال ابن مالك:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة
وهل فتى فيكم فما خل لنا
ما لم تُفد كعند زيدٍ نمره
ورجلٌ من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير وعمل برّ يزين واليُقس ما لم يُقل

اشرح الأبيات مبيناً أنواع المسوغ.

الجواب:

ذكر ابن مالك بعض المسوغات وترك الأخرى، حيث يرجع ما تركه إلى ما ذكره فيقاس عليه وينحصر ما ذكره ابن مالك في المسائل الآتية:

الأولى: أن يكون المبتدأ نكرة مؤخرّة، والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(١) تقدماً عليه وجوباً، نحو: عند زيد نمرّة، وفي الدار رجل.

والثانية: أن تكون النكرة مسبوقة باستفهام، نحو: هل فتى فيكم؟

والثالثة: أن تكون النكرة مسبوقة بنفي، نحو: ما خِل^(٢) لنا.

والرابعة: أن تكون النكرة موصوفة^(٣)، نحو: رجل من الكرام عندنا.

(١) ونظير الظرف واو الحال، نحو: سرينا ونجم قد أضاء؛ أي: مع نجم، وإذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا أسدّ بالباب.

(٢) ونظير الاستفهام والنفي في إفادة النكرة العموم بعدهما: الشرط، نحو: من يقم أقم معه، وجواب الاستفهام، نحو: من عندك؟ فتقول: رجل عندي، ولفظ العموم، نحو: كل يموت، وكم الخبرية، نحو: كم عمّة لك يا جرير، والفاء الجزائية، نحو: إن ذهب غير فعير في الرباط، وبعد لولا، نحو: لولا اصطبار، لأودي كل ذي مقّة، والتنويع، نحو: فثوب لبست وثوب أجزّ. والدعاء، نحو: قوله تعالى: ﴿سلام على آل ياسين﴾؛ لأن الدعاء شبيه بالنفي والاستفهام، أو أن تتضمن النكرة معنى التعجب لما فيه من الإبهام، نحو: ما أحسن زيداً!

(٣) يخصص النكرة الأمور الآتية:

أ - الوصف سواء أذكر الموصوف، نحو: رجل من الكرام عندنا، أم حذف الموصوف وناب عنه الوصف، نحو: مؤمن خير من كافر، أو كانت النكرة متضمنة معنى الوصف، نحو: رُجّل عندنا؛ إذ التقدير: رجل صغير عندنا، أو عطفت النكرة على صفة، نحو: تميمي ورجل في الدار، أو عطفت عليها موصوف، نحو: رجل وامرأة طويلة في الدار.

ب - أن تعطف النكرة على معرفة، نحو: زيد ورجل قائمان.

ج - أن تقترن النكرة بلام الابتداء لإغادتها التخصيص والتوكيد، نحو: لرجل قائم =

والخامسة: أن تكون النكرة عاملةً عملَ الفعل، نحو: رغبةٌ في الخير خيرٌ.

والسادسة: أن تكون النكرة مضافة، نحو: عملٌ يرّ يزينُ.

س: علام احتج النحاة بالأبيات التالية؟

- ١ - فأقبلتُ زحفاً على الركبتين فثوبٌ لبست وثوبٌ أجزر
- ٢ - سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا مُحَيَّاكٌ أخفى ضوءه كلَّ شارق
- ٣ - مرسعةٌ بين أرساغه به عَسَمٌ يبتغي أرنبا
- ٤ - لولا اصطبارٌ لأودى كُلُّ ذي مَقَّةٍ لما استقلت مطاياهن للظعنِ
- ٥ - كم عمّةٌ لك يا جريرٌ وخالةٌ فدعاءٌ قد حلبت عليّ عِشاري

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول على جواز الابتداء بالنكرة حيث قصد بها التنويع وذلك في قوله: فثوب لبست وثوب أجزر.

- وبالثاني على جواز الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد واو الحال، لأنها تفيد معنى (مع)، وذلك في قوله: ونجم قد أضاء.

- وبالثالث: على جواز الابتداء بالنكرة حيث قصد بها الإبهام، وهو يفيد العموم، وذلك في قوله: مرسعةٌ بين أرساغه.

- وبالرابع: جواز الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد (لولا) لأنها في معنى النفي، وذلك في قوله: لولا اصطبار... إلخ.

- وبالخامس على وقوعها بعد (كم) الخبرية لإفادة العموم، نحو قوله: كم عمّةٌ لك. أو أنه لما كانت (كم) تفيد التكرير صح الابتداء بها^(١).

= د - أن تكون النكرة مضافة، نحو: عملٌ يرّ يزينُ.

هـ - أن تكون محصورة، مثل: شرٌّ أهرَّ ذا ناب، وشيءٌ جاء بك.

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٨١.

س: ذكر ابن عقيل مسائل أخرى زيادة على ما ذكره ابن مالك في الألفية، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

زاد ابن عقيل على ما سبق ثماني عشرة مسألة يصح وقوع المبتدأ فيها نكرة وهي على النحو الآتي:

الأولى: أن يكون المبتدأ اسم شرط، نحو: من يقيم أقم معه.

والثانية: أن يكون المبتدأ نكرة في جواب استفهام، نحو: أن يقال: من عندك؟ فتقول: رجل والتقدير: رجل عندي.

والثالثة: أن يكون المبتدأ لفظ (كل)، نحو: كُلُّ يموت.

والرابعة: أن يقصد بالنكرة التنويع، نحو قوله:

فأقبلت زحفاً على الركبتين فشوبٌ لبست وشوبٌ أجرّ

والخامسة: أن يراد بالنكرة الدعاء مثل قوله تعالى: ﴿سلامٌ على آل ياسين﴾.

والسادسة: أن تتضمن النكرة معنى التعجب، نحو: ما أحسن زيداً!

والسابعة: أن تكون النكرة صفة أقيمت مقام الموصوف، نحو: مؤمن خير من كافر.

والثامنة: أن تتضمن النكرة معنى الوصف، نحو: رجيل عندنا؛ إذ التقدير: رجل صغير عندنا.

والتاسعة: أن يتضمن الكلام معنى الحصر، نحو: شَرٌّ أهرَّ ذا ناب؛ إذ التقدير: ما أهرَّ ذا ناب إلا شَرٌّ، ونحو: شيءٌ جاء بك، والتقدير: ما جاء بك إلا شيءٌ وذلك على أحد قولين في ذلك.

- والقول الثاني: إن الكلام قد تضمن معنى الوصف؛ والتقدير: شَرٌّ عظيم أهرَّ ذا ناب، وشيءٌ عظيم جاء بك، وعليه تكون هذه المسألة من وادي المسألة الثامنة.

والعاشرة: أن تقع النكرة بعد واو الحال، نحو قوله:
 سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا مُحَيَّاك أخفى ضوءه كلَّ شارقٍ
 والحادية عشرة: أن تكون النكرة معطوفة على معرفة، نحو: زيد ورجل
 قائمان.

والثانية عشرة: أن تكون النكرة معطوفة على وصف، نحو: تميمي ورجل
 في الدار.

والثالثة عشرة: أن يعطف على النكرة موصوف، نحو: رجل وامرأة
 طويلة في الدار.

والرابعة عشرة: أن تكون النكرة مبهمة، نحو قول امرئ القيس:
 مَرَسَعَةٌ بين أرساغه به عَسَمٌ يبتغي أنبأ
 والخامسة عشرة: أن تقع النكرة بعد (لولا)، نحو قوله:
 لولا اصطبارٌ لأودى كل ذي مقه لما استقلت مطاياهن للظعن
 والسادسة عشرة: أن تقع النكرة بعد فاء الجزاء، نحو قولهم: إن ذهب
 عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرباط.

السابعة عشرة: أن تقترن النكرة بلام الابتداء، نحو: لرجل قائم.

الثامنة عشرة: أن تقع النكرة بعد (كم) الخبرية، نحو قوله:
 كم عمه لك يا جرير وخاله فدعاءً قد حلبت عليّ عشاري

الكلام على الخبر تقديماً وتأخير جوازاً ووجوباً:

س: عَيِّنِ الشاهد النحويَّ في البيتين التاليين:

١ - قد ثكَلتُ أمه من كنتَ واحده وبات منتشِباً في برثن الأسد

٢ - إلى ملك ما أمه من محارب وأبوه ولا كانت كليب تصاهره

الجواب:

الشاهد في البيت الأول قوله: (قد ثكَلتُ أمه من كنتَ واحده) حيث قدّم
 الخبر جوازاً وهو جملة: [قد ثكَلتُ أمه] على المبتدأ وهو (من) وهذا جائز
 على مذهب البصريين، وممنوع على مذهب الكوفيين.

- والشاهد في البيت الثاني: [ما أمه من محارب أبوه] حيث قدمت جملة: (ما أمه من محارب) وهي خبر، وآخر المبتدأ وهو (أبوه) على مذهب البصريين.

- الخلاف بين البصريين والكوفيين في الأساليب الآتية:

س: اختلف أهل العربية في، نحو: [زيد قائم - زيد قام أبوه - زيد أبوه منطلق] من حيث جواز تقديم الخبر، ووجوب تأخيره. وضح المذهبين في ذلك.

الجواب:

الكوفيون يمنعون تقدم خبر المبتدأ عليه سواءً أكان الخبر مفرداً أم جملة فعلية كما في الأول والثاني أو جملة اسمية كما في المثال الثالث^(١).

- وأما البصريون فقد أجازوا ذلك حيث لا يوجد مانع يمنع من التقديم هذا شيء، وآخر أنه سُمع عن العرب تقديم الخبر على المبتدأ في قولهم: [مشنوءٌ من يَشْنُوْكَ] بتقديم الخبر وهو (مشنوء) على المبتدأ وهو: [من] هذا في النثر، وكذلك قد يرُدُّ شعراً، والراجع في ذلك مذهب البصريين.

- مواطن تأخير الخبر وجوباً:

س: قال ابن مالك:

عرفاً، ونكراً، عادمي بيان
أو قصد استعماله منحصرًا
أو لازم الصدر، كمن لي منجدا

فامنعه حين يستوي الجزآن
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا
أو كان مسنداً: لذي لام ابتدا

(١) مذهب الكوفيين هنا لا يتفق وسعة مذهبهم؛ إذ لهم توسعات وترخصات ليست للبصريين، أليسوا المجوزين تقدم الفاعل على عامله الفعل في نحو: (زيد قام) خلافاً للبصريين، فما ذهبوا إليه هنا غريب مدهش؛ إذ في تقدم الفاعل على فعله إلباس وغرابة، وليس كذلك في تقدم الخبر على المبتدأ.

اشرح بإيجاز هذه الأبيات مع التمثيل لكل ما تذكر.

الجواب:

هذه الأبيات الثلاثة تتضمن المواطن التي يجب فيها تأخير الخبر عن المبتدأ وتنحصر في خمسة مواطن:

١ - إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف، نحو: [زيد أخوك]، فلا يجوز تقديم أخوك على زيد؛ لأن القصد الإخبار عن زيد بالأخوة وليس العكس، والتنكير، نحو: أفضل منك أفضل من زيد.

٢ - أن يكون الخبر فعلاً رافعاً ضمير المبتدأ، نحو: [زيد قام] فلا يجوز تقديم الفعل على المبتدأ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل.

٣ - أن يكون الخبر محصوراً: [بإنما]، نحو: إنما زيد قائم أو (ما وإلا)، نحو: ما زيد إلا قائم.

٤ - اقتران المبتدأ بلام الابتداء، نحو: (الزيد قائم) فلا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في هذه المسألة.

٥ - أن يكون المبتدأ مما له الصدارة كأن يكون اسم استفهام، نحو: (من لي منجداً) أو اسم شرط، نحو:

من يصنع العرف لا يعدم جوازيه لا يذهب العرف بين الله والناس

س: بين ما يجوز فيه تقديم الخبر وما لا يجوز في الأمثلة الآتية:

١ - زيد أخوك.

٢ - أبو يوسف أبو حنيفة.

٣ - بنونا بنو أبنائنا.

٤ - زيد قام.

٥ - زيد قام أبوه.

٦ - الزيدان قاما، ولماذا؟

الجواب:

المثال الأول: يتعين فيه تأخير الخبر عن المبتدأ؛ لأن المبتدأ والخبر

فيه معرفتان، ولم توجد قرينة ترشح جواز تقديم الخبر.

- أما في المثالين: الثاني والثالث: فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ، حيث المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة وليس العكس، وتشبيه أبناء الأبناء بالأبناء، وهذا التشبيه قرينة على جواز التقديم.

- وفي المثال الرابع: يتعين تأخير الخبر عن المبتدأ فلا يجوز تقديمه بحال من الأحوال؛ لأن الخبر فعل رفع ضمير المبتدأ المستتر.

- وأما المثال الخامس: فيجوز فيه تقديم الخبر عند جمهور البصريين ويمتنع عند جمهور الكوفيين، وعلى مذهب البصريين نقول: (قام أبوه زيد) فجملة: «قام أبوه خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر، وكذلك يجوز في المثال السادس: تقديم الخبر على المبتدأ عند أكثر أهل العربية؛ لأن الفعل متصل بضمير بارز، وعليه يجوز أن نقول: (قاما الزيدان) فقاما فعل وفاعل خبر مقدم، والزيدان مبتدأ مؤخر، ومنع التقديم فريق من أهل العربية حيث يلتبس المبتدأ بالفاعل، كذلك لأن الألف عندهم ليست ضميراً وإنما هي حرف دال على التثنية، وذلك على أحد الوجوه الجائزة في لغة: (أكلوني البراغيث).

س: مثل لما يأتي:

خبر واجب التأخير محصور بإلا - خبر واجب التأخير لكون المبتدأ مقروناً بلام الابتداء - وماذا نقول في تقديم الخبر المحصور بإلا في قول الشاعر؟

١ - فيارب هل إلابك النصيرتجي عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟

- وقول الآخر في تقديم الخبر على المبتدأ المقرون بلام الابتداء:

٢ - خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا

وقوله:

٣ - أهابك إجلالاً وما بك قدرة عليّ ولكن ملء عين حبيبها

الجواب:

مثال الأول: (ما زيد إلا قائم).

ومثال الثاني: (لزيد قائم).

- وأما تقديم الخبر في البيتين الأول والثاني فشاؤُ جيء به للضرورة الشعرية.

- وفي البيت الثالث قُدّم الخبر وجوباً حيث اتصل بالمبتدأ ضمير يعود عليه.

- مواطن تقديم الخبر وجوباً:

س: قال ابن مالك:

ونحو عندي درهمٌ ولي وطَرٌّ	ملتزمٌ فيه تَقَدُّمُ الخبرِ
كذا إذا عاد عليه مضمراً	مما به عنه مبيناً يُخبرُ
كذا إذا يستوجب التصديرا	كأين مَنْ علمته نصيراً
وخبرَ المحصور قُدِّمَ أبداً	كما لنا إلا أتباعُ أحمداً

- اشرح الأبيات بحيث يتبين المواطن التي يجب تقديم الخبر فيها على المبتدأ.

الجواب:

الأبيات المذكورة تتضمن مسائل تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً وهي أربع:

- الأولى: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لذا يجب تقديم الخبر على المبتدأ لئلا يلتبس الخبر بالنعته فيما لو أخر، مثال الظرف: (عندي درهم)، ومثال الجارّ والمجرور: (لي وطرّ).

- الثانية: أن يتصل المبتدأ بضمير يعود على الخبر، نحو: (في الدار صاحبها، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة).

- الثالثة: أن يكون الخبر مما له الصدارة مثل قول ابن مالك: (أين من علمته نصيراً؟).

- الرابعة: أن يكون المبتدأ محصوراً بإلا، نحو قول ابن مالك: (ما لنا إلا اتباعُ أحمدَ).

س: لماذا تعين تقديم الخبر في قولنا: (عندك رجل). وجاز تأخيره في قولنا: (رجل ظريف عندي)؟

الجواب:

إنما وجب تقديم الخبر في المثال الأول لئلا يلتبس الخبر بالنعت، ولا مسوغ له سوى تقديم الخبر، أما المثال الثاني فقد وجد المسوغ وهو الوصف فيجوز لنا تقديم الخبر وتأخيره على السواء. فنقول: رجل ظريف عندي، وعندي رجل ظريف.

س: لماذا جاز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو محظور عربية في قولهم: [ضرب غلامه زيداً]؟ وامتنع في، نحو: [صاحبها في الدار]؟

الجواب:

جاز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في المثال الأول؛ لأن العامل في الفاعل والمفعول واحد وهو الفعل (ضرب).
- وأما الثاني فيمتنع عود الضمير المتصل بالمبتدأ المتقدم على جزء من الخبر المتأخر، لاختلاف العامل في كليهما فالمبتدأ عمل فيه الابتداء، والعامل في الدار حرف الجر (في).

حذف المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً:
أولاً: حذف الخبر جوازاً:

س: قال ابن مالك:

وحذف ما يعلمُ جائزٌ كما
وفي جوابِ «كيف زيدٌ؟» قل: «دَنَفٌ»
تقول: زيدٌ. بَعْدَ: مَنْ عندكُما؟
فزيدٌ استغنيَ عنه إذا عُرِفَ
اشرح البيتين مبيناً المراد منهما.

الجواب:

يبين ابن مالك في هذين البيتين ما يُحذف من المبتدأ أو الخبر جوازاً، وذلك إذا دل الكلام عليهما جاز الحذف وجاز الذكر، فيُحذف الخبر إذا دل عليه دليل من سؤال سابق كأن يُقال: (من عندك)؟ فتقول: «زيد». فزيد مبتدأ حُذف خبره وهو (عندي) للدلالة السؤال عليه، وكذلك يُحذف المبتدأ إذا دل عليه دليل كأن يُقال: (كيف زيد؟) فيقال: (عليل) ف(عليل) خبر حُذف مبتدؤه لكونه مفهوماً من السؤال قبله، والتقدير: هو عليل.

س: مثل لما يأتي:

١ - خبر مبتدأ هو جمع وقد حُذف للدلالة خبر المفرد عليه.

٢ - مبتدأ حذف جوازاً.

٣ - خبر حذف جوازاً.

٤ - مبتدأ وخبر حذفاً جوازاً.

الجواب:

مثال الأول قول الشاعر:

نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مُختلف

- التقدير: (نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض). فحذف من

الأول للدلالة الثاني عليه.

- ومثال الثاني: كيف زيد؟ فتقول: (صحيح)؛ أي: هو صحيح.

- ومثال الثالث: من عندك؟ فتقول: (زيد). بحذف الخبر جوازاً أي:

عندي زيد.

- ومثال الرابع: هل قام زيد؟ فتقول: (نعم) أي: نعم زيد قام، ومنه

قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَشْنَنُ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةٌ

أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾: أي: فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ، إذ الحكم في النوعين

واحد.

ثانياً: مواطن حذف الخبر وجوباً:

س: قال ابن مالك:

وبعد لولا غالباً حذف الخبر
وبعد واو عيّنت مفهوم مع
وقبل حال لا يكون خبراً
كضربَي العبدِ مسيئاً وأتم

حَتْمٌ وفي نَصِّ يمينِ ذا استقر
كمثل «كُلُّ صَانِعٍ وما صَنَعُ»
عن الذي خبره قد أضمر
تبيني الحَقَّ منوطاً بالحِكم

- اشرح الأبيات الأربعة مبيناً مواطن حذف الخبر وجوباً، مع التمثيل لكل ما تذكر بمثال.

الجواب:

يُشير ابن مالك في هذه الأبيات إلى مواطن حذف الخبر وجوباً وهذه المواطن أربعة وهي:

١ - بعد لولا، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك). والتقدير: (لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتك).

٢ - بعد الأسماء التي هي نَصٌّ في اليمين (القسم)، نحو: (لعمرك لأفعلن) فعمر مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديره: (لعمرك قسمي).

٣ - أن يكون الخبر بعد واو هي نَصٌّ في المَعِيَّة، نحو: (كل صانع وما صنع). «فكل» مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: (كل صانع مع صنعته مقترنان).

٤ - أن يقع الخبر قبل حال لا يصلح للخبر، نحو: (ضربي العبد مسيئاً).
- فضرب: مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: (ضربي العبد حاصل إذ كان مسيئاً أو إذا كان مسيئاً).

س: للنحاة في حذف الخبر بعد لولا ثلاثة مذاهب، اذكرها مفصلةً.
وكيف تخرِّج ذكر الخبر في قول أبي العلاء المعري؟

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

الجواب:

الأول: مذهب ابن مالك: وهو أن الخبر يُحذف غالباً بعد لولا، ويقبل ذكره بعدها كقول الشاعر:

لولا أبوك ولولا قبله عمرُ أَلقت إليك معدُّ بالمقاليد
- المذهب الثاني: لجمهور النحاة وهو أن حذف الخبر بعد لولا واجبٌ دائماً وما ورد ذكره بعدها مصروف عن ظاهره (مؤول). وإلا فهو شاذ.

- المذهب الثالث: يرى فريق من النحاة التفصيل في حكم الخبر إلى الآتي:
١ - إن كان كوناً مطلقاً (عاماً) وجب حذفه، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمته).
٢ - وإن كان كوناً خاصاً، فإن دلّ عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه، نحو: (هل زيد محسن إليّ؟). فتقول: (لولا زيد لهلكت)، وإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره، نحو: (لولا زيد محسن إليّ ما أتيت).
أما قول أبي العلاء: (فلولا الغمد يمسه). بذكر الخبر فهو على مذهب ابن مالك شاذ.

- وعلى المذهب الثاني مؤول والخبر محذوف وجوباً والتقدير: (لولا إمساك الغمد إياه لسالا).

- وعلى المذهب الثالث واجب حيث إنه كونٌ مقيد لم يدل عليه دليل.
س: بين حكم الخبر في الأساليب الآتية من حيث وجوب الحذف ووجوب الذكر وجواز الأمرين مع التوجيه.

- ١ - لولا زيدٌ لأكرمته.
- ٢ - لولا زيدٌ محسن إليّ ما أتيت.
- ٣ - لولا زيد لهلكت. بعد قوله: هل زيدٌ محسن إليك؟

الجواب:

- المثال الأول: حكم الخبر الحذف وجوباً؛ لأنه كون مطلق.
- المثال الثاني: حكم الخبر وجوب الذكر؛ لأنه كون خاص لم يدل عليه دليل.

- والمثال الثالث: حكم الخبر جواز الذكر وجواز الحذف لكونه كوناً مقيداً دل عليه دليل.

س: بين ما يتعين فيه حذف الخبر وجوباً، وما يجوز فيه ذكر الخبر وحذفه، وما يجوز فيه أن يكون خبراً والمبتدأ محذوف، أو مبتدأ والخبر محذوف وجوباً في الأساليب الآتية:

١ - لعمرك لأفعلن.

٢ - يمين الله لأفعلن.

٣ - عهد الله لأفعلن.

الجواب:

في الأسلوب الأول: المذكور مبتدأ لاقترانه باللام والخبر محذوف وجوباً والتقدير: (لعمرك قسمي).

- وفي الثاني: يجوز أن يكون المذكور مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: (يمين الله قسمي)، ويجوز أن يكون المذكور خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير: (قسمي يمين الله).

- وفي الثالث: يجوز حذف الخبر وذكره على السواء فتقول: (عهد الله عليّ لأفعلن) بذكر الخبر.

- وتقول: (عهد الله لأفعلن). بحذف الخبر.

س: بين في الأسلوبين التاليين ما يجوز فيه وجهان، ذكر الخبر وحذفه على السواء، وذكر الخبر وحذفه على الخلاف بين النحويين مع بيان الواو التي هي نصٌّ في المعية والتي ليست كذلك.

١ - كل رجل وضيعته.

٢ - زيدٌ وعمرو قائمان.

الجواب:

الأسلوب الأول: الواو فيه نصٌّ في المعية وقد اختلف النحاة في حذف الخبر.

- فذهب جمهور البصريين إلى حذفه وجوباً والتقدير: (كل رجل وضعته مقترنان)، وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام (مع) ولو جيء ب(مع) مكان الواو لكان كلاماً تاماً.

- وذهب ابن عصفور إلى أن الكلام تام، ولا حذف حيث سَدَّت الواو مَسَدَّ الخبر لكونها بمعنى (مع)، وهذا هو ما زعمه الكوفيون والأخفش من أن نحو: (كلُّ رجلٍ وَضِيعَتُهُ). مُسْتَعْنٍ عن تقدير خبر؛ لأن معناه: مع ضيعته، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر.

- والأسلوب الثاني: الواو فيه ليست للمعية، وقد اتفق أهل العربية على جواز حذف الخبر وذكره فنقول: (زيد وعمرو)، بحذف الخبر، كما نقول: (زيد وعمرو قائمان). بذكره ومثله قول الشاعر:

تَمَنُّوا لِي المَوْتَ الَّذِي يَشَعْبُ الفَتَى وَكُلُّ امرئٍ والموتُ يلتقيان
- فذكر الخبر (يلتقيان).

س: مثل لما يأتي:

- ١ - مبتدأ مَصْدَرٌ وجب حذف الخبر بعده وجوباً.
- ٢ - مبتدأ أفعل تفضيل وجب حذف الخبر بعده وجوباً.
- ٣ - مبتدأ يصح بعده حذف الخبر وذكره.

الجواب:

- ١ - (ضربي العبد مسيئاً).
- ٢ - (أنتم تبيني الحق منوطاً بالحكم).
- ٣ - (زيد قائماً) بحذف الخبر أي: ثبت قائماً، و(زيد قائم بذكر الخبر).

س: بين الفرق بين قولهم: (ضربي العبد مسيئاً)، وقولهم: (زيد قائماً)،

من حيث وجوب الحذف وجوازه.

الجواب:

- الأول يتعين فيه حذف الخبر وجوباً لاستيفائه الشروط الثلاثة وهي:
- ١ - كون المبتدأ مصدرأ.

٢ - ذكر الحال بعده وقد سدت مسد الخبر .

٣ - كون الحال لا تصلح للخبر .

المثال الثاني: يجوز فيه ذكر الخبر وحذفه حيث يصلح الحال للخبر فتقول: (زيد قائماً). بحذف الخبر، أي: ثبت قائماً (وزيد ثبت قائماً) بذكر الخبر، كما يجوز (زيد قائم) حيث تصلح الحال للخبر.

مواطن حذف المبتدأ وجوباً:

س: مثل لحذف المبتدأ وجوباً بأربعة أمثلة؛ بحيث يكون الخبر في الأول نعتاً، وفي الثاني مخصوص نِعْمَ، وفي الثالث جاراً ومجروراً ممّا يستعمل في اليمين، وفي الرابع مصدراً ناب عن فعله.

الجواب:

مثال الأول: النعت المقطوع مدحاً مثل: الحمد لله الحميد بالرفع، أو ذمّاً، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كذلك، أو ترحمّاً، نحو: مررت بعبدك المسكين؛ والتقدير فيها: هو الحميد، هو الرجيم، هو المسكين.

- ومثال الثاني: (نعم الرجل زيد) التقدير: الممدوح زيد.

- ومثال الثالث: (في ذمتي لأفعلن) أي: في ذمتي يمين.

- ومثال الرابع: (صبر جميل) أي: صبري صبر جميل، أو أمري أو شأني.

- مواطن أخرى يحذف المبتدأ فيها وجوباً:

- الأول: المرفوع بعد لا سيما سواء أكان نكرة كما في قول الشاعر:

ألا زُبَّ يوم صالح لك منهما ولا سيما يومٌ بدارة جُلجُل

- أم معرفة، نحو: أجبّ النابهين ولا سيما زيد، والتقدير في الأول ولا

مثل الذي هو يوم، وفي الثاني: ولا مثل الذي هو زيد.

- الثاني: بعد المصدر النائب عن فعله، الذي بيّن فاعله أو مفعوله

بحرف الجر، مثال الأول: سحَقاً لك - وتعساً لك - وبؤساً لك، إذ

المعنى: سَحَقْتَ وَتَعَسْتَ وَبُؤَسْتَ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر

المبتدأ المحذوف وجوباً، والتقدير: دعائي لك ونحوه، فلك في الأمثلة خبر المبتدأ المحذوف.

- ومثال الثاني: وهو ما بيّن مفعولُه بحرف الجرّ قولهم: سَقِيًّا لك، ورعيًّا لك إذ المعنى: اسق اللهم سقيًّا، وارع اللهم رعيًّا، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: دعائي لك؛ فلك في محل رفع خبر المبتدأ المحذوف.

- الثالث قولهم: من أنت زيدٌ، التقدير: مذكورك زيدٌ. (انظر: التصريح بحاشية ياسين ١/١٧٧).

تعدد الخبر ومذاهب النحاة فيه:

س: بيّن مذاهب أهل العربية في قولهم: (زيدٌ قائم ضاحكٌ).

الجواب:

في المثال مذهبان: الأول لابن مالك ومن تابعه أنه جائز أي: صحيح عربية حيث يجوز تعدد الخبر سواء اتفقا إفراداً وجملة أم اختلفا وذلك قياساً على أخويه الحال والنعت.

- والمذهب الثاني: لأبي علي الفارسي وهو أنه لا يجوز إلا بشرط العطف فتقول: (زيدٌ قائم وضاحك).

س: بيّن ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه من تعدد الخبر في الأمثلة الآتية:
هذا حُلُوٌّ حامِضٌ - زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ - زيد شاعرٌ وقصاصٌ.

الجواب:

ما اختلفوا فيه	ما اتفقوا عليه
- هذا <u>حلو حامض</u> - زيد <u>شاعر كاتب</u> - فقد <u>أجازهما ابن مالك ومنعهما الفارسي</u> .	زيد <u>شاعر وقصاص</u>

س: قال تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾. اختلف النحاة في هذه الآية على مذهبين حيث تعدد الخبر فيها بالإفراد والجملة. وضّح ذلك.

الجواب:

المذهب الأول: لفريق من العلماء يمنعون تعدد الخبر مفرداً وجملة، فيعربون (حية) خبراً ل(هي) وجملة (تسعى) في محل رفع صفة ل(حية) ويمنعون أن تكون خبراً ثانياً.

- والمذهب الثاني: للمعربين للقرآن حيث أجازوا التعدد مع الاختلاف في الإفراد والجملة، فيعربون (حية) خبراً أولاً، وجملة (تسعى) خبراً ثانياً.

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

١ - مَنْ يَكْ ذَا بَتْ فَهَذَا بَتِّي مُقِيْظٌ مُصَيِّفٌ مَشْتِي

٢ - يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول على جواز تعدد الأخبار لمبتدأ واحد من غير عطف، وكذلك الشأن في البيت الثاني.

س: أعرب ما تحته خط على المذهبين لأهل العربية في قول الشاعر:

يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

الجواب:

الخلاف في لفظة: (نائم) لفريق من النحاة يعربه خبراً ثانياً ل«هو»، وفريق آخر يعربه خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: (هو يقظان هو نائم)، وهذا الأخير خلاف الأصل.

وخلاصة القول في تعدد الخبر تنحصر في ثلاثة أنواع.

الأول: أن يتعدد لفظاً ومعنى والمبتدأ واحد، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ

الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾ وهذا النوع يجوز فيه العطف وعدمه.

الثاني: أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى لتعدد المبتدأ حقيقة، نحو: بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب، أو حكماً، نحو قوله تعالى: ﴿اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد﴾. وهذا النوع يجب فيه العطف.

الثالث: أن يتعدد لفظاً لا معنى لقيامه مقام خبر واحد، نحو: هذا حلو حامض: أي: مرٌّ، وهو أعسر أيسر: أي: أضبط، وهذا النوع يمتنع فيه العطف^(١).



(١) انظر: شرح التسهيل ١/٣٢٦، ٣٢٧.

نواسخ المبتدأ والخبر

تمهيد:

جرت عادة النحاة أن يذكروا بعد باب المبتدأ والخبر نواسخهما، وهي من حيث النوع ضربان:

الأول: أفعال:

وهي أيضاً نوعان:

أ - أفعال ناقصة وهي التي لا تستغني بمرفوعها عن منصوبها وتنحصر في بابي: (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها) مع الفرق بينهما في نوع الخبر.
ب - وتامة وهي التي تستغني بمرفوعها عن منصوبها، وتنحصر في باب (ظن وأخواتها).

والثاني حروف:

وجميعها يعمل بالحمل على غيرها، وهي أيضاً قسمان:

أحدهما: ما يعمل بالحمل على الفعل وله بابان.

أ - ما يعمل بالحمل على (ليس) لقراءة النفي الجامع بينه وبينها وأدواته: (ما النافية وأخواتها).

ب - ما يعمل بالحمل على الفعل غير (ليس) وهو باب (إنّ وأخواتها).

والآخر: ما يعمل بالحمل على (إنّ) حملاً للشيء على ضده وهو (لا) النافية للجنس.

- وتنقسم النواسخ من حيث العمل إلى الأقسام الآتية:

١ - ما يرفع المبتدأ ويسمى اسماً له، وينصب الخبر ويسمى خبراً له

وأبوابه ثلاثة: باب (كان) وأخواتها، وباب (كاد) وأخواتها مع الفرق في نوع الخبر، وباب (ما النافية وأخواتها).

٢ - ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وله بابان: باب (إن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس.

٣ - ما ينصب المبتدأ ويمسى (مفعولاً) أول، والخبر ويسمى مفعولاً ثانياً وهو باب ظن وأخواتها.



أولاً: كان وأخواتها

الخلاف في (ليس) أهي فعل أم حرف نفي؟

س: اختلف أهل العربية في حقيقة (ليس) أهي فعل أم حرف؟ وضح المذهبين مع بيان ما تراه راجحاً منهما.

الجواب:

أ - يرى جمهور النحاة أنّ (ليس) فعلٌ على الرغم من أنها ليست على وزن من أوزان الفعل؛ إذ لا رابع لصيغ الفعل الثلاثي وهي: (فَعَلَ - وَقَعَلَ - وَقَعْلٌ)، والدليل على فعليتها عندهم لحاق تاء الفاعل وتاء التأنيث لها، نحو: لستُ ولسنا، ولستَ وفروعه، وليستُ هندٌ ظالمةً.

ب - المذهب الثاني لأبي عليّ الفارسيّ، وأبي بكر بن شقير: أن (ليس) حرفٌ نفيّ بمنزلة: (لا) يؤكد ذلك أن البغداديين يعطفون بها بدل (لا) كما في قوله:

إنما يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

- أي: لا الجمل لشبهها الحرف في الجمود؛ لأنها لم تتصرف في نفسها ولا في غيرها.

س: متى تفيد (ليس) نفي الحال، ومتى تفيد نفي الماضي والاستقبال؟

الجواب:

تفيد (ليس)، نفي الحال وضعاً عند الإطلاق، نحو: (ليس زيدٌ قائماً)؛ أي: ليس قائماً الآن، وتفيد نفي الماضي إذا اقترنت بقرينة الماضي، نحو: (ليس زيدٌ مجتهداً أمس)، وتفيد نفي المستقبل في نحو: (ليس زيدٌ مجتهداً غداً). حيث اقترنت بقرينة المستقبل (غداً).

- من أنواع (لا) في كلام العرب:

س: بين نوع (لا) في الأساليب التالية:

١ - صاح شمر ولا نزل ذاكر المو تِ فَنَسِيَانِه ضَلَال مَبِين

٢ - (لا يزال زيداً فائزاً) (لا يزال الله محسناً إليك).

الجواب:

في المثال الأول: (لا) ناهية، وفي الثاني: نافية، وفي الثالث: دعائية.

- أقسام أفعال هذا الباب باعتبارات ثلاثة:

س: قسّم أهل العربية الأفعال في باب كان إلى ثلاثة أنواع لاعتبارات

مختلفة، اذكرها بإيجاز.

الجواب:

النوع الأول تقسيمها باعتبار شرط العمل إلى:

١ - ما يعمل بشرط وهو ضربان.

أ - ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليه وهو (دام)، نحو:

لا أكلمك ما دمت قاطعاً رَحِمَكَ.

ب - ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه وهو أربعة: نحو قوله تعالى:

﴿ولا يزالون مختلفين - لن نبرح عليه عاكفين - تالله تفتأ تذكر يوسف﴾،

ونحو: ما أنفك زيد صالحاً.

٢ - ما يعمل بلا شرط ولا قيد وأفعاله: (كان - ليس - ظل - بات - أصبح -

أمسى - أضحى - صار)، نحو قوله تعالى: ﴿وكان ربك قديراً - ليسوا سواء -

ظل وجهه مسوداً - والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً - فأصبحتم بنعمته

إخواناً﴾، ونحو: أمسى الجو بارداً، وأضحى الجو حاراً - وصار القطن ثياباً.

- النوع الثاني: باعتبار التصرف والجمود وهو ثلاثة أضرب:

أ - جامد وهو ليس ودام - فقط.

ب - متصرف تصرفاً ناقصاً أي: يأتي منه الماضي والمضارع فقط وهو

أربعة أفعال: (زال - برح - فتى - انفك)، إذ ليس لها أمر ولا مصدر وهذه تعمل في الماضي والمضارع معاً، نحو: ما زال زيدٌ متفوقاً، وما يزال سعدٌ مسافراً... إلخ.

ج - ما يتصرف تصرفاً تاماً، فيأتي منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها، وأفعاله: (كان - أمسى - أصبح - أضحى - ظل - بات - صار)، وتعمل في الماضي، نحو: كان زيدٌ رشيداً، وفي المضارع، نحو: يكون زيد أميناً وفي الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿كونوا قوامين﴾. ويعمل أيضاً منها اسم الفاعل، نحو: زيد كائن أخاك، والمصدر، نحو: عجبت من كونك فارساً، ذكره ابن عقيل.

النوع الثالث: باعتبار التمام والنقصان وتنقسم أفعال باب (كان) بهذا الاعتبار إلى:

أ - ما يكون ناقصاً فقط وأفعاله ثلاثة: (ليس - زال - فتى).

ب - ما يجوز استعماله تاماً وناقصاً وهو ما عدا الثلاثة السابقة.

س: بين التام والناقص فيما يلي من النصوص:

١ - قال تعالى: ﴿وكان ربك قديراً﴾.

٢ - قال تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾.

٣ - زالت الشمس، ماضي تزول.

٤ - قال تعالى: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾.

٥ - قال تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾.

٦ - قال تعالى: ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾.

الناقص	التام
﴿وكان ربك قديراً﴾	﴿وإن كان ذو عسرة﴾
﴿ولا يزالون مختلفين﴾	زالت الشمس
﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾	﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾

س: بين ما يستعمل تاماً وناقصاً وما لا يستعمل إلا ناقصاً من الأفعال الآتية: (ظل - صار - زال ماضي يزال - ليس - دام - كان - فتى).

الجواب:

- أ - ما يستعمل تاماً وناقصاً: (ظل - بات - صار - دام - كان).
ب - ما يستعمل ناقصاً فقط: (زال ماضي يزال - ليس - فتى).

الخلافاً في (كان) الناقصة، هل لها مصدرٌ أم لا؟

س: اختلف النحاة في (كان) الناقصة، هل لها مصدرٌ أم لا؟ اذكر المذهبين في ذلك مع بيان حُجّة كُلِّ فريقٍ، وكيف تردُّ على ابن عقيل ومن وافقه؟

الجواب:

ذهب فريق من النحاة إلى أنه ليس لها مصدر، وحجتهم في ذلك أنهم عوضوا عنه بالخبر، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه.
- وذهب ابن عقيل ومن وافقه بأن لها مصدرًا حيث سمع ذلك في قول الشاعر:

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومِهِ الفَتَى وكونُكَ إياه عليك يسيرُ
ويُرد على هذا المذهب بالآتي:

- أن هذا البيت لا ثاني له، والقاعدة النحوية لا تقوم على الشاهد الواحد.

- أن هذا البيت ذُكر فيه مصدر «كان» الناقصة قياساً على كان التامة للشبه الصوري.

- أنهم عوضوا الأفعال الناسخة في عدم دلالتها على الحدث بخبرها ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه.

- أن بعض أفعال هذا الباب مثل: (ليس، ودام، وزال، وفتى، وبرح، وانفك) لم تستعمل لها مصادر فيُقاس بعضها على بعضٍ طرداً للباب على وتيرة واحدة.

س: مثل لما يأتي:

- ١ - فعل من أخوات «كان» وقع بعد القسم وقد حُذِف حرف النفي قبله.
- ٢ - فعل من أخوات «كان» حُذِف النفي قبله شذوذاً.
- ٣ - فعل من أخوات «كان» تقدمه نهي.
- ٤ - فعل من أخوات «كان» مسبوق بلا الدعائية.
- ٥ - فعل من أخوات «كان» مسبوق «بما» المصدرية الظرفية.

الجواب:

- ١ - قوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يٰٓوَسْف﴾، والتقدير: لا تفتأ.
 - ٢ - قول الشاعر:
- | | |
|--|-----------------------------|
| وأبرح ما أدام اللّٰه قومي | بحمد اللّٰه منتطقاً مُجيداً |
| - التقدير: لا أبرح منتطقاً مجيداً. | |
| ٣ - صاحِ شَمْرٌ ولا تزلُ ذاكرَ المو | تِ فنسيانهُ ضلالٌ مبينٌ |
| ٤ - لا يزال الله محسناً إليك. | |
| ٥ - قوله تعالى: ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً﴾. | |

س: علام احتج النحاة بالأبيات الآتية؟

- | | |
|-------------------------------------|---------------------------------|
| وأبرح ما أدام اللّٰه قومي | بحمد اللّٰه منتطقاً مُجيداً |
| صاحِ شَمْرٌ ولا تزلُ ذاكرَ المو | تِ فنسيانهُ ضلالٌ مبينٌ |
| ألا يا اسلمي يا دار مَيِّ على البلى | ولا زال مُنْهلاً بجرعائك القطرُ |
| وما كُلُّ من يبدي البشاشةَ كائناً | أحاك إذا لم تُلْفِه لك مُنْجداً |
| بيذل وحلم ساد في قومه الفتى | وكونك إياه عليك يسيرُ |

الجواب:

احتج النحاة بما أول: على حذف حرف النفي قبل (أبرح) شذوذاً لأنه لم يكن جواب قسم، وبعضهم يرى أن أداة النفي مرادة، والتقدير: ولا أبرح، لاشتهارها في هذا الموطن.

- واحتجوا بالثاني: على إجراء (تَزَلُّ) مجرى «كان» في العمل حيث سبقت بحرف النهي، والنهي والنفي أخوان ومن واٍ واحد.
- واحتجوا بالثالث: على إجراء (زال) مجرى كان في رفع الاسم ونصب الخبر لتقدم (لا) الدعائية عليها والدعاء شبيه بالنفي.
- واحتجوا بالرابع: على إعمال اسم الفاعل (كائناً) مِنْ (كان) الناقصة فرفع الاسم وهو ضمير مستتر فيه، ونصب الخبر وهو (أخاك).
- واحتجوا بالخامس: على إجراء مصدر «كان» الناقصة مجراها في رفع الاسم محلاً وهو ضمير المخاطب، ونصب الخبر وهو (إياه).
- أحوال الخبر في باب «كان» تقديماً وتأخيراً جوازاً أو وجوباً اتفاقاً واختلافاً:

س: بين حكم الخبر في الأساليب الآتية من حيث وجوب التقديم ووجوب التأخير، وجواز الأمرين مع التوجيه.

١ - قال تعالى: ﴿وكان حقاً علينا نصرُ المؤمنين﴾.

٢ - كان في الدارِ صاحبها.

٣ - كان أخي رفيقي.

الجواب:

في المثال الأول: يجوز تقديم الخبر وتأخيره (حقاً) في العربية. حيث لم يوجد ما يوجب التقديم أو التأخير، وكذلك الأمر مع باقي أفعال هذا الباب.

- والمثال الثاني: الخبر واجب التقديم حيث اتصل اسم «كان» بضمير يعود على جزء الخبر، إذ لو أُخِّر لترتب عليه محذور صناعي وهو عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

- وفي المثال الثالث: وجب تأخير الخبر وذلك لخفاء إعراب الاسم والخبر معاً، قياساً على الفاعل والمفعول في مثل قولهم: ضرب موسى عيسى.

- الخلافة في تقديم خبر «ليس» على اسمها، أي: توسطه:

س: اختلف النحاة في تقديم خبر «ليس» على اسمها، وضح المذهبين واذكر دليل المجوزين.

الجواب:

يرى فريق من أهل العربية منع تقدم خبر (ليس) على اسمها؛ لأنها فعل جامد والجامد شبيه بالحرف قياساً على أختها (ما الحجازية) كما سيأتي.
- وذهب فريق إلى جواز تقدم خبر (ليس) على اسمها وهو لأكثر أهل العربية: أي: (الجمهور) فتقول: (ليس قائماً زيداً) وذلك لأمرين:
- أحدهما: عدم وجود المانع من التقديم أو التأخير.
- والثاني: ورود السماع به في قول الشاعر:
سلي إن جهلتِ الناسَ عنا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ
- وهذا المذهب الأخير هو الصواب؛ كما قال ابن عقيل.

جواز توسط الخبر في باب «كان» اتفاقاً واختلافاً:

س: بين حكم الخبر من حيث جواز توسطه اتفاقاً واختلافاً في الأساليب التالية:

١ - كان قائماً زيداً.

٢ - قول الشاعر:

سلي إن جهلتِ الناسَ عنا وعنهمُ فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ
قول الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصةً لذأتهُ بأدكارِ الموتِ والهَرَمِ

الجواب:

المثال الأول: اتفق النحاة على جواز توسط الخبر بين «كان» واسمها.
- والمثال الثاني والثالث: اختلفوا فيهما فالجمهور على الجواز، ومنع ابن درستويه تقدم خبر «ليس» على اسمها، ومنع ابن معيط توسط خبر دام.

- ما يمتنع فيه تقديم الخبر وما يجوز على خلاف:

س: بين ما اتفق على منع تقديمه وما يجوز فيه التقديم والتأخير في
المثالين التاليين:

١ - «لا أصحبك ما قائماً دام زيداً».

٢ - «لا أصحبك قائماً ما دام زيداً».

الجواب:

الأول: اختلفوا فيه فأجازه ابن عقيل، ومنعه ابن مالك كما يفهمه قوله:
(وكل سبقه دام حذر).

- وأما الثاني: فاتفقوا على منعه حيث تقدم على «ما» والفعل معاً، الأمر
الذي أفضى إلى تقدم معمول الصلة على الموصول وهو مرفوض صناعة.

س: منع فريق من النحاة تقديم خبر «زال» و«كان» على (ما) في المثالين
التاليين: اذكر سر ذلك.

١ - قائماً ما زال زيداً.

٢ - قائماً ما كان زيداً.

الجواب:

سرُّ منع هذا الفريق تقدُّم الخبر على (ما) النافية مطلقاً في المثالين شبَّهها
بـ(ما) المصدرية لأنها أختها في الصورة، والشيء إذا أشبه الشيء أخذ
حكمه؛ وأجاز تقدم الخبر في الأول البصريون وابن كيسان والنحاس؛ لأن
(ما زال) فيه النفي إيجاب بخلاف الثاني.

س: منع فريق من أهل العربية تقديم الخبر على حرف النفي (لم) في
قولهم: (قائماً لم يزل زيداً) و(منطلقاً لم يكن عمرو)، فما سرُّ ذلك؟

الجواب:

سرُّ المنع عند أهل الفريق أن (لم) أخت (ما) النافية في المعنى فلما
أشبهتها في المعنى أشبهتها في الحكم، وقد سبق أن فريقاً من النحاة منع

تقدم الخبر على: (ما) النافية قياساً على (ما) المصدرية فتنبه لذلك.

س: بيّن الخبر المختلف في تقديمه والمتفق على منعه في الأساليب التالية:

الجواب:

- ١ - لا أصحبك قائماً ما دام زيدٌ: ممنوع باتفاق لتقدم معمول الصلة على الموصول الحرفي.
- ٢ - لا أصحبك ما قائماً دام زيدٌ: منعه ابن الناظم وأجازاه ابن عقيل حملاً على نحو: لا أصحبك ما زيداً كلّمْتَ.
- ٣ - قائماً ما زال زيدٌ: أجازاه البصريون وابن كيسان والنحاس، ومنعه ابن مالك كما سبق؛ لأن النفي فيه إثبات.
- ٤ - قائماً ما كان زيدٌ: ممنوع بالإجمال حملاً لـ(ما) النافية على (ما) المصدرية.

- | | |
|---------------------------------|-------------------------|
| أجازهما ابن مالك ومنعهما بعضهم. | ٥ - ما قائماً زال زيدٌ. |
| | ٦ - ما قائماً كان زيدٌ. |

- الخلاف في تقديم خبر «ليس» عليها:

س: اختلف أهل العربية في تقديم خبر «ليس» عليها، اذكر المذهبين مع بيان حجة كل فريق.

الجواب:

- ذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها للأمور الآتية:
- ١ - أنّ (ليس) فعل جامد غير متصرف، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره.
 - ٢ - أنّ أهل العربية اتفقوا على منع تقدم خبر (عسى) عليها، فكذلك (ليس) حيث يجمع بينهما الجمود أو عدم التصرف.

- ٣ - أن ليس أخت (ما) النافية في المعنى، ولم يُجز أحد من أهل العربية تقدم خبر (ما) عليها، فلا يقال: قائماً ما أنت.
- ٤ - أنه لم يسمع من العرب: قائماً ليس زيداً.

ب - وذهب أبو عليّ الفارسيّ وابن جنبي وابن برهان إلى جواز تقدم خبر (ليس) عليها بدليل تقدم معمول الخبر في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وتقديم المعمول يؤذن بتقدم العامل، ولكن يُردُّ عليهم بأن المتقدم ظرف وليس خبراً، وهم يتوسعون في الظروف بما لم يتوسعوا في غيرها. هذا، ولسيبويه في هذه المسألة قولان: الجواز والمنع حيث نقلنا عنه.

- تقدم معمول الخبر على اسم «كان»:

- س: بين في الأساليب الآتية ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه من حيث جواز تقدم معمول الخبر على الاسم.
- ١ - كان طعامك زيداً أكلاً.
 - ٢ - كان طعامك أكلاً زيداً.
 - ٣ - كان أكلاً طعامك زيداً.
 - ٤ - كان عندك زيداً قائماً.
 - ٥ - كان في الدار زيداً قائماً.

الجواب:

- الأول: اختلفوا فيه. فمنعه البصريون وأجازة الكوفيون.
- والثاني: منعه سيبويه وأجازة بعض البصريين.
- والثالث والرابع والخامس: اتفق على جوازها البصريون والكوفيون.
- س: قال ابن مالك:

ومضمّر الشأن اسماً انو إن وقع موهماً ما استبان أنه امتنع
- اشرح البيت مبيناً المقصود منه مع التمثيل لما تذكر.

الجواب:

يتضمن هذا البيت بيان حكم (كان) وأخواتها إذا تلاها معمول خبرها، نحو: كان طعامك زيداً آكلٌ، وهو أن تكون شانيّةً: أي: أن اسمها ضمير الشأن مستتر، والجملة من المبتدأ والخبر بعدها في محل نصب خبرها.

س: بيّن الشاهد النحويّ في البيتين التاليين:

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطيةً عوداً
فأصبحوا والنوى عالي مَعْرَسِهِمْ وليس كُلُّ النوى تُلقِي المساكينُ

الجواب:

احتجّ النحاة بالبيتين على أن (كان وليس) شانيتان حيث تلاهما معمول الخبر، واسمهما ضمير الشأن مستتر فيهما والجملة بعدهما في محل نصب خبر.

- والتقدير في الأول: بما كان هو؛ أي: الشأن، فضمير الشأن اسم «كان» و«عطية» مبتدأ و«عود» خبر، و«إياهم» مفعول «عود»، والجملة من المبتدأ والخبر خبر «كان».

- والتقدير في الثاني: وليس هو؛ أي: الشأن، وفيه ما سبق في الأول.

- زيادة كان في الاستعمال:

س: يقول ابن مالك:

وقد تزايدَ كان في حَشْوِ كما كان أصحَّ علمَ مَنْ تقدّمَا
- اشرح هذا البيت مع بيان ما زيدت فيه «كان» من الأساليب وما الغرض

من زيادتها؟

الجواب:

يريد ابن مالك أن يبين أن (كان) تمتاز عن أخواتها بأحكام منها: زيادتها بين الأشياء المتلازمة كالمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، أي: كل متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، وهي في هذا البيت زيدت بين «ما»

التعجبية. وفعل التعجب في قول ابن مالك: (. . . ما كان أصحَّ علمَ مَنْ تقدما). إذ الأصل في أسلوب التعجب (ما أصحَّ علمَ مَنْ تقدمَ)، والغرض من زيادتها تأكيد مضمون الجملة التي أقحمت بين جزئها وهما المبتدأ والخبر.

- أنواع (كان) في الاستعمال العربي:

س: بيّن نوع (كان) في الأساليب التالية:

- ١ - قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.
- ٢ - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾.
- ٣ - قول العرب: (وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْأَنْمَارِيَّةُ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ - كان - أفضل منهم).

الجواب:

- في المثال الأول: «كان» ناقصة حيث رفعت الاسم ونصبت الخبر.
- وفي المثال الثاني: «كان» تامة حيث اكتفت بمرفوعها.
- وفي المثال الثالث: «كان» زائدة بين الفعل ونائب الفاعل.

س: علام احتج النحاة بالأمثلة التالية؟

- ١ - زيدٌ - كان - قائمٌ.
- ٢ - لم يُوجَدْ - كان - مثلكٌ.
- ٣ - جاء الذي - كان - أكرمته.
- ٤ - مررت برجلٍ - كان - قائمٍ.

الجواب:

- احتج النحاة بالأمثلة المذكورة على زيادة (كان):
- في المثال الأول: بين المبتدأ والخبر.
- وفي المثال الثاني: بين الفعل ونائب الفاعل.
- وفي المثال الثالث: بين الموصول وصلته.

- وفي المثال الرابع: بين الموصوف وصفته.

س: بين القياسيَّ والسماعيَّ في زيادة «كان» في الأساليب الآتية:

١ - ما - كان - أصحَّ علمَ مَنْ تقدَّمَ.

٢ - فكيف إذا مررتُ بدار قوم وجيرانٍ لنا - كانوا - كرام

٣ - سراً بني أبي بكر تسمى على - كان - المسمومة العراب

٤ - أنت - تكون - ماجد نبيل إذا تهبُّ شمال بليل

الجواب:

زيادة «كان» في المثال الأول قياسية حيث وقعت بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، وشذت في الثالث حيث أقحمت بين الجار والمجرور، وفي الرابع حيث كانت بلفظ المضارع والشرط أن تكون بلفظ الماضي، وهي سماعية، في الثاني حيث زيدت مع اسمها بين الموصوف وصفته.

- مواطن حذف «كان» مع اسمها:

س: بين حكم حذف «كان» مع اسمها في الأساليب التالية:

١ - قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلاً

٢ - اتني بدابة ولو حماراً.

٣ - من لدُّ شولاً فإلى إثلاثها.

الجواب:

في المثال الأول والثاني حذف «كان» مع اسمها كثير حيث وقعت بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

- وفي المثال الثالث حذفها مع اسمها قليل حيث وقعت بعد (لُد).

- حذف كان وحدها والتعويض عنها ب(ما):

س: تحذف «كان» وحدها ويعوض عنها ب(ما)، فصل القول في ذلك من حيث القياس والسمع.

الجواب:

إذا حُذفت «كان» وعوض عنها بـ(ما)، فالقياس أن يكون اسمها ضمير مخاطب، نحو: (أما أنت برّاً) حيث لم يرد السماع بغيره، نحو: (أما أنت منطلقاً) ولم يسمع من العرب غير ذلك، إلا أن القياس يجوز أن يكون اسمها ضمير متكلم أو اسماً ظاهراً.

- مثال الأول: (أما أنا منطلقاً)، ومثال الثاني: أي: (الظاهر) (أما زيدٌ ذاهباً).

س: اذكر الأصل في قولهم: (أما أنت برّاً). مع بيان العامل في الضمير والاسم المنصوب بعده.

الجواب:

الأصل في قولهم: (أما أنت برّاً) - (أَنْ كُنْتَ برّاً) فحذفوا (كان) وحدها، وانفصل الضمير وهو التاء، فصارت الجملة: (أَنْ أَنْتَ برّاً) ثم عوّضوا عن «كان» المحذوفة: (بما) فصارت: (أَنْ مَا أَنْتَ برّاً)، ثم أدمغوا النون في الميم فصارت: (أَمَّا أَنْتَ برّاً) والرافع للاسم، والناصب للخبر بعد التعويض (كان) المحذوفة عند الجمهور، و(ما) العوضيّة عند الفارسي وابن جني.

- شروط حذف النون من مضارع (كان):

س: متى تُحذف النون من: (لم يكن) فتقول: (لم يك)؟

الجواب:

تحذف النون جوازاً من: (لم يكن). بالشروط التالية:

- ١ - أن تكون بلفظ المضارع.
- ٢ - أن تكون مجزومة.
- ٣ - أن لا يقع بعدها ضمير نصب متصل سواء أكانت تامة أم ناقصة.
- ٤ - أن لا يوقف عليها.

٥ - أن لا يليها ساكن عند الجمهور، خلافاً ليونس فقد أجاز الحذف معه كذلك، نحو: لم يك الطالب مُجِدّاً.

س: علام احتج النحاة بالأساليب التالية؟

- ١ - قوله تعالى: ﴿وكان الله عزيزاً حكيماً﴾.
- ٢ - قوله تعالى: ﴿إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾.
- ٣ - قول العرب: (ولدت فاطمة بنتُ الخرشبِ الأنماريةُ الكملةُ من بني عبس لم يُوجَدْ - كان - أفضلُ منهم).
- ٤ - قول الشاعر:

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً

٥ - قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع
٦ - قوله تعالى: ﴿ولم أك بغياً﴾.

الجواب:

- احتج النحاة بالأول على أن (كان) ناقصة.
- وبالثاني على أن (كان) تامة.
- وبالثالث على أن (كان) زائدة.
- وبالرابع على حذف كان مع اسمها كثيراً بعد: (إن) الشرطية.
- وبالخامس على حذف (كان) وحدها والتعويض عنها ب(ما) الزائدة.
- وبالسادس على حذف نون (يكون) حيث استوفى الشروط.

س: بين الكثير والقليل في الأساليب التالية:

١ - (أما أنت منطلقاً).

٢ - (أما أنا منطلقاً).

٣ - (أما زيدٌ منطلقاً).

الجواب:

- الأول كثير؛ لأن اسم (كان) المحذوفة ضمير مخاطب.
 - والثاني: قليل؛ لأن اسم (كان) المحذوفة ضمير متكلم.
 - والثالث: قليل؛ لأن اسم (كان) المحذوفة اسم ظاهر.

س: بين ما يتعين فيه وجه واحد وما يجوز فيه وجهان من حيث حذف نون (يكون) أو إثباتها في الأسلوبين التاليين:

- ١ - حديث: (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله).
 ٢ - لم يكن زيد قائماً.

الجواب:

يكنه في الحديث يتعين فيه وجه واحد وهو إثبات نون يكون حيث اتصل بها ضمير نصب.

- وفي المثال الثاني يجوز إثبات النون وحذفها فتقول: (لم يكن زيد قائماً)، بإثبات النون، ويجوز: (لم يك زيد قائماً)، بحذف النون.

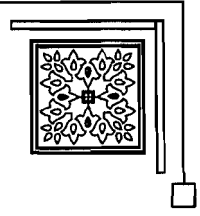
س: اختلف النحاة في قولهم: (لم يك الرجل قائماً) على مذهبين، وضح ذلك.

الجواب:

سبويه يمنعه حيث وقع بعد نون (يكون) ساكنٌ وعليه يتعين أن نقول: (لم يكن الرجل قائماً)، بإثبات النون.

- ويونس يُجوز الحذف محتجاً بالقراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿لم يك الذين كفروا﴾، وذلك بحذف النون.





ثانياً: (ما) النافية وأخواتها

- وهي (ما - ولا - ولات - وإن) النافيات .
 - فهذه ترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط تلحقها بـ(ليس) في العمل .
 - وإنما عملت هذه الأدوات هذا العمل لكونها مرادفة لـ(ليس)، فـ(ليس) فعل ناسخ ناف، وهذه الأدوات حروف ناسخة نافية .
 - (ما) النافية وشروط أعمالها ولغتنا العرب فيها:
- س: اختلف العرب في أعمال (ما) النافية عمل (ليس) على لغتين، اذكرهما ثم اذكر دليل كل فريق.

الجواب:

اللغتان هما:

- الأولى: الإهمال وهي لغة تميم، وحجتهم في ذلك أن (ما) من الحروف غير المختصة حيث تدخل على الاسم في نحو: (ما زيد قائم)، وعلى الفعل في نحو: (ما يقوم زيد) و«ما لا يختص لا يعمل» .
- والثانية: الأعمال فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة أهل الحجاز، وحجتهم في ذلك أن (ما) أشبهت (ليس) في نفي الحال عند الإطلاق، وبلغه أهل الحجاز نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾، ﴿ما هنّ أمهاتهم﴾ .
- شروط عمل (ما) النافية عمل (ليس):

س: تعمل (ما) النافية عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز بشروط، اذكرها إجمالاً.

الجواب:

شروط إلحاق (ما) بـ(ليس) في العمل ستة، هي:

- ١ - أن لا تُزاد بعدها (إن) فإن زيدت بطل عملها، نحو: ما إن أنتم ذهبٌ.
- ٢ - أن لا ينتقض النفي بـ(إلا) فإن وقع بعدها (إلا) بطل عملها، نحو قوله تعالى: ﴿وما محمدٌ إلا رسولٌ﴾.
- ٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جارٌ ومجرور، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما قائمٌ زيدٌ.
- ٤ - أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جارٌ ومجرور، فإن تقدم بطل عملها مثل: ما طعامك زيدٌ آكلٌ.
- ٥ - أن لا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها، نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ.
- ٦ - أن لا يبدل من خبرها موجب، نحو: ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٍ لا يعبأ به.

س: علام احتج النحاة بالنصوص التالية؟

- ١ - قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾.
- ٢ - ما إن زيدٌ قائمٌ.
- ٣ - ما زيدٌ إلا قائمٌ.
- ٤ - ما قائمٌ زيدٌ.
- ٥ - ما طعامك زيدٌ آكلٌ.
- ٦ - ما ما زيدٌ قائمٌ.
- ٧ - ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٍ لا يُعبأ به.

الجواب:

- احتج النحاة بالأول على إعمال (ما) النافية عمل (ليس) حيث استوفت شروط عملها الستة:
- واحتجوا بالثاني على إهمال (ما) حيث وقعت بعدها (إن) الزائدة.
 - وبالثالث على إهمال (ما) حيث انتقض النفي بـ(إلا).
 - وبالرابع على إبطال عمل (ما) حيث تقدم خبرها على اسمها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

- وبالخامس على إبطال عمل (ما) حيث تقدم معمول خبرها على اسمها.
- وبالسادس على إبطال عمل (ما) حيث تكررت؛ لأن نفي النفي إثبات.
- والسابع على إبطال عمل (ما) حيث أبدل من خبرها مثبت وهو ما بعد (إلا).

س: مثل لما يأتي:

- ما الحجازية وقد عملت عمل (ليس).
- ما الحجازية وقد ألغى عملها بذكر (إلا) قبل خبرها.
- إلغاء (ما) الحجازية لتقدم معمول خبرها على اسمها، وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.
- إلغاء (ما) الحجازية لتكرارها.

الجواب:

- مثال الأول: قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾.
- ومثال الثاني: ما زيدٌ إلا قائمٌ.
- ومثال الثالث: ما طعامك زيدٌ آكلٌ.
- ومثال الرابع: ما ما زيدٌ قائمٌ.

- حكم إعراب المعطوف على خبر (ما) الحجازية:

س: بين حكم العطف على خبر ما الحجازية من حيث إعرابه.

الجواب:

إذا عطف على خبر (ما) الحجازية لا يخلو الأمر من أن يكون العاطف يقتضي الإيجاب أو لا يقتضيه، فإن كان يقتضيه كأن يكون العاطف (لكن) أو (بل) وجب رفع المعطوف على أنه خبر لمبتدأ محذوف فتقول: (ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ)، أو بل (قاعدٌ) بالرفع، ف(قاعد) بعد (بل) و(لكن) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (لكن هو قاعدٌ، بل هو قاعدٌ).

- وإن كان لا يقتضي الإيجاب فإنه يجوز في المعطوف وجهان: الرفع

والنصب، والنصب أفضل، نحو: (ما زيد قائماً ولا قاعداً). ويجوز: (ما زيد قائماً ولا قاعداً) إلا أن النصب أرجح.

- زيادة الباء في خبر (ما) و(ليس) و(كان) المنفية:

- س: ١ - مثل لزيادة في خبر (ما) الحجازية مرة، وخبر المبتدأ بعد (ما) التيمية مرة أخرى، وفي خبر (ليس) كذلك.
- ٢ - زيادة الباء في خبر (لا) النافية.
- ٣ - زيادة الباء في خبر (كان) المنفية ب(لم).

الجواب:

- مثال زيادتها في خبر (ما) قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾.
- ومثال زيادتها في خبر المبتدأ بعد (ما) التيمية قوله: (لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسى معن ولا متيسر).
- ومثال زيادتها في خبر (ليس) قوله تعالى: ﴿أليس الله بعزيز ذي انتقام﴾.
- ومثال زيادتها في خبر (لا) قوله: فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب.
- ومثال زيادتها في خبر (كان) المنفية ب(لم) قوله:

وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

س: علام احتج النحاة بالنصوص التالية؟:

- ١ - قوله تعالى: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾.
- ٢ - قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾.
- ٣ - فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب
- ٤ - وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

الجواب:

احتجوا بالأول على زيادة الباء كثيراً في الخبر بعد (ليس).

- ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) لكونها حجازية، خلافاً لقوم، بل تزداد بعدها وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه والفراء زيادة الباء بعد (ما) عن بني تميم، فلا التفات إلى قول المانعين ذلك.

واحتجوا بالثاني على زيادة الباء في خبر (ما) الحجازية في (بظلام).

- واحتجوا بالثالث على ورود زيادة الباء قليلاً في خبر (لا) قياساً على (ليس) و(ما) أختيها.

- واحتجوا بالرابع في (بأعجلهم) على دخول الباء الزائدة على خبر مضارع (كان) المنفي ب(لم).

س: اختلف النحاة في زيادة الباء في الخبر المنفي، هل هو مختص بخبر (ما) الحجازية؟ أم أنه يشمل الحجازية والتميمية؟ وضح ذلك الخلاف.

الجواب:

اختلف النحاة في ذلك على ثلاثة مذاهب:

- الأول: يرى فريق من النحاة أن زيادة الباء في الخبر المنفي مختصة بخبر (ما) الحجازية فقط.

- الثاني: مذهب سيبويه والفراء أن زيادة الباء في الخبر تشمل (ما) الحجازية والتميمية.

- الثالث: مذهب أبي عليّ الفارسيّ جواز الزيادة وعدمها في الخبر بعد (ما) التميمية، تقول على مذهبه: ما زيد بقائم، وما زيد قائم، بالزيادة في الأول والحذف في الثاني.

- (لا) النافية وشروط إعمالها في لغة أهل الحجاز:

س: اشترط النحاة لعمل (لا) النافية عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز شروطاً ثلاثة، اذكرها. وماذا تقول في قول النابغة؟

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبّها متراخياً

وقول المتنبي:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

الجواب:

شروط إعمال (لا) الحجازية ثلاثة:

- الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: (لا رجلٌ أفضلَ منك).
- الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول: (لا قائماً رجلٌ)، بل تقول: (لا قائمٌ رجلٌ). بالإهمال.
- الثالث: أن لا ينتقض النفي بـ(إلا) فلا تقول: (لا رجلٌ إلا أفضلَ منك). بل يجب رفع (أفضلُ) وإهمال (لا).
- أما البيتان فقد جاء نقضاً للشرط الأول وهو أن يكون الاسم والخبر نكرتين، والقول الفصل في هذه المسألة: إن (لا) لا تعمل عمل (ليس) إلا في نكرتين كثيراً حملاً على أختها (لا) النافية للجنس للشبهه الصوري، ويقال عملها في المعرفة كما في بيتي النابغة والمتنبي، ويلاحظ أن إعمال (لا) لغة أهل الحجاز، وأما تميم فتهملها.

س: اذكر الشاهد النحوي في الأبيات التالية:

- | | |
|---|------------------------------|
| ١ - أبناؤها مكتنفون أباهم | حنقو الصدور، وما هم أولادها |
| ٢ - فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعه | بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب |
| ٣ - وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن | بأعجلهم؛ إذ أجشع القوم أعجل |
| ٤ - تعرّف فلا شيء على الأرض باقياً | ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً |
| ٥ - نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذل | فبؤت حصناً بالكمة حصينا |
| ٦ - وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً | سواها ولا عن حبها متراخياً |

الجواب:

الشاهد في الأول: «وما هم أولادها» حيث أعملت (ما) النافية عمل (ليس) فزفعت، الاسم محلاً، ونصبت الخبر، وذلك في لغة أهل الحجاز.

- والشاهد في الثاني: «بمغن» حيث أدخلت الباء الزائدة على خبر (لا) النافية كما تدخل على خبر (ليس) و(ما) أختيها.
- والشاهد في الثالث: «بأعجلهم» حيث أدخلت الباء الزائدة على خبر مضارع (كان) المنفي ب(لم).
- والشاهد في الرابع: «لا شيءٌ باقياً» «ولا وزرٌ واقياً»، حيث أعمل (لا) في الموضوعين إعمال (ليس)؛ لأن اسمها وخبرها نكرتان، خلافاً للأخفش والزجاج، فقد أنكر الأول عملها في الاسم والخبر؛ أي: ما بعدها: مبتدأ وخبر، والثاني أجاز عملها في الاسم فقط، إذ لا خبر لها عنده.
- والشاهد في الخامس: (لا صاحبٌ غيرَ خاذل) حيث أعمل (لا) إعمال (ليس)؛ فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان، وفيه ردٌّ على مذهبي الأخفش والزجاج.
- والشاهد السادس: (لا أنا باغياً) حيث أعمل (لا) النافية إعمال (ليس) مع أن اسمها معرفة، وهو (أنا) وهذا شاذ.
- س: يشترط النحاة في عمل (لا) النافية عمل (ليس) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فماذا تقول في قول النابغة؟
- وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغياً سِواها ولا عن حبِّها متراخياً^(١)
- فهل له وجه من القياس أم لا؟ وضِّح ذلك.

الجواب:

أولاً: ما اشترطه النحاة مبناه على كثرة الوارد في كلام العرب إلا أنه لما كانت (لا) أخت (ليس)، وما، وإن، ولات) وكلها تعمل في المعرفة والنكرة معاً اقتضى ذلك قياسها على أخواتها.

(١) ونظير هذا البيت قول الآخر:

لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيراناً

أنكرتها بعد أعوام مضمين لها

وقول المتنبي:

فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى

ثانياً: ورود السماع بعملها في المعرفة وهو قول النابغة:

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً

ثالثاً: نص أئمة اللغة كابن جني وأبي حيان وابن الشجري وابن هشام في الشذور على عملها في المعرفة.

- (إن) النافية ومذاهب النحاة في إعمالها:

س: اختلف أهل العربية في عمل (إن) النافية عمل ليس على مذهبين، اذكرهما مع بيان حجة كل فريق.

الجواب:

الأول: أكثر البصريين والفراء على أنها لا تعمل شيئاً؛ لأنها غير مختصة حيث تدخل على الاسم في نحو قوله تعالى: ﴿إن أنت إلا نذير﴾ وقول الشاعر:

- إن هو مستولياً على أحد

- وعلى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿إن يتبعون إلا الظن﴾.

- الثاني: مذهب الكوفيين ما عدا الفراء أنها تعمل عمل (ليس)، وقال به من البصريين: أبو العباس وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني، وهو اختيار ابن مالك من المتأخرين، كما أن كلام سيبويه يحتمل أنها تعمل عمل (ليس)، وذلك لأمرين: أحدهما: أن (إن) أخت (ليس، وما، ولا، ولات)، وقد أعملت العرب هذه الأدوات، فكذلك (إن) تعمل عملها قياساً عليها.

- والآخر: ورود السماع به عن العرب في قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

س: علام احتج النحاة بالنصوص الآتية؟

١ - إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

٢ - إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذل

٣ - قراءة سعيد بن جبير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَلُكُمْ﴾ ، بنصب عباد.

الجواب:

احتج النحاة من الكوفيين ومن تبعهم بهذه النصوص على أن (إن) النافية تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر قياساً على أخواتها، وورود السماع بعملها كما في هذه النصوص! وعليه يكون عملها مؤكداً بالنقل والقياس معاً.

- (لات) وشرط إعمالها والخلاف فيه:

س: بيّن وجه العربية في عمل (لات) في النصوص الآتية:

- ١ - قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بنصب الحين.
- ٢ - قراءة بعضهم: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ برفع الحين.
- ٣ - نِدْمَ البغاةِ وِلَاتَ سَاعَةَ مندم والبغى مرتع مبتغيه وخيم

الجواب:

وجه العربية في الأول: أن (لات) عملت في الخبر، وأن اسمها محذوف والتقدير: (ولات الحين حين مناص) وهو الشائع والكثير.

- والوجه في الثاني: أنها عملت في الاسم فقط، وأما الخبر فمحذوف والتقدير: (ولات حين مناص لهم)؛ أي: كائناً لهم وهو دون الأول.

- والوجه في الثالث: أن لات تعمل في لفظ الحين وما رادفه من ظروف الزمان كالساعة عند فريق من أهل العربية.

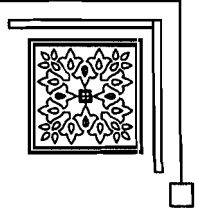
س: اختلف النحاة في عمل (لات) عمل (ليس) على مذهبين، اذكرهما مع بيان حجة كل فريق.

الجواب:

- المذهب الأول: لجمهور النحاة أن (لات) تعمل عمل (ليس) بشرط أن يكون معمولها لفظ (الحين) كثيراً أو ما رادفه من ظروف الزمان على خلاف

في ذلك وحتهم قياسها على أخواتها: (ليس، وما، ولا).
 - والمذهب الثاني: للأخفش وهو أنها لا تعمل عمل (ليس)، وما ورد
 في ذلك من كلام العرب ظاهره الإعمال فمؤول، فإن كان منصوباً فعامله
 فعل محذوف، نحو: (ولات حين مناص)، والتقدير عنده: (ولات أرى
 حين مناص)؛ وإن وُجدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير:
 (ولات حين مناص كائن لهم).





ثالثاً: كاد وأخواتها

أدوات هذا الباب أفعال ما عدا (عسى) فقد اختلف فيها النحاة، فمنهم من يقول: بأنها (فعل)، ومنهم من يقول: بأنها حرف تَرَجُّ بمعنى (لعلّ). وهذا الباب يتحد مع باب كان في العمل، فيرفع المبتدأ وينصب الخبر، إلا أنهما يختلفان في نوع الخبر، فهو في باب (كان) يكون مفرداً، نحو: (كان الجو حاراً)، وجملة اسمية، نحو: كان زيد أبوه فارس، أو فعلية، نحو: كان محمد يقود الجيوش، وشبه جملة ظرفاً، نحو: كان زيد عند أبيه، وجاراً ومجروراً، نحو: كان محمد في مكة، وفي باب (كاد) لا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع مثل: كادت الشمس تغرب، وندر أفرادها، نحو: وما كدت أبأ.

- الخلاف في (عسى)، أهي فعل أم حرف تَرَجُّ بمعنى (لعلّ)؟

س: اختلف أهل العربية في فعلية (عسى)، ففريق يقول: إنها فعل، وفريق آخر يقول: إنها حرف، اذكر دليل كل فريق.

الجواب:

أولاً: أكثر البصريين والمتأخرين على أنها فعل وهو الراجح، والدليل على ذلك أنها تلحقها تاء الفاعل وتاء التأنيث، فتقول: (عسيْتُ، وَعَسَيْتِ، وَعَسَيْتِ)، وتقول: (عَسْتُ هند أن تقول الحق).

- ثانياً: الكوفيون وابن السراج من البصريين يرون أنها حرف تَرَجُّ، مثل أختها (لعل) فهي جامدة مثلها كما تدخل على الضمير المتصل، نحو: (عساك تفعل كذا)؛ أي: لعلك تفعل كذا، وعلى المذهب الأول (عسى) تعمل عمل (كان)، وعلى المذهب الثاني تعمل عمل (إن) في بعض أحوالها.

- أوجه الاتفاق والاختلاف بين بابي (كان) و(كاد):

س: هناك اتفاق واختلاف بين بابي (كان) و(كاد)، وضّح ذلك.

الجواب:

تتفق أفعال البابين في العمل، وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر. مثال ذلك في باب (كان): (كان زيدٌ مجتهداً)، ومثاله في باب (كاد): (كادت الشمس تغرب).

ويختلف البابان في الأمور التالية:

- خبر (كاد) وأخواتها الكثير فيه أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، وأما الخبر في باب (كان) فتارة يكون مفرداً، نحو: (كان الجو حاراً) وتارة يكون جملة اسمية، نحو: (كان زيد أبوه عالم) أو جملة فعلية، نحو: (كان زيدٌ يصنع المعروف)، نحو: (كان زيدٌ يصنع المعروف) وشبه جملة، نحو: (كان زيدٌ في الدار أو أسفل الدار)، كما تختلف أفعال البابين في الدلالة.

١ - تقسيم أفعال باب (كاد) باعتبار الدلالة:

س: تنقسم أفعال هذا الباب من حيث الدلالة إلى ثلاثة أقسام، اذكرها إجمالاً.

الجواب:

تنقسم أفعال هذا الباب من حيث دلالاتها إلى ثلاثة أقسام:

- الأول: ما يدلُّ على المقاربة، وأفعاله: (كاد، وكرب، وأوشك).

- الثاني: ما يدلُّ على الرجاء وأفعاله: (عسى، وحرى، واخلولق).

- الثالث: ما يدلُّ على الإنشاء أو الشروع وأفعاله: (جعل، وطفق،

وعلق، وأنشأ)، فتسميتها أفعال المقاربة من باب إطلاق البعض على الكل مجازاً.

- ندرة وقوع خبر (كاد) وأخواتها مفرداً:

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

١ - أَكثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تَكْثُرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

٢ - فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كَدْتُ آتِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

الجواب:

احتج النحاة بالبيتين على ندرة مجيء خبر (كاد) وأخواتها مفرداً، ك(صائماً) في البيت الأول حيث وقع خبراً ل(عسى)، و(آتباً) في البيت الثاني حيث وقع خبراً ل(كاد)؛ إذ الكثير في العربية أن يكون خبر (كاد) وأخواتها جملة فعلية فعلها مضارع، وإنما جاء في البيتين مفرداً تنبيهاً على الأصل.

٢ - تقسيم أفعال باب (كاد) باعتبار اقتران الخبر بـ(أن) من حيث الوجوب والكثرة والقلة والمنع:

س: تنقسم الأفعال في باب كاد من حيث اقتران خبرها بـ(أن) إلى أربعة أقسام، اذكرها.

الجواب:

القسم الأول: ما يمتنع اقتران خبره بـ(أن) وهو أفعال الإنشاء أو الشروع، مثل: (أنشأ، وطفق، وعلق، وجعل، وهب، وهلهل)، وذلك لمنافاتها لـ(أن) حيث إنها للحال، و(أن) تخلص الفعل للاستقبال.

- القسم الثاني: ما يجب اقتران خبره بـ(أن) وله فعلان: (حرى، واخولوق)، نحو: حَرَى عمرو أن يفوز، واخولوق زيد أن يسافر.

- القسم الثالث: ما يكثر اقتران خبره بـ(أن) وله فعلان: (عسى) من أفعال الرجاء (وأوشك) من أفعال المقاربة، ويقل تجرد خبرها منها.

- القسم الرابع: ما يقل اقتران خبره بـ(أن) وله فعلان: (كاد، وكرب) من أفعال المقاربة.

س: مَثَلٌ لِمَا يَأْتِي:

- ١ - اقتران الخبر بـ(أن) في باب (كاد) كثيراً مرة ووجوباً أخرى.
- ٢ - تجرّد الخبر من (أن) في باب (كاد) كثيراً مرة وواجباً أخرى.

الجواب:

- مثال اقتران الخبر بـ(أن) كثيراً: قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُرَحِّمَكُمْ﴾.
- ومثال اقترانه بـ(أن) وجوباً: (اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تَمْطُرَ).
- ومثال تجرّده من (أن) كثيراً: (كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ).
- ومثال تجرّده من (أن) وجوباً: قوله تعالى: ﴿وَطَفِيقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾.

س: بَيِّنْ وَجْهَ الْاِحْتِجَاجِ بِالنُّصُوصِ التَّالِيَةِ:

- ١ - قوله: تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ﴾، الآية.
 - ٢- قول الشاعر:
- عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ
- ٣ - قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحَوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.
 - ٤ - قول الشاعر:
- كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوًا رِيْطَةً وَبُرُودِ
- ٥ - قول جبير بن مطعم: كاد قلبي أن يطير.

الجواب:

- احتج النحاة بالنص الأول: على اقتران خبر (عسى) بـ(أن) وهو كثير.
- واحتجوا بالثاني: على تجرّد خبر (عسى) من (أن) وهو قليل خاص بالشعر.
- واحتجوا بالثالث: على تجرّد خبر (كاد) من (أن) وهو كثير.
- واحتجوا بالرابع والخامس: على اقتران خبر (كاد) بـ(أن) في الشعر.

والنثر وهو قليل، قال ابن مالك: والصحيح جواز وقوعه^(١).

س: بين حكم ما تحته خط من حيث القلة والكثرة والوجوب.

١ - قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُرَحِّمَكُمْ﴾.

٢ - عسى فرج يأتي به الله.

٣ - قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾.

٤ - حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ.

٥ - وَلَوْ سَئَلُ النَّاسُ التُّرَابَ لَأُوشِكُوا إِذَا قِيلَ: هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

٦ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

٧ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوِشَاءُ: هُنْدٌ غَضُوبٌ

٨ - سَقَاهَا ذُؤُورَ الْأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

٩ - أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو.

الجواب:

المثال	حكم اقتران الخبر بأن أو تجرّده منها
١ - قوله تعالى: ﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾	اقتران الخبر بـ(أن) كثير
٢ - عسى فرج يأتي به الله	تجرّد الخبر من (أن) قليل
٣ - قوله تعالى: ﴿من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق﴾	تجرّد الخبر من (أن) كثير
٤ - حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ	اقتران الخبر بـ(أن) واجب
٥ - أوشكوا أن يملوا	اقتران الخبر بـ(أن) كثير
٦ - يوشك من فرّ من منيته... يوافقها	تجرّد الخبر من (أن) قليل

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك ص ٩٨، ١٠٢.

المثال	حكم اقتران الخبر بان أو تجرّده منها
٧ - كرب القلب من جواه <u>يذوب</u>	تجرّد الخبر من (أن) كثير
٨ - كربت أعناقها أن <u>تقطعاً</u>	اقتران الخبر ب(أن) قليل
٩ - أنشأ السائق <u>يحدو</u>	تجرّد الخبر من (أن) واجب؛ لأنه فعل دال على الشروع، وهو يتنافى مع <u>أن</u> ؛ لأنها تخلص الفعل للاستقبال وهو لا يكون إلا للحال.

٣ - تقسيم أفعال باب (كاد) باعتبار التصرف والجمود:

س: قَسِّم أفعال المقاربة من حيث التصرف والجمود.

الجواب:

تنقسم أفعال باب (كاد) إلى قسمين من حيث التصرف والجمود:

- الأول: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع فقط وله فعلان: (أوشك، يوشك) و(كاد، يكاد).

- الثاني: ما لزم الجمود فلم يأت منه إلا الماضي فقط، وهذه الأفعال هي: (كرب، عسى، حرى، اخلولق، أنشأ، أخذ، جعل، طفق، هبّ، علق، هلهل).

س: يزعم الأصمعيُّ أنه لم يرد عن العرب ماضي (يوشك)، ويزعم ابن مالك أنه لم يرد مضارع في باب (كاد) إلا لفعلين: (كاد، وأوشك)، فهل يُسلم لهما ذلك؟ ولماذا؟

الجواب:

أما الأصمعي فزعمه مردود بقول الشاعر:

ولو سُئل الناس التراب لأوشكوا...

- وما يزعمه ابن مالك يُردُّ أيضاً بحكاية ابن الأنباري؛ إذ أثبت مضارعاً

(لاعسى) حيث ورد (عسى يعسى)، وحكاية الجوهري إثبات مضارع (طفق)

فيقال: (طَفِقَ، يَطْفُقُ)، وحكاية الكسائي مجيء مضارع (جعل) فيقال: (جَعَلَ، يَجْعَلُ).

- ما اتفق عليه وما اختلف فيه من أساليب (عسى):

س: اذكر ما اتفق عليه النحاة وما اختلفوا فيه من الأسلوبين التاليين:

١ - عسى أن يقوم.

٢ - عسى أن يقوم زيد.

الجواب:

الأسلوب الأول اتفق عليه أهل العربية على أن (أن) والفعل بعد (عسى) في محل رفع فاعل، و(عسى) على هذا الوجه تامة فقط، حيث استغنت بمرفوعها عن الخبر.

- أمّا الأسلوب الثاني فقد اختلفوا فيه، فأبو عليّ الشَّلَوَيْين يعرب الجملة كلها فاعلاً لـ(عسى) وعليه ذ(عسى) تامة عنده ولا خبر لها.

- والمبرد والسيرافي والفراسي يرون مذهب أبي عليّ الشلوبيين هذا وجهاً، ويرون وجهاً آخر، وهو أن (عسى) ناقصة والاسم الظاهر المتأخر اسمها مرفوع بها، وأن الفعل خبر (عسى) مقدم في محل نصب^(١).

(١) يجوز في المثال (عسى أن يقوم زيد) أربعة أوجه:

أ - إن قدرنا (زيداً) مبتدأ مؤخرأ ففي (عسى) وجهان:

أحدهما: تقديرها خالية من ضمير المبتدأ، (أن والفعل) بعدها فاعلها، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر (زيد)، وعليه ذ(عسى) تامة وهذه لغة أهل الحجاز.

والآخر: أن نقدر ضمير المبتدأ في (عسى) على أنه اسمها، و(أن والفعل) بعدها في محل نصب خبرها، وجملة (عسى) خبر زيد، وعليه ذ(عسى) ناقصة وهي لغة تميم.

ب - إذا لم نقدر (زيداً) مبتدأ ففيه وجهان آخران:

س: بيِّن نوع (عسى) في الأساليب الآتية:

١ - عسى أن يقوموا الزيدان.

٢ - عسى أن يقوموا الزيدون.

٣ - عسى أن يَقُمَنَّ الهنداتُ.

٤ - عسى أن يقوم الزيدان.

٥ - عسى أن يقوم الزيدون.

٦ - عسى أن تقوم الهندات.

الجواب:

أ - في الأمثلة الثلاثة الأولى الاسم الظاهر المتأخر اسم (عسى)، و(أن) والفعل قبله خبرها مقدم في محل نصب، وذلك لاتصال الفعل المتقدم بضمير الاسم المتأخر و(عسى) فيها ناقصة.

- أما الأمثلة الثلاثة الأخيرة ف(عسى) فيها تامة، و(أن) والفعل بعدها مع فاعله في محل رفع فاعل (عسى) ولا خبر لها حيث لم يتصل بالفعل بضمير الاسم بعده.

س: (زيد عسى أن يقوم):

- اجعل المبتدأ غير المفرد المذكر وغير ما يلزم على لغتي تميم وأهل الحجاز مع بيان نوع (عسى) من حيث التمام والنقصان.

الجواب:

أولاً: لغة تميم تلحق (عسى) الضمائر، تقول:

= الأول: أن نجعل زيداً فاعلاً لا(يقوم)، وعليه يكون (أن والفعل) فاعل (عسى) و(عسى) تامة.

والثاني: أن نجعل (زيداً) اسم (عسى) مؤخراً وفي (يقوم) ضميره والجمله خبر (عسى) في محل نصب على أن (عسى) ناقصة، وقد منع هذا الوجه الشلوبين وأجازه المبرد والسيرافي والفارسي.

- ١ - الزيدان عسيا أن يقوما .
- ٢ - الزيدون عسوا أن يقوموا .
- ٣ - هند عست أن تقوم .
- ٤ - الهندان عستا أن تقوما .
- ٥ - الهندات عسين أن يقمن، وعلى هذه اللغة (عسى) ناقصة حيث اتصل بها الضمير العائد على المبتدأ وهو اسمها و(أن) والفعل بعدها في محل نصب خبرها .

ثانياً: لغة أهل الحجاز تلزم (عسى) صورة واحدة فلا يلحقها شيء، تقول:

- ١ - الزيدان عسى أن يقوما .
- ٢ - الزيدون عسى أن يقوموا .
- ٣ - هند عست أن تقوم .
- ٤ - الهندان عسى أن تقوما .
- ٥ - الهندات عسى أن يقمن، وعلى هذه اللغة (عسى) تامة حيث خلت من الضمير العائد على المبتدأ، و(أن) والفعل بعدها في محل رفع فاعل، وجملة (عسى) في محل رفع خبر المبتدأ^(١).
- أما غير (عسى) من أفعال هذا الباب فيجب أن تلحقه الضمائر على لغة أهل الحجاز وتميم معاً، نحو: الزيدان جعلاً ينظمان، ويمتنع، نحو: الزيدان جعل ينظمان .

٤ - تقسيم أفعال باب (كاد) باعتبار التمام والنقصان:

س: تنقسم الأفعال في باب (كاد) إلى قسمين من حيث التمام والنقصان، اذكرهما إجمالاً.

الجواب:

القسم الأول: وهو ما يجوز استعماله ناقصاً مرة وتاماً أخرى، وأفعاله

(١) مثل: (عسى) عند تميم (هَلُمَّ) حيث يلحقونها الضمائر؛ لأنها (فعل) وعند أهل الحجاز بمنزلة (هَلُمَّ) أيضاً فلا يلحقونها الضمائر؛ لأنها اسم (فعل) عندهم.

ثلاثة: عسى، واخلوق، وأوشك، مثال استعمالها ناقصة: عسى فرج يأتي به الله - اخلولقت السماء أن تمطر - أوشك زيد أن يفوز.

- ومثالها تامة: عسى أن يقوم، واخلوق أن يأتي، وأوشك أن يفعل.

- والثاني: هو الذي تلزم أفعاله النقصان: (كاد، وكرب) من أفعال المقاربة و(حرى) من أفعال الرجاء، وسائر أفعال الإنشاء.

- تعدد استعمالات العرب للأفعال: (عسى، واخلوق، وأوشك):

س: للأفعال (عسى، واخلوق، وأوشك) ثلاثة استعمالات في العربية، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

الأول: استعمالها ناقصة.

- نحو قوله تعالى: ﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾، وقولك: اخلولقت السماء أن تمطر، ويوشك زيد أن يسافر.

- الثاني: استعمالها تامة: مثل: زيدٌ عسى أن يقوم، واخلوق أن يأتي، وأوشك أن يفعل، ف(أن) والفعل بعدها في محل رفع فاعل ولا خبر لها.

- الثالث: احتمال التمام والنقصان، وذلك في نحو: عسى أن يقوم زيد، واخلوق أن يأتي حسين، وأوشك أن يسافر الحسن، فهي تامة عند أبي علي الشلوبين حيث يعرب الاسم الظاهر فاعلاً بالفعل بعدها، و(أن)، وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل كل منها ولا خبر لها، حيث لا يجيز تقدم الخبر على الاسم في هذا الباب.

- ويجوز عند المبرد والسيرافي والفارسي أن يكون الاسم الظاهر المتأخر اسماً لكل منها وأن يكون الفعل بعدها خبراً مقدماً في محل نصب.

- لغتا أهل الحجاز وتميم في إعراب (زيد عسى أن يقوم):

س: اعرب المثال الآتي على لغتي أهل الحجاز وتميم.

زيد عسى أن يقوم.

الجواب:

الإعراب على لغة تميم:

زيد: مبتدأ، وعسى: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر يعود على زيد، و(أن) والفعل في محل نصب خبر (عسى)، و(عسى) واسمها وخبرها في محل رفع خبر (زيد).

الإعراب على لغة أهل الحجاز:

زيد: مبتدأ، وعسى: فعل ماضٍ تام، و(أن) الفعل بعدها: فاعل في محل رفع، و(عسى) وفاعلها في محل رفع خبر زيد.

- لغتا العرب في حركة سين (عسى) عند إسنادها إلى ضمير رفع

متحرك:

س: أسند الفعل (عسى) إلى ضمير رفع متحرك، ثم بيّن ما في السين من لغات، ثم أقم الدليل على كل لغة.

الجواب:

يقال: (عسيْتُ) بفتح السين، و(عسيْتُ) بكسرها.

- والدليل على الكسر قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾ حيث وردت القراءة بكسر السين.

- والدليل على فتحها قراءة بقية القراء: ﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾، بفتح

السين.

س: عين الشاهد النحوي في النصوص الآتية:

- فموشكة أرضنا أن تعوداً خلاف الأنيس وحوشا يبابا

- أموتُ أسى يوم الرجاء وإنني يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائد

- قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾.

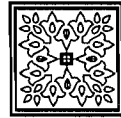
الجواب:

الشاهد في البيت الأول: (موشكة) حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من (أوشك).

- والشاهد في الثاني: (كائد) حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من (كاد).

- والشاهد في الآية: (عَسَيْتُمْ) حيث ورد في سين (عسى) قراءتان الكسر لنافع والفتح للباقيين.





رابعاً: إِنَّ وأخواتها

- سر إعمال (إِنَّ) وأخواتها عمل الفعل :

س: يرى أهل العربية أَنَّ (إِنَّ) وأخواتها عملت النصب والرفع كالفعل،
فما سر ذلك؟

الجواب:

- سر عمل (إِنَّ) وأخواتها عمل الفعل أنها أشبهته في أمور خمسة:
- الأول: أنها مبنية على الفتح، مثل: (إِنَّ - أَنْ - لیت) ... إلخ، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، مثل: (كتب - قرأ - علم).
- الثاني: أنها تلزم الأسماء، نحو: إن زيدا قائم كما أن الفعل يلزم الأسماء، نحو: قام زيداً.
- الثالث: أن نون الوقاية تلحقها كما تلحق الفعل تقول: (إنني، وليتني، وكأني، ولكنني)، كما تقول: (ضربني - أكرمني ... إلخ).
- الرابع: أن فيها معاني الأفعال، فمعنى (إِنَّ، وَأَنَّ): حَقَّقْتُ، ومعنى (كَأَنَّ): شَبَّهْتُ، ومعنى (لَكِنَّ): اسْتَدْرَكْتُ، ومعنى (لَيْتَ): تَمَنَّيْتُ ومعنى (لَعَلَّ): تَرَجَّيْتُ.
- الخامس: أن أكثرها على ثلاثة أحرف: إِنَّ - أَنْ - لیت - (عَلَّ) لغة في (لَعَلَّ) و(أَنَّ) أَضَلَّ (كَأَنَّ) (إِنَّ) زِيدَتْ عَلَيْهَا الْكَافُ، وَأَصْلُ لَكِنَّ (إِنَّ) زِيدَ عَلَيْهَا (لَا + ك)، ثُمَّ حَذَفَتْ هَمْزَتَهَا تَخْفِيفاً وَذَلِكَ عَلَى رَأْيٍ فِيهَا، كَمَا أَنَّ أَكْثَرَ الْأَفْعَالِ ثَلَاثِيَّةٌ، فَلَمَّا أَشْبَهَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْفِعْلَ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهِ الْخَمْسَةِ، وَجِبَ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَهُ، إِذْ شَبَّهَ الشَّيْءَ مَنْجَذِبٌ إِلَيْهِ مَقِيسٌ عَلَيْهِ.

- الخلاف في عدة (إِنَّ) وأخواتها:

س: اختلف النحاة في عدة (إِنَّ) وأخواتها على ثلاثة مذاهب ، اذكرها مع التمثيل .

الجواب:

- المذهب الأول: وهو الشائع لدى أكثر النحاة أن عدتها ستة (إِنَّ - أَنْ - لَيْتَ - لَكَنَّ - كَأَنَّ - لَعَلَّ).

- المذهب الثاني: أن عدتها خمسة وهو مذهب سيبويه حيث أسقط (أَنَّ) المفتوحة بناءً على أنها فرع (إِنَّ)، فاكتفى بالأصل وهو (إِنَّ) المكسورة دون الفرع .

- المذهب الثالث: وهو لابن هشام؛ إذ يرى أن عدتها سبعة حيث زاد على المذهب الأول (عسى) فجعلها من هذه الأحرف: فقد أجراها سيبويه مجرى (لعل) فتنصب الاسم وترفع الخبر، وذلك بشرط أن يتصل بها ضمير نصب كما في قول الشاعر:

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلَّها

- وقول الآخر:

يا أبْتَا علك أو عساكا

- فعسى في الأول نصبت ضمير الغائبة محلاً، ورفعت النار، وكذلك في (عساكا).

- معاني (إِنَّ) وأخواتها:

س: اذكر ما تدل عليه (إِنَّ) وأخواتها من المعاني المشهورة .

الجواب:

الأداة	معناها
إِنَّ وَأَنَّ	التوكيد
كَأَنَّ	التشبيه
لَكَنَّ ^(١)	الاستدراك

(١) قيل: ترد (لَكَنَّ) للاستدراك تارة، وللتوكيد أخرى، وقيل: هي للتوكيد مع إفادة الاستدراك، وهي بسيطة عند البصريين، ومركبة من (لَكَنَّ + إِنَّ) عند الفراء فحذفوا =

الأداة	معناها
ليت	التمني
لعل	الترجي والإشفاق

التقارب والتباعد بين (ليت، ولعل):

س: بين (ليت، ولعل) تقارب وتباعد، وضح ذلك؟

الجواب:

أولاً: يباعد بين (ليت) و(لعل) أنهما مختلفتان لفظاً ومعنى؛ ف(ليت) معناها: التمني وهو أوسع دائرة من الترجي الذي جعلت العرب (لعل) علماً عليه، والتمني يكون في الممكن وغيره، مثاله في الممكن: ليت زيداً قائم، ومثاله في غيره: ليت الشباب يعود يوماً.

- أما (لعل) فللترجي ولا يكون إلا في الممكن سواء أكان محبوباً، نحو: لعل الله يرحمنا، أم في المكروه، نحو: لعل العدو يقدم.

ثانياً: وجوه القرابة بين (ليت) و(لعل) تتمثل في الآتي:

- ١ - أن كلاً منهما حرف.
- ٢ - أن كلاً منهما طلب.
- ٣ - أن كلاً منهما يعمل عمل الآخر، فقد اتحدا في العمل والطلب والحرفية.
- ٤ - أن التمني يلتقي مع الترجي في الممكن وينفرد التمني بغير الممكن.
- ٥ - إدخال (لعل) على (ليت) ووقوعها موقعها في قوله تعالى: ﴿لعلي أبلغ الأسباب * أسباب السموات فأطلع...﴾ لهذا نُصِبَ الفعل في جواب لعل لكونه مقروناً بالفاء.

= همزة (إنّ) ثم نون (لكن) للساكنين فصارت (لكنّ)، وعند سائر الكوفيين: هي مركبة من (لا - والكاف - وإنّ) والكاف زائدة وليست التشبيهية وحذفت همزة (إنّ) تخفيفاً، انظر: المغني ١/ ٢٩٠ - ٢٩١.

- الخلاف بين البصريين والكوفيين في رفع خبر (إنَّ):

س: اختلف النحاة في رفع خبر (إنَّ)، هل هو بتأثير (إنَّ) أو أن الرفع استصحاباً للأصل في رفع خبر المبتدأ؟ وضح ذلك.

الجواب:

في إعراب خبر (إنَّ) مذهبان:

- المذهب الأول للبصريين:

- وهو أن الخبر مرفوع بـ(إنَّ)؛ لأنها تعمل عملين: تعمل النصب في المبتدأ والرفع في الخبر، وعلى هذا تكون (إنَّ) نسخت إعراب المبتدأ والخبر معاً وأحدثت لهما إعراباً جديداً.

- المذهب الثاني للكوفيين:

- وهو أن (إنَّ) وأخواتها لا عمل لها إلا في المبتدأ فتنصبه، وأمّا الخبر فلا عمل لها فيه، وإنما هو مرفوع بما كان له قبل دخول (إنَّ) استصحاباً للأصل.

س: اعرب (إنَّ زيداً قائمٌ) على مذهب الكوفيين.

الجواب:

إنَّ: حرف توكيد ونصب.

- زيداً: اسمها منصوب بها.

- قائمٌ: خبر (إنَّ) مرفوع باسمها؛ لأن المبتدأ والخبر يترافعان عندهم.

- التزام الربة في باب (إنَّ):

س: قال ابن مالك:

وراعِ ذا الترتيب إلا في الذي كليتَ فيها أو هُنَا غيرَ البذي

- اشرح هذا البيت.

الجواب:

يريد ابن مالك أنه يجب التزام تقديم اسم (إنّ) وأخواتها على خبرها في نحو: إنّ زيداً قائمٌ، ولا يجوز العكس فلا تقول: «إنّ قائمٌ زيداً».

- فهذا ممنوع عربيّةً، وإنما يجوز تقديم خبرها على اسمها فيما إذا كان جاراً ومجروراً، مثل: (ليت فيها غير البذي)، أو ظرفاً، نحو: (ليت هنا غير البذي)، وذلك لأنهم يتوسعون في الظرف والجارّ والمجرور بما لا يتوسعون في غيرهما.

- تخلف الرتبة:

س: بين ما يجوز فيه تقديم الخبر وتأخيره على السواء، وما يتعين فيه تقديم الخبر في المثالين التاليين:

١ - ليت زيداً في الدار.

٢ - ليت في الدار صاحبها.

الجواب:

في المثال الأول: يجوز تقديم الخبر وتأخيره على السواء؛ لعدم وجود موجب التقديم أو التأخير فتقول: ليت زيداً في الدار - وليت في الدار زيداً.

- وفي المثال الثاني: يتعين فيه تقديم الخبر على الاسم، وذلك لأن الاسم قد اتصل به ضمير يعود على الخبر، فلو قدم الاسم على الخبر للزم منه محذور صناعي، وهو عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو مرفوض قياساً.

- حكم تقديم معمول الخبر على اسم (إنّ):

س: يقولون:

- إنّ زيداً أكل طعامك.

- إن زيداً واثق بك.

- فهل يجوز لنا أن نقول في الأول: إن طعامك زيداً أكَل؟ وفي الثاني: إن بك زيداً واثق؟ ولماذا؟ وضح المذاهب في ذلك.

الجواب:

في المثال الأول: لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم قياساً على منعهم تقديم الخبر إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور على الاسم؛ وذلك لأن تقديم معمول يؤذن بتقدّم العامل وهو ممنوع إجماعاً.
- وأما المثال الثاني: فقد اختلف فيه على مذهبين:

- أ - منع فريق أن يقال: «إنّ بك زيداً واثق». بتقديم معمول الخبر وهو الجار والمجرور على الاسم؛ وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة.
ب - أجازة فريق آخر حيث كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لأمرين:
١ - قياس معمول: أعني الظرف والجارّ والمجرور على الخبر الجائز تقديمه وهو الظرف والجار والمجرور مع عدم المانع.
٢ - أنه قد ورد في كلام العرب تقديم معمول الجار والمجرور في قول الشاعر:

فلا تَلْحَنِي فيها فإنّ بحبها أخاك مصابُ القلبِ جَمّ بلايلهُ

- فقد قدّم الشاعر «بحبها» وهو معمول الخبر المتأخر «مصاب»؛ إذ الأصل: إنّ أخاك مصاب القلب بحبها.

- مواطن كسر همزة (إن) وفتحها:

س: هناك مواطن استبدت بكسر همزة (إن) وأخرى استبدت بفتحها، اذكر كلّاً منها مع التمثيل.

الجواب:

أولاً: المواطن التي استبدت بكسر همزة (إن) هي:

- ١ - الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثُرَ﴾، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾. وذلك على الأصح.

٢ - أول جملة الصلة كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ .

٣ - أول جملة الصفة، نحو: مررت برجل إنه فاضل .

٤ - أول جملة الحال، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ .

٥ - أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة وهو (إذ، وحيث)، نحو: جلست حيث إنَّ زيداً جالسٌ، أو إذ إنَّ زيداً جالسٌ .

٦ - أول الجملة المحكية بالقول غير المضمن معنى الظن، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾، ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ﴾، ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾، فإن ضمن القول معنى الظن فتحت همزتها، نحو: أتقول: إنَّ زيداً قائمٌ؟ أي: أتظن.

٧ - أول جملة جواب القسم الذي بعده اللام، مثل: قوله تعالى: ﴿لَعَمْرِكُ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ .

٨ - أن تقع أول جملة هي خبر اسم عين؛ أي: ذات، نحو: زيد إنه فاضل، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، وما عطف عليهم أسماء أعيان وهي اسم (إن)، وجملة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ خبر (إن).

٩ - أن تقع (إن) وسطاً بين فعل القلب واللام المعلقة له، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ وَاللَّهُ يَشْهَدُ^(١) إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ . فاللام في (لرسوله) و(لكاذبون) معلقة لفعلي العلم والشهادة؛ أي: مانعة

(١) في هذه الآية دليل على مذهب يونس بن حبيب الذي يجوز تعليق جميع الأفعال، حيث علق فيها (يشهد)، كما علق (يعلم) والجمهور يخصون التعليق والإلغاء بأفعال القلوب المتصرفة كما سيأتي .

لهما من التسلط على لفظ ما بعدهما: فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر.

١٠ - إذا وقعت بعد (ألا) الاستفتاحية، نحو قوله تعالى: ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾، ﴿ألا (إن) أولياء الله لا خوف عليهم﴾.

- ويجمع هذه المسائل عامة شيء واحد وهو الابتداء أو كل موضع لا يصلح أن تؤول فيه (إن) ومعمولاها بمصدر، فإن أمكن تأويلها بمصدر فتحت همزتها كما سيأتي.

- وزاد بعضهم مواضع أخرى تكسر فيها همزة (إن) وهي:

١ - أن تقع (إن) بعد النداء، نحو قوله تعالى: ﴿ربنا إنك جامع الناس...﴾، وقوله: ﴿يا لوط إنا رسل ربك﴾.

٢ - أن تقع بعد النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لا تحزن إن الله معنا﴾، على تقدير الفاء، ويجوز الفتح على تقدير اللام.

٣ - أن تقع بعد (كلاً)، نحو قوله تعالى: ﴿كلاً إن كتاب الفجار لفي سجين﴾.

٤ - أن تقع بعد الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ذق إنك أنت العزيز الكريم﴾، على تقدير الفاء، ويجوز الفتح على تقدير اللام.

٥ - أن تقع بعد (ثم)، نحو قوله تعالى: ﴿ثم إن علينا بيانه﴾.

ثانياً: المواطن التي استبدت بفتح همزة (إن) كل موطن قدرت فيه

بمصدر، وإليك تفصيلها:

١ - أن تقع (أن) ومعمولاها فاعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا﴾؛ أي: إنزالنا.

٢ - أن تقع نائبة عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك...﴾، وقوله تعالى: ﴿قل أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن﴾.

٣ - أن تقع مفعولاً لغير القول، نحو قوله تعالى: ﴿ولا تخافون أنكم

أشركتم بالله﴾.

٤ - أن تقع مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة﴾.

٥ - أن تقع مجرورة بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾.

٦ - أن تقع مجرورة باسم غير (إذ، وإذا، وحيث)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّه لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾.

٧ - أن تقع تابعة لشيء مما سبق، بأن تكون معطوفة على المفعول به، كما في قوله تعالى: ﴿واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾، أو بدلاً منه كما في قوله تعالى: ﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾، وزاد بعضهم وقوعها بعد (لولا)، نحو: لولا أنك منطلق، لولا أن زيدا قائمٌ، فالأولى امتناعية والثانية تحضيضية بمعنى (هلا). أو أن تقع بعد (لو)، نحو: لو أنك قائمٌ؛ لأنها في موضع رفع فاعل لفعل محذوف.

التكافؤ بين كسر همزة (إن) وفتحها وذلك في كل موضع صلح للمفرد والجملة معاً:

س: هناك مواطن يتكافأ فيها كسر همزة (إن) وفتحها، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

يتكافأ كسرُ همزة (إن) وفتحُها في أربعة مواطن:

- الأول: بعد إذا الفجائية، مثل: خرجت فإذا إن زيدا قائمٌ، الكسر على أنها جملة والتقدير: فإذا زيد قائم، والفتح على أنها مبتدأ خبره (إذا) والتقدير: ففي الحضرة قيام زيد، أو أن الخبر محذوف، والتقدير: فإذا قيام زيد موجود.

- الثاني: بعد الفاء الجزائية، مثل قوله تعالى: ﴿من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم﴾، فالكسر على أنها في أول جملة الجواب قياساً للشرط على القسم كما تقدم، والتقدير: - والله

أعلم - فهو غفور رحيم، والفتح على تأويلها مع معموليها بمصدر إما مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير - والله أعلم -: فغفرانه حاصل بفضل الله، وإما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤه الغفران.

- الثالث: أن تقع بعد قسم لا لام بَعْدَهُ، مثل: حلفت إن زيدا قائم، ونحو: لعمرك إن زيدا قائم، بكسر الهمزة، ويجوز فتحها أيضاً.

- الرابع: أن تقع خبر مبتدأ هو قول في المعنى، وخبره قول كذلك، وقائل القولين واحد، نحو: خير القول: إني أحمد الله.

س: علل لما يأتي: فتح همزة (إنّ) في قولنا: عرفت أنك قائم، وكسر همزتها في قولنا: ظننت زيدا إنه قائم.

الجواب:

إنما فتحت همزة (إنّ) في المثال الأول: عرفت أنك قائم؛ لأنها مؤولة بمصدر والتقدير: عرفت قيامك، فهي في محل نصب مفعول به لغير القول.

- وكسرت في المثال الثاني: ظننت زيدا إنه قائم لأمرين:

- أحدهما: أنها لا تؤول بمصدر؛ إذ لا يجوز أن نقول: ظننت زيدا قياماً.

- والآخر: أنها واقعة في أول جملة خبر (زيد) في الأصل وهو اسم ذات.

س: قال ابن مالك:

فكسر في الابتداء وفي بدء صِلَةٍ وحيث (إنّ) ليمين مكملَةٍ

أو حكيت بالقول، أو حلت محلّ حال كزرتة وإنّي ذو أمل

وكسروا من بعد فعل عُلِّقا باللام كاعلم إنه لذو تقى

- اشرح الأبيات الثلاثة موضحاً المواطن التي يجب فيها كسر همزة (إنّ).

الجواب:

تتضمن هذه الأبيات المواطن التي يجب فيها كسر همزة (إنّ) وهي على

النحو الآتي:

١ - إذا وقعت (إنّ) ابتداءً أي: في أول الكلام، نحو: إنّ زيداً قائمٌ ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداءً، فلا تقول: أنك فاضل عندي، بل يجب التأخير فتقول: عندي أنك فاضل. وأجازه بعضهم وهو ضعيف سماعاً وقياساً.

٢ - أن تقع (إنّ) في أول جملة الصلة، نحو: جاء الذي إنه قائمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتتوءم﴾.

٣ - أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو: والله إنّ زيداً لقائمٌ، ونظيره في التزليل قوله تعالى: ﴿لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾.

٤ - أن تقع في أول الجملة المحكية بالقول ولم يتضمن معنى الظن، نحو: قلت: إنّ زيداً قائمٌ، ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قال إنني عبّد الله﴾، ﴿قالت إنني أعوذ بالرحمن منك﴾، فإن لم تحك به، بل أجري القول مجرى الظن فتحت، نحو: أتقول: إن زيداً قائمٌ؟ أي: أتظن؟

٥ - أن تقع في أول جملة الحال، كقوله: زرت وإنني ذو أمل، ومنه قوله تعالى: ﴿كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾.

٦ - أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق باللام عن العمل، نحو: اعلم إنه لذو تقى، فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت، نحو: علمت أن زيداً قائمٌ.

س: بيّن الشاهد النحويّ في البيتين التاليين:

- فلا تَلَحْنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحَبِهَا أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ
- ما أعطيتاني ولا سألتهما إلا وإنني لحاجزي كرمي

الجواب:

احتج فريق من النحاة بالبيت الأول على صحة جواز تقديم معمول خبر (إنّ) على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً كما في قوله: إن بحبها أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ؛ حيث قدم معمول مصاب وهو (بحبها) على اسم (إنّ)؛ إذ الأصل: إن أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ (بحبها).

- واحتج النحاة بالبيت الثاني على وجوب كسر همزة (إنّ) حيث وقعت في أول جملة الحال في قوله: وإني لحاجزي كرمي، فهذه الجملة حال من فاعل سأل.

س: مثل لما يأتي:

- وجوب كسر همزة (إنّ) في ثلاث مسائل، ووجوب فتح همزتها في ثلاث أيضاً.

الجواب:

في مواطن الكسر:

١ - إذا وقعت (إنّ) في ابتداء الكلام، نحو: إن زيدا قائم.

٢ - إذا حكيت بالقول ولم يكن جارياً مجرى الظن، نحو قوله تعالى: ﴿قال إني عبد الله﴾.

٣ - إذا وقعت في أول جملة الحال، نحو: زرته وإني ذو أمل.

ومن مواطن الفتح:

١ - أن تقع فاعلاً، نحو: يعجبني أنك قائم.

٢ - أن تقع مفعولاً به، نحو: علمت أنك قائم.

٣ - أن تقع مجرورة بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾.

س: متى يتعين كسر همزة (إنّ) بعد القول ومتى يتعين فتحها؟ وضح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

يتعين كسر همزة (إنّ) بعد القول إذا لم يتضمن معنى الظن، نحو: قلت:

إنّ زيدا فاضل، ويجب فتحها بعد القول إذا أجرى مجرى الظن، نحو: أتقول: إن زيدا قائم؟ إذ المعنى: أتظن أن زيدا قائم؟

س: مثل لما يأتي:

- جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد (إذا) الفجائية و(الفاء) الجزائية،
والقسم مع التوجيه لما تذكر.

الجواب:

مثالها بعد (إذا) الفجائية: خرجت فإذا أن زيداً قائم بفتح همزة (أن) وكسرها.

- أما الكسر فعلى تقدير جعل جملة (إن) مستأنفة، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائم.

- وأما الفتح فعلى تأويل (أن) مع معموليها بمصدر وهو مبتدأ والخبر، إما (إذا) قبله على تقدير: في الحضرة (قيام زيد)؛ أي: في الحضرة قيام زيد، أو أن الخبر محذوف والتقدير: خرجت فإذا قيام زيد موجود.

- ومثالها بعد الفاء الجزائية: من يأتيني فإنه مكرم، بالكسر والفتح، فالكسر على جعل (أن) مع معموليها جملة أجيب بها الشرط فكأنه قال: من يأتيني فهو مكرم.

- والفتح على جعل (أن) وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: من يأتيني فإكرامه موجود، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير: فجزاؤه الإكرام.

- ومثالها بعد القسم وليس في خبرها اللام، نحو: حلفت أن زيداً قائم، بالكسر والفتح، فالكسر على أن جملة (إن) جواب القسم، والفتح على تقدير حرف الجر؛ أي: بأن زيداً قائم.

س: قال تعالى: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

- اذكر ما يتعاقب على همزة (إن) الثانية من الحركات في هذه الآية مع التعليل.

الجواب:

يتعاقب على همزة (إن) الثانية الكسر والفتح حيث قرئ بالفتح والكسر، فالكسر على جعلها جواباً ل(من)، والفتح على جعل (أنّ) وصلتها مصدراً مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: «فالغفران جزاؤه». أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: «فجزاؤه الغفران».

س: متى يتعين كسر همزة (إنّ) بعد القسم؟ ومتى يتعاقب عليها الفتح والكسر؟

الجواب:

يتعين كسر همزة (إنّ) بعد القسم إذا وقعت اللام في جوابه، نحو: حلفت إن زيدا لقائم بالكسر لا غير.

- ويتعاقب عليها الفتح والكسر إذا لم تذكر اللام، نحو: حلفت إن زيدا قائم بالفتح، أو حلفت إن زيدا قائم بالكسر.

س: مثل لما يأتي:

- وقوع (إنّ) في جواب قسم فعله ملفوظ مرة، ومقدرٌ أخرى، وبعد قسم جملة اسمية مع بيان حكم همزة (إن) في كل.

الجواب:

يجوز فتح همزة (إن) وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام؛ سواء أكانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها مذكور، مثل: حلفت أن زيدا قائم بالفتح والكسر، ومنه قول الشاعر:

أو تحلفي بربك العليّ أني أبو ذيبا لك الصبيّ

- أو محذوف، نحو: والله إن زيدا قائم بالكسر والفتح، والتقدير: أقسم والله.

- أو اسمية، نحو: لعمرك إن زيدا قائم، بفتح وكسر الهمزة في الجميع حيث لم تذكر اللام في جواب القسم، وهو ظاهر كلام ابن مالك:

..... أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي

س: بيّن حكم همزة (إنّ) في قولهم: خير القول: إني أحمد الله.

الجواب:

حكم همزة (إن) في مثل هذا التركيب جواز الكسر والفتح على السواء حيث المبتدأ فيه معنى القول، وخبر (إنّ) قول، وقائلهما واحد. فالفتح على جعل (أنّ) وصلتها مصدراً خيراً عن (خير)، والتقدير: خيرُ القول حمدُ الله. - والكسر على جعل جملة (إن) ومعمولها خيراً عن (خير) ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

- من خصائص (إنّ) المكسورة الهمزة:

س: تختص (إنّ) المكسورة الهمزة بدخول لام الابتداء على خبرها لزيادة التوكيد، مثلاً لذلك بمثال واحد، وهل يجوز دخولها على باقي أخواتها؟ ولماذا؟

الجواب:

مما تختص به (إنّ) المكسورة دون أخواتها جواز دخول لام الابتداء على خبرها، نحو: إنّ زيدا لقائم... ولا يجوز ذلك في خبر سائر أخواتها لأمرين:

- أحدهما: أن اللام أخت (إنّ) في الدلالة على التوكيد، وإنما دخلت اللام على خبر (إنّ) أختها لزيادة التوكيد.

- والآخر: أنّ (إنّ) أم الباب وللأمهات من الخصائص ما ليس لغيرها مما يحمل عليها أن يجري مجراها.

حمل (لكنّ) على (إن) لتضمنها إياها عند الفراء:

س: أجاز الكوفيون دخول لام الابتداء على خبر (لكنّ) فما وجه ذلك

عندهم؟

الجواب:

مما هو معلوم أنّ دخول لام الابتداء على الخبر في باب (إن) وأخواتها

مختصّ ب(إِنَّ) غالباً، أما إجازة الكوفيين دخول اللام في خبر (لكنّ) فيحتجّ له بأمور ثلاثة:

- الأول: قياس (لكنّ) على (إِنَّ)؛ لأنها أختها والشيء يعامل معاملة أخيه.
- والثاني: أن (لكنّ) متضمنة معنى (إِنَّ)؛ إذ أصلها (لكنّ + إِنَّ) أو (لا + ك + إِنَّ).

- والثالث: ورود السماع به عن العرب في قول الشاعر:

يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد
- فقد أدخل الشاعر لام الابتداء في خبر (لكنّ) إلا أنّ البصريين يردون عليهم بأن هذه اللام ليست لام الابتداء وإنما هي لام زائدة وقعت في الضرورة الشعرية كما زيدت في خبر (أمسى)، في قول الشاعر:

مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟ فقال مَنْ سألوا: أمسى لمجهودا
- الشاهد قوله: لمجهودا، حيث زاد الشاعر اللام في خبر (أمسى) للضرورة. كما زيدت شذوذاً في خبر المبتدأ في قوله:

أمّ الحليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة
- فزاد الشاعر اللام في خبر المبتدأ (لعجوز).

- قياس (أَنَّ) المفتوحة الهمزة على (إِنَّ) المكسورتها:

س: يرى المبرد جواز دخول لام الابتداء في خبر (أَنَّ) المفتوحة الهمزة، فما وجه ذلك؟

الجواب:

يُحْتَجُّ لمذهب المبرد بأمرين:

- أحدهما: قياس (أَنَّ) على (إِنَّ) وهذا من باب حمل الفرع على الأصل؛ إذ (إِنَّ) بكسر الهمزة أصل ل(أَنَّ) بفتحها عند سيويه.
- والثاني: أنه وردت القراءة الشاذة به في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ ويرد ذلك جمهور البصريين بأن اللام زائدة.

س: علام احتجّ النحاة بالأبيات التالية:

يلومونني في حب ليلي عواذلي	ولكنني في حبها لعميد
مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا: كيف سيدُكُمْ؟	فقال من سألوا: أمسى لمجهودا
أم الحُلَيْسِ لعجوزُ شهر بهُ	ترضى من اللحم بعظم الرقبه
وكنتُ أرى زيداً - كما قيل - سيدا	إذ إنه عبد القفا واللهازم

الجواب:

احتج الكوفيون بالببيت الأول على جواز دخول لام الابتداء في خبر (لكنّ) في قوله: (لعميد) وهذه اللام عند البصريين زائدة.

- واحتج البصريون بالببيت الثاني على زيادة اللام في خبر (أمسى).

- وبالببيت الثالث على زيادة اللام في خبر المبتدأ (لعجوز).

- واحتجوا بالرابع على جواز فتح همزة (إن) وكسرها بعد (إذا) الفجائية.

- حكم دخول اللام على خبر (إن) إذا كان فعلاً:

س: إذا وقع خبر (إنّ) فعلاً ماضياً أو مضارعاً، فما حكم دخول لام

الابتداء على كلّ منهما؟

الجواب:

أ - إذا كان خبر (إن) فعلاً ماضياً ففيه التفصيل الآتي:

١ - إن كان متصرفاً مثبتاً مقروناً ب(قد) جاز دخول اللام عليه إجماعاً،

نحو: إنّ ذا لقد سما، ونحو: إنّ زيداً لقد قام، لأن (قد) تقرّب الماضي من الحال، واللام تجعل الفعل بعدها للحال فتجانسا.

٢ - وإن كان ماضياً متصرفاً مثبتاً غير مقرون ب(قد)، نحو: إنّ زيداً

لرضى، فالجمهور يمنعون دخول اللام؛ لأن اللام للحال وهي تنافي الماضي، وأجاز ذلك الكسائي وهشام على تقدير (قد).

٣ - وإن كان ماضياً جامداً، نحو: إنّ زيداً لنعم الرجل، وإنّ عمراً لبس

الرجل أو لعسى أن يفعل الخير، فسيبويه يمنع دخول اللام، والأخفش

والفراء يجوزانه، وهو ظاهر كلام ابن مالك؛ لأن (نعم وبئس) اسمان عند الفراء، و(عسى) حرف عند بعضهم.

٤ - وإن كان ماضياً متصرفاً منفياً فالإجماع على منع دخول اللام فلا يجوز، نحو: إن زيدا لما فعل شيئاً، لأن اللام للإثبات وهو ضد النفي.

ب - وإن كان الخبر فعلاً مضارعاً ففيه التفصيل الآتي:

١ - إن كان منفياً فلا تدخل اللام عليه بالإجماع لأن اللام للإثبات وهو ضد النفي، فلا تقول: إن زيدا لما يقوم، وشذ دخول اللام على الجملة الاسمية المنفية في الشعر، نحو قوله:

وأعلمُ أنَّ تسليماً وتركاً للا متشابهان ولا سواء

- لأن اللام للإثبات، و(لا) للنفي فتنافيا، وُخْرِجَ على أن اللام زائدة أو أن (لا) اسم بمعنى (غير)، فكأنه قال: لغير متشابهين.

٢ - وإن كان مثبتاً جاز دخول اللام عليه سواء أكان متصرفاً تصرفاً تاماً، نحو: إن زيدا ليرضى بما قسم الله له، أو تصرفاً ناقصاً، نحو: إن زيدا ليدر الشر^(١)؛ لأن المضارع صالح للحال والاستقبال.

٣ - وإن كان مقروناً بالسين أو سوف، نحو: إن زيدا سوف يقوم، أو سيقوم، ففي دخول اللام خلاف فيجوز مع سوف على الصحيح ويقل مع السين، والسَّرُّ في المنع أن اللام للحال والسين وسوف للاستقبال فتنافيا، أللهم إلا أن تقدر اللام للقسم فيجوز دخولها عليه.

س: بيّن في الأساليب الآتية ما يجوز دخول لام الابتداء فيه على خبر (إنّ) وما يمتنع مع التوجيه ما أمكن:

١ - قوله تعالى: ﴿إن الله اصطفى آدم...﴾.

(١) إذ لا منافاة بين اللام والمضارع المثبت لأمرين: أحدهما: أن اللام للحال ومن زمن المضارع الحال أيضاً. والآخر: أن المضارع يشبه اسم الفاعل في صلاحية دخول اللام عليه.

- ٢ - إن زيداً ما فعل شراً.
 ٣ - إن هنداً نعم الفتاة.
 ٤ - إن محمداً قد قال الحق.
 ٥ - إن حسيناً يذر الشر.
 ٦ - إن أحمد سوف ينجح.
 ٧ - إن زيداً رضي بما قسم الله له.

الجواب:

ما يجوز دخول اللام عليه	ما يمتنع دخول اللام عليه من الأخبار
<p>ما يجوز دخول اللام عليه</p> <p>٢ - إنَّ حسيناً يذر الشر؛ لأن الخبر فعل مضارع حيث يشبه اسم الفاعل</p>	<p>٢ - إنَّ زيداً رضي بما قسم الله له، يمتنع دخول اللام على (رضي)؛ لأنه ماضٍ متصرف غير مقرون ب(قد) عند الجمهور خلافاً للكسائي وهشام حيث يقدران (قد) قبله، و(قد) تقرب الماضي من المضارع في الزمن</p>
<p>٣ - إن هنداً نعم الفتاة؛ لأن الخبر فعل جامد وهو شبيه بالاسم أيضاً وذلك على مذهب الأخفش والفراء، ومنعه سيويه</p>	<p>٣ - ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ﴾</p>
<p>٤ - إنَّ محمداً قد قال الحق؛ لأن الخبر ماضٍ متصرف مثبت مقرون ب(قد) وذلك لشبهه بالمضارع في الزمن الحاضر</p>	<p>٤ - إن زيداً ما فعل شراً؛ لأن الخبر منفي ب(ما) ومثلها أخواتها (لم ولما ولن)</p>
<p>٦ - إن أحمد سوف ينجح، يجوز بكثرة مع (سوف) ويقل مع السين عند فريق، ومنعه آخرون مطلقاً</p>	

س: بَيِّن القليل والكثير والممنوع من حيث جواز دخول لامِ الابتداءِ على خبر (إنَّ) أو معمولِه في الأساليب التالية:

- ١ - إن زيداً لطعامك أكل.
- ٢ - إن زيداً أكل لطعامك.
- ٣ - إن زيداً لطعامك أَكَل.
- ٤ - إنني لبحمد الله لصالح.
- ٥ - إن زيداً لهو القائم.
- ٦ - إن زيداً لضاحكاً راكب.
- ٧ - إن زيداً لطعامك لآكل.

الممنوع	القليل	الكثير
٣- إن زيداً لطعامك أَكَل، لعدم صحة دخول اللام على الخبر؛ لأنه ماضي متصرف غير مقرون بـ(قد)، وأجازته الكسائي وهشام على تقدير (قد)	٤ - إنني لبحمد الله حيث دخلت اللام على الخبر (لصالح) ومعموله (لبحمد) وهو جار ومجرور	١ - إن زيداً لطعامك أكل، لتوسط المعمول وصحة دخول اللام على الخبر (العامل)
٢ - إن زيداً آكل لطعامك، لتأخر المعمول		٥ - إن زيداً لهو القائم لدخول اللام على ضمير الفصل
٦ - إن زيداً لضاحكاً راكب؛ لأن معمول الخبر حال وقد أجمعوا على منع دخول اللام عليه لما فيه من دخول الشيء على نظيره.		
٧ - إن زيداً لطعامك لآكل، حيث دخلت اللام على الخبر ومعموله معاً.		

س: يقول ابن مالك:

وتصحب الواسطَ معمولَ الخبرِ والفصلَ واسماً حَلَّ قبله الخبر

- اشرح هذا البيت مبيناً ما فيه من المسائل.

الجواب:

ذكر ابن مالك في هذا البيت ثلاث مسائل يجوز فيها دخول لام
الابتداء:

- الأولى: دخول اللام على معمول الخبر إذا كان الخبر صالحاً لدخولها
عليه، نحو: إن زيداً لطعامك آكلٌ.

- والثانية: دخولها على ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿إن هذا لهو
القصص الحق﴾.

- والثالثة: دخولها على الاسم إذا تقدم عليه خبرها وكان ظرفاً أو
جاراً ومجروراً، نحو قوله تعالى: ﴿إن في ذلك لعبرة﴾، ﴿إن لك
لأجر﴾.

- تعريف ضمير الفصل، وبيان فائدته في الاستعمال، وشروطه في
ذلك:

س: عرّف ضمير الفصل، ثم اذكر فائدته وما شرط استعماله مع التمثيل.

الجواب:

أ - ضمير الفصل هو ما يفصل به بين الخبر والصفة في الكلام، فمثلاً:
زيدٌ هو القائمُ، فالقائمُ خبر زيدٍ فقط لوجود ضمير الفصل، وقولنا: زيدٌ
القائمُ، فالقائمُ يحتمل أن يكون خبراً لزيد، وأن يكون صفة له، وفائدته
التوكيد.

ب - وشرط استعماله أن يتوسط بين المبتدأ والخبر في الحال، مثل: زيدٌ
هو القائمُ أو في الأصل، نحو: إن زيداً لهو القائم.

- اتصال (ما) الزائدة ب(إنَّ، وأخواتها) ومذاهب النحاة في إعمالها وإهمالها:

س: بيّن في الأساليب الآتية (إنَّ) العاملة والمهملة مع بيان السبب.

١ - إنَّ زيداً قائمٌ.

٢ - إنما زيدٌ قائمٌ.

٣ - إنما عندك حسنٌ.

٤ - إنما فعلت حسنٌ.

الجواب:

١ - (إنَّ) عاملة؛ لأنها خلت من (ما) الكافة، فنصبت الاسم ورفعت الخبر.

٢ - (إنَّ) مهملة حيث كفتها (ما) عن العمل وزيدٌ مبتدأ، وقائمٌ خبر.

٣ - (إنَّ) عاملة؛ لأن (ما) المذكورة بمعنى الذي وهو اسم (إن).

٤ - (إنَّ) عاملة؛ لأن (ما) المذكورة مصدرية والتقدير: إن فعلك حسنٌ.

س: قال ابن مالك:

ووصل «ما» بذى الحروف مبطلٌ إعمالها وقد يُبْقَى العملُ

- اشرح البيت شرحاً وافياً.

الجواب:

يتضمن هذا البيت أن (إنَّ) وأخواتها إنما تعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر ما لم تتصل بهن (ما) الكافة، فإن اتصلت بهنَّ فللنحاة في ذلك مذهبان:

- الأول: مذهب الجمهور:

- وهو أن هذه الأدوات جميعها يبطل عملها إلا (ليت) فيجوز فيها

الإعمال والإهمال فتقول: إنما زيدٌ قائمٌ، بالإهمال، وليتما زيداً قائمٌ،

بالإعمال، وليتما زيدٌ قائمٌ، بالإهمال، وسر إهمال ما سوى (ليت) أن (ما)

الزائدة أزالته اختصاصها بالدخول على الجملة الاسمية فتكون مشتركة بين الفعلية والاسمية، وليست مختصة بإحدهما وما لا يختص من الأدوات لا يعمل.

- والثاني: مذهب الزجاج وابن السراج والأخفش والكسائي:

- حيث يجوزون بقاء العمل مع (ما) الزائدة للأسباب الآتية:

أ - استصحاب الأصل فيها.

ب - سماع نحو: إنما زيدا قائم، وهذا واضح مع الجملة الاسمية، وأما مع الفعلية، فتحتمل الإهمال؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وتحتمل الأعمال على تقدير ضمير الشأن والجملة بعدها خبر.

ج - قياس (إن) وأخواتها مع (ما) الزائدة على حروف الجر معها نحو قوله تعالى: ﴿عما قليل فيما رحمة من الله لنت لهم﴾، ﴿مما خطيئاتهم﴾ حيث بقي عملها مع (ما) ولم تُلغ.

- جواز إعمال (ليت) وإهمالها عند اتصال (ما) الزائدة بها وسر ذلك:

س: لماذا جاز إعمال (ليت) في نحو: ليتما زيدا قائم، وجاز إعمال (إن) في مذهب الزجاج وموافقيه في نحو: إنما زيدا قائم؟

الجواب:

أما ليتما زيدا قائم فقد جاز إعمالها لأمرين:

- أحدهما: بقاء اختصاصها بالجملة الاسمية.

- والثاني: النقل عن العرب، فقد ورد إعمال (ليت) في قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

وأما إعمال (إن) في مذهب الزجاج ومن وافقه في المثال الثاني فلأمرين أيضاً: أحدهما: استصحاب الأصل، والآخر: أن (ما) الزائدة لا تكف ما كان مختصاً، مثل قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله﴾ فقيست (إن) على باء الجر.

- ما يجوز من وجوه الإعراب في المعطوف على اسم (إنَّ) قبل الخبر وبعده ومذاهب النحاة في ذلك:

س: بيّن حكم المعطوف على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر وبعده مبيناً مذاهب النحاة في ذلك.

الجواب:

إذا قلنا: إن زيدا قائمٌ وعمرو، يجوز لنا في عمرو وجهان:

١ - النصب عطفًا على محل اسم (إنَّ).

٢ - الرفع على الاستئناف، وعمرو مبتدأ والخبر محذوف دل عليه خبر (إنَّ) والتقدير: وعمرو كذلك.

- وإذا عطفنا قبل استكمال الخبر فقلنا: إن زيدا وعمراً قائمان، ففيه أيضاً مذهبان:

- مذهب الجمهور وجوب النصب.

- وأجاز بعضهم الرفع على الاستئناف، أو عطفًا على محل (إنَّ) مع اسمها، وقد ورد به القرآن وكلام العرب شعراً ونثراً، من ذلك قول الشاعر:

فإني وقيارٌ بها لغريب

- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ﴾.

س: قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَىٰ مِنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، ورد في تخريج (الصابثون) وجوه، اذكرها مع بيان الراجح.

الجواب:

- الأول: قول سيبويه وهو أن النية به التأخير عن خبر (إنَّ) وتقديره: ولا هم يحزنون والصابثون كذلك، وهو الراجح.

- والثاني: مذهب الكسائي والفراء أن (الصابثون) بالرفع معطوف على محل اسم (إنَّ) باعتباره مبتدأ في الأصل.

- والثالث: أن (الصابثون) معطوف على فاعل (هادوا) وهو الواو، وقد رده العكبري.

- والرابع: أن (الصائبون) مبتدأ، والخبر محذوف، والجمله معترضة بين اسم (إن) وخبرها، وهو مذهب الرضيّ.
- والخامس: أن (إن) بمعنى (نعم) وما بعدها مرفوع ومعطوف عليه.
- السادس: أن (الصائبون) في موضع نصب وقد جاء على لغة (بلحرف) الذين يلزمون المنثى الألف وكذلك جمع المذكر يلزمونه الواو والإعراب على النون.

س: قال الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلُهُ فإني وقيارٌ بها لغريب
- اختلف النحاة في إعراب (قيار)، وضح المذاهب في ذلك.

الجواب:

- الأول: مذهب جمهور النحويين: وجوب النصب، فتقول: فإني وقياراً بها لغريب، حيث عطف (قياراً) على اسم (إن) قبل أن تستكمل الخبر.
- الثاني: مذهب الكسائي: جواز الرفع وهو ما دلّ عليه رواية البيت وذلك عطفاً على محل اسم (إن) باعتباره مبتدأ في الأصل، وهذا غريب حيث خالف الواقع الموقع؛ أي: إن محل اسم (إن) رفع ولفظه منصوب، على أن (إن) تعمل في اللفظ دون المحل مثل حرف الجر الزائد.
- الثالث: مذهب جمهور البصريين: أن (قياراً) الرفع، إما مبتدأ خبره محذوف والمذكور (لغريب) خبر (إن) أو العكس، وجمله المبتدأ والخبر معطوفة على جملة (إن) واسمها وخبرها.

قياس (لكنّ وأنّ) على (إنّ) في إعراب المعطوف على اسمها قبل الخبر وبعده:

س: تقاس (لكنّ وأنّ) في حكم العطف تقديماً وتأخيراً على (إنّ)، مثل لكل بمثاليين.

الجواب:

مثال العطف بالرفع والنصب بعد الخبر وقبله مع (أنّ) قولهم: علمتُ أنّ

زيداً قائماً، وعمراً وعمرو، بنصب عمرو ورفعته على السواء حيث كان المعطوف بعد الخبر، وعلمت أن زيداً وعمراً قائمان، بالنصب عند الجمهور، وكذلك يقال: ما زيد قائماً ولكنَّ عمراً منطلقاً وخالداً وخالداً، بنصب (خالداً) ورفعته حيث المعطوف متأخر عن الخبر. ولكنَّ عمراً وخالداً منطلقان، عند الجمهور بالنصب، وعمرو بالرفع عند الكسائي.

- الخلاف في إعراب المعطوف على اسم (ليت ولعل وكأن) قبل الخبر وبعده:

س: اختلف النحاة في المعطوف قبل الخبر وبعده مع (ليت، ولعل، وكأن)، اذكر المذهبين في ذلك.

الجواب:

- الأول: مذهب الجمهور: أن المعطوف مع (ليت، ولعل، وكأن) سواء تقدم على خبرها أم تأخر يجب نصبه.

- تقول: ليت زيداً وعمراً قائمان - وليت زيداً قائم وعمراً، بالنصب في الحالتين، وكذلك الشأن مع (لعل - وكأن)، نحو: لعل زيداً وعمراً ناجحان، ولعل زيداً ناجح وعمراً... إلخ. وكأن زيداً وعمراً ناجحان، وكأن زيداً ناجح وعمراً.

- والثاني: مذهب الفراء: جواز الرفع تقديماً وتأخيراً، فعلى مذهبه تقول: ليت زيداً قائم وعمرو وعمراً، بالرفع والنصب حال التأخير.

- كما يجوز أن تقول: إن زيداً وعمرو قائمان حال التقديم، والسر في ذلك أن الفراء قاس (ليت، ولعل، وكأن) على (إن)؛ لأنهن أخوات في العمل.

(إن) العاملة والمهملة ووجه كُـلُّ منهما:

س: بين نوع (إن) في الأساليب التالية مع التوجيه:

١ - إن زيداً قائم.

٢ - إن زيدٌ لقائم .

٣ - إن زيدٌ قائم .

٤ - قول الشاعر :

ونحنُ أباءُ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مالِكِ وإنَّ مالِكُ كانتِ كرامَ المعادنِ

الجواب:

١ - (إنَّ) مخففةٌ من الثقيلة عاملةٌ، حكي الإعمال سيبويه والأخفش .

٢ - (إنَّ) مخففةٌ من الثقيلة مهملةٌ بدليل ذكر اللام بعدها .

٣ - (إنَّ) نافيةٌ والدليل على ذلك عدم إعمالها أو ذكر اللام بعدها؛ إذ

التقدير: ما زيدٌ قائمٌ .

٤ - قول الشاعر :

وإنَّ مالِكُ كانتِ كرامَ المعادنِ

- وفيه (إنَّ) مخففةٌ من الثقيلة، والأصل أن تقول: وإن مالِكُ لكانت، إلا

أنه حذف اللام استغناءً عنها بدلالة الكلام؛ إذ الكلام على الإثبات لا النفي، والمدح لا القدح .

س: اختلف النحاة في اللام الواقعة بعد (إنَّ) المخففة من الثقيلة، أهي

لامٌ ابتداء أم لامٌ أخرى اجْتَلِبَتْ بين (إنَّ) المخففة و(إنَّ) النافية على

مذهبين، اذكرهما مع بيان الراجح منهما في نظرك .

الجواب:

- المذهب الأول: يرى سيبويه وأنصاره أنَّ اللامَ لامٌ الابتداء وهو

الراجح في نظري حيث نرى إلفاءً مستمراً بين (إنَّ) ولامِ الابتداء، فإنَّ خفت فالأمر كذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة .

- والمذهب الثاني: يرى أبو عليِّ الفارسيُّ أن اللام تسمى اللامَ الفارقة

وبه قال ابن أبي العافية، ولا مانع من المذهبين، وأن اللام قد أفادتتهما،

فَرُبَّ حرف أفاد فائدتين .

إذا خففت (إنَّ) فالكثير أن يليها فعل ناسخ ويقل غيره:

س: بين القليل والكثير في الأساليب التالية:

١ - قال تعالى: ﴿وإنْ كانتْ كَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾.

٢ - قال تعالى: ﴿وإنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾.

٣ - قال تعالى: ﴿وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾.

٤ - قول الشاعر:

إنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وإنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ

٥ - إنْ قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لِسَوْطًا.

٦ - قول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

٧ - أجاز الأَخْفَشُ: إنْ قامَ لَأَنَا.

الجواب:

١ - كثير حيث وقع بعد إن المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ ناسخ: (كانت).

٢ - كثير حيث وقع بعد إن المخففة من الثقيلة فعل مضارع ناسخ: (يكاد).

٣ - كثير حيث وقع بعد إن المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ ناسخ: (وجد).

٤ - قليل حيث وقع بعد إن المخففة من الثقيلة فعل مضارع غير ناسخ: (يزين ويشين).

٥ - قليل حيث وقع بعد إن المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ: (قنع).

٦ - قليل حيث وقع بعد إن المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ: (قتل).

٧ - قليل حيث وقع بعد إن المخففة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ: (قام).

- عمل (أن) المخففة وشرط اسمها وخبرها:

س: يقول ابن مالك:

وإن تخفف (أن) فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد (أن)
- اشرح البيت السابق مبيناً المراد منه.

الجواب:

يريد ابن مالك أن يبين أن (أن) إذا خفت يبقى عملها غير أنه يشترط فيها شرطان:

- ١ - أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً.
- ٢ - أن يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية.

- مثال ما استوفى الشرطين:

- علمت أن زيد قائم، فإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير: أنه، وزيد قائم: جملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (أن)، ويقل مجيء اسمها ضميراً بارزاً لغير الشأن عند ابن الحاجب، نحو قول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

- وهو جائز عند سيبويه حيث ورد في قوله تعالى: ﴿أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا﴾؛ أي: أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا.

- التعويض عن حذف نون (أن) الثانية:

س: مثل لأحرف التعويض بعد (أن) المخففة.

الجواب:

أحرف التعويض هي (قد - لم - لا - لن - السين - سوف - لو).

- مثال قد: قوله تعالى: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ .
- ومثال (لم): قوله تعالى: ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾ .
- ومثال (لا): قوله تعالى: ﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا﴾ .
- ومثال (لن): قوله تعالى: ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجعم عظامه﴾ .
- ومثال (لو): قوله تعالى: ﴿وأن لو استقاموا على الطريقة﴾ .
- ومثال (السين): قوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ .
- ومثال (سوف): قوله:

واعلم فَعَلِمُ المرءَ يَنْفَعُهُ أن سوف يأتي كل ما قُدِرَا

س: علام احتج النحاة بالأساليب التالية؟

- ١ - علمت أن زيد قائم .
 - ٢ - قوله تعالى: ﴿وأن لا إله إلا هو﴾ .
 - ٣ - قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ .
 - ٤ - قوله تعالى: ﴿والخامسة أن غَضِبَ اللهُ عليها﴾ .
 - ٥ - قوله تعالى: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ .
 - ٦ - قول الشاعر:
- واعلم فعلم المرء يَنْفَعُهُ أن سوف يأتي كل ما قُدِرَا
- ٧ - قوله تعالى: ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾ .
 - ٨ - قوله تعالى: ﴿أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم﴾ .
 - ٩ - قوله تعالى: ﴿لمن أراد أن يُتِمَّ الرضاعة﴾ .
 - ١٠ - قول الشاعر:

علموا أن يُؤمِّلون فجادوا قبل أن يُسألوا بأعظم سُؤْلِ

الجواب:

احتج النحاة بالأول: على عدم الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة وجملة الخبر الاسمية بعدها بحرف من أحرف التعويض.

- وبالثاني: على جواز الفصل ب(لا) النافية بين (أن) المخففة وجملة الخبر الاسمية بعدها حيث قصد النفي.
- وبالثالث: على جواز الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة وخبرها؛ لأنه جملة فعلية فعلها جامد.
- وبالرابع: على عدم الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة وخبرها؛ لأنه جملة فعلية فعلها متصرف دعائي.
- وبالخامس: على جواز الفصل ب(قد) بين (أن) المخففة وخبرها الفعل المتصرف غير الدعائي.
- وبالسادس: على جواز الفصل ب(سوف) بين (أن) المخففة وخبرها الفعل المتصرف غير الدعائي.
- وبالسابع: على جواز الفصل ب(لم) بين (أن) المخففة وخبرها الفعل المتصرف غير الدعائي.
- وبالثامن: على جواز الفصل ب(لو) بين (أن) المخففة وخبرها الفعل المتصرف غير الدعائي.
- وبالتاسع: على جواز اعتبار (أن) مخففة من الثقيلة والفعل بعدها متصرف غير دعائي ولم يفصل بفاصل وهو قليل؛ لأنه يؤدي إلى اللبس في الكلام، بين (أن) المخففة و(أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع، كما يجوز اعتبار (أن) مصدرية مهملة حملاً على أختها (ما) المصدرية.
- وبالعاشر: على أن حكم (أن) في البيت حكمها في الآية السابقة.
- س: اختلف النحاة في حكم الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة وخبرها الفعل المتصرف غير الدعائي على ثلاثة مذاهب، اذكرها.

الجواب:

- ١ - ذهب قوم من النحاة إلى وجوب الفصل بين (أن) المخففة والفعل المذكور بأحد أحرف التعويض التي هي: قد ولو أدوات النفي، حرفا التنفيس: السين وسوف.

٢ - ويرى فريق منهم ابن مالك جواز الفصل وتركه .

٣ - ويرى آخرون استحسان الفصل .

- إعمال (كأن) مخففة :

س: مثل لما يأتي :

١ - (كأن) مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف والخبر مفصول ب(لم)

مرة وب(قد) أخرى .

الجواب:

- مثال الأول: قوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ .

- ومثال الثاني: قول الشاعر:

أزِفَ الترحلُ غيرَ أنَّ ركبنا لما تزلُّ برحالنا وكأنَّ قدِ

- أي: وكأن قد زالت .

س: قال الشاعر:

وصدرٍ مشرق النحر كأن ثدياه حقان

- ورد في هذا البيت رواية أخرى (كأن ثدياه حقان)، بيّن الشاهد في كل .

الجواب:

الشاهد على الرواية الأولى أن اسم (كأن) المخففة من الثقيلة ذكر على

غير الغالب؛ إذ الغالب حذفه بشرط أن يكون ضمير الشأن، أما على رواية

رفع ثدياه فيخرج على وجهين:

١ - إعراب (ثدياه) مبتدأ و(حقان) خبره، والجملة في محل رفع خبر

(كأن)، واسمها ضمير الشأن محذوف .

٢ - إعراب (ثدياه) اسماً ل(كأن) من غير الغالب، وهو منصوب بفتحة

مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وذلك على لغة بني الحارث الذين

يلزمون المثني الألف، و(حقان) خبر (كأن) مرفوع بالألف، والله أعلم .

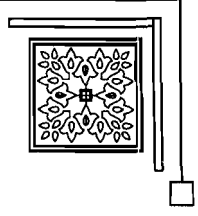
س: عين الشاهد النحويّ في الآيات الآتية:

- | | |
|-------------------------------------|----------------------------|
| ١ - ما أعطيتاني ولا سألتهما | إلا وإنّي لحاجزي كرمي |
| ٢ - وكنت أرى زيدا - كما قيل - سيداً | إذا إنه عبد القفا واللهازم |
| ٣ - أو تحلفي بربك العليّ | إنّي أبو ذيّالك الصبيّ |
| ٤ - ونحن أباة الضيم من آل مالك | وإن مالك كانت كرام المعادن |

الجواب:

- الشاهد في الأول: (وإنّي) حيث كسرت همزة (إنّ) لوقوعها في أول جملة الحال.
- والشاهد في الثاني: (إذا أنه) حيث يجوز في همزة (إنّ) الفتح والكسر لوقوعها بعد (إذا) الفجائية.
- والشاهد في الثالث: (إنّي أبو ذيك) حيث يجوز فتح همزة (إنّ) وكسرها لوقوعها بعد فعل القسم (تحلف) حيث لم تقع بعده اللام.
- والشاهد في الرابع: (وإنّ مالك) حيث أهملت (إنّ) المخففة وقد حذفت اللام الفارقة بعدها جوازاً لدلالة السياق على الإثبات.





خامساً: (لا) التي لنفي الجنس

- ما تحتمله جملة: (لا رجلٌ قائماً بل رجلاً)، من الصحة والخطأ:

س: قولهم: لا رجلٌ قائماً بل رجلاً، هذه الجملة تحتمل أن تكون صحيحة وتحتمل أن تكون غير صحيحة، فما وجه ذلك؟

الجواب:

هذه الجملة إذا قصدنا بها نفي الجنس كانت غير صحيحة؛ لأن آخر الكلام يناقض أوله، حيث رجلاً دليل على إرادة نفي الواحد فقط ولو أريد نفي الجنس لكان تناقضاً؛ لأن الرجلين داخلان في الجنس.
- وإذا قصدنا نفي الواحد فقط كانت الجملة صحيحة؛ لأن المراد نفي الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه.

- شروط عمل (لا) النافية للجنس:

س: اشترط أهل العربية لعمل (لا) النافية للجنس شروطاً، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

شروط عمل (لا) النافية للجنس هي:

أ - كونها نافية.

ب - كون النفي نصاً في استغراق الجنس.

ج - أن لا يدخل عليها جارٌّ بخلاف (جئت بلا زاد) فهي مهمة.

د - كون اسمها وخبرها نكرتين.

- مثال ما استوفى الشروط: قوله تعالى: ﴿لَا مُعَقَّبَ لِحِكْمِهِ﴾، فإذا فقد

شرط من الشروط المذكورة أهملت (لا).

س: يجمع أهل العربية على أن (لا) التي لنفي الجنس لا تعمل إلا في اسم وخبر نكرتين، فماذا تقول في قولهم؟
- قضية ولا أبا حسن لها، فأدخلت (لا) على معرفة فنصبها، وجه ذلك.

الجواب:

يوجه ذلك على تقدير اسم مضاف متوغل في الإبهام وهو (مثل)، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، وهذا التقدير أجود من تأويل ابن عقيل المثال بقوله: ولا مسمى بهذا الاسم، لأن مسمى المعرفة معرفة.

- سر اختصاص (لا) النافية للجنس بالعمل في نكرتين:

س: يقول أهل العربية: الفروع لا ترقى إلى درجة الأصول. اشرح هذه القضية.

الجواب:

من المعلوم أن العمدة في العمل هو الفعل، وأن ما عمل من الحروف مثل: (إنّ) وأخواتها فبالحمل عليه، فهو أصل لها وهي فرع عنه، لذا نجد الفعل يعمل مذكوراً ومحذوفاً، ويعمل متقدماً، ومتأخراً، ومتوسطاً، أما (إنّ) وأخواتها فلم تعمل إلا متقدمة مذكورة شريطة أن يتقدم منصوبها على مرفوعها، ألهم إلا أن يكون جاراً ومجروراً أو ظرفاً.

- وكذلك عملت (لا) النافية للجنس حملاً على نقيضتها (إنّ) إلا أنّ (إنّ) تعمل في النكرة والمعرفة، و(لا) لا تعمل إلا في النكرة فقط، لهذا كانت الفروع دون الأصول في تصرفها واختصاصها فلم ترق إلى درجتها.

س: اذكر أنواع اسم (لا) النافية للجنس مع بيان حكم كل إعراباً وبناءً.

الجواب:

لا يخلو اسم (لا) النافية للجنس من ثلاثة أنواع:

- الأول: أن يكون الاسم مضافاً، نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ.
- الثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف؛ أي: شبيهاً به، وهو كل اسم له

تعلق بما بعده بعمل، نحو: لا طالماً جبلاً ظاهراً، ولا خيراً من زيد ركب، وإما بعطف، نحو: لا ثلاثة وثلاثين عندنا، وحكم المضاف والشبيه به النصب لفظاً.

- الثالث: أن يكون مفرداً وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ويشمل المثنى والجمع، وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد، ومحلّه النصب بـ(لا)، نحو: لا رجل في الدار، ولا مُسَلِّمِينَ ولا مُسَلِّمِينَ في الكنائس.

- الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب اسم (لا) المفرد:

س: اختلف النحاة في حكم اسم (لا) إذا كان مفرداً حقيقة أو مثنى أو مجموعاً جمع مذكر على ثلاثة مذاهب، اذكرها.

الجواب:

أ - البصريون: يرون أن المفرد في باب (لا) إن كان غير مثنى أو جمع مذكر يبنى على ما ينصب به وهو الفتح، نحو: لا رجل في الدار، وإن كان مثنى أو جمع مذكر يبنى على الياء؛ لأنهما ينصبان بها فتقول: لا مُسَلِّمِينَ - ولا مُسَلِّمِينَ.

- والكوفيون: يرون أن المفرد والمثنى وجمع المذكر جميعها معربة فالمفرد معرب بالفتحة نصباً، والمثنى والجمع بالياء كذلك.

- والمبرد: يرى أن اسم (لا) إذا كان مفرداً وليس مثنى ولا مجموعاً جمع مذكر يبنى على الفتح، أما إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر فإنه ينصب بالياء؛ أي: إن المفرد يبنى، والمثنى والجمع يعربان.

س: علام احتج النحاة بقول الشاعر؟

إن الشباب الذي مجدّ عواقبه فيه نلذ ولا لذاتٍ للشيب

الجواب:

احتج النحاة بهذا البيت على أن في جمع المؤنث ثلاثة مذاهب في باب

(لا) النافية للجنس: البناء على الكسر في مذهب جمهور النحاة بغير تنوين (لا لذاتٍ)، وفي مذهب ابن مالك مع التنوين (لا لذاتٍ)، والبناء على الفتح في مذهب المازنيّ والفارسيّ (لا لذاتٍ).

س: أعرب اسم (لا) في الأمثلة التالية على ما سبق من المذاهب الثلاثة:

١ - لا رجلٌ في الدار.

٢ - لا مُسْلِمِينَ فاجران.

٣ - لا مسلمينَ جاحدون.

الجواب:

رجل في الأول مبني على الفتح عند البصريين والمبرد، ومنصوب بالفتحة الظاهرة عند الكفويين، ومُسْلِمِينَ ومُتَمِّينَ مبيان على الياء عند البصريين ومعربان عند الكوفيين والمبرد بالياء.

- الخلاف في رافع خبر (لا) النافية:

س: اختلف النحاة في رافع خبر (لا) النافية للجنس، بيّن المذهبيين في ذلك على التفصيل.

الجواب:

- أولاً: يذهب الأخفش إلى أن (لا) هي الرافعة للخبر مطلقاً سواء أكان اسمها مفرداً أم مضافاً أم شبيهاً به.

- وقد وافقه ابن مالك وجماعة من النحاة فهي عاملة في الخبر كما عملت في الاسم.

- ثانياً: يرى سيبويه أن (لا) تعمل في خبر المضاف، نحو: لا طالب علم ممقوتٌ، والشبيه بالمضاف، نحو: لا طالِعاً جبلاً ظاهراً، وأما إذا كان اسمها مفرداً، نحو: لا رجلَ قائمٍ، ف(لا) مع اسمها في محل رفع مبتدأ، وقائم خبر المبتدأ، وعليه ف(لا) غير عاملة في الخبر، بل عاملة في الاسم فقط.

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

- ١ - لا نَسَبَ اليوم ولا خَلَّةً اتَّسَعَ الخرقُ على الراقع
٢ - هذا - لعمرك - الصَّغارُ بعينه لا أمَّ لي - إن كان ذاك - ولا أبَّ

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول على أن (خلَّة) بالنصب معطوفة على محل اسم (لا) و(لا) الثانية زائدة.

- وبالبيت الثاني على أن (لا) الثانية ملغاة وما بعدها مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: (لا أبَّ لي).

- الوجوه الجائزة في نعت اسم (لا) المبني:

س: بيِّن الوجوه الجائزة عربية في وصف اسم (لا) المبني دون فصل.

الجواب:

لا رجل:

١ - ظريف بالبناء على الفتح.

٢ - ظريف بالرفع.

٣ - ظريفاً بالنصب.

- الأول: بني على الفتح لتركبه مع اسم (لا) ودخول (لا) عليهما مركبين تركيب (خمسة عشر).

- والثاني: رُفِعَ؛ لأن (لا) مع اسمها مبتدأ عند سيبويه في محل رفع ونعت المرفوع مرفوع وذلك حملاً على محل (لا) مع اسمها.

- والثالث: نُصِبَ حملاً على محل اسم (لا).

س: متى يجوز في نعت اسم (لا) المبني ثلاثة أوجه؟ ومتى يجوز فيه

وجهان؟

الجواب:

إذا كان اسم (لا) مبنياً ونعته مفرداً متصلاً به جاز فيه ثلاثة أوجه:

البناء على الفتح، نحو: لا رجلَ ظريفَ، والرفع حملاً على محل (لا) مع اسمها، نحو: لا رجلَ ظريفَ، والنصب حملاً على محل اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفاً.

- وإن كان النعت مضافاً أو شبيهاً به ففيه الرفع والنصب سواء اتصل النعت، نحو: لا رجلَ صاحبٍ برٍّ فيها، أو فصل، نحو: لا رجل فيها صاحبٌ برٍّ. ولا يجوز البناء على الفتح. أو كان مفرداً وقد فُصِّلَ، نحو: لا رجل - في الدار - ظريفٌ وظريفاً، بالرفع حملاً على محل (لا) مع اسمها وبالنصب، حملاً على محل اسم (لا).

- تعدد وجوه اسم (لا) إعراباً وبناءً:

س: بيّن الوجوه الجائزة في اسم (لا) المكررة، وفي المعطوف عليه فيما يأتي:

الجواب:

أ - لا حولَ، بالبناء على الفتح:

١ - لا حولَ ولا قوةَ، بالبناء على الفتح في الأول والثاني.

٢ - لا حولَ ولا قوةَ، ببناء الأول ورفع الثاني.

٣ - لا حولَ ولا قوةَ ببناء الأول ونصب الثاني.

ب - لا حولٌ بالرفع:

١ - لا حولٌ ولا قوةٌ برفع الأول والثاني.

٢ - لا حولٌ ولا قوةٌ برفع الأول وبناء الثاني ولا يجوز فيه النصب.

س: بيّن وجوه رفع (قوة) في قولنا: (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله) مع بيان نوع (لا) الثانية.

الجواب:

في (قوة) بالرفع ثلاثة أوجه:

- الأول: أن (قوة) معطوفة على محل لا مع اسمها؛ لأنها عند سيويه مبتدأ و(لا) الثانية زائدة.

- والثاني: أن (قوة) بالرفع اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، وعليه تكون (لا) الأولى عاملة عمل (إن) والثانية عاملة عمل (ليس).

- والثالث: أن (لا) الثانية ملغاة لا عمل لها و(قوة) مبتدأ و(بالله) خبر.

س: علام احتج النحاة بقول الشاعر؟

فلا لغو ولا تأثيمَ فيها وما فاهوا به أبداً مقيم

الجواب:

احتج النحاة بالبيت على أن (لا) الأولى عاملة عمل (ليس) و(لا) الثانية عاملة عمل (إن) وبني اسمها على الفتح، وهذا أحد وجهين في (لا) المعطوفة على أختها الرافعة حيث يجوز في تأثيم وجه ثانٍ وهو الرفع، ويمتنع النصب.

- الوجوه الجائزة في المعطوف على اسم (لا) المفردة:

س: قال ابن مالك:

والعطف إن لم تتكرر (لا) احكما له بما للنعته ذي الفصل انتمى
- فصل القول فيما يتضمنه هذا البيت.

الجواب:

أولاً: من المعلوم أنه إذا عُطِفَ على اسم (لا) نكرة مفردة وتكررت (لا) يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح، نحو: لا رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة، وذلك قياساً للعطف على النعت.

- ثانياً: إذا لم تتكرر (لا) يجوز في المعطوف إذا كان مفرداً ما جاز في النعت المفصول فيرفع وينصب، ولا يبني على الفتح عند الجمهور تقول: لا رجل وامرأة وامرأة.

- وحكى الأخفش: لا رجل وامرأة بالبناء على الفتح على أن التقدير:

ولا امرأة فحذف (لا) الثانية مع إبقاء عملها، وعلى مذهبه يجوز الرفع والنصب والبناء على الفتح كما في (قوة) من نحو: ولا حول ولا قوة، ولا قوة، ولا قوة.

- ثالثاً: إذا كان المعطوف غير مفرد - أي: مضافاً أو شبيهاً به جاز فيه أيضاً الرفع والنصب سواء تكررت (لا)، نحو: لا رجل ولا غلام امرأة، وغلام امرأة، أم لم تتكرر، نحو: لا رجل وغلام امرأة، وغلام امرأة.

- رابعاً: إذا كان المعطوف معرفة تعين رفعه مطلقاً تكررت (لا)، مثل: لا رجل ولا زيد فيها، أم لم تتكرر، مثل: لا رجل وزيد فيها؛ لعدم صحة إحلال المعطوف محل المعطوف عليه؛ لأن (لا) لا تعمل في المعارف.

حكم (لا) النافية إذا تقدمتها همزة استفهام:

س: اختلف النحاة في (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، فصل القول في ذلك.

الجواب:

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) وكان الاستفهام للتوبيخ أو كان عن النفي يبقى لها من العمل ما كان لها قبل دخول الهمزة سواء أفردت أم تكررت، وحكم وصف اسمها والعطف عليه وجواز الإلغاء، وتعدد الوجوه السابقة.

- مثال التوبيخ قولهم: ألا رجوع وقد شئت؟

- ومثال السؤال عن النفي قولهم: ألا رجل قائم؟ وألا غلام رجل قائم؟ وألا طالعاً جبلاً ظاهراً؟

- وهذا الحكم قد اتفق عليه جمهور النحاة.

- أما إذا تضمنت (لا) مع همزة الاستفهام معنى (أتمنى) فمذهب المبرد

والمازنيّ أنه يبقى لها من العمل ما كان لها قبل دخول الهمزة كذلك، نحو: (ألا ماء ماءً بارداً) بنصب الوصف، و(ألا ماء ماءً بارداً) ببناء الوصف مع الاسم، فهي عندهما كالمجردة من همزة الاستفهام، ولها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر وإلغاء واتباع للفظ اسمها أو محله عند وصفه أو العطف عليه.

- ومذهب الخليل وسيبويه: أنه يبقى عملها في الاسم فقط إذ لا خبر لها عندهما، كما لا خبر ل(أتمنى) فهي عندهما بمنزلة (ليت) فلا يجوز إلغاؤها ولا مراعاة محلها مع اسمها إذا تكررت، كما أن (ليت) كذلك لا تركب ولا تلغى، وعليه فلا عمل ل(ألا) إلا في الاسم فقط، وحكم الوصف والعطف النصب فقط.

س: علام احتج النحاة بالأبيات التالية؟

- ١ - ألا ارعوا لمن ولّت شبيبته وأذنت بمشيب بعده هرم
- ٢ - ألا اصطبار لسلمى أم لها جلدٌ إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
- ٣ - ألا عُمرَ ولي مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يدُ الغفلاتِ

الجواب:

احتج النحاة بالأول: على أن همزة الاستفهام و(لا) أفادتا التوبيخ، وأن عملَ (لا) باق باتفاق في جميع حالاتها إعمالاً وإهمالاً وإفراداً، وتركيباً وخبراً ومراعاة لفظ اسمها ومحله.

- وبالثاني: على أن الهمزة الداخلة على (لا) قصد بها السؤال عن النفي مع بقاء عمل (لا) باتفاق في جميع أحوالها مفردة ومركبة.

- وبالثالث: على أن الهمزة و(لا) أفادتا معنى (التمني)، وقد اختلفت النحاة في عمل (لا) والحال هذي:

أ - فالمبرد والمازني يبقيان عمل (لا) الذي كان لها قبل دخول همزة الاستفهام عليها، من حيث الإعمال والإهمال والتركيب ورفع الوصف ونصبه وبنائه ومراعاة لفظ الاسم ومحله حال وصفه أو العطف عليها؛

لأنهما يجريان (ألا) التي للتمني مجرى (ألا) التي للإنكار والتوبيخ^(١).
 ب - والخليل وسيبويه يبقيان عملها في الاسم فقط إذ لا خبر لها عندهما
 ويجريانها مجرى (ليت) فلا تلغى ولا تتركب مع اسمها، ولا يراعى لفظ
 اسمها ولا محله عند وصفه أو العطف عليه كما أن (ليت) كذلك.

- حذف خبر (لا) النافية:

س: متى يحذف خبر (لا) وجوباً أو كثيراً؟ ومتى يتعين ذكره؟ مثل لما
 تقول.

الجواب:

يحذف خبر (لا) وجوباً عند التميميين والطائيين، وكثيراً عند الحجازيين
 إن دل عليه دليل، نحو: (لا رجل) جواباً لمن قال: هل من رجل قام؟
 ويتعين ذكره عند جميع العرب إذا لم يدل عليه دليل، نحو قوله ﷺ: «لا
 أحدٌ أغيرُ من الله». فقد وجب ذكر الخبر وهو أغير؛ لأنه لو حذف لم يدل
 عليه دليل.

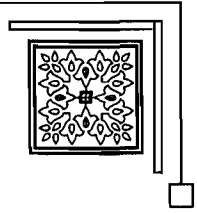
س: درست أن خبر (لا) النافية للجنس يحذف وجوباً عند الطائيين إذا
 دل عليه دليل، فكيف تخرج قول حاتم الطائي:
 ولا كريمٍ من الولدان مصبوحٍ
 - حيث رفع (مصبوحاً) على أنه خبر (لا) مخالفاً في ذلك لغة قومه؟

الجواب:

يجوز أن يخرج (مصبوح) على أنه خبر (لا) وقد ذكر ضرورة، أو أن
 (مصبوح) صفة لكريم على المحل، لأن (لا) مع اسمها في محل رفع
 بالابتداء، والخبر محذوف كما هو مذهب قومه والتقدير: ولا كريم موجود.



(١) انظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي ص ٧٦، ٧٧.



سادساً: (ظن) وأخواتها

- أحكام تشترك فيها أفعال القلوب:

تساوى أفعال القلوب في الأحكام الآتية:

- الأول: نصب المفعولين، نحو قوله:

وَحَلَّتْ بِيوتِي فِي يَفَاعٍ مَمْنَعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الحَمُولَةَ طَائِراً

- الثاني: جواز سد (أَنَّ) و(أَنْ) وَصِلْتَهُمَا مَسَدَّ المَفْعُولِينَ كَقَوْلِ الهَذَلِيِّ:

فَغَبِرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٍ أَنِي لِاحِقٍ مُسْتَتَبِعٍ

- الثالث: جواز الإلغاء للتوسط والتأخر، مثل قوله:

أَبَا الأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ-خَلَّتِ-اللُّؤْمُ وَالخَوْرُ

- الرابع: جواز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد،

والاعتراض بين حرف ومطلوبه، وذلك نحو قوله:

مَا - خَلَّتْنِي - زَلْتِ بَعْدَكُمْ ضَمْنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الأَلَمِ

- وقوله:

وَمَا أُدْرِي وَسَوْفَ - إِخَالٍ - أُدْرِي أَقَوْمٌ آلٍ حَصْنِ أُمِّ نِسَاءٍ

- الخامس: وجوب التعليق لاعتراض ما له صدر الكلام كقوله:

وَإِخَالٍ إِنِّي لِاحِقٍ مُسْتَتَبِعٍ

- فيمن رواه بكسر همزة (إِنَّ)، ووجهه أن الأصل: إِنِّي لِاحِقٍ فَعَلُّقٌ

باللام، ثم نسخ لفظها وبقي حكمها.

- السادس: إجراؤها مجرى القسم فتجاب بما يجاب به، نحو قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لِتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

- السابع: حذف المفعولين اختصاراً للدليل، كأن يقال: أزيد قائم؟ فتقول: خلت، وفي المثل: من يسمع يخل، أي: من يسمع خبراً يحدث له ظنّ.

- تقسيم الأفعال في باب (ظن) إجمالاً وتفصيلاً:

س: قسّم النحاة الأفعال في باب (ظن) إلى قسمين، فصلّ القول في ذلك مع التمثيل لما تذكر.

الجواب:

أولاً: قسّم النحاة أفعال باب (ظن) إلى قسمين:

- الأول: أفعال القلوب وهي: رأى - علم - وجد - درى - تعلّم - خال - ظن - حسب - زعم - عدّ - حجا - جعل - هَبّ.
- والثاني: أفعال التحويل وهي: صير - جعل - وهب - تخذ - ترك - ردّ - اتخذ.

ثانياً: أ - قسموا أفعال القلوب إلى قسمين إجمالاً باعتبار المعنى:

- أحدهما: ما يفيد اليقين، نحو: رأى - علم - وجد - درى - تعلم.
- والآخر: ما يفيد الرجحان، نحو: خال - ظن - حسب - زعم - عدّ - حجا - جعل - هَبّ.

ب - قسموا أيضاً أفعال القلوب باعتبار العمل إلى ثلاثة أقسام:

١ - ما ينصب مفعولين وأفعاله: رأى - علم - وجد - درى - تعلّم.
٢ - ما ينصب مفعولاً واحداً، نحو: كرهت زيدا، وأحببته وأبغضته.
٣ - ما يكون لازماً، نحو: جَبُنَ زيدٌ، ومثله: شجع وطهر وخبث... إلخ.

س: مثل لما يأتي في جمل مفيدة:

الجواب:

١ - فعل قلب لازم: نحو: جَبُنَ زيدٌ.

- ٢ - فعل قلب متعد إلى مفعول واحد، نحو: أبغضت زيداً .
 ٣ - فعل قلب يدل على اليقين ينصب مفعولين:
 رأيت اللّه أكبر كل شيء
 ٤ - فعل قلب يدل على الرجحان ينصب مفعولين: خلت زيداً قائماً .
 ٥ - فعل قلب يدل على اليقين وقد ضمن معنى (ظن)، نحو قوله تعالى:
 ﴿إنهم يرونه بعيداً﴾ .

٦ - فعل قلب يدل على الرجحان وقد ضمن معنى اليقين:
 حسبت التقى والوجود خيرَ تجارةٍ رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً
 س: علامَ احتجّ النحاةُ بالأبياتِ التالية؟

- ١ - رأيت اللّه أكبرَ كلِّ شيءٍ محاولةً وأكثرَهُم جنوداً
 ٢ - علمتك الباذلَ المعروفَ فانبعث إليك بي واجفأت الشوقِ والأملِ
 ٣ - دُرِيتَ الوفيَّ العهدُ يا عُرُوفاً غَتِيطُ فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حميد
 ٤ - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النفسِ قَهَرَ عَدُوَّها فبالغ بلطف في التَّحِيلِ والمكرِ
 ٥ - فإن تَزَعَمِني كنتُ أجهلُ فيكم فإني شَرِيتُ الحلمَ بعدك بالجهلِ
 ٦ - فلا تَعُدِّ المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العُدْمِ
 ٧ - دعاني الغواني عَمَّهَنَ وخلصني لي اسمٌ فلا أدعى به وهو أولُ
 ٨ - فقلتُ أجرني أبا مالِكِ وإلا فهبني امرأ هالكاً

الجواب:

- احتج النحاة بالبيت الأول على أن (رأي) ينصب المبتدأ والخبر؛ لأنه من أفعال القلوب .
 - وبالثاني: على أن (عَلِمَ) ينصب المبتدأ والخبر؛ لأنه من أفعال القلوب .
 - وبالثالث: على أن (درى) ينصب المفعولين المبتدأ والخبر؛ لأنه كذلك .

- وبالرابع: على أن (تَعَلَّمَ) ينصب المفعولين المبتدأ والخبر؛ لأنه مثل سابقه.
- وبالخامس: على أن (تزعم) ينصب المفعولين المبتدأ والخبر؛ لأنه من أفعال الرجحان.
- وبالسادس: على أن (تَعُدُّ) فعل ينصب المبتدأ والخبر؛ لأنه من أفعال الرجحان.
- وبالسابع: على أن (خال) ينصب مفعولين؛ لأنه مثل سابقه.
- وبالثامن: على أن (هب) بمعنى (ظن) وقد نصب مفعولين: الياء وامراً.

س: اذكر أفعال التصيير ثم مثّل لكل منها بمثال:

الجواب:

أفعال التصيير هي: صيّر - جعل - وهب - اتخذ - ترك - ردّ.

الأمثلة:

- (صيّر)، نحو: صيرت الطين خزفاً.
- (جعل)، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَلَعْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾.
- (وَهَبَ)، نحو: وهبني الله فداك: أي: صيرني.
- (تخذ)، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾.
- (اتَّخَذَ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.
- (ترك)، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾.
- وقول الشاعر:

وربيته حتى إذا ما تركته

أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

- (ردّ)، نحو قول الشاعر:

فرد شعورهنّ السودَ بيضاً ورد وجوههنّ البيضَ سودا

ج - تقسيم أفعال القلوب إلى متصرفة وجامدة:

س: قسّم النحاة أفعال القلوب إلى متصرفة وجامدة، وضح ذلك.

الجواب:

تنقسم أفعال القلوب إلى ضربين:

- الأول: متصرف، نحو: ظن وخال وحسب ورأى وعلم ووجد وألفى... إلخ، مثال ذلك (ظن) فقد استعمل منها الماضي، نحو: ظننت زيداً قائماً. والمضارع: مثل: أظن زيداً قائماً. والأمر، مثل: ظنّ زيداً قائماً. واسم الفاعل، مثل: أنا ظانّ زيداً قائماً. واسم المفعول، مثل: زيد مظنون أبوه قائماً، والمصدر، نحو: عجبت من ظنك زيداً قائماً، فهذه جميعها يثبت لها من العمل ما كان للماضي.

- الثاني: جامد وله فعلان (تَعَلَّمَ) بمعنى (اعلم) فلم يستعمل منه - إلا صيغة الأمر مثل قول الشاعر:

تعلم شفاء النفس قهرَ عدوها فبالغ بلطف في التَّحْيِيلِ والمكرِ -
(هَبْ) كذلك، نحو قول الشاعر:

فقلت أجرنني أبا مالك وإلا فَهَبْنِي امرأ هالكاً

س: بين الناسخ ونوعه ومعموليه في الأساليب الآتية:

الجواب:

المثال	الناسخ	نوعه	معمولاه
أظن زيداً قائماً	أظن	فعل مضارع	زيداً قائماً
ظننت زيداً قائماً	ظنّ	فعل ماض	زيداً قائماً
ظنّ زيداً قائماً	ظنّ	فعل أمر	زيداً قائماً
أنا ظانّ زيداً قائماً	ظانّ	اسم فاعل	زيد قائماً
زيد مظنون أبوه قائماً	مظنون	اسم مفعول	أبوه قائماً
عجبت من ظنك زيداً قائماً	ظنك	مصدر	زيداً قائماً

د - تقسيم أفعال القلوب باعتبار الإلغاء والتعليق :

س: قَسِّمِ الأفعال في باب ظن من حيث جواز الإلغاء والتعليق وعدمهما.

الجواب:

من المعلوم أن أفعال هذا الباب تنقسم إلى قسمين، أفعال قلوب وأفعال تحويل، فأما أفعال التحويل فلا يجوز فيها الإلغاء ولا التعليق أبداً خلافاً ليونس^(١). وأما أفعال القلوب فما تصرف منها يجوز فيه الإلغاء والتعليق، وما لا يتصرف وهو فعلان: هَبْ، وَتَعَلَّمْ، لا يجوز فيهما الإلغاء ولا التعليق.

- تعريف التعريق وبيان أدواته :

س: عرِّفِ التعريقَ، ثم اذكر أدواته مع التمثيل لكلِّ منها.

الجواب:

التعليق: هو عبارة عن إبطال عمل أفعال القلوب المتصرفة في اللفظ دون المحل بدليل العطف على المحل بالنصب في قول الشاعر:

وما كنتُ أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعاتِ القلب حتى تولتِ

- حيث عطف (موجعاتِ) بالنصب على محل جملة (ما البكا) التي علق (أدري) عن العمل في لفظها بـ(ما) الاستفهامية.

وأدوات التعليق هي:

- ١ - (ما) النافية، مثل: ظننت ما زيدٌ قائمٌ.
- ٢ - (إن) النافية، مثل قوله تعالى: ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾.
- ٣ - (لا) النافية، مثل: ظننت لا زيدٌ قائم ولا عمرو.
- ٤ - (لام) الابتداء، مثل: ظننت لزيدٌ قائم.

(١) يونس يجيز تعليق جميع الأفعال. الكتاب ٢/٢٤، والبحر ٧/٢٨٧، وإعراب القرآن، للزجاج ٣/٣٩٩.

٥ - (لام) القسم مثل: علمت ليقومَنَّ زيدٌ.

٦ - الاستفهام وله ثلاث صور:

أ - أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام مثل: علمت أَيُّهُمْ أبوك؟

ب - أن يكون أحد المفعولين مضافاً إلى اسم استفهام مثل: علمت غلامٌ أَيُّهُمْ أبوك؟

ج - أن تدخل على أحد المفعولين أداة استفهام مثل: علمت أزيدٌ عندك أم عمرو^(١)؟

- وهنا يتبين لنا قرابة النفي والاستفهام ولام الابتداء ولام جواب القسم في هذا الموطن، وأنها أسرة واحدة فيه حيث يجمع بينها وظيفة التعليق.

- تعريف الإلغاء ومتى يكون راجحاً؟ ومتى يكون مرجوحاً؟ ومتى يتساوى الإلغاء والإعمال؟

س: عرّف الإلغاء ثم بين أيهما أجودُ الإعمال أم الإهمال في الأسلوبين التاليين؟

١ - زيدٌ - ظننتُ - قائمٌ.

٢ - زيدٌ قائمٌ ظننتُ.

ج: أولاً: الإلغاء هو عبارة عن إبطال عمل أفعال القلوب المتصرفة لفظاً ومحلاً، كما في المثال الأول والثاني حيث رفع المعمولان على المبتدأ والخبر.

- ثانياً: إذا توسطت (ظن) وأخواتها معموليها قيل: الإعمال والإلغاء سيان، أي: متكافئان، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء، كما في المثال الأول فيقال: زيداً - ظننت - قائماً.

(١) وزاد الفارسي (لعل)، نحو: قوله: ﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾، وجعل الصاغاني من المعلقات (إن وأن)، التهذيب الوسيط ص ٤٧.

- ثالثاً: إذا تأخرت عنهما فالإلغاء أحسن كما في الثاني^(١).
- س: بين العامل والملغى والمعلق من أخوات (ظن) في الأساليب الآتية:
- ١ - رأيتُ اللهَ أكبرَ كل شيءٍ محاولةً وأكثرَهُم جنوداً
 - ٢ - أرجو وأمل أنْ تَدُنُو مودتُها وما إخال لدينا منك تنويلُ
 - ٣ - قال تعالى: ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾.
 - ٤ - تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر
 - ٥ - علمت أَيُّهُم أبوك؟
 - ٦ - زيدٌ - ظننت - قائمٌ.
 - ٧ - فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهبني امرأ هالكاً
 - ٨ - زيدٌ قائمٌ ظننتُ.
 - ٩ - ولقد علمتُ لتأتينَ منيتي لا بعدها خوف عليّ ولا عدم

الجواب:

- ١ - (رأى) في المثال الأول: (وتعلم) في الرابع (وهب) في السابع عاملة.
- ٢ - (إخال) في الثاني ملغاة وكان حقها أن تعمل، ويجوز أن تكون عاملة. والمفعول الأول ضمير الشأن محذوف والجملة بعده في محل نصب المفعول الثاني.
- ٣ - (وتظن) في الثالث معلقة ب(إن) النافية، و(علم) في الخامس معلقة باسم الاستفهام (أي)، وفي التاسع بلام جواب القسم.
- ٤ - (وظن) في السادس ملغاة لتوسطها بين معموليها، وفي الثامن لتأخرها عنهما ويلاحظ أن التعليق والإلغاء خاص بأفعال القلوب المتصرفة فقط، ولم يقع في أفعال القلوب الجامدة مثل (تَعَلَّمَ وَهَبَ) ولا أفعال التصيير عند الجمهور.

(١) إذا تقدّمت الأفعال التي تلغى وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تلغ لما بين التوكيد والإلغاء من التضاد. الاقتراح، للسيوطي ص ١١٧.

س: بين ما يجب فيه الأعمال وما يحسن فيه الإلغاء وما يستوي فيه الأمران وما يترجح فيه الإلغاء في الأساليب الآتية:

الجواب:

- ١ - ظننت زيداً قائماً: يجب فيه الأعمال على مذهب البصريين.
- ٢ - زيدٌ - ظننت - قائم: فيه خلاف، قيل: يستوي الإلغاء والإعمال. وقيل: الإعمال أحسن.
- ٣ - زيدٌ قائم ظننت: يترجح فيه الإلغاء.

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

- ١ - أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل^(١)
- ٢ - كذاك أدبْتُ حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

الجواب:

احتج النحاة البصريون بالبيت الأول على أن (إخال) عاملة واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة بعدها في محل نصب مفعول ثانٍ لتقدمها على معموليها، واحتجوا بالبيت الثاني على أن (وجد) مُعلّق عن العمل في الجملة بعده وذلك على تقدير لام الابتداء، أي: إني وجدت لملاك الشيمة الأدب. قال ابن مالك:

وجوّز الإلغاء لا في الابتدا وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا
في موهم إلغاء ما تقدما

- وكان حقه أن يعمل لتقدمه فيقال: وجدت ملاك الشيمة الأدب. لولا تقدير لام الابتداء.

(١) تحتمل (إخال) الإعمال على تقدير المفعول الأول ضمير الشأن عند البصريين والجملة بعدها في محل نصب المفعول الثاني، والإهمال على ضعف عند الكوفيين، والتعليق على تقدير لام الابتداء حيث نسخ لفظها وبقي حكمها، وكذلك (وجد) في البيت الثاني.

- الخلاف في إلغاء (ظن) متقدمة:

س: اختلف النحاة في إعمال (ظن) متقدمة وإلغائها في نحو: ظننت زيداً قائماً، و«ظننت زيداً قائم». بالإعمال في الأول وبالإلغاء في الثاني، بين المذهبين في ذلك، وعلى أي مذهب يكون الأول وكذلك الثاني؟

الجواب:

مذهب البصريين أن (ظن) إذا تقدمت وجب إعمالها كما في المثال الأول وكذلك في المثال الثاني على تقدير ضمير الشأن محذوف، أي: ظننته زيداً قائماً.

- ويرى الكوفيون جواز إلغاء (ظن) متقدمة وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره، وعليه فالمثال الثاني جائز على مذهب الكوفيين ومن تبعهم دون تأويل، واحتجوا بظاهر قول الشاعر:

وأرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويلُ

- وقول الآخر:

كذاك أذبتُ حتى صار من خلقي أني وجدت ملائِكُ الشيمة الأدبُ

- والبصريون يرون إعمال (إخال) والمفعول الأول ضمير الشأن محذوف والجملة بعدها في محل نصب المفعول الثاني وكذلك (وجد) معلقة على تقدير اللام، أي: وجدت لملاك.

- ووافق ابن مالك الكوفيين في أنه إذا جاز الإلغاء فإنه يجوز أيضاً الإعمال وذلك في غير الابتداء، أما فيه فينوي المفعول الأول ل(ظن) وأخواتها وهو ضمير الشأن، أو تقدر لام الابتداء محذوفة والفعل قبلها معلق بها، قال ابن مالك:

- وجوز الإلغاء لا في الابتداء وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء

في موهم إلغاء ما تقدما

س: اختلف النحاة في قوله تعالى: ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾. على مذهبين، وضحهما مع بيان الراجح منهما.

الجواب:

مذهب الجمهور: أن هذه الآية من باب التعليق، إذ التعليق عندهم يشمل أن يكون المعلق عنه جملة اسمية أو جملة فعلية؛ لأن التعليق شبيه بإلغاء (إن) وأخواتها ب(ما) الزائدة لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية.

- ومذهب بعض النحاة: أن هذا ليس من باب التعليق وإنما هو من الإلغاء، يدل على ذلك عندهم أنه يشترط للتعليق لو حذف المعلق لتسلط الفعل على ما بعده فينصب المبتدأ والخبر، فالتعليق عندهم لا يكون إلا في مثل (ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ) فإذا حذفنا (ما) تسلط (ظن) على المبتدأ والخبر فينصبهما فتقول: ظننتُ زيداً قائماً، أي: إنَّ التعليق لا يكون إلا في الجمل الاسمية والراجح من المذهبين الأول.

س: علام احتج النحاة بالأمثلة الآتية؟

- ١ - علمت زيداً.
- ٢ - ظننتُ زيداً.
- ٣ - ﴿إني أراني أعصر خمراً﴾.
- ٤ - أراهم رفقتي حتى إذا ما
- ٥ - علمتك الباذل المعروف فانبعث
- ٦ - رأيت الله أكبر كل شيء
- ٧ - رأيت زيداً.

الجواب:

احتج النحاة بالأمثال الأولى على أن (علم) ضمنت معنى (عرف) فنصبت مفعولاً واحداً، وبالأمثال الثانية على أن (ظن) بمعنى (اتهم) فنصبت مفعولاً واحداً، وبالأمثال الثالثة على أن (رأى) هنا (حُلْمِيَّة) تنصب مفعولين مثل (علم)

القلبية، ومثله في ذلك الرابع، وبالخامس على أن (علم) هنا على بابها فنصبت المفعولين، وكذلك (رأى) في السادس.

- واحتجوا بالسابع على أن (رأى) بصرية تنصب مفعولاً واحداً.

- أثر الترادف في الاستعمال العربي:

س: للترادف أو الاتحاد في المعنى أثر في الاستعمال العربي، وضح ذلك الأثر في الأساليب الآتية:

١ - قوله ﷺ: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله».

٢- قول العرب: قعد فلان يشتمني، وأقبل يشتمني.

٣ - قولنا: رأيت زيداً - وعلمت الخبر - وظننت عمراً.

٤ - أتقول: زيداً قائماً؟

الجواب:

في الأسلوب الأول اتحد الخبر والمبتدأ في المعنى، لذلك قام الاتحاد في المعنى مقام الرابط فلم تحتج جملة الخبر إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

- وفي الثاني: لما تضمن (قعد وأقبل) معنى (صار) أجزتهما العرب مجرى صار، فرفعا الاسم وهو الضمير المستتر فيهما، ونصبا الخبر محلاً وهو الجملة الفعلية بعدهما.

في الثالث: لما تضمن (رأى) معنى (أبصر)، (وعلم) معنى (عرف) و(ظن) معنى (اتهم) لم ينصبن إلا مفعولاً واحداً.

- وفي الرابع: لما تضمن فعل القول معنى (تظن) نصب المفعولين لاستيفاء شروطه، وهو عند سليم يعمل مطلقاً، نحو: قل: ذا مشفقاً.

- حذف المفعولين أو أحدهما:

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

١ - بأيّ كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ ترى حُبَّهُم عاراً عليّ وتَحَسَّبُ

٢ - ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول على حذف المفعولين ل(تحسب) حيث دل عليهما دليل سابق وهما مفعولا (تري)، والتقدير: وتحسب حُبهم عاراً.
- واحتجوا بالبيت الثاني على حذف المفعول الثاني ل(تظن) حيث دل عليه سياق الكلام، والتقدير: فلا تظني غيره واقعاً.

- إجراء فعل القول مجرى (الظن) وشروطه ولغتنا العرب فيه:

س: متى يَنْصِبُ فعل القول مفعولين؟ وضح ذلك.

الجواب:

يدخل فعل القول على الجملة الاسمية فينصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة عند جمهور العرب والنحاة:

١ - أن يكون فعل القول مضارعاً.

٢ - أن يكون للمخاطب (تقول).

٣ - أن يقع بعد استفهام متصل به.

٤ - أن لا يفصل بغير الظرف أو الجارّ والمجرور أو أحد معموليه،

نحو: أتقول: عمراً منطلقاً؟ أعندك تقول: زيداً قائماً؟ أفي الدار تقول: زيداً

قائماً؟ أقائماً تقول زيداً؟

س: بين ما اتفق عليه من عمل القول عمل (الظن) وما اختلف فيه من

الأساليب الآتية:

الجواب:

١ - متى تقول: القلص الرواسما؟ (متفق عليه لاستيفائه الشروط).

٢ - قال زيد: عمرو منطلق (مختلف فيه لأنه بلفظ الماضي).

٣ - تقول: عمرو منطلق (مختلف فيه لأنه لم يسبق باستفهام).

٤ - أنت تقول: عمرو منطلق (مختلف فيه لأنه لم يسبق باستفهام).

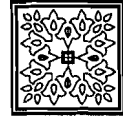
- ٥ - أنت تقول: زيدٌ منطلقٌ (مختلف فيه لأنه فصل عن الاستفهام بغير ما يباح الفصل به) فلغة سليم في الأربعة الأخيرة الجواز، ولغة غيرهم المنع.
- ٦ - أعندك تقولُ زيداً منطلقاً؟ (متفق عليه لأن الفاصل ظرف).
- ٧ - أعمرأ تقول منطلقاً؟ (متفق عليه لأن الفاصل أحد مفعولي القول).
- ٨ - أجهالاً تقول بني لؤي؟ (متفق عليه لأن الفاصل أحد مفعولي القول).

٩ - قالتُ وكنتُ رجلاً قطيناً هذا - لعمر الله - إسرائينا -
- جائز على لغة بني سليم حيث يُعمِلُونَ القولَ عملَ الظن مطلقاً، وممنوع عند غيرهم.

س: قولهم: (أنت تقول: عمرو منطلق)، اختلف فيه العرب على لغتين وضحهما.

- ١ - لغة جمهور العرب لا يعمل (تقول) عمل (تظن) في المثال؛ لأن القول لم يسبق باستفهام وعليه يتعين رفع المبتدأ والخبر بعد القول والجملة في محل نصب مقول القول.
- ٢ - وبنو سليم يعملون القول مطلقاً فيجوز على لغتهم: أنت تقول: عمراً منطلقاً.





أعلم وأرى وأخواتهما

- أنواع الفعل المتعدي بالهمزة:

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

- ١ - فعل لازم تعدى بالهمزة إلى مفعول واحد، نحو: خرج زيدٌ، ثم تقول: أخرجت زيداً، الأول لازم والثاني متعدٌ بالهمزة.
 - ٢ - فعل متعد إلى واحد، صار متعدياً إلى اثنين، نحو: لبسَ زيدٌ جبّةً، ثم تقول: ألبستُ زيداً جبّةً، الأول متعدٌ إلى واحد بنفسه، والثاني متعد إلى اثنين بالهمزة.
 - ٣ - فعل متعد إلى اثنين صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة، نحو: علمتَ زيداً قائماً ثم تقول: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، الأول متعد إلى اثنين بنفسه، والثاني متعدٌ إلى ثلاثة بالهمزة.
- (أعلم وأرى) عملهما - إلغاؤهما - تعليقهما - أصل المفعولين -
الثاني والثالث - حذفهما أو حذف أحدهما:

س: علام احتج النحاة بالأساليب الآتية؟

- ١ - أعلمت زيداً عمراً قائماً.
- ٢ - البركة - أعلمنا الله - مع الأكابر.
- ٣ - أعلمتُ زيداً ما عمرو قائم.
- ٤ - أعلمتُ زيداً، جواباً لمن قال: هل أعلمتَ أحداً عمراً قائماً؟
- ٥ - أعلمت زيداً عمراً، وأعلمت زيداً قائماً، وذلك جواباً لمن قال: هل أعلمتَ أحداً عمراً قائماً.

الجواب:

احتج النحاة بالمثل الأول: على أن المفعول الثاني والثالث لـ (أعلم) أصلهما المبتدأ والخبر، وقد نصب ثلاثة مفاعيل.

- وبالمثال الثاني: على إلغاء (أعلم) حيث توسط بين المفعولين: الثاني والثالث؛ لأنهما في الأصل: مبتدأ وخبر.

- وبالمثال الثالث: على تعليق (أعلم) عن العمل في المبتدأ والخبر لتوسط (ما) النافية بينهما وبين الفعل.

- وبالمثال الرابع: على حذف المفعولين: الثاني والثالث لدلالة السؤال السابق عليهما وهو: (هل أعلمت أحداً عمراً قائماً؟) فتقول: أعلمت زيداً.

وبالمثال الخامس: على حذف أحد المفعولين الثالث في (أعلمت زيداً عمراً)، والثاني في (أعلمت زيداً قائماً) لدلالة السؤال السابق عليهما.

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

- ١ - (علم) متعدياً لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (علمتُ زيداً قائماً).
- ٢ - (علم) متعدياً لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (علمتُ زيداً الحق).
- ٣ - (أعلم) متعدياً لثلاثة مفاعيل الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر: أعلمتُ زيداً عمراً قائماً.

س: علام احتج النحاة بالنصوص الآتية؟

الجواب:

- ١ - قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾ احتج النحاة بالآية على حذف مفعولي أعطى، والتقدير: أعطى أصحابَ الولاء المال، كما في التفسير.
- ٢ - قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾، احتج النحاة بالآية على حذف المفعول الثاني ليعطي، والتقدير - والله أعلم -: يعطيك الحوض أو الشفاعة.

٣ - قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، احتج النحاة بالآية على حذف المفعول الأول ليعطوا، والتقدير - والله أعلم -: يعطوا) الحاكم الجزية، كما ورد في التفسير.

- ما يجري مجرى (أعلم وأرى) في نصب ثلاثة مفاعيل:

س: بيّن وجه الاحتجاج بالآيات التالية:

- | | |
|--|---|
| ١ - نَبِثْتُ زُرْعَةَ، والسفاهة كاسمها | يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ |
| ٢ - وما عليك، إذ أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا | وَوَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا، أن تعوديني |
| ٣ - أَوْ مَتَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ | تُتْمُوهُ لِه عَلَيْنَا الْوَلَاءِ |
| ٤ - وَأَنْبِثْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ | كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ |
| ٥ - وَخَبَّرْتُ سُودَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً | فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُودُهَا |

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول: على أن (نَبَّأً) ينصب ثلاثة مفاعيل: الأول نائب الفاعل وهو التاء، والثاني (زُرْعَةَ)، والثالث جملة يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ.

- وبالثاني: على أن (أَخْبَر) ينصب ثلاثة مفاعيل؛ الأول: نائب الفاعل وهو التاء، والثاني: ياء المتكلم، والثالث: دنفا.

- وبالبيت الثالث: على أن (حُدِّتْ) ينصب ثلاثة مفاعيل؛ الأول: نائب الفاعل وهو التاء، والثاني: الهاء والثالث: جملة (له علينا الولاء).

وبالبيت الرابع: على أن (أَنْبِئُ) ينصب ثلاثة مفاعيل؛ الأول: نائب الفاعل وهو التاء، والثاني: قيساً، والثالث: خير أهل اليمن.

- وبالخامس: على أن (خَبَّر) ينصب ثلاثة مفاعيل: الأول: نائب الفاعل وهو التاء، والثاني: سوداء، والثالث: مريضة.

س: تُجْرِي العرب أنبأ ونبأ، وأخبر وخبر وحدث مجرى (أعلم وأرى) في نصيهما ثلاثة مفاعيل، مثل لكل بمثال.

الجواب:

- مثال (أنبأ): أنبأت عبد الله زيدا مسافراً.

- ومثال (نبأ): نبأت زيدا عمراً قائماً.

- ومثال (أخبر): أخبرت زيدا أخاك منطلقاً.

- ومثال (خبر): خبرت زيدا عمراً غائباً.

- ومثال (حدث): حدثت زيدا بكرة مقيماً.

- إجراء (أعلم وأرى) مجرى (علم) في أحكامها:

الإلغاء وتعليقاً وتضميناً وحذف المفعولين أو أحدهما للدليل دل عليهما أو

على أحدهما.

س: يقول ابن مالك:

وما لمفعولي علمت مطلقاً
وإن تعديا لواحد بلا
والثانٍ منهما كثاني اثني كسا
وكأرى السابق نبأ أخبرا
للسان والثالث أيضاً حقاً
همز فلاثنين به توصلاً
فهو به في كل حكم ذو اتسا
حدث أنبأ كذلك خبراً
- اشرح هذه الأبيات شرحاً وافياً.

الجواب:

أولاً: ما ثبت لمفعولي (علم ورأى) من كون أصلهما المبتدأ والخبر، وجواز الإلغاء والتعليق، وجواز حذفهما أو حذف أحدهما إن دل دليل على المحذوف، ثبت للمفعولين الثاني والثالث (لأعلم وأرى).

- فما كان أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: أعلمت زيدا عمراً قائماً،

فالثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر (عمرو قائم).

- ومثال الإلغاء: عمرؤ - أعلمت زيداً - قائمٌ - والبركةُ - أعلمنا الله - مع الأكاير .

- ومثال التعليق: أعلمت زيداً لعمرؤ قائمٌ .

- ومثال حذفهما معاً: هل أعلمت أحداً عمراً قائماً؟ فتقول: أعلمت زيداً .

- ومثال حذف أحدهما جواباً للسؤال لنفسه: أعلمت زيداً عمراً؛ أي: قائماً، أو أعلمت زيداً قائماً؛ أي: عمراً قائماً .

- ثانياً: إذا ضمن (علم ورأى) معنى عرف وأبصر فإنهما ينصبان مفعولاً واحداً، نحو: رأيت زيداً؛ أي: عرفته .

- فإذا دخلت عليهما همزة التعدية نصباً مفعولين، نحو: رأيت زيداً عمراً، وأعلمت زيداً الحق .

فالمفعول الثاني لهما حال التضمين حكمه حكم المفعول الثاني لأعطي وكسا في نحو: أعطيت زيداً درهماً، وكسوتُ زيداً جبة، وذلك في الأمور الآتية:

١ - عدم صحة الإخبار بالثاني عن الأول، فلا تقول: زيدُ الحق، ولا زيد عمرو، كما لا تقول: زيد درهم، ولا زيد جبة .

٢ - جواز حذف المفعولين معاً، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ .

٣ - جواز حذف الثاني وإبقاء الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ .

٤ - جواز حذف الأول وإبقاء الثاني، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾، وقد سبقت أمثلة حذف أحد المفعولين أو كليهما، والله أعلم .



الفاعل

س: عرّف الفاعل ثم أخرج محترزات التعريف.

الجواب:

الفاعل: هو الاسم المسند إليه فِعْلٌ على طريقة (فَعَلَ) أو شبهه، وحكمه الرفع.

- فالاسم يشمل الصريح، نحو: قام زيدٌ، والمؤول بالصريح، نحو: يعجبني أن تقوم؛ أي: قيامك.

- قوله: المسند إليه فِعْلٌ، فصل يخرج به ما أسند إليه اسم، نحو: زيدٌ أخوك، أو جملة، نحو: زيدٌ قام أبوه، أو زيدٌ قام، أو ما هو في قوة الجملة، نحو: زيدٌ قائم غلامه، أو زيدٌ قائم؛ أي: هو، فزيد في كل ذلك مبتدأ وليس فاعلاً.

- قوله: على طريقة (فَعَلَ) خرج به ما أسند إليه فِعْلٌ على طريقة (فَعَلَ) فهذا هو النائب عن الفاعل، نحو: ضُرب زيدٌ.

- قوله: أو شبه الفعل المذكور يدخل في الحد: اسم الفاعل، نحو: أقائم الزيدان، فالزيدان فاعل (قائم) سد مسدّ الخبر.

- والصفة المشبهة، نحو: زيد حسن وجهه، فوجه فاعل (حسن).

- والمصدر، نحو: عجبت من ضرب زيد عمراً، فزيد فاعل الضرب مرفوع محلاً.

- واسم الفعل، نحو: هيهات العقيقُ، فالعقيق فاعل (هيهات).

- والظرف والجار والمجرور، نحو: زيد عندك أبوه، فأبو فاعل (عند)

لنيابته عن استقر محذوفاً.

- وزيد في الدار غلاماه، فغلاماه فاعل (في الدار) لنيابة الجار والمجرور عن استقر محذوفاً.

- وأفعل التفضيل، نحو: مررت بالأفضل أبوه. فأبوه فاعل الأفضل لنيابته عن (يفضل).

- عوامل رفع الفاعل:

س: عين الفاعل وعامله في الأساليب الآتية:

المثال	الفاعل	عامله	نوعه
١ - يعجبني أن تقوم	أن تقوم	يعجب	فعل مضارع
٢ - أقائم الزيدان	الزيدان	قائم	اسم فاعل
٣ - زيدٌ حسنٌ وجهُهُ	وجه	حسن	صفة مشبهة
٤ - عجبت من ضرب زيد عمراً	زيد	ضرب	مصدر
٥ - هيهات العقيقُ	العقيق	هيهات	اسم فعل ماض
٦ - زيدٌ عندك أبوه	أبو	عند	ظرف مكان
٧ - من قبلة الرجل امرأتهُ الوضوءُ	الرجل	قبلة	اسم مصدر
٨ - زيدٌ في الدار غلاماه	غلاماه	في الدار	الجار والمجرور
٩ - مررت بالأفضل أبوه	أبو	الأفضل	أفعل التفضيل

س: اذكر أنواع رافع الفاعل إجمالاً.

الجواب:

أنواع رافع الفاعل هي: الفعل واسمه، واسم الفاعل، واسم التفضيل، والمصدر واسمه، والصفة المشبهة، والظرف، والجار والمجرور.

- الخلاف في رتبتي الفعل والفاعل :

- الخلاف بين البصريين والكوفيين في رتبتي الفعل والفاعل :

س: اختلف البصريون والكوفيون في رتبة الفاعل مع فعله على مذهبين، اذكرهما مع بيان ثمره الخلاف.

الجواب:

مذهب البصريين: لا يجوز بحال من الأحوال تقديم الفاعل على فعله مفرداً كان أو مثنى أو جمعاً: فتقول: قام زيدٌ، وقام الزيدان، وقام الزيدون، ولا يجوز تقديم الفاعل في ذلك على فعله.

- ومذهب الكوفيين: جواز تقديم الفاعل على فعله مفرداً، كان أو مثنى أو جمعاً تقول: زيدٌ قام، والزيدان قام، والزيدون قام، لكن هذا ممنوع عند البصريين إلا أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى ألفٌ والمسند إلى الجمع واو فتقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

- وأما نحو: (قاما الزيدان)، (وقاموا الزيدون) و(قمن الهندات) فهذه لغة (أزد شنوءة، وطيء، وبنو الحارث) وتخرج على مذهب الجمهور على أوجه ثلاثة:

١ - أن (الألف والواو والنون) أحرف دالة على التثنية والجمع، وليست ضمائر الفاعلين، والاسم الظاهر بعدها، هو الفاعل.

٢ - أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، والفعل قبله مع (الألف أو الواو أو النون) جملة مكونة من فعل وفاعل في محل رفع خبر مقدم.

٣ - أن (الألف والواو والنون)، هي الفاعل والاسم الظاهر بعدها بدل منها، حيث يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب مطلقاً، نحو قوله تعالى: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾.

- اختلاف العرب في إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان
الفاعل مثنى أو جمعاً:

س: اختلف العرب في إلحاق الفعل علامة المثنى والجمع مع وجود
الظاهر المرفوع على لغتين، اذكرهما، ثم بيّن أوجهما، وكيف تخرج على
اللغة الفصحى قول الشاعر؟

تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعداً وحميم

الجواب:

أولاً: مذهب جمهور العرب أن قصة الفعل مع المثنى والجمع هي قصته
مع المفرد لا تلحقه علامة تثنية ولا علامة جمع فتقول: قام الزيدان - وقام
الزيدون، كما تقول: قام زيد، وهذه اللغة هي التي جرى عليها كلام
الفصحاء.

- ثانياً: قد عُزِي إلى ثلاث قبائل: (طيء - وأزد شنوءة - وبني الحارث بن
كعب)، أنهم يلحقون الفعل مع المثنى ألفاً ومع جمع المذكر واواً ومع جمع
المؤنث نوناً، فيقولون: قاما الزيدان - وقاموا الزيدون - وقمن الهندات.

- ثالثاً: يُخَرِّجُ قولُ الشاعرِ: (أسلماه مبعداً وحميم) على الوجوه التالية:

١ - أن الألف حرف دال على التثنية فقط (ومبعداً وحميم) هما الفاعل.

٢ - أن الألف ضمير الفاعل ومبعداً وحميم بدل.

٣ - أن الألف فاعل، والفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، ومبعداً
وحميم مبتدأ مؤخر.

س: علام احتج النحاة بالأبيات التالية؟

١ - تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعداً وحميم

٢ - يلومونني في اشتراء النخيد ل أهلي فكلهم يمدل

٣ - رأيت الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر

الجواب:

احتج النحاة بالأبيات الثلاثة على لغة (أزد شنوءة، وطيء، وبني الحارث بن كعب) الذين يلحقون الفعل الألف مع المثني كما في أسلماه، والواو مع جمع المذكر في (يلوموني... أهلي)، والنون مع جمع المؤنث في (رأين الغواني).

س: قال تعالى: ﴿عموا وضموا كثير منهم﴾، ورد في تخريج (كثير) بالرفع وجوه عدة، اذكرها.

الجواب:

- الأول: (كثير) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: العُمي والضمُّ كثير.
 - الثاني: (كثير) بدل من ضمير الفاعل في (ضموا).
 - الثالث: (كثير) مبتدأ والجملة قبله خبره؛ أي: كثير منهم عموا وضموا.
 - الرابع: (كثير) فاعل (ضموا) والواو حرف دال على الجمع.

- حذف فعل الفاعل جوازاً ووجوباً:

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

- ١ - فعلٌ رَفَعَ الفاعلَ وقد حذف جوازاً.
 - قولنا: مَنْ قرأ القرآن؟ فيجاب: زيدٌ، والتقدير: قرأه زيد، فحذف جوازاً لدلالة السؤال عليه.
 ٢ - فِعْلٌ رَفَعَ الفاعلَ وقد حذف وجوباً.
 - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ والتقدير: وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ، فحذف الأول لكونه فسر بالثاني.

- الخلاف في رافع الاسم بعد (إن) الشرطية بين البصريين والكوفيين:
 س: قال تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ اختلف في رافع أحد، وضح ذلك.

الجواب:

(أحد) على مذهب البصريين فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده،
 والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.
 - وعلى مذهب الكوفيين (أحد) فاعل للفعل الذي بعده، حيث يجوزون
 تقديم الفاعل على فعله.
 - وذهب الأخفش إلى أن (أحد) مبتدأ وجملة الفعل وفاعله بعده في محل
 رفع خبره، وهو غريب في القياس؛ لأن أداة الشرط تختص بالأفعال.
تأنيث فعل الفاعل جوازاً ووجوباً:

س: متى تلزم التاء الفعل، ومتى يجوز ذكرها وحذفها؟ وضح ذلك.

الجواب:

أولاً: تأنيث الفعل وجوباً:
 - تلزم تاء التأنيث الفعل في مسألتين:
 - الأولى: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل وليس
 الفعل (نعم أو بئس)، نحو: قامت هند، وقوله تعالى: ﴿إذ قالت امرأة عمران﴾.
 - والثانية: إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً سواء عاد على حقيقي التأنيث،
 نحو: هند قامت، أم مجازي، نحو: الشمس طلعت.
 ثانياً: تأنيث الفعل جوازاً:
 يجوز تأنيث الفعل وتذكيره في المسائل الآتية:
 - الأولى: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث متصلاً بالفعل،
 نحو: طلعت الشمس - وطلع الشمس.
 - والثانية: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث منفصلاً بغير (إلا)
 عن الفعل، نحو: أتت القاضي امرأة، وأتت القاضي امرأة، والأجود

التأنيث، وامتنع إثبات التاء عند الجمهور في نحو: ما قام إلا هند؛ لأن الفاعل محذوف تقديره (أحد)، وهند بدل منه.

- والثالثة: إذا كان الفاعل اسم جمع أو اسم جنس أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً عند بعض النحاة في ذلك فتقول: (كذَّبَ القوم - وكذَّبَتِ القومُ)، (وأطْلَعَ النخلُ - وأطْلَعَتِ النخلُ)، (وقامت الرجالُ - وقامت الرجالُ)، (وقامت الهنداتُ - وقامت الهنداتُ).

- والرابعة: إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل والفعل (نعم) أو إحدى أخواتها، نحو: (نعمت الفتاة هند، ونعم الفتاة هند) لكنَّ حذف التاء هنا أحسن.

- قال ابن مالك:

والحذف في نعم الفتاة استحسنا لأن قصد الجنس فيه بيِّنُ

س: بيِّن الأجدود في الأسلوبين التاليين من حيث تذكير الفعل وتأنيثه:

١ - أتى القاضي امرأة، أتت القاضي امرأة.

٢ - نعمت الفتاة هند، نعمت الفتاة هند.

الجواب:

الأجدود إثبات تاء التأنيث في الأول، وحذفها في الثاني.

س: بيِّن الواجب والجائز والممنوع من حيث تذكير الفعل وتأنيثه في

الأساليب الآتية:

- هند قامت	- واجب التأنيث
- هند ما قام إلا هي	- ممنوع التأنيث للفصل (إلا)
- ما قامت إلا هند	- جائز التأنيث على قلة والأكثر التذكير
- ولا أرضَ أبقل إيقالها	- ممنوع التذكير إلا في الضرورة
- قامت الرجال	- جائز التأنيث والتذكير على السواء
- نعمت الطالبة دعد	- جائز التأنيث، وقيل: الإثبات أحسن

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

- ١ - طوى النحرُ والأجرأُ ما في غروضها وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
٢ - فلا مزنةٌ ودقت ودقها ولا أرضَ أبقل إبقالها

الجواب:

- ١ - احتج النحاة بالبيت الأول على لحاق تاء التأنيث الفعل المفصول عن فاعله بـ(إلا) في الضرورة الشعرية.
٢ - واحتجوا بالبيت الثاني على حذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير مستتر عائد على مجازي التأنيث في ضرورة الشعر كما في قوله: ولا أرض أبقل إبقالها، والقياس أن يقال: ولا أرض أبقلت إبقالها.

- الخلاف في تأنيث فعل جمع المذكر السالم:

س: اختلف النحاة في تأنيث الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم على مذهبين، وضحهما.

الجواب:

يرى فريق من النحاة جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا كان مسنداً إلى جمع المذكر السالم فيقولون: قام الزيدون - وقامت الزيدون؛ وذلك حملاً لجمع المذكر على أخويه: جمع المؤنث وجمع التكسير.
- وابن مالك يرى أنه يتعين تذكير الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم فتقول: قام الزيدون، بالتذكير لا غير حملاً للجمع على مفرده.

- التوسع في استعمال المفعول به:

س: عيّن ما جاء على الأصل في ترتيب الجملة الفعلية وما عدل به عنه في الأساليب الآتية:

١ - أكرم زيدٌ عمراً.

٢ - أكرم عمراً زيدٌ.

٣ - عمراً أكرم زيدٌ.

الجواب:

أولاً: المثال الأول: جاء على الأصل في نظم الجملة الفعلية، حيث بدأ بالفعل ثم تلاه الفاعل ثم المفعول، قال ابن مالك:

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

- أما المثالان: الثاني والثالث: فقد عدل بهما عن الأصل حيث قدم المفعول في الثاني على الفاعل وقدم المفعول في الثالث على الفعل والفاعل معاً، قال ابن مالك:

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يَجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ

تقديم المفعول به على الفعل جوازاً ووجوباً:

س: اذكر حكم المفعول المقدم على الفعل والفاعل من حيث الجواز والوجوب في الأساليب التالية مع التوجيه.

علة التقديم	حكم التقديم	المثال
لأنه ليس من مسائل الوجوب حيث لا توجد قرينة موجبة أو مانعة	جائز	١ - عمراً ضرب زيد
لأن المفعول به اسم شرط له الصدارة مثل اسم الاستفهام	واجب	٢ - أيّاً تضرب أضرب
لأن المفعول به اسم استفهام له الصدارة	واجب	٣ - أيّ رجل ضربت؟
لأن المفعول به ضمير منفصل منحصر ولو تأخر لزم اتصاله	واجب	٤ - ﴿إياك نعبد﴾
لأن المفعول به جائز اتصاله وانفصاله	جائز	٥ - الدرهمُ إياه أعطيتك

- الخلاف في رتبتي الفاعل والمفعول به عند خفاء الإعراب :

س: اختلف النحاة في وجوب تأخير المفعول عن الفاعل في قولهم:
(ضرب موسى عيسى)، اذكر المذهبين في ذلك مع ترجيح ما تراه راجحاً.

الجواب:

- مذهب الجمهور: وجوب تأخير عيسى عن موسى؛ لأنه مفعول به، وإنما وجب تأخيره لئلا يلتبس بالفاعل؛ لأن إعرابهما تقديري ولم توجد قرينة تدل على أن أحدهما فاعل والآخر مفعول، وهذا المذهب هو الراجح؛ لأن الأصل في اللغة البيان وهنا خفاء الإعراب كان سبباً في وجوب التأخير.

- ومذهب ابن الحاج: أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل حال الالتباس وحال الوضوح؛ لأن البيان والالتباس غرضان للعرب في كلامها، حيث العرب صغرت (عَمراً وَعُمَرَ) على (عمير) وفيه لبس، وأن الإجمال والإبهام من مقاصد البلغاء.

- تأخير المفعول به عن الفاعل جوازاً ووجوباً:

س: بين حكم تأخير المفعول به عن الفعل والفاعل من حيث الوجوب والجواز في الأساليب الآتية:

المثال	حكم التأخير	علة التأخير
١ - أكرم هذا وذاك	واجب	خفاء الإعراب والتباسه بالفاعل لعدم وجود قرينة كاشفة
٢ - أكل موسى الكَمْثرى	جائز	وجود القرينة المميزة بين الفاعل والمفعول حيث إن الأكل هو موسى والمأكول هو الكَمْثرى، وهذه القرينة معنوية
٣ - أكرمت زيداً	واجب	لأن الفاعل ضمير متصل غير منحصر.

س: افرق بين الأسلوبين التاليين:

١ - ضربتُ زيداً.

٢ - ما ضرب زيداً إلا أنا.

الجواب:

في الأسلوب الأول يجب تأخير المفعول به عن الفعل والفاعل؛ لأن الفاعل ضمير متصل غير منحصر.

- وفي الأسلوب الثاني فيه الفاعل مؤخر وجوباً؛ لأنه ضمير منحصر.

س: ما حكم المحصور (بإلا أو وإنما) من حيث وجوب التأخير وجوازه؟ ثم اذكر المذاهب في المحصور بإلا.

الجواب:

اتفق أهل العربية على وجوب تأخير المحصور وإنما فاعلاً كان، نحو: إنما ضرب عمراً زيداً، أو مفعولاً، نحو: إنما ضرب زيداً عمراً.

وأما المحصور بـ (إلا) ففيه ثلاثة مذاهب:

- الأول: لأكثر البصريين والفراء وابن الأنباري أنه إذا كان المحصور فاعلاً وجب تأخيره، نحو: ما ضرب زيداً إلا عمرو، وإن كان مفعولاً جاز تقديمه وتأخيره فتقول: (ما ضرب زيداً إلا عمراً، وما ضرب إلا عمراً زيداً)، حيث يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

- والمذهب الثاني: للكسائي، حيث يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً، مثال تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) قول الشاعر:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشيّة أناء الديار وشامها

- ومثال تقديم المفعول المحصور بـ (إلا) قوله:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضغف ما بي كلامها

- والمذهب الثالث: لبعض البصريين والجزولي والشلوبين، أنه يمتنع

تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلاً أو مفعولاً طرداً للباب على وتيرة واحدة، وذلك قياساً ل(ما، وإلا) على إنما.

س: بين ما اتفق عليه وما اختلف فيه من الأساليب التالية.

- ١ - خاف رَبَّهُ عَمْرُ.
- ٢ - ضرب غلامَهَا جَارُ هِنْدٍ.
- ٣ - زان، نورُهُ الشجر.
- ٤ - ضرب بعلُّهَا صاحبَ هِنْدٍ.

الجواب:

المثال الأول: اتفق أهل العربية على جواز تقديم المفعول به المتصل بضمير يعود على الفاعل المؤخر.

- واختلفوا في الثاني على مذهبين:

- أحدهما: منع تقديم المفعول المتصل بضمير يعود على بعض الفاعل المؤخر.

- والآخر: الجواز، حيث أجره مجرى (خاف ربه عمر)، وهو الراجح.

- والمثال الثالث فيه مذهبان:

أحدهما: المنع، وهو مذهب الجمهور النحويين، وما ورد منه في كلام العرب فشاذاً.

- والآخر: الجواز، وهو مذهب أبي عبد الله الطوال من الكوفيين، وابن جني، وتبعهما ابن مالك.

- والرابع: الراجح منعه بالإجماع؛ لأن الفاعل اتصل بضمير يعود على المفعول به المؤخر لفظاً ورتبة.

س: علام احتج النحاة بالأبيات التالية؟

- ١ - لما رأى طالبوه مصعباً دُعِرُوا وكاد لو ساعد المقدورُ ينتصر
- ٢ - كساحِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابٌ سُودِدُ ورقى نداءه ذا الندى في ذرى المجد

- ٣ - ولو أن مجدداً أخذ الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مُطعماً
 ٤ - جزی ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلام العاويات وقد فعل
 ٥ - جزی بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يُجزي سيمار

الجواب:

احتج أبو عبد الله الطوال وابن جني وابن مالك بهذه الأبيات على جواز اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول المؤخر.

- خلاصة أحكام الفاعل:

س: اذكر أحكام الفاعل مع التمثيل لكل بمثال.

الجواب:

الأول: أن يكون مرفوعاً لفظاً ومحلاً، نحو قوله تعالى: ﴿فتبارك الله أحسن الخالقين﴾.

- أو محلاً فقط نحو قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾، ﴿وكفى بالله﴾ أو لفظاً فقط، نحو: مات علي؛ لأنه مفعول معنى فاعل لفظاً لتعلق الفعل به.
 - الثاني: أن يكون مذكوراً في الكلام، نحو: سافر محمد، أو ضميراً مستتراً، نحو: زيد قام، ففي (قام) ضمير مستتر هو الفاعل، ولا يحذف الفاعل، إلا في مسائل مستثناة سنعرض لها فيما بعد.

- الثالث: أن لا يلحق فعله علامة تثنية أو جمع، نحو: قام الزيدان - وقام الزيدون، ولا يجوز: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون؛ إلا على لغية.
 - الرابع: يؤنث فعله له إن كان مؤنثاً سواء أكان التأنيث واجباً، نحو: قامت هند، أو جائزاً، نحو: قامت الرجال.

- وأما نحو: نعم الفتاة هند، فحذف التاء حسن عند ابن مالك وإثباتها أحسن عند ابن عقيل، ويجوز الوجهان قياساً على جمع التكسير.

- الخامس: الأصل فيه أن يتصل بفعله، نحو: أكرم زيد عمراً، وقد يعدل عن ذلك الأصل، كما سبق بيانه.

- ما لا فاعل له من الأفعال:

س: هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل على خلاف المشهور في الاستعمال العربي، اذكرها.

الجواب:

الأول: الفعل المؤكد: (أي الثاني) في قول الشاعر:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون احبس احبس

- والثاني: الفعل المبني للمجهول في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَضِيَ الْأَمْرُ﴾ حيث أنيب المفعول به عنه، والنائب والمنوب عنه كالعوض والمعوض عنه لا يجتمعان ولا يحذفان.

- والثالث: كان الزائدة إذا وقعت بين متلازمين غير جار ومجرور مثل: (ما - كان - أصبح علم من تقدم)، إذ الأصل: ما أصحَّ علم من تقدم، ومعنى زيادتها تجردها عن الإسناد إليها.

والرابع: الفعل المكفوف بما، نحو: (قلما، وكثرما، وطالما) بناء على ما ذهب إليه سيويه.

- مسائل حذف فيها الفاعل:

س: الفاعل أقوى ركني الإسناد فلا يجوز حذفه، إذ لا يتصور وقوع فعل بغير فاعل، غير أنه ورد حذفه في مواطن لقيام قرينة دالة عليه، اذكرها.

الجواب:

الأول: فاعل المصدر في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ والتقدير: أو إطعامه.

- والثاني: فاعل الفعل المبني للمجهول، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَضِيَ الْأَمْرُ﴾، والتقدير - والله أعلم -: وَقَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ، فحذف الفاعل للعلم به وأقيم المفعول به مقامه.

- والثالث: فاعل (أفعل به) في التعجب إذا عطف على نظيره نحو قوله

تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾، والتقدير: والله أعلم، وأبصر بهم، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو كثير في الاستعمال.

- والرابع: فاعل الفعل في الاستثناء المفرغ، إذا أقيم البدل مقام المبدل منه مثل: ما قام إلا زيد، والتقدير: ما قام أحد إلا زيد، فحذف المبدل منه وهو (أحد)، وأقيم البدل مقامه وهو (زيد).

- والخامس: إذا أقيمت الحال المفصلة مقام الفاعل، نحو قوله:

كرة ضربت بصوالجة فتلقفها رجلٌ رجلٌ

- إذ الأصل: فتلقفها الناسُ رجلاً رجلاً.

والسادس: إذا أقيم المضاف إليه مقام الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾ إذا التقدير والله أعلم: وجاء أمر ربك.



نائب الفاعل

تعريفه وبيان أنواعه وأحكامه:

هو اسم صريح أو مؤول بالصريح حذف (١) فاعله للجهل به، أو لغرض لفظي أو معنوي، وأقيم (٢) هو: أي النائب من مفعول (أ) به أو مصدر (ب) أو ظرف (ج) متصرفين مختصين، أو مجرور (د) مقامه في إسناد العامل (٣) له ووجوب (٤) تأخيرته عنه، واستحقاقه (٥) للاتصال به، وامتناع (٦) حذفه وتأنيث (٧) عامله لتأنيته على طريقة (فَعَلَ أو (٨) يُفَعَلُ) نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾، وَأَكْرَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - أو في الدر - إكْرَامٌ حَسَنٌ.

- أحوال بناء الماضي للمجهول ولغات العرب في حركة فاء الأجوف والمضعف:

س: فصل القول في بناء الماضي للمجهول مع التمثيل.

الجواب:

القاعدة العامة في بناء الماضي للمجهول أن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره نحو: سُرِقَ المتاعُ، وضربَ زيدٌ، هذا إذا لم يكن مبدوءاً ببناء المطاوعة أو همزة وصل أو كان أجوف أو مضعفاً ثلاثياً كما سيأتي.

- فإذا كان مبدوءاً ببناء المطاوعة ضمَّ أوله وثانيه، وكسِرَ ما قبل آخره نحو: تُقَدِّمُ - تُؤَخِّرُ - تُؤَدِّي.

- وإذا كان مبدوءاً بهمزة وصل ضمَّ أوله وثالثه وكسِرَ ما قبل آخره، فتقول: استُخْرِجَ المعدن - استُحْلِيَ الشرابُ.

- وأما الأجوف فللعرب فيه ثلاث لغات:

- الأولى: كسر الفاء وقلب الألف ياء فتقول: قِيلَ الحَقُّ، وبيعَ الثوبُ. وهي لغة جمهور العرب.

- والثانية: ضمُّ الفاءِ وقلبُ الألفِ واواً فتقول: قَوْلَ الحَقِّ، وْبُوعَ الثوبِ. وهي لغة بني دُبَيْرٍ وبني فقعسٍ من فصحاء بني أسد.

- والثالثة: إشمام كسر الفاء ضمة، وقد وردت السبعة بها.

وأما المضعف الثلاثي ففيه المذاهب الآتية:

- مذهب الجمهور ضم الأول، نحو قوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾.

- ومذهب الكوفيين كسر الأول، نحو قوله تعالى: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ

إِلَيْنَا﴾.

- إشمامُ الكسرِ بالضمِّ.

- رفع اللبس بالحركة:

س: ابن الفعل في الأساليب الآتية للمجهول مع تغيير ما يلزم.

الجواب:

بنائوه للمجهول	الفعل
(سِمْتُ) بكسر السين أو إشمامها	سامني الأمير
(خُفْتُ) بضم الخاء أو إشمامها	خافني العدو
(بُعْتُ) بضم الباء أو إشمامها	باعني سيدي

- اللغات الواردة في بناء الأجوف المزيد للمجهول:

س: اذكر اللغات الواردة في بناء كل من (اختار وانقاد) للمجهول.

الجواب:

في الفعلين: (اختار وانقاد) عند بنائهما للمجهول ثلاث لغات:

- الأولى: كسر أولهما وثالثهما وقلب الألف ياء فتقول: اختيرَ - إنقيدَ.
- الثانية: ضم الأول والثالث وإبدال الألف واواً فتقول: أختورَ - أنقودَ.

- والثالثة: إشمام الكسرة قبل الألف الضمة.

- أي: أن فيه اللغات الثلاث التي في قال وباع.

س: بين ما يجوز عربية وما لا يجوز في الأساليب الآتية:

الجواب:

المثال	ما يجوز وما لا يجوز
١ - جُلِسَ عندك	- لا يجوز حيث الظرف غير متصرف للزومه النصب على الظرفية.
٢ - رُكِبَ سحرًا، إذا أريد به سَحَرُ يوم بعينه	
٣ - سِيرَ وقتٌ	
٤ - ضُرِبَ ضربٌ	
٥ - جُلِسَ في دار	- لا تجوز؛ لأن الظرف في الثالث والمصدر في الرابع والجار والمجرور في الخامس لا فائدة منها لعدم الاختصاص
٦ - سير يوم الجمعة	
٧ - ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ	
٨ - مُرَّ بزيد	- يجوز لاستيفاء شروط الظرف والمصدر والجار والمجرور من نحو: التصرف والاختصاص.

- نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل وشرط كل^(١):

س: اشترط النحاة في الظرف والمصدر والجار والمجرور لنيابتها عن الفاعل شروطاً، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

في الظرف والمصدر شرطان: أحدهما: أن يكونا مختصين، والآخر: أن يكونا متصرفين.

- واشترطوا في الجار والمجرور شرطاً واحداً، وهو أن لا يلزم طريقة واحدة، مثل: (مُدَّ - ومُنَدَّ) لاختصاصهما، بجر ظرف الزمان فقط.

- مثال الظرف الصالح للنيابة عن الفاعل: سِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

- ومثال المصدر: ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ.

- ومثال الجار والمجرور: مُرَّ بَزِيدٍ.

- الخلافاً بين البصريين والكوفيين في نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده:

س: اذكر المذاهب فيما ينوب عن الفاعل إذا اجتمع في الجملة مفعول به وظرف ومصدر وجار ومجرور.

الجواب:

مذهب جمهور البصريين إلا الأخصش، أنه إذا اجتمع مع المفعول به غيره من المفاعيل يتعين نيابة المفعول به فقط فيقال: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً شَدِيداً يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي دَارِهِ.

- ومذهب جمهور الكوفيين، أنه يجوز أن ينوب غير المفعول به عن الفاعل مطلقاً مع وجود المفعول به: ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا.

(١) المصدر والظرف والجار والمجرور إذا نابت عن الفاعل خرجت عن أصلها وصارت مفعولاً به لوقوعها وقعه. انظر: أسرار العربية، لابن الأنباري ص ٩٣، ٩٤.

- ومذهب الأخفش، التفصيل إن كان المتقدم غير المفعول به جاز نيابته عن الفاعل وجاز نيابة المفعول به كذلك نحو: ضُربَ في الدار زيداً، وضرب في الدار زيدٌ، وإن كان المتقدم هو المفعول به تعين نيابته عن الفاعل فتقول: ضُربَ زيدٌ في الدار، ويمتنع: ضُربَ زيداً في الدار.

س: علام احتج النحاة بقوله تعالى: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانوا يكسبون﴾؟
- وقول الشاعر:

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيداً ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هُدَى؟

الجواب:

احتج الكوفيون بالآية والبيت على جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام، فالنائب في الآية هو «بما» مع وجود المفعول به منصوباً وهو «قوماً» والنائب في البيت هو الجار والمجرور «بالعلياء» مع وجود المفعول به وهو «سيداً».

س: ضربتُ زيداً ضرباً شديداً، ابن الفعل في هذه الجملة للمجهول مع بيان مذاهب النحاة فيما ينوب عن الفاعل.

الجواب:

بناء الفعل على مذهب البصريين ما عدا الأخفش: ضُربَ زيدٌ ضرباً شديداً.
- وبنائه على مذهب الكوفيين: ضُربَ زيدٌ ضرباً شديداً، ويجوز: ضُربَ زيداً ضربٌ شديداً.

- وعلى مذهب الأخفش النائب هو المفعول به كما هو مذهب البصريين؛ لأنه تقدم على غيره من المفاعيل.

- نيابة أحد المفعولين عن الفاعل في باب (أعطى)، ومذاهب النحاة في ذلك:

س: عيّن في الجملتين التاليتين ما يجوز فيه نيابة المفعول الأول أو الثاني، وما يتعين فيه نيابة الأول دون الثاني:

١ - أعطيتُ زيداً درهماً.

٢ - أعطيتُ زيداً عمراً.

الجواب:

أ - في المثال الأول: يجوز نيابة الأول فتقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، ويجوز نيابة الثاني، نحو: أُعْطِيَ زيداً درهماً، وذلك لأمن اللبس.

ب - وفي المثال الثاني: يتعين فيه إقامة الأول دون الثاني فتقول: أُعْطِيَ زيدٌ عمراً، وذلك لعدم معرفة الآخذ من المأخوذ.

س: بين مذهب الكوفيين في قولهم: أعطيت زيداً درهماً، عند بناء الفعل للمجهول.

الجواب:

مذهب الكوفيين إذا كان المفعول الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول لكونه معرفة فتقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً ولا يجوز العكس.

- الخلاف في نيابة أحد المفعولين عن الفاعل في باب (ظن):

س: فصل القول في نيابة أحد المفعولين في باب (ظن) عن الفاعل.

الجواب:

اختلف النحاة في ذلك على مذهبين:

- المشهور أنه يتعين نيابة الأول فقط في باب (ظن) وفي باب (أرى وأعلم)، مما ينصب ثلاثة مفاعيل فتقول: ظُنَّ زيدٌ قائماً، وأُعْلِمَ زيدٌ فرسك مسرجاً.

- ومذهب ابن مالك أنه يجوز نيابة الأول أو الثاني في بابي (ظن وأعلم) ما لم يحصل لبس فتقول: (ظُنَّ زيدٌ قائماً، ظُنَّ زيداً قائماً)، وأُعْلِمَ زيدٌ فرسك مسرجاً، وأُعْلِمَ زيداً فرسك مسرجاً، أما إذا حصل اللبس فيتعين إقامة الأول، نحو: (ظُنَّ زيدٌ عمراً)، وأُعْلِمَ زيدٌ خالدًا منطلقاً.

- الخلاف في نيابة المفعول الثالث عن الفاعل:

س: في إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل مذهبان، اذكرهما.

الجواب:

المذهب الأول: أن ابن أبي الربيع وابن مالك نقلوا الاتفاق على منع إقامته مقام الفاعل.

- والمذهب الثاني: أن بعض النحاة نقل الخلاف في ذلك، وعلى المذهب الأول يمتنع إقامة الثالث مقام الفاعل، وعلى المذهب الثاني يجوز إقامته مقام الفاعل، نحو: أعلم زيداً فرسك مسرّج.

- لا يرفع الفعل المتعدي... أكثر من نائب فاعل واحد إذا كان له أكثر من مفعول:

س: هل يرفع الفعل أكثر من نائب فاعل إذا كان له أكثر من مفعول؟

الجواب:

لا يرفع الفعل إذا كان له أكثر من مفعول إلا مفعولاً واحداً ويبقى الثاني والثالث منصوبين.

- تقول في أعطيت زيداً درهماً: أعطيت زيداً درهماً.

- وتقول في أعلمت زيداً عمراً قائماً: أعلمت زيداً عمراً قائماً.

س: بين الشاهد النحوي في الأبيات الآتية:

حيكت على نيرين إذ تحاك تختبئ الشوك ولا تشاك

ليت وهل ينفع شيئاً ليث ليت شباباً بوع فاشتريث

لم يُغن بالعلياء إلا سيدا ولا شفى ذا العقي إلا ذو هدى

الجواب:

الشاهد في الأول: (حكيت) بإخلاص كسرة الحاء عند بناء (حاك)

للمجهول، وإبدال ألفه ياء.

- والشاهد في الثاني: (بوع) حيث روى بإخلاص ضمة الباء عند بناء (باع) للمجهول، وإبدال ألفه واواً.
- والشاهد في الثالث: (لم يعن بالعلياء) حيث ناب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام، وهو دليل مذهب الكوفيين في ذلك.



الاشتغال

- تعريف الاشتغال:

س: عرّف الاشتغال ثم مثل له بمثالين: أحدهما: يكون الفعل المشغول عاملاً في ضمير الاسم السابق، والآخر عاملاً في سببته.

الجواب:

الاشتغال: هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل هذا الفعل في ضمير ذلك الاسم المتقدم، نحو: زيدٌ ضربتهُ، أو في سببته نحو: زيداً ضربتُ غلامهُ.

- العامل في الاسم المتقدم:

س: بيّن العامل في الاسم المتقدم في المثالين التاليين مع بيان السبب:

١ - زيداً أكرمته.

٢ - زيداً أكرمتُ.

الجواب:

في المثال الأول: (زيداً) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته، وسر ذلك أن الفعل المتأخر قد شغل عن العمل في الاسم المتقدم بالعمل في ضميره.

- وفي المثال الثاني: (زيداً) مفعول به للفعل بعده حيث لم ينشغل ذلك الفعل بضمير الاسم المتقدم.

س: اختلف النحويون في ناصب (زيداً) في قولنا: زيداً ضربته، وضَّح المذاهب في ذلك.

الجواب:

أ - يرى جمهور النحاة ووافقهم ابن مالك أن (زيداً) منصوب بفعل محذوف وجوباً حيث دل عليه المذكور بعده، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته.

ب - ويرى الكوفيون أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر وهم فريقان:

- الفريق الأول: يرى أن زيداً والضمير المتصل بالفعل بعده معمولان لذلك الفعل. ورد بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره معاً.

- والفريق الثاني: يرى أن زيداً مفعول به للفعل بعده وأما الضمير المتصل بالفعل فملغى، ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعامل.

- أحوال الاسم المتقدم: المشغول عنه:

س: للاسم المشغول عنه أحوال متعددة، مثل لوجوب النصب بمثال، وكيف ترد على من أجاز الرفع على الابتداء محتجاً بقول الشاعر؟
لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

الجواب:

مثال وجوب النصب في قولنا: إن زيداً أكرمتُهُ أكرمك، حيث سبق المشغولُ عنه بأداة الشرط (إن) وهي مختصة بالدخول على الأفعال.

- أما وقوع المرفوع بعد (إن) في البيت فالصواب أن يقال: إنَّ (مُنفساً) فاعل لفعل محذوف والتقدير: إن هلك منفسٌ أهلكته.

- وعليه تكون (إن) باقية على اختصاصها بالدخول على الفعل، وهو مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون دخول (إن) الشرطية على الجملة الاسمية محتجين بهذا البيت، وهو أيضاً مذهبهم في (إذا) الشرطية.

س: علام احتج النحاة بقول الشاعر؟

لا تجزعي إن منفسٌ أهلكتهُ فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

الجواب:

احتج النحاة بهذا البيت على رفع (منفسٌ) على الابتداء عند الكوفيين حيث أجازوا رفع الاسم بعد أداة الشرط، والصواب أن (منفساً) فاعل لفعل محذوف والتقدير: إن هلك منفسٌ أهلكته، وهو مذهب البصريين كما تقدم.

س: لماذا وجب نصب المشغول عنه في قولنا: إن زيدا أكرمتهُ أكرمك،

ووجب رفعه في قولنا: زيدٌ هل تضربه؟

الجواب:

وجب نصب (زيداً) في المثال الأول حيث تلا أداة هي مختصةٌ بالفعل، وهي (إن) الشرطية.

- ووجب رفعه في المثال الثاني حيث منع حرفُ الاستفهامِ عمل الفعل بعده فيما قبله أو تفسيره لعاملٍ في الاسم قبله.

س: ذكر ابن مالك لوجوب رفع المشغول عنه مسألتين، وضّح ذلك.

الجواب:

المسألة الأولى: أن يقع المشغول عنه بعد إذا الفجائية نحو قولهم: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، وذلك لاختصاص (إذا) الفجائية بالدخول على الجمل الاسمية، فلا يليها إلا مبتدأ.

المسألة الثانية: أن يقع الفعل المشغول بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها مثل أدوات الشرط والعرض والتحضيض والاستفهام والنفي وأل الموصولة^(١) وأخواتها، نحو: زيدٌ إن لقيته فأكرمهُ.

(١) هذه الأنواع تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها فاحفظ ذلك.

س: اختلف أهل العربية في رفع زيد ونصبه على مذهبين في قولنا: زيداً ما لقيته، وضح ذلك.

الجواب:

يرى فريق من النحاة وجوب رفع زيد على الابتداء حيث وقع بعده (ما) النافية وهي تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها وهو الأجود في القياس، وكذا ما أشبهها من أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض والعرض كما تقدم.

- وأجاز فريق آخر نصب زيد على تقدير فعل مقدر دل عليه المذكور ولم يكن عوضاً عنه، نحو: زيداً ما لقيته، والتقدير: لقيتُ زيداً ما لقيته، وهذا لا يكون من باب الاشتغال.

س: مثل لرجحان النصب بثلاثة أمثلة مختلفة.

الجواب:

- ١ - أن يقع بعد الاسم المشغول عنه فعل طلبي نحو: زيداً اضربهُ؛ والرفع ضعيف في القياس لما يترتب عليه من الإخبار بالجملة الطلبية.
- ٢ - أن يقع الاسم المشغول عنه بعد همزة الاستفهام، نحو: أزيداً ضربته؟ لأن همزة الاستفهام يغلب دخولها على الأفعال.
- ٣ - أن يقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف متصل به وقد تقدمته جملة فعلية نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته، ف(عمراً) مفعول لفعل محذوف للتجانس بين الجملتين، والتجانس، بين المتعاطفين أجود في العربية، والتقدير: قام زيدٌ وأكرمت عمراً أكرمته.

س: عيّن ما يترجح نصبه وما يترجح رفعه في المثالين التاليين:

١ - قام زيدٌ وأما عمرو فأكرمته.

٢ - قام زيدٌ وأما عمراً فأكرمه.

الجواب:

(عمرو) في المثال الأول يترجح رفعه حيث فصل عن العاطف بـ(أماً) ووقع بعده جملة خبرية.

- و(عمرأ) في المثال الثاني يترجح نصبه حيث وقع بعده جملة طلبية.
س: اختلف أهل العربية في نحو: زيدٌ ضربته على مذهبين، وضّحهما.

الجواب:

- المذهب الأول: لسيبويه وغيره من أئمة العربية أنه يجوز فيه الرفع والنصب مع رجحان الرفع، مثال الرفع: زيدٌ ضربته، ومثال النصب قوله تعالى: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾.

- والمذهب الثاني: يرى جماعة من أهل العربية وجوب الرفع، ومنع النصب، وهذا مردود بنقل الثقات من أهل العربية، مثل سيبويه وغيره.

- ما يجوز الفصل به بين الفعل المتأخر وضمير الاسم المتقدم:

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

- ١ - مشغول فصل عن شاغله بحرف جر، نحو: زيدٌ مررت به.
- ٢ - مشغول فصل عن شاغله بمضاف، نحو: زيدٌ ضربت غلامه.
- ٣ - مشغول فصل عن شاغله بمضافين، نحو: زيدٌ ضربت غلام صاحبه.
- ٤ - مشغول فصل عن شاغله بحرف جرٍّ ومضاف، نحو: زيدٌ مررت بغلامه.
- ٥ - مشغول فصل عن شاغله بحرف جرٍّ ومضافين، نحو: زيد مررت بغلام صاحبه.

س: بيّن حكم المتقدم «المشغول عنه» من حيث وجوب النصب، ووجوب الرفع ورجحان النصب، واستواء الرفع والنصب، ورجحان الرفع في الأساليب التالية:

- ١ - إن زيداً مررت به أكرمك.
- ٢ - خرجت فإذا زيدٌ مرَّ به عمرو؟

- ٣ - أزيداً مررت بهِ .
 ٤ - زيدٌ مررتُ بهِ .
 ٥ - زيدٌ قام وعمرو مررتُ بهِ .

الجواب:

- (زيداً) في المثال الأول: واجب النصب، حيث تلا أداة الشرط (إن)، وهي مختصة بالدخول على الأفعال.
 - (وزيد) في المثال الثاني: واجب الرفع، حيث تلا إذا الفجائية وهي مختصة بالدخول على الأسماء.
 - (وزيداً) في المثال الثالث: راجح النصب، حيث تلا همزة الاستفهام التي يغلب دخولها على الفعل.
 - (وزيد) في المثال الرابع: راجح الرفع؛ لأنه مبتدأ لا يحتاج إلى تقدير عامل.
 - (وعمر) في المثال الخامس: يستوي فيه الرفع والنصب؛ لأنه وقع بعد عاطف متصل به، وقد سبق بفعل وقع خبراً عن المبتدأ.

الجواب:

س: للاسم المتقدم على الفعل المتأخر أحوالاً، اذكرها إجمالاً مع التمثيل ما أمكن.

- للاسم المتقدم على الفعل المتأخر خمس حالات:
 - الأولى: ترجيح النصب، نحو: زيداً أضربُه، وَعَلِيّاً لا تُهَنِّه .
 - والثانية: ترجيح الرفع، نحو: زيدٌ أضربتهُ.
 - والثالثة: وجوب الرفع، نحو: خرجت فإذا زيدٌ يضرِبُه عمرو .
 - والرابعة: وجوب النصب، نحو: إن زيداً لقيتهُ فأكرِمهُ .
 - والخامسة: تساوي الرفع والنصب؛ أي: تكافؤهما، نحو: زيد قام أبوه وعمراً أكرمهُ وعمرو أكرمهُ.

س: فصل القول في أحوال الاسم المتقدم في ضوء ما درست.

الجواب:

أولاً: رجحان النصب فيه ثلاثة مسائل:

الأولى: أن يكون الفعل المذكور طلبياً مثل:

- الأمر نحو: زيداً اضربهُ.

- والنهي نحو: زيداً لا تُهِنهُ.

- والدعاء نحو: اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمهُ.

- وسر ترجيح النصب أن الرفع يؤدي إلى الإخبار بالجملة الطلبية على خلاف القياس، إذ شرط جملة الخبر أن تحتل الصدق والكذب والجملة الطلبية لا تحتلها.

- والثانية: أن يكون الاسم المشغول عنه مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية، نحو: قولك: قام زيدٌ وعمراً أكرمتُهُ، ورجحان النصب يفضي إلى التجانس بين الجملتين في المثال السابق، إذ (عمراً) مفعول لفعل محذوف وهذه الجملة معطوفة على جملة (قام زيد) وكلتاها فعلية، والتناسب في العطف أولى من التخالف.

- والثالثة: أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال، نحو: همزة الاستفهام في قولك: (أزيداً ضربته؟)، أو ما النافية، نحو: (ما زيداً ضربته)، ومنه في التنزيل: ﴿أبشراً منا واحداً نتبعه﴾، ويجوز الرفع كما في قوله تعالى: ﴿أبشراً يهدوننا﴾.

ثانياً: وجوب النصب وشرطه أن يتقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل مثل:

١ - أدوات الشرط نحو: إن زيداً رأيتُهُ فأكرمتُهُ... إلخ.

٢ - أدوات التحضيض، نحو: هلا زيداً أكرمتُهُ.

ثالثاً: وجوب الرفع وشرطه أن يتقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول

على الجملة الاسمية، مثل: (إذا) الفجائية، نحو: خرجت فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرو.

رابعاً: تكافؤ الرفع والنصب، وضابطه أن يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها، نحو: زيدٌ قام أبوه وعمراً أكرمته.

خامساً: ترجيح الرفع على النصب وذلك إذا لم يكن من مسائل الوجوب أو التساوي أو الرجحان فيما تقدم، نحو: زيدٌ أكرمته برفع زيد، وهو أرجح من قولنا: زيداً أكرمته بالنصب، حيث يحتاج إلى تقدير فعل، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى.

س: ضربت غلامه، مررت بغلامه، اجعل الفعل في المثالين المتقدمين مشغولاً والمشغول عنه واجب النصب تارة، وواجب الرفع أخرى وراجع النصب مرة، وراجع الرفع أخرى.

الجواب:

- مثال واجب النصب: إن زيداً ضربت غلامه يُضربُكَ، إن زيداً مررت بغلامه يُكرِّمُكَ.
- ومثال واجب الرفع: خرجت فإذا زيدٌ قد ضربتُ غلامه، أو مررت بغلامه.
- ومثال رجحان النصب: أزيداً ضربت غلامه؟ وأزيداً مررت بغلامه؟
- ومثال رجحان الرفع: زيدٌ ضربتُ غلامه، وعمرو مررت بغلامه.
- ما يفسر عاملاً وما لا:

س: بين في الأساليب ما يفسر عاملاً متقدماً وما لا يفسره، مع حكم الاسم المتقدم من حيث الإعراب رفعاً أو نصباً:

- ١ - زيدٌ ذرأه.
- ٢ - زيدٌ أنا ضاربُهُ أمس.
- ٣ - زيدٌ أنا ضاربه الآن أو غداً.
- ٤ - زيدٌ أنا الضاربُهُ.

الجواب:

دَرَإِهِ فِي الْأَوَّلِ: لا يفسر عاملاً متقدماً؛ لأنه اسم فعل أمر وزيد واجب الرفع، وذلك لأن اسم الفعل لا يعمل في معمول متقدم عند الجمهور خلافاً للكسائي.

- وضاربه في الثاني: لا يفسر عاملاً؛ لأنه اسم فاعل بمعنى الماضي، (وزيد) واجب الرفع، وهذا عند الجمهور، وأجازه الكسائي.

- وضاربه في الثالث: يفسر عاملاً؛ لأنه بمعنى الحال والاستقبال، (وزيد) يجوز فيه الرفع والنصب.

- والضاربه في الرابع: لا يفسر عاملاً؛ لأنه مقترن بأل الموصولة وما بعد أل الموصولة لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملاً، (وزيد) واجب الرفع، وكذلك باقي الموصولات ما بعدها لا يفسر عاملاً.

س: ما الحكم فيما لو شُغِلَ الفعلُ المتأخراً بأجنبيٍّ وما يتعين في الجملة حتى تستقيم؟

الجواب:

إذا شُغِلَ الفعلُ المتأخراً بأجنبيٍّ لا يجوز الاشتغال؛ لأن الشرط في الشاغل للفعل أن يكون سببياً غير أنه يتعين في استقامة الجملة أن يتبع الأجنبي إما بصفة، نحو: زيدا ضربت رجلاً يحبه، أو عطف بيان، نحو: زيدا، ضربت عمراً أباه، أو معطوفاً بالواو خاصة، نحو: زيدا ضربت عمراً وأخاه، وذلك كي تحصل الملابس كما حصلت بنفس السببي.

- ما يجوز وما يمتنع في باب الاشتغال:

س: بين ما يجوز عربية وما يمتنع في الأساليب الآتية.

الجواب:

١ - زيدا ضربت عمراً، يمتنع؛ لأنه أجنبي لم يتبع بتابع مما تقدم.

٢ - زيدا ضربت رجلاً يحبه، يجوز؛ لأنه اتبع بصفة.

٣ - زيدا ضربت رجلاً، يمتنع؛ لأنه لم يتبع بتابع مما تقدم.

٤ - زيدا ضربت عمراً أباه، يجوز؛ لأنه أتبع بعطف البيان.

٥ - زيد ضربت عمراً وأخاه، يجوز؛ لأنه عطف عليه بالواو.

س: اختلف النحاة في توجيه قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾، وقوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا...﴾، بين أقوال النحاة في ذلك.

الجواب:

يرى سيويه أن السارق وما عطف عليه مبتدأ، والخبر محذوف والتقدير: (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة)، وهكذا شأن (الزانية والزاني) وأما (فاقطعوا) و(فاجلدوا) فجملتان مستأنفتان.

- ويرى المبرد أن (السارق والسارقة) مبتدأ، وكذلك (الزانية والزاني) والجملة بعدهما خبر، إذ (أل) في السارق والسارقة موصولة بمعنى الذي والفاء للسببية مثل: الذي يأتيني فله درهم، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وعليه فلا يجوز النصب على الاشتغال، والرفع واجب، وقد أجمع عليه القراء.

- ويجيز أبو زكرياء الفراء نصب (السارق والسارقة) بالفعل بعدهما، وقد سبق ذلك في بيان مذهبه (المعاني للفراء ١/٢٤٢).



تعدي الفعل ونزومه

- تعريف الفعل المتعدي:

س: عرف الفعل المتعدي ثم اذكر علامته مع بيان أقسامه والتمثيل لكل ما تذكر.

الجواب:

الفعل المتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: ضربتُ زيداً، ما لم يُبْنَ للمفعول، نحو: ضُربَ زيدٌ، فإن المفعول في هذه الحالة يجب رفعه، ويسمى ما يصل إلى المفعول بنفسه فعلاً متعدياً، وواقعاً ومجاوزاً، وما ليس كذلك يسمى لازماً وقاصراً ومتعدياً بحرف جرّ.

- وعلامته: أن تتصل به هاء المفعول به، نحو: زيداً ضربته، وأن يبني منه اسم مفعول تام، نحو: مأكول - مضروب - معلوم.

وأقسامه ثلاثة:

١ - متعدّ إلى مفعول واحد، نحو: ضربتُ زيداً.

٢ - متعدّ إلى مفعولين:

أ - أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: (ظن) وأخواتها، تقول: ظننتُ زيداً فارساً.

ب - ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: أعطى وكسا وأخواتهما؛ تقول: أعطيتُ زيداً ديناراً، وكسوته جلابياً.

٣ - متعدّ إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أنبأ ونبأ وخبر وأعلم وأرى تقول: أعلمتُ زيداً عمراً عالماً، وهكذا سائر أخواتها.

- ما جاء على القياس من رفع الفاعل ونصب المفعول وما عدل به عنه :

س: يتن في الأساليب التالية ما جاء على القياس في إعراب كل من الفاعل والمفعول به وما جاء على خلاف القياس.

الجواب:

١ - كسر الزجاج الحجرَ. جاء على خلاف القياس حيث رفع المفعول ونصب الفاعل، لظهور المعنى؛ أي: أمن اللبس، ويسمى هذا بالقلب في الإعراب أو الإعارة فيه.

٢ - أعطيتُ زيداً درهماً، جاء على القياس حيث رفع الفاعل ونصب المفعول.

٣ - حرقَ الثوبُ المسمارَ، جاء على خلاف القياس وسببه كالأول.

٤ - أعلمتُ زيداً محمداً مقداماً، جاء على القياس وسببه كالثاني.

٥ - ظننتُ محمداً قائماً، جاء على القياس.

٦ - مثلُ القنابذِ هذَّاجون قد بلغتْ نجرانَ أو بلغتْ سواتهم هَجْرُ - جاء على خلاف القياس حيث نصب الفاعل (سوات) ورفع المفعول (هجر).

- تعريف اللزوم وبيان أنواعه من حيث الصيغة والدلالة:

س: عرّف الفعل اللزوم، ثم مثل لأنواعه.

الجواب:

الفعل اللزوم، هو ما ليس بمتعدّد، أو هو ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ولم يُبَيَّن منه اسم مفعول تام: أي بغير حرف جر؛ بل يقال: مغضوب عليه من غضبتُ عليه، وممرور به من مررت به... إلخ.

وأنواعه هي:

- كل فعل دَلَّ على سجية أو غريزة، نحو: كَرُمَ زيدٌ، وشرف عمرو.

- كل فعل جاء على وزن أفعلّ، نحو: احمرَّ وبيضَّ واسودَّ.

- كل فعل جاء على وزن (افعلل)، نحو: اقعنسس الجمل: امتنع فلم يتبع.
- كل فعل جاء على وزن (افعلّ)، نحو: احمارّ الورد، واصفارّ الزهر، واسوادّ الثوب.
- كل فعل دلّ على نظافة، نحو: طهّر الثوب.
- كل فعل دلّ على دنس، نحو: وسخّ الثوب أو دنس.
- كل فعل دلّ على عرّض، نحو: مرض زيد.
- كل فعل طاوع^(١) المُعدّي إلى مفعول واحد، نحو: مددت الحبل، فامتدّ، وكسرت الزجاج فانكسر.

وخلاصة الفعل اللازم مرده إلى ثلاثة أمور:

- الأول: الصيغة كأن تكون: (افعلّ، وافعلّل، وافعلّ، وافعلّ)، وافعول، وافعول.
- والثاني: المعنى كأن يدل على سجية أو نظافة أو دنس أو عرض.
- والثالث: المطاوعة كأن يكون مطاوعاً لمتعد إلى مفعول واحد فيصير لازماً، وقد تقدمت أمثلة كل.

س: يقول ابن مالك:

ولازم غير المعدّي وحتم	لزوم أفعال السجايَا كَنَهُم
كذا افعلّ والمضاهي اقعنسسَا	وما اقتضى: نظافة أو دنسًا
أو عرّضاً أو طاوع المعدّي	لواحد كمدّه فامتدا

- اشرح الأبيات الثلاثة مبيناً المراد منها في ضوء ما سبق.

الجواب:

تتضمن هذه الأبيات أنواع الفعل اللازم، وهي تنحصر في الآتي:

(١) المطاوعة: قبول فاعل فعلٍ أثر فاعلٍ آخر، نحو: كسرتَه فانكسر، ورددته فارتدّ، والمطاوع بكسر الواو أقل في التعدي من المطاوع بفتح الواو، فمطاوع المتعدي إلى مفعول واحد يصير لازماً وهكذا.

- ١ - ما دل على سجية نحو: كرمٌ - ظرف.
- ٢ - ما جاء على وزن (افعلل)، نحو: اقشعرَّ - اطمأنَّ.
- ٣ - ما جاء على وزن افعللل، نحو: اقعنسس، احرنجم، يقال: احرنجمت الإبل: ارتد بعضها على بعض فاجتمعت.
- ٤ - ما دل على نظافة، نحو: طهرَ - نظفَ.
- ٥ - ما دل على دنس، نحو: دنسَ - وسخَ.
- ٦ - ما دل على عريض، نحو: مرضَ - احمرَّ الورد، واصفرَّ الوردس... إلخ.

- حذف حرف الجر قياساً والخلاف فيه:

س: اختلف أهل العربية في قياسية حذف حرف الجر على مذهبين، اذكرهما مع التمثيل.

الجواب:

- المذهب الأول: للجماهير، وهو أن حذف حرف الجر ينقاس مع (أنّ وأن) المصدريتين بشرط أمن اللبس، نحو: عجبتُ من أنك قائمٌ، وعجبتُ من أن قمت، فيجوز لنا أن نقول: عجبت أنك قائمٌ، وعجبتُ أن قمت بحذف حرف الجرّ وهو (منّ).

- المذهب الثاني: للأخفش الصغير، حيث يرى جواز حذف حرف الجر مطلقاً بشرط أن يتعين الحرف، وأن يُعرف مكانُ حذفه، نحو: بريتُ القلم السكينَ والتقدير: بريت القلم بالسكين فحذف حرف الجر وهو الباء ثم نصب المجرور، وما عدا ذلك يكون سماعاً، نحو قوله:

تمرّون الديارَ ولم تعوجوا كلامكمُ عليّ إذا حرامٌ

س: بين ما يجوز فيه حذف حرف الجر وما يمتنع في الأساليب التالية.

الجواب:

- ١ - عجبت من أنك قائمٌ، يجوز فيه الحذف قياساً.

- ٢ - رغبت في زيد، يمتنع فيه الحذف حيث يؤدي إلى اللبس إذ يحتمل أن يكون الحرف (في أو عن) وذلك لورود تعدي (رغب) بهما مع اختلاف المعنى .
- ٣ - اخترت القوم من بني تميم، يمتنع فيه الحذف .
- ٤ - أمرُّ على الديار، يجوز فيه الحذف فتقول: أمرُّ الديارَ .
- ٥ - بریت القلم بالسكين، يجوز فيه الحذف فتقول: بریت القلمَ السكينَ .
- الخلاف في محل (أَنَّ وَأَنْ) بعد حذف حرف الجر:

س: اختلف أهل العربية في موضع (أَنَّ وَأَنْ) بعد حذف حرف الجر على ثلاثة مذاهب، اذكرها مع التمثيل .

الجواب:

- المذهب الأول للأخفش: أن (أَنَّ وَأَنْ) بعد حذف حرف الجر موضعهما خفض^(١) مثل: عجبت أنك قائم، وعجبت أن قمت، فجملة (أَنَّ قائم، وَأَنْ قمت) في محل جر بحرف جرٍّ محذوف .
- والمذهب الثاني للكسائي والخليل: أن موضعهما نصب فجملة (أَنَّ قائم، وَأَنْ قمت) في المثاليين السابقين في محل نصب على نزع الخافض .
- والمذهب الثالث لسيبويه: أنه يجوز فيهما الخفض والنصب معاً، ومذهب سيبويه يفضي إلى اجتماع شبه الضدين النصب والخفض أو تنازع فعل وحرف وهو ممنوع في القياس .

(١) يدل هذا على أن أبا الحسن يجوز حذف حرف الجر مع بقاء عمله وهو إما قياسيٌّ كما هنا، وفي القسم، نحو: اللهُ لأفعلن، و(رُبَّ) إذا عوض عنها بالواو، نحو: (وبلدةٍ ليس بها أنيس) أو الفاء، نحو: (فمثلك حبلى قد طرقت) أو بل، نحو: (بل بلدٌ مثل الفجاج قتمه)، وتمييز (كم) الاستفهامية، نحو: بكم درهم اشترت ثوبك؟ أي: من درهم، ونحو: قولهم: مررت بصالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ، وغير ذلك . وإما سماعي وهو كثير من ذلك قول رؤية: (خيرٍ عافاك الله أي بخير أو على خير أو كخير . . .)

وغير ذلك كما لا يتسع هذا المقام لبيانه .

س: أعرب ما تحته خط في الجملة التالية على المذاهب الثلاثة الواردة في: عجبت أنك قائم.

الجواب:

جملة (أنك قائم) في محل جر بـ(من) محذوفة عند الأخفش، وفي محل نصب على نزع الخافض عند الخليل والكسائي، ويجوز فيها الوجهان: الخفض والنصب على مذهب سيويه.

- الرتبة الملزمة وغيرها:

س: بيّن في الأساليب الآتية ما التزمت فيه الرتبة بين المفعولين، وما تكافأت فيه أو رفضت.

الجواب:

١ - كسوت زيداً جبة. يجوز فيه وجه آخر وهو: كسوت جبة زيداً، فالرتبة متكافئة؛ لأن اللبس.

٢ - أعطيت زيداً عمراً. التزم فيه الرتبة وذلك بوجوب تقديم زيد على عمرو خوف اللبس.

٣ - أعطيت الدرهم صاحبه رفضت فيه رتبتي المفعول والفاعل حيث اتصل ما هو فاعل في المعنى بضمير يعود على المفعول.

س: علل لما يأتي:

- التزم الرتبة في أعطيت زيداً عمراً، وجواز تخلفها في أعطيت زيداً درهماً، ورفضها في أعطيت الدرهم صاحبه.

الجواب:

١ - التزمت الرتبة في أعطيت زيداً عمراً حيث كل منهما صالح؛ لأن يكون فاعلاً وأن يكون مفعولاً فلذلك التزم تقديم زيد على عمرو خوف اللبس.

٢ - وفي قولنا: أعطيت زيداً درهماً، يجوز تخلفها فنقدم زيداً على الدرهم ويجوز العكس لأمن اللبس.

٣ - ورفضت الرتبة في قولنا: أعطيتُ الدرهمَ صَاحِبَهُ حيث وجب تأخير الفاعل في المعنى وتقديم المفعول لاتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول، لأنَّ المانعَ صناعيًّا؛ أي: نحويًّا.

- مواطن حذف الفضلة:

س: بيِّن في الأساليب الآتية ما يجوز حذفه من الفضلة وما يمتنع.

الجواب:

- ١ - ضربت زيداً، يجوز فيه حذف الفضلة، فتقول: ضربت.
- ٢ - ما ضربت إلا زيداً، يمتنع فيه حذف الفضلة، فلا يجوز: ما ضربت إلا.
- ٣ - أعطيت زيداً درهماً، يجوز فيه حذف المفعولين أو أحدهما، ولو لم يدل دليل على أحدهما أو كليهما كما سبق في باب (أعلم وأرى)، فليراجع.

- مواطن ذكر الفضلة:

س: متى يتعين ذكر الفضلة في الكلام؟ مثل لما تذكر.

الجواب:

يتعين ذكر الفضلة في موضعين:

الأول: أن تقع الفضلة في جواب سؤال: كأن يقال: مَنْ ضربت؟ فتقول: ضربت زيداً.

والثاني: أن تقع الفضلة محصورة، نحو: ما ضربت إلا زيداً.

س: مثل لما يأتي.

الجواب:

جواز حذف المفعول به: ضربتُ زيداً.

- جواز حذف أحد المفعولين أو كليهما: أعطيتُ زيداً درهماً.

- جواز حذف المفعولين نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾.

- وجوب ذكر المفعول به ما ضرب إلا زيداً.

س: علام احتج أهل العربية بالنصوص التالية؟:

الجواب:

- قوله تعالى: ﴿فأما من أعطى واتقى﴾.
 - احتجوا بالآية على جواز حذف الفضلة وهما مفعولا (أعطى) كما تقدم.
 - قوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾.
 - احتجوا بالآية على جواز حذف الفضلة، وهو المفعول الثاني ليعطي.
 - قوله تعالى: ﴿حتى يعطوا الجزية على يد﴾.
 - احتج النحاة بالآية على جواز حذف المفعول الأول ليعطوا.
 - حذف ناصب الفضلة جوازاً ووجوباً:
- س: مثل لما يأتي.

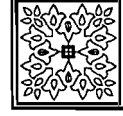
- ١ - حذف ناصب الفضلة جوازاً، نحو: زيداً جواباً لقولك: من ضربت؟
والتقدير: ضربتُ زيداً، فحذف الناصب لدلالة السؤال عليه.
- ٢ - حذف ناصب الفضلة وجوباً ويطرد ذلك في باب الاشتغال (١)، نحو:
زيداً ضربته، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه
حيث قام مقام العوض، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه، إذ لا
يحذف شيء إلا للدليل مقالي أو حالي، وكذلك يحذف ناصب الفضلة في باب
الاختصاص (٢)، نحو: نحن - العرب - أقرى الناس للضيف، والتحذير
(٣)، نحو: إياك والأسد، والإغراء، نحو: أخاك أخاك، والسلام السلام.

س: بين الشاهد النحوي في البيت الآتي:

تَمْرُونَ الدِيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

الجواب:

الشاهد قوله: (تمرون الديار) حيث حذف حرف الجر، وأوصل الفعل
(تمرون) إلى المجرور (الديار) فنصب على نزع الخافض، وهذا الحذف سماعي.



التنازع

- تعريفه :

هو أن يتقدم في اللفظ عاملان من فعل متصرف أو شبهه مذكوران في اللفظ، فأكثر... اتفقا في العمل أو اختلفا فيه، على معمول واحد، مطلوباً لكل منهما من حيث كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: لقيني وأكرمني زيداً، ولقيت وأكرمت زيداً... إلخ. فأكثر، نحو: تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين.

- الخلاف بين البصريين والكوفيين في أيّ العاملين أولى بالعمل في المتنازع فيه :

س: يحسنُ ويسيءُ الزيدان، أَعْمِلُ كلاً من (يحسنُ، ويسيءُ) على مذهبي البصريين والكوفيين مع مراعاة ما يلزم.

الجواب:

أما على مذهب البصريين فتقول: يحسان ويسيءُ الزيدان.
- وأما على مذهب الكوفيين فتقول: يحسن ويسيان الزيدان.
- فالبصريون يعملون الثاني ويضمرون في الأول فاعله، والكوفيون بالعكس.

س: بين ما جاء على مذهب كل من البصريين والكوفيين في الأسلوبين التاليين في باب التنازع:

- ١ - يحسان ويسيء ابنك.
- ٢ - قد بنى واعتديا عبدك.

الجواب:

المثال الأول: جاء على مذهب البصريين حيث أعمل الثاني وأسند الأول إلى ألف الاثنين؛ لأنه ضمير عائد على (ابنك).

- والمثال الثاني: جاء على مذهب الكوفيين حيث أعمل الأول في الاسم الظاهر وهو (عبدك) وأضمر الفاعل في الثاني.

س: يتن ما جاء على مذهب الجمهور وما جاء على مذهب الكسائي والفراء في أساليب التنازع الآتية:

١ - قعد وقاما المحمدان.

٢ - قعدا وقام المحمدان.

٣ - بغى واعتدى الزيدان.

٤ - أحسن وأساء العمران.

الجواب:

جاء المثالان: الأول والثاني على مذهب الجمهور حيث أعمل أحد المتنازعين وأضمر في الآخر الفاعل.

- وجاء المثالان: الثالث والرابع على مذهب الكسائي حيث يجيز حذف

الفاعل من المهمل عند الجمهور إذ الفاعل لا يحذف إلا في مسائل سبق ذكرها في باب الفاعل، وعلى مذهب الفراء؛ لأنه يجيز توجه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، فالكسائي والفراء لا يضمران في الأول إذا أعمل الثاني.

- ما يجوز وما يمتنع من أساليب التنازع:

س: بين ما يجوز عربية وما يمتنع في الأساليب الآتية:

١ - ضربتُ <u>وضربني</u> زيدٌ. هذان جائزان؛ لأن العامل هو الثاني ولم يضم في الأول المفعول أو المجرور.	٢ - مررت ومرَّ بي زيد
٣ - <u>ضربني</u> وضربته زيد وقد أضم في الثاني المفعول في (٣) والمجرور في (٤).	٤ - مرَّ بي ومررت به زيد
٥ - ضربته <u>وضربني</u> زيدٌ ممتنع؛ لأن العامل هو الثاني وقد أضم في الأول المفعول به	٦ - <u>ضربني</u> وضربت زيدٌ ممتنع؛ لأن العامل هو الأول، وقد حذف من الثاني ضمير المفعول
٧ - مررت به <u>ومرَّ بي</u> زيد ممتنع؛ لأن العامل هو الثاني، وقد أضم في الأول ضمير غير الفاعل	٨ - <u>ظنني</u> - وظننت زيدا قائماً - إياه. جائز؛ لأن إياه خبر في الأصل.

س: علام احتجَّ النحاة بالبيتين التاليين؟

قول الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب أحفظاً للعهد

- وقول الآخر:

بُعْكَاطٌ يَعْشِي الناظرين إذا هُمُ لمحووا شعاعه

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول على إضمار المفعول به في العامل الأول وهو

مهمل، كما في (ترضيه) والقياس أن يقال: تُرْضِي ويرضيك.
 - واحتجوا بالثاني على شذوذ حذف ضمير الفضلة من العامل الثاني المهمل وهو: لمحو إذ القياس أن يذكر الضمير في الثاني فيقال: لمحوه، ونظيره قولنا: ضربني وضربت زيداً، ومرَّبِّي ومرزت زيداً، وكان حقه أن يقال في الأول: وضربته، في الثاني: ومررت به.

س: في الأساليب الآتية ما اتفق عليه وما اختلف فيه بين البصريين والكوفيين، وضح ذلك.

أ - <u>أظن</u> - ويظناني - زيداً وعمراً أخوين	جائز عند الكوفيين، حيث أعمل الأول دون الثاني مع حذف مفعوله الثاني وهو (إياه)
ب - <u>أظن</u> - ويظناني - <u>إياه</u> زيداً وعمراً أخوين	ممتنع عند البصريين لعدم مطابقة إياه لأخوين جائز عند الكوفيين
ج - <u>أظن</u> - ويظناني إياهما - زيداً وعمراً أخوين.	ممنوع عند البصريين والكوفيين لعدم التطابق بين إياهما والياء في (يظناني).
د - <u>أظن</u> - ويظناني أخا - زيداً وعمراً أخوين	ليس من باب التنازع عند البصريين؛ لأن (زيداً وعمراً أخوين) مفعولاً (أظن)، والياء وأخا مفعولاً (يظنان)؛ لأن كلاهما عمل في الظاهر

س: لماذا منع البصريون الأسلوبين التاليين؟

١ - أظن - ويظناني إياه - زيداً وعمراً أخوين.

٢ - أظن - ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين.

الجواب:

منع البصريون المثال الأول؛ لأن المفعول الثاني ليظنان مفرد وهو (إياه): والمفسر أخوين وهو مثنى فلم يتطابقا، وزيداً وعمراً مفعول أول (أظن) والمفعول الثاني (أخوين).

- ومنعوا الأسلوب الثاني؛ لأن المفعول الثاني في يظناني مثنى وهو (إيأهما) والمفعول الأول مفرد وهو الياء في (يظناني) والأصل فيهما المبتدأ والخبر وشرط الخبر أن يطابق المبتدأ فلما اختلفا إفراداً وتثنية منعوه، وزيداً مفعول أول لا(أظن) وعمراً معطوف عليه، وأخوين المفعول الثاني.

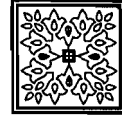
س: متى يجب تأخير ضمير الفصلة منفصلاً ومتى يجوز فيه الاتصال والانفصال؟ مثل لما تذكر.

الجواب:

يجب تأخير ضمير الفصلة إذا كان عمدة في الأصل والطالب له هو الأول نحو قولهم: (ظنني - وظننت زيداً قائماً - إياه)، فإياه المفعول الثاني لا(ظنني) وزيداً مفعول أول لا(ظننت) وقائماً مفعوله الثاني.

- ويجوز إضماره متصلاً أو منفصلاً إذا كان عمدة أيضاً والطالب له هو الثاني، نحو قولهم: (ظننت، وظننيه أو ظنني إياه زيداً قائماً) فزيداً وعمراً مفعولا (ظننت) والياء والهاء مفعولان في (ظننيه) و(ظنني إياه).





المفعول المطلق

تعريف المصدر:

س: عرف المصدر وكم نوعاً له؟ وما العامل فيه؟

الجواب:

المصدر: هو اسم يدل على الحدث مجرداً من الزمان مؤكداً لعامله أو مبيناً لنوعه أو لعدده، نحو: ضربت ضرباً، وضرب الأمير، وضربات.

- أنواع المصدر:

- ١ - مؤكد لعامله، نحو: ضربت ضرباً.
- ٢ - مبين نوع عامله، نحو: ضربت ضرباً شديداً، أو ضرب الأمير، أو الضرب... إلخ.
- ٣ - مبين عدد مرات وقوع عامله، نحو: ضربت ضربة أو ضربتين أو ثلاث ضربات.

- أنواع العامل في المصدر:

- الأول: المصدر نحو: عجت من ضربك ضرباً شديداً.
- والثاني: الفعل نحو: ضربت زيدا ضرباً.
- والثالث: الوصف نحو: أنا ضاربٌ زيدا ضرباً.

- الخلاف في أصل المشتقات:

س: اختلف النحاة في أصل المشتقات على أربعة مذاهب، اذكرها مع بيان الراجح ووجه كل.

الجواب:

الأول: مذهب البصريين: وهو أن المصدر أصل للفعل والمشتقات جميعاً.

- والثاني: مذهب الكوفيين: وهو أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه.
- والثالث: مذهب فريق من أهل العربية: وهو أن المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للمشتقات.
- والرابع: مذهب ابن طلحة: وهو أن كلاً من المصدر والفعل أصل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر.
- والراجح منها الأول؛ لأن المصدر بسيط، وما اشتق منه يدل عليه وزيادة، والأصل عدم الزيادة.

س: بين أنواع المفعول المطلق في الأساليب الآتية:

الجواب:

- ١ - علمت علماً، مفعول مطلق مؤكد لعامله.
 - ٢ - شربت شرباً كثيراً، مفعول مطلق مبين لنوع فعله.
 - ٣ - أكلت أكلتين، مفعول مطلق مبين عدد مرات وقوع الفعل.
- س: هناك أنواع للمفعول المطلق المبين للنوع، اذكرها.

الجواب:

- أنواع المفعول المطلق المبين للنوع ثلاثة:
- الأول: أن يكون مضافاً مثل أعمل عمل الصالحين، وَجِدَّ جِدًّا الحريص.
 - الثاني: أن يكون موصوفاً، نحو: عملت عملاً صالحاً، وسرت سيراً وثيداً.
 - الثالث: أن يكون مقروناً بأل العهدية، نحو: اجتهد الاجتهاد، وَجِدَّ الجِدِّ.
- س: أعرب الجملة الآتية: (جِدَّ كُلُّ الجِدِّ).

الجواب:

جِدَّ: فعل أمر مبني على السكون المقدر منع من ظهوره حركة التخلص، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

- كل: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، والجذ: مضاف إليه مجرور بالمضاف (كل) وعلامة جره الكسرة.

س: بين المفعول به والمفعول المطلق في الأساليب الآتية:

الجملة	المفعول به	المفعول المطلق
اضرب كلاً	(كلاً)	
﴿فلا تميلوا كلَّ الميل﴾	(كل)؛ لأنه مضاف إلى المصدر	
ضربت بعضهم	(بعض)	
ضربت بعض الضرب	(بعض)؛ لأنه مضاف إلى مصدر الفعل قبله، و(كل وبعض) مما يأخذ حكم ما بعده فينجذب إليه	

س: اختلف أهل العربية في اسم الإشارة إذا ناب عن المصدر، بين المذهبين في ذلك، وأيهما أرجح؟

الجواب:

ذهب سيبويه إلى أن اسم الإشارة إذا ناب عن المصدر فإنه لا يشترط في نيابته شيء، بل يجوز أن يوصف بالمصدر ويجوز أن لا يوصف به مثال الأول: ضربته ذلك الضرب، ومثال الثاني: ضربته ذلك.

- وذهب فريق من أهل العربية إلى أن اسم الإشارة إذا ناب عن المصدر اشترط فيه الوصف بالمصدر كما في المثال الأول، لكن هذا المذهب مردود بقول سيبويه: ظننت ذاك، والتقدير: ظننت الظن، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدم على النافي.

- ما ينوب عن المصدر:

س: هناك أشياء عديدة تنوب عن المصدر فتعربُ إعرابهُ لوقوعها موقعه، اذكرها مع التمثيل:

الجواب:

ينوب عن المصدر ستة أشياء:

- ١ - (كل وبعض) بشرط إضافتهما إلى المصدر نحو قوله تعالى: ﴿فلا تميلوا كلَّ الميل﴾، ونحو: ضربته بعضَ الضرب.
- ٢ - ما رادف المصدر: أي: ما كان بمعناه، نحو: قعدت جلوساً.
- ٣ - اسم الإشارة، نحو: ضربته ذلك الضرب، أو ضربته ذاك.
- ٤ - ضمير المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿لا أعذبه أحداً من العالمين﴾، أي: لا أعذب العذاب أحداً... إلخ.
- ٥ - عدد المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾.
- ٦ - آله التي وقع بها الفعل، نحو: ضربته سوطاً، وسوطين وأسواطاً، وضربته عصا وعصوين وعصياً.

س: عين في الأساليب الآتية ما ينوب عن المصدر:

الجواب:

النائب عن المصدر	الأسلوب
(كل)؛ لأنها أضيفت إلى المصدر	جدَّ كلَّ الجدِّ
(الجدل) مرادف مصدر المذكور وقد وقع موقعه	أفرَّحُ الجدلَ
(ذاك)؛ لأنه اسم إشارة وقع موقع المصدر	ظننت ذاك الظنَّ
(ضمير الغائب) في ضربته لوقوعه موقع المصدر وهو الضرب	ضربته زيداً
(عشرين)؛ لأنه عدد وقع موقع المصدر	ضربته عشرين ضربة
خنجرأ؛ لأنه آلة وقعت موقع المصدر	ضربته خنجرأ

- ما يثنى ويجمع من المصادر وما لا يثنى ولا يجمع:

س: من أنواع المصدر ما لا يثنى ولا يجمع، ومنها ما يثنى ويجمع بالإجماع، ومنها ما يثنى ويجمع على خلاف، وضح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

ينقسم المصدر من حيث الثنية والجمع إلى قسمين:

١ - ما لا يثنى ولا يجمع وهو المؤكد لعامله، نحو: (ضربت ضرباً).
فضرباً لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه تكرر للفعل قبله والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق، فكذا ما وقع موقعه.

٢ - ما يثنى ويجمع وهو ضربان:

أ - ما يثنى ويجمع بالإجماع وهو المبين للعدد، نحو: (ضربت ضربتين، وضربات).

ب - ما يثنى ويجمع على خلاف وهو المبين للنوع بشرط اختلاف أنواعه وهذا مذهب الجمهور، نحو: سرت سيرئ زيد: الحسن والقبیح.

- وأما سيبويه فمنع ثنيتيه وجمعه قياساً على المؤكد لعامله؛ لأن كلاً منهما مصدر والشيء يأخذ حكم أخيه بل يقتصر الأمر فيه على السماع.

س: يرى ابن المصنف أن (ضرباً) في قولك: (ضرباً زيداً) مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوباً، فهل يسلم له ذلك، وكيف تردُّ عليه؟

الجواب:

إن دعوى ابن المصنف أن (ضرباً) مؤكد لعامله المحذوف لا يسلم له وذلك لأن الحذف ينافي التوكيد فلا يجوز حذف المؤكد ولا التوكيد فلا يجوز حذف المؤكد ولا التوكيد بل يجب الجمع بينهما.

- أما ما أورده ابن المصنف فيوجهه على مذهب أهل العربية وهو أن ضرباً مصدر نائب عن فعل الأمر (اضرب)، إذ معناه اضرب زيداً فكما أن (اضرب زيداً) لا توكيد فيه كذلك (ضرباً زيداً) لا توكيد فيه.

س: اختلف أهل العربية في ناصب (زيداً) في قولهم: ضرباً زيداً، وضح ذلك.

الجواب:

اختلف أهل العربية في ناصب (زيداً) على مذهبين:

- المذهب الأول لابن مالك وهو الأصح: أن المصدر (ضرباً) هو العامل في (زيد)؛ لأنه نائب عن (اضرب) معنى وعملاً وموقعاً.
- والمذهب الثاني لابن هشام وهو: أن العامل في (زيداً) هو الفعل المحذوف، وعليه يكون العامل في (ضرباً) وفي (زيداً) هو (اضرب)، لأن شرط عمل المصدر عنده أن يحل محل (أن والفعل أو ما والفعل) وهو هنا قد حل محل الفعل دون (أن أو ما).

- حذف عامل المصدر جوازاً وجوباً:

س: متى يمتنع حذف عامل المصدر، ومتى يجوز، ولماذا؟

الجواب:

يمتنع حذف عامل المصدر إذا كان المصدر مؤكداً لعامله، وذلك لأن الحذف منافٍ للتوكيد.

- ويجوز حذف عامل المصدر إذا كان المصدر مبيناً للنوع أو مبيناً للعدد ودل عليه دليل، نحو: (سير زيد) جواباً لمن قال: أي سير سرت؟ ونحو: ضربتين جواباً لمن قال: كم ضربت زيداً؟ لأن هذين النوعين ذكرا بدلاً من فعلهما وعضواً عنه ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه.

س: بين الكثير والقليل في حذف عامل المصدر وجوباً في الأساليب الآتية مع بيان السبب.

الجواب:

١ - قياماً لا قعوداً: كثير؛ لأن فعل المصدر المحذوف قد قصد به الإنشاء وهو مقيس في الأمر والنهي، والتقدير: قم قياماً لا تقعد قعوداً.

- ٢ - سَقِيًّا لَكَ: كثير؛ لأنه دعاء في معنى سقاك الله .
 ٣ - أَتَوَانِيَا وقد علاك المشيب! كثير؛ لأنه بعد استفهام أريد به التوبيخ .
 ٤ - أَفْعَلُ وكرامةً: قليل؛ لأن الفعل المحذوف قد قصد به الخبر: أي: وأكرمُ كرامة .

س: عين ما يمتنع حذف عامله من المصادر الآتية وما يجوز فيه الحذف والذكر، وما يجب فيه الحذف .

الجواب:

١ ضرباً زيداً: (ضرباً) عند الجمهور عوض عن (اضرب) حيث عمل النصب في (زيداً) لذلك يجب حذف عامله، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه وما ذهب إليه ابن المصنف من أن (ضرباً) مؤكد لعامله وقد حذف عامله وجوباً فليس بشيء .

٢ - ضربتُ زيداً ضرباً: يجب ذكر عامله؛ لأنه مؤكد لعامله .

٣ - ضربتُ زيداً ضرباً شديداً: يجوز ذكر عامله وحذفه؛ لأنه مبين للنوع .

٤ - ضربت ضربتين: يجوز ذكر عامله وحذفه؛ لأنه مبين للعدد .

٥ - قياماً لا قعوداً: يجب فيهما حذف العامل؛ لأنهما وقعا موقع فعلي الأمر والنهي، وصارا عوضاً عن الفعلين، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض .

٦ - أَتَوَانِيَا وقد علاك المشيب! يجب فيه حذف عامله؛ لأنه وقع بعد استفهام توبيخي .

٧ أفعلُ وكرامةً: يجوز ذكر عامله وحذفه؛ لأن عامله قصد به الخير .

س: علام احتج النحاة بقول الشاعر؟

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم ويرجعن من دَارَيْنِ بُجَّرَ الحقائق
 على حينَ ألهى الناسَ جلُّ أمورهم فندلاً زريقُ المآلِ ندلَّ الثعالِبِ

الجواب:

احتج النحاة بقول الشاعر: فندلاً زريقُ المالِ ندلَ الثعالِبِ على أن ندلاً
مفعول مطلق حذف عامله وجوباً حيث ناب عن فعل الأمر أو كان بدلاً من
لفظه .

س: أعرب ما تحته خط في البيت الآتي، مع بيان الخلاف الوارد فيه:
على حين ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم فندلاً زريقُ المالِ ندلَ الثعالِبِ

الجواب:

ندلاً: مفعول مطلق حذف عامله وجوباً لنيابته عن عامله وهو فعل الأمر
«اندل» .

- وزريقُ: اختلف فيه أهل العربية .

- فابن مالك: يعربه فاعل (ندلاً) مرفوعاً به وهذا سهو منه إلا أن يكون
(ندلاً) نائباً عن فعل الأمر للغائب .

- وفريق آخر: يعرب (زريقُ) منادى حذف منه حرف النداء والتقدير:
فندلاً يا زريقُ وهو مبني على الضم في محل نصب .
- المال: مفعول (لندلاً) منصوب بالفتحة الظاهرة .

س: مثل للمصدر المحذوف عامله وجوباً بثلاثة أمثلة بحيث يكون في
الأول مكرراً ومحصوراً، وفي الثاني مؤكداً لنفسه أو لغيره، وفي الثالث قصد
به التشبيه .

الجواب:

مثال المكرر: زيدٌ سيراً سيراً، ومثال المحصور: ما زيد إلا سيراً، وإنما
زيدٌ سيراً .

- ومثال المؤكد لنفسه: له عليّ ألفٌ عُرفاً، والمؤكد لغيره: أنت ابني
حقاً .

- ومثال ما قصد به التشبيه: لزيدٍ صوتٌ صوتِ حمارٍ .

س: بيّن ما يجب حذف عامله من المصادر وما يجوز حذفه وذكره في الأساليب الآتية.

الجواب:

المثال	ما يجب حذف عامله	ما يجوز حذف عامله وذكره
١ - فشدوا الوثاق فإما منا بعدُ وإما فداء ٢ - إنما زيدٌ سيراً ٣ - له بكاءٌ بكاءُ الثكلى	١ - ٢ - ٣ لأن المصدر في الأول تفصيلي وفي الثاني محصور وفي الثالث تشبيهي	
٤ - زيدٌ سيراً		٤ - لأنه ليس واحداً من الثلاثة السابقة.

- ما يجب رفعه من المصادر وما يجب نصبه:

س: بيّن في الجمل الآتية ما يجب فيه رفعه من المصادر، وما يجب نصبه مع بيان السبب:

١ - لزيد صوتٌ صوتٌ حمارٍ.

٢ - له بكاءٌ بكاءُ الثكلى.

٣ - صوتُهُ صوتٌ حمارٍ.

٤ - بكاؤه بكاءُ الثكلى.

٥ - هذا بكاءٌ بكاءُ الثكلى.

٦ - هذا صوتٌ صوتٌ حمارٍ.

الجواب:

ما يجب رفعه	ما يجب نصبه
٣ - ٤ وجب رفع المصدر وهو صوت الثاني في الجملة الأولى والبكاء الثاني في الجملة الثانية حيث لم يسبق المصدر بجملة.	١ - لزيد صوتٌ صوتٌ حمار؛ لأنه سبق بجملة <u>مشملة على فاعل المصدر</u> في المعنى وقد <u>قصد بالمصدر التشبيه</u> . ٢ - له بكاءٌ بكاءٌ الثكلي. علتة كسابقه.
٥ - ٦ المصدر واجب الرفع؛ لأنه وإن سبق بجملة إلا أنها غير مشتملة على الفاعل في المعنى.	

س: أعرب ما تحته خط في الجملتين التاليتين:

١ - له بكاءٌ بكاءٌ الثكلي.

٢ - صوتهُ صوتٌ حمار.

الجواب:

بكاءٌ الثاني في المثال الأول: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً حيث سبق بجملة، هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى والتقدير: له بكاءٌ يبكي بكاءٌ الثكلي.

صوتٌ الثاني في المثال الثاني: خبر صوت الأول، وهو مضاف والحمار مضاف إليه مجرور به.

س: مثل لما يأتي:

- مصدرين أحدهما ناب عن فعل الأمر والآخر ناب عن فعل النهي.

الجواب:

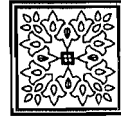
مثالهما: قياماً لا. قعوداً: أي: قم قياماً، لا تقعد قعوداً.

- مصدرٍ ناب عن فعل الدعاء مثل: سَقِيًّا لك: أي: سقاك الله.

- مصدرٍ وقع بعد استفهام قصد به التوبيخ مثل: أَتَوَانِيَا وقد علاك المشيبُ! أي: أأتوانى توائياً وقد علاك المشيب!
- مصدرٍ ناب عن فعل خبري مثل: أفعلُ وكرامةً، أي: وأكرمُ كرامةً.
- مصدرٍ تفصيلى، نحو قوله تعالى: ﴿فشدوا الوثاق فإما منّا بعدُ وإما فداءً﴾، والتقدير: والله أعلم: فإمّا تمنون منّا، وإما تفدون فداءً.
- مصدرٍ مكرر وقع موقع فعل هو خبر عن اسم عين مثل: زيدٌ سيراً سيراً.

- مصدرٍ محصور، مثل: ما زيدٌ إلا سيراً.
- مصدرٍ مؤكد لنفسه، مثل: له عليّ ألفٌ عرفاً.
- مصدرٍ مؤكد لغيره، مثل: أنت ابني حقاً.
- مصدرٍ تشبيهيّ، مثل: لزيدٍ صوتٌ صوت حمار ولزيدٍ بكاءٌ بكاء الثكلى، هذه المصادر جميعها محذوفة العامل وجوباً ما عدا (أفعلُ وكرامةً) فإنه يجوز ذكر عامله وحذفه، لكون عامله فعلاً خبرياً.





المفعول لأجله

س: عرف المفعول لأجله، ثم اذكر شروطه نصبه.

الجواب:

المفعول لأجله: هو المصدرُ القلبيُّ الفضلُ المَعْلَلُ لحدثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً سواء أكان باعثاً وغاية نحو: قُمتُ إجلالاً لك، أم باعثاً فقط، نحو: قعدت عن الحرب جُبناً، ف(إجلالاً وجُبناً) كلاهما استوفى الشروط الأربعة وهي:

- ١ - كونُ كُلِّ منهما مصدراً.
- ٢ - كونُ كُلِّ منهما قلبياً، أي: من أفعال القلوب.
- ٣ - كون كل منهما فضلَةً يستغنى عنه في الكلام.
- ٤ - كون كل منهما ذكر علة للفعل قبله وقد شاركه في الفاعل والزمان معاً.

إعراب المفعول لأجله:

س: يقول ابن مالك:

ينصبُ مفعولاً له المصدرُ إن أبانَ تعليلاً ك جُدْ شكرًا ودينُ
وهو بما يعملُ فيه مُتَّجِدٌ وقتاً وفاعلاً وإن شرطُ فُقد
فأجزؤه بالحرفِ وليس يمتنعُ مع الشروط كلزهدٍ ذا قَنِع

- اشرح الأبيات الثلاثة مبيِّناً المقصود منها:

الجواب:

هذه الأبيات تفيد أن المفعول لأجله حكمه النصب وهذا النصب لا يتحقق إلا بأربعة شروط:

- ١ - أن يكون مصدرأً .
- ٢ - أن يكون هذا المصدر قلبياً مثل البغض والكره والجبن والحُبّ وما إليها .
- ٣ - أن يكون فضلة، أي: يستغنى عنه في الكلام .
- ٤ - أن يذكر علة لعامله وأن يتحد معه في الفاعل والزمن معاً .
- مثال ما استوفى الشروط نحو: جُذُّ شُكْرًا: أي: لأجل الشكر .
- فشُكْرًا مفعول لأجله منصوب، ويجوز فيما استوفى الشروط الجرُّ باللام، نحو: ذَا قَنِعَ لَزْهَدٍ كما يجوز نصبه: ذَا قَنِعَ زَهْدًا، وإن فُقِدَ شَرْطُ من الشروط السابقة وَجَبَ جَرُّهُ باللام نحو: جِئْتُ لِلسَّمَنِ، وكذلك (في والباء) من حروف الجرِّ .
- س: يقول النحاة: ضربت ابني تأديباً، اذكر الشروط التي استوفاهها المفعول لأجله في هذا المثال .

الجواب:

المفعول لأجله في الجملة هو «تأديباً» وقد استوفى الشروط التالية:

- ١ - كونه مصدرأً .
- ٢ - كونه قلبياً .
- ٣ - كونه أفهم تعليلاً حيث الضرب لأجل التأديب . ومعنى أنه أفهم التعليل أنه يصح أن يقع في جواب: لِمَ فعلت؟
- ٤ - أنه اتحد مع الضرب في الزمن وفي الفاعل .
- س: بين فيما تحته خط في الجمل الآتية ما يتعين جره وما يجوز جره ونصبه:

- ١ - جِئْتُكَ لِلسَّمَنِ .
- ٢ - زَرْتُكَ الْيَوْمَ لِلإِكْرَامِ غداً .
- ٣ - زَرْتُكَ أَمْسَ لِلإِكْرَامِ اليوم .

٤ - جُدْ شُكْرًا.

٥ - هذا قِنَعٌ لَزْهَدٍ.

الجواب:

ما يجوز جره ونصبه	ما يتعين جره
٤ - ٥	١ - ٢ - ٣
لاستيفاء الشروط فيهما وعليه فيجوز جُرُّ الشكر ونصب الزهد فيقال: جُدْ للشكر، وهذا قنع زهداً.	حيث فقدت المصدرية في الأول والاتحاد مع عامله في الزمن في الثاني والثالث

س: عين ما اتفق على جره وما اتفق على جواز نصبه، وما اختلف في جواز نصبه وجره فيما تحته خط في الجمل الآتية:

١ - جتتك للسمن.

٢ - جتتك اليوم للإكرام غداً.

٣ - جاء زيد لإكرام عمرو له.

٤ - ضربت ابني نادياً.

الجواب:

ما اتفقوا على جره	ما اتفق على جواز نصبه وجره	ما اختلف في جواز نصبه وجره
المثال الأول	المثال الرابع	المثالان الثاني والثالث
اتفق على جره؛ لأنه ليس مصدرأ	لأنه استوفى الشروط الأربعة	فإكرام في الثاني والثالث واجب. الجر عند الجمهور، وجائز النصب عند فريق لا يشترطون الاتحاد في الوقت وفي الفاعل.

- أحوال المفعول لأجله وما يترتب على كل حالة من وجوه الإعراب :
س: للمفعول لأجله أحوال ثلاثة، اذكرها مع بيان حكمه في كل حالة من
حيث النصب والجرُّ ورجحانُ أحدهما ومرجوحية الآخر:

الجواب:

للمفعول لأجله ثلاث حالات:

- الأولى: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، وحكمه في هذه الحالة
رجحان النصب، نحو: جئتكَ طمعاً في بركٍ، ويجوز جره على مرجوحية،
نحو: جئتكَ لطمعٍ في بركٍ.
- الثانية: أن يكون مقترناً بأل، وحكمه رجحانُ الجرِّ، نحو: ضربت
ابني للتأديب ويجوز نصبه على مرجوحية، نحو: ضربت ابني التأديب.
- والثالثة: أن يكون مضافاً وحكمه جواز النصب والجرُّ على التكافؤ،
نحو: قصدتكَ ابتغاءَ معروفك، ولا ابتغاءَ معروفك.
س: اختلف النحاة في قولهم: ضربتُ ابني تأديباً، وضح المذهبين في
ذلك.

الجواب:

يرى الجمهور: رجحان نصب (تأديباً)؛ لأنه مجرد من أل والإضافة
ويجوز جرُّه على قلة، وزعم الجزولي، أنه يتعين نصبه ولا يجوز جرُّه.

س: علام احتج النحاة بالنصوص التالية؟

١ - لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهيحاءِ ولو توالست زمرُ الأعداءِ
٢ - فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الإغارة فُرساناً وركباناً
٣ - قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حُدْرَ
الموتِ﴾.

٤ - قول الشاعر:

وأغفر عوراء الكريم ادِّخارَهُ
وأغرضُ عن شتم اللئيم تكراً

الجواب:

احتج النحاة بالبيتين: الأول والثاني، على جواز نصب المفعول لأجله إذا كان مقترناً بأل وهو مرجوح كما تقدم.

- واحتجوا بالآية وبالبيت الأخير على جواز نصب وجر المفعول لأجله المضاف على السواء «فحذر الموت» مفعول لأجله مضاف، وادخاره في البيت الأخير مفعول لأجله كذلك، وتكرماً مفعول لأجله منصوب وهو نكرة؛ أي: مجرد من (أل) والإضافة.

س: بيّن ما يصح وقوعه مفعولاً له وما لا يصح من المصادر الآتية:

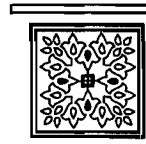
الضرب - العلم - الأكل - التأديب - الشرب - اللمس - الوُدّ - الحُبّ - الكُرّه - الشم - النظر - البغض - الوجد.

الجواب:

أ - ما يصح أن يقع مفعولاً له: العلم - التأديب - الود - الحب - الكره - البغض - الوجد؛ لأنها من أفعال القلوب.

ب - ما لا يصح وقوعه مفعولاً لأجله: الضرب - الأكل - الشرب - اللمس - الشم - النظر؛ لأنها من أفعال الجوارح.





المفعول فيه: ظرفا الزمان والمكان

تعريف المفعول فيه:

المفعول فيه: هو ما ذكر فضله، - لأجل أمر وقع فيه - من اسم زمان مطلقاً؛ أي: سواء أكان مبهماً، نحو: صمت حيناً، أو مختصاً، نحو: صمت يوم الخميس أو معدوداً، نحو: صمت أسبوعاً.

أو اسم مكان مبهم، أي: مفتقر إلى غيره في بيان حقيقته كأسماء الجهات الست نحو: أمام - خلف - وراء - قدام - يمين - شمال - فوق - تحت - وما في معناها من نحو: (أعلى وأسفل) أو ما أشبهها في الإبهام من نحو: (عند ولدي) وأسماء المقادير كسرت فرسخاً وبيدياً أو ما مادته مادة عاملة، نحو: قعدت مقعدك، وجلست مجلسك، ورميت مرمك... إلخ.

س: يبين ما تضمن معنى «في» باطراد، وما تضمن معنى (في) بغير اطراد، وما ليس مضمناً معنى (في) من أسماء الزمان والمكان في الجمل الآتية:

- ١ - امكث هنا أزماً.
- ٢ - يوم الجمعة يوم مبارك.
- ٣ - سرت في يوم الجمعة.
- ٤ - الدار لزيد.
- ٥ - جلست في الدار.
- ٦ - بنيت الدار.
- ٧ - شهدت يوم الجمل.
- ٨ - دخلت اليمن.
- ٩ - سكنت الشام.

ما تضمن معنى (في) باطراد	ما ليس متضمناً معنى (في)	ما تضمن معنى (في) باطراد
المثال الأول إذ التقدير: أمكث في هذا الموضوع في أ زمن	- المثال الثاني؛ لأن يوماً الأول مبتدأ والثاني خبر. - والثالث؛ لأنه مجرور ب(في) - والرابع؛ لأن الدار مبتدأ وليست متضمنة معنى في - والخامس؛ لأن الدار مجرورة بفي - والسادس والسابع؛ لأن الدار واليوم مفعولان بهما على التوسع	- في المثالين: الثامن والتاسع (اليمن والشام) تضمنا معنى (في) بغير اطراد وذلك لأنهما اسما مكان مختصان، والمختص في ظرف المكان تذكر معه (في) ولا ينصب إلا توسعاً.

- أنواع المفعول فيه:

س: بين المفعول فيه ونوعه وعامله في الأساليب الآتية:

١ - عجبْتُ من ضربكَ زيداً يوم الجمعة عند الأمير.

٢ - ضربْتُ زيداً يوم الجمعة أمام الأمير.

٣ - أنا ضاربُ زيداً اليوم عندك.

الجواب:

المفعول فيه	نوعه	العامل فيه ونوعه
يوم الجمعة	ظرف زمان	ضَرَبَك: مصدر
عند الأمير	ظرف مكان	ضَرَبَك: مصدر
يوم الجمعة	ظرف زمان	ضَرَبَ: فعل ماض
أمام الأمير	ظرف مكان	ضَرَبَ: فعل ماض
اليوم	ظرف زمان	ضارب: اسم فاعل
عندك	ظرف مكان	ضارب: اسم فاعل

- حذف عامل المفعول فيه جوازاً ووجوباً:

- س: عين ما حذف عامله جوازاً، وما حذف عامله وجوباً من المفعول فيه في الأساليب الآتية:
- ١ - يوم الجمعة.
 - ٢ - فرسخين.
 - ٣ - مررتُ برجلٍ عندك.
 - ٤ - جاء الذي عندك.
 - ٥ - مررتُ بزيدٍ عندك.
 - ٦ - زيدٌ عندك.
 - ٧ - ظننتُ زيداً عندك.

الجواب:

في المثال الأول والثاني: حُذِفَ عاملُ المفعولِ فيه وهو (يوم الجمعة) في المثال الأول، و(فرسخين) في المثال الثاني، جوازاً حيث وقع جواباً للسؤال (متى جئت؟ وكم سرت؟).

- وفي الأمثلة الخمسة الباقية: العامل محذوف وجوباً؛ لأن الظرف وهو

(عندك) في المثال الثالث وقع صفة، وفي الرابع وقع صلة، وفي الخامس وقع حالا، وفي السادس وقع خبراً في الحال. وفي السابع وقع مفعولاً ثانياً لظن وهو خبر في الأصل.

- إعراب ظرفي الزمان والمكان:

س: بين الظرف ونوعه وحكم نصبه أو جره في الأساليب الآتية:

المثال	الظرف	نوعه	حكمه الإعرابي
سرت لحظة	لحظة	ظرف زمان	النصب وجوباً؛ لأنه مبهم
سرت يوماً طويلاً	يوماً	ظرف زمان	النصب وجوباً؛ لأنه مختص بالوصف
جلست فوق الدار	فوق	ظرف مكان	النصب وجوباً وهو مختص بالإضافة
سرت غلوة	غلوة	ظرف مكان	النصب وجوباً؛ لأنه مبهم
جلست مجلس زيد	مجلس	ظرف مكان	النصب وجوباً؛ لأن العامل فيه من لفظه
جلست مرمى زيد	مرمى	ظرف مكان	حقه الجر بفي؛ لأن العامل فيه من غير لفظه ونصبه شاذ
هو مِنِّي مقعد القابلة	مقعد	ظرف مكان	الجر بفي؛ لأن العامل فيه من غير لفظه وإنما نصب شذوذاً أو على نزع الخافض، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي
هو مِنِّي مَزَجَرَ الكلب	مزجر	ظرف مكان	وجوب الجر بفي؛ لأن العامل فيه من غير لفظه وإنما نصب شذوذاً
هو مني مناط الثريا	مناط	ظرف مكان	ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي

س: مثل لما يأتي:

١ - ظرفاً زماناً: أحدهما مبهم والآخر مختص، واجبا النصب.

الجواب:

- مثال ظرف الزمان المبهم: سرتُ ساعةً.
- ومثال ظرف الزمان المختص: سرتُ يومين.
- ٢ - اسماً مكاناً أحدهما منصوب قياساً، والآخر منصوب شذوذاً:
- مثال اسم المكان المنصوب قياساً: قعدتُ مقعدَ زيدٍ.
- ومثال اسم المكان المنصوب شذوذاً: هو مني مناطُ الثريا.
- ٣ - اسماً مكاناً أحدهما منصوب وجوباً، والآخر مجرور وجوباً:
- مثال اسم المكان المنصوب وجوباً: جلستُ مجلسَ عمروٍ.
- ومثال اسم المكان المجرور وجوباً: جلستُ في مرمى زيدٍ.

س: علل لما يأتي:

نصب ظرف الزمان في قولنا: سرت يومَ الجمعة، وظرف المكان في قولنا: سرت غلوةً، واسم المكان في قولنا: جلستُ مجلسَ زيدٍ، وجر مرمى في قولنا: جلستُ في مرمى زيدٍ.

الجواب:

- نصب يوم (الجمعة) في الأول على المفعول فيه؛ لأن ظرف زمان مختص، وظرف الزمان المختص مثله مثل المبهم سواء بسواء في وجوب النصب.
- و(غلوة) في المثال الثاني منصوبة على الظرفية «المفعول فيه» وجوباً؛ لأنه ظرف مكان مبهم.
- و(مجلس) في المثال الثالث: اسم مكان منصوب على الظرفية؛ لأنه مشتق من مصدر الفعل العامل فيه.
- و(مرمى) في المثال الرابع: مجرور بفي وجوباً؛ لأن العامل فيه وهو جلس ليس من لفظه.

س: اختلف أهل العربية فيما صيغ من مصدر الفعل العامل في اسم المكان، أهو من الظروف أم من غيرها؟ اذكر المذهبين في ذلك.

الجواب:

- مذهب الجمهور: أن ما صيغ من مصدر الفعل العامل في اسم المكان هو من قبيل الظروف المبهمه؛ لأنها وإن كانت معلومة المقدار إلا أنها مجهولة الصفة، فجهل صفتها جعلها مبهمه.

- ومذهب أبي علي الشلوبين: أنها ليست من الظروف؛ لأنها معلومة المقدار.

- نصب اسم المكان وجره:

س: متى ينصب اسم المكان على الظرفية المكانية؟ ومتى يجب جره؟

الجواب:

ينصب اسم المكان على الظرفية المكانية إذا كان مشتقاً من مصدر الفعل العامل فيه، نحو: قعدتُ مقعدَ عمرو.

- أما إذا كان العامل فيه ليس من مادته فيتعين جره، نحو: جلست في مرمى زيد، ونصب هذا إما شاذ وإما على نزع الخافض.

- الخلاف في نصب ظرف المكان المختصّ:

س: اختلف أهل العربية في نصب البيت والدار والشأم في قول العرب: دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدارَ، وذهبتُ الشأمَ، على ثلاثة مذاهب، اذكرها.

الجواب:

- المذهب الأول: أن البيت والدار والشأم، نصبت على الظرفية شذوذاً.

- والمذهب الثاني: أن هذه الكلمات الثلاث نصبت على نزع الخافض إذ الأصل في دخلتُ البيتَ «دخلتُ في البيت» فحذف حرف الجر (في) وعدي الفعل اللازم وهو (دخل) إلى المجرور فنصبه توسعاً.

- والمذهب الثالث: أن الكلمات الثلاث نصبت على التشبيه بالمفعول به.

- الظرف المتصرف وغير المتصرف:

س: عرّف الظرف المتصرف، وغير المتصرف ثم مثل لكلٍ بمثالين:

الجواب:

ينقسم الظرف إلى:

- متصرف: وهو ما استعمل ظرفاً وغير ظرف مثل: (يوم - مكان) مثالهما: ظرفين: سرتُ يوماً، وجلستُ مكاناً.
- ومثالهما غير ظرفين: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، ومكانكُ حسنٌ، حيث رفع يوم في الأول على الابتداء والخبر، وفي الثاني على الابتداء.
- وغير المتصرف: هو ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه ومنه: قطّ - عَوْضٌ - عندَ - لَدُنْ - سحر، إذا أريد به سحر يوم بعينه.

س: عين المتصرف وغير المتصرف من الظروف الآتية:

الجواب:

الظرف: نوعه.

- قطّ: غير متصرف وهو لما مضى من الزمان، نحو: ما فعلته قط.
- لدن: غير متصرف؛ لأنه إما منصوب أو مجرور بـ(من)، نحو: أتيت من لدنه، وفي التنزيل: ﴿وعلمناه من لَدُنَّا علماً﴾.
- عند: غير متصرف؛ لأنه إما منصوب، نحو: زيد عندك، أو مجرور بـ(من)، نحو: خرجت من عنده، وقوله تعالى: ﴿قل كل من عند الله﴾.
- عَوْضٌ: غير متصرف وهو لما يستقبل من الزمان، نحو: لا أفعله عوضَ العائضين.
- سحر يوم بعينه: غير متصرف للزومه النصب على الظرفية، نحو: جئتكَ سَحَرَ.

- بينَ بينَ: متصرف لعدم لزومه النصب.

- صباحَ مساءً: متصرف لعدم لزومه النصب.

- بدل: متصرف لعدم لزومه النصب .
- إذ: غير متصرف؛ لأنه منصوب محلاً على الظرفية .
- إذا: غير متصرف؛ لأنه منصوب محلاً على الظرفية .
- يوم: متصرف حيث يرد فاعلاً ومفعولاً ومخفوضاً .
- ليلة: متصرف حيث يرد فاعلاً ومفعولاً ومخفوضاً .
- ضحى: متصرف حيث يرد فاعلاً ومفعولاً ومخفوضاً .
- صباح: متصرف حيث يرد فاعلاً ومفعولاً ومخفوضاً .
- مساء: متصرف حيث يرد فاعلاً ومفعولاً ومخفوضاً .

- نيابة المصدر عن الظرف قياساً وسماعاً:

س: مثل لنيابة المصدر عن ظرف المكان مرة، وعن ظرف الزمان أخرى وما حكم كل، ووجه السماع في الأول، والقياس في الثاني؟

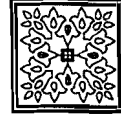
الجواب:

مثال نيابة المصدر عن ظرف المكان قولك: جلستُ قرب زيدٍ، فقرب مصدر ناب عن ظرف المكان المحذوف وقد انتصب انتصابه وأعرّب إعرابه؛ إذ الأصل: «جلستُ مكانَ قربِ زيدٍ» فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضاف إليه مكانه وهو «قرب» فأعرّب بإعرابه، إذ الشيء إذا وقع موقع غيره أخذ حكمه وخلفه فيه .

- ومثال نيابة المصدر عن ظرف الزمان قولك: «أتيتك طلوعَ الشمسِ»، فطلوع مصدر منصوب على الظرفية حيث وقع موقع المضاف؛ إذ الأصل: «أتيتك وقت طلوع الشمس» ففعل به ما سبق .

- وحكم نيابة المصدر عن ظرف المكان قليلة ولذلك كان سماعاً، لقلة استعماله، وحكم نيابة المصدر عن ظرف الزمان كثيرة ولذلك كان قياساً، حيث كثر في الاستعمال .





المفعول معه

- تعريف المفعول معه :

س: عرّف المفعول معه، ثم اذكر مذاهب النحاة في عامل النصب فيه مع بيان الراجع منها.

الجواب:

المفعول معه هو: الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع، والناصب له فيه أربعة مذاهب:

- المذهب الأول: ذهب الجمهور إلى أن ناصبه الفعل نحو: سيرى والطريق مسرعة، أو شبهه كاسم الفاعل، نحو: زيد سائرٌ والطريق، أو المصدر، نحو: أعجبنى سيرك والطريق.

- والمذهب الثاني: زعم قوم أن الناصب له الواو قبله، وهو فاسد؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف وحرف العطف غير مختص، وعلى القول: بأن واو المعية مما اختص بالاسم إلا أننا لم نجد حرفاً مختصاً بالاسم قد عمل فيه إلا حروف الجر، وعليه يكون هذا المذهب فاسداً والراجع الأول.

- والثالث: ذهب الزجاج إلى أنه مفعول به لفعل محذوف، فنحو: سرت والنيل؛ أصله سرتٌ وجاوزتُ النيلَ.

- والرابع: ذهب الكوفيون إلى أن ناصبه معنوي وهو الخلاف؛ أي: مخالفة ما بعد الواو لما قبلها والراجع الأول.

- الجائز والممنوع من الأساليب:

س: بيّن الجائز والممنوع أو الصواب والخطأ في الأساليب الآتية:

الجواب:

- ١ - سرْتُ والنيلَ «صواب».
- ٢ - والنيلَ سرْتُ «خطأ».
- ٣ - سيرِي والطريقَ «صواب».
- ٤ - والطريقَ سيرِي «خطأ».

- ما اتفق على صحته وما اختلف فيه من الأساليب:

س: عيّن ما اتفق على صحته أو منعه، وما اختلف فيه من الأساليب الآتية:

الجواب:

- زيدٌ سائرٌ والطريقَ، متفق على صحته حيث تأخر عن الجملة قبله؛ إذ رتبته التأخير كالمعطوف.
- سائرٌ والطريقَ زيدٌ، مختلف فيه حيث أقحم بين جزئي الجملة.
- سارَ زيدٌ والنيلَ، متفق على صحته؛ لأنه مثل الأول.
- سارَ والنيلَ زيدٌ، مختلف فيه حيث تقدم على الفاعل، مع أن رتبته التأخير كالمعطوف.
- والنيلَ سارَ زيدٌ، متفق على منعه لتقدمه على الجملة برمتها.
- بيان ناصب المفعول معه:

س: اذكر ناصب المفعول معه في الأساليب الآتية:

الجواب:

التقدير	الناصب	الجملة
والتقدير: ما تكونُ وزيداً، فتكون ناقصة على الأصح، واسمها الضمير المنفصل (أنت) و(ما) خبرها و(زيد) منصوب على أنه مفعول معه بالفعل المحذوف	فعل الكينونة محذوفاً	١ - ما أنتُ وزيداً؟

التقدير	الناصب	الجملة
والتقدير: كيف تكون وقصعة من ثريد؟ وإعرابه مثل السابق	فعل الكينونة محذوفاً	٢ - كيف أنت وقصعة من ثريد؟
وهو مذكور في الكلام، والجبل منصوب على المفعول معه ب(سار)	الفعل (سار)	٣ - سارَ زيدٌ والجبلُ
اسم فاعل وهو مذكور في الكلام، وذلك لمشابهة اسم الفاعل الفعل (والقمر) مفعول معه منصوب بسائر	(سائر)	٤ - زيدٌ سائرٌ والقمرُ

- أحوال إعراب الاسم الواقع بعد الواو:

س: مثل للاسم الواقع بعد الواو بحيث يكون راجح الرفع مرة، وراجع النصب أخرى، وواجب النصب ثالثة؟

الجواب:

- مثال راجع الرفع: اذهب أنت زيداً^(١)، حيث حصل الفصل بالضمير المنفصل.
- ومثال راجح النصب: كنتُ وزيداً حيث لم يؤكد اسم كان بالضمير المنفصل.
- ومثال واجب النصب قول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً

- لعدم صحة العطف على (تبن)؛ إذ لا يقال: علفتها ماء.

س: قال الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً

(١) إذا رفعت تساوي المعطوف والمعطوف عليه في نسبة الفعل إليه، فالأمر بالذهاب لهما معاً، وإذا نصبت (اذهب أنت وزيداً) كان الأمر للمخاطب دون زيد، إلا أنه يلزمه متابعة زيد في الذهاب. انظر: اللباب، للعكبري ٢٨١/١.

في (ماءً بارداً) إعرابان اذكرهما.

الجواب:

- الإعراب الأول: يحتمل (ماءً بارداً) أن يعرب مفعولاً معه؛ لأن عطفه على التين غير ممكن لعدم صحة المشاركة في الفعل ولذلك جاز نصبه على المفعول معه.

- والثاني: أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف يجانسه في المعنى، والتقدير: علفتها تبناً وسقيتها ماءً بارداً.

س: قال تعالى: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ يحتمل نصب «شركاء» ثلاثة أوجه، وضحها.

الجواب:

شركاء منصوب:

١ - إما على أنه مفعول معه لعدم صحة عطفه على ما قبله.

٢ - وإما على أنه مفعول به لفعل محذوف والتقدير فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم.

٣ - وإما بعطف «شركاءكم» على أمر بتقدير حذف مضاف، والتقدير: فأجمعوا أمركم وأمر شركاءكم، فحذف المضاف وهو «أمر» وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه.

س: اختلف النحاة في نصب (ضيعة) في قولهم: كل رجل وضيعته، وضح المذهبين في ذلك مع التوجيه.

الجواب:

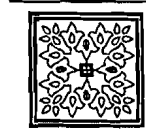
١ - يرى جمهور النحاة رفع (ضيعة) على أنها مع ما قبلها مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره: مقترنان وهذا هو الشائع والراجح، ولا يجوز نصب (ضيعة) على المفعول معه لعدم تقدم فعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه.

٢ - يرى الصيمريّ: جواز نصب (ضيعة)، حيث لم يشترط تقدم فعل أو شبهه.

- يلاحظ أن ما ورد من هذا الباب يقيس عليه أكثر البصريين، لصحة المعنى فيه، وامتنع فريق منهم من القياس عليه، وذلك لأن وضع الواو موضع (مع) مع اختلاف معناهما وعملهما غير مقيس، فيقتصر فيه على السماع^(١).



(١) انظر: اللباب، للكثيري ١/٢٨٣.



الاستثناء

تعريفه:

هو المخرَجُ حقيقةً (وهو المتصل) أو تقديراً (وهو المنقطع) بد(إلا) أو إحدى أخواتها، وهي: خلا، وعدا، وحاشا، وغير، وسوى، وسواء، وليس، ولا يكون.

نوعا المستثنى:

س: بيّن في الأساليب الآتية: المستثنى المتصل، والمستثنى المنقطع، وحكم كل من حيث وجوبُ النصب وجوازُهُ.

الجواب:

حكمه	المستثنى المنقطع	حكمه	المستثنى المتصل	الأمثلة
		وجوب النصب؛ لأن الكلام قبله تام موجب	زيداً	قام القومُ إلا زيداً
		حكمه كالسابق	زيداً	مررتُ بالقوم إلا زيداً
النصب وجوباً؛ لأن الكلام قبله تام موجب	حماراً	جواز النصب على الاستثناء والرفع على الاتباع؛ لأن الكلام قبله تام منفي	زيداً وزيدٌ	ضربت القومُ إلا حماراً
				ما قام القومُ إلا زيداً وزيدٌ

الأمثلة	المستثنى المتصل	حكمه	المستثنى المنقطع	حكمه
لا يقيم أحدٌ إلا زيداً وزيدٌ	زيداً وزيدٌ	حكمه كالسابق		
ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً وبزيدٍ	زيداً وزيدٍ	جواز الجر على الاتباع والنصب على الاستثناء		

- الخلاف في ناصب المستثنى:

س: اختلف النحاة في ناصب المستثنى، اذكر المذاهب في ذلك:

الجواب:

- المذهب الأول للجمهور: وهو أن الناصب للمستثنى في قولنا: (قام القومُ إلا زيداً). هو الفعل (قام) بواسطة (إلا).
- والمذهب الثاني لابن مالك: وهو أن الناصب للمستثنى هو (إلاً) وزعم أنه مذهب سيويه ولذلك قال ابن مالك: ما استثنيت (إلاً) مع تمام يتنصب.
- والثالث للفراء: وهو أن الناصب (إنّ) المدغمة في (لا) إذ (إلاً) مركبة عنده من (إنّ ولا)، فحذفت النون الثانية وأدغمت الأولى في اللام.
- لغتا أهل الحجاز وتميم في إعراب المستثنى المنقطع بعد الكلام التام المنفي:

س: اختلف العرب في إعراب (حماراً) في قولهم: ما قام القومُ إلا حماراً، اذكر هذا الخلاف ثم بيّن حكم إعراب (حماراً) على كل لغة.

الجواب:

لغة أهل الحجاز وجوبُ نصب (حماراً) على الاستثناء؛ وذلك لأنه من غير جنس المستثنى منه، وبلغتهم جاء قوله تعالى: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾.

- وأما بنو تميم: فقد أجازوا فيه الرفع على البدل مما قبله للتجانس مع المستثنى منه في الإعراب والنصب على الاستثناء وهو راجح.

س: قامَ القومُ إلا حماراً - وهل قامَ القومُ إلا حماراً؟ عيّن ما اتفق على نصبه وما اختلف فيه في المثالين.

الجواب:

في المثال الأول: قام القومُ إلا حماراً. حماراً واجب النصب على الاستثناء باتفاق أهل العربية والعرب جميعاً.

- وفي المثال الثاني: هل قام القومُ إلا حماراً؟ اختلف فيه العرب.

- فأهل الحجاز على أنه منصوب لا غير؛ لأن المستثنى منقطع.

- وبنو تميم: يرون فيه جواز الاتباع على البدل بالرفع، والنصب على الاستثناء برُجْحَانٍ؛ إذ المتصل والمنقطع سواء في الحكم عندهم.

- أنواع الكلام قبل (إلا) وحكم الاسم الواقع بعدها في كل:

س: يتنوع الكلام مع (إلا) إلى ثلاثة أقسام، اذكر هذه الأقسام مع التمثيل لكل قسم بمثال، وما حكم الاسم الواقع بعد (إلا) في كل نوع؟

الجواب:

ينقسم الكلام المشتمل على الأداة «إلا» إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: أن يكون الكلام قبل (إلا) تاماً موجباً^(١)، نحو: قامَ القومُ إلا زيداً. وحكم الاسم الواقع بعد (إلا) وجوب النصب على الاستثناء سواء أكان المستثنى متصلاً كما تقدم أم منقطعاً، نحو: (قام القومُ إلا حماراً)، متأخراً كما تقدم أم متقدماً، نحو: ما قام إلا حماراً القومُ.

- والقسم الثاني: أن يكون الكلام تاماً منفياً، نحو: ما قامَ القومُ إلا زيداً وإلا زيداً، وحكم الاسم الواقع بعد (إلا) جواز النصب على الاستثناء

(١) تاماً؛ أي: ذكر فيه المستثنى منه، وموجباً؛ أي: مثبتاً.

والاتباع على البدلية؛ لأن المستثنى متصل، أما إذا كان منقطعاً فيجمع جمهور^(١) العرب على وجوب النصب، وبنو تميم يجوزون فيه النصب والاتباع، نحو: ما قام القوم إلا حماراً وإلا حماراً، بالنصب والرفع والراجع النصب.

- والقسم الثالث: أن يكون الكلام ناقصاً: (لم يذكر فيه المستثنى منه) منفيّاً، وحكم الاسم الواقع بعد (إلا) يكون بحسب ما قبله من العوامل، فإن كان العامل قبل (إلا) يقتضي مرفوعاً رفعناه، نحو: ما قام إلا زيداً، ف (زيداً) فاعل مرفوع، وإن كان يقتضي منصوباً نصبناه، نحو: ما ضربتُ إلا زيداً، ف (زيداً) مفعول به منصوب وإن كان يقتضي مجروراً جررناه، نحو: ما مرت إلا بزيد.

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

- ١ - فما لي إلا آل أحمد شيعهٌ وما لي إلا مذهب الحق مذهبٌ
- ٢ - فإنهم يرجون منه شفاعهٌ إذا لم يكن إلا النبيون شافع

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول على ترجيح نصب المستثنى المتقدم إذا كان الكلام تاماً منفيّاً كما في قوله: إلا آل أحمد شيعهٌ.

- واحتجوا بالبيت الثاني على مرجوحية رفع المستثنى المتقدم إذا كان الكلام تاماً منفيّاً كما في قوله: لم يكن إلا النبيون شافع، ونظيره ما حكاه سيبويه: ما لي إلا أخوك ناصرٌ.

س: بين حكم ما تحته خط رفعاً أو نصباً في الأساليب الآتية:

الجواب:

قام إلا زيداً القوم (زيداً) واجب النصب؛ لأن الكلام تام موجب.

(١) هذا نص ابن عقيل وفيه نظر، ولعله يعني بجمهور العرب: أهل الحجاز.

- فما لي إلا آل أحمدَ شيعَةً (آل أحمد) راجح النصب؛ لأن الكلام تام منفي .

- إذا لم يكن إلا النبيون شافعٌ، (النبيون) رفعه مرجوح؛ لأن الكلام تام منفي، وقد تقدم المستثنى على المستثنى منه في الأمثلة .

س: اذكر الحكم الإعرابي لما بعد (إلا) في الأمثلة الآتية:

الجواب:

المثال	المستثنى	حكمه	السبب
قام القوم إلا زيداً	زيداً	وجوب النصب	لأن الكلام تام موجب والمستثنى متصل في الأول ومنقطع في الثاني
قام القوم إلا جملاً	جملاً		
ما قام القوم إلا زيداً	زيداً	جائر النصب والاتباع	لأن الكلام تام منفي والمستثنى متصل
ما قام القوم إلا حماراً	حماراً	واجب النصب عند الحجازيين وجائر الرفع عند تميم	لأن الكلام تام منفي والمستثنى منقطع
ما قام إلا زيداً القومُ	زيداً	راجح النصب مرجوح الرفع	لتقدمه على المستثنى منه والكلام تام منفي كالسابق
ما قام إلا زيدُ القومُ	زيدُ	كالسابق	
ما قام إلا زيدٌ	زيدٌ	واجب الرفع	لتقدم فعل يطلبه فاعلاً
ما ضربت إلا زيداً	زيداً	واجب النصب	لتقدم فعل يطلبه مفعولاً
ما مررت إلا بزيدٍ	بزيدٍ	واجب الجر بالحرف	لتقدم حرف الجر؛ إذا الكلام في جميعها ناقص منفي

أ - تكرر (إلا) للتوكيد في مسألتي البدل والعطف:

س: مثل ل(إلا) المكررة لقصد التوكيد بمثالين مختلفين.

الجواب:

من المعلوم أن (إلاً) إذا كررت للتوكيد لا يقع هذا التكرار إلا في مسألتين:

- الأولى: في البدل، نحو: ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك.
- الثانية: في العطف، نحو: قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً.
- فإلاً الثانية ملغاة حيث لا أثر لها سوى توكيد الأولى.

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

- ١ - هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها
- ٢ - ما لك من شيخك إلا عمله وإلا رسيمه وإلا رمله

الجواب:

في الأول احتج النحاة بقوله: (وإلا طلوع الشمس) على تكرر (إلا) للتوكيد في مسألة العطف، والتقدير: إلا ليلة ونهارها وطلوع الشمس.

- وفي الثاني احتجوا بقوله: إلا رسيمه وإلا رمله على تكرر (إلا) في مسألتي البدل في قوله: إلا رسيمه، والعطف في قوله: إلا رمله. ف(إلاً) فيهما ملغاة لا عمل لها وإنما يفيد التوكيد فقط.

ب - تكرر (إلا) بقصد الاستثناء:

س: فصل القول فيما إذا تكررت إلا لقصد الاستثناء.

الجواب:

إذا تكررت (إلا) لقصد الاستثناء لا يخلو الكلام من أن يكون الاستثناء فيه مفرغاً أو غير مفرغ.

- فإن كان الكلام مفرغاً شغل العامل بأحد المستثنيات على حسب ما يقتضيه ونصب الباقي، نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرة.

- وإن كان غير مفرغ لا يخلو من أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر عنه .

- فإن تقدمت عليه وجب نصب الجميع سواء أكان الكلام تاماً موجباً، نحو: قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم .

- أم غير موجب فالحكم كذلك، نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم .

- وإن تأخرت المستثنيات ففيها التفصيل الآتي:

- إن كان الكلام موجباً وجب نصب الجميع، نحو: قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ .

- وإن كان الكلام غير موجب شغل العامل بواحد منها ونصب الباقي، نحو: ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ .

س: اذكر حكم المستثنى في الأساليب الآتية من حيث الإدخال والإخراج:

الجواب:

١ - قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ، (زيداً وعمراً وبكرأ) مخرجون من الحكم؛ لأن الكلام قبل إلا تام موجب .

٢ - ما قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ .

٣ - ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ .

- في المثالين الجميع داخلون في الحكم؛ لأن الكلام قبل (إلا) تام منفي .

- استعمالات (غير):

س: لإعراب (غير) أحوال متعددة مثل لها بحيث تكون منصوبة على وجهين ومرفوعة ومجرورة كذلك:

الجواب:

مثال واجبة النصب على الاستثناء: قام القوم غير زيد - وقام القوم غير حمار - وما قام القوم غير حمار عند أهل الحجاز .

- ومثال راجحة النصب على الاستثناء عند تميم: ما قام القومُ غيرَ حمارٍ.
- ومثال واجبة النصب على المفعولية، ما ضربتُ غيرَ زيدٍ.
- ومثال راجحة الرفع على الاتباع: ما قام القومُ غيرَ زيدٍ.
- ومثال واجبة الرفع على الفاعلية: ما قام غيرُ زيدٍ.
- ومثال المجرورة على الاتباع: ما مررت بأحدٍ غيرِ زيدٍ.
- ومثال واجبة الجر بالحرف: ما مررت بغيرِ زيدٍ.

- اللغات في (سوى):

س: ورد في لفظة (سوى) أربع لغات، اذكرها:

الجواب:

- ١ - (سوى) بكسر السين مع القصر.
- ٢ - (سوى) بضم السين مع القصر.
- ٣ - (سواء) بفتح السين مع المد.
- ٤ - (سواء) بكسر السين مع المد.

- الخلاف في سوى:

س: اختلف النحاة في حقيقة (سوى)، اذكر المذهبين في ذلك.

الجواب:

- المذهب الأول: لسببويه والفرّاء وغيرهما أن (سوى) لا تستعمل في كلام العرب إلا ظرفاً، وفي الوقت نفسه هي مشعرة بالاستثناء، واستعمالها في غير ذلك لا يكون إلا للضرورة الشعرية.
- والمذهب الثاني: لابن مالك، حيث يرى أن (سوى) مرادفة لـ (غير)؛ أي: أنها بمعناها ولذلك تستعمل استعمال (غير) في الاستثناء وغيره من ذلك مجيئها مجرورة بالحرف، نحو: قول الرسول ﷺ: «دعوت ربي إلا يسلم على أمتي عدواً من سوى أنفسها».

- كما جاءت مرفوعة على الفاعلية في قول الشاعر:

ولم يَبْقَ سِوَى العَدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

- ومن مجيئها منصوبة على غير الظرفية قول الشاعر:

لديك كَفِيلٌ بِالمُنَى لِمُؤْمَلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يَوْمُلُهُ يَشْقَى

س: علامَ احتج النحاة بالنصوص التالية؟

- قول الرسول ﷺ: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء

في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض».

- وقول الشاعر:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بِائِعُهَا وَأَنْتَ المَشْتَرَى

- وقول الشاعر:

لديك كَفِيلٌ بِالمُنَى لِمُؤْمَلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يَوْمُلُهُ يَشْقَى

الجواب:

احتج النحاة بالنص الأول على جر (سوى) بالحرف في قوله: (في

سواكم).

- واحتجوا بالبيت الأول على وقوع (سوى) مرفوعة على الابتداء في

قوله: (فسواك بائعها).

- واحتجوا بالبيت الثاني على وقوع (سوى) اسماً ل(إن) وهي منصوبة

على غير الظرفية في قوله: (وإن سواك).

- فهذه النصوص تعارض مذهب سيبويه والفراء، وترجح مذهب ابن

مالك حيث وردت (سوى) في الاستعمال مرفوعة ومنصوبة ومجرورة مما

يدل على تصرفها وعدم لزومها الظرفية.

- الاستثناء ب(ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا):

س: اعرب ما يأتي:

- قام القومُ ليس زِيداً:

الجواب:

- قام: فعل ماضٍ مبني على الفتح.
- القوم: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.
- ليس: أداة استثناء بمعنى (إلا) واسمها ضمير مستتر وجوباً.
- زيداً: خبرها، والتقدير: قام القومُ ليس بعضهم زيداً.
- قام القومُ خلا زيداً:
- قام: فعل ماضٍ مبني على الفتح.
- القومُ: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.
- خلا: فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر وجوباً.
- زيداً: مفعول به (بخلا) والتقدير: قام القومُ خلا بعضهم زيداً.
- قام القومُ عدا زيداً:
- قام: فعل ماضٍ مبني على الفتح.
- القومُ: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة.
- عدا: فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر وجوباً.
- زيداً: مفعول به (لعدا) والتقدير: قام القومُ عدا بعضهم زيداً.
- س: مثل لما يأتي:

الجواب:

- (لا يكون) الاستوائية: قام القوم ولا يكون زيداً.
- مستثنى (بخلا) راجع النصب وقد سبقت ب(ما) المصدرية: قام القوما ما خلا زيداً.
- مستثنى مجرور ب(عدا) المسبوقه ب(ما) الزائدة على المذهب الكسائي والجرمي: قام القومُ ما عدا زيد.
- مستثنى (بخلا) يجوز فيه الجر والنصب، مثل: قام القومُ خلا زيد وزيداً.

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

- ١ - خلا الله لا أرجو سواك وإنما
أعدُّ عيالي شعبةً من عيالك
٢ - تركنا في الحضيض بناتٍ عوج
عواكف قد خَصَّعْنَ إلى النسور
٣ - أبحنا حيَّهم قتلاً وأسراً
عدا الشمطاءِ والطفلِ الصغيرِ

الجواب:

احتج الأخفش للجرِّ بـ(خلا وعدا) بالبيتين: الأول والثالث في قول الشاعر: (خلا الله) وقول الآخر: (عدا الشمطاء).

- الخلاف في (حاشا):

س: اختلف أهل العربية في حقيقة (حاشا)، اذكر المذهبين في ذلك مع بيان حجة كل فريق، وما الكثير في استعمال (حاشا)، وهل تقع (ما) قبلها؟ وما حكم ذلك؟

الجواب:

- المذهب الأول: وهو لأكثر البصريين أن (حاشا) حرف جر، نحو: قام القوم حاشا زيد.

- والمذهب الثاني: للأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة منهم ابن مالك أنها، مثل: (خلا) فتستعمل فعلاً ينصب ما بعدها، نحو: قام القوم حاشا زيداً، والدليل على ذلك ما حكاه الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني من نحو: «أللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإضبع».

- والكثير في استعمال (حاشا) أن لا تتقدم عليها (ما) المصدرية، نحو: قام القوم حاشا زيداً.

- ويقل مصاحبها (ما) كما جاء في الأثر: «أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة».

س: قال ابن مالك:

وكخلا حاشا، ولا تصحب «ما» وقيل: «حاش، وحشاً» فاحفظهما

- اشرح البيت السابق :

الجواب:

يرى ابن مالك وجماعة من النحويين قياس (حاشا) على (خلا) في استعمالها فعلاً وحرف جر فتقول: قام القوم حاشا زيدا، بنصب زيد على أن (حاشا) فعل، وحاشا زيدا، بجر زيد على أنها حرف جرّ ويقل مصاحبة حاشا ل(ما) وقد ورد ذلك في الأثر، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة».

- وفي (حاشا) ثلاث لغات للعرب:

الأولى: حاشا بألفين. والثانية: حاش بحذف الألف الثانية. والثالثة: حشا بحذف الألف الأولى.

س: بين الشاهد النحويّ في النصوص التالية مع التوجيه:

الجواب:

المثال	الشاهد	التوجيه
١ - «اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع».	حاشا الشيطان وأبا الإصبع	استعمال (حاشا) فعلاً ونصب ما بعدها مثل (خلا) وهو مذهب ابن مالك وجماعة من النحويين
٢ - حاشا قريشاً فإن الله فضّلهم	حاشا قريشاً	توجيهه كسابقه
٣ - قام القوم ما حاشا زيدا	ما حاشا زيدا	استعمال (ما) قبل (حاشا) قليلاً
٤ - «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة»	ما حاشا فاطمة	استعمال (ما) قبل (حاشا) قليلاً
٥ - رأيت الناس ما حاشا قريشاً	ما حاشا	استعمال (ما) قبل (حاشا) قليلاً
٦ - قام القوم حاشا زيدا	حاشا زيدا	استعمال (حاشا) حرف جر وهو كثير

الحال

- تعريف الحال:

س: عرّف الحال ثم مثّل له بمثال مع بيان القيود المشروطة فيه.

الجواب:

الحال: هو الوصفُ، الفضلُ، المنتصبُ، للدلالة على الهيئة «أو للدلالة على هيئة صاحبه»، نحو: فرداً أذهب، فرداً حال وهو وصفٌ فضلٌ منتصبٌ مبيّن لهيئة صاحبه.

س: بيّن نوع ما تحته خط في الأساليب الآتية:

- فرداً أذهب:

(فرداً) حال، حيث تصدّق عليه شروط الحال الأربعة.

- زيد قائم:

(قائم) ليس حالاً، وإنما هو خير مع أنه وصف ولكنه عمدة.

- الله دره فارساً:

(فارساً) تمييز؛ لأنه ذكر لبيان المتعجب منه لا لبيان الهيئة.

- رأيت رجلاً ركباً:

(راكباً) نعت، وليس حالاً؛ لأنه لم يذكر للدلالة على الهيئة وإنما أريد به تخصيص النكرة.

- الحال الغالبة واللازمة^(١):

س: مثل للحال الغالبة بمثالين وللحال اللازمة بثلاثة أمثلة.

الجواب:

- مثال الحال الغالبة وهي المنتقلة المشتقة: جاء زيدٌ ركباً، وعمرو ضاحكاً، فراكباً وضاحكاً حالان غالبتان غير لازمتين لجواز تخلفهما فيجيء زيد وعمرو ماشيين أو باكيين.

- ومثال الحال اللازمة: قولنا: دعوت الله سميعاً. فسميعاً وصف لازم لله سبحانه، وقولهم: خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، وقول الشاعر:

فجاءت به سَبَطُ العظام كأنما عمامته بين الرجال لواءً

الحال المشتقة والجامدة:

س: الأصل في الحال أن تكون مشتقة كما تقدم في الحال الغالبة وتأتي جامدة في مسائل مثل لكل.

الجواب:

مثال الحال المشتقة وهي أكثر أنواع الحال في الاستعمال، نحو: جاءنا زيدٌ مسروراً، ف (مسروراً) مشتق؛ لأنه اسم مفعول.

(١) هناك تقسيم للحال باعتبار كونها مؤسسة ومؤكدة، فالأولى لا يفهم معناها من الكلام قبلها، نحو: جاء زيد ضاحكاً، وشرط هذه أن تكون منتقلة، مشتقة تقع في جواب كيف، والثانية هي التي يستفاد معناها بدونها، نحو: زيدٌ أبوك عطوفاً.

وهناك تقسيم للحال باعتبار الزمان إلى ثلاثة أقسام:

أ - حالة مصاحبة أو مقارنة، نحو: قوله تعالى: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾.

ب - حال مقدرة؛ أي: مستقبلة، نحو: قوله تعالى: ﴿ادخلوها خالدين﴾، ونحو: قولك: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً.

ج - حال محكية؛ أي: مضايبة، نحو: جاء زيد أمس ركباً. همع الهوامع ٤/٤١.

وأما الحال الجامدة فهي المؤولة بالمشتقة، ولها مواطن ذكر ابن مالك

منها ثلاثة:

- الأول: أن تدل على سِعْرٍ، نحو: بعته مُدّاً بدرهم؛ أي: مُسَعَّراً كل مُدٍّ بدرهم.

- والثاني: أن تدل على المفاعلة، نحو: «بعته يداً يَدِيْدٍ؛ أي: مناجزة».

- والثالث: أن تدل على التشبيه، نحو: كَرَّ زَيْدٌ أَسْداً؛ أي: مُشْبِهاً الأَسَدَ^(١).

الخلافاً في وقوع الحال معرفة:

س: اختلف أهل العربية في وقوع الحال معرفة، وضح مذاهبهم في ذلك.

الجواب:

- مذهب الجمهور: أن الحال لا تكون إلا نكرة^(٢)، نحو: جاء زيد راكباً، وما ورد منها معرفاً لفظاً فهو نكرة معني، نحو: جاؤوا الجماء الغفير؛ أي: جاؤوا جميعاً.

(١) هناك مواطن أخرى:

الأول: أن تدل على ترتيب، نحو: ادخلوا الدار رجالاً رجالاً، وسار الجند رجلين رجلين، ومنها: (ادخلوا الأول فالأول)؛ أي: مترتين.

الثاني أن تكون الحال موصوفة، نحو: قوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾، ﴿فتمثل لها بشراً سوياً﴾.

الثالث: أن تدل الحال على عدد، نحو: قوله تعالى: ﴿فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾.

الرابع: أن تدل الحال على طور فيه تفصيل، نحو: هذا بشراً أطيب منه رطباً.

الخامس: أن تكون الحال نوعاً من صاحبها، نحو: هذا مالك ذهباً.

(٢) سر تنكير الحال أنها وصف للمصدر المفهوم من الفعل المتقدم، نحو: جاء زيد راكباً، فالمعنى: مجيء موصوفٍ بِرُكُوبٍ.

- ومذهب البغداديين ويونس: أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل،
نحو: جاء زيدٌ الراكب.

- ومذهب الكوفيين: أن الحال لا تعرف إلا إذا تضمنت معنى الشرط،
نحو: زيدٌ الراكب أحسن منه الماشي، والتقدير: زيدٌ إذا ركب أحسنُ منه
إذا مشى.

- أما إذا لم تتضمن معنى الشرط فلا يجوز تعريفها فلا تقول: جاء زيدٌ
الراكب؛ إذ لا يصلح تقديره: جاء زيدٌ إن ركب.

س: اختلف أهل العربية في قولنا: «جاء زيدٌ الراكب». من حيث الجواز
والمنع، وضح ذلك.

الجواب:

اختلف أهل العربية في (الراكب)، هل يصح أن يكون حالاً أو لا؟
- فالجمهور على أنه لا يجوز أن يكون حالاً، إلا على تأويله بالنكرة أو
على زيادة (أل) فيه، والأصح أنه نعت ل(زيد).

- والبغداديون ويونس: يجوزونه مطلقاً، أما الكوفيون فقد منعه حيث لا
يمكن تقديره على معنى الشرط.

س: يرى أهل العربية أن الحال لا تكون إلا نكرة، فماذا تقول فيما ورد
عن العرب من مجيء الحال معرفة في قولهم؟

١ - جاؤوا الجماء الغفير.

٢ - أرسلها العراك.

٣ - اجتهد وحدك.

٤ - كلمته فاه إلى في.

الجواب:

الأصل في الحال أن تكون نكرة وهو مذهب الجمهور من النحاة، وأما
ما ورد من النصوص المذكورة فهو عندهم في تأويل النكرة.

- إذ التقدير في المثال الأول: جاؤوا جميعاً.
- وفي الثاني: أرسلها معتركة.
- وفي الثالث: اجتهد منفرداً.
- وفي الرابع: كلمته مشافهة.

- الخلاف في توجيه وقوع الحال مصدراً:

س: اختلف النحاة في ناصب (بغته) وما أشبهه من المصادر في قولهم: طلع زيدٌ بغتةً، وضح المذاهب في ذلك.

الجواب:

- مذهب سيويه والجمهور: أن (بغته) منصوب على الحال وهو في تقدير اسم الفاعل، والناصب له الفعل المذكور، والتقدير: طلع زيد باغتاً.
- ومذهب الأخفش والمبرد: أن (بغته) منصوب على المصدرية وليس على الحال، وأن الناصب له فعل من لفظه محذوف وهذا الفعل المحذوف مع فاعله هو الحال والتقدير: طلع زيد ييغت بغته.
- ومذهب الكوفيين: أن (بغته) منصوب على المصدرية غير أن العامل فيه هو طلع؛ لأنه مضمن معنى (بغت) فليس في الجملة حال؛ لأن تقدير الكلام: بغت زيدٌ بغته.

- مسوغات وقوع صاحب الحال نكرة:

س: بيّن الشاهد النحوي في النصوص الآتية:

- ١ - وبالجمم مني بيناً لو علمته شُحُوبٌ، وإن تستشهدي العين تشهد
- ٢ - وما لأم نفسي مثلها لي لائم ولا سدّ فقري مثل ما ملكت يدي
- ٣ - قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾.
- ٤ - نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نوحاً، واستجبت له في فلكٍ ماخِرٍ في اليمِّ مشحونا
- ٥ - قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾.
- ٦ - ما حُمَّ من موتٍ حمىً واقياً ولا تَرَي مِنْ أَحَدٍ باقياً

- ٧ - يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى لنفسِكَ العذرَ في إبعادِهَا الأملَا
٨ - لا يركننُ أحدٌ إلى الإحجامِ يومَ الوغى متخوفاً لحِمامِ

الجواب:

- الشاهد في البيت الأول والثاني (بيناً شُحوبٌ - مثلها لائمٌ)؛ إذ وقعت الحال (بيناً) في الأول من (شحوب) و(مثلها) في الثاني من (لائم) وذلك لتقدمها على النكرة فيهما.

- والشاهد في الآية (أمرٌ حكيمٌ أمراً) حيث جاءت الحال: (أمراً) من النكرة المخصصة بالوصف، وكذلك الشأن في قول الشاعر في المثال الرابع، حيث جاء مشحوناً حال من فلك لتخصصه بالوصف وهو ماخر.

- والشاهد في المثال الخامس: (أربعة أيامٍ سواء) حيث جاءت الحال (سواء) من النكرة (أربعة) لتخصيصها بالإضافة.

- والشاهد في المثال السادس: (واقياً - وباقياً) حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة لإفادتها العموم بتقدم النفي عليها في (ما حُمَّ حمىً واقياً، ولا ترى من أحدٍ باقياً).

- والشاهد في المثال السابع وقوع الحال (باقياً) من النكرة (عيش) حيث سبقت باستفهام.

- والشاهد في المثال الثامن: وقوع الحال (متخوفاً) من النكرة (أحد) حيث سبقت بنيه وهو أخو النفي ومن واديه.

س: قال تعالى: ﴿وما أهلكنا من قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلومٌ﴾. اختلف أهل العربية في موقع (ولها كتاب معلوم)، وضَّح المذهبين في ذلك مع بيان الراجح ودليل ردِّ المرجوح.

الجواب:

- مذهب الجمهور: أن جملة (ولها كتاب معلوم) حال من قرية حيث سبقت بنفي.

- ومذهب الزمخشري: أن هذه الجملة صفة القرية، ورُدَّ عليه بأمرين:
أحدهما: أن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف.
والآخر: أن (إلاً) لا يعترض بها بين الصفة والموصوف، والراجع
المذهب الأول.

- الكثير والقليل في وقوع الحال من النكرة:

س: بيّن القليل والكثير في وقوع الحال من النكرة في الجمل الآتية:

الجواب:

كثير، حيث وقعت الحال من النكرة بمسوغ وهو الوصف في الأول والثاني، والإضافة في الثالث، والعموم في الرابع لتقدم الاستفهام على النكرة قليل، حيث وقعت فيها الحال من النكرة بغير مسوغ مما تقدم	- ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا﴾ - في فلك ماخر في اليم مشحوناً - ﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾ - هل حمّ عيشٌ باقياً - مررت، بماءٍ قعدةً رجلٍ - عليه مائةٌ بيضاً - فيها رجلٌ قائماً - صلى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وراءه رجالٌ قياماً
---	--

- الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف:

س: اختلف أهل العربية في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور
بحرف جر أصلي في نحو: (مررتُ بهندٍ جالسةً). وضح المذهبين في ذلك
مع بيان حجة كل فريق.

الجواب:

مذهب الجمهور منع، نحو: مررتُ جالسةً بهندٍ؛ لأن تقديم الحال على
صاحبها المجرور بحرف فيه فصل بين الجارّ ومتعلقه، حيث الجارُّ يطلب
متعلقه طلب أداة الشرط للفعل بعدها.

- وذهب الفارسيّ وأبناء كَيْسَانَ وَبَرْهَانَ وَمَالِكِ إِلَى جَوَازٍ، نحو: مررتُ - جالسةً - بهنْدٍ، وحجتهم في ذلك ورود السماع به عن العرب في قول الشاعر:
لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً إِلَيَّ حَبِيباً، إنها لحبيب
- (فهيمان وصاديا) حالان قدما على صاحبهما وهو الياء المجرورة
ب(إلى).

س: بَيِّنْ ما اتفق عليه وما اختلف فيه من حيث تقديم الحال على صاحبها
في الأساليب الآتية:

الجواب:

١ - مررت بهنْدٍ جالسةً.

- اختلف في جواز تقديمها على صاحبها فالجمهور منعه، والفارسيّ
ومن تبعه أجازوه حيث صاحب الحال مجرور بحرف جر أصلي وقد ورد
السماع به عن العرب كما تقدم آنفاً.

٢ - جاء زيدٌ ضاحكاً.

٣ - ضربتُ هنداً مجردةً.

اتفقوا على جواز تقديمها على صاحبها؛ لأنه مرفوع في الأول ومتصوب
في الثاني فتقول في الأول: جاء ضاحكاً زيدٌ، وفي الثاني: ضَرَبْتُ - مجردةً -
هنداً.

- شروط مجيء الحال من المضاف إليه:

س: اشترط الجمهور لمجيء الحال من المضاف إليه شروطاً، اذكرها
مفصلة.

الجواب:

اشترط النحاة لمجيء الحال من المضاف إليه ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه، نحو قوله تعالى:

﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾.

والثاني: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً﴾.

والثالث: أن يكون المضاف كالجاء من المضاف إليه، نحو: قوله تعالى: ﴿أَنْ اتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾.

فهذه الشروط عند الجمهور تمنع، نحو: جاء غلامٌ هنديٌّ ضاحكاً، إلا أن الفارسيَّ أجاز ذلك مع فقدان الشروط ونقل ذلك عنه ابن الشجري في أماليه.

- مواطن تقديم الحال على ناصبها أو تأخيرها عنه:

س: مثل لتقدم الحال على ناصبها جوازاً بمثالين، ولوجوب تأخيرها عنه بمثالين.

الجواب:

- مثال جواز تقديم الحال على ناصبها: مخلصاً زيدٌ دعا - مسرعاً ذا راحلٍ، وذلك لأن العامل في الأول فعل متصرف وهو (دعا) وفي الثاني اسم فاعل فعل متصرف وهو (راحل).

- ومثال وجوب تأخيرها عن عاملها: (ما أحسنَ زيداً ضاحكاً! - زيدٌ أحسنٌ من عمرو ضاحكاً)؛ وذلك لأن العامل في الأول فعل جامد وهو فعل التعجب، وفي الثاني أفعل التفضيل وهو شبيه بفعل التعجب في الجمود؛ إذ لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

س: بيّن في الأساليب الآتية ما يجوز تقديمه من الحال على ناصبها وما يمتنع:

الجواب:

١ - مسرعاً ذا راحلٍ، جائزة التقديم والتأخير؛ لأن العامل اسم فاعل فعل متصرف.

٢ - ما أحسنَ زيداً ضاحكاً، ممنوعة التقديم؛ لأن العامل فعل التعجب.

٣ - دعا زيدٌ مخلصاً، جائزة التقديم والتأخير؛ لأن العامل فيها فعل متصرف.

٤ - ذا راحلٌ مسرعاً، جائزة التقديم والتأخير لما سبق.

٥ - ضاحكاً ما أحسن زيداً، ممنوعة التقديم؛ لأن العامل فيها فعل تعجب وهو غير متصرف.

٦ - زيدٌ ضاحكاً أحسنٌ من عمرو، ممنوعة التقديم؛ لأن أفعل التفضيل مثل فعل التعجب.

٧ - زيدٌ أحسنٌ من عمرو ضاحكاً واجبة التأخير.

٨ - قوله تعالى: ﴿ثم وليتم مدبرين﴾، ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ واجبة التأخير؛ لأنها توكيد والتوكيد رتبها لتأخير.

٩ - زيد أخوك ناصراً، واجبة التأخير؛ لأنها توكيد.

س: علل لما يأتي:

- تقديم الحال على ناصبها في (ضاحكاً جاء زيدٌ - ومسروراً حضرَ محمدٌ).

- وجوب تأخير الحال عن ناصبها في قولهم: (إني لأزورك مبتهجاً).

- ولأصومنَّ معتكفاً - إن لك أن تسافر راجلاً - أنت المصلي منفرداً).

الجواب:

جاز تقديم الحال على ناصبها في الأول والثاني؛ لأن العامل فيها فعل متصرف وما تصرف في نفسه يتصرف في معموله.

- ووجب تأخيرها عن عاملها في (لأزورك مبتهجاً) حيث اقترن العامل بلام الابتداء وفي (لأصومن معتكفاً) لاقتران العامل بلام جواب القسم.

وفي (إن لك أن تسافر راجلاً) حيث اقترن العامل بحرف مصدري وفي (أنت المصلي منفرداً) حيث العامل وقع صلة لـ (أل) الموصولة، وذلك لأنَّ

لام الابتداء، ولام جواب القسم، وأن المصدرية، و(أل) الموصولة تمنع عمل العامل المتأخر في معموله المتقدم عليها.

- العوامل المعنوية وشرط إعمالها في الحال :

س: اشرح قول ابن مالك :

وعاملٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لا حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لِنِ يَمْعَلًا
 كَتَلِكْ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ، وَنَدَرَ نحو «سعيدٌ مستقرًّا في هَجْرٍ»

الجواب:

يتضمن البيتان بيان العامل المعنوي الذي ينصب الحال شريطة أن لا تتقدم عليه؛ لأنه عامل ضعيف، وإنما عمل في الحال لأنها بمنزلة الظرف، والظرف يكفي في عامله رائحة الفعل، وكذلك الحال، وأنواع العامل المعنوي هي: الإشارة والتشبيه اللذان تتضمنهما أسماء الإشارة، نحو: تلك هذَّ مجردة، وقوله تعالى: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾، ﴿فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا﴾.

- والتمني الذي تتضمنه (ليت)، نحو: ليتَ زيداً أميراً أخوك.

- والتشبيه الذي تتضمنه (كأن)، نحو: كأنَّ زيداً راكباً أسدً.

- والاستقرار الذي يتضمنه الظرف والجار والمجرور، نحو: زيدٌ في الدار أو عندك قائماً.

- فهذه العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه لا يجوز تقدم الحال عليها إلا ندوراً، نحو: سعيد مستقرًّا في هجر.

س: لماذا منع النحاة تقديم الحال على ناصبها في الأساليب الآتية؟

الجواب:

١ - (ضاحكاً ما أحسن زيداً) منعوا تقديم الحال على ناصبها؛ لأنه فعل تعجب، وفعل التعجب جامد لا يتصرف في نفسه وما لا يتصرف في نفسه، لا يتصرف في معموله.

٢ - زيد ضاحكاً أحسن من عمرو؛ لأن العامل أفعل التفضيل وهو - وإن كان وصفاً - لا يشبه الفعل المتصرف، وقد أجروه مجرى أفعل التعجب للشبه اللفظي والمعنوي؛ لأنهما من واٍ واحد.

٣ - مجردة تلك هندٌ؛ لأن (تلك) متضمنة معنى الفعل دون حروفه، وهي الإشارة.

٤ - أميراً ليت زيداً أخوك؛ لأن (ليت) تضمنت معنى الفعل دون حروفه «وهو التمني».

٥ - ركباً كأن زيداً أسدٌ؛ لأن (كأن) تضمنت معنى الفعل دون حروفه «وهو التشبيه».

- تعدد الحال:

س: بين ما يجوز عربية وما يمتنع في الأساليب الآتية:

الجواب:

١ - زيدٌ قائماً أحسنُ من عمرو	لا يجوز؛ لأن العامل أفعل التفضيل
٢ - زيدٌ مفرداً أحسنُ من عمرو معاناً	يجوز؛ لأن العامل أفعل التفضيل والحال متقدمة ومتأخرة؛ أي: متعددة
٣ - زيدٌ قائماً قاعداً أحسن من عمرو	لا يجوز؛ لأن العامل أفعل التفضيل والحال متقدمة متعددة
٤ - زيدٌ أحسنُ من عمرو قائماً قاعداً	لا يجوز؛ لأن العامل أفعل التفضيل والحال متعددة متأخرة

س: اختلف أهل العربية في إعراب ما تحته خط في قولهم: زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً، وضح ذلك.

الجواب:

- المذهب الأول للجمهور: وهو أن (قائماً وقاعداً) حالان وإنما جاز أن يكونا حالين؛ لأنهم استثنوا هذه المسألة من منعهم عمل اسم التفضيل في الحال متقدمة، وهنا هي متقدمة متأخرة.

- والمذهب الثاني: للسيرافي حيث أعربهما خبرين منصوبين بـ(كان)

المحذوفة والتقدير عنده: زيدٌ إذا كان قائماً أحسنُ منه إذا كان قاعداً، غير أن الراجح المذهب الأول؛ لأمر منها:

- ١ - أن هذا الموضع ليس من مواطن حذف (كان) مع اسمها.
- ٢ - أن رأي الجماعة أقوى من رأي الفرد.
- ٣ - أن مذهب الجمهور سلم من التقدير، وما لا تحتاج إلى تقدير أولى.

- تعدد الحال وصاحبها:

س: بين الحال وصاحبها في الأساليب الآتية:

الجواب:

- ١ - جاء زيدٌ ركباً ضاحكاً: صاحب الحال (زيد) والحال (راكباً ضاحكاً) وهي متعددة دون صاحبها.
- ٢ - لقيت هنداً مصعداً منحدره: (مصعداً) حال من (تاء الفاعل) و(منحدره) حال من (هند).
- ٣ - لقيت ابني أخويه خائفاً منجدياً: خائفاً حال من (ابني) و(منجديه) حال من (أخويه).
- ٤ - لقيت زيداً مصعداً منحدرأ: (مصعداً) حال من (تاء الفاعل) و(منحدرأ) حال من (زيداً)، فالحال في الأمثلة الثلاثة الأخيرة متعددة وصاحبها كذلك.

- الحال المؤسسة والمؤكدة وشرط المؤكدة وجوب التأخير عن ناصبها؛ لأن التوكيد رتبته التأخير عن المؤكدة:

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

- ١ - حال مؤسسة: جاء زيدٌ ضاحكاً.
- ٢ - حال مؤكدة لعاملها من حيث الاشتراك في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ثم وليتم مدبرين﴾.

٣ - حال مؤكدة لعاملها من حيث الاشتراك في اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿وَأرسلناك للناس رسولا﴾.

٤ - حال مؤكدة لصاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿لأمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾.

٥ - حال مؤكدة لمضمون جملة: زيد أخوك عطوفاً.

- أساليب الحال المؤكدة:

س: بين الواجب والممتنع والكثير والقليل في الأساليب الآتية مع بيان السبب:

الجواب:

١ - قوله تعالى: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾. كثير، وعلّة ذلك: أن الحال هنا مؤكدة لعاملها لاتحادهما في المعنى.

٢ - قوله تعالى: ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخراتٍ بأمره﴾.

قليل: وذلك لأن الحال وهي مسخرات مؤكدة لعاملها (سخر) وهي متحدة معه في اللفظ.

٣ - أنا زيدٌ معروفًا: (معروفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وهي واجبة التأخير عن الجملة السابقة؛ لأن التوكيد رتبته التأخير.

٤ - عطوفاً زيدٌ أخوك.

٥ - زيدٌ عطوفاً أخوك.

- يمتنع تقديم الحال في الرابع؛ لأنها مؤكدة وشرط التوكيد التأخير، وامتنع الأسلوب الخامس؛ لأن الحال توسطت بين جزئي الجملة المؤكدة.

س: تأتي الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها، اذكر شروط هذه الجملة وحكم الحال في ذلك.

الجواب:

شروط الجملة أن تكون اسمية وأن يكون جزأها معرفتين وحكم الحال في

ذلك وجوب التأخير؛ لأن رتبة التوكيد التأخير عن المؤكد من ذلك قولهم:
أنا زيدٌ معروفاً، وزيدٌ أبوك عطوفاً.

س: علام احتج النحاة بالبيتين التاليين؟

الجواب:

١ - لقي ابني أخويه خائفاً منجديه فأصابوا مغنما
- احتج النحاة بهذا البيت على أن الحال تأتي متعددة وصاحبها كذلك
كما في قول الشاعر: لقي ابني أخويه خائفاً منجديه، فالأول للأول،
والثاني للثاني، فخائفاً منجديه حالان، وابن وأخوين صاحبهما.

٢ - أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبي وهل بدارةٍ يا للناسٍ من عارٍ؟
احتج النحاة بهذا البيت على أن الحال تأتي مؤكدة لمضمون جملة اسمية
قبلها كما في قوله: أنا ابنُ دارةٍ معروفاً، وهذه الحال شرطها وجوب
التأخير؛ لأنها توكيد؛ إذ رتبة التوكيد التأخير عن المؤكد.

- روابط جملة الحال بصاحبها:

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

- ١ - جملة حالية رابطها الضمير فقط: جاء زيدٌ يده على رأسه.
- ٢ - جملة حالية رابطها الواو فقط: جاء زيدٌ وعمرّو قائم.
- ٣ - جملة حالية رابطها الواو والضمير معاً: جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحلةً.

س: يقول ابن مالك:

- وذاتٌ بدءٍ بمضارع ثبت حوت ضميراً، ومن الواو خلت
- وذات واوٍ بعدها انو مبتداً له المضارع اجعلنّ مسندا
- اشرح هذين البيتين مع بيان المراد منهما والتمثيل لما تذكر.

الجواب:

ينص ابن مالك في البيتين على أن الجملة الفعلية المضارعية إذا وقعت
حالا، إما أن يكون المضارع مثبتاً أو لا.

- فإن كان مثبتاً فالرابط لجملة الحال بصاحبها الضمير لا غير، نحو:
 جاء زيدٌ يضحك، فإن اقترن المضارع المثبت بالواو وجب تقدير مبتدأ
 محذوف والفعل المذكور خبره، وعليه تكون جملة الحال اسمية وليست
 فعلية، وعلى ذلك جاء قولهم: قمتُ وأصكُ عينه، وقول الشاعر:
 فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأزهنُهُم مالكا
 - والتقدير: قمت وأنا أصك عينه، ونجوت وأنا أرهنهم مالكا.

س: عيّن نوع الرابط لجملة الحال في الأساليب الآتية:

الجواب:

- ١ - جاء زيدٌ وعمرو قائم: الرابط الواو فقط.
- ٢ - جاء زيد يده على رأسه: الرابط الضمير فقط.
- ٣ - جاء زيد يده على رأسه: الرابط الواو والضمير معاً.
- ٤ - جاء زيد لم يضحك: الرابط الضمير فقط.
- ٥ - جاء زيد ولم يضحك: الرابط الواو والضمير معاً.
- ٦ - جاء زيد ولم يغم عمرو: الرابط الواو فقط.
- ٧ - جاء زيد وقد قام عمرو: الرابط الواو فقط.
- ٨ - جاء زيد قد قام أبوه: الرابط الضمير فقط.
- ٩ - جاء زيد ما قام أبوه: الرابط الضمير فقط.
- ١٠ - جاء زيد وما قام أبوه: الرابط الضمير والواو معاً.

س: (جاء زيد ولا يضرب عمراً) لابن مالك في جملة الحال هنا مذهبان،

اذكرهما.

الجواب:

- المذهب الأول: أن الرابط لجملة الحال هنا الواو والضمير معاً لكون
 الفاعل ضميراً مستتراً والجملة فعلية منفية.
- والمذهب الثاني: أن الرابط هو الواو فقط؛ لأن الفعل المذكور خبر
 لمبتدأ محذوف والتقدير: جاء زيد وهو لا يضرب عمراً.

- حذف عامل الحال جوازاً ووجوباً:

س: يقول ابن مالك:

والحال قد يُحذف ما فيها عمل وبعض ما يُحذف ذكره حُظِل

- اشرح البيت شرحاً وافياً مع التمثيل.

الجواب:

يبين ابن مالك أن عامل الحال قد يعرض له الحذف وهو على ضربين:

١ - الحذف جوازاً: وذلك إذا كانت الحال جواباً لسؤال، نحو: كيف جئت؟

فيجاب: ركباً، والتقدير جئت ركباً، ويقول السائل: أَلَمْ تَسِرْ؟ فيجيب السائل: بلى مسرعاً؛ أي: سرت مسرعاً ومنه قوله تعالى: ﴿أَحْسَبُ الْإِنْسَانَ أَنْ لَنْ نَجْمَعَهُ عَظَامَهُ﴾ بلى قادرين على أن نسوي بنانه. والتقدير: بلى نجمعها قادرين.

٢ - الحذف وجوباً وذلك في أربع مسائل قياسية:

- الأولى: إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو: زيد أبوك

عطوفاً. والتقدير: أحقه عطوفاً.

- والثانية: إذا نابت الحال عن الخبر، مثل: ضربي زيداً فـ (قائماً،

فقائماً حال من زيد والعامل محذوف والتقدير: إذا كان أو إذا كان.

- والثالثة: أن تدل الحال على زيادة أو على نقص.

- مثال ما دل على زيادة: اشتريته بدرهم فصاعداً.

- ومثال ما دل على نقص: تصدقت بدينارٍ فسافلاً.

- فصاعداً وسافلاً حالان والعامل فيهما محذوف وجوباً والتقدير: فذهب

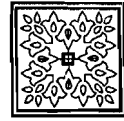
الثلث صاعداً... وذهب المتصدق به سافلاً.

- والرابعة: ما ذكر للتوبيخ، نحو: أفاثماً وقد قعد الناس؟ وأتميمياً مرة

وقيسياً أخرى؟ أي: أتوجد؟ أو أتحوّل؟

- وقد وردت سماعاً في غير ذلك، نحو: هنيئاً لك؛ أي: ثبت لك الخير

هنيئاً، أو هناك هنيئاً.



التمييز

- عرّف التمييز ثم اذكر نوعيه وأقسام كل:

الجواب:

اسم نكرة فضلة يرفع إبهام^(١) اسم مجمل الحقيقة (كعشرين^(١) رجلاً -
 (ب) وكم عبداً ملكتُ؟ - (ج) ورطل زيتاً - (د) وشبر أرضاً، (هـ) وقفيز بُراً -
 و(ج) مثقال ذرة خيراً - و(هـ) نحي سمناً - وموضع^(د) راحة سحاباً، على التمرة
 مثلها زُبداً) إن^(و) لنا غيرها إبلاً - خاتم^(ز) حديداً.
 - أو رفع^(٢) إجمال نسبة، نحو قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس^(١) شيباً﴾،
 ﴿وفجرنا الأرض^(ب) عيوناً﴾، و﴿أنا أكثر منك^(ج) مالا﴾، ونحو: (٣) امتلاً
 الإناء ماء، والله دره فارساً).

نصب التمييز جوازاً ووجوباً، وجره بالمضاف أو بالحرف:

س: بين حكم ما تحته خط من حيث جواز النصب والجر ووجوب النصب.

الجواب:

١ - له شبر أرضاً	يجوز فيه الجر بالمضاف وبحرف الجر، نحو: له شبر أرضٍ ومن أرض، والنصب على التمييز
------------------	--

(١) هذه هي أنواع تمييز المفرد وتنحصر في العدد وكنايته، والمقادير: وتشمل (الوزن
 والمساحة والكيل) وما يشبه الوزن، نحو: (مثقال) والكيل من نحو: (نحي)
 والمساحة من نحو: (راحة)، وما يدل على المماثلة والمغايرة، وما كان فرعاً
 للتمييز كالخاتم يكون فرعاً للحديد.

٢ - له قفيزٌ بُرّاً	يجوز فيه الجر بالمضاف وبحرف الجر، نحو: له قفيزٌ بُرٌّ ومن بُرٌّ والنصب على التمييز.
٣ - طاب زيد نفساً	يتعين نصبه؛ لأنه محول عن الفاعل
٤ - ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً	يتعين نصبه؛ لأن قَدْرَ أُضيف إلى غير التمييز
٥ - قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَباً﴾	يتعين نصبه؛ لأنه تمييز نسبة غير محول

التمييز ضربان: تمييز ذات، وتمييز نسبة:

س: مثل لما يأتي:

الجواب:

تمييز ذات يجوز فيه النصب والجر: له شبرٌ أرضاً - له شبرٌ أرضٍ، ومن أرض.

- تمييز نسبة محول عن الفاعل، نحو: طاب زيد نفساً.

- تمييز نسبة غير محول يجب نصبه، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَباً﴾.

- تمييز ذات يجب نصبه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾.

- ما يجب جره من التمييز وما يجب نصبه:

س: متى يجر غير الفاعل المعنوي بعد أفعال التفضيل ومتى يجب نصبه؟

الجواب:

يجب جرُّ غير الفاعل المعنوي في باب التمييز إذا وقع بعد أفعال التفضيل اسم نكرة، وقد أُضيف إليه أفعال التفضيل، نحو: زيدٌ أفضل رجلٍ - وهندٌ

أفضلُ امرأةً، ويجب نصب رجل وامرأة إذا أضيف أفعال التفضيل إلى غيرهما، نحو: زيدٌ أفضلُ الناسِ رجلاً - وهندٌ أفضلُ النساءِ امرأةً.

- وقوع التمييز بعد أفعال التفضيل وحكمه:

س: بيّن في الأساليب الآتية ما يجب نصبه وما يجب جره من التمييز.

الجواب:

١ - أنتَ أعلى منزلاً: يجب نصب (منزلاً)؛ لأنه فاعل في المعنى؛ إذ التقدير: أنتَ علا منزلك.

٢ - زيدٌ أفضلُ رجل: يجب جر (رجل)؛ لأنه غير فاعل في المعنى وقد أضيف إليه أفعال التفضيل، و(رجل) كُـلٌّ، و(أفعل) بعضه؛ لأن رجلاً في معنى رجال.

٣ - زيدٌ أفضلُ الناسِ رجلاً: (رجلاً) واجب النصب؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى وقد أضيف أفعال التفضيل إلى غيره.

- وقوع التمييز بعد كل ما يقتضي التعجب:

س: بيّن فيما يلي التمييز وأساليب التعجب السماعية والقياسية:

الجواب:

نوع أسلوب التعجب	التمييز	المثال
قياسي	رجلاً	١ - ما أحسن زيدا رجلاً!
قياسي	أباً	٢ - أكرم بأبي بكر أباً!
سماعي	عالمأ	٣ - لله درك عالمأ
سماعي	رجلاً	٤ - حسبك بزيد رجلاً
سماعي	عالمأ	٥ - كفى بزيد عالمأ
سماعي	جارة	٦ - يا جارتا ما أنت جارة

- مواطن تمييز الذات وتمييز النسبة:

س: للتمييز بنوعيه مواطن متعددة في الكلام العربي، ذكر ابن عقيل منها سبعة، مثل لكل بمثال.

الجواب:

أولاً: مواطن تمييز الذات:

- ١ - أن يقع بعد ما يدل على مساحة، نحو: له شبرٌ أرضاً.
- ٢ - أن يقع بعد ما يدل على كيل، نحو: له قفيزٌ برأ.
- ٣ - أن يقع بعد ما يدل على وزن، نحو: له رطلٌ زيتاً.
- ٤ - أن يقع بعد العدد، نحو: أحد عشر كوكباً، مركباً كما تقدم أو معطوفاً عليه، نحو: ﴿تسع وتسعون نعجة﴾.

ثانياً: مواطن تمييز النسبة:

- ١ - أن يبين إجمال نسبة، نحو: طاب زيد نفساً - غرست الأرض شجراً.
- ٢ - بعد أفعال التفضيل وكان فاعلاً في المعنى، نحو: أنت أعلى منزلاً.
- أو غير فاعل وكان مجروراً بإضافة أفعال إليه، نحو: زيد أفضل رجل، أو منصوباً، نحو: زيد أفضل الناس رجلاً.
- ٣ - بعد كل ما يدل على تعجب، نحو: أكرم بأبي بكر أباً! - ما أحسن زيدا رجلاً!

س: بين فيما يأتي من الأساليب ما يجوز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب، وما يجوز فيه وجهان، وما يتعين فيه وجه واحد:

الجواب:

- ١ - عندي شبرٌ أرضاً: يجوز فيه ثلاثة أوجه النصب كما في المثال، والجَرَ بالمضاف تقول: شبرٌ أرضٍ، والجَر ب(من)، نحو: عندي شبرٌ من أرض.

- ٢ - له قفيز برأ: يجوز فيه ثلاثة أوجه، النصب كما في المثال والجرّ بالمضاف، تقول: هذا قفيزٌ برٌّ والجر ب(من)، نحو: قفيزٌ من برّ.
- ٣ - غرست الأرض شجراً: يجوز فيها وجهان: النصب (شجراً)، والجرّ ب(من)، نحو: غرست الأرض من شجرٍ.
- ٤ - طاب زيد نفساً: يتعين في وجه واحد وهو النصب فقط ولا يجوز فيه الجر ب(من) أو بالمضاف.
- عندي عشرون درهماً: يتعين فيه وجه واحد وهو النصب.
- س: عيّن ما يجوز وما يمتنع عربية فيما تحته خط في الأساليب الآتية:

الجواب:

- ١ - عندي شبر من أرض، يجوز.
- ٢ - له قفيز من بر، يجوز.
- ٣ - له مَنوان من عسل وتمر، يجوز.
- ٤ - طاب زيد من نفس، يمتنع.
- ٥ - عندي عشرون من درهم، يمتنع.

- تقديم التمييز على عامله وتأخير عنه:

س: هناك اتفاق واختلاف في تقديم التمييز على عامله، وضّح ذلك.

الجواب:

- اتفق أهل العربية على امتناع تقديم التمييز على عامله إذا كان:
- جامداً، مثل: له عشرون درهماً.
- أو أفعل التعجب، نحو: ما أحسن زيدا رجلاً! لجموده.
- أو كان في معنى أفعل التعجب، نحو: كفى بزيد رجلاً؛ إذ المعنى: ما أكفاه رجلاً.

- واختلفوا في تقديم التمييز على عامله المتصرف:

- فسيبويه يمنع تقديم التمييز على عامله سواء أكان متصرفاً أو غير متصرف حيث لا يجوز: نفساً طابَ زيد، ولا: عندي درهماً عشرون.
- وأجاز الكسائيُّ والمازنيُّ والمبردُ تقديمه على عامله الفعل المتصرف مُحتَجِّينَ بقول الشاعر:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

س: بيِّن ما اتفقوا عليه، وما اختلفوا فيه من امتناع تقديم التمييز على عامله أو جوازه في الأساليب الآتية:

الجواب:

طاب زيد نفساً: منع سيبويه تقديم (نفساً) على طاب، وأجازه الكسائيُّ والمبردُ والمازنيُّ.

- ما أحسن زيدا رجلاً!: اتفقوا على امتناع تقديم التمييز على عامله إذا كان فعل تعجب.

- عندي عشرون درهماً: اتفقوا على امتناع تقديم التمييز على عامله (عشرون)؛ لأنه جامد.

- كفى بزيدا رجلاً: اتفقوا على امتناع تقديم التمييز على عامله (كفى)؛ لأنه في معنى: ما أكفاه؛ أي: أنه متضمن معنى (ما أفعل) في التعجب.

س: علام احتج النحاة بالأساليب الآتية؟

١ - أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

٢ - ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وما ارعويتُ وشيباً رأسي اشتعلا

٣ - كفى بزيدا رجلاً.

٤ - ما أكفى زيدا رجلاً.

الجواب:

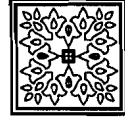
١ - احتج الكسائيُّ والمازنيُّ والمبردُ بالبيتين على جواز تقديم التمييز

على عامله الفعل المتصرف، مثل تقديم (نفساً) على (تطيب) في البيت الأول، و(شياً) على (اشتعل) في البيت الثاني.

٢ - واحتجوا بكفى بزيد رجلاً وبقوله: ما أكفى زيدا رجلاً على امتناع تقديم (رجلاً) على عامله (كفى) في المثال الأول و(أكفى) في المثال الثاني؛ لأنهما يفيدان التعجب وما شأنه كذلك حكمه حكم العامل غير المتصرف، والله أعلم، والحمد لله رب العالمين.

وبعد: فقد ترى ما قدمنا في كتابنا هذا أنفاً، وفيه كافٍ عن غيره والله الحمد والمنة.





حرف الجر، الخفض، الإضافة

* تعريف حرف الجر، وبيان عدد الحروف الجارة:

س: عرّف حرف الجر، ثم اذكر عدد الحروف الجارة.

الجواب:

قال الرضي: قوله: حروف الجر ما وضع للإفشاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه

- الإفشاء: الوصول، . . . أي: لإيصال فعل، والمراد إيصال الفعل إلى الاسم: تعديته إليه حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل، فيكون منصوب المحل، فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله: ﴿وأرجلكم﴾^(١).

ويسمى بعضها بعضهم حروف الإضافة لهذا المعنى؛ أي: تضيف الأفعال إلى الأسماء؛ أي: توصلها إليها، ومن هذا سميت حروف الجر؛ لأنها تجر معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر.

- والمراد بشبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة والمصدر. نحو مررت بزيد، وأنا مارّ بزيد، وزيد ممر به، ومروري بزيد حسن، وزيد بعيد عن الأذى.

(١) أي قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾ [المائدة: ٦]، كما جاز أيضاً عطف المجرور على المنصوب في قوله تعالى: ﴿الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم﴾ [آل عمران: ١٩١]؛ لأن المعنى: ونياماً. معاني القرآن، للفرّاء

- والمراد بمعنى الفعل: الظرف والجار والمجرور، نحو قولك: زيد عندك أو في الدار لإكرامك، فاللام في (لإكرامك) يعدي الظرف إلى إكرامك، وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر أو لشبهه، وذلك لأن التقدير: زيد استقرَّ أو مستقرَّ، لكن لما سد مسد الفعل أو شبهه جاز أن يقال: إن الجارَّ معدٌّ للظرف.

- وحروف الجر هي: من وإلى وحتى، وفي والباء واللام ورب، واو ربَّ، واو القسم وتاؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومد، ومنذ، وحاشا، وعدا، وخلا^(١).

* تعريف الجر:

س: عرّف الجر.

الجواب:

الجر^(٢) هو: الكسرة^(٣) التي يحدثها العامل بدخوله في آخر الاسم المعرب سواء أكان ذلك العامل المحدث لها حرفاً ولو مقدراً، نحو: بزيد، وكم درهم^(٤) اشتريت؟ أو كان اسماً مضافاً لما عمل فيه: كغلام زيد، والأصح... أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لاتصال الضمير المضاف إليه به وهو لا يتصل إلا بعامله...^(٥).

(١) انظر: شرح الكافية ٤/٢٦٠، ٢٦١.

(٢) هذا مصطلح البصريين ويعبر عنه الكوفيون بالخفض.

(٣) الكسرة سواء أكانت قصيرة كما في المفرد وجمع التكسير والمؤنث، أو ما ناب عنها من الياء في المثنى وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والفتحة في الممنوع من الصرف.

(٤) إذ التقدير: وكم من درهم، فمن مقدرة.

(٥) انظر: شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي ص ٢٧٧، ٢٧٨.

* عوامل الجر في العربية:

س: للجر عوامل متعددة منها اللفظي والمعنوي ومنها الحرف والاسم، وضح ذلك.

الجواب:

عامل الجر، إما لفظي وإما معنوي:

- فاللفظي نوعان:

أحدهما: الحرف وهو الأصل في الجر، نحو: سلمت على أبي.

والآخر: الاسم وهو المضاف عند سيويه وأتباعه وهو الوجه في العربية،
نحو: غلام زيد.

- والمعنوي أربعة أنواع:

الأول: الإضافة عند أبي الحسن الأخفش والسهيلي وأبي حيان^(١).

الثاني: التبعية في نحو: مررت بزيد الظريف، فالظريف مجرور بالتبعية عند أبي الحسن الأخفش^(٢) ومثل التوكيد وعطف البيان مثل النعت، وأما عطف النسق والبدل ففيهما خلاف.

الثالث: المجاورة وقد أثبتها جمهور البصريين والكوفيين في النعت،

نحو: هذا حجرٌ ضَبُّ حرب، وفي التوكيد، نحو قوله:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كُلَّهُم أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

- وزاد قوم عطف النسق، نحو قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم

وأرجلكم﴾ بجر الأرجل على المجاورة.

- وزاد ابن هشام في شرح الشذور عطف البيان وقال: لا يمتنع في

القياس جره على الجوار؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع^(٣).

(١) انظر: المرجع السابق ص ٢٧٨.

(٢) انظر: أسرار العربية، لابن الأنباري ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٣) انظر: الهمع ٥٥/٢، والدرر اللوامع ٧٠/٢.

الرابع: الجر على التوهم في نحو: ما زيد قائماً ولا قاعد. بجر قاعد على توهم دخول حرف الجر على خبر (ما) الحجازية^(١).

* أقسام حروف الجر باعتبارات متعددة:

س: تنقسم حروف الجر إلى أقسام مختلفة:

الأول: باعتبار الأصلي والزائد وشبههما.

الثاني: باعتبار ما يجر عند عامة العرب، وما يختص بقبيلة من قبائلها.

الثالث: باعتبار مبانيها؛ أي: عدة كل حرف من حروف الجر.

الرابع: باعتبار الخاص والمشارك.

الخامس: باعتبار الشائع والنادر أو الكثير في الاستعمال والقليل فيه.

السادس: باعتبار المجرور ظاهراً أو مضمراً، أو منكراً ظرفاً كان أو غيره.

وضّح ذلك.

الجواب:

أولاً: تنقسم حروف الجر بالاعتبار الأول إلى ثلاثة أقسام:

أ - حرف جر أصليّ: وهو ما له معنى ومتعلق، نحو: (من وإلى) في قوله تعالى: ﴿سبحانَ الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾^(٢).

ب - حرف جر زائد وهو ما ليس له معنى ولا متعلق عكس الأصليّ، نحو (من) في قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾^(٣). فمن حرف جر زائد، وخالق مبتدأ مرفوع محلاً.

ت - حرف جر شبيه بالزائد وهو ما له معنى خاص ولا متعلق له، مثل: (رَبُّ) عند جميع العرب في نحو: رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ زَارِنِي. (فَرَبُّ) حرف جر

(١) انظر: مغني اللبيب، لابن هشام ٤٧٣/٢، الهمع ٤١/٢.

(٢) سورة الإسراء: الآية ١. (٣) سورة فاطر: الآية ٣.

شبيهه بالزائد يدل على التقليل ولا متعلق له بدليل تصدير الكلام به، ورجل مبتدأ مرفوع محلاً، ومثل: (ربّ)؛ (لعل) في لغة عقيل، ولولا عند البصريين في نحو: لولاي، ولولاك، لولاه.

ثانياً: تنقسم حروف الجر بالاعتبار الثاني إلى ما يجر عند قبيلة خاصة، مثل: لعل في لغة عقيل، نحو قوله:

لعل أبي المغوار منك قريب

وقوله:

لعل اللّه فضلكم علينا بشيء أنّ أمكم شريم
فأبي المغوار في البيت الأول، ولفظ الجلالة في الثاني مبتدآن، و(قريب)
خبر الأول، و(فضلكم) خبر الثاني.

وكذلك (متى) في لغة هذيل، نحو قول شاعرهم - وهو أبو ذؤيب -:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضرٍ لهن نثيجُ
ومن كلامهم أيضاً: أخرجها متى كُمّه، يريدون: من كُمّه.

وما عداهما من الحروف تجر عند جميع العرب.

ثالثاً: تنقسم باعتبار مبانيها إلى:

أ - ما جاء على حرف واحد ويشمل: (الباء، والكاف، والواو، والتاء).

ب - ما جاء على حرفين ويشمل: (من، وعن، وفي، ومذ، وكبي).

ت - ما جاء على ثلاثة أحرف ويشمل: (إلى، وعلى، ومنذ، وربّ) و(عدا، وخلا، وحاشا) في إحدى لغاتها، و(متى) في لغة هذيل.

ث - ما جاء على أربعة أحرف وهو (حتى)، و(لعل) في لغة عقيل و(حاشا) في بعض لغاتها.

رابعاً: تنقسم حروف الجر باعتبار الخاص منها والمشارك إلى:

أ - مشترك بين الحرفية والفعلية ويشمل: (عدا، وخلا، وحاشا) ولا

تستعمل إلا في الاستثناء.

- ب - مشترك بين الحرفية والاسمية ويشمل: (مذ، ومنذ، ورب، وعن، وعلى، والكاف، ومن التبعية عند بعضهم) وسيرد بيان كل.
- ت - خاص فلا يستعمل إلا حرفاً وهو ما عدا ما تقدم.
- خامساً: النادر أو القليل في الاستعمال من حروف الجر هو: (لعل، ومتى، وعدا، وخلا، وحاشا) وما عداها شائع، نحو: (من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورب، والكاف واللام... إلخ).
- سادساً: تنقسم حروف الجر باعتبار المجرور إلى:
- أ - ما يجر الظاهر فقط وهو: (الواو، والتاء، ومذ، وحتى، والكاف، ورب)، وتنقسم هذه هي الأخرى إلى:
- ١ - ما يجر الزمان فقط ويشمل: (مذ، ومنذ) تقول: ما رأيتَه مذ يومين، أو منذ يوم الجمعة.
- ٢ - ما يجر النكرة فقط وهو (رُبَّ)، نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته.
- ٣ - ما يجر في الغالب لفظ الجلالة، وهو التاء نحو: (تالله لأفعلنَّ الخير) وقد يجر لفظ (الرحمن) نادراً، نحو: تالرحمن لأفعلنَّ كذا، وقد يجر لفظ الربِّ مضافاً إلى الكعبة، نحو: تَرَبَّ الكعبة لأصنعنَّ المعروف، وهو قليل.
- ٤ - ما يجر كل ظاهر وهو: (حتى، والكاف، والواو)، و(لعل) في لغة عقيل، و(متى) في لغة هذيل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حتى مطلع الفجر﴾، ونحو: زيد كالأسد، ووالله لأقولن الحق، ومتى لجج، عند هذيل، ولعل الله فضلكم علينا، في لغة عقيل حيث يجرون ب(لعل).
- ٥ - ما يجر (ما) الاستفهامية و(أن، وما) المصدريتين، نحو: كيمة؟ أي: لمة... إلخ. في جر (ما) الاستفهامية، وسوف نفضّل ذلك بعد.
- ب - ما يجر الظاهر والضمير معاً وهو:
- (من)، نحو قوله تعالى: ﴿ومنك ومن نوح﴾^(١).

(١) سورة الأحزاب: الآية ٧.

- و(على) في قوله تعالى: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾^(١).
- و(عن)، نحو: رضي الله عن زيد، ورضي الله عنه.
- و(إلى)، نحو قوله تعالى: ﴿والى الله مرجعكم﴾، ﴿إليه مرجعكم﴾^(٢).
- و(في)، نحو قوله تعالى: ﴿وفي الأرض آيات﴾، ﴿لا فيها غول﴾.
- و(اللام)، نحو قوله تعالى: ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾، ﴿وله الجواري المنشآت في البحر كالأعلام﴾^(٣).
- ج - ما يجر الضمير فقط عند البصريين وهو: (لولا)، نحو: لولاي، ولولاك، ولولاه، فهي حرف جر شبيه بالزائد.

* اللغات في (لعل):

س: ورد في (لعل) أربع لغات: لغتان في اللام الأولى مطلقاً، ولغتان في اللام الثانية على لغة عقيل، وضح ذلك.

الجواب:

ورد في اللام الأولى سواء كانت (لعل) جارة على لغة عقيل، أو عاملة النصب والرفع لغتان:

الأولى: الإثبات، نحو قوله:

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً لعلَّ أبي المغوار منك قريب

والثانية: الحذف، نحو قوله:

يا أبتا علك أو عساك

وورد في اللام الثانية على لغة عقيل لغتان الفتح والكسر تقول:

علَّ زيد قريب منك، وعلَّ زيد قريب منك.

(١) سورة المؤمنون: الآية ١٢. (٢) سورة المائدة: الآية ٤٨.

(٣) سورة الروم: الآية ٤، والرحمن: الآية ٢٤.

* مواضع الجر بـ(كي):

س: كم موضعاً تستعمل فيه (كي) جارة؟

الجواب:

تكون (كي) جارة في موضعين:

أحدهما: أن تدخل على (ما) الاستفهامية، نحو: كميهِ؛ أي: لِمَه، ف(ما) اسم استفهام مجرور بـ(كي) وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها، والهاء للسكت.

والآخر: أن تدخل على (أن) المصدرية وصلتها، نحو: جئت كي أكرمَ زيداً، فأكرمَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد (كي)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(كي) والتقدير جئت كي إكرام زيد؛ أي: لإكرام زيد، وذكر ابن هشام ثالثاً وهو أن تدخل على (ما) المصدرية وصلتها، نحو: كيما يضر وينفع).

* ما يختص بعقيل وهذيل من حروف الجر:

س: لكل من عقيل وهذيل نصيب من حروف الجر، بيّن ذلك.

الجواب:

ورد في لغة عقيل من حروف الجر (لعل)، نحو قوله:

لعلَّ اللّهُ فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم

وكذلك ورد لهذيل (متى) بمعنى (من) حُكِي عنهم: أخرجها متى كُمّه؛

أي: من كمه.

س: بيّن الشاهد النحوي في الآيات التالية:

١ - شربن بماء البحر ثم ترفعتُ متى لججٍ خضرٍ لهنّ نثيجُ

٢ - أتطمع فين من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسنُ

٣ - لعل أبي المغوار منك قريب

الجواب:

الشاهد في الأول: (متى لجج) حيث هذيل تجر ب(متى).
 والشاهد في الثاني: (ولولاك) حيث احتج به على المبرد الذي أنكره
 وهو من كلام الفصحاء حيث القائل عمرو بن العاص.
 والشاهد في الثالث: (لعل أبي المغوار) حيث جاء على لغة عقيل الذين
 يجرون ب(لعل).

* الخلاف في رافع الاسم بعد (لولا):

س: اختلف البصريون والكوفيون في رافع الاسم بعد (لولا) ظاهراً كان
 أو ضميراً متصلاً، وقد استعير للمنفصل في نحو قول الشاعر:
 فلولا لله والمهر المفدى لأبّت وأنت غربال الإهاب
 وقول الآخر:
 أنطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن
 وضح المذهبين في ذلك.

الجواب:

يرى الكوفيون أن لفظ الجلالة في البيت الأول مرفوع ب(لولا) لنيابتها عن
 فعل محذوف تقديره: لو لم يمنعك.
 - وذهب البصريون إلى أنه مرفوع بالابتداء، وليس الرفع له (لولا)؛ لأن
 الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولولا ليست مختصة حيث تدخل على
 الأسماء كما سبق وعلى الأفعال، نحو قوله تعالى: ﴿لولا أخرجتني إلى أجل
 قريب﴾، ﴿لولا يكلمنا الله﴾^(١)

وفي البيت الثاني مذهبان في موضع الضمير والعامل فيه:

- فالأخفش والكوفيون يرون أن الضمير المتصل بعد (لولا) وهو الياء

(١) سورة المنافقون: الآية ١٠، والبقرة: الآية ١١٨

والكاف والهاء في موضع رفع، وقد وضع موضع الضمير المنفصل (أنت)،
إذ الكثير في الاستعمال (لولا أنت).

- ويرى سيويوه والبصريون أن لولا في هذه الحالة حرف جر شبيه بالزائد
مثل (رُبَّ) لا يتعلق بشيء، وللضمير بعدها محلان: أحدهما: جر،
والثاني: رفع بالابتداء^(١).

س: أنكر المبرد وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) في كلام العرب وذلك
نحو: (لولاي، ولولاك ولولاه)، فبم ترد عليه؟

الجواب:

يُرَدُّ عليه بما ورد في أقوال الفصحاء من العرب، مثل قول يزيد بن
الحكم بن أبي العاص:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوي
وقول عمرو بن العاص:

أطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَنُ
وقول عمر بن أبي ربيعة:

لولاك في ذا العام لم أحجج

غير أنه مع وروده قليل بالنسبة للاسم الظاهر والضمير المنفصل^(٢).

* أنواع حروف الجر من حيث الأصالة والزيادة وشبهها:

س: قال ابن مالك:

هاك حروف الجر وهي: من، إلى حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على
مذ، منذ، رب، اللام، كي، واو، وتا والكاف، والبا، ولعل، ومتى

(١) انظر: عدة السالك على أوضح المسالك ٣/٣، ٤، والأمالى الشجرية ١/١٨٠،

١٨١، والإنصاف للأنباري ص ٧٠، ٧١، ٦٨٧.

(٢) انظر: عدة السالك على أوضح المسالك ٤/٣، ٥.

بين ما ورد في البيتين من الأصلي والشبيه بالزائد، والشائع والنادر من حروف الجر، وهل استوفى ابن مالك في البيتين كل حروف الجر؟

الجواب:

الشبيه بالزائد (رب) و(لعل) في لغة عقيل وما عداها أصلي والنادر من الحروف: (لعل، ومتى، وخلا، وعدا، وحاشا) والشائع ما سواها.

* المختص بجر الاسم الظاهر من حروف الجر:

س: قال ابن مالك:

بالظاهر اخصص: منذ، مذ، وحتى والكاف، والواو، ورب، والتا
واخصص ب(مذ ومنذ وقتاً) وب(رُب) منكرأً والتاء لله ورب
وما رووا من نحو رَبَّهُ فَتَى نزرُ كذا كهأ ونحوه أتى

اشرح الأبيات الثلاث مبيناً المراد منها:

الجواب:

تقدم أن قَسَمْنَا حروف الجر إلى مختص بنوع من الأسماء، وإلى مشترك يجر كل الأسماء، وفي هذه الأبيات بيان بما يختص بجر الظاهر فقط وهو: (مذ، ومنذ، وحتى، والكاف، وواو القسم، وتاؤه، ورب).

أ - فمذ ومنذ تجران أسماء الزمان فقط؛ مقدرأً كان اسم الزمان كما في نحو: (ما رأيت منذ كذا، وما رأيت منذ أن الله خلقه) والتقدير في الأول: ما رأيت منذ زمان حصل كذا، وفي الثاني: ما رأيت منذ زمان خلق الله إياه، أو مصرحاً به في الكلام، ولا(منذ، ومذ) والحال هذه معنيان:

- أن تكونا بمعنى (في)؛ أي: للظرفية إذا كان الزمان حاضراً، نحو: (ما رأيت منذ يومنا)؛ أي: في يومنا.

أن تكون بمعنى (من) وذلك إذا كان الزمان ماضياً؛ أي: لابتداء الغاية في الزمان، نحو: ما رأيت منذ يوم الجمعة.

- وهما بهذين المعنيين حرفان لتضمنهما معنى (في، ومن) ووقوعهما موقعهما.

وتستعمل (مذ، ومنذ) اسمين كذلك إذا وقع بعدهما:

- اسم مرفوع، نحو: ما رأيتهُ مُذْ يومَ الجمعةِ، أو مُذْ شهرُنَا، ف(مذ) في المثالين مبتدأ والمرفوع (يوم وشهر) خبره، ومثل: (مذ) في ذلك (منذ)، ويجوز أن تكونا خبرين والمرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر، وعند الفراء الاسم المرفوع بعدهما خبر مبتدأ محذوف.

- أو فعل: نحو: (جئت، مذ، دعا)، ف(مذ) ظرف زمان منصوب على الظرفية في محل نصب، والعامل فيه (جئت).

هذا، وقد فات ابن مالك هنا ذكر (لولا) وقد أثبتتها سيوييه والبصريون، وهي مثل (رُبَّ) حرف جر شبيه بالزائد مثل (رب)، وقد سبق بيان ذلك.

قال ابن مالك:

ومذ ومنذ اسمان حيث رَفَعَا أو أوليا الفعلَ ك(جئت، مذ، دعا)
وإن يَجُرًّا في مَضِيٍّ فكمِنٌ هما وفي الحضور معنى (في) استبن
من هنا يتبين لك أن (مذ، ومنذ) تكونان اسماً إذا تلاهما اسم مرفوع أو فعل.

ب - (حتى) قال ابن مالك (للانتهاء حتى).

حتى تشترك مع (إلى، واللام) في الدلالة على الانتهاء، ولا تجر (حتى) إلا ما كان آخراً، نحو قوله تعالى: ﴿حتى مطلع الفجر﴾ أو متصلاً بالآخر، نحو: سرت البارحة حتى منتصف الليل، فهي في المثالين قد جرت الاسم الظاهر وشذ جرها الضمير في قوله:

فلا واللّه لا يلفي أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد
وهذا لا يقاس عليه خلافاً لبعضهم.

هذا، وقد ورد في لغة هذيل إبدال حائها عيناً لتقاربهما؛ إذ قرأ ابن

مسعود رضي الله عنه: (فتربصوا به عتي حين).

ج - الواو والتاء وتختصان بالقسم ولا يجران إلا الظاهر أيضاً ولا يذكر معهما فعل القسم، نحو:

والله لأفعلن كذ، وتالله لأصنعن الخير، بحذف فعل القسم، وعليه فيمتنع أن يقال: أقسم والله، وأقسم تالله.

وتختص التاء كما أسلفنا، بلفظ الجلالة (الله)، نحو: (تالله لأفعلن) وسمع جرّها رَبّاً مضافاً إلى الكعبة، قالوا: تَرَبَّ الكعبة، كما سمع أيضاً: (تالرحمن)، ومن الغريب في ذلك أن بعضهم أجاز (تَحَيَّاتِكَ) بدخول التاء على (حياتك)، وهو ممنوع شرعاً، ولا يليق ذكره.

د - (رُبَّ) وتختص بجر الظاهر النكرة، نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، وشذ جرّها الضمير؛ لأنه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة، قال الشاعر:

واه رأيت وشيكاً صدع أعظمه ورُبُّه عَطْباً أنفذت من عطبه

وللنحاة في الضمير المجرور بـ(رُبَّ) مذاهب:

- الأول: مذهب الجمهور على أنه معرفة على أصله وإن دخل عليه دليل التنكير ووقع موقع النكرة.

- والثاني: لابن عصفور والزمخشري: أنه نكرة حيث وقع موقع اسم واجب التنكير؛ لأن (رب) لا تدخل إلى على النكرات وهذا أرجح عندي من مذهب الجمهور؛ لأن الشيء إذا وقع موقع غيره أخذ حكمه، إذ للموقع في كلام العرب أثر في الإعراب رفعاً كما في نيابة المفعول عن الفاعل في (ضُرِبَ زيدٌ) أو نصباً كما في نيابة المضاف إليه عن المضاف في قوله تعالى: ﴿وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(١) أو في التنكير كما في (ربه فتى)... إلخ.

هـ - الكاف: وتختص بالاسم الظاهر وهي حرف، نحو: زيد كالأسد وتفيد التشبيه، وشذ جرّها الضمير كما في قوله:

خَلَّى الذناباتِ شمالاً كثبا وأمّ أو عالٍ كهأ أو أقربا

(١) سورة يوسف: الآية: ٨٢.

أي: كهي، وقول الآخر:

ولا ترى بعلاً ولا حلائلاً كهُ ولا كَهَنَّ إلا حاضلاً
أراد: كهو.

وتستعمل الكاف أيضاً اسماً قليلاً، نحو قوله:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهِيَ ذُوِي شَطِطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ
فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية، وفعله (ينهي) والتقدير: ولن ينهي
ذوي شطط مثل الطعن.

س: أعرب ما تحته خط في الأساليب الآتية:

- ما رأيتَه مذ يومان - ما رأيتَه مذ يومين - زيد كالأسد، قول الشاعر:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهِيَ ذُوِي شَطِطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

الجواب:

مذ يومان: (مذ) اسم مبتدأ، ويومان: خبره، ويجوز العكس فيعرب
يومان مبتدأ مؤخرًا، و(مذ) خبراً مقدماً.

- مذ يومين: (مذ) هنا حرف جر و(يومين) مجرور بها وعلامة الجر
الياء.

- زيد كالأسد: الكاف حرف جز، والأسد: اسم مجرور بها، والجار
والمجرور خبر زيد؛ لأنه مبتدأ، ويجوز في الكاف أن تكون اسماً بمعنى
مثل وعليه تكون خبر المبتدأ وهو زيد، والكاف: مضاف، والأسد: مضاف
إليه.

- ولن ينهي ذوي شطط كالطعن، الكاف هنا اسم بمعنى (مثل) فاعل
ينهي.

س: بيّن الجائز والشاذ والممنوع في النصوص التالية:

- رب رجل كريم لقيته - ربه فتى - قوله: ﴿حتى مطلع الفجر﴾، (لا يلفي

أناس فتى حتّاك) - تالله لأفعلنّ كذا - أقسم والله - (كهُ كَهَا) - هند كالقمر.

الجواب:

الجائز: رب رجل كريم - حتى مطلع الفجر - تالله لأفعلن كذا - هند كالقمر، حيث جرّت كل من (رب، وحتى، والتاء، والكاف) الاسم الظاهر.

- والشاذ: ربه فتى - حتاك - كُه كَهَا، حيث جرّت كل من (رب وحتى والكاف) الضمير

- والممتنع: أقسم والله، ومثله أقسم تالله حيث ذكر فعل القسم مع الباء والتاء وهو ممنوع عربية.

* معاني حروف الجر الوضعية أو السياقية، أو نيابة بعضها عن بعض:

س: اختلف أهل العربية في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، اذكر المذهبين في ذلك بإيجاز.

الجواب:

مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في قوله تعالى: ﴿ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾^(١)، إن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء.

وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم (شربن) معنى (روين) في قول أبي ذؤيب:

شربن بماء البحر ثم ترفعت^(٢)

- لذا تراهم يقولون: ابتداء الغاية هو المعنى الغالب على (مِنْ) حتى زعم

(١) سورة طه: الآية ٧١.

(٢) انظر: مغني اللبيب، لابن هشام بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ١/

المبرد وابن السراج والأخفش الصغير والسهيلي أن سائر ما ذكر ل(من) من المعاني يرجع إليه^(١).

- وذهب الكوفيون إلى جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض وهذا هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم هذا أقل تعسفاً^(٢).

معاني (من):

س: ورد في الاستعمال العربي ل(من) معانٍ متعددة، اذكرها مع التمثيل لكل.

الجواب:

ورد ل(من) المعاني الآتية:

١ - التبويض؛ نحو قولك: أخذت من الدراهم؛ أي: بعض الدراهم، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله﴾^(٣) المراد - والله أعلم - بعض الناس، وعليه ذ(من) هنا في المثال اسم في محل نصب.
٢ - بيان الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾^(٤)؛ أي: الذي هو من الأوثان.

٣ - ابتداء الغاية في المكان، نحو قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾^(٥).
٤ - ابتداء الغاية في الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾^(٦). وقول الشاعر:

(١) انظر: شرح بانة سعاد لابن هشام ص ٥٦٠ بحاشية الباجوري، والتصريح بحاشية يس ٤/٢، ٥.

(٢) انظر: المغني ١/١١، وانظر: الانتصاف من الإنصاف ص ٦٣١، والأمالى الشجرية ٢/٢٦٧، والخصائص ٢/٣٠٨ فما بعدها.

(٣) سورة البقرة: الآية ٨. (٤) سورة الحج: الآية ٣٠.

(٥) سورة الإسراء: الآية ١. (٦) سورة التوبة: الآية ١٠٨.

تُحْيِرْنَ من أزمانِ يومٍ حلِيمَةٍ إلى اليومِ قد جُرِّينَ كُلَّ التجارِبِ
٥ - وقوعها زائدة لإفادة التوكيد وشرط زيادتها عند البصريين أمران:
أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي، نحو: (ما لباغ من مفرّ)، أو شبهه كالنهي،
نحو: لا تضرب من أحد؛ أي: لا تضرب أحداً (من) زائدة ومع زيادتها
عملت لاختصاصها والاستفهام، نحو: هل جاءك من أحد، فأحد مرفوع
محلاً؛ لأنه فاعل مجرور لفظاً، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها
حركة حرف الجر الزائد.

ويمتنع زيادة (من) في الإيجاب وكذلك يمتنع جرّها المعرفة خلافاً
للأخفش حيث جعل منه قوله تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ (من) عنده
زائدة مع عدم تحقق الشرطين السابقين فيها وهما تقدم نفي أو شبهه، وأن
يكون المجرور بها نكرة؛ قال ابن مالك:

بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَى فِي الْأَمَكْنَةِ (من) وقد تأتي لبدء الأزمنة
وزيد في نفي وشبهه فجرّ نكرةً كما لباغ من مفرّ

٦ - وقوعها بمعنى (بدل)، نحو قوله تعالى: ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من
الآخرة﴾؛ أي: بدل الآخرة، وقوله: ﴿ولو تشاء لجعلنا منكم ملائكة في
الأرض يخلفون﴾، أراد بدلکم، وقول الشاعر:

جارية لم تأكل المرققاً ولم تذق من البقول الفستقاً
أي: بدل البقول، قال ابن مالك: (ومن) و(باء)، يفهمان بدلا.

* الخلاف في زيادة (من) في الإيجاب:

س: اختلف أهل العربية في زيادة (من) في الإيجاب وجر المعرفة بها،
اذكر المذهبين في ذلك مع بيان حجة كل فريق.

الجواب:

١ - يمنع الجمهور زيادة (من) في الإيجاب وجرّها المعرفة حيث الكثير
في العربية أن تزداد بعد نفي أو شبهه، وأن يكون المجرور بها نكرة.

٢ - وذهب الأخفش إلى جواز زيادتها في الإيجاب وأن يكون مجرورها معرفة محتجاً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ حيث جرت (من) الزائدة المعرفة (ذنوبكم) ولم تسبق بنفي أو شبهه، إذ التقدير عنده يغفر لكم ذنوبكم (فهي عنده زائدة في المفعول به).

س: بين الكثير والقليل من حيث الاستعمال في النصوص التالية:

- ١ - قوله تعالى: ﴿سَبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.
- ٢ - قوله تعالى: ﴿لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾.
- ٣ - قولنا: هل جاءك من أحدٍ؟.
- ٤ - قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.
- ٥ - قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾.

الجواب:

الكثير: الأول والثالث، حيث استعملت (من) لابتداء الغاية في المكان في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وزيدت (من) في الثالث، حيث وقعت بعد استفهام ومجرورها نكرة (هل جاءك من أحدٍ؟).

- القليل: الثاني والرابع والخامس حيث استعملت (من) في الثاني لابتداء الغاية في الزمان في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ وفي الخامس زيدت في الإيجاب وكان مجرورها معرفة في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ واستعملت اللام في الرابع لانتهاه وهو قليل.

* ترادف (إلى، وحتى، واللام) حيث يردن لانتهاه الغاية:

س: ترد (إلى، وحتى واللام) بمعنى الانتهاه، وضح ذلك مع بيان الأصل فيها والفرق بينها في ذلك والتمثيل لكل.

الجواب:

الأصل في الدلالة على الانتهاه (إلى) لذا جرَّت (الآخر) وغيره، نحو: سرت البارحة إلى آخر الليل، أو إلى نصفه. وأما (حتى، واللام) ففرع عليها فيه لعموميتها وخصوصيتهما.

- و(حتى) لا تجرّ إلا ما كان آخرأ، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو متصلاً به، نحو قوله: ﴿حتى مطلع الفجر﴾.
- وأما اللام فاستعمالها في الانتهاء قليل، نحو قوله: ﴿كل يجري لأجل مسمى﴾.

- معاني اللام:

س: للام معانٍ متعددة، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

- ١ - سبق أن اللام ترادف (إلى) في الدلالة على الانتهاء وهو قليل في الاستعمال وذلك كما في قوله تعالى: ﴿كل يجري لأجل مسمى﴾؛ أي: إلى أجل مسمى.
- ٢ - تكون للملك، نحو قوله تعالى: ﴿لله ما في السموات وما في الأرض﴾، ونحو: المال لزيد.
- ٣ - تكون لشبه الملك، نحو: الجلُّ للفرس^(١) - والباب للدار.
- ٤ - تكون للتعدية، نحو: وهبت لزيد مالاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب﴾.
- ٥ - تكون للتعليل نحو جئتكم لإكرامك، وقول الشاعر:
وإني لتعروني لذكراك هرةً كما انتفض العصفورُ بَلَلَهُ القطرُ
- ٦ - تكون زائدة قياساً في نحو قوله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ وقولك: لزيد ضربت، وسماعاً، نحو: ضربت لزيد.
قال ابن مالك:

للانتهاء حتى ولاّم وإلى

واللام للمك وشبهه وفي تعدية - أيضاً - وتعليل ففي

وزيد

(١) الجل: الذي تلبسه الدابة لتصان به. وفيه لغتان: الضم، والفتح وهو لغة تميمية معروفة. اللسان: جل.

معاني الباء :

س: للباء معانٍ كثيرةٌ، اذكر ما تعرفه منها.

الجواب:

الأول: سبق أن الباء ترادف (من) في الدلالة على البدلية نحو حديث: «ما يسرني بها حمر النعم»؛ أي: بدلها، وقول الشاعر:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنوا الإغارة فرساناً وركبانا
قال ابن مالك:

ومن وباء يفهمان بدلا

وقد سبق التمثيل ل(من) في موطنها.

الثاني: مرادفتها (في) في الدلالة على الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وإنكم لتمررون عليهم مصبحين وبالليل﴾؛ أي: وفي الليل.

الثالث: السببية، نحو قوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً﴾. قال ابن مالك:

... والظرفية استبن ببا (في) وقد يبينان السببا

الرابع: الاستعانة، نحو: كتبتُ بالقلم، وقطعتُ بالسكين.

الخامس: التعدية، نحو: ذهب بزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ذهب الله

بنورهم﴾.

السادس: التعويض، نحو: اشتريتُ الفرسَ بألف درهم، ومنه قوله

تعالى: ﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة﴾.

السابع: الإلصاق، نحو: مررت بزيد.

الثامن: مرادفة (من)، نحو قوله: شربن بماء البحر....

أي: من ماء البحر.

التاسع: مرادفة (عن)، نحو قوله تعالى: ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾؛

أي: عن عذاب.

العاشر: المصاحبة، وهو قريب من السابع، نحو قوله تعالى: ﴿فسبح بحمد ربك﴾؛ أي: مصاحباً حمد ربك قال ابن مالك:

ومن وباء يفهما بدلاً

..... والظرفية استبن بيا (وفي) وقد يبينان السببا

بالبا استعن وعدَّ عَوْضُ الصق ومثل (مع) و(من) و(عن) بها انطق

- معاني (في):

س: كم معنى ل(في) ذكره ابن مالك في الألفية؟ وما معانيها الأخرى التي زادها شراح الألفية؟

الجواب:

لم يذكر ابن مالك ل(في) سوى معنيين:

- أحدهما: الدلالة على الظرفية، نحو قولك: زيد في المسجد وهو كثير فيها.

- الثاني: السببية، نحو قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض». خشاش الأرض: هوامها وحشراتهما.

قال ابن مالك:

..... والظرفية استبن بيا (وفي) وقد يبينان السببا

وزاد ابن هشام في الأوضح:

- الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿لأصلبكنم في جذوع النخل﴾؛ أي: على جذوع النخل.

- والمصاحبة، نحو قوله تعالى: ﴿ادخلوا في أمم﴾؛ أي: مصاحبين أمماً.

- والتعدية أو مرادفة الباء نحو قوله:

بصيرون في طعن الأباهر والكلبي

أي: بطعن.

- معاني (على):

س: بيّن ما تدل عليه (على) في الأمثلة الآتية:

- قولك: زيد على السطح.

- قوله: (أرمني عليها وهي فرع أجمع).

- قول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ علي بنو قشير لعمرُ اللّهِ أعجبني رضاها

- قوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها﴾.

الجواب:

- في المثال الأول: تدل على الاستعلاء وهو كثير فيها حيث صارت علماً عليه.

- وفي المثالين الثاني والثالث: تدل على المجاوزة؛ أي: أنها مرادفة ل(عن).

- وفي الرابع بمعنى (في) والتقدير: ودخل المدينة في حين غفلة^(١)، إذ الغالب على حروف الجر إذا دخلت على ظرفي الزمان والمكان كانت بمعنى (في).

* التقارض بين (على وفي):

س: هناك تقارض بين (على) و(في) في الاستعمال، وضح ذلك بالمثال.

الجواب:

ورد في الاستعمال العربي وقوع (في) موقع (على) كما في قوله تعالى: ﴿لأصلبكنم في جذوع النخل﴾؛ أي: على جذوع النخل.

كما ورد العكس وهو وقوع (على) موقع (في) في قوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾ المعنى - والله أعلم - في حين غفلة.

(١) قال ابن مالك:

على للاستعلاء ومعنى في وعن

- معاني (عن):

س: ورد لـ (عن) ثلاثة معانٍ، اذكرها مع التمثيل لكل.

الجواب:

تستعمل (عن) في الكلام العربي لمعانٍ ثلاثة:

الأول: المجاوزة وهو الكثير فيها؛ لأنها علم عليه وضعاً، نحو: رميت السهم عن القوس.

الثاني: بمعنى (بعد)، نحو قوله تعالى: ﴿لتركبن طبقاً عن طبق﴾؛ أي: بعد طبق، فهو اسم لوقوعها موقع (بعد).

الثالث: بمعنى (على)؛ أي: للاستعلاء، نحو قوله:

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبِ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخَزُونِي
والمراد: لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبِ عَلَيَّ.

وعلى ذلك تتقارض (عن، وعلى) في الاستعمال حيث وقعت (عن) موقع (على) في المعنى كما وقعت (على) موقع (عن) في قوله:

إِذَا رَضِيْتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا
قال ابن مالك:

بـ (عن) تجاوزاً عَنِّي من قد فطن

وقد تجيء موضع (بعد وعلى) كما (على) موضع (عن) قد جعلاً

- معاني الكاف:

س: قال ابن مالك:

شبه بكاف وبها التعليل قد يعني وزائداً لتوكيد ورد
أشرح البيت مبيناً المراد منه.

الجواب:

يتضمن هذا البيت ثلاثة معانٍ للكاف:

الأول: التشبيه هو كثير فيها لدلالاتها عليه وضعاً، نحو: زيد كالأسد.

الثاني: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾؛ أي: لهدايته إياكم.

الثالث: التوكيد وتكون والحال هذه زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾.
وقول رؤبة:

لواحق الأقراب فيها كالمق

أي: فيها المقق؛ أي: الطول. وحكى الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كَهَيِّنْ؛ أي: هيناً، وذلك بزيادة الكاف للتوكيد.

* المشترك بين الاسم والحرف من حروف الجر:

س: قال ابن مالك:

واستعمل اسماً، وكذا (عن وعلى) من أجل ذا عليهما (من) دخلاً
ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مذ دعاً
أشرح البيتين مع التمثيل لما تذكر.

الجواب:

هذان البيتان يشتملان على حروف الجر التي تستعمل حرفاً واسماً في الكلام:

الأول: (الكاف) واستعمالها اسماً قليلاً، وذلك نحو قوله:

أنتنّهون ولن ينهي ذوي شطي كاطعن يذهب فيه الزيت والفتل
فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية بالفعل (ينهي)، والتقدير: ولن ينهي
ذوي شط مثل الطعن.

الثاني والثالث:

(على وعن)، وآية ذلك دخول (من) عليهما؛ إذ لا يدخل حرف الجر على أخيه إلا شذوذاً.

- وتكون (على) بمعنى (فوق)، نحو قوله:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيء مجهل

- وتكون (عن) بمعنى (جانب)، نحو قوله:

ولقد أراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

أي: من جانب يميني.

وإنما استعملت (الكاف، وعلى، وعن) أسماء لأمرين:

أحدهما: دخول (من) عليهما، ومن حرف جر، وحرف الجر مختص

بالأسماء.

والآخر: أنهن وقعن موقع الأسماء: (مثل، وفوق، وجانب)، والشيء إذا

وقع موقع غيره صار مثله، فهن أسماء بالموقع لا باللفظ.

- الرابع والخامس: (مذ، ومنذ) وشرط وقوعهما اسمين أمران

أيضاً:

الأول: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: ما رأيت مذ يومان، أو مذ يوم

الجمعة، أو مذ شهرنا، وفي (مذ، ومنذ) إعرابان:

أحدهما: أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر.

والآخر: أنهما خبران والمرفوع بعدهما مبتدآن.

الثاني: أن يقع بعدهما فعل، نحو: (جئت، مذ، دعا)، فمذ ظرف زمان

مبني على السكون في محل نصب والعامل فيه دعا، وكذلك الشأن في

(منذ) إلا أنها مبنية على الضم في محل نصب، وهذا الضم إما تشبيهاً لها

بالغايات أو اتباعاً لحركة الميم.

- فإذا وقع بعدهما مجرور كانتا حرفي جرٍّ بمعنى (من) إذا كان المجرور

ماضياً، نحو: ما رأيت مذ يوم الجمعة. أو بمعنى (في) إن كان حاضراً،

نحو: ما رأيت مذ يومنا؛ أي: في يومنا.

* زيادة (ما) بعد (من، وعن، والباء، والكاف، ورب) وحكم هذه الأحرف إعمالاً وإهمالاً:

س: قال ابن مالك:

وبعد (من، وعن، وباء) زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما
وبعد (رُبِّ، والكاف) فكفَّ وقد يليهما وجرَّ لم يكفَّ

الجواب:

يتضمن هذان البيتان نوعين من حروف الجر التي تزداد عليها (ما).

الأول: ما يتعين فيه الإعمال، فلا يهمل ويشمل (من)، نحو قوله تعالى: ﴿مما خطيئاتهم﴾ و(عن)، نحو قوله: ﴿عما قليل﴾ و(الباء)، نحو قوله: ﴿فبما رحمة من الله﴾ وذلك بجر (خطيئات وقليل ورحمة) حيث لم يبطل عمل هذه الأحرف الثلاثة بدخول (ما) عليها ولم يسمع ذلك فيها.

الثاني: ما يجوز فيه الإهمال، وهو كثير عند ابن مالك، والإعمال وهو قليل، ويشمل ذلك: (الكاف، ورُبِّ).

- مثال إهمال (الكاف) قوله:

فإن الحُمَرَ من شرِّ المطايا كما الحبَطَاتُ شرُّ بني تميم

- ومثال إهمال (رُبِّ) قوله:

ربما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعنا جيح بينهن المهار

برفع الجامل على الابتداء وإهمال (رب) حيث كفتها (ما) عن العمل في الجامل.

- ومثال إعمال (رب) قوله:

ماويٌّ يا رُبَّما غارة شَعَوَاءَ كاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

- ومثال إعمال (الكاف) قوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجرومٌ عليه وجارمٌ

بجر الناس بالكاف مع زيادة (ما).

وإنما التزم في (من، وعن، والباء) الأعمال مع زيادة (ما) عليهن حيث لم يرد السماع بخلافه، وجاز الإهمال والإعمال في (الكاف، ورب) لورود السماع بهما، ومثلهما في ذلك مثل (لَيْتَ) في نحو قوله:

ألا ليتما هذا الحمام لنا

بإعمال لیت مع (ما) وإهمالها.

س: مثل لما يأتي:

- ١ - ما يقع زائداً للتوكيد من حروف الجر.
- ٢ - ما يدل على انتهاء الغاية.
- ٣ - ما يأتي للتعدي.
- ٤ - ما يدل على البدلية.
- ٥ - ما يدل على الظرفية.
- ٦ - ما يرد للتعليل أو السببية.
- ٧ - ما يتقارض من حروف الجر.

الجواب:

- ١ - ما يقع زائداً من حروف الجر (من، اللام، والكاف)، نحو قوله تعالى: ﴿ما جاءنا من بشير﴾، فبشير فاعل جاء مرفوع محلاً، وقوله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾، فالرؤيا مفعول به منصوب محلاً، وقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ فمثله خبر ليس منصوب محلاً و(شيء) اسمها.
- ٢ - ويدل على انتهاء الغاية (إلى) وهي الأصل، و(حتى واللام)، نحو: سرت البارحة إلى آخر الليل، وقوله تعالى: ﴿حتى مطلع الفجر﴾، وقوله: ﴿كل يجري لأجل مسمى﴾؛ أي: إلى مطلع الفجر، وإلى أجل مسمى.
- ٣ - ويرد للتعدي (الباء، واللام، وفي)، نحو: ذهب بزيد - وهبت لزيد مالاً، وقوله:

بصيرون في طعن الأباهر والكلبي

٤ - ويأتي للبديلة (من والباء)، نحو قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾؛ أي: بدل الآخرة؛ وحديث: (ما يسرني بها حمر النعم)؛ أي: بدلها.

٥ - ويرد للظرفية (في - الباء - على)، نحو: زيد في المسجد، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لِمَنْ تَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾؛ أي: وفي الليل، وقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةً مِنْ أَهْلِهَا﴾؛ أي: في حين.

٦ - ويرد للتعليل أو السببية (اللام، والباء، وفي، والكاف)، نحو: جتتك لإكرامك، وقوله تعالى: ﴿فَبَطَّلُوا مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ وحديث: «دخلت امرأة النار في هرة...»، وقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾؛ أي: لهدايته إياكم.

٧ - ويرد التقارض بين (على، وفي) فتقع (على) موقع (في) كما في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةً مِنْ أَهْلِهَا﴾؛ أي: في حين، وتقع (في) موقع (على) فتفيد الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ﴾؛ أي: على جذوع النخل. كما تتقارض (على، وعن) فتفيد (على) معنى المجاوزة، نحو قوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشيرٍ لعمر الله أعجبني رضاها
أي: عني، وتفيد (عن) الاستعلاء، نحو قوله: (لا أفضلت في حسب عني)؛ أي: على.

س: بين الشاهد النحوي في الآيات الآتية:

- | | |
|--|--|
| ١ - تُخَيَّرَنَ مِنْ أَوْزَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ | إلى اليومِ قد جُرِّبَنَ كُلُّ التَّجَارِبِ |
| ٢ - جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكَلِ الْمَرْقَقَا | ولم تذق من البقولِ الفُسْتُقَا |
| ٣ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذَكَرَاكِ هِزَّةٌ | كما انتفض العصفورُ بلله القطرُ |
| ٤ - شَرِبْنِ بَمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ | متى لجج خُضِرٍ لهن نثيجُ |
| ٥ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا | شنوا الإغارة فرساناً وركباناً |
| ٦ - فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمُطَايَا | كما الحبطاتُ شرُّ بني تميم |

- ٧ - ماويّ يا ربّتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم
 ٨ - رسم دارٍ وقفت في طليله كدت أقضي الحياة من جليلة
 ٩ - إذا قيل: أيّ الناس شرُّ قبيلةٍ أشارت كليب بالأكفّ الأصابع

الجواب:

- في البيت الأول: الشاهد: (من أزمان يوم حليلة)، حيث وقعت (من) لابتداء الغاية في الزمان وهو قليل استعمالاً، وأجازه الكوفيون.
 - وفي البيت الثاني: الشاهد: (من البقول الفستقا) حيث وقعت (من) بمعنى بدل؛ أي: بدل البقول.
 - وفي الثالث: الشاهد: (لذكراك) حيث وقعت اللام للتعليل؛ أي: لأجل ذكراك.
 - وفي البيت الرابع: الشاهد: (بماء البحر) حيث وقعت الباء بمعنى (من) وقيل: زائدة، وهناك شاهد آخر وهو: (متى لجج) حيث جرت (متى) (لجج) وذلك في لغة هذيل.
 - وفي الخامس: الشاهد: (بهم قوماً)، حيث وقعت الباء بمعنى (بدل)؛ أي: فليت لي بدلهم قوماً.
 - وفي السادس: الشاهد: (كما الحبطاتُ شرُّ بني تميم)، حيث كفت (ما) الزائدة الكاف عن العمل في الحبطات، لذلك رفعت (الحبطات) على الابتداء وخبرها (شر).
 - وفي السابع: الشاهد: (ربّتما غارة) حيث جرت (رب) الغارة مع زيادة (ما) فلم تكفها عن العمل وهو قليل.
 - وفي الثامن: الشاهد: (رسم دار) حيث حذف (رب) دون تعويض مع بقاء عملها في (رسم) وهو سماعي.
 - وفي التاسع: الشاهد: (أشارت كليب) بجر كليب (إلى) محذوفة والتقدير: أشارت إلى كليب، فحذفت (إلى) مع بقاء عملها على غير قياس.

* حذف حرف الجر قياساً وسماعاً وشيوعاً وقلةً وندوراً:

س: قال ابن مالك:

وَحُدِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَتْ بَعْدَ (بَل) وَالْفَاءُ، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاخَ ذَا الْعَمَلِ
 وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رَبِّ) لَدِي حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا
 اشرح البيتين مبيناً حذف حرف الجر قياساً وسماعاً وشيوعاً وقلةً وندوراً.

الجواب:

حرف الجر عامل ضعيف لا يعمل محذوفاً مثل أدوات الجزم، كما أن حذفه مرفوض قياساً؛ لأن العرب إنما تأتي بالحروف للدلالة على معانيها إيجازاً واختصاراً، فمثلاً (من) وضعت للابتداء اختصاراً، و(إلى) وضعت للانتهاء، كذلك فإذا حذفنا ما شأنه ذلك كان اختصاراً للمختصر، واختصار المختصر ممنوع قياساً كالمصغر لا يصغر.

غير أنه وقع حذف حرف الجر في كلامهم والمجرور والحال هذه على ضربين: أحدهما: ينصب على نزع الخافض وهو كثير في كلامهم، نحو قوله: تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذا حرامٌ حيث نصب الديار بعد حذف الجار؛ إذ التقدير: تمرون على الديار. والآخر: يبقى مجروراً كما لو كان الحرف مذكوراً.

- وحذف حرف الجر يكون إما:

أ - بعوض مثل حذف (رب) والتعويض عنها بحرف العطف، وهو إما كثير شائع وذلك بعد الواو، نحو قوله:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقُنْ

والأصل: رُبَّ قَاتِمِ الْأَعْمَاقِ فَحَذَفَ (رَبِّ) وَعَوِضَ عَنْهَا بِالْوَاوِ، وَفِي عَامِلِ الْجَرِّ فِي قَاتِمِ خِلَافٍ، فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْجَارَ هُوَ (رَبِّ) مُحذُوفَةٌ وَذَهَبَ الْفَارَسِيُّ وَابْنُ جَنِيٍّ إِلَى أَنَّ الْوَاوِ هِيَ الْجَارَةُ لَوُقُوعِهَا مَوْقِعَ (رَبِّ) وَكُونِهَا عَوْضًا عَنْهَا، وَكَذَلِكَ الشَّأْنُ فِي (الْفَاءِ وَبَل).

- وإما قليل، وذلك بعد (الفاء، وبل) مثال (الفاء) قوله:

فمثلك حبلى قد طرقتُ ومرضعٍ فألهيتها عن ذي تماءمٍ مُحولٍ
ومثال (بل) قوله:

بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قتمه لا يُشترى كتائهُ وجهرمهُ
ب - وإما بغير عوض وهو ضربان سماعي وقياسي:

أما السماعي ففيه مسائل:

- الأولى: حذف (رب) مع بقاء عملها دون تعويض (بالواو أو الفاء أو بل)، نحو قوله:

رسمٍ دارٍ وقفْتُ في طليلهِ كدْتُ أقضي الحياةَ من جليلهِ
إذ التقدير: رب رسم دار، فحذف (رب) وأبقى عملها دون تعويض.

- الثانية: حذف غير (رب) وليس المجرور (أَنَّ أو أَنْ) المصدريتين أو (تميز كم الاستفهامية)، وذلك نحو قول رؤبة (خير) جواباً لمن قال: كيف أصبحت فقال: خيرٍ والحمد لله؛ أي: على خيرٍ أو بخيرٍ فحذف الجار وأبقى عمله كما لو كان مذكوراً ومنه قوله:

إذا قيل: أيُّ الناسٍ شرُّ قبيلةٍ أشارت كليب بالأكفِّ الأصابعِ
أراد: أشارت إلى كليب، فحذف (إلى) وأبقى عملها ومنه قول الآخر:

وكريمةٍ من آل قيس ألفته حتى تبذخ فارتقى الأعلام
أراد: فارتقى إلى الأعلام فحذف (إلى) وأبقى عملها.

- وأما القياسي وهو المطرد ففيه مسألان:

- الأولى: تميز (كم) الاستفهامية المجرورة: نحو: بكم درهمٍ اشتريت

هذا؟ فدرهم مجرور بـ(من) محذوفة عند سيبويه والخليل؛ وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب الخليل وسيبويه (من) قد حذفت وبقي عملها في درهم.

- والثانية: (أَنَّ وَأَنْ) المصدريتان: مثال (أَنَّ): قوله تعالى: ﴿شهد الله

أنه لا إله إلا هو ﴿ والتقدير: بأنه، ومثال: (أن) قوله تعالى: ﴿أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾ التقدير: من أن جاءكم، وذلك على مذهب الخليل حيث يرى أن موضع (أن، وأن) خفض بالحرف المحذوف، ومذهب سيبويه أن موضعهما نصب على نزع الخافض، والله أعلم.

* الخلاف في عامل الجر في (درهم) من نحو: بكم درهم اشتريت هذا؟

س: اختلف أهل العربية في عامل الجر في (درهم) من نحو: بكم درهم اشتريت هذا؟ وفي (أن، وأن) من نحو قوله تعالى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾، وقوله: ﴿أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾، بين المذاهب في ذلك مع حجة كل فريق.

الجواب:

أولاً: ذهب الخليل وسيبويه إلى أن درهماً مجرور ب(من) محذوفة ووجه ذلك أن (من) البيانية مختصة بالدخول على التمييز، كما أن الأصل في الجر بالحرف.

وذهب الزجاج إلى أن (درهماً) مجرور بإضافة (كم) الاستفهامية، وذلك قياساً لها على أختها الخبرية للشبه اللفظي أو الصوري.

ثانياً: ذهب سيبويه إلى أن (أن، وأن) في موضع نصب بالفعل السابق؛ لأن حرف الجر إذا حذف وصل الفعل بنفسه، قال ابن مالك:

وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍ وَإِنْ حَذَفَ فَالِنَصْبِ لِلْمَنْجَرِ
نَقْلًا وَفِي (أَنَّ ، وَأَنَّ) يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يِيدُوا
أي: من أن يدوا.

وذهب الخليل إلى أن الموضع جر بالحرف المحذوف فكأنه ملفوظ به في الكلام.



الإضافة

* تعريف الإضافة، وبيان الأصل في المضاف والمضاف إليه وإعرابهما:

س: عرّف الإضافة لغةً واصطلاحاً، ثم بيّن الأصل في المضاف والمضاف إليه وإعراب كل، وماذا تقول في حكم الجملة إذا وقعت مضافاً إليها؟

الجواب:

الإضافة لغة الإسناد؛ تقول: أضفت ظهري إلى الجدار؛ أي: أسندته إليه، قال الشاعر:

فلما دخلناها أضفنا ظهورنا إلى كل حاريّ قشيبٍ مُشَطَّبٍ
واصطلاحاً: إسناد اسم إلى غيره تنزيلاً للثاني (المضاف إليه) من الأول (المضاف) منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه كالنون في المثني وجمع المذكر السالم؛ أي: أن المضاف إليه يحل محل التنوين من المضاف مفرداً كان، نحو: غلام زيد، أو جمع تكسير، نحو: رجال الدفاع المدني أو جمع مؤنث سالم، نحو: بنات الثانوية، ومحل النون من المثني، نحو: غلاما زيد، وجمع المذكر السالم، نحو: منسوبو الجامعة، ومدرسو اللغة العربية... إلخ.
- وقيل في تعريف الإضافة اصطلاحاً: هي اتصال اسمين يصير الأول عوضاً عن حرف الجر (حيث وقع موقعه وعمل عمله)، والثاني: عوضاً من التنوين (حيث حل محله).

قال أبو البقاء الكفوي: هي نسبة اسم إلى اسم جرّ ذلك الثاني بالأول نيابة عن حرف الجر أو مشاكله، فالمضاف إليه (إذاً) اسم مجرور باسم نائب مناب حرف الجر أو بمشاكل له، وقيل غير ذلك.

*** الأصل في المضاف:**

الأصل في المضاف أن يكون اسماً لأمرين:

الأول: أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين.

أي: أن التنوين لا يلحق إلا الأسماء، فكذلك الإضافة؛ لأنهما من خصائص الأسماء.

الثاني: أن الإضافة تفيد التعريف والتخصيص، والتعريف والتخصيص من خواص الأسماء، إذ الأفعال والحروف لا تعرف ولا تخصص.

*** الأصل في المضاف إليه:**

الأصل في المضاف إليه أن يكون اسماً، نحو: غلام زيد؛ لأنه هو الذي يحصل به التعريف والتخصيص والتذكير والتأنيث للمضاف، وهذه من خواص الأسماء.

- هذا وقد يقع المضاف إليه جملة، وهي في تأويل الاسم، وذلك استصحاباً للأصل في المضاف إليه، وقصتها في ذلك قصة الخبر الظرف والجار والمجرور حيث يؤولان بمفرد على الأصل.

*** - ما يحذف من المضاف - الخلاف في - أصل الجر في المضاف إليه - ما يدل على الإضافة من حروف الجر - نوعاً للإضافة:**

س: اذكر ما يحذف من المضاف، ومذاهب النحاة في عامل الجر في المضاف إليه، وماذا تدل عليه الإضافة من حروف الجر، وكم قسماً للإضافة؟

الجواب:

ما يحذف من المضاف:

أ - يحذف من المضاف شيان:

الأول: التنوين من المفرد، نحو: غلام زيد، ومن جمع التكسير، نحو: (أبناؤنا أكبادنا) وجمع المؤنث السالم، نحو: بنات الجامعة مجتهدات.

الثاني: النون من المثني، نحو: هذان غلاما زيد، وهؤلاء بنوه على أن المضاف إعرابه حسب العوامل قبله فهو غير مستقر، والمضاف إليه إعرابه الخفض مطلقاً، نحو: هذا غلام زيد، رأيتُ غلامَ زيدٍ ومررت بغلام زيدٍ.

ب - المذاهب في عامل الجر في المضاف إليه ثلاثة:

الأول: وهو الأصح أن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف وهو مذهب سيبويه وأتباعه.

الثاني: أن العامل في المضاف إليه هو حرف جر محذوف؛ لأن الأصل في الجر للحرف وهو مذهب الزجاج وابن الباذش.

الثالث: أن عامل الجر في المضاف إليه هو الإضافة، وهو مذهب الأخفش والسهيلي وأبي حيان. وبناءً على هذه المذاهب، نحو: (غلام زيد)، (زيد) مجرور بغلام على مذهب سيبويه، وباللام مقدر على مذهب الزجاج ومن تبعه؛ إذ التقدير: غلام لزيد فحذفت اللام وأقيم (غلام) مقامها وسد مسدها. وبالإضافة على مذهب الأخفش ومن تبعه، فالعامل في المضاف إليه الجر على المذهبين الأول والثاني لفظي وهو المضاف وحرف الجر، وعلى الثالث معنوي وهو الإضافة.

للجواب:

ما تدل عليه الإضافة من حروف الجر:

ترد الإضافة بمعنى ثلاثة أحرف من حروف الجر:

الأول: (من): وضابطه أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: هذا (ثوبٌ خَزٌّ)، وخاتمٌ حديدٌ، إذ التقدير ثوبٌ من خَزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ.

الثاني: (في): وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف، نحو: أعجبتني ضربُ اليومِ زيداً؛ أي: ضرب زيد في اليوم، ومنه قوله تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾؛ أي: تربص في أربعة أشهر، ومكر في الليل والنهار.

الثالث: اللام، وضابطه إذا لم يكن الثاني جنساً للأول أو ظرفاً له كانت

بمعنى اللام، نحو: هذا غلامٌ زيدٍ، وهذه يدُ عمرو؛ أي: غلامٌ لزيد، ويدُ لعمرو.

* قسماً الإضافة:

س: للإضافة من حيث المعنى واللفظ قسمان، وضّحهما.

الجواب:

تنقسم الإضافة إلى قسمين:

الأولى: محضة أو معنوية وهي ما كان المضاف فيها اسماً جامداً ذاتاً كان، نحو: هذا غلامٌ زيدٍ، أو معنى كالمصدر، نحو: عجبت من ضرب زيدٍ، أو كان وصفاً بمعنى الماضي، نحو: هذا ضارب زيدٍ أمسٍ، وهذه تفيد المضاف التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: هذا كتابُ الله، أو التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، نحو: هذا غلامٌ امرأةً.

والثانية: غير محضة أو لفظية وهي ما كان المضاف فيها وصفاً يشبه المضارع وهو ثلاثة أنواع:

أ - اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ الآن أو غداً.

ب - اسم المفعول كذلك، نحو: هذا مضروبٌ الأبٍ، وهذا مروّع القلبِ.

ج - الصفة المشبهة، نحو: هذا حسنُ الوجه، وقليلُ الجيلِ وعظيمُ الأملِ.

وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً لأمرين:

أحدهما: أنها في نية الانفصال، وذلك إذا نون المضاف إليه انفكت الإضافة، نحو: هذا ضاربٌ زيداً بتنوين ضاربٍ ونصب زيدٍ وهكذا بقية الأمثلة.

والآخر: أنها لازمة للتكثير لثلاثة أمور:

الأول: دخول (رُبِّ) على المضاف ولا تجر (رُبِّ) إلا النكرات كما سبق في حروف الجر، نحو: رُبِّ راجينا.

والثاني: وصف النكرة بالمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿هَدِيًّا بِالْعِ كَعْبَةِ﴾.

والثالث: وقوع المضاف حالاً، ولا يكون إلا نكرة، نحو قوله:

فَأَتَتْ بِهِ حَوْشِ الْفَوَاوِدِ مُبَيَّنًا

فحوش: حال من الضمير في (به)، وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تفيد التخفيف بحذف التنوين أو النون من المضاف.

قال ابن مالك:

نوناً تلي الإعراب أو تنوينا	مما تضيف احذف كطور سينا ^(١)
والثاني اجرر ^(٢) وانو(من) أو(في) إذا	لم تصلح إلا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك ^(٣) واخصص أولاً	أو أعطه <u>التعريف</u> بالذي تلا ^(٤)
(وإن يشابه المضافُ يفعلُ)	وصفاً فعن تنكيره لا يعزلُ
كُرِّبَ راجينا عظيمَ الأمل	مروِّعَ القلبِ قليلَ <u>الحيل</u> ^(٥)

* ما تتميز به الإضافة غير المحضة أو اللفظية عن المعنوية:

س: اذكر ما تتميز به الإضافة اللفظية عن المعنوية.

للجواب:

سبق أن الإضافة تعاقب التنوين والنون المعروض بها عنه فلا تأتي معهما

(١) هذا البيت يتضمن ما يحذف من المضاف من تنوين أو نون.

(٢) بيان إعراب المضاف إليه وهو الخفض أبداً.

(٣) بيان ما تدل عليه الإضافة من حروف الجر الثلاثة وهي: (من، في، اللام).

(٤) بيان ما تفيد الإضافة المحضة أو المعنوية من التعريف أو التخصيص.

(٥) بيان عناصر الإضافة غير المحضة أو اللفظية وهي ثلاثة: اسم الفاعل، واسم

المفعول، والصفة المشبهة، وجملتها تنحصر في كل وصف يشبه الفعل المضارع

في زمانه الحال أو الاستقبال، وهذه الإضافة يلزم المضاف فيها التنكير.

مطلقاً، وأما (أل) فكذلك الإضافة المعنوية لا تجامعها؛ لأن (أل) للتعريف والإضافة المعنوية تكون أيضاً للتعريف، ولا يجتمع مُعَرَّفَانِ عَلَى مَعْرِفٍ وَاحِدٍ، وأما الإضافة اللفظية فكان حقها أن لا تجامعها قياساً إلا أنها لما كانت لا تفيد التعريف ولا التخصيص - لأنها في نية الانفصال - اغتفر اقتران المضاف فيها بـ(أل) وذلك في أربع مسائل:

الأولى: أن يكون المضاف إليه مقروناً بـ(أل) مفرداً كان نحو: الجعدُ الشعرِ أو جمع تكسير، نحو: الضواربُ أو الضَّرَابُ الرجلِ، أو جمع مؤنث، نحو: الضارِبَاتُ الرجلِ.

الثانية: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه (أل)، نحو: زيدُ الضاربِ رأسَ الجانيِ.

الثالثة: أن يكون المضاف مثنى، نحو: هذان الضاربا زيد، وهما المستوطنا عدن.

الرابعة: أن يكون المضاف جمع مذكر سالم، نحو: هؤلاء الضاربو زيد. ويلاحظ في هاتين المسألتين أن النون حذفت من المثنى وجمع المذكر لأجل الإضافة.

زاد ابن هشام في الأوضح مسألة خامسة، وهي أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير ما في (أل)، نحو: (الوُدُّ أَنْتِ الْمَسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ).

س: بَيْنَ الْجَائِزِ وَالْمَمْنُوعِ فِي التَّرَاكِيِبِ التَّالِيَةِ مَعَ بَيَانِ السَّبَبِ:
الغلامُ زيدٌ بإضافة الغلام إلى زيد - هذان الضاربا زيد - هذا الضاربُ زيدٌ - هذا الضاربُ الرجلِ - زيدُ الضاربِ رأسَ الجانيِ، هذا الضاربُ رَجُلٌ.

الجواب:

ما يمتنع: الغلامُ زيدٌ؛ لأن الإضافة معنوية وهي لا تجامع (أل)، هذا الضاربُ زيدٌ؛ لأن الإضافة لفظية وشرط دخول (أل) على المضاف أن يكون المضاف إليه مقروناً بها، نحو: (الجعدُ الشعرِ) وكذلك: هذا الضاربُ رجلٌ.

- ما يجوز: هذان الضاربا زيد بإضافة الضاربين إلى زيد مع أنه مجرد من (أل)؛ لأن المضاف مثنى.

- وهذا الضاربُ الرجل لاقتران المضاف والمضاف إليه بأل، وزيدُ الضاربُ رأس الجاني؛ لأن المضاف فيه (أل)، والمضاف إليه مضاف إلى ما فيه (أل).

قال ابن مالك:

ووصلُ أُلْ بذا المضافِ مُعْتَفَرٌ إن وُصِلَتْ بالثاني كالجعدي الشعرُ
أو بالذي له أضيف الثاني ك زيد الضارب رأس الجاني^(١)
وكونها في الوصف كافٍ إن وقع مثنى أو جمعاً سبيله اتبع^(٢)

* - ما تمتنع فيه الإضافة عند البصريين:

س: لماذا منع جمهور البصريين إضافة أحد المترادفين في نحو: (بُرٌّ قَمَح)؟ وإضافة الموصوف إلى صفته، نحو: (رجلٌ فاضلٌ)، مع أنه سمع (سعيدٌ كُرْزٌ) و(حبة الحمقاء)؟ وضح ذلك في ضوء ما درست.

الجواب:

من المعلوم أن المضاف يتعرف بالمضاف إليه أو يتخصص به، نحو: غلام زيد، وغلام رجل، وما شأنهما كذلك فلا بدّ من تغييرهما إذا الشيء الواحد لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فلا يجوز أن يقال: (بُرٌّ قَمَح - ولا رجلٌ فاضلٌ)؛ لأن البر والقمح اسمان لشيء واحد، والموصوف وصفته كالشيء الواحد.

- أما ما ورد موهماً إضافة الشيء إلى مرادفه من نحو: (سعيد كرز ويوم

(١) في البيتين إشارة إلى المسألتين الأولى والثانية في اغتفار دخول أل على المضاف لكون المضاف إليه في الأولى مقروناً ب(أل) وفي الثانية مضافاً إلى ما فيه أل.

(٢) يتضمن هذا البيت اغتفار دخول أل على المضاف إضافة لفظية لكون المضاف مثنى كما في المسألة الثالثة، أو جمع مذكر سالماً في الرابعة.

الخميس) فالمضاف فيهما مؤول بالمسمى والمضاف إليه مؤول بالاسم .
 - وكذلك ما ورد موهماً إضافة الموصوف إلى صفته في نحو: (حبة الحمقاء وصلاة الأولى) فمؤول بحذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة والتقدير فيهما: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى فالحمقاء والأولى) صفتان لموصوفين حذفاً وأقيمت مقامهما وعليه فلم يضاف الموصوف إلى صفته كما هو الظاهر .

قال ابن مالك:

ولا يضاف اسمٌ لما به اتحد معنى^(١) وأوّل موهماً إذا ورد
 فابن مالك في هذا البيت يتبع البصريين في منعهم إضافة أحد المترادفين إلى الآخر، وإضافة الموصوف إلى صفته، وما ورد ظاهره كذلك فمؤول ومصروف عن ذلك الظاهر كما سبق بيانه .

* - ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه:

س: يكسب المضاف من المضاف إليه أشياء متعددة، اذكر اثنين منها.

الجواب:

الإضافة من وادي المجاورة لذا جاء في كلام العرب إضفاء صفة المضاف إليه من تعريف وتذكير وتأنيث، وظرفية ومصدرية وإفراد وجمع وبناء... إلخ على المضاف واكتسابه لها حيث يكون المضاف مذكراً وضعاً، فإذا أضيف إلى مؤنث اكتسب التأنيث بالإضافة لمجاورته المضاف إليه المؤنث وهكذا بقية وجوه الاكتساب غير أن ابن عقيل لم يعرض إلا لاثنتين منها:

الأول: اكتساب المضاف المذكر التأنيث من المضاف إليه نحو: (قُطِعَتْ بعضُ أصابعه)، وشرط ذلك أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة

(١) يراد أمران: أحدهما: إضافة أحد المترادفين إلى الآخر. والآخر: إضافة الموصوف إلى صفته.

المضاف إليه مقامه كما سبق في المثال، إذ يجوز أن نقول: قُطِعَتْ أصابعُه، فبعض مذكر وقد اكتسب التأنيث من الأصابع لأنها مؤنثة، وكذلك اكتسب المصدر (الْمَرَّ) التأنيث من المضاف إليه المؤنث وهو (الرياح) في قول الشاعر:

مَشَيْنَ كما اهتَزَّتْ رماحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النِّوَاسِمِ
وإنما أنت فعل (المر) لصحة الاستغناء بالرياح فتقول: تسفَهت الرياح، وهذا كثير في العربية.

الثاني: العكس وهو اكتساب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر وذلك بالشرط المتقدم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمَ اللهُ قَرِيبَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

فرحمة مؤنثة وقد اكتسبت التذكير بالإضافة إلى الله حيث أخبر عنها بـ(قريب) وفي ذلك توجيهات أخرى صرفنا النظر عنها اتباعاً للوارد في شرح ابن عقيل، وهذا الثاني قليل في الاستعمال.

فإذا لم يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف لم يجز التأنيث أو التذكير، فلا يقال: خَرَجْتُ غَلامٌ هَندٌ، إذ لا يقال: خَرَجْتُ هَندٌ، والمراد منه خروج الغلام!!!

قال ابن مالك:

وربما أكسبَ ثانياً أولاً تَأْنِيثاً إن كان لحذف موهلاً
أي: ربما أكسب المضاف إليه المضاف التأنيث إن كان المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه.

س: علل لما يأتي:

١ - منع تأنيث الفعل في قولنا: خَرَجَ غَلامٌ هَندٌ.

٢ - تأنيث فعل (المر) في قول الشاعر:

مَشَيْنَ كما اهتَزَّتْ رماحٌ تسفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النِّوَاسِمِ

٣ - تذكير خبر رحمة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

الجواب:

مُنِعَ تَأْنِيثُ (خرج) في الأول لعدم صحة الاستغناء هند عن الغلام فلا يقال: خرج هند، والمراد: خرج غلام هند.

- وأنت فعل المصدر في البيت وذكر خبر الرحمة في الآية لاستيفاء شرط التأنيث والتذكير وهو صحة الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، والله أعلم.

* - ما يضاف وما لا يضاف من الأسماء:

س: تنقسم الأسماء في باب الإضافة إلى قسمين إجمالاً، وضح ذلك في ضوء ما درست.

الجواب:

تنقسم الأسماء بالنسبة إلى باب الإضافة إلى قسمين:

الأول: ما تمتنع إضافته ويشمل المعارف وهي الضمائر والأعلام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والمعرف بأل، حيث استغنت العرب بتعريفها عن تعريف الإضافة.

الثاني: ما يضاف وهو نوعان:

أ - ما يجوز إفراده تارة وإضافته أخرى، وهو أيضاً يضاف تارة إلى الظاهر وإلى الضمير أخرى، مثل: (قبل، وبعد، وغير، وكل، وبعض... إلخ)، نحو: هذا غلام، وهذا غلام زيد، وجئت قبلاً، وقبل زيد، وبعده... إلخ.

ب - ما تتعين إضافته، وفيه التفصيل الآتي:

١ - ما يضاف إلى المفرد فقط ظاهراً كان أو مضمراً وهو: (عند، ولدي، وسوء، وقصارى الشيء، وحماده - أي: غايته - وكلا وكلتا) كما سيأتي.

٢ - ما يضاف إلى الضمير وهو ضربان:

- ما يضاف إلى كل ضمير وهو: (وحد)، فيقال: وحدي ووحدك ووحدته.

- وما يضاف إلى ضمير المخاطب فقط وهو (لبيك)؛ أي: إقامة على إجابتك بعد إقامة، ودواليك؛ أي: إدالة بعد إدالة، وسعديك؛ أي: إسعاداً بعد إسعاده.

- وشذ إضافة (لبي) إلى ضمير الغيبة في قوله:

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات منزع بيون^(١)
لقلت لبي لمن يدعوني

وإلى الظاهر في قوله:

دعوت لمانابي مسوراً فلبي يدي مسور
- هذا ما ذكره المصنف، والذي يفهم من كلام سيبويه أن ذلك غير شاذ في (لبي وسعدي).

٣ - ما يضاف إلى الجملة فقط وهو نوعان:

الأول: ما يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية وهو: (حيث، وإذ).

- مثال إضافة (إذ) إلى الجملتين قوله تعالى: ﴿إذ أخرجهم الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن﴾.

- هذا، ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، والتعويض عنها بالتنوين اللاحق ل(إذ)، نحو قوله تعالى: ﴿وأنتم حينئذ تنظرون﴾؛ أي: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون.

- ومثال إضافة (حيث) إلى الجملتين: اجلس حيث زيد جالس، اجلس حيث جلس أو يجلس زيد.

- هذا، وشذ إضافة (حيث) إلى المفرد في قوله:

(١) أي واسعة بعيدة الأطراف.

أما ترى حيث سهيل طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعاً
فعلى هذه الرواية قد أضاف (حيث) إلى سهيل وهو مفرد، وذلك شاذ
عند الجمهور، وروي: (حيث سهيل طالع)، بالرفع وعليه فلا شذوذ حيث
بقيت على اختصاصها وهو الإضافة إلى الجملة.

الثاني: ما يضاف إلى الجملة الفعلية خاصة وهو (إذا) قياساً على
أخواتها من أدوات الشرط حيث تختص بالدخول على الأفعال فقط، وذلك
نحو: أتيتك إذا قام زيد، ولا يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية فلا يقال:
(أتيتك إذا زيد قائم) خلافاً لبعضهم.

* أثر الترادف في الإضافة والبناء:

س: هناك من الظروف ما يحمل على (إذ، وإذا) لمرادفتها إياهما فيجري
مجراهما في أمرين، وضح ذلك في ضوء ما درست.

الجواب:

هناك ظروف زمانية مبهمة ترادف (إذ) في مجيئها للماضي، و(إذا) في
مجيئها للمستقبل، نحو: (حين، ووقت، وزمان، ويوم، وليلة، وغدوة،
وعشية، وزمن، وأيام، وليال)^(١)، فتستعمل استعمالها لأمرين:
الأول: إذا كان الظرف بمعنى (إذ) جازت إضافته إلى الجملتين:

الفعلية، نحو: جئتك حين جاء زيد، ووقت جاء عمرو، وزمان قدم
بكر، ويوم خرج خالد، وإلى الاسمية، نحو: جئتك حين زيد قائم.

- وإذا كان بمعنى (إذا) جازت إضافته إلى الجملة الفعلية فقط، مثل:
أجيتك حين يجيء زيد.

- فإذا كان الظرف محدوداً، مثل (الشهر والعام) لزمّت إضافته إلى المفرد
فيقال: شهر ربيع، وعام المجاعة... إلخ.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٧/١.

الثاني: أنه يجوز في الظرف المرادف ل(إذ، أو إذا) الإعراب والبناء سواء أُضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضي أو مضارع أو جملة اسمية، نحو: هذا يومَ جاء زيد، ويومَ يقوم عمرو، ويومَ بكر قائمٌ. وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسيّ والمصنف. لكن المختار فيما أُضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضي البناء، وقد ورد بالإعراب والبناء قوله:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَا

بناء (حين) على الفتح وكسرهما على الإعراب.

- ما وقع قبل فعل مضارع معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب ويجوز البناء... وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿هذا يومٌ ينفعُ الصادقين صدقُهُمْ﴾ بالرفع على الإعراب، والفتح على البناء وهذا اختيار ابن مالك.

- ومذهب البصريين أن ما أُضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع، أو إلى جملة اسمية لا يجوز فيه إلا الإعراب.

* - الخلاف في بناء الظرف المرادف ل(إذ، أو إذا) إذا أُضيف إلى جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع:

س: اختلف النحاة في بناء الظرف المرادف ل(إذ، أو إذا) وإعرابه إذا أُضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع أو إلى جملة اسمية، اذكر المذهبين في ذلك.

الجواب:

ذهب الكوفيون والفارسيّ وابن مالك إلى أنه يجوز فيه الإعراب والبناء، فتقول: هذا يومَ يقومُ عمرو، أو يومَ بكر قائمٌ، ووجه الإعراب استصحاب الأصل، ووجه البناء مرادفته (إذ، وإذا) ووقوعه موقعهما فهو مبني بالتضمن والموقع.

- وذهب البصريون إلى وجوب إعرابه استصحاباً للأصل فيه، والله أعلم.

* - الخلاف في وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) الشرطية:

س: اختلف النحاة في وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا)، وضح المذهبين في ذلك.

الجواب:

ورد في وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا الشرطية) مذهبان:

الأول: الجواز مطلقاً وهو مذهب الأخفش والكوفيين سواء أكان المبتدأ خبره مفرداً، نحو: (أجيئك إذا زيد قائم) أو كان جملة فعلية، نحو: (أجيئك إذا زيد قام)، فالأخفش يجعل (زيداً) مبتدأ والجملة بعده خبراً، ووجه ذلك جمل (إذا) الشرطية على (إذا) الفجائية للشبه الصوري أو اللفظي.

الثاني: مذهب سيبويه إلى، نحو: أجيئك إذا زيد قائم، ويعرب (زيداً) في: أجيئك إذا زيد قام، فاعلاً بفعل محذوف وعليه تكون (إذا) باقية على اختصاصها.

- وزعم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا) وإنما الخلاف بينهما في الخبر، فسيبويه يوجب أن يكون فعلاً، والأخفش يجوز أن يكون اسماً ف(أجيئك إذا زيد قام) جائز عند سيبويه والأخفش حيث يعربان (زيداً) مبتدأ والفعل بعده خبره، وأما نحو: (أجيئك إذا زيد قائم) فجائز عند الأخفش وممتنع عند سيبويه.

- قال ابن مالك:

وألزموا إضافة إلى الجمل	(حيث) و(إذ) وإن بُنَوْنَ يحتمل
إفراد (إذ) ^(١) وما ك(إذ) معنى ك(إذ)	أضف جوازاً نحو: حين جَا نُبِدْ
وإبن أو اغرب ما ك(إذ) قد أجريا	واختر بنا متلوّ فعلٍ بُنيا

(١) في ذلك بيان لما يلزم الإضافة إلى الجملتين وهو (حيث و(إذ) وأن، (إذ) إذا نونت قطعت عن الإضافة لفظاً لكون التنوين عوضاً عن الجملة.

وقبل فعلٍ معربٍ أو مبتداً أعرب وَمَنْ بنى فلن يُفَنِّدًا^(١)
وَأَلْزَمُوا (إذا) إضافةً إلى جُمِّلِ الأفعالِ كَهُنْ إذا اعتَلَى^(٢)
س: علَّلْ لما يأتي:

- حذف الجملة المضاف إليها بعد (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾.

- إضافة حين إلى الجملة الفعلية في نحو: جئتكَ حين جاء زيدٌ.

- إضافة الشهر إلى المفرد في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾.

- بناء (يوم) وإعرابه في: (هذا يومَ جاء زيد).

الجواب:

علة حذف الجملة بعد (إذ) في الآية أنه قد عوض عنها بتنوين (إذ) وهم لا يجمعون بين العوض والمعوّض عنه.

- وعلة إضافة (حين) إلى الجملة الفعلية أنها ظرف زمان مبهم ضمن معنى (إذ) ووقع موقعها فأجري مجراها في الإضافة إلى الجملتين.

- وعلة إضافة الشهر إلى المفرد في قوله: (شهر رمضان)؛ لأنه ظرف محدود فلم يشبه (إذ) في المعنى.

- وعلى بناء يوم تضمنه معنى (إذ) ووقوعه موقعها، أو أنه بني لمجانسة المضاف إليه حيث كان فعلاً مبنياً، وأما علة إعرابه فهي استصحاب الأصل فيه، فقد اجتمع فيه مقتضى البناء ومقتضى الإعراب ولذا جاز إعرابه وبنائه.

(١) يشير في ذلك إلى ما تجوز إضافته إلى الجملتين من ظروف الزمان المبهمه المرادفة ل(إذ أو إذا) فتضاف إضافتها وتبني كذلك لتجانس المبني بعدها من فعل مبني أو حملاً على (إذ - وإذا).

(٢) يشير في ذلك إلى اختصاص (إذا) بالإضافة إلى الجملة الفعلية عند البصريين.

* الخلاف في حقيقة (لبيك):

س: اختلف النحاة في حقيقة (لبيك)، اذكر المذهبين في ذلك.

الجواب:

في (لبيك) مذهبان:

الأول: مذهب سيويه أنه مثنى منصوب على المصدرية بفعل محذوف وأنه من المثنى الذي يدل على الجمع؛ أي: الكثرة فهو نظير (كرتين) في قوله تعالى: ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾؛ أي: كرات بدليل أن البصر لا ينقلب مزدجراً كليلاً من كرتين فقط، وعليه فهو من الملحق بالمثنى: مثل: (كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان) حيث لم يستوف شروط المثنى كما تقدم في باب الإعراب.

الثاني: مذهب يونس أن (لَبِّي) مفرد مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير، مثل: (لديه، وعليه، وإليه) في قلب ألف كل ياء مع الضمير.

س: ذهب يونس بن حبيب إلى أن (لَبِّي) مفرد مقصور قلبت ألفه ياء مع المضمّر، فكيف ترد عليه؟

الجواب:

يرد على يونس بأمرين:

الأول: أنه قاس (لَبِّي) على (لدى، وإلى وعلى) في قلب ألفاتها ياء مع المضمّر، وهو غير مطرد حيث يُرَدُّ ذلك القياسُ بإبدال ألفها ياء مع الظاهر كذلك في قوله:

فَلبِيَّ فلبِيَّ يديُّ مسور

بينما (لدى، وإلى، وعلى) لا تقلب ألفاتها ياء مع الظاهر، نحو: (إلى زيد، ولدى زيد).

الثاني: أن ابن الناظم رد عليه بأن ما ذهب إليه ضرب من الوهم؛ أي: ليس بشيء.

س: علام احتج النحاة بالنصوص التالية؟

مشينَ كما اهتزت رماح تسفَهت أعالِيها مَرُّ الرياحِ النواسيمِ

لقلْتُ لبيه لمن يدعوني

دعوتُ لما نابني مسوراً فلبِيَّ فلبِيَّ يَدَيَّ مسورِ

- قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾.

- قوله تعالى: ﴿فارجع البصر كرتين﴾.

الجواب:

احتج النحاة بالبيت الأول على تأنيث فعل المصدر (تسفَهت... مَرُّ الرياح) حيث يصح الاستغناء عن المضاف (المرّ) بالمضاف إليه (الرياح) فيقال: تسفَهت الرياح.

- واحتجوا بالبيت الثاني على شذوذ إضافة (لبِّي) إلى ضمير الغائب والكثير الشائع أنها لا تضاف إلا إلى ضمير المخاطب، وأنه مثنى وليس اسماً مفرداً مقصوراً.

- واحتجوا بالثالث على إضافة (لبِّي) إلى الاسم الظاهر شذوذاً.

- واحتجوا بقوله: ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾ على تذكير خبر رحمة؛ لأنها أضيفت إلى لفظ الجلالة، وصح الاستغناء به عنها.

- واحتجوا بقوله: ﴿فارجع البصر كرتين﴾ على أن كرتين مثنى أريد به الكثرة؛ إذ انقلاب البصر قليلاً لا يحصل من كرتين، بل من كرات، والله أعلم.

* (كلا) و(كلتا) مما يضاف إلى المفرد؛ ظاهراً كان أو مضمراً:

س: اشترط أهل العربية فيما يضاف إليه كلا وكلتا شروطاً، اذكرهما مع التمثيل.

الجواب:

شروط ما تضاف إليه (كلا، وكلتا) ثلاثة:

الأول: أن يكون المضاف إليه مثنى لفظاً ومعنى، نحو: جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين، أو معنى لا لفظاً كأن يكون ضميراً، نحو: جاءني كلاهما وكلتاهما، أو اسم إشارة، نحو قوله:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه، وقَبَلُ
فذلك اسم إشارة مفرد لفظاً مثنى معنى لعوده على الخير والشر.

الثاني: أن يكون المضاف إليه معرفة كما تقدم.

الثالث: أن يكون المضاف إليه مثنى بلفظ واحد كما تقدم فإن كان مثنى بالعطف فلا يجوز أن نقول: كلا زيد وعمرو جاء، وشذ قوله:

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات وإمام الملمات
قال ابن مالك مشيراً إلى الشروط الثلاثة:

لمفهم اثنين معرف بلا تفرق أضيف كلتا وكلا
أي: شروط ما تضاف إليه (كلا) و(كلتا) أن يكون مثنى معرفاً بلفظ واحد.

س: بين القياسي والشاذ في الأساليب الآتية:

- جاءني كلا الرجلين - وكلا ذلك وجه وقَبَلُ - كلا زيد وعمرو جاء - كلا أخي وخليلي واجدي عضداً.

الجواب:

الأول والثاني قياسيان حيث المضاف إليه في الأول (الرجلين) مثنى لفظاً ومعنى بلفظ واحد.

- وفي الثاني المضاف إليه (ذلك) مثنى معنى فقط.

- الثالث والرابع شاذان حيث المضاف إليه فيهما مثنى بالعطف؛ أي:

وقع بلفظين.

*- أنواع (أي) في العربية، وحكم كل إعراباً وبناءً، وما أُضيف إليه كل نوع منها:

س: بين نوع (أي) في الأساليب الآتية:

١ - قوله تعالى: ﴿فأي الفريقين أحق﴾.

٢ - قوله تعالى: ﴿أيكم أحسن عملاً﴾.

٣ - قول الشاعر:

ألا تسألون الناس أيي وأيكم غداة التقينا كان خيراً وأكرماً

٤ - قوله تعالى: ﴿فبأي حديثٍ بعده يؤمنون﴾.

٥ - قوله تعالى: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾.

٦ - قوله تعالى: ﴿أيهم أشد﴾.

٧ - قولنا: مررت بفارسٍ أيّ فارسٍ.

٨ - قولنا: مررت بزیدٍ أيّ فارسٍ.

٩ - قولنا: أيّ جاءك فأكرمه - وأياً تكرم أكرم.

١٠ - قوله تعالى: ﴿يا أيها النبي﴾.

الجواب:

- أيّ الاستفهامية في (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥).

- أيّ الموصولة في (٦).

- أيّ الوصفية في (٧).

- أيّ الحالية في (٨).

- أيّ الشرطية في (٩).

- أيّ الواقعة وصلّة النداء في (١٠).

س: أيّ من المشترك الذي تتعدد معانيه: اذكر أنواع (أيّ) مع بيان حكم

كل من حيث الإعراب والبناء ونوع المضاف إليه.

الجواب:

أيّ: من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى، ولها أنواع واستعمالات

متعددة، وإليك التفصيل:

الأولى: الوصفية وتشمل الحالية، وهذه تدل على الكمال، ولا تضاف إلا إلى نكرة مطلقاً وحكمها حكم الجمل، فتقع صفة بعد النكرة، مثل: مررت برجلٍ أي رجل، وحالاً: بعد المعرفة، نحو: مررتُ بزَيْدٍ أي فتى، وقول الشاعر:

فأومأتُ إيماءً خَفِيًّا لِحَبِترٍ فَللَّهِ عينا جَبِترٍ أَيِّمًا فَتَى
ويلاحظ من الأمثلة السابقة أنَّ الوصفية أو الحالية معربة لملازمتها الإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء، فيبعد شبهها بالحروف فلا تبنى، كما يلاحظ أنها لا تكرر مثل الاستفهامية.

الثانية والثالثة: الشرطية والاستفهامية، وهما معربتان إجماعاً مثل الوصفية والحالية في العلة وذلك لملازمتها الإضافة معنًى.

- فتضافان إلى النكرة مطلقاً مفردة ومثناة وجمعاً مثال الاستفهامية، نحو: أيُّ رجلٍ عندك؟ وأيُّ رجلين عندك؟ وأيُّ رجالٍ عندك؟ كما تقطع عن الإضافة، نحو: أيُّ عندك؟

- ومثال الشرطية: أيُّ رجلٍ تضربُ أضربُ، أيُّ رجلين تضربُ أضربُ، وأيُّ رجالٍ تضربُ أضربُ، ويجوز قطعها عن الإضافة أيضاً فيقال: أيًّا تضربُ أضربُ.

- وكذلك يضافان إلى المعرفة مثناة وجمعاً.

- مثال الاستفهامية: أيُّ الرجلين عندك؟ وأيُّ الرجال عندك؟

- ومثال الشرطية: أيُّ الرجلين تضربُ أضربُ، أيُّ الرجال تضربُ أضربُ، ولا تضاف إلى المفرد المعرفة.

- وتختص الاستفهامية دون الشرطية بالإضافة إلى المفرد المعرفة وذلك

بشرطين: الأول: تكرارها، نحو قول الشاعر:

أَيِّي وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

وقول الآخر:

ألا تسألون الناس أَيِّي وَأَيْكُمْ؟ غداة التقينا كان خيراً وأكرماً

الثاني: قصد الأجزاء، نحو: أيُّ زيدٍ أحسنُ؛ أيّ: أيُّ أجزاء زيد أحسن؟ لذا يجاب بالأجزاء فيقال: عينُهُ أو أنفه... إلخ.

الرابعة الموصولة:

وهذه قد اختلف فيها إعراباً وبناءً وإضافة إلى النكرة فهي مبنية عند سيبويه إذا أضيفت وحذف صدر الصلة، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ التقدير - والله أعلم - أَيُّهُمْ هو أشدُّ، فحذف صدر الصلة، وعند جمهور النحاة معربة حملاً على أختيها الاستفهامية والشرطية للشبه اللفظي أو الصوري.

كما ذهب الجمهور إلى أنها لا تضاف إلا إلى معرفة كما تقدم، وأجاز ابن عصفور إضافتها إلى النكرة قياساً على أختيها الاستفهامية والشرطية، وذلك نحو: يعجبني أيُّ رجلين قاما.

وخلاصة ما تقدم:

١ - أن (أيّاً) الحالية والوصفية والشرطية والاستفهامية معربة إجماعاً وأما الموصولة فمبنية عند سيبويه معربة عند الجمهور.

٢ - أن (أيّاً) الحالية أو الوصفية لا تضاف إلا إلى نكرة كما تقدم، و(أيّاً) الموصولة لا تضاف إلا إلى معرفة عند الجمهور وهو الكثير خلافاً لابن عصفور، و(أيّاً) الاستفهامية تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقاً، وأما الشرطية فتضاف إلى النكرة مطلقاً، وإلى المعرفة مثناة وجمعاً فقط ولا تضاف إلى المفرد المعرفة.

س: تأتي (أيّ) في العربية محايدة تارة ومختصة أخرى من حيث المضاف إليه، وضح ذلك.

الجواب:

ترد (أيّ) محايدة فتضاف إلى المعرفة فتكون بمعنى (بعض) وإلى النكرة فتكون بمعنى (كل) وتشمل:

أ - الاستفهامية، نحو: أيُّ رجلٍ عالمٍ في المدينة؟ وأيُّ زيدٍ حسنٌ، وقوله تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾، ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، ونحو: أيُّ الرجالِ المهذبُ.
 ب - الشرطية، نحو: أيُّ عالمٍ لقيته فأكرمه، وقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ وأيُّ الزيدين تكرم أكرم وأيُّهم يذاكر ينجح.
 - وترد مختصة أو متحيزة وتشمل:

أ - الموصولة حيث لا تضاف إلا إلى معرفة عند الجمهور، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾.

ب - الوصفية أو الحالية، حيث لا تضاف إلا إلى نكرة، نحو: مررت بعالمٍ أيِّ عالمٍ، ومررت بزيدٍ أيِّ عالمٍ.
 قال ابن مالك:

ولا تضاف لمفرد معرفٍ	(أَيًّا) ^(١) وإن كررتها فأضف
أو تنو الأجزاء ^(٢) واخصص بالمعرفة	موصولة (أَيًّا) ^(٣) وبالعكس الصفة ^(٤)
وإن تكن شرطاً أو استفهاماً	فمطلقاً كملُّ بها الكلاماً ^(٥)

الكلام على لدن:

س: من الأسماء الملازمة للإضافة (لدن)، اذكر معناها ولغتي الإعراب والبناء فيها مع بيان إعراب (غدوة) بعدها.

الجواب:

من الأسماء التي لزمَت الإضافة (لدن) ومعناها ابتداء الغاية في الزمان أو المكان، وفيها لغتان:

(١) يريد (أَيًّا) الاستفهامية.

(٢) بيان لما تتميز به (أَيُّ) الاستفهامية دون أختها الشرطية، حيث يجوز في الأولى إضافتها إلى المفرد المعرفة بالشرطين المذكورين، ولا يجوز ذلك في الشرطية مطلقاً.

(٣) تختص (أَيُّ) الموصولة الإضافة إلى المعرفة فقط.

(٤) تختص (أَيُّ) الوصفية بنوعها بالإضافة إلى النكرة فقط.

(٥) (أَيُّ) الاستفهامية والشرطية تضافان إلى النكرة والمعرفة، ولا فرق بينهما إلا فيما ذكرت سلفاً.

الأولى: البناء عند أكثر العرب، وعلل بنائها عندهم ثلاث:

أ - شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد، وهو الظرفية وابتداء الغاية.
ب - عدم جواز الإخبار بها.

ج - عدم خروجها عن الظرفية إلا بجرها بـ(من)^(١) وهو الكثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلا بـ(من) كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾، وقوله تعالى: ﴿لِيَنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾.

الثانية: إعرابها وهي لغة قيس، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿لِيَنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾ بسكون الدال وكسر النون، لكنه أسكن الدال وأسمّها، ويحتمل أن يكون منه قوله:

تنتهض الرعدة في ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ
يتبين مما سبق أن المضاف إليه (لذن) مجرور محلاً حيث كان ضميراً، وقد ورد نصبه ندوراً إذا كان لفظ (غدوة)، نحو: جئت من لذن غدوة، وحكى الكوفيون الرفع: (من لذن غدوة) وسوضح ذلك في السؤال التالي:
س: ورد في (غدوة) بعد (لذن) ثلاثة إعرابات، وضّحها مع التمثيل.

الجواب:

وجوه إعراب (غدوة) بعد (لذن) ثلاثة:

الأول: النصب، نحو قول الشاعر:

وما زال مهري مزجَرَ الكلبِ منهمُ
لذن غدوةً حتى دنت لغروبِ
وللنصب وجهان:

أ - أنها منصوبة على التمييز، وهو اختيار ابن مالك.

ب - أنها خبر لـ(كان) المحذوفة والتقدير: لذن كانت الساعةُ غدوةً^(٢).

(١) في ذلك إشارة إلى أن جر الظروف بـ(من) يخرجها عن الظرفية فتكون متصرفة.

(٢) وهذا عندي ضعيف؛ إذ ليس من المواطن التي تحذف فيها كان مع اسمها، وهي: (إن) و(لو) الشرطيتان.

وهنا يتبين لنا أن النصب غير قياسي، يدل على ذلك أننا لو عطفنا على (غدوة) المنصوبة بعد (لندن) جاز النصب عطفاً على اللفظ، والجر مراعاة للأصل؛ لأنه القياس فتقول: (لندن غدوةٌ وعشيةٌ وعشيةٌ) بالنصب والخفض ذكر ذلك الأخفش.

الثاني: الجر، وهو القياس، نحو: لندن غدوةٌ.

الثالث: الرفع، نحو: لندن غدوةٌ، على أن (غدوةٌ) مرفوع به (كان) التامة المحذوفة، والتقدير: (لندن كانت غدوةٌ)؛ أي: وُجِدَتْ غدوةٌ، حكى ذلك الكوفيون.

قال ابن مالك:

وألزموا إضافة لندن فجرّ ونصب غدوة بها عنهم ندر^(١)

* - الكلام على (مع) إعراباً وبناءً إضافةً وقطعاً:

س: اذكر ما تدل عليه (مع) وما حكمها إعراباً وبناءً، وما حركة عينها إذا تلاها ساكن؟

الجواب:

(مَعَ) اسم لمكان الاصطحاب أو وقته^(٢)، نحو: جلس زيد مع عمرو، وجاء زيد مع بكر، وفيها لغتان:

الأولى: الإعراب نصباً على الظرفية، وهي لغة جمهور العرب، وفتحتها فتحة إعراب، نحو: جاء زيد مَعَ عمرو.

الثانية: البناء على السكون وهي لغة ربيعة، إذ هي عندهم مبنية على السكون، قال الشاعر:

فَرِيْشِيْ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَاً

(١) في غدوة بعد (لندن) ثلاثة إعرابات الجر وهو قياس، والنصب وهو نادر والرفع ولم يذكره ابن مالك، وقد حكاه الكوفيون.

(٢) أي أنها مشتركة بين ظرفي الزمان والمكان.

وزعم سيويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك بل هو لغة ربيعة.

- وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف جر... وهو فاسد.

- هذا حكمها إن وليها متحرك، أعني: أنها تفتح وهو المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة.

فإن وليها ساكن فالذي ينصبها على الظرفية يبقى فتحها فيقول: (مع ابنك) والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول: (مع ابنك).

قال ابن مالك:

ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل^(١)

* أحوال (قبل) و(بعد) وما حمل عليهما أو أشبههما من حيث الإعراب والبناء:

س: ل(قبل) و(بعد) و(غير) و(حسب) و(أول) و(دون) والجهات الست وهي: أمامك وخلفك وفوقك وتحتك ويمينك وشمالك - و(عل) - أربعة أحوال، تبنى في حالة منها، وتعرب في ثلاث، فصل القول في ذلك.

الجواب:

هذه الأسماء المذكورة تعرب في ثلاث حالات:

الأولى: إذا أضيفت لفظاً ومعنى، مثل: (أصبت درهماً لا غيره) و(جئت من قبل زيد) بنصب (غير) وجر (قبل) ب(من).

الثانية: إذا حذف المضاف إليه ونوي لفظه، كقوله:

ومن قبل نادى كل مولى قرابةً فما عطفت مولى عليه العواطف

وذلك بجر (قبل) ب(من) دون تنوين، حيث نوي لفظ المضاف إليه.

الثالثة: إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، فتكون حينئذٍ

(١) فتح عين (مع) كثير، وهو لغة جمهور العرب، وسكونها قليل وهو لغة ربيعة.

نكرة مثل قراءة من قرأ: ﴿الله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ﴾ بجر (قبل) و(بعد) وتوניהما، ومنه قول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم
الرابعة: البناء وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه، فإنها
تبنى حيثئذ على الضم.

- مثال بناء (قبل) و(بعد) على الضم قوله تعالى: ﴿الله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ﴾.

- ومثال بناء (تحت) على الضم قول الشاعر:

أقبُ من تحت عريض من علٍ

- ومثال بناء (أول) على الضم ما حكاه أبو علي: (ابدأ بذا من أول).

س: ورد في (أول) تثليث اللام (بالضم والفتح والكسر) فيما حكاه أبو علي: (ابدأ بذا من أول)، فما وجه كل؟

الجواب:

أما الضم فعلى البناء حيث حذف المضاف إليه ونوي معناه.

وأما الفتح فعلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن الفعل حيث حذف المضاف إليه لفظاً ومعنى.

- وأما الكسر فعلى الإعراب لنية المضاف إليه لفظاً.

س: بيّن الشاهد النحويّ في الأبيات التالية:

قال الشاعر:

- | | |
|----------------------------------|----------------------------|
| ١ - فأومأت إيماءً خفياً لحبترٍ | فلله عينا حبترٍ أيما فتى |
| ٢ - تنتهض الرعدة في ظهيري | من لدن الظهر إلى العصير |
| ٣ - وما زال مهري مزجر الكلب منهم | لدن غدوة حتى دنت لغروب |
| ٤ - فريشي منكم وهوأي معكم | وإن كانت زيارتكم إماماً |
| ٥ - ومن قبل نادى كل مولى قرابة | فما عطفت مولى عليه العواطف |

- ٦ - فساغ ليّ الشرابُ وكنت قبلاً
٧ - أقب من تحت عريض من علٍ

الجواب:

- الشاهد في البيت الأول: (أيما فتى) حيث أضاف (أيّاً) الوصفية إلى النكرة. فنصبت على الحال من (حبت).
- الشاهد في البيت الثاني (من لدن الظهر)، حيث كسرت نون (لدن) جرّاً (من) على لغة قيس؛ لأنهم يعربونها، كما تحتل أنها مبنية على السكون في محل جر، وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين.
- الشاهد في البيت الثالث: (لدن غدوة) حيث وقعت (غدوة) منصوبة بعد (لدن) إما على التمييز، وإما على أنها خبر لـ(كان) الناقصة المحذوفة مع اسمها، والتقدير: (لدن كانت الساعة غدوة).
- الشاهد في البيت الرابع: (مغكم) بسكون العين من (مع) وهو ضرورة عند سيويه، ولغة عند ربيعة.
- الشاهد في البيت الخامس: (من قبل) حيث أعرب (قبل) من غير تنوين؛ لأن المضاف إليه حذف ونوي لفظه، وكأنه قال: (ومن قبل ذلك).
- الشاهد في البيت السادس: (قبلاً) حيث أعربت نصباً على الظرفية مع التنوين، إذ قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى.
- البيت السابع فيه شاهدان:
الأول: (من تحت) بالبناء على الضم حيث حذف المضاف إليه ونوى معناه.
الثاني: (من عل) بالكسر على الإعراب، حيث حذف المضاف إليه ونوي لفظه، وهو نظير قول الآخر: (ومن قبل نادى).
قال ابن مالك:

واضمم - بناءً - (غيراً) إن عدت ما له أضيف، ناوياً ما عدماً^(١)

(١) فيه بناء (غير) على الضم وشرطه أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه.

قبلُ كغيرُ، بعدُ، حسب، أولُ ودونُ، والجهاتُ أيضاً وعل^(١) وأعرّبوا نصباً إذا ما نكّرا (قبلاً) وما من بعده قد ذكرا^(٢) يتبين من الآيات أن ابن مالك ذكر ل(قبل) وما بعدها حالتين اثنتين:
الأولى: البناء على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه كما في البيت الأول من الثلاثة.

الثانية: إعرابها نصباً إذا ما نكرت، ولا يكون ذلك إلا بحذف المضاف إليه لفظاً ومعنى.

* حذف المضاف ووجها إعراب المضاف إليه :

س: للمضاف إليه إعرابان بعد حذف المضاف، وضّحهما مع التمثيل.

الجواب:

إذا حذف المضاف لدليل يدل عليه كان للمضاف إليه إعرابان: أحدهما: كثير، وهو أن يخلف المضاف في إعرابه لوقوعه موقعه وسدّه مسدّه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم﴾؛ أي: حب العجل، وكقوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾؛ أي: أمر ربك، فحذف المضاف وهو - (حب) و(أمر) - وأعرّب المضاف إليه - وهو (العجل) و(ربك) - بإعرابه و(العجل) مفعول به بالموقع، حيث حلّ محلّ المفعول به، و(ربك) فاعل حيث وقع موقع الفاعل وهو (أمر).

قال ابن مالك:

وما يلي المضاف يأتي خَلْفًا عنه في الإعراب إذا ما حذف
أي: أنّ المضاف إليه يخلفُ المضاف في إعرابه إذا ما حذف كما تقدم.

(١) يقاس على (غير) في البناء: قبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات، الست، وعل؛ إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه.

(٢) قبل، وغير، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات، وعل؛ إذا نكرت أعرّب نصباً على الظرفية.

والآخر: قليل، وهو أن يبقى المضاف إليه مجروراً كما لو كان المضاف مذكوراً، وهو على ضربين:

الأول: كثير وشرطه أن يكون المحذوف مماثلاً للمعطوف عليه، كقول الشاعر:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
والتقدير: (وكل نارٍ) فحذف (كلا) وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكره حيث تحقق الشرط السابق.

قال ابن مالك:

وربما جَرُّوا الذي أَبَقُوا كما قد كان قبلَ حذفِ ما تَقَدَّمَ
لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلاً لما عليه قد عطف^(١)
الثاني: قليل وهو أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ، بل مقابل له كقوله تعالى: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾ في قراءة من جر (الآخرة) والتقدير: (والله يريد باقي الآخرة).

- ومنهم من يقدره: (والله يريد عرض الآخرة) فيكون من النوع الأول حيث المحذوف مماثل للملفوظ.

س: يحتمل جر (الآخرة) في قوله تعالى: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾ أن يكون من الكثير وأن يكون من القليل، وضَّح ذلك.

الجواب:

يكون جر (الآخرة) من الكثير إذا قُدر المحذوف من لفظ المذكور قبله وهو (عرض) والتقدير: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد عرض الآخرة﴾.

(١) يتضمن هذان البيتان مسألة حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً كما لو كان المضاف مذكوراً، وهو إما كثير، وذلك إذا كان المحذوف مثل المعطوف عليه، وقليل إذا لم يكن مماثلاً له.

- ويكون من القليل إذا قُدر المضاف المحذوف من غير لفظ المذكور،
والتقدير: (تريدون عرض الدنيا والله يريد باقي الآخرة).

حذف المضاف إليه وحكم المضاف إعراباً وبناءً:

س: إذا حذف المضاف إليه، فما حكم المضاف من حيث الإعراب
والبناء؟

الجواب:

إذا حذف المضاف إليه وبقي المضاف في الكلام فلا يخلو من أن يكون
مبنياً أو أن يكون معرباً.

فبينى على الضم إذا كان ظرفاً وحذف المضاف إليه ونوي معناه، نحو
قوله تعالى: ﴿الله الأمر من قبلُ ومن بعدُ﴾ بناءً (قبل) و(بعد) على الضم.
ويعرب في حالتين:

الأولى: وهي كثيرة إذا حذف المضاف إليه وعطف على المضاف اسم
مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: (قطع الله يد ورجل
من قالها) التقدير: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أُضيف
إليه (يد) وهو (من قالها) للدلالة ما أُضيف إليه (رجل) وعليه، فهذا من
وادي الحذف من الأول للدلالة الثاني عليه، وهو ما ذهب إليه ابن مالك
وهو مذهب المبرّد، ونظير ما تقدم قوله:

سقي الأرضين الغيث سهلَ وحزنها

أراد: سهلها وحزنها فحذف من الأول للدلالة الثاني عليه.

- وذهب سيبويه إلى أنه حذف من الثاني للدلالة الأول عليه، إذ حذف ما
أُضيف إليه (رجل) فصار (قطع الله يد من قالها ورجل) ثم أقحم قوله:
(ورجل) بين المضاف - وهو (يد) - والمضاف إليه الذي هو (من قالها)
فصار: (قطع الله يد ورجل من قالها).

- وذهب الفراء إلى أن الاسمين (يداً ورجلاً) مضافان إلى (من قالها) ولا

حذف في الكلام لا من الأول ولا من الثاني، غير أنّ مذهب الفراء من الضعف بمكان، حيث لم يرد في العربية إضافة اسمين إلى اسم واحد. الثانية: وهي قليلة، حيث يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف معرباً على حاله لنية لفظ المضاف إليه، ولم يعطف مضاف إلى مثل المحذوف من الأول، كقوله:

ومن قبل نادى كل مولئى قرابةً
فما عطفّت مولئى عليه العواطفُ
فحذف ما أُضيف إليه (قبل) وأبقاه على حاله كما لو كان مضافاً، ولم يعطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف، والتقدير: (ومن قبل ذلك) ومثله قراءة من قرأ شذوذاً قوله تعالى: ﴿فلا خوفٌ عليهم﴾؛ أي: خوف شيء عليهم.

* الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

س: يقول أهل العربية: المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يفصل بينهما بفواصل غير أن الاستعمال العربي ورد بالفصل، بيّن ذلك في ضوء ما درست.

الجواب:

ورد الاستعمال العربي بالفصل بين المضاف والمضاف إليه في مسائل، بعضها جائز في الشعر والنثر، وبعضها مختص بالضرورة وإليك بيان كل.

- مسائل جواز الفصل ثلاث:

الأولى: أن يكون المضاف مصدرأ، والمضاف إليه فاعله والفاصل:

- إما مفعوله كقراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وكذلك زَيَّنَ لكثير من المشركين قتلٌ - أولادهم شركائهم﴾ وذلك بالفصل بين المصدر (قتل) وفاعله المضاف إليه (شركاء) بالمفعول به (أولاد).

- وإما ظرفه كقول بعضهم:

تركُ - يوماً - نفسك وهواها

وذلك بالفصل بين (ترك) و(نفس) ب(يوم).

الثانية: أن يكون المضاف اسم فاعل والمضاف إليه إما مفعوله الأول،
والفاصل:

- إما مفعولُهُ الثاني كقراءة بعض السلف: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مَخْلَفًا -
وَعْدَهُ - رُسُلِهِ﴾ بنصب (وعد) وجر (رسل).

- وإما (ما) ظَرْفُهُ كقوله عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركو - لي -
صاحبي؟». وذلك حيث فصل بين المضاف (تاركو) والمضاف إليه
(صاحبي) بالجار والمجرور (لي).

الثالثة: الفصل بالقسم، حكى الكسائي: هذا غلامٌ - والله - زيد، وذلك
بالفصل بين (غلام) و(زيد) بالقسم.

- مسائل الفصل ضرورة ثلاث أيضاً:

الأولى: الفصل بأجنبي من المضاف كقول الشاعر:

كما حُطَّ الكتابُ بكف - يوماً - يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ
ففصل ب(يوماً) بين (كف) و(يهودي) وهو أجنبي من (كف)؛ لأنه معمول
(حُطَّ).

الثانية: الفصل بنعت المضاف، نحو قوله:

نجوتُ وقد بَلَّ المُراديُّ سيفَهُ من ابنِ أبي - شيخِ الأباطحِ - طالبِ
- الأصل (من ابن أبي طالب شيخ الأباطح) ففصل بين المضاف وهو
(أبي) والمضاف إليه وهو (طالب) بالنعت وهو (شيخ الأباطح).
ومثله قول الآخر:

ولئن حلفتُ على يديك لأحلفنَّ بيمينِ - أصدقَ من يمينك - مُقسِمِ
الأصل (بيمينِ مُقسِمِ أصدقَ من يمينك) حيث فصل بين المضاف وهو
(يمين) والمضاف إليه وهو (مقسم) بنعت المضاف وهو (أصدق من
يمينك).

الثالث: الفصل بالمنادى نحو قوله:

وفاق - كعب - بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخَلْدِ فِي سَقَرٍ
حيث فصل بين المضاف (وفاق) والمضاف إليه (بجير) بالمنادى (كعب)
وأصل الكلام: (وفاق بجير يا كعب منقذ لك) وكذلك قوله:

كَأَنَّ بَرْدُونَ - أَبَا عَصَامٍ - زَيْدٍ حِمَارٌ دَقَّ بِاللِّجَامِ
حيث فصل بين المضاف (بردون) والمضاف إليه (زيد) بالمنادى (أبا
عصام) وأصل الكلام: كأن بردون زيد يا أبا عصام، والله أعلم.

قال ابن مالك:

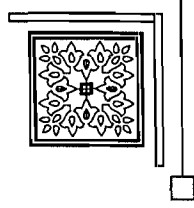
فصل مضافٍ شبه^(١) فعلٍ ما نَصَبَ مفعولاً أو ظرفاً أَجْزُ ولم يُعَبَّ
فصلٌ يمين^(٢) واضطراراً وُجِداً: بأجنبي أو بنعت أو ندا^(٣)



(١) المراد بشبه الفعل المصدر واسم الفاعل.

(٢) في ذلك بيان للمسائل الثلاث التي يجوز فيها الفصل شعراً ونثراً.

(٣) في ذلك بيان للمسائل الثلاث التي يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة الشعرية.



المضاف إلى ياء المتكلم

* ما يعرض لآخر المضاف إلى الياء مع بيان حركتها:

س: يعرض لآخر المضاف إلى ياء المتكلم حالات، وللياء المضاف إليها كذلك، وضح كلاً مع التمثيل.

الجواب:

أولاً: يعرض لآخر المضاف إلى ياء المتكلم حالان:

الأولى: الكسر لمجانسة الياء، ويكون ذلك في أربعة أشياء وهي: المفرد وجمع التكسير الصحيح (شبه الصحيح)، نحو: غلامي، وغلماي وفتاتي، الجاري مجرى الصحيح (شبه الصحيح)، فهذه الأنواع الأربعة يكسر أواخرها لمجانسة الياء بعدها.

الثانية: عدم الكسر وذلك في أربعة أنواع لكون ما قبل ياء المتكلم ألف أو ياء أصلية أو عارضة وهي:

١ - المقصور مطلقاً سواء سلمت ألفه في لغة جمهور العرب، نحو: عصاي وفتاي، أو أبدلت في لغة هذيل ياء، وأدغمت في ياء المتكلم، نحو: (عَصَيَّ وَبُشْرَيَّ وَهُدَيَّ وَهَوَيَّ) في عصاي وبشراي وهداي وهواي، قال أبو ذؤيب الهذلي:

سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهم فَتُخْرَمُوا ولكلِّ جَنْبٍ مصرعُ

٢ - المنقوص: نحو: قاضي وداعي رفعا ونصباً وجرأ.

٣ - المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي الجر والنصب، نحو: رأيت

غَلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ، ومررت بـغَلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ، والأصل بـغَلَامَيْنِ لِي وَزَيْدَيْنِ لِي، فحذفت النون للإضافة، واللام تخفيفاً ثم أُدغمت الياء في الياء وفتحت ياء المتكلم كذلك.

وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقلب واوه ياء وتدغم في الياء تقول: جاء زَيْدِيَّ والأصل (زيدوي) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، فصار اللفظ (زَيْدِيَّ).

وأما المثني - في حالة الرفع - فتسلم ألفه وفتحت ياء المتكلم بعده فتقول: (زيداي) و(غلاماي) عند جميع العرب.

ثانياً: يعرض لياء المتكلم المضاف إليها حالان:

الأولى: الفتح في أربعة أشياء، المقصور والمنقوص، نحو: فتاي وقاضي رفاعاً ونصباً وجرأً والمثني وجمع المذكر السالم في حالتي الجر والنصب، نحو: (رأيت غلامِيَّ وَزَيْدِيَّ ومررت بـغَلَامِيَّ وَزَيْدِيَّ) وقد سبق بيان أصل كل.

الثانية: جواز السكون والفتح في أربعة أشياء: المفرد، وجمع التكسير الصحيحي الآخر، نحو: (غلامي وغلماي) و(غلمايني وغلمايني) وجمع المؤنث السالم، نحو: (بناتي، وبناتي) والشبيه بالصحيح، نحو: (دلوي، ودلوي)، قال ابن مالك:

آخر ما أضيف للياء كسر إذا لم يك معتلاً كرام وقدي
أو يك كابنين وزيدنين^(١) فذي جميعها الياء بعد فتحها احتدى^(٢)

(١) هذا بيان لما يكسر آخره من المضاف إلى ياء المتكلم، وما يمتنع فيه الكسر.

(٢) بيان لما تفتح معه الياء فقط، ويشمل المقصور والمنقوص والمثني وجمع المذكر السالم، كما في البيت الثاني.

وتدغم اليا فيه والواو إن ما قبل واو ضم فاكسره يهن^(١)
 وألفاً سلم وفي المقصور عن هذيل انقلا بها ياء حسن^(٢)



- (١) يتضمن هذا أن ياء المثني وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب تدغم في ياء المتكلم بعد حذف النون، وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فتقلب واوه ياء وتدغم في الياء، ويكسر ما قبلها لتسلم الياء.
- (٢) يتضمن هذا البيت أن ألف المثني في حالة الرفع تسلم في لغة جميع الغرب، نحو: (غلاماي) وفي المقصور في لغة جمهور العرب، نحو: (فتاي وعصاي) وأما هذيل فإنها تقلب ألف المقصور ياءً قبل الياء وتدغمها فيها، نحو: (هوي) و(عصي) ووجه قلب الألف ياء عند هذيل أنها قامت مقام الكسرة التي لا بد منها قبل الياء، والله أعلم.

إعمال المصدر واسمه

* تعريف المصدر واسمه:

س: عرّف المصدرَ واسمَهُ، ثم مثّل لكل بمثالين.

الجواب:

المصدر هو: اسم دال بالأصالة؛ (أي: بالوضع) على معنى (هو الحدث) قائم بفاعل كفَرِحَ زيد فَرِحاً... أو على معنى صادر عنه كقعد زيد قعوداً وضرب بكر ضربياً، وهذا المعنى الصادر عن الفاعل إما حقيقة كما سبق في الأمثلة أو مجازاً كمرض زيد مرضاً أو مات بشر موتاً، فإن صدورهما من المريض والميت مجاز.

أو على معنى واقع على المفعول، مثل: مصدر ما لم يسم فاعله كزهو وجنون.

- واسم المصدر: هو ما ساوى مصدره في الدلالة على معناه ولكن خالفه:

* إما بعلمية بأن جعله الواضع علماً على شيء ك(يسار وفجار وسبحان)... أو بخلوه لفظاً أو تقديراً دون عوض من بعض ما في فعله ك(وُضُوءٌ وُعُشِلٌ)، فإنهما مساويان للتوضؤ والاعتسال في المعنى والشياع... وخالفاه بخلوهما دون عوض من بعض ما في فعليهما، وهما توضأ وَاغْتَسَلَ؛ إذ حق المصدر أن يتضمن حروف الفعل بمساواة كتوضأ توضحوا، أو بزيادة عليه كدحرج دحرجة^(١).

(١) انظر: كتاب الحدود في النحو، للفاكهي ص ١٨٢ فما بعدها.

* موضعاً عمل المصدر وأحواله:

س: يعمل المصدر عمل فعله في موضعين، وضح ذلك.

الجواب:

يعمل المصدر عمل فعله في موضعين اثنين:

- أحدهما: أن ينوب عن فعله، نحو: (ضرباً زيداً) ف(زيداً) منصوب بـ(ضرباً) لنيابته مناب (اضرب) وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في (اضرب).

- والثاني: أن يكون المصدر مقدرأ بـ(أن) والفعل، أو بـ(ما) (والفعل)، فيقدر بـ(أن) والفعل إذا أُريد المضي، نحو: (عجبت من ضربك زيداً أمس). أو الاستقبال، نحو: (عجبت من ضربك زيداً غداً)؛ إذ التقدير فيهما: من أن ضربت زيداً أمس، أو من أن تضرب زيداً غداً. ويقدر بـ(ما) إذا أُريد به الحال، نحو: (عجبت من ضربك زيداً الآن)؛ إذ التقدير: مما تضرب زيداً الآن.

* أحوال إعمال المصدر المقدر:

س: لعمل المصدر المقدر ثلاثة أحوال، اذكرها.

الجواب:

أحوال إعمال المصدر ثلاثة:

الأول: أن يكون مضافاً وهو كثير، والمضاف إليه إما فاعل، نحو: عجبت من ضربك زيداً، ونحو: عجبت من شرب زيد العسل، وإما مفعوله، نحو: عجبت من شرب العسل زيداً، وإما ظرف، نحو: عجبت من ضرب اليوم زيداً عمراً.

الثاني: أن يكون منوناً؛ أي: مجرداً من (أل) والإضافة، وهو أقيس لشبهه الفعل في تنكيره، نحو: عجبت من ضربه زيداً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ (يتيماً) منصوب بـ(إطعام)، وقول الشاعر:

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ أزلنا هامَهُنَّ عن المقييلِ
 (رؤوس) منصوب بـ(ضرب).
 الثالث: أن يكون محلي بـ(أل) وهو قليل، حيث (أل) من خواص
 الأسماء، فتبعد شبهه عن الفعل، ومثاله قوله:
 ضعيفُ النكايةِ أعداءُهُ يخال الفرارَ يراخي الأجل
 (أعداء) منصوب بـ(النكاية)، وقوله:
 فإنك والتأبين عروءَ بعد ما دعاك وأيدينا إليه شوارعُ
 (عروء) مفعول بـ(التأبين)، وقوله:
 لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضربِ مسمعا
 (مسمعا) منصوب بـ(الضرب).

إعمال اسم المصدر:

س: مثل لاسم المصدر العامل بأربعة أمثلة.

الجواب:

اسم المصدر العامل، نحو قول الشاعر:
 أكفراً بعد ردِّ الموتِ عنّي وبعدَ عطائك المائةَ الرتاعاً
 (المائة) مفعول لـ(عطاء) و(عطاء) اسم مصدر (أعطى) وهو مضاف إلى
 الكاف من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، ومنه حديث الموطأ (من قبله
 الرجل امرأته الوضوء) (قبله) اسم مصدر (قَبِلَ) وهو مضاف إلى (الرجل)
 من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، و(امراته) منصوب به. وقول الشاعر:
 إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يجد عسيراً من الآمالِ إلا مُيسِّراً
 (عون) اسم مصدر (أعان) وهو مضاف إلى فاعله (الخالق) و(المرء)
 منصوب به.

وقوله:

بعشرتكَ الكرامَ تُعدُّ منهم فلا تُرَيِّنُ لغيرهمُ ألوفاً

ف(عشرة) اسم مصدر (عاشر) وهو مضاف إلى فاعله الكاف .

س: بيّن المصدر واسم المصدر فيما يأتي مع التعليل .

عطاء، قتال، عدة، قبلة، التأبين .

الجواب:

عطاء، اسم مصدر حيث نقص عن فعله الهمزة في (أعطى) ومصدره الإعطاء .

قتال، مصدر وإن نقص عن فعله وهو الألف في (قاتل) إلا أنها مقدّرة حيث نُطِقَ بها في بعض المواضع، نحو: قاتل قيتالاً، وضارب ضيراباً، فالياء منقلبة عن الألف لكسر ما قبلها .

- عِدَّة، مصدره وإن نقصت الفاء وهي الواو من (وعد) إلا أنه قد عوض عنها بالتاء .

- قبلة، اسم مصدر حيث نقص عن فعله الباء الثانية من (قَبَّل) دون تعويض أو تقدير .

- التأبين، مصدر حيث زادت حروفه على حروف فعله (أَبَّن) .

س: اختلف المصنف وابنه في (عطاء) أهو مصدر، أم اسم مصدر؟ وضح ذلك .

الجواب:

ذهب ابن مالك إلى أن (عطاء) اسم مصدر، وهو مذهب الكثير من النحاة، حيث نقص عن فعله الهمزة، وذهب ابنه إلى أن (عطاء) مصدر، وأن همزته حذفت تخفيفاً، وما ذهب إليه ابن المصنف يكون من المصادر التي جاءت على حذف الزائد، مثل: (عمرك الله، وجابة، ونبات) فمصدرها: التعمير والإجابة والإنبات .

* الخلاف في إعمال اسم المصدر:

س: للنحاة في إعمال اسم المصدر مذاهب، وضح ذلك في ضوء ما درست.

الجواب:

ورد في إعمال اسم المصدر مذاهب:

الأول: أنه يعمل إلا أن عمله قليل.

الثاني: ذهب الصيمريُّ إلى أن إعماله شاذ.

الثالث: ذهب ضياء الدين بن العليُّ أن عمله قياسي، حيث يقام مقام

المصدر، ويقع موقعه فقيس عليه.

الرابع: ادعى بعضهم الإجماع على جواز إعماله، وهو وهم، إذ

الخلاف في ذلك مشهور.

* إجراء المصدر مجرى فعله في رفع الفاعل ونصب المفعول:

س: قال ابن مالك:

وبعد جره الذي أُضِيفَ لَهُ كَمَلَّ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفَعِ عَمَلَهُ

أشرح هذا البيت.

الجواب:

المصدر المضاف لا يخلو من أن يضاف إلى الفاعل، أو إلى المفعول،

أو إلى الظرف.

- فإن أُضِيفَ إلى الفاعل نصب المفعول بعده، نحو: (عجبت من شربِ

زيدِ العسلِ) ف(زيد) فاعل معنوي حيث أُضِيفَ إليه المصدر، و(العسلِ)

منصوب بالشرب.

- وإن أُضِيفَ إلى المفعول رفع الفاعل، نحو: (عجبت من شربِ العسلِ

زيدِ) ف(العسلِ) مفعول به محلاً، حيث أُضِيفَ إليه الشرب، و(زيد) فاعله،

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

سَبِيلًا﴾ فالبيت مفعول (حج) و(من) فاعله.

- وإن أُضيف المصدر إلى الظرف رفع الفاعل ونصب المفعول، نحو:
عجبت من ضربِ اليومِ زيدٌ عمراً) ف(زيد) فاعل الضرب و(عمراً) مفعوله،
و(اليوم) ظرفه، وقد أُضيف إليه.

س: قال الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نَفْيِ الدراهم تنقادُ الصياريف
بينَّ الشاهد في البيت، ثم اذكر مذهبي النحاة فيه.

الجواب:

الشاهد: (نَفْيِ الدراهم تنقادُ) حيث أضاف المصدر وهو (نفي) إلى مفعوله
(الدراهم) ثم ذكر الفاعل بعده وهو (تنقاد). وللنحاة في ذلك مذهبان:
الأول: إضافة المصدر إلى مفعوله وذكر الفاعل بعده مختص بالضرورة.
الثاني: أنه جائز شعراً ونثراً، حيث خُرِّجَ عليه عند بعضهم قوله تعالى:
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ حيث أُضيف المصدر
وهو (حج) إلى مفعوله وهو (البيت) ثم ذكر الفاعل بعده وهو (من).

* تعدد وجوه إعراب (من):

س: تعدد إعراب (من) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ
اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾، وضح ذلك.

الجواب:

ورد في (من) ثلاثة إعرابات:

الأول: أنه فاعل (حج) ورد بأنه يصير المعنى: والله على جميع الناس أن
يحج البيت المستطیع وليس كذلك.

الثاني: أن (من) بدل من (الناس) بدل بعض من كل، والتقدير: والله
على الناس مستطيعهم حج البيت.

الثالث: أن (من) مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم
فعليه ذلك.

* وجها إعراب تابع المجرور بإضافة المصدر:

س: فصل القول في إعراب تابع المجرور بإضافة المصدر.

الجواب:

من المعلوم أن المصدر إما مضاف إلى فاعله، وإما مضاف إلى مفعوله وهذا المضاف إليه إذا أتبع بتابع من صفة أو عطف أو بدل أو بيان . . . إلخ، روعي في ذلك التابع شيثان:

أحدهما الحمل على اللفظ، فيجر التابع، مثال ذلك في الفاعل قولك: (عجبت من شرب زيد الظريف العسل) بجر الظريف على اللفظ، ومثاله في المفعول به: (عجبت من شرب العسل النَّقِيَّ زيداً)، بجر (النقي) على اللفظ.

والآخر: الحمل على المحل فيرفع تابع الفاعل، نحو قوله: حتى هَجَرَ في الرواح وهاجها طلبُ المعقبِ حَقُّهُ المظلومُ فرغ (المظلوم) لكونه نعتاً للمحل (المعقب) على المحل وينصب تابع المفعول، كقوله:

قد كنتُ داينت بها حَسَانَا مخافةَ الإفلاسِ والليانا

ف(الليانا) النصب عطف على محل (الإفلاس)، قال ابن مالك:

وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ راعى في الاتباع المحلَّ فحسن

س: بيِّن الشاهد النحوي في الآيات الآتية:

- قد كنت داينت بها حَسَانَا مخافةَ الإفلاسِ والليانا

- حتى تَهَجَّرَ في الرواح وهاجها طلبُ المعقبِ حَقُّهُ المظلومُ

- تَنَفِّي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نَفْيِ الدراهم تنقادُ الصياريفِ

- بعشرتك الكرام تُعدُّ منهم فلا تُرَيْنَ لغيرهم أَلَوْفا

- فإنك والتابين عروة بعد ما دعاك وأيدينا إليه شوارعُ

- بضربٍ بالسيوف رؤوس قومٍ أزلنا هامهنَّ عن المقييلِ

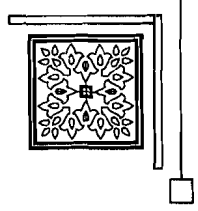
الجواب:

- الشاهد في الأول: (والليانا) حيث نصبه عطفاً على محل الإفلاس؛ لأنه مفعول معنوي للمصدر (مخافة).
- وفي الثاني: (طلبُ المعقبِ.. المظلومُ) حيث رفع المظلوم حملاً على محل (المعقب)؛ لأنه فاعل معنوي للمصدر (طلب).
- وفي الثالث: (نفي الدراهم تنقادُ) حيث أضاف المصدر (نفي) إلى مفعوله (الدراهم) ثم ذكر الفاعل بعده (تنقادُ)، وهو قليل.
- وفي الرابع: (بعشرتك الكرام) حيث أعمل اسم المصدر (عشرة) عمل فعله فأضافه إلى فاعله (ضمير المخاطب) ونصب به المفعول (الكرام).
- وفي الخامس: (والتأبينَ عروة) حيث أعمل المصدر المحلي بد(أل) إعمال فعله فنصب به المفعول به وهو (عروة).
- وفي السادس: (بضربٍ.. رؤوس) حيث أعمل المصدر المنون عمل فعله فنصب به المفعول به وهو (رؤوس).

قال ابن مالك:

- فعله المصدرَ الحقَّ في العملِ
مضافاً أو مجرداً أو مع أل
- إن كان فعل مع (أن) أو (ما) يحلّ
محله ولاسم مصدرٍ عمل^(١)
- وبعد جره الذي أضيف له
كَمَلْ بنصبٍ أو برفع عملَه^(٢)
- وجرَّ ما يتبع ما جُرَّ ومن
راعى في الاتباع المحلَّ فحسن^(٣)

- (١) يلحق المصدر بفعله فيعمل عمله، وهو إما مضاف، أو محلي بأل، أو منون وشرط عمله أن يقدر مع (أن والفعل، أو ما والفعل) وأن يحل محل فعله، وكذلك يعمل اسم المصدر عمل المصدر وقد شرحنا ذلك.
- (٢) يريد أن المصدر إذا أضيف إلى فاعله ذكرنا المفعول به بعده، وإذا أضيف إلى مفعوله أكملنا الكلام بذكر الفاعل بعده.
- (٣) يريد أنه إذا أتبع ما أضيف إليه المصدر بنعت أو توكيد أو بيان أو عطف أو بدل جاز في التابع الجرُّ حملاً على اللفظ، والرفع إن كان المضاف إليه فاعل المصدر، والنصب إن كان المضاف إليه مفعوله، وذلك حملاً على الحمل.



إعمال اسم الفاعل وأمثلة المبالغة

* تعريف اسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول:

س: عرّف كلاً من اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، مع التمثيل.

الجواب:

أولاً: تعريف اسم الفاعل:

اسم الفاعل هو: ما اشتق من مصدر فعل ثلاثي، أو غيره لمن قام بالفعل؛ أي: تلبس به على معنى الحدوث ك(ضارب) و(مُكْرِم) فهو دالٌّ على حدث وصاحبه.

ثانياً: تعريف أمثلة المبالغة:

المثال هو: ما حُوِّلَ للمبالغة في الفعل والتكثير فيه من صيغة اسم فاعل الثلاثي إلى - صيغة (فَعَال)، نحو قوله:

أخا الحرب لِبَاساً إِلَيْهَا جَلالها

وسمع: أما العسلَ فأنا شَرَّابٌ.

- أو إلى (مفعال) كِمِضْرَابٍ.

- أو إلى (فَعُول)، كقوله:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السيفِ سَوَقَ سمانها

والتحويل إلى هذه الثلاثة بكثرة.

- أو إلى (فَعِيل)، نحو قولهم: إن الله سَمِيعٌ دعاء من دعاه.

- أو إلى (فَعِل) كقوله:

أتاني أنهم مَزَقُونَ عرضي

والتحويل إلى هذين قليل، والثاني أقل.

ثالثاً: تعريف اسم المفعول:

اسم المفعول هو ما اشتق من مصدر فعل ثلاثي أو غيره لمن وقع الفعل الصادر من غيره عليه كـ(مضروب) و(مُكْرَم) فهو دالٌّ على حدث ومفعوله.

* حالات إعمال اسم الفاعل:

س: لعمل اسم الفاعل حالتان اتفق عليهما، وثالثة اختلف فيها، وضح ذلك في ضوء ما درست.

الجواب:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله حيث يتفق معه صيغة وزمناً إلا أنه يعمل في حالتين باتفاق، وفي ثالثة على خلاف:

الحالة الأولى:

يعمل فيها مطلقاً، وذلك إذا كان مقترناً بـ(أل) سواء أكان ماضياً أو حالاً أو استقبالياً، وذلك لوقوعه موقع الفعل فتقول: هذا الضاربُ زیداً الآن أو غداً أو أمس، هذا هو المشهور من قول النحويين. وزعم جماعة منهم الرماني أنه إذا وقع صلة لـ(أل) لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل حالاً إلا استقبالياً.

- وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، ووجه ذلك عندهم أن (أل) تبعد شبه الفعل لكونها مختصة بالأسماء، والأصل في الاسم ألا يعمل إلا إذا أشبه الفعل وهذا المذهب مخالف للمشهور.

الحالة الثانية:

أن يكون مجرداً من (أل) وقد اشترط لهذه الحال شرطان:
الأول: أن يكون حالاً أو استقبالياً، نحو: (هذا ضاربٌ زیداً الآن أو غداً) وإنما عمل والحال هذه لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو

المضارع في الحركات والسكنات، حيث يوافق (ضارب) (يضرب) فيهما فهو مشبه للفعل الذي بمعناه لفظاً ومعنى.

الثاني: أن يكون مسبوqاً.

- باستفهام، نحو: أضاربُ زيدٌ عمراً؟

- أو حرفِ نداءٍ، نحو: يا طالعاً جبلاً.

- أو أداة نفي، نحو: ما ضاربُ زيدٌ عمراً.

- أو أن يقع نعتاً، نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً.

- أو أن يقع حالاً، نحو: جاء زيدٌ راكباً فرساً.

- أو أن يقع خبراً لمبتدأ في الأصل، ويشمل خبر (كان)، نحو: كان زيدٌ

ضارباً عمراً، أو خبر (إن)، نحو: إن زيداً ضاربٌ عمراً، أو مفعولاً ثانياً

للاظن) وأخواتها، نحو: (ظننت زيداً ضارباً عمراً) أو مفعولاً ثالثاً لا أعلم

وأخواتها، نحو: (أعلمت زيداً عمراً ضارباً بكرأ).

وسواء أكان المنعوت مذكوراً كما تقدم أو مقدرأ، نحو قول الشاعر:

وكم مالي عينيهِ من شيءٍ غيره إذا راح نحوَ الجمرَةِ البيضِ كالدمي

ف(عينيهِ) منصوب ب(مالي)، و(مالي) صفة لموصوف محذوف، تقديره:

وكم شخص مالي. ومنه قوله:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

التقدير: كوعل ناطح صخرة.

الحالة الثالثة: أن يكون بمعنى الماضي، وقد اختلف فيه، فذهب

الجمهور إلى أنه لا يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، حيث

أشبهه معنى لا لفظاً، فلا يجوزون (هذا ضاربٌ زيداً أمس) بل يجب إضافته

فتقول: (هذا ضاربٌ زيدٍ أمس).

وأجاز الكسائي إعماله محتجاً بقوله تعالى: ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيه

بالوصيد﴾ ف(ذراعيه) منصوب ب(باسط) وهو ماضٍ، وخرجه غيره على أنه

حكاية حال ماضية؛ أي: أن (باسط) بمعنى (يبسط) بدليل قوله تعالى: ﴿ونقلبهم﴾ ولم يقل: وقلبناهم.

قال ابن مالك:

كفعله اسم فاعل في العمل إن كان عن مُضِيٍّ بمعزل^(١)
 وولي استفهاماً أو حرف ندا أو نفيّاً أو جا صفةً أو مسنداً^(٢)
 وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عرف فيستحق العملَ الذي وصف^(٣)

* إعمال أمثلة المبالغة:

س: اذكر الأصل في أمثلة المبالغة، ثم شروط عملها مع التمثيل.

الجواب:

أصل أمثلة المبالغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وقد حولته العرب إلى (فَعَال) و(مِفْعَال) و(فَعُول) بكثرة، و(فَعِيل) و(فَعِل) بقلّة للدلالة على الكثرة في الحدث، وهذه الصيغ تعمل عمل الفعل بشروط عمل اسم الفاعل السابقة عند سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع وحملها على اسم الفاعل.

وهي تعمل مطلقاً عند البصريين إذا اقترنت ب(أل)، نحو: أنا الضرَّابُ زيداً أمسٍ أو الآن أو غداً.

فإن لم تقترن ب(أل) اشترط اعتمادها على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف... إلخ. ودلالته على الحال أو الاستقبال.

(١) ابن مالك هنا بصري حيث اشترط لاسم الفاعل العامل عمل فعله المجرد من (أل) ألا يكون بمعنى الماضي.

(٢) هذه الأشياء: الاستفهام وحرف النداء وأداة النفي. وكون اسم الفاعل صفة أو مسنداً، من مسوغات عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) إذا كان مستقبلاً أو حالاً.

(٣) يبين ابن مالك أن اسم الفاعل يعمل سواء كانت الأشياء السابقة مذكورة أم مقدرة.

- مثال (فَعَال) الواقع خبراً لمبتدأ في الحال ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: أما العسل فأنَا شرابٌ، ومثال (فَعَال) الواقع حالاً قوله:

أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا
 ذ(العسل) منوب ب(شَرَّاب) و(جلالها) منصوب ب(لَبَّاس).

- ومن إعمال (مفعال) الواقع خبراً ل(إِنَّ) قول بعض العرب: (إنه لمنحار بوائكها) حيث نصب (بوائكها) ب(منحار).

- ومثال إعمال (فعل) الواقع خبراً ل(إِنَّ) قول الشاعر:

عشية سغدَى لو تراءت لراهبٍ بدومة تجرُّ دونهُ وحجيجُ
 قلى دينهُ، واهتاج للشوق إنها على الشوق إخوان العزاء هيوجُ
 ذ(إخوان) منصوب ب(هيوج).

- ومثال إعمال (فعليل) الواقع خبراً ل(إِنَّ) قول بعض العرب: (إن الله سميع دعاء من دعاه).

- ومثال إعمال (فعليل) معتمدة على مسند إليه ما أنشده سيبويه:

حذرُ أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار
 ذ(أموراً) مفعول (حذر)، و(حذر) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو حذر.
 - ومثال (فعليل) الواقع خبراً ل(إِنَّ) قوله:

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاشُ الكرملين لها فديدُ

إعمال اسم الفاعل وأمثلة المبالغة مفردة ومثناة وجمعاً:

- يعمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة مفردة كما تقدم أو مثناة أو جمعاً، نحو:
 (الضارِبِينِ والضارِبَتَيْنِ والضارِبِينَ والضارِبَاتِ) . . تقول:
 هذان الضاربان زيداً، وهؤلاء القاتلون بكرأ . . وكذلك الباقي، ومنه قوله:

أوالفأ مكة من ورق الحمى

وقوله:

ثم زادوا أنهم في قومهم غُفْرٌ ذَنَبَهُمْ غيرُ فُخْرُ

قال ابن مالك :

فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ في كثرة عن فاعلٍ بديلٌ
 فيستحق ماله من عملٍ وفي فعيل قل ذا وَقَعِلٌ^(١)
 وما سوى المفرد مثله جُعِلٌ في الحكم والشروط حيثما عَمِلٌ^(٢)

* حالتا معمول اسم الفاعل :

س: مثل لاسم الفاعل بمثالين بحيث يكون في الأول مضافاً إلى مفعوله وفي الثاني ناصباً له .

الجواب:

مثال إضافته إلى مفعوله: هذا ضاربٌ زيد، بحذف التنوين، ومثال نصبه المفعول: هذا ضاربٌ زيداً، وذلك بتنوين ضارب، هذا إذا كان له مفعول واحد فإن كان له مفعولان، وأضفناه إلى أحدهما وجب نصب الآخر، نحو: هذا معطي زيد درهماً، ومعطي درهم زيداً.

قال ابن مالك :

وانصب بذى الإعمال تلواً واخفض وهو لنصب ما سواه مقتضي

* إعراب تابع (ما) أضيف إليه اسم الفاعل :

س: يجوز في تابع (ما) أضيف إليه اسم الفاعل إعرابان، وضّحهما.

الجواب:

لتابع المضاف إليه اسم الفاعل إعرابان :

الأول: الجر مراعاة للفظ، والثاني: النصب مراعاة للمحل، تقول: هذا ضاربٌ زيدٍ وعمرو، وعمراً، فالجر مراعاة للفظ، والنصب على وجهين:

(١) في هذين البيتين بيان لصيغ أمثلة المبالغة كثرة وقلة في العمل .

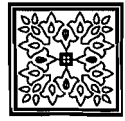
(٢) يبين ابن مالك في هذا البيت أن اسم الفاعل وأمثلة المبالغة تعمل مثناة وجمعاً عمل الفعل بالشروط السابقة في المفرد .

أ - أنه مفعول لفعل محذوف وهو الصحيح لدلالة الوصف عليه،
والتقدير: ضاربُ زيدٍ ويضربُ عمراً.

ب - مراعاة محل المخفوض؛ لأنه مفعول به في المعنى وهو المشهور،
وقد روي بالوجهين قوله:

الواهب المائة الهجانِ وعبدها عوداً تُزجِّي بينها أطفالها
بنصب (عبد) على الوجهين السابقين، وخفضه على اللفظ، وقال الآخر:
هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتينا أو عبدَ ربِّ أخا عونِ بنِ مخراقِ
بنصب (عبد) على أحد الوجهين السابقين، والتقدير: أوتبعث عبدَ ربِّ
وخفضه حملاً على اللفظ.





إعمال اسم المفعول

* إعمال اسم المفعول:

س: قال ابن مالك:

وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلٍ يعطي اسمَ مفعولٍ بلا تفاضلٍ
فهو كِفْعَلٍ صِبْغٌ للمفعولِ في معناه كالمعطي كَفَافاً يكتفي
اشرح البيتين مبيناً المراد منهما.

الجواب:

يعمل اسم الفعول بشروط اسم الفاعل المتقدمة:

- فإن كان مجرداً عمل بشرط أن يكون للحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على نفي أو استفهام... إلخ، نحو: أمضروب الزيدان الآن أو غداً؟... إلخ.

- وإن كان مقروناً بأل عمل مطلقاً عند الجمهور، نحو: جاء المضروب أبوهما الآن، أو غداً أو أمس.

- وحكم اسم المفعول في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمجهول، فيرفع المفعول مثل فعله، نحو: أمضروب الزيدان، كما تقول: ضُربَ الزيدان.

- وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر، نحو: المعطي كَفَافاً يكتفي، فالمفعول الأول ضمير مستتر عائداً على (أل)؛ لأنها بمعنى (الذي) وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل، و(كَفَافاً) المفعول الثاني.

* إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة:

س: يجوز في اسم المفعول أن يجري مجرى الصفة المشبهة فيضاف إلى مرفوعه، وضَّح ذلك في ضوء ما علمت.

الجواب:

يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه كالصفة المشبهة، تقول في: زيدٌ مضروبٌ عبدهُ، زيدٌ مضروبٌ العبدِ، وذلك بحذف الهاء من (عبده) والتعويض عنها (بأل) وتحويل الإسناد إلى الضمير، ومثله: الورعُ محمودٌ المقاصدِ، والأصل: الورعُ محمودٌ مقاصدُه، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول: مررت برجل ضاربٍ الأبِ زيداً، تريد: ضاربٍ أبوه زيداً.

* اتفاق اسم المفعول مع ثلاثة أشياء: (الفعل المبني للمجهول، واسم الفاعل، والصفة المشبهة):

س: يتفق المفعول مع ثلاثة أشياء: (الفعل المبني للمجهول، واسم الفاعل، والصفة المشبهة)، وضَّح ذلك في ضوء ما درست.

الجواب:

أولاً: يتفق اسم المفعول مع الفعل المبني للمجهول في (المعنى والعمل) فيرفع المفعول به، نحو: (أمضروبٌ زيدٌ؟) كما تقول: (ضُربَ الزيدان). وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر؛ تقول: المعطي كفافاً يكتفي، كما تقول: الذي أُعطي كفافاً يكتفي. فالمعطي: مبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول، قد ناب عن الفاعل وكفافاً: المفعول الثاني، وجملة (يكتفي) فعل وفاعل خبر المبتدأ.

ثانياً: يتفق اسم المفعول مع اسم الفاعل في شروط العمل حيث يعمل مجرداً بشرط كونه حالاً أو استقبالاً، وكونه معتمداً على استفهام أو شبهه، نحو: أمضروبٌ الزيدان الآن أو غداً؟... إلخ.

وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً، نحو: جاء المضروبُ أبوهما الآن أو غداً أو أمس.

ثالثاً: يتفق اسم المفعول مع الصفة المشبهة في صحة إضافته إلى مرفوعه فاعلاً كان نحو: زيدٌ مضروبٌ العبدِ، أو نائبِ فاعلٍ، نحو: الورع محمود المقاصدِ، والأصل: زيدٌ مضروبٌ عبدهُ، والورعُ محمودٌ مقاصدهُ.

- ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل فلا تقل: مررت برجل ضاربٍ الأبِ زيداً، تريد: ضاربٍ أبوه زيداً، قال ابن مالك:

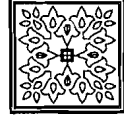
وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلٍ	يُعْطَى اسمَ مفعولٍ بلا تفاضلٍ ^(١)
فهو كِفْعَلٍ صِيغٌ للمفعولِ في	معناه كالمُعْطَى كَفاً يكتفي ^(٢)
وقد يضافُ ذا إلى اسمٍ مرتفعٍ	معنى كحمودُ المقاصدِ الورعُ ^(٣)



(١) يعطى اسم المفعول حكم اسم الفاعل في العمل، فيعمل مجرداً، ومحلى ب(أل) بالشروط المذكورة في اسم الفاعل.

(٢) اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.

(٣) يعامل اسم المفعول معاملة الصفة المشبهة فيجوز إضافته إلى مرفوعه لإفادة الثبوت والدوام.



أبينة المصادر

أولاً: مصادر الثلاثي قياساً وسماعاً:

* مصادر الثلاثي باعتبار صيغته وتعديه ولزومه:

س: قال ابن مالك:

- | | |
|--------------------------------------|-------------------------------------|
| - فَعَلَ قِياسُ مصدرِ المعدَّى | مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كـ(رَدَّ رَدًّا) |
| - وَفَعَلَ اللّازِمُ بِأَبِهِ فَعَلَ | كفَرِحَ وَكجَوَّى وَكشَلَّلَ |
| - وَفَعَلَ اللّازِمُ مِثْلَ قَعدا | لَهُ فُعُولٌ بِاطْرادٍ كغدا |
| - فَعولَةٌ فَعالةٌ لَفَعُلاً | كسَهَّلَ الأَمْرُ وَزِيدُ جَزُلاً |
- اشرح الأبيات.

الجواب:

لا يخلو الفعل الثلاثي من أن يكون متعدياً أو لازماً:

- فإن كان متعدياً فقياس مصدره على (فَعَلَ) سواء أكان مفتوح العين أو مكسورها، نحو: رد رَدًّا، وضربَ ضَرْبًا، وفهمَ فَهَمًّا. وزعم بعضهم أنه لا ينقاس.

- وإن كان لازماً فلا يخلو من أن يكون إما:

- مكسور العين (فَعَلَ)، وقياس مصدره على (فَعَلَ)، نحو: فَرِحَ فَرِحًا، وجوي جَوَّى، وشلَّتْ يده شَلَّلاً.

- أو مضمونها (فَعَلَ) وقياس مصدره على (فعولة)، نحو: سهل سهولة، وصعب صعوبة، وعذب عذوبة، أو (فَعالة)، نحو: جزل جزالة، وفضح فصاحة، وضحُح ضخامة.

- أو مفتوحها (فَعَلَ) وقياس مصدره على (فَعُول)، نحو: قعد قعوداً،
وغدا غدواً وبكر بكوراً.

* مصادر الثلاثي باعتبار دلالة أفعالها:

س: قال ابن مالك:

ما لم يكن مستوجباً فعلاً	أو فَعَلَاناً - فادر - أو فُعَلَا
فأول لذي امتناع كأبي	والثاني للذي اقتضى تقلباً
للدا فعال أو لصوت وشمل	سيراً وصوت الفعيل كسهل
وما أتى مخالفاً لما مضى	فبابه النقل كسخط ورضا

اشرح الأبيات في ضوء ما درست.

الجواب:

سبق أن فَعَلَ اللازمَ قياسُ مصدره على فُعُول ما لم يدل على معنى من المعاني الآتية:

- فإن دل الفعل على امتناع استحق أن يكون مصدره على (فَعَال)، نحو:
أبى إبَاءً، ونفر نَفَاراً، وشرد شِرَاداً.

- وإن دل على (تقلب) استحق أن يكون مصدره على (فَعَلَانِ)، نحو:
طاف طَوَفَاناً، وجال جَوَلَاناً، ونزا نَزَوَاناً.

- وإن دل على مرض أو صوت استحق أن يكون مصدره على (فُعَالِ).

- مثال ما دل على مرض: سعل سُعَالاً، وزكم زُكَاماً، ومشى بطنه مُشَاءً.

- ومثال ما دل على صوت: نعب الغراب نُعَاباً، ونعق الراعي نُعَاقاً،

وأزت القدر أَزَازاً.

- وإن دل على سير أو صوت استحق أن يكون مصدره على فعيل.

- مثال ما دل على سير: ذمل ذَمِيلاً - رحل رَحِيلاً - ودب دَبِيباً.

- ومثال ما دل على صوت: نعب نُعيباً، ونعق نُعيقاً، وأزت القدر أزيراً،

وصهلت الخيل صَهِيلاً.

- ما ورد على خلاف ما تقدم من الصيغ غير مقيس يقتصر فيه على السماع، نحو: سَخِطَ سَخَطًا، وَرَضِيَ رِضًا، وَذَهَبَ ذَهَابًا، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَعَظِمَ عَظْمَةً. فكل من (سَخِطَ ورِضًا وذَهَابًا، وشُكْرًا وعَظْمَةً أسماء مصادر وضعتها العرب موضع المصادر فَسَدَّتْ مَسَدًّا ونابت عنها).

ثانياً: مصادر مزيد الثلاثي، والرباعي المجرد ومزيده:

س: قال ابن مالك:

مصدره كقدّس التقديسُ	وغيرُ ذي ثلاثة مقيسُ
إجمال من تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا	وزكه تزكيةً وأجملاً
إقامة وغالباً ذا التالزم	واستعدّ استعادةً ثم أقم
مع كسر تلو الثاني مما افتتحا	وما يلي الآخر مُدًّا وافتحا
يربع في أمثال قد تلملما	بهمز وصل: كاصطفى وضُمَّ ما
واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً	فعللاً وفعللةً لفعللاً
وغير ما مر السماع عادلة	لفاعل الفِعالِ والمُفاعلة

اشرح الأبيات المذكورة مفصلاً القول في مصادر مزيد الثلاثي والرباعي

ومزيده.

الجواب:

مصادر غير الثلاثي كلها مقيسة وإليك بيانها:

- ما كان على وزن (فَعَّل) إن كان صحيحاً فمصدره (التفعيل)، نحو: قَدَّسَ تَقْدِيسًا ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ وهذا كثير، وقد يأتي على (فَعَّالٍ)، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بآيَاتِنَا كَذَابًا﴾ وتخفف الذال فيأتي على (فِعَّالٍ) وقد قرئ: (وَكَذَّبُوا بآيَاتِنَا كِذَابًا).

- وإن كان معتل اللام فمصدره على (تَفَعَّلَة) بحذف ياء التفعيل، والتعويض عنها بالتاء، نحو: زكى تزكيةً، وندر مجيئه على (تفعيل) استصحاباً للأصل في قوله:

باتت تنزي دلوها تنزياً كما تنزي شهلةً صبيّاً
 - وإن كان مهموز اللام فمصدره على (تفعيل أو تفعلة) إجراء له مجرى
 الصحيح والمعتل، نحو: خَطَّأً تخطيئاً وتخطئةً، وَجَزْأً تجزيئاً وتجزئةً، ونَبَأً
تنبئاً وتنبئةً.

- ما كان على (أَفْعَلٌ) فقياس مصدره على (إفعال)، نحو: أكرم إكراماً،
 وأجمل إجمالاً وأعطى إعطاءً.

- فإن كان معتل العين نقلت حركة عينه إلى الفاء ثم حذفت و عوض عنها
 بالتاء غالباً، نحو: أقام إقامةً، والأصل: إقواماً، فنقلت حركة الواو إلى
 القاف ثم حذفت الواو و عوض عنها تاء التأنيث فصار إقامة، هذا، وقد جاء
 حذف التاء في قوله: (وإقام الصلاة) وذلك الحذف أبلغ من الذكر.

- ما كان على (تَفَعَّلٌ) فقياس مصدره (التَّفَعُّلُ)، بضم ما قبل الآخر،
 نحو: تَجَمَّلَ تَجْمُلاً، وتَعَلَّمَ تَعَلُّماً، وتكَّرَمَ تَكَرُّماً.

- ما كان في أوله همزة الوصل كسر ثلثه وزيد ألف قبل آخره سواء أكان
 على وزن: (انفعل أو افتعل أو استفعل)، نحو: انطلق انطلاقاً، واصطفى
اصطفاءً واستخرج استخراجاً.

- فإن كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه إلى فائه، ثم حذفت عينه
 و عوض عنها بالتاء لزوماً، نحو: استعاذ استعاذةً، والأصل: استعوذاً،
 فنقلت حركة الواو إلى العين، ثم حذفت و عوض عنها التاء فصار استعاذة.

- وما كان على (فَاعِلٌ) فقياس مصدره (الْفِعَالُ والمُفَاعَلَةُ)، نحو: ضارب
ضرباً ومُضَارِبَةً، وقاتل قِتالاً ومُقاتلةً، وخاصم خِصاماً ومخاصمةً.

- مصادر الرباعي ومزيده:

- إن كان على (فَعْلَلٌ) فيأتي مصدره على (فَعْلَلَةٌ) قياساً، نحو: دحرج
دحرجةً وسرهف سرهفةً، وبهرج بهرجةً وعلى (فِعلال) قليلاً، نحو: دحرج
دحرجاً و سرهف سرهافاً.

- وإن كان على (تَفَعَّلَ) يكون مصدره على (تَفَعَّلَ) بضم ما قبل الآخر، نحو: تَلَمَّمْ تَلَمُّمًا، وَتَدَخَّرَجْ تَدَخُّرَجًا.

- نوادر مصدر غير الثلاثي:

- وندر في مصادر غير الثلاثي (التفعيل) استصحاباً للأصل في مصدر (فَعَّلَ) المعتل اللام، نحو قوله:

باتت تنزي دلوها تنزياً كما تنزي شهلة صبيا
والقياس: تنزية كتركية وتربية.

- وورد في مصدر حَوَقَلَ (حيقال) والقياس (حوقلة) كدحرج دحرجة؛ قال الشاعر:

يا قوم قد حَوَقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشر حيقال الرجال الموتُ
- وقالوا في مصدر (تَفَعَّلَ): (تَفَعَّلًا)، نحو: تملق تملاقاً والقياس:
(تملق تَمَلَّقًا).

* اسما المرة والهيئة:

س: قال ابن مالك:

وَفَعَلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْ وَفَعَلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْ
في غير ذي الثلاث بالثا المرة وشذ فيه هيئة كالخمره
اشرح البيتين.

الجواب:

إذا أريد المرة من مصدر الثلاثي قيل: (فَعَلَةٌ)، نحو: ضربَ ضربةً، وقتل قَتْلَةً، وذلك إذا لم يُبَيَّن المصدر على التاء، فإن بُيِّنَ عليها دل على المرة الوصف، نحو: نَعَمَةٌ واحدةٌ، وَرَحْمَةٌ واحدةٌ.

- وإذا أريد المرة من غير الثلاثي زيد على مصدره الأصلي تاء التأنيث، نحو: أكرمته إكرامةً ودحرجته دحرجةً.

- وإن أريد من الفعل الثلاثي الهيئة قيل: (فَعَلَةٌ)، نحو: جلسَ جِلْسَةً

وقعد قعدة، هذا إذا لم يُبْنَ المصدر على التاء، فإن بني عليها نحو: نشدة دل على الهيئة الوصف فيقال: (نشدة عظيمة).

- هذا، وشذ بناء (فُعَلَة) للهيئة من غير الثلاثي كقولهم: هي حسنة الخمرة، فبنوا خمرة من اخترم على غير قياس، وقالوا: هو حسن العمة فبنوا (عمة) من تعمم كذلك.

* المصدر الميمي:

س: يصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي وغيره، فصل القول فيه بإيجاز.

الجواب:

أ - يصاغ من الثلاثي المصدر الميمي على (مَفْعَلٍ) من الأنواع الآتية:

١ - الثلاثي المعتل اللام مطلقاً، نحو: سعى مَسَعَى، ورمى مَرَمَى ودعا مَدَعَى.

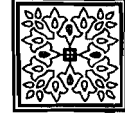
٢ - المضارع الثلاثي الصحيح العين المضمومها، نحو: ينصر مَنْصَرَأَ، ويكتب مَكْتَبَأَ أو المفتوحها، نحو: ذهب مَذْهَبَأَ، وفتح مَفْتَحَأَ، أو المكسور، نحو: جلس مَجْلَسَأَ.

٣ - الأجوف الذي من باب نصر، نحو: قام مَقَامَأَ، أو من باب ضرب، نحو: باع مَبَاعَأَ، أو من باب كرم، نحو: طال مَطَالَأَ، أو فرح، نحو: خاف مَخَافَأَ.

ب - ويصاغ على (مَفْعَلٍ) من كل فعل ثلاثي مثال، نحو: وعد مَوْعِدَأَ، ووثب مَوْثِبَأَ.

ج - ويصاغ من غير الثلاثي بزنة الفعل المضارع، وذلك بحذف حرف المضارعة وزيادة ميم مضمومة في أوله وفتح ما قبل الآخر، نحو: مُكْرِمٌ ومُقَاتِلٌ، ومُقَدِّمٌ.

ومتدحرجٌ ومُنْطَلِقٌ، ومُسْتَخْرَجٌ من يُكْرِمُ ويُقَاتِلُ ويُقَدِّمُ ويتدحرجُ ويَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرَجُ.



أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها

* صوغ اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره:

س: فصل القول في صوغ اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره.

الجواب:

أولاً: صوغ اسم الفاعل:

للفعل الثلاثي ثلاثة أوزان:

الأول: فَعَلَ بفتح الفاء والعين ويصاغ منه اسم الفاعل قياساً على (فاعل) سواء أكان متعدياً، نحو: ضرب فهو ضارب، وقتل فهو قاتل، أو لازماً، نحو: ذهب فهو ذاهب، وقعد فهو قاعد وغدا فهو غادٍ... إلخ، وقل مجيئه من اللازم على غير (فاعل)، نحو: شاخ فهو شيخ، ومات فهو ميت، وساد فهو سيد، وطاب فهو طيب فشيخ وميت وسيد وطيب صفات مشبهة.

الثاني: فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين وهو ضربان: متعدٍ وهذا يصاغ منه اسم الفاعل على (فاعل) قياساً أيضاً، نحو: شرب فهو شارب وفهم فهو فاهم وركب فهو راكب وعلم فهو عالم.

- ولازم، وقياس اسم فاعله على:

- فَعِلَ، نحو: بَطَرَ فهو بَطْرٌ، وأشِرَ فهو أشِرٌ ونَصَرَ فهو نَصْرٌ، وقَلَّ فيه فاعل، نحو: أَمِنَ فهو أَمِنٌ، وسَلِمَ فهو سالمٌ وعَقَرَتِ المرأة فهي عاقرة.

- وَفَعْلَانِ، نحو: عطش فهو عطشان وصدي فهو صديان، وغضب فهو غضبان.

- وَأَفْعَل، نحو: حمر فهو أحمر وسود فهو أسود، وجهر فهو أجهر.
 - فكل من فَعِلَ وَفَعْلَانِ وَأَفْعَلِ صفات مشبهة من (فَعِلَ).
 الثالث: فَعُلَ بفتح الفاء وضم العين واسم فاعله يكثر مجيئه على:
 - فَعُلَ، نحو: ضَخِمَ فهو ضَخِمٌ، وشَهِمَ فهو شَهِمٌ.
 - وفَعِيلٌ، نحو: جَمَلٌ فهو جميلٌ، وشَرُفَ فهو شريفٌ، وكرُمَ فهو كريمٌ،
 ويقبل مجيء اسم فاعله على:

- فاعِلٍ، نحو: حَمُضَ فهو حامضٌ.
 - وَأَفْعَلٌ، نحو: حَطَبَ فهو أخطبٌ، إذا كان أحمر مائلاً إلى الكدرة^(١).
 - وَفَعَلٍ، نحو: بَطَلَ فهو بَطْلٌ.
 فهذه الصيغ الخمس صفات مشبهة من (فَعِلَ).

ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنة الفعل المضارع مع حذف حرف المضارعة وزيادة ميم مضمومة في أوله مع كسر ما قبل آخره، نحو: قاتل يقاتل فهو مُقَاتِلٌ، ودحرج يدحرج فهو مُدْحَرْجٌ، وواصل يواصل فهو مُوَاصلٌ، وتدحرج يتدحرج فهو مُتَدْحَرْجٌ، وتعلم يتعلم فهو مَتَعَلِّمٌ.

ثانياً: صوغ اسم المفعول:

- يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على زنة مفعول باطراد، نحو: قصدته فهو مقصودٌ، وضربته فهو مضروبٌ، ومررت به فهو ممرورٌ به.
 - ويصاغ من غير الثلاثي على زنة الفعل المضارع مع حذف حرف المضارعة وزيادة ميم مضمومة في أوله وفتح ما قبل آخره، نحو: ضارب فهو مُضَارِبٌ، وقاتل فهو مُقَاتِلٌ، وانتظر فهو مُنْتَظَرٌ.

(١) انظر: شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد.

- وينوب (فعيل) عن مفعول في المعنى فقط ويستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: مررت برجل جريح وامرأة جريح، وفتى كحيل وفتاة كحيل، ورجل قتيل وامرأة قتيل، فقد ناب جريح وكحيل وقتيل عن مجروح ومكحول ومقتول. ونيابة فعيل عن مفعول يقتصر فيها على السماع، وقيل: هذه النياحة كثيرة.

س: بيّن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة في الكلمات التالية:

ذاهب - جميل - معلوم - مقصود - شيخ - طيب - عاشق.

الجواب:

اسم الفاعل: ذاهب وعاشق واسم المفعول: معلوم ومقصود والصفة المشبهة: شيخ وطيب.

قال ابن مالك:

كفاعلٍ صُغِ اسمٌ فاعلٍ إذا	من ذي ثلاثة يكون كَعَدَا
وهو قليل في فَعَلْتِ وفَعِلْتُ	غيرَ مُعَدِّي بل قياسه ^(١) فَعِل
وأفعلٌ فعلاً، نحو: أشر	ونحو: صديان، ونحو: الأجهير ^(٢)
وفَعْلٌ أو لى بفَعْلٍ	كالضخم والجيل والفعلُ جَمُلٌ
وأفعلٌ فيه قليلٌ وفَعَلٌ	ويسوى الفاعلِ قد يَغْنَى فَعَلٌ ^(٣)
وزنة المضارع اسمٌ فاعل	من غير ذي الثلاث كالمواصلِ
مع كسرٍ مَثَلُوا الأخيرِ مطلقاً	وَضَمِّ ميمٍ زائدٍ قد سَبَقَا ^(٤)

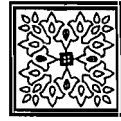
- (١) يبين أن اسم الفاعل يأتي على فاعل من فَعَلٍ مطلقاً، ومن فَعِلٍ المتعدي، ويقال في اللازم.
- (٢) صيغ الصفة المشبهة من (فَعِل) اللازم فَعِلٌ، وأفعلٌ وفَعْلَانٌ.
- (٣) صيغ الصفة المشبهة من (فَعْل) وفَعِيلٌ بكثرة، ويقال (أفعلٌ، وفَعْلٌ وفاعِلٌ).
- (٤) يصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنة الفعل المضارع مع حذف حرف المضارعة وزيادة ميم مضمومة في أوله وكسر ما قبل آخره.

وإن فتحت منه ما كان انكسر
 وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده
 وناب نقلاً عنه ذو فعيل

صار اسم مفعول كمثل المنتظر
 زنة مفعول كآتٍ مِنْ قصد^(١)
 نحو: فتاةٌ أو فتىٌ كحيل^(٢)



-
- (١) يصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل مع فتح ما قبل الآخر
 ومن الثلاثي على زنة مفعول باطراد.
- (٢) ينوب عن مفعول صيغة فعيل في المعنى، ويقتصر في ذلك على السماع، وقيل:
 إنه كثير في الاستعمال.



الصفة المشبهة باسم الفاعل

* تعريف الصفة، وبيان علامتها وزمنها وعملها، ومم تصاغ؟ والفرق بينها وبين اسم الفاعل:

س: عرّف الصفة المشبهة، وما علامتها، ومم تصاغ، ثم اذكر زمانها وعملها والفرق بينها وبين اسم الفاعل؟

الجواب:

المراد بالصفة: كل ما دل على (معنى وذات) وهذا يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول وأفعال التفضيل، والصفة المشبهة.

تعريف الصفة المشبهة: هي ما اشتق من فعل لازم مقصود ثبوت معناه لموصوفه واستمراره دون حدوثه، نحو: زيدٌ حسنٌ فمعناه: إثبات الحسن له واستمراره^(١).

- علامة الصفة المشبهة: استحسان جر فاعلها بها، نحو: حسن الوجه - ومنطلق اللسان - وطاهر القلب، والأصل حسنٌ وجهه - ومنطلق لسانه، وطاهر قلبه، فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية، ولسانه مرفوع بمنطلق، وقلبه مرفوع بطاهر.

وهذا لا يجوز في اسم الفاعل أو غيره من الصفات فلا تقول: زيدٌ ضاربٌ الأب عمراً، تريد: ضاربٌ أبوه عمراً... وقد تقدم جواز ذلك في اسم المفعول، نحو: زيدٌ مضروبٌ الأب، وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة.

(١) انظر: شرح كتاب الحدود، للفاكهي، ص ١٨٩ - ١٩٠.

قال ابن مالك :

صفة استُحْسِنَ جَرُّ فاعِلٍ معنى بها المشبهةُ اسمُ فاعِلٍ^(١)
- ما تُصاغ منه الصفة المشبهة :

لا تصاغ الصفة المشبهة إلا من الفعل اللازم الذي على (فَعِلَ أو فَعُلَ) كما تقدم، ويندر صوغها من لازم (فَعَلَ) كما سبق أيضاً تقول: طاهرُ القلبِ وجميلُ الظاهرِ. هذا من الثلاثي، ومن غيره، نحو: زيدٌ منطلقُ اللسانِ.

- زمان الصفة المشبهة: لا يكون زمانها إلا للحال فلا يجوز زيدٌ حسنُ الوجهِ غداً أو أمس.

قال ابن مالك :

وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر^(٢)

- عملها: تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي وترفع وتنصب بشروطه المتقدمة، نحو: زيدٌ حسنُ الوجهِ، ففي (حسن) ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن (حسناً) شبيه باسم الفاعل فعمل عمله.

قال ابن مالك :

وعملُ اسمِ فاعِلِ المُعَدِّي لها على الحَدِّ الذي قد حُدَّ^(٣)

- الفرق بينهما وبين اسم الفاعل :

يفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل بأمور ذكر ابن عقيل منها ثلاثة :

الأول: أن معمولها لا يتقدم عليها؛ لأنها فرع في العمل عن اسم الفاعل، فلا تقل: (زيدٌ الوجهَ حسنٌ) كما تقول: زيدٌ عمراً ضاربٌ.

(١) علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بإضافتها إليه.

(٢) بيان لما تصاغ منه الصفة المشبهة وهو الفعل اللازم الذي زمنه الحال.

(٣) تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي وترفع وتنصب بشروطه.

الثاني: أنَّ معمولها لا يكون إلا سبياً؛ أي: متصلاً بضمير موصوفها، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ.

الثالث: أنها لا تعمل في أجنبيّ، فلا تقول: زيد حسنٌ عمراً. واسم الفاعل يعمل في السببيّ والأجنبيّ، نحو: زيد ضاربٌ غلامُهُ، وضاربٌ عمراً. - قال ابن مالك:

وسبقُ ما تعمل فيه مجتنب وكونُهُ ذا سببيةٍ وجب^(١)

س: قال ابن مالك:

فارفع بها وانصب وجر - مع أل ودون أل - مصحوب أل وما اتصل

بها مضافاً أو مجرداً، ولا تجرر بها مع أل - سما من أل خلا

من إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وُسَمَا

اشرح الأبيات الثلاثة شرحاً وافياً تبين من خلاله المسائل الجائزة والمرفوضة في الاستعمال.

الجواب:

للصفة المشبهة حالتان: اقترانها بـأل (الحسن) وتجردها منها (حسن) ولمعمولها ستة أحوال:

الأول: أن يكون مقروناً بـأل، نحو: الحسنُ الوجهُ - وحسنُ الوجهِ.

الثاني: أن يضاف لما فيه أل، نحو: الحسنُ وجهُ الأب - وحسنُ وجهُ الأب.

الثالث: أن يضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجهُهُ، وبرجل حسنٍ وجهُهُ برفع الوجه ونصبه ويمتنع الجرّ.

الرابع: أن يضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجل الحسنِ وجهُ غلامِهِ، وبرجل حسن وجهُ غلامِهِ برفع الوجه ونصبه ويمتنع الجرّ، وكذا الخامس والسادس.

(١) بيان الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل.

الخامس: أن يكون مجرداً من أل دون الإضافة، نحو: الحسنُ وجهُ أبٍ وحسنُ وجهِ أبٍ.

السادس: أن يجرد من أل والإضافة، نحو: الحسنُ وجهاً وحسنُ وجهاً، فهذه اثنتا عشرة مسألة حاصلة من ضرب حالتي الصفة في ست حالات المعمول. ثم إن المعمول لا يخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً وبضرب هذه الأحوال الثلاثة في الاثنتي عشرة يتحصل منها ست وثلاثون مسألة يمتنع منها أربع وهي:

الأولى: جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: (الحسن وجهه)؛ لأن شرط الوصف المضاف إضافة لفظية أن يكون المضاف إليه مقروناً بـ(أل)، مثل: الجعد الشعر كما تقدم في باب الإضافة.

الثانية: منع جر المعمول المضاف إلى ما أُضيف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجه غلامه، وعلّة هذه كالسابقة.

الثالثة: منع جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة، نحو: الحسن وجه أب.

الرابعة: منع جر المعمول المجرد من أل والإضافة، نحو: الحسن وجه وعلّة الثالثة والرابعة هي علّة الأولى والثانية، وما عدا المسائل الأربع يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجه، والحسن وجه الأب.



التعجب

* تعريف التعجب، وبيان صيغته وأغراضه، والفرق بين (ما أفعل وأفعل به)، وسر جمودهما:

س: عرّف التعجب، وما الغرض منه، ثم اذكر صيغته، وما الفرق بين (ما أفعل وأفعل به)؟ وما دليل فعليتهما، وما سر جمودهما؟ ثم أعرب كل صيغة على حدة، وما مذاهب النحاة في (ما)؟

الجواب:

التعجب هو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يُجهل سببه.

* - الغرض منه: المبالغة في الحدث؛ إذ لا يقال لمن ضرب مرة أو مرتين: ما أضربه، بل يقال لمن كثر منه الضرب وتجاوز العرف والإلف فيه.

* - وصيغته ثلاث: (ما أفعله - وأفعل به - وفعل)، نحو: ما أحسنه - وأحسن به - وحسن زيد خلقاً.

* - والفرق بين (ما أفعل وأفعل به) أن المتكلم بـ(ما أفعله) متعجب، والمتكلم بـ(أفعل به) أمر غيره بالتعجب.

* - ودليل فعلية (أفعل) لزوم نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله. ودليل فعلية (أفعل) دخول نون التوكيد عليه في قوله:

ومستبدلٍ من بعدِ غَضَبِي صُرَيْمَةَ فَأَخْرَبَهُ مِنْ طَوْلِ فَقْرٍ وَأَخْرَبَا
أراد (وأخريّن) بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفاً في الوقف ومن المعلوم أن نون الوقاية ونون التوكيد لا تلحقان إلا الأفعال؛ لأنهما من خواص الفعل.

* - وسر جمود (ما أفعلَ وأفعلُ به)، حيث لزم (أفعلَ) الماضوية، و(أفعلُ) صورة الأمر أنهما قد تضمننا معنى حرف التعجب الذي كان حقه أن يوضع للدلالة على التعجب كدلالة (منْ) على الابتداء، و(إلا) على الاستثناء، و(ما) على النفي، و(لَيْتَ) على التمني: كما وقعا موقعه فصارا بالتضمن والموقع جامدين، فلم يتصرفا.

قال ابن مالك:

وفي كلا الفعلين قَدْماً لزمنا منعُ تصرف بحكم حُتَمَا

* - إعراب ما أفعله وأفعل به:

- ما أوفى خليلينا: (ما) مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيبويه، و(أوفى) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً عائد على (ما) وهو دليل اسميتها وخليليّ مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى والنون حذفت للإضافة، وخليليّ مضاف، و(نا) مضاف إليه، والجملة خبر (ما) والتقدير: شيء أوفى الخليلين؛ أي: جعلهما وفيين.

- أحسنَ بزيد: أحسن: فعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء مرفوع بضممة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

- الخلاف في دلالة (ما) في (ما أحسن زيداً):

ورد في (ما) مذاهب إليك بيانها:

الأول: ما نكرة تامة عند سيبويه وهو الصحيح، والجملة بعدها خبر عنها، والتقدير شيء أحسن زيداً؛ أي: جعله حسناً.

الثاني: ذهب الأخفش إلى أنها موصولة، والجملة بعدها صلة، والخبر محذوف والتقدير: الذي أحسن زيداً شيء عظيم.

الثالث: ذهب بعضهم إلى أنها نكرة موصوفة وعزاه ابن هشام في

الأوضح إلى الأخفش أيضاً، والجملة بعدها صفة لها، والخبر محذوف،
والتقدير شيء أحسن زيدا عظيماً.

الرابع: ذهب بعضهم إلى أنها استفهامية، والجملة بعدها خبر عنها
والتقدير: أي شيء أحسن زيدا؟

وإنما تعددت هذه المذاهب؛ لأن (ما) لفظ مشترك تتعاقب عليه معانٍ
كثيرة فأخذ كل فريق من أصحاب المذاهب بما يروقه ويحسن عنده، فهذه
المذاهب استحسانية؛ لأن (ما) تحتملها جميعها.

قال ابن مالك:

بأفعل انطق بعد (ما) تعجباً أو جئ (أفعل) قبل مجرورٍ بيا
وتلو أفعل انصبتنه كما أوفى خليلينا وأصدق بهما
في البيتين بيان للصيغتين المشهورتين للتعجب، نحو: ما أوفى خليلينا -
وأصدق بهما، والمنصوب بعد (ما أفعل) مفعول به، والمجرور بعد (أفعل)
فاعل مرفوع تقديرًا، وكتاهما (فعل) بدليل لحاق نون الوقاية في نحو: ما
أفقرني إلى عفو الله، ونون التوكيد في قوله: (وأحرى) وأصله أحرين بنون
التوكيد الخفيفة إلا أنه أبدلها ألفاً في الوقف كما أبدل التنوين في رأيت
رجالاً.

* ذكر المتعجب منه وحذفه:

قال ابن مالك:

وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح
الأصل في الاستعمال ذكر المتعجب منه وهو المنصوب بعد (ما أفعل)،
نحو: ما أحسن زيدا، والمجرور بعد (أفعل)، نحو: أحسن بزيدا، غير أنه
يجوز حذفه إن دل عليه دليل، مثال حذف المنصوب بعد (ما أفعل) قوله:
أرى أم عمرو دمعتها قد تحدرت بكاءً على عمرو وما - كان - أصبرا
والتقدير: ما أصبرها فحذف المفعول به وهو (ها)؛ دلالة ما قبله عليه،
وكان هنا زائدة بين (ما) وخبرها.

قال ابن مالك :

وقد تزداد كان في حشو كما كان - أصحَّ علمَ مَنْ تَقَدَّمَ
ومثال حذفه بعد (أفعل) قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ والتقدير - والله أعلم - : وأبصر بهم فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر:
فذلك إن يلتقِ المنية يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فأجدر
أي: فأجدر به، فحذف المتعجب منه شذوذاً بعد (أفعل) وإن لم يعطف
على (فعل) مثله كما في الآية، وهذه إحدى السائل التي يجوز فيها حذف
الفاعل.

* شروط صوغ (فعلي التعجب):

س: اشترط النحاة فيما يصاغ منه (أفعل وأفعل) في التعجب شروطاً،
اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

يشترط فيما يصاغ منه فعلاً التعجب سبعة شروط:

أحدها: أن يكون ثلاثياً فلا بينيان مما زاد على ثلاثة أحرف، نحو:
دحرج وانطلق واستخرج.

الثاني: أن يكون متصرفاً فلا بينيان من الجامد، نحو: (عسى، وليس،
ونعم، وبس) وغيرها.

الثالث: أن يكون قابلاً للتفاضل، فلا بينيان من (مات وفنى) ونحوهما؛
إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء.

الرابع: أن يكون تاماً فلا بينيان من الأفعال الناقصة، مثل: (كان
وأخواتها وكاد وأخواتها) فلا تقول: ما أكون زيداً قائماً، وأجازه
الكوفيون.

الخامس: أن لا يكون منفيماً سواء أكان نفيماً لازماً، نحو: ما عاج
بالدواء؛ أي: ما انتفع به، أو حائزاً، نحو: ما ضربت زيداً.

السادس: أن لا يكون الوصف منه على (أفعل) وهذا يشمل الأفعال الدالة على الألوان كسود فهو أسود وحممر فهو أحمر... إلخ، والعيوب كحول فهو أحول وعود فهو أعور، فلا تقول: ما أسوده، ولا ما أحمره، ولا ما أحوله ولا ما أعوره، ولا أعور به، ولا أحول به.

السابع: أن لا يكون مبنياً للمفعول، نحو: ضَرَبَ زيدٌ فلا تقول: ما أضرَبَ زيداً تريد التعجب مِنْ ضَرَبَ أوقع به لثلاً يلتبس بالتعجب مِنْ ضَرَبَ أوقعه هو.

قال ابن مالك:

وضعهما من ذي ثلاث صرفاً قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضا هي أشهلا وغير سالك سبيل فعلا

* كيفية التعجب مما فقد شرطاً من الشروط السابقة:

س: قال ابن مالك:

وأشدِّد أو أشدَّ أو شبههُما يخلف ما بعضَ الشروطِ عَدِمَا
ومصدرُ العادمِ بعدُ ينتصبُ وبعدَ أَفْعَلٍ جرَّةً بالبا يجبُ
اشرح البيتين في ضوء ما درست.

الجواب:

إذا كان الفعل المراد التعجب منه فقد شرطاً من الشروط المتقدمة فإنه يؤتى بفعل استوفى الشروط فيصاغ منه (فعلًا) التعجب، ثم يؤتى بالمصدر منصوباً على المفعول به بعد (ما أفعل) ومجروراً بالباء بعد (أفعل).

- مثال التعجب مما زاد على ثلاثة أحرف: ما أشدَّ دحرجته واستخراجه، وأشدِّد بدحرجته واستخراجه وذلك في التعجب من (دحرج الرباعي، واستخرج المزيد بثلاثة أحرف).

- ومثال التعجب مما الوصف منه على (أفعل): ما أقبح عَوْرَهُ وأقبح بعَوْرِهِ، وما أشدَّ حمْرته، وأشدِّد بحمْرته... إلخ.

* نواذر التعجب التي لا يقاس عليها:

س: قال ابن مالك:

وبالندور احكم لغير ما ذُكِرَ ولا تقس على الذي منه أُثِرُ
اشرح البيت.

الجواب:

إذا ورد بناء فعل التعجب من الأفعال التي يمتنع بناء فعل التعجب منها فاحكم عليه بالندور ولا تقس على ما سمع منه .

- مثال ما ورد مما زاد على ثلاثة أحرف وكان مبنياً للمجهول: ما أحضره، من اختصر.

- ومثال ما جاء مبنياً من الفعل الذي وصفه على (أفعل): ما أحمقه، من حمق فهو أحمق.

- ومثال ما جاء مبنياً من الفعل الجامد: ما أعساه وأعس به، من (عسى) وهو فعل غير متصرف.

* تقديم معمول فعل التعجب، وفصل الفعل عن معموله:

س: قال ابن مالك:

وفعلٌ هذا الباب لن يقدمَا
وفصلُهُ بظرفٍ أو بحرفٍ جزُ
معمولُهُ ووصلَهُ به الزمًا
مستعمل والخلو في ذاك استقرُ
اشرح البيتين.

الجواب:

يشتمل البيتان على مسألتين:

الأولى: منع تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول: زيداً ما أحسن بتقديم (زيداً) على (ما - وأفعل)، ولا تقول: ما زيداً أحسن - ولا بزيد أحسن بتقديم (زيداً) على أحسن فقط، وتقديم (بزيد) كذلك؛ لأنه كما سبق أن فعلي التعجب جامدان، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره.

الثانية: وجوب وصل (أفعل) بـ(معموله) فلا يفصل بينهما:

- بأجنبيّ، فلا تقول في ما أحسن مُعْطِيكَ الدرهم: ما أحسن الدرهم معطيك.

- أو بظرف أو جار ومجرور فلا تقول: ما أحسن - بزيد ماراً، تريد: ما أحسن ماراً بزيد، ولا ما أحسن - عندك - جالساً، تريد: ما أحسن جالساً عندك.

- فإن كان الظرف والجار والمجرور معمولين لفعل التعجب ففي الفصل بين فعل التعجب ومعموله خلاف: والمشهور جوازه، ومنعه الأخفش والمبرد ومن وافقهما. ونسب الصَّيْمِري المنع إلى سيبويه من ذلك قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سليم: ما أحسن - في الهيجاء - لقاءها - وأكرم - في اللزبات - عطاءها - وأثبت - في المكرمات بقاءها. وقول علي كرم الله وجهه - وقد مرّ بعمار فمسح التراب عن وجهه -: (أغرز - عليّ أبا اليقظان - أن أراك صريعاً مجدلاً).

وقول الشاعر:

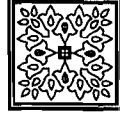
وقال نبيُّ المسلمين تقدموا وأحبّ - إلينا - أن تكون المقدما

وقوله:

خليليّ ما أحرى - بذى اللب - أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر

فقد فصل بين فعل التعجب ومعموله في الأمثلة السابقة، نثراً ونظماً بالجار والمجرور، حيث كان متعلقاً بفعل التعجب.





نعم، وبئس، وما يجري مجراهما

* تعريف المدح والذم وبيان الخلاف في حقيقة (نعم، وبئس) وسر جمودهما، وأنواع فاعلهما.

س: عرّف كلّاً من المدح والذم، ثم اذكر خلاف النحاة في (نعم، وبئس) وحجة كل فريق مع بيان الراجح منهما، وما سرّ جمودهما؟ وما أنواع فاعلهما؟

الجواب:

- أولاً: تعريف المدح والذم:

- المدح: هو أسلوب يُؤدّي بالفعالين (نعم، وحبذا) وبكل فعل ثلاثي يراد به المدح شريطة تحويله إلى وزن (فَعْل)، نحو: مَدَحَ وَعَلَّمَ وَنَصَرَ وَفَرِحَ.

- والذم: هو أسلوب يُؤدّي بالفعالين (بئس، ولا حبذا)، ومثل: (بئس) في الدلالة على الذم (ساء) وأخواتها من كل فعل ثلاثي على (فَعْل) وَضِعاً، نحو: خَبِثَ وَجَبُنَ، أو تحويلاً، نحو: ضَرَبَ وَشَرِبَ.

- ثانياً: اختلاف النحاة في حقيقة (نعم، وبئس):

ورد في حقيقة (نعم، وبئس) مذهبان:

الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن (نعم، وبئس) فعلان جامدان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: نعمت المرأة هنداً، وبئست المرأة دعداً.

الثاني: ذهب الكوفيون ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، في قول بعضهم: نعم السير على بئس العير.
وقول الآخر:

والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء، وبرها سرقة: والراجح أنهما فعالان. على أن ما احتج به الكوفيون يمكن أن يخرج على أن حرف الجر قد دخل على قول محذوف، هو صفة لموصوف محذوف وأن (نعم، وبئس) مفعولان له، والتقدير: نعم السير على غير مقول فيه بئس العير، وما هي بولد مقول فيه نعم الولد.

فحذف الموصوف والصفة (عير مقول فيه، وولد مقول فيه)، وأقيم المعمول وهو (بئس العير، ونعم الولد) مقامهما مع بقاء (نعم، وبئس) على فعليتهما.

- ثالثاً: سرّ جمودهما:

نعم، وبئس فعالان جامدان كما هو مذهب البصريين لم يتصرفا حيث جاء على صيغة ليست من صيغ الفعل الثلاثي المجرد، وهما من قبيل الفعل الماضي قصداً إلى إنشاء المدح والذم، فهما نظيراً أفعال الشروع في باب (كاد) مثل: (أنشأ، وطفق، وعلق، وهب، وهلهل) فلم يأت منهما المضارع ولا الأمر ولا غيرهما، وكذلك (ليس) من أخوات كان، و(عسى) من أخوات كاد.

وسرّ جمودهما أنهما وقعا موقع حرف كان حقه أن يوضع فلم يوضع، وذلك لأن المدح والذم معنيان، وكان حقهما أن تضع العرب لهما حرفين يدلان عليهما كما وضعت للاستثناء (إلا) وللنفي (ما) وللتمني (ليت)... إلخ. إلا أن العرب قد استعاضت بهما عن الحرفين اللذين كان حقهما أن يوضعا فوضعتهما موضعهما فصارا جامدين بالموقع.

* أنواع فاعل نعم، وبئس:

ذكر المصنف لفاعل (نعم، وبئس) أربعة أنواع، ثلاثة منها متفق عليها والرابع مختلف فيه، وإليك البيان:

الأول: أن يكون مُحلّى بالألف واللام: (نعم الرجل زيد)، ومنه قوله

تعالى: ﴿نعم المولى ونعم النصير﴾.

الثاني: أن يكون مضافاً إلى ما فيه (أل) كقول ابن مالك: (نعم عقبي الكرماء)، ومنه قوله تعالى: ﴿ولنعم دار المتقين﴾.

الثالث: أن يكون مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو: قول ابن مالك: (نعم قوماً معشره)، ففي نعم ضمير مستتر يفسره (قوماً) و(معشره) مبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾.

وقول الشاعر:

لنعم موثلاً المولى إذا حُذِرَتْ بأساء ذي البغي واستيلاءً ذي الإحن

وقول الآخر:

تقول عرسى وهي لي في عومرة بئس أمراً وإنني بئس المرة

الرابع: وهو المختلف فيه (ما) نحو قول ابن مالك: نعم ما يقول الفاضل، ومنه قوله تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعماً هي﴾ وقوله تعالى: ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم﴾، وقد اختلف في (ما) هذه فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (نعم) ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه إلى سيويه.

قال ابن مالك:

فعلان غير متصرفين	نعم وبئس رافعان اسمين ^(١)
مقارني (أل) مضافين لما	قارنها: ك (نعم عقبي الكرماء)
ويرفعان مضمراً يفسره	مميز: ك (نعم قوماً معشره) ^(٢)
و(ما) مميز وقيل فاعل	في نحو: (نعم ما يقول الفاضل) ^(٣)

(١) اختار ابن مالك مذهب البصريين، وهو أن نعم وبئس فعلان جامدان.
 (٢) في ذلك بيان لأنواع الفاعل المتفق عليها وهي المقرون ب(أل) والمضاف لما فيه (أل) والمضمرة مفسرة بنكرة بعده منصوبة على التمييز.
 (٣) تضمن هذا البيت الفاعل المختلف فيه وهو (ما).

س: اختلف النحاة في إعراب كل من (قوم) في قول ابن مالك: (نعم قوماً مَعَشْرَةً)، اذكر المذاهب في ذلك.

الجواب:

أما (معشر) فالمشهور أنه مبتدأ والجملة قبله، خبر، وزعم بعضهم أن (معشراً) فاعل (نعم) ولا ضمير فيها. وأما (قوماً) فذهب بعض النحاة إلى أنه حال، وبعضهم إلى أنه تمييز، وهو الأصح.

* الخلاف في دلالة أل الداخلة على فاعل نعم وبئس:

س: اختلف النحاة في دلالة (أل) الداخلة على فاعل (نعم، وبئس) في قولنا: نعم الرجل زيداً، بين المذاهب في ذلك.

الجواب:

ورد في حقيقة (أل) ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها للجنس حقيقة فمدح الجنس كله من أجل زيد، ثم تُخصص زيد بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين.

الثاني: قيل للجنس مجازاً، وكأنك قد جعلت زيداً الجنس كله مبالغة.

الثالث: قيل: إنها للعهد؛ أي: العهد الذهبي؛ لأن مدخولها مفرد مبهم، وهو نظير (ادخل السوق)، ثم بعد ذلك فسّر هذا المفرد المبهم بزيد تفخماً لقصد المدح والذم.

* الخلاف في الجمع بين الفاعل والتمييز:

س: اختلف النحاة في الجمع بين فاعل (نعم، وبئس) وتمييزه، اذكر المذاهب في ذلك.

الجواب:

ذكر ابن عقيل في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: نَعَمْ الرجلُ رجلاً زيداً.

الثاني: ذهب قوم إلى الجواز مستدلين بما ورد عن العرب في قول الشاعر:

والتغليبيون بئس الفحلُ فحلُّهم فحلاً وأمهم زلاء منطيق
وقوله:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً
الثالث: التفصيل، فقال بعضهم: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: (نعم الرجلُ فارساً زيداً) وإلا فلا، نحو: (نعم الرجلُ رجلاً زيداً) وإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً، نحو: (نعم رجلاً زيداً) كما سبق في النوع الثالث من فاعل (نعم، وبئس).

* إعراب المخصوص وأحواله:

س: ورد في إعراب المخصوص وجهان مشهوران كما تعددت أحواله ذكراً أو حذفاً، تقديماً أو تأخيراً، وضَّح ذلك.

الجواب:

أولاً: إعراب المخصوص:

المخصوص إما مقدم على (نعم، وبئس) أو مؤخر عنهما.
فإن كان مقديماً أعرب مبتدأ والجملة بعده خبر، نحو: زيدٌ نعم الرجلُ
وعمرٌ وبئس الرجلُ.

وإن كان مؤخراً ففيه أعراب عدة أشهرها وجهان:

الأول: أنه مبتدأ، والجملة قبله خبره، نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس
الرجلُ عمروٌ، ونعم غلامُ القومِ زيدٌ، وبئس غلامُ القومِ عمروٌ، ونعم رجلاً
زيدٌ، وبئس رجلاً عمروٌ.

الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: هو زيد، وهو عمرو؛
أي: الممدوح زيد، والمذموم عمرو.

وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: زيد الممدوح، وعمرو المذموم.

ثانياً: أحوال المخصوص:

تقدم أن المخصوص تارة يتقدم على (نعم، وبئس)، وأخرى يتأخر عنهما، كذلك يذكر تارة كما تقدم، ويحذف أخرى كقوله تعالى: ﴿إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب﴾؛ أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح وهو (أيوب) لدلالة ما قبله عليه.

قال ابن مالك:

ويذكر المخصوص بعد مبتداً أو خبر اسم ليس يبدو أبداً^(١)
وإن يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمكتفى^(٢)

* ما يجري مجرى (نعم، وبئس) في المدح والذم والجمود وأنواع الفاعل:

س: هناك أفعال أجرتها العرب مجرى (نعم، وبئس) في الدلالة على المدح أو الذم والجمود وأنواع الفاعل، فصل القول في ذلك.

الجواب:

هناك أفعال رادفت (نعم، وبئس) في الدلالة على المدح والذم فأخذت حكمهما من حيث الجمود، وأنواع الفاعل ويمكن حصرها في نوعين:

الأول: كل فعل ثلاثي جاء على (فَعَلَّ) وضَعَا، نحو: (شَرُفَ، وظَرُفَ، وكرُمَ) في المدح، ونحو: (جَبُنَ، وخبُتَ، ولَوُمَ) في الذم، أو تحويلاً، نحو: (نَصَرَ - وعَلَّمَ) في المدح، ونحو: (ضَرَبَ وشَرَهُ وِبَطَرَ) في الذم.

- تقول في المدح: شرف الرجلُ زيدٌ، وشرف غلامُ الرجلِ زيدٌ، وشرفَ رجلاً زيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَتْ مَرْتَفَعًا﴾.

(١) يريد أن المخصوص إذا تأخر عن (نعم أو بئس) ففيه إعرابان كما تقدم.

(٢) يجوز حذف المخصوص المتأخر إن دلَّ عليه دليل.

- وتقول في الـذم: لُوِّمَ الرجلُ بـكُرًّا، ولُوِّمَ غلامُ الرجلِ بـكُرًّا، ولُوِّمَ رجلاً بـكُرًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿وساءت مرتفعاً ساء مثلاً القومُ الذين كذبوا﴾، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾.

الثاني: (حَبَّ) ولها واستعمالان:

أ- أن تكون مركبة مع (ذا)، نحو: (حبذا زيدٌ) في المدح، و(لا حبذا عمروٌ) في الـذم ويلزم فتح حاء (حب) مع (ذا)، وقد اجتمع المدح والذم في قوله:

ألا حبذا أهلُ الملا غيرَ أنه إذا ذُكِرَتْ مَيِّ فلا حبذا هيا

(فحبذا أهل الملا) في معنى: نعم أهل الملا، و(لا حبذا هيا) في

معنى: بثت هي وتخالف حبذا ولا حبذا: نعم وبئس في شيئين:

أحدهما: أن مخصوصهما التزمت فيه العرب التأخير لجريانهما مجرى

الأمثال بخلاف نعم وبئس، حيث يجوز فيه التقديم والتأخير كما تقدم.

الثاني: أن فاعل (حبذا ولا حبذا) وهو (ذا) يلزم الأفراد والتذكير

لجريانهما مجرى الأمثال سواء أكان المخصوص مفرداً أم مثني أم جمعاً

مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: حبذا زيدٌ، وحبذا هندٌ، وحبذا الزيدان،

والهندان والزيدون والهندات. فلا يقال: حبذي هند، وحبذان الزيدان،

وحبتان الهندان وحب أولئك الزيدون أو الهندات.

ب- أن تكون غير مركبة، وهي على (فَعُلْ)؛ أي: (حَبَبَ) وعليه يجوز

ضَمُّ الحاء بعد حذف حركتها ونقل حركة الباء الأولى إليها فتصير (حُبَّ

الرجلُ زيدٌ) والضم كثير، ويجوز إبقاء حركة الحاء وهي الفتحة، وحذف

ضمة الباء تخفيفاً فيقال: (حَبَّ الرجلُ زيدٌ) وقد روي باللغتين (الفتح

والضم) قوله:

فقلت اقتلوها عنكم بِمِزاجِهَا وَحُبَّ بها مفتولةٌ حين تقتل

- هذا وتخالف (حُبَّ) والحال هذه (نعم) في أمرين:

أحدهما: جواز وقوع الفاعل علماً، نحو: حُبَّ زيدٌ، وليس كذلك في

نعم فلا يقال عند الجمهور: (نعم زيدٌ، ولا بئس زيدٌ).

الثاني: أنه يجوز في الفاعل العلم الرفع فيقال: حُبَّ زيدٌ، والجر بالباء الزائدة، نحو: حُبَّ يزيدٍ.

قال ابن مالك:

واجعلْ كـ بئسَ ساءَ واجعلْ فَعْلًا من ذي ثلاثة كـ (نعمَ مُسَجَلًا)^(١)
ومثلُ نعمَ (حَبِّذا) الفاعلُ (ذَا) وإن تُرِدْ ذمًّا فقلْ لا حَبِّذا
وأول (ذا) المخصوصَ أيًّا كان، لا تعدلْ بذا فهو يضاهاي المَثَلًا^(٢)
وما سوى (ذا) ارفع بحَبِّ أو فَجَّر بالبا، ودون (ذا) انضمامُ الحَاكِثُ^(٣)

* الخلاف في تحويل (علم، وجهل، وسمع) إلى فَعْلٍ:

س: ورد مذهبان في تحويل (عَلِمَ، وَجِهَلَ، وَسَمِعَ) إلى (فَعْلٍ) بضم العين، اذكرهما.

الجواب:

ذهب ابن مالك وابنه إلى جواز ضم العين من (عِلْم) حيث مثل به في نحو: عَلِمَ الرجلُ زيدٌ.

- وصرح غيرهما بأنه لا يجوز تحويل (عَلِمَ، وَجِهَلَ، وَسَمِعَ) إلى (فَعْلٍ) بضم العين؛ لأن العرب حين استعملتها هذا الاستعمال أبقته على كسرة عينها، ولم تحولها إلى الضم، فلا يجوز لنا تحويلها بل نبقيةا على حالها كما أبقَوْهَا، فنقول: عِلِمَ الرجلُ زيدٌ، وجِهَلَ الرجلُ عمروٌ، وسَمِعَ الرجلُ بكرٌ.

(١) فيه بيان لما تجريه العرب مجرى نعم وبئس من الأفعال في المدح والذم والجمود وأنواع الفعل.

(٢) حبذا ولا حبذا تخالفان نعم وبئس في أمرين تأخير المخصوص، ولا يكون فاعلهما إلا (ذا) مفرداً مذكراً؛ لأنهما جَرَّتَا مجرى الأمثال والأمثال لا تغير.

(٣) إذا كان فاعل (حب) غير (ذا) جاز في الحاء، الضم وهو كثير والفتح وهو دونه، وجاز في الفاعل أن يكون علماً مرفوعاً، وجاز فيه الجر بالباء الزائدة.

* الخلاف في أصل (حبذا):

س: اختلف النحاة في أصل (حبذا)، اذكر المذاهب في ذلك.

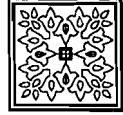
الجواب:

المشهور أن (حَبَّ) فعل ماضٍ، و(ذا) فاعل وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف. وزعم أنه مذهب سيويه، وقد اختاره ابن مالك حيث قال: (ومثل نعم: حبذا الفاعل ذا).

- وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول، وابن هشام اللخمي واختاره ابن عصفور إلى أن (حبذا) اسم وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو (حبذا) خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر، وذلك تغليباً للاسم على الفعل.

- وذهب قوم منهم ابن دُرُستَوَيْه إلى أن (حبذا) فعل ماضٍ، وزيد فاعله، وذلك تغليباً للفعل على الاسم، وهذا أضعف المذاهب.





أفعل التفضيل

* تعريف اسم التفضيل وما يتفاضل منه وما لا وكيفية التفاضل:

س: عرّف اسم التفضيل ثم اذكر ما يتفاضل منه مباشرة، وما لا يتفاضل منه مباشرة، وكيفية التفاضل منه.

الجواب:

أولاً: تعريف اسم التفضيل:

اسم التفضيل هو: ما اشتق من فعل ثلاثي، متصرف تام، قابل للتفاوت، غير دال على لون، أو عيب، وغير منفي، أو مبني للمفعول، وقع صفة لموصوف قام به الفعل بزيادة على غيره، نحو: (أكرم - وأعلم) للدلالة على الثبوت والدوام.

ثانياً: ما يصاغ منه (أفعل) التفضيل مباشرة:

يصاغ أفعل التفضيل من الأفعال التي يجوز التعجب منها، للدلالة على التفضيل مباشرة، ويكون على وزن (أفعل) فتقول: (زيد أفضل من عمرو، وأكرم من خالد) كما تقول: (ما أفضل زيدا، وما أكرم خالداً)، فكل من (فُضِّل وكُرِّم) فعل استوفى شروط الفعل الذي يصاغ منه فعلاً التعجب، واسم التفضيل مباشرة، وقد ذكر هذه الشروط ابن مالك في قوله:

قابل فضل تَمَّ غير ذي انتفا

وغير سالك سبيل فعلا

وصغهما من ذي ثلاث صرفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا

ثالثاً: ما يمتنع منه (أفعل) التفضيل مباشرة:

س: هناك أفعال يمتنع صوغ فعلي التعجب وأفعال التفضيل منها مباشرة، اذكرها.

الجواب:

- يمتنع بناء فعلي التعجب و(أفعل) التفضيل من الأفعال الآتية:
- ما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: دحرج واستخرج.
- الفعل الجامد، مثل: نعم، وبئس، وليس، وعسى، وحرى.
- ما لا يقبل المفاضلة، نحو: مات وفنى.
- الفعل الناقص، مثل: كان وأخواتها... إلخ.
- الفعل المنفي سواء أكان لازماً للنفي، مثل: (ما عاج بالدواء) أو نفيه عارض مثل: (ما ضرب).
- الفعل الذي يجيء الوصف منه على (أفعل)، مثل: أفعال الألوان، نحو: (حمر، وخضر، وصفر) والحلية، نحو: (هيف، وعيد) أو العيوب، نحو: (عور، وحول).
- الفعل المبني للمجهول سواء أكان بناؤه وضعاً، نحو: (جُنّ، وحُم) أو عارضاً، نحو: (ضرب، وعلم).

* كيفية التفاضل مما فقد شرطاً:

س: كيف تتفاضل مما فقد شرطاً من الشروط السابقة؟

الجواب:

يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط ب(أشدّ) ونحوها قياساً على التعجب فيما مضى فتقول في التفضيل: (هو أشدّ حمرةً من زيد، وأشدّ استخراجاً من زيد) كما تقول في التعجب: (ما أشدّ حمرةً، وما أشدّ استخراجاً) غير أن مصدر الفعل ينصب في التفضيل على التمييز وفي التعجب على المفعول به.

قال ابن مالك :

صُنِعَ مِنْ مَصْوُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعَجِبِ (أفعل) للتفضيل وأب اللذّ أبي^(١)
وما به إلى تعجبٍ وُصِّلَ لمانعٍ به إلى التفضيل صل^(٢)
* أحوال اسم التفضيل :

س: لاسم التفضيل أحوال ثلاثة: الإضافة، والاقتران ب(أل)، والتجرد
منهما، اشرح ذلك في ضوء ما درست.

الجواب:

لاسم التفضيل أحوال ثلاثة:

الأول: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، وله حكمان:

أحدهما: لزومه الإفراد والتذكير في جميع الأحوال.

والثاني: ذكر (من) لفظاً أو تقديراً بعده وحبواً جارةً للمفضول، وذلك

لتنزيلها منزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمها عليه كما لا
يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، وذلك نحو: (زيد أفضل من
عمرو، ومررت برجل أفضل من عمرو).

قال ابن مالك:

وأفعل التفضيلِ صلّه أبدأً تقديراً أو لفظاً ب (من) إن جردا

* حذف (من) بعد اسم التفضيل كثيراً أو قليلاً:

قد تحذف (من) ومجرورها للدلالة عليهما كقوله تعالى: ﴿أنا أكثر منك
مالاً وأعزّ نفعاً﴾؛ أي: وأعزّ منك نفعاً.

- وأكثر ما تحذف (من) ومجرورها إذا كان أفعل التفضيل خبراً كآية الكريمة
ونحوها، وهو كثير في القرآن الكريم، ويقل حذفها إذا كان حالاً كقوله:

(١) في هذا البيت بيان لما يجوز أن يصاغ منه اسم التفضيل، وما يمتنع إجمالاً.

(٢) يقاس أفعل التفضيل على فعلي التعجب فيما فقد شرطاً.

دنوتٍ وقد خلناك كالبدر أجملًا فظل فؤادي في هواك مُضَلَّلًا
 ف(أجملًا) أفعال تفضيل، وهو منصوب على الحال من التاء في (دنوت)
 وحذفت منه (من) والتقدير: (دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك
 كالبدر).

* منع ذكر (من) بعد أفعال التفضيل:

- ويمتنع ذكر (من) بعد أفضل التفضيل إذا كان ب(أل) أو مضافاً، فلا
 تقول: (زيد الأفضل من عمرو) ولا (زيد أفضل الناس من عمرو).

* تقديم (من) على أفعال التفضيل وجوباً:

ويتعين تقديم (من) على أفعال التفضيل إذا كان مجرورها اسم استفهام،
 نحو: (ممن أنت خير؟) و(من أيهم أنت أفضل؟)، أو مضافاً إلى اسم
 استفهام، نحو: (من غلام أيهم أنت أفضل؟).

* تقديم (من) على أفعال شذوذاً:

ورد تقديم (من) مع مجرورها شذوذاً، أو ضرورة في غير الاستفهام من
 ذلك قوله:

فقلت لنا: أهلاً وسهلاً وزوّدتْ جنى النحل بل ما زوّدت منه أطيباً
 إذ الأصل، ما زودت أطيب منه، فقدم (من) مع مجرورها على (أطيب).
 ومنه قول ذي الرّمة يصف نسوة بالسّمّن والكسل:

ولا عيب فيها غير أنّ سريعها قَطوفٌ، وألّا شيء منهن أكسل
 التقدير: وألّا شيء أكسل منهن، وقوله:

إذا سايرت أسماء يوماً ظعينةً فأسماء من تلك الظعينة أملحُ
 التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة. فقد قدمت (من) ومجرورها على
 (أفعل) التفضيل في الأبيات السابقة شذوذاً أو ضرورةً.

قال ابن مالك:

وإن تكن بتلو (من) مستفهما فلهما كن أبداً مقدما

كمثل ممن أنت خير؟ ولدى إخبارٍ التقديم نزرأً ورداً^(١)
الثاني: أن يكون مقروناً ب (أل) وله حكمان:

أحدهما: مطابقتها لما قبله في الإفراد والتذكير، وغيرهما، فتقول: زيد
الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهند الفضلى،
والهندان الفضليان، والهندات الفضل، أو الفضليات، ولا يجوز عدم
المطابقة لما قبله، فلا تقول: الزيدون الأفضل، ولا الزيدان الأفضل، ولا
هند الأفضل، ولا الهندان الأفضل، ولا الهندات الأفضل.

والآخر: أنه لا يجوز أن تقترن به (من) فلا تقول: زيد الأفضل من
عمرو، فأما قوله:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِيٌّ وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ
فيخرج على وجهين:

أ - زيادة الألف واللام في الأكثر، إذ الأصل: فَلَسْتُ بِأَكْثَرَ مِنْهُمْ.

ب - جعل (منهم) متعلقاً بمحذوف مجرد عن الألف واللام هو بدل من
المعرف بها، والتقدير: ولست بالأكثر أكثر منهم.

قال ابن مالك:

وتلوا (أل) طبق.....

الثالث: أن يضاف، والمضاف إليه إما نكرة وفي هذه الحال يلزم الإفراد
والتذكير كالمجرد من (أل) والإضافة، تقول: زيد أفضل رجل، وهند أفضل
امرأة، والزيدان أفضل رجلين، والهندان أفضل امرأتين، والزيدون أفضل
رجال، والهندات أفضل نساء، كما تقول: زيد أفضل من عمرو، وهند
أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو،

(١) يبين ابن مالك أنه إذا كان مجروراً (مِنْ) اسم استفهام قدمت (من) ومجرورها على
(أفعل) وجوباً؛ لأن الاستفهام له الصدارة، مثل: (مِمَّنْ أنت خير؟)، ويشذ
تقديمها في غير الاستفهام كما بينا.

والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، فيكون (أفعل) في هاتين الحالتين مذكراً مفرداً، ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

قال ابن مالك:

وإن لمنكورٍ يُضَفُّ أو جرّداً أَلْزَمَ تذكيراً وأن يوحدًا - وإما معرفة، وحكم (أفعل) التفضيل والحال هذه جواز المطابقة وعدمها إذا نوى به التفضيل، تقول: الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل النساء، والهندان أفضل القوم، وهند أفضل النساء، والهندات أفضل النساء. من غير مطابقة، ومنه قوله تعالى: ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة﴾ وتقول: الزيدان أفضلاً القوم، والزيدون أفضلو القوم، وأفاضل القوم، وهند فُضِّلِي النساء، والهندان فضلياً النساء، والهندات فُضِّل النساء أو فضليات النساء، وذلك بمطابقتها (أفعل) لموصوفه، ومنه قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾، وقد اجتمعت المطابقة وعدمها في قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون».

- فإن لم يقصد التفضيل تعيّن المطابقة، كقولهم: (الناقص والأشجُّ أعدلًا بني مروان)؛ أي: عادلًا بني مروان.

قال ابن مالك:

أضيفَ ذو وجهين عن ذي معرفه وما لمعرفه
لَمْ تنو فهو طبق ما به قرن وإن إذا نوتت معنى (من)، وإن

س: يرى ابن السراج وجوب إفراد (أفعل) التفضيل المضاف إلى معرفة حين يكون على بابه، فماذا تردّ عليه؟

الجواب:

يُرد عليه بورود المطابقة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾ فلو جعلنا (مجرميها) هو المفعول الأول لـ(جعل) و(أكابر) هو المفعول الثاني لصار نظم الآية: (وكذلك جعلنا

مجرميها أكابر) الأمر الذي يترتب عليه مطابقة (أفعل) التفضيل المجرد من (أل والإضافة) وهذا فاسد في القياس، غير وارد في الاستعمال.

* الخلاف في مطابقة (أفعل) المضاف إلى معرفة:

س: اختلف النحاة في مطابقة (أفعل) التفضيل المضاف إلى معرفة. فما موقفهم من ابن السراج الذي أوجب الأفراد؟ وما موقف المجيزين للوجهين من قول ثعلب: (واخترنا أفصحهن) بالأفراد؟

الجواب:

ورد في (أفعل) التفضيل المضاف إلى معرفة مذهبان:

الأول: لابن السراج حيث أوجب وجهاً واحداً، وهو عدم المطابقة (أي: الأفراد) وأنكر ما عداه (أي: المطابقة).

وقد ردّ عليه المجيزون بورود المطابقة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها﴾ حيث أضيف (أكابر) إلى (مجرميها) على أنه معرفّ بالإضافة إلى الضمير (ها) والواقع أن الاحتجاج بالآية هنا سهو، فلا ينهض حجة على ابن السراج لاحتمال أن يكون (أكابر) على غير بابه؛ أي بمعنى كبار، إذ المضاف إليه (مجرمين) وصف وهو لا يتعرّف بالإضافة ولا يخصص بها.

الثاني: لبعض النحاة حيث أجازوا المطابقة وعدمها لورودهما في القرآن الكريم، غير أنهم جعلوا المطابقة أفصح من غيرها، ولذلك عابوا على ثعلب قوله: (واخترنا أفصحهن) لعدم مطابقة (أفصح) مع جوازه فقالوا: ينبغي أن يأتي بالفصحى فيقول: (فصحاين).

* ما تأتي له صيغة (أفعل) من المعاني:

س: تأتي صيغة (أفعل) للتفضيل تارة، ولغيره تارة أخرى، وضّح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

الكثير في العربية مجيء (أفعل) للتفضيل، وله أحوال ثلاثة كما سبق،

نحو: زيد أفضل من عمرو، وزيد الأفضل، وزيد أفضل رجل، وزيد أفضل الرجال.

- وتأتي (أفعل) لغير التفضيل إذا كان بمعنى الفاعل، نحو قولهم: (الناقص والأشج أعدلا بني مروان)؛ أي: عادلاهم، وقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾؛ أي: عالم.

- أو كان صفة مشبهة، نحو قوله تعالى: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾؛ أي: هَيِّنٌ عليه. وقول الشاعر:

وإن مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكنُ بأعجلهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ
أي: لم أكن بعجلهم، وقوله:

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعزُّ وأطولُ
أي: دعائمه عزيزة وطويلة.

* الخلاف في قياس مجيء (أفعل) لغير التفضيل:

س: اختلف النحاة في قياس استعمال صيغة (أفعل) لغير التفضيل، اذكر المذهبين في ذلك.

الجواب:

ورد في قياس استعمال صيغة (أفعل) لغير التفضيل مذهبان:
الأول: للمبرد، وهو أنه ينقاس.

الثاني: لغيره، وهو أنه لا ينقاس، وهو الصحيح، ويؤكد ذلك أن النحويين ردوا على أبي عبيدة تفسيره (أهون) بـ(هين) و(أعز) و(أطول) في بيت الفرزدق بـ(عزيزة) و(طويلة)، وقالوا: لا حجة له في ذلك.

* رفع أفعل التفضيل الضمير المستتر والاسم الظاهر:

س: متى يرفع (أفعل) التفضيل المستتر؟ ومتى يرفع الاسم الظاهر؟ وضح ذلك.

الجواب:

لا يخلو (أفعل) التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه، أو لا،

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: (زيد أفضل من عمرو)، ففي أفضل ضمير مستتر عائد على زيد، فلا تقول: (مررت برجل أفضل منه أبوه) فترفع (أبوه) بـ(أفضل) إلا في لغة ضعيفة حكاهما سيويه.

- فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صحَّ أن يرفع الظاهر قياساً مطرداً، وذلك في كل موضع وقع فيه (أفعل) بعد نفي أو شبهة وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد) فـ(الكحل) مرفوع بـ(أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: (ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحلُ كزيد) ومثله قوله ﷺ: «ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة».

وقول الشاعر:

مررتُ على وادي السباعِ ولا أرى
أقلَّ به ركبٌ أتوه تئيباً
فـ(ركب) مرفوع بـ(أقل).

قال ابن مالك:

ورفعه الظاهر نزر ومتى
كـ (لن) ترى في الناسٍ من رفيقٍ
س: مثل لـ(أفعل) دالاً على التفضيل مرة، وعلى غيره أخرى.

الجواب:

مثاله دالاً على التفضيل (زيد أعلم من بكر).
ومثاله لغير التفضيل قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾؛ أي: عالم.

(١) يبين ابن مالك أن (أفعل) التفضيل يرفع الاسم الظاهر قياساً إذا وقع موقع فعل كقوله: لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل. فإذا لم يقع موقع فعل رفع الضمير المستتر، ولا يرفع الظاهر إلا في لغة ضعيفة حكاهما سيويه.

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾؛ أي: هين، وقول الفرزدق:
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
 أَي: عزيزة وطويلة.

س: مثل لرفع (أفعل) التفضيل الضمير المستتر مرة، والاسم الظاهر قياساً
 وندوراً أخرى؟

الجواب:

- مثال رفعه الضمير المستتر: (زيد أفضل من عمرو) وهو كثير في
 كلامهم.

- ومثال رفعه الظاهر قياساً قولهم: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه
 الكحلُ منه في عين زيد).

- ومثال رفعه الظاهر على ضعف: (مررت برجل أفضل منه أبوه).

س: بيّن ما يكثر فيه حذف (من) مع مجرورها، ما يقل، وما يجب في
 الأساليب التالية:

١ - قوله تعالى: ﴿وَأَعَزَّ نَفَرًا﴾.

٢ - قول الشاعر:

دنوتِ وقد خلناك كالبدرا أجملا

٣ - زيد الأفضل من عمرو.

٤ - زيد أفضل الناس من عمرو.

الجواب:

- في الأول يكثر حذف (من)، حيث وقع (أفعل) خبراً.

- في الثاني يقل حيث وقع أفعل حالاً.

- وفي الثالث والرابع يجب حذف (من)، حيث الثالث مقرون بـ(أل)

والرابع مضاف إلى معرفة.

س: بيّن القياس والشذوذ في الأساليب الآتية:

- ١ - زيد أفضل من عمرو.
- ٢ - هو أخصر من كذا.
- ٣ - هو أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن.
- ٤ - قوله تعالى: ﴿لِيُوسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مَتَى﴾.
- ٥ - ممن أنت خير؟
- ٦ - قال الشاعر:

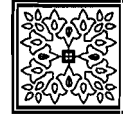
فقال لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل بل ما زودت منه أطيّب

الجواب:

الأول والرابع والخامس قياس حيث (أفضل) و(أحب) قد استوفيا الشروط الثمانية، وتقديم (من) مع مجرورها في الخامس قياس، حيث كان المجرور اسم استفهام.

- والشذوذ في الثاني والثالث والسادس حيث (أخصر) فعله زائد على الثلاثة مبني للمجهول، و(أسود) و(أبيض) فكلاهما يأتي منهما الوصف على (أفعل). والسادس شاذ حيث تقدمت (من) مع مجرورها على (أفعل) ولم يكن اسم استفهام.





النعته

* تعريف التابع وذكر أنواعه، والنعته وبيان أغراضه:

س: عرّف التابع واذكر أنواعه، ثم عرّف النعته وبيّن أغراضه.

الجواب:

أولاً: تعريف التابع وبيان أنواعه:

* التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً، فيدخل في قولك: (الاسم المشارك لما قبله في إعرابه) سائر التوابع وخبر المبتدأ، نحو: (زيد قائم)، وحال المنصوب، نحو: (ضربت زيداً مجرداً). ويخرج بقولك: (مطلقاً) الخبر وحال المنصوب، فإنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله^(١)، بخلاف التابع فإنه يشارك ما قبله في سائر أحواله من الإعراب، نحو: (جاء زيدٌ الكريمُ) و(رأيت زيداً الكريمَ) و(مررت بزيدِ الكريمِ).

* أنواع التابع خمسة هي:

- النعته، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

قال ابن مالك:

يتبع في الإعرابِ الأسماءَ الأولُ نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدلٌ

(١) إذ خبر المبتدأ لا يشارك المبتدأ في إعرابه إلا في حالة ما إذا كان المبتدأ مجرداً عن العوامل اللفظية، نحو: زيد قائم، والحال لا يشارك صاحبها في إعرابه إلا في حالة ما إذا كان منصوباً فقط، نحو: ضربت زيداً مجرداً، وإلا فلا.

* تعريف النعت وبيان أغراضه:

النعت هو: التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته، نحو: (مررت برجلٍ كريم) أو من صفات ما تعلق به - وهو سببيه - نحو: (مررت برجل كريم أبوه) فقوله: (التابع) يشمل التوابع كلها، وقوله: (المكمل... إلخ) مخرج لما عدا النعت من التوابع.

* أغراض النعت:

يرد النعت لأغراض متعددة، نذكر منها الآتي:

أ - التخصيص، نحو: (مررت بزید الخياط).

ب - المدح، نحو: (مررت بزید الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾).

ج - الذم، نحو: (مررت بزید الفاسق ومنه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾).

د - الترحم، نحو: (مررت بزید المسكين).

هـ - التأكيد، نحو: (أمس الدابر لا يعود) وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾ فالنفخة تدل على الواحدة؛ لأنها اسم مرّة، ثم جيء بالوصف (واحدة) للتأكيد.

* ما يتبع فيه النعت منعوته:

س: اذكر ما يتبع فيه النعت - بقسميه - منعوته.

الجواب:

لا يخلو النعت من أن يكون حقيقياً وهو الرفع ضميراً مستتراً يعود على متبوعه، نحو: (جاء زيد العاقل) أو سببياً وهو الرفع للاسم الظاهر المتصل بضمير المنعوت مثل: جاء زيد الكريمة أمه.

* فإن كان حقيقياً طابق المنعوت مطلقاً، وذلك في أربعة من عشرة، واحد من الرفع والنصب والخفض، نحو: (زيد رجلٌ حسنٌ) وواحد من

الإفراد والتثنية والجمع، نحو: (الزيدان رجلان حسنان) و(الزيدون رجال حسنون) وواحد من التذكير والتأنيث، نحو: (هند امرأة حسنة) و(الهندان امرأتان حسنتان) و(الهندات نساء حسنات) وواحد من التعريف والتذكير كما مرّ في الأمثلة.

وقد طابق النعت الحقيقي فيما تقدم كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعلٍ فقلت: (زيد رجل حَسَنٌ) و(الزيدان رجلان حَسْنَا) و(الزيدون رجال حَسُنُوا) و(هند امرأة حَسُنَتْ) و(الهندان امرأتان حَسُنَتَا) و(الهندات نساء حَسُنْنَ).

* وإن كان سببياً طابق منعوته في اثنين من خمسة: واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، نحو: (مررت برجل كريم أبوه) وواحد من التعريف والتنكير، نحو: (مررت برجلٍ حسنةٍ أمه) كما تقول: حسنت أمه، و(بامرأتين حسن أبواهما) و(برجالٍ حسن أبأؤهم)، كما تقول: حَسُنَ أبواهما، وحَسُنَ أبأؤهم. أما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهراً، فإن أسند إلى مؤنث أُنْث، وإن كان المنعوت مذكراً، وإن أسند إلى مذكر ذَكَر وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد أو مثني أو مجموع أفرد وإن كان المنعوت بخلاف ذلك كما سبق في الأمثلة.

قال ابن مالك:

وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا، ك (امرر بقوم كرماً)^(١)
وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا^(٢)

(١) بيان لما يتبع فيه النعت الحقيقي متبوعه وهو واحد من وجوه الإعراب وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وقد اجتمعت في قول ابن مالك: (امرر بقوم كرماً).

(٢) أي أن النعت يطابق منعوته إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً وحكمه في ذلك حكم الفعل، والحاصل أن النعت الحقيقي والسببي يتفقان في واحد من وجوه =

* ما ينعت به في كلام العرب وما لا ينعت به :

س: ورد النعت بأجناس مختلفة في كلام العرب، اذكرها تفصيلاً.

الجواب:

ورد النعت في كلام العرب بأحد الأجناس الآتية:

* الأول: المشتق، وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه .

كاسم الفاعل، نحو: (مررت بزيد العاقل)، واسم المفعول، نحو: (جاء زيد المشكور له) وأمثلة المبالغة، نحو: (جاء زيد المنحار)، والصفة المشبهة، نحو: (جاء زيد الحسن الوجه)، واسم التفضيل، نحو: (مررت بزيد الأكرم).

* الثاني: المؤول بالمشتق، ويشمل اسم الإشارة، نحو: (مررت بزيد هذا)؛ أي: المشار إليه، و(ذي) الصاحبية، نحو: (مررت برجل ذي مال)؛ أي: متمول أو صاحب مال، و(ذو) الطائية، نحو: (مررت برجل ذو قام)؛ أي: القائم والمنتسب، نحو: (مررت برجل قرشي)؛ أي: المنسوب إلى قريش .

* الثالث: الجملة وشرطها أن تكون خبرية مشتملة على ضمير يعود على المنعوت وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة، نحو: (مررت برجل قام أبوه) أو (أبوه قائم) ويستثنى من المنعوت المعرف بالألف واللام الجنسية، فيجوز وصفه بالجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَهْمَ اللَّيْلِ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ فجملة (نسلخ منه النهار) في محل رفع صفة لـ(الليل) حملاً على المعنى، أو على توهم إسقاط (أل) ويجوز أن تعرب حالاً حملاً على اللفظ، ومنه قول الشاعر:

ولقد أمرّ على اللثيم يسبني فمضيتُ ثمّت قلت لا يعنيني

فجملة يسبني فيها الوجهان اللذان مرّا في (نسلخ منه النهار)، هذا وقد يحذف الضمير العائد على الموصوف للدلالة عليه، نحو قوله:

= الإعراب وواحد من التعريف والتنكير، ويختص الحقيقي دون السببي بمطابقة منوعته في واحد من الأفراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث .

وما أدري أغيّرهم تناءٍ وطول الدهر أم مال أصابوا
التقدير: أم مالٌ أصابوه؟ فحذفت الهاء، ومنه قوله ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا
تُجْزِي عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾؛ أي: لا تجزي فيه، وفي حذف الجار والمجرور
قولان:

أحدهما: أنهما حذفاً دفعة واحدة.

والثاني: أنه حذف (في) أولاً فاتصل الضمير بالفعل، فصار تجزيه، ثم
حذف الضمير المتصل ثانياً فصار (تجزي).

* الرابع: المصدر: بشرط أن يكون مفرداً مذكراً، وأن يكون المنعوت
نكرة أي: أن حكمه في ذلك حكم الجملة، نحو: (مررت برجل عدلٍ،
وبرجلين عدلٍ، وبرجالٍ عدلٍ، بامرأةٍ عدلٍ، وبامرأتين وبنساءٍ عدلٍ) والنعته
به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى؛ أي: (الحدث) لا على
صاحبه، وللنحاة في الوصف بالمصدر مذاهب:

الأول: تأويله باسم الفاعل، نحو: (مررت برجلٍ عدلٍ) أي: عادل.

الثاني: أن يكون على حذف مضاف، فالأصل مررت برجلٍ ذي عدلٍ،
ثم حذف المضاف وأقيم (عدل) مقامه.

الثالث: النعت به دون تأويل أو تقدير مبالغة بجعل العين؛ أي: (اسم
الذات نفس المعنى)؛ أي: (الحدث): مجازاً أو ادعاء.

قال ابن مالك:

وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا، وذى، والمنتسب^(١)

ونعتوا بجملة منكرة فأعطيت ما أعطيته خبراً^(٢)

(١) بيان ما ينعت به، وهو المشتق، مثل: صعب، وذرب، وشبه الشق كاسم الإشارة
(ذا) و(ذى) الصاحبية، والطائية، والمنتسب.

(٢) أي: يشترط في جملة النعت أن تكون خبرية مشتملة على ضمير المنعوت مذكوراً
كان أو محذوفاً، وأن يكون المنعوت نكرة، أو في تأويل النكرة.

ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الأفراد والتذكيراً^(١)

* ما يمتنع الوصف به:

قال ابن مالك:

وامنع هنا إيقاع ذات الطلبِ وإن أتت فالقول أضمر تُصِبِ

س: اشرح البيت السابق في ضوء ما درست.

الجواب:

يمتنع الوصف بالجملة الطلبية أيًا كان نوع الطلب، فلا تقول: مررت
برجل اضربه، أو مررت برجل لا تضربه، أو مررت برجل ليته قائم، أو
لعله قائم، أو هل قام؟... إلخ.

- فإن جاء ما ظاهره أنه نعت بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول
على أن يكون القول المضمَر: هو الصفة، والجملة الطلبية معمول القول
المضمَر، كقوله:

حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختلَطَ جاء وابمذقِ هل رأيت الذئبَ قَطْ
فقد وقعت جملة الاستفهام (هل رأيت الذئب قَطْ؟) بعد (مذق) وهو
ممنوع، والتقدير فيها: جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب؟

* ... الخلاف في وقوع الجملة الطلبية خبراً:

س: اختلف النحاة في وقوع الجملة الطلبية خبراً، وضح المذهبين في ذلك.

الجواب:

المذهب الأول: لأكثر النحاة، وهو جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً دون
تقدير لِقَوْلٍ محذوفٍ، نحو: زيداً اضربه، أو لا تضربه، أو هل ضربته؟
- الثاني: لابن السراج والفراسي، وهو التزام تقدير القول، نحو:

(١) أي: أن النعت بالمصدر وقع كثيراً في كلامهم، غير أنهم التزموا إفراده وتذكيره
مع كل أنواع المنعوت.

اضربه، تقديره عندهم: زيد مقول فيه اضربه، وذلك قياساً على جملة النعت في (جاؤوا بمدق هل رأيت الذئب)؟

* تعدد النعت تفريقاً وجمعاً:

س: متى يفرق النعت، ومتى يثنى، ويجمع؟

الجواب:

إذا نعت غير الواحد، فإما أن يختلف النعت أو يتفق، فإن اختلف النعت وجب التفريق بالعطف، فتقول في المثنى: (مررت بالزيدين الكريم والبخيل)، قال الشاعر:

على ربعين: مسلوب وبال

وتقول في الجمع: (مررت برجال فقيه وكاتب وشاعر).

* وإن اتفق النعت جيء به مثنى أو مجموعاً، نحو: (مررت برجلين كريمين) وبرجال كرماء.

قال ابن مالك:

ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقة لا إذا ائتلف^(١)

* الاتباع والقطع في النعت:

س: متى يجوز في النعوت الاتباع، والقطع على السواء، ومتى يتعين

القطع؟

الجواب:

لا تخلو عوامل النعت من أن تكون متفقة في المعنى والعمل، أو لا.

١ - أ - إذا نعت معمولان لعاملين متحدَي المعنى والعمل أتبع النعت المنعوت رفعاً ونصباً وجرأً، نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان،

(١) يبين ابن مالك أن النعوت إذا اختلفت ألفاظها فرقت بالعطف، وإذا اتفقت ثنيت وجمعت.

وحدّثت زيداً وكلمتُ عمراً الكريمين، ومررت بزید وجزت عمراً الصالحين.
قال ابن مالك:

ونعت معموليٌ وجيدىٌ معنًى وعَمَلٍ أَتْبِعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَى^(١)
ب - إذا تكررت النعوت، وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب
اتباعها فتقول: مررت بزید الفقيه الشاعر الكاتب.

قال ابن مالك:

وإن نعوت كشرت وقد تلت مفتقراً لذكرهنّ أتبع^(٢)
٢ - فإن اختلف معنًى العاملين، أو عملهما وجب القطع، فتقول: فيما
اختلف معناهما: جاء زيد، وذهب عمرو العاقلين، أو العاقلان، بالنصب
على إضمار فعل؛ أي: أعني العاقلين، وبالرفع على إضمار مبتدأ؛ أي:
هما العاقلان.

- وتقول فيما اختلف عملهما: انطلق زيدٌ وكلمتُ عمراً الظرفين، أو
الظرفان، بالنصب والرفع على ما تقدّم من التوجيه، ونحو: مررت بزید
وجاوزت خالداً الكاتين أو الكاتبان.

قال ابن مالك:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً مبتدأً أو ناصباً لن يظهر
أي: إذا قطع النعت عن المنعوت رفع النعت على إضمار مبتدأ واجب
الحذف أو نصب على إضمار فعل واجب الحذف أيضاً، نحو: مررت بزید
الكريمُ أو الكريمُ؛ أي: هو الكريم، أو أعني الكريم، وإنما يكون القطع
إذا أقصد بالنعت المدح، نحو: مررت بزید الكريمُ، أو الذم، نحو: مررت
بعمرٍ الخبيثُ، أو الترحم، نحو: مررت بزید المسكينُ.

(١) يتعين الاتباع في نعت معمولي فعلين متحدي المعنى والعمل.

(٢) إذا كانت النعوت متعددة وكان المنعوت واحداً لا يتضح إلا بها جميعاً وجب
اتباعها.

- فأما إذا كان للتخصيص فيجوز الذكر والحذف، تقول: مررت بزید الخياط أو الخياط بالحذف؛ أي: هو الخياط، أو أعني الخياط، ويجوز ذكر المبتدأ، والفعل الناصب، فتقول: مررت بزید هو الخياط، أو أعني الخياط.

* جواز اتباع المنعوت ووجوبه:

- إذا كان المنعوت معروفاً بغير نعوته جاز فيها جميعاً الاتباع والقطع، ولا يكون المنعوت إلا معرفة، نحو: مررت بزید الكاتب الشاعر العالم، أو الكاتب الشاعر العالم.

- وإن كان المنعوت معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الاتباع وجاز فيما يتعين بدونه الاتباع والقطع، ومثل قول الشاعر:

ويأوي إلى نسوة عطل وشعثاً مراضيع مثل السعالي
فقد أتبع الأول، وهو (عطل) حيث لا يعرف المنعوت إلا به، وقطع الثلاثة الأخيرة مع جواز الاتباع حيث عرف المنعوت بدونها.
قال ابن مالك:

واقطع أو اتبع إن يكن معيناً بدونها أو بعضها اقطع معلناً

* حذف النعت أو المنعوت:

س: متى يحذف النعت أو المنعوت؟

الجواب:

إذا علم المنعوت جاز حذفه وإقامة النعت مقامه وذلك إذا دلّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾؛ أي: دروعاً سابغات، وكذلك يحذف النعت إن دلّ عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾؛ أي: البين، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾؛ أي: الناجية، وقوله تعالى: ﴿يَأْخُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾؛ أي: كل سفينة صالحة.



التوكيد

* قسما التوكيد:

س: للتوكيد قسمان، اذكرهما ثم عرّف التوكيد المعنوي، واذكر نوعيه وألفاظه وما يشترط في التوكيد بها، وهل يجوز تعدده؟ وضح ذلك.

الجواب:

التوكيد إما لفظي وسيأتي الحديث عنه بعد، وإما معنوي:
أولاً: التوكيد المعنوي وألفاظه وتعدده:

- تعريفه: التوكيد المعنوي هو: التابع المقرر أمر المتبوع في النسبة وذلك بأن يرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع، نحو: جاء زيدٌ نفسه، أو جاءت هندٌ نفسها... إلخ، فلو اقتصر على لفظ المتبوع وهو المؤكّد بفتح الكاف لاحتمل أن الجائي خبره أو غير ذلك بارتكاب مجاز، فبذكر النفس، ارتفع ذلك الاحتمال... أو في الشمول بأن يرفع توهم إرادة الخصوص فيما ظاهره العموم، كجاء القوم كلهم، أو جميعهم أو عامتهم، فلو اقتصر على ذكر المتبوع (القوم) لاحتمل أن الجائي بعض القوم لا كلهم بارتكاب مجاز، فبذكر (كل) مثلاً ارتفع ذلك الاحتمال^(١).

- ويفهم من التعريف أن التوكيد المعنوي ضربان:

أحدهما: ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكّد، وله لفظان: النفس والعين وذلك نحو: جاء زيد نفسه، فنفسه توكيد ل(زيد) وهو يرفع توهم أن يكون التقدير: جاء خبر زيد أو رسوله، وكذلك جاء زيد عينه.

(١) انظر: شرح كتاب الحدود، للفاكهي، ص ٢٥٧.

- وشرط التوكيد بالنفس والعين إضافتهما إلى ضمير مطابق للمؤكّد بفتح الكاف، نحو: جاء زيد نفسه أو عينه، وهند نفسها أو عينها.

- وإذا كان المؤكّد مثنى أو جمعاً جمعنا على (أفعل) فيقال: جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما، والهندان أنفسهما أو أعينهما، والزيدون أنفسهم أو أعينهم، والهندات أنفسهن أو أعينهن.

- كما يجوز الجمع بين النفس والعين بشرط تأخر العين عن النفس لما للنفس من أصالة الإطلاق على الذات، تقول: جاء زيد نفسه عينه، بتقديم النفس على العين، دون عطف لأن ألفاظ التوكيد إذا تعددت لا تعطف لأنها متحدة المعنى بخلاف النعوت إذا تعددت عطفت جوازاً لتغايرها.

قال ابن مالك:

بالنفس أو بالعين الاسمُ أكّداً مع ضمير طابق المؤكّدا
واجمعها بـ (أفعل) إن تبعاً ما ليس واحداً تكن متبعاً^(١)

الثاني: وهو ما يرفع توهم إرادة الشمول، وألفاظه: (كل وكلا وكلتا وجميع).

- وشرط التوكيد بكل وجميع أن يكون المؤكّد بفتح الكاف ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وأن تضاف إلى ضمير مطابق للمؤكّد، نحو: جاء الركبُ كُلُّهُ أو جميعُهُ، والقبيلة كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن. ويمتنع أن تقول: جاء زيد كله، لانتهاء الشرط إذ ليس له أجزاء تقع موقعه.

- ويؤكد المثنى المذكور بـ(لا)، نحو: جاء الزيدان كلاهما، والمؤنث بـ(كلتا)، نحو: جاءت الهندان كلتاها. وشرط التوكيد بهما أن يكون

(١) يبين ابن مالك أن التوكيد المعنوي لا يكون إلا في الأسماء فقط ومن ألفاظه النفس والعين، وشرطهما أن يضافا إلى ضمير مطابق للمؤكّد، وإذا كان المؤكّد بهما مثنى أو جمعاً جمعنا على أفعل.

المؤكد مثنى معرفة بلفظ واحد كما في المثالين، وشرط إعرابهما إعراب المثنى أن يضافا إلى ضمير المؤكد في اللغة العالية.

- ومما استعمله العرب للشمول مثل: كل (عامّة) مضافة إلى ضمير المؤكد، نحو: جاء القومُ عامّهم، وقد عدّها سيبويه من ألفاظ العموم، وقلّ من عدّها من النحاة؛ لأنها زائدة على المشهور، ولذا عبّر عنها ابن مالك: بالنافلة، والنوافل - كما هو معلوم - ليست من الواجبات أو الفرائض.

- ويجوز تعدد ألفاظ التوكيد بشرط ذكر (أجمع وجمعاء، وجمع وأجمعين بعد كل) وذلك لزيادة التوكيد، وتقوية قصد الشمول، تقول: جاء الركبُ كلّه أجمع، وجاءت القبيلة كلّها جمعاء، وجاء الرجال كلهم أجمعون، ومنه قوله تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ ونحو: جاءت الهندات كلهنّ جُمع ويمتنع تقديم أجمع وجمعاء وجمع وأجمعين على كلّ، فلا يجوز جاء الرجال أجمعون كلهم... وهكذا الباقيات.

- هذا، ويجوز إفراد أجمع وجمعاء وجمع وأجمعين عن (كل)، فيقال: جاء الركبُ أجمع، والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون، والهندات جُمع ومنه قوله: يا ليتني صبياً مرضعاً تحمّلني الذلفاء حولاً أكتعا إذا بكيت قبلتني أربعا إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا فقد أكد الدهر بـ(أجمعا) دون ذكر كل قبلها.

قال ابن مالك:

وكُلّا اذكر في الشمول وكِلا كُلّتَا جميعا بالضمير موصلا^(١)
واستعملوا أيضاً ككل فاعله من عمّ في التوحيد مثل النافلة^(٢)

(١) في هذا البيت ذكر ألفاظ التوكيد المعنوي الدالة على الشمول هي: (كل، وكلا، وكلتا، وجميع) وشرطها: أن تضاف إلى ضمير مطابق للمؤكد.
(٢) مما يجري مجرى كل في الدلالة على الشمول لفظة (عامّة) عدّها سيبويه في ألفاظ =

وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء، أجمعين ثم جُمَعَا^(١)
ودون كل قد يجيء أجمع جمعاء أجمعون ثم جُمِعُ^(٢)

* الخلافاً في توكيد النكرة توكيداً معنوياً:

س: اختلف النحاة في توكيد النكرة توكيداً معنوياً. اذكر المذهبين في ذلك مع بيان حجة كل فريق.

الجواب:

أ - ذهب البصريون إلى عدم جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً سواء أكانت محدودة ك(يوم وليلة وشهر وحول)، أو غير محدودة ك(وقت وزمن وحين) وذلك لأن ألفاظ التوكيد معارف، ولا يجوز أن يكون المتبوع وهو بمنزلة السيد أقل من منزلة التابع، وهو بمنزلة المملوك.

ب - وذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، نحو: صمت شهراً كله، ومنه قوله:

تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

وقوله:

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا

قال ابن مالك:

وإن يُفدُ توكيداً منكورٍ فُبلُ وعن نحاة البصرة المنع شملُ

= الشمول وقلّ من ذكرها من النحاة في ألفاظ التوكيد، لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدم على النافي.

(١) يجوز تعدد ألفاظ التوكيد لزيادة تقوية قصد الشمول وذلك بذكر (أجمع، وجمعاء، وأجمعين، وجمع) بعد كل وجوباً.

(٢) يجوز أفراد أجمع وجمعاء وأجمعين وجمع عن (كل) في التوكيد بها.

* ما اختلف في تثنيته من ألفاظ التوكيد:

س: اختلف النحاة في تثنية (أجمع وجمعاء) على مذهبين، اذكرهما.

الجواب:

ذهب البصريون إلى منع تثنية (أجمع وجمعاء) حيث استغنى عن تثنية (أجمع) بـ (كلا)، وعن تثنية (جمعاء) بـ (كلتا) فيقال: جاء الجيشان كلاهما، وجاء القبيلتان كلتاهما، ولا يجوز عندهم جاء الجيشان أجمعان، ولا القبيلتان جمعاوان.

- وذهب الكوفيون إلى جواز تثنيتهما ضرورة، أن يكون لكل مفرد مثني فيجوز على مذهبهم: جاء الجيشان أجمعان، والقبيلتان جمعاوان.

قال ابن مالك:

واغْنِ بِكَلْتَا فِي مَثْنَى وَكَلَا عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلًا^(١)

* توكيد الضمير بالنفس والعين:

س: يؤكد الضمير بالنفس والعين تارة وبغيرهما أخرى، فصل القول في ذلك.

الجواب:

لا يخلو الضمير من أن يكون متصلًا مرفوعاً أو غيره:

- فإذا كان ضمير رفع متصل إما أن يؤكد بالنفس والعين أو بغيرهما.

- فإن أكد بالنفس والعين وجب الفصل بين التوكيد والمؤكد بالضمير المنفصل، تقول: قوموا أنفسكم أو أعينكم، ولا تقل: قوموا أنفسكم أو أعينكم.

(١) يبين ابن مالك أن البصريين يمنعون تثنية أجمع وجمعاء حيث استغنى عنهما. بـ (كلا، وكلتا) كما استغنى عن تثنية (سواء) بتثنية (سيّ) فقال: (سيّان) ولم يقولوا: (سواء أن) وكما استغنوا عن تثنية (بعض) بتثنية (جزء) فقالوا: جزءان، ولم يقولوا: بعضان... إلخ.

- وإن أكد بغيرهما لم يلزم الفصل: بالضمير المنفصل بل يجوز الفصل وعدمه على السواء، تقول: قوموا كلُّكم، وقوموا أنتم كلُّكم.

- وإن كان غير ضمير رفع؛ بأن كان ضمير نصب أو جرّ فحكمه حكم توكيد ضمير الرفع المتصل المؤكد بغير النفس والعين، مثال ضمير النصب المؤكد بالنفس أو العين: رأيتك نفسك أو عينك بالفصل بالضمير المنفصل، ومثال ضمير النصب المؤكد بكل دون فاصل: رأيتكم كلُّكم، ويجوز رأيتكم أنتم كلُّكم بالفصل.

- ومثال ضمير الخفض المؤكد بالنفس والعين دون فاصل: مررت بك نفسك أو عينك، ويجوز: مررت بك أنت نفسك أو عينك بالفصل.
- ومثال ضمير الخفض المؤكد بكل دون فاصل: مررت بكم كلُّكم، ويجوز مررت بكم أنتم كلُّكم.

قال ابن مالك:

وإن تؤكّد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين فبعد المنفصل عينت ذا الرفع وأكدوا بما سواهما والقيّد لن يلتزما
ثانياً: التوكيد اللفظي وما يجري فيه من أقسام الكلمة:

س: عرّف التوكيد اللفظي ثم بيّن ما يجري فيه من أقسام الكلمة وحكم كلّ.

الجواب:

التوكيد اللفظي هو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به، نحو: ادرجي ادرجي.

ما يجري فيه التوكيد اللفظي:

يقع التوكيد اللفظي في الأنواع التالية:

أ - الأفعال نحو قول ابن مالك: ادرجي ادرجي، وقول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببلغتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

ب - الأسماء وهي ضربان:

- ظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ * وجاء ربك والملك صَفًّا صَفًّا* .

- ومضمرة وهي نوعان:

١ - متصلة وشرطها أن يعاد مع الضمير المؤكّد بكسر الكاف ما اتصل بالضمير المؤكّد بفتح الكاف، نحو: مررت بك بك، ورغبت فيه فيه، فقد اتصل بالضمير الواقع توكيداً ما اتصل بالضمير المؤكّد وهو حرف الجر في المثالين، ولا يجوز اتصال الضمير دون الفصل بالجار فلا تقول: مررت بكك، ولا رغبت فيهه لعدم ورود ذلك عن العرب من ناحية ولسماجته وثقله أخرى.

قال ابن مالك:

وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً كقولك: ادرجي ادرجي

ولا تُعدّ لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وصل

٢ - منفصلة وهذه يؤكد بها كل ضمير متصل مرفوعاً، نحو: قمت أنت أو منصوباً، نحو: أكرمتني أنا، أو مجروراً، نحو: مررت به هو.

قال ابن مالك:

ومضمراً الرفع الذي قد انفضل أگڈ به كل ضمير متصل

ج - الحروف: لا يخلو الحروف من أن يكون حرف جواب أو غيره:

- فإن كان الحرف ليس للجواب وجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد بكسر الكاف ما يتصل بالمؤكّد بفتح الكاف، نحو: إنّ زيدا، إنّ زيدا قائم، وفي الدار في الدار زيد، ويمتنع، نحو: إنّ زيدا قائم، وفي الدار زيد، بحذف ما اتصل بالمؤكّد.

- وإن كان الحرف جواباً مثل: (نعم، وبلى، وجير وأجل، وإي، ولا) جازت إعادته وحده، فيقال: أقام زيد؟ فتقول: (نعم، نعم). أو (لا، لا)، و(ألم يقم زيد؟) فيقول: بلى بلى.

قال ابن مالك:

كذا الحروف غير ما تحصّلا به جواب كـ(نعم وكبلى)

العطف

أولاً: عطف البيان:

* نوعا العطف، وأغراض عطف البيان وما يتبع فيه المبيّن:

س: اذكر نوعي العطف، ثم عطف البيان واذكر أغراضه، وما يتبع فيه البيان المبيّن، وفيّ يجري من الكلم؟ مع التمثيل.

الجواب:

العطف: نوعان: عطف النسق وسيأتي الكلام عليه بعد، وعطف البيان وهو المقصود بهذا الباب.

- تعريف عطف البيان:

عطف البيان هو: التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله، نحو قوله:

«أقسم بالله أبو حفص عُمرُ»

فَعُمُرُ عطف بيان؛ لأنه موضع لأبي حفص.

فخرج بقوله: (الجامد) الصفة لأنها مشتقة أو مؤولة بالمشتق، وخرج بقوله: (المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله): التوكيد وعطف النسق لأنهما لا يوضحان متبوعهما، والبدل الجامد لأنه مستقل.

- أثر مشابهة عطف البيان للعت:

ترتب علي مشابهة عطف البيان للعت اتفاقهما في أمرين:

أحدهما: الاتفاق في الأغراض فجاءت في عطف البيان على شاكلة

أغراض العت، وهي:

- توضيح المتبوع في المعارف، نحو قوله:

«أقسم بالله أبو حفص عمر»

- تخصيص المتبوع في النكرات نحو قوله تعالى: ﴿من ماء صديد﴾.
- وقوله ﷺ: ﴿من شجرة مباركة زيتونة﴾.
- المدح، نحو قوله تعالى: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام﴾.
- التأكيد، نحو قوله:

«لقائل يا نصرُ نصرًا نصرًا»

الثاني: موافقة عطف البيان لمتبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الحقيقي، نحو: مررت بالفائز زيد (زيد) قد وافق الفائز في واحد من وجوه الإعراب الثلاثة وهو الخفض، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير.

* ما يجري فيه عطف البيان:

- يجري عطف بيان في المعارف باتفاق، نحو قوله:

«أقسم بالله أبو حفص عمر»

فكل من البيان والمبين معرفتان:

- وأما النكرة فقد اختلفوا في العطف عليها عطف بيان على مذهبين:

الأول: امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وهو لأكثر النحويين.

الثاني: الجواز وهو مذهب قوم منهم ابن مالك حيث احتجوا بوروده في

القرآن في قوله تعالى: ﴿تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾، وقوله تعالى:

﴿وَيَسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾؛ (فزيتونة) عطف بيان على شجرة، و(صدید)

عطف بيان على ماء.

قال ابن مالك:

فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين^(١)

(١) يوافق ابن مالك الكوفيين في جواز وقوع عطف البيان في النكرات كما يقع في المعارف.

* تقارب البيان والبدل وتباعدهما :

س: يقول النحاة كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً إلا في مسألتين، وضّح ذلك.

الجواب:

أ - يتفق البيان والبدل ويتداخلان في كثير من الأساليب، نحو: ضربت أبا عبد الله زيداً، فلزيداً) يجوز أن نعربه بياناً وأن نعربه بدلاً، وأكثر ما يلتقي البيان مع البدل المطابق، نحو قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ * صراط الذين أنعمت عليهم، فصرط الذين يصح كونه بياناً أو بدلاً.

ب - وينفرد البيان عن البدل في مسألتين:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً، والمتبوع منادى، نحو: «يا غلامُ يعمرًا» فيعمرًا بيان لا بدل لعدم صحة وقوعه منادى منصوباً؛ لأنه علم، ولو تلا (يا) لقليل (يا يعمرُ)؛ لأنه مفرد علم، وحكمه البناء على الضم وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل، ولا يجوز هنا مع النصب.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع ب(أل)، وقد أضيف إليه صفة ب(أل)، نحو: «أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ» فزيد) يتعين أن يكون بياناً لا بدلاً لعدم صحة أنا الضارب زيد، إذ لا يجوز عند الجمهور إضافة الوصف المقرون ب(أل) إلى المجرد منها؛ بل يتعين أن يكون المضاف إليه فيه (أل)، نحو: (الجعدي الشعر) كما مرّ في باب الإضافة، ونظير (أنا الضاربُ الرجلِ زيد) قوله:

أنا ابن التارك البكريُّ بشرٌ عليه الطير ترقيه وقوعا

حيث لا يجوز (أنا ابن التارك بشر) لتجرده من (أل) وقد أجازته الفراء والفارسي.

* الخلاف في إضافة المقترن ب(أل) إلى المجرد منها:

س: اختلف النحاة في قولهم: (أنا ابن التارك البكري بشر) بين رافضٍ ومجيزٍ، وضح المذهبين في ذلك مع حجة كل فريق.

الجواب:

المذهب الأول: لأكثر النحاة ومنهم ابن مالك عدم الجواز؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فلو حذفت (البكري) لقلت: (أنا ابن التارك بشر)، فيلزم فيه إضافة الوصف المقرون ب(أل) إلى المجرد منها، وهو ممنوع عند الأكثرين؛ بل الواجب أن يكون المضاف إليه ب(أل) كذلك نحو: الجعد الشعر... وإلا وجب نصب بشر، فيقال: أنا ابن التارك بشراً.

المذهب الثاني: الجواز، وهو للفرّاء والفرّاسي، وذلك قياساً على الضاربك؛ لأن الضمير في محل جر، والضارب الرجل؛ لأن كلاً من زيد والضمير والرجل معارف والشئ يحمل على نظيره، ويقاس عليه، والله أعلم.

ثانياً: عطف النسق:

* تعريف عطف النسق وبيان قسمي حروفه:

س: عرّف عطف النسق، ثم وضح قسمي حروفه من حيث تشريك المعطوف للمعطوف عليه لفظاً وحكماً أو لفظاً فقط.

الجواب:

عطف النسق هو: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف التي سنذكرها... فخرج بالمتوسط التعت والتوكيد والبيان والبدل.

- وحروف العطف قسمان:

أحدهما: ما يشرك المعطوف عليه مطلقاً؛ أي: لفظاً وحكماً، وأحرفه (الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو)، نحو: جاء زيد وعمرو، وجاء زيد فعمرو، وجاء زيد ثم عمرو، وقدم الحجاج حتى المشاة، وأزيد عندك أم عمرو؟ وجاء زيد أو عمرو.

قال ابن مالك :

فالعطف مطلقاً بواو، ثم فا حتى، أم، أو، كفيك صدق ووفاً
والثاني: ما يشرك لفظاً فقط؛ أي: إعراباً، وأحرفه (بل، لا، لكن) فهذه
الثلاثة تشرك الثاني (المعطوف) مع الأول (المعطوف عليه) في إعرابه فقط،
نحو: ما قام زيد بل عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تضرب زيدا لكن
عمراً فقد أشركت هذه الثلاثة الثاني مع الأول في الإعراب دون الحكم،
فالحكم مع (بل ولكن) للثاني دون الأول، ومع (لا) هو للأول دون الثاني.

قال ابن مالك :

وأتبع لفظاً فحسب (بل، ولا لكن) كلم يبدؤ امرؤ لكن طلا
والطلا: ابن الظبية أو ما يولد... إلخ.

* معاني حروف العطف:

أ - معنى الواو:

س: اختلف النحاة في معنى الواو، اذكر المذهبين في ذلك مع بيان ما
تخص به دون أخواتها.

الجواب:

للنحاة في معنى الواو مذهبان:

الأول: ذهب البصريون إلى أنها لمطلق الجمع، ومعنى ذلك أنك إذا
قلت: جاء زيد وعمرو، دلّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما،
واحتمل كون (عمرو) جاء بعد زيد، أو جاء قبله، أو جاء مصاحباً له، ولا
يتعين واحد من المعاني الثلاثة إلا بالقرينة فيقال: جاء زيد وعمرو بعده،
وجاء زيد وعمرو قبله، وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بها اللاحق والسابق
والمصاحب.

قال ابن مالك :

فاعطف بواو سابقاً أو لاحقاً في الحكم أو مصاحباً موافقاً

الثاني: مذهب الكوفيين أنها للترتيب، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَى﴾ حيث عطف السابق على اللاحق، ولو كانت للترتيب ل جاء العكس.

- ما تختص به الواو:

تختص الواو دون أخواتها بأمرين:

الأول: أنه يعطف بها حيث لا يُكْتَفَى بالمعطوف عليه، نحو: اختصم زيد وعمرو إذ لا يجوز أن يقال: اختصم زيد؛ لأن الاختصام لا يقع إلا من متعدد اثنين فأكثر، ونظيره: اصطف هذا وابني، وكشارك زيد وعمرو، ويمتنع العطف بالفاء في هذا الموقع، وكذلك بقية أحرف العطف فلا يقال: اختصم زيد فعمرو.

الثاني: أنها تعطف عاملاً محذوفاً دلّ عليه معموله، وهذا المعمول إما:

- مرفوع نحو قوله تعالى: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ التقدير: اسكن أنت وليسكن زوجك الجنة، في أحد وجهين للنحاة.
- أو منصوب نحو قوله:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا
التقدير: وكحلن العيونا، فالفعل (كحلن) قد حذف اجتزاء عنه بمفعوله (العيونا).

- أو مجرور كقولهم: (وما كلُّ سوداءَ تمرّة ولا بيضاءَ شحمة) التقدير: ولا كلُّ بيضاءَ شحمة. فالعامل في الأمثلة الثلاثة محذوف بعد الواو اكتفاء بمعموله.

قال ابن مالك:

متبوعه كاضطف هذا وابني	واخصص بها عطف الذي لا يُغني
والواو وهي انفردت
معموله دفعا لوهم اتقي	بعطف عاملٍ مزالٍ قد بقي

ب - معنى الفاء، وما تختص به في الاستعمال:

س: اذكر معنى الفاء، ثم وضح ما تختص به دون أخواتها، وما تشترك فيه مع الواو.

الجواب:

تدل الفاء على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلاً به... نحو: جاء زيد فعمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿الذي خلق فسوى﴾.

- وتختص الفاء بمسألتين:

الأولى: أنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة لخلوه عن الضمير العائد على الموصول على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير، نحو: (الذي يطير فيغضب زيد الذباب)، فجملة (يغضب زيد) لا تصلح للصلة لخلوها عن الضمير، وقد عطفت بالفاء على جملة (يطير) حيث تصلح للصلة لاشتمال (يطير) على الضمير العائد على الموصول، وإنما صح ذلك؛ لأن الفاء للسببية فقامت مقام الضمير في الربط ولا يجوز العطف بـ (ثم أو الواو) أو غيرها هنا.

- إعراب المثال (الذي يطير فيغضب زيد الذباب) الذي: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. وجملة (يطير) من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة (يغضب زيد) معطوفة بالفاء على جملة الصلة لا محل لها، كذلك لأن المعطوف على الصلة صلة. والذباب: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

الثانية: أنها تعطف على متبوع محذوف، نحو قوله تعالى: ﴿أفلم تكن آياتي تتلى عليكم﴾ قال الزمخشري: التقدير ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه، وهو (ألم تأتكم).

قال ابن مالك:

والفاء للترتيب باتصالٍ

واخصص بفاءٍ عطف ما ليس صلة على الذي استقرأنه الصلة
وحذف متبوع بدا - هنا - استبح

- وتشارك الفاء والواو في جواز حذفهما مع معطوفهما للدليل يدل عليهما .

- مثال حذف الواو مع معطوفها قولهم: (راكبُ الناقةِ طليحانٍ)؛ أي: راکبُ الناقةِ والناقةُ طليحانٍ، فحذف الناقة والواو الداخلة عليها .

- ومثال الفاء قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ﴾؛ أي: فأفطر فعليه عدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ، فحذف (أفطر) والفاء الداخلة عليه .

قال ابن مالك:

والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذا لا لبس

ج - معنى (ثم):

- تدل (ثم) على تأخر المعطوف عليه منفصلاً؛ أي: متراخياً عنه، نحو: جاء زيد ثم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿والله خلقكم من ترابٍ ثم من نطفة﴾ .

د - معنى (حتى):

س: اذكر معنى حتى، وما شروط المعطوف بها؟ مثل لما تذكر.

الجواب:

حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو... وشروط المعطوف بها أن يكون بعضاً مما قبله، وغاية له في زيادة، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو نقص نحو: قدم الحجاج حتى المشاة .

قال ابن مالك:

بعضاًٍ (حتى) اعطف على كل، ولا يكون إلا غايةً الذي تلا

هـ - معنى (أم):

س: ترد (أم) في كلام العرب على ضربين، فصل القول فيهما مع التمثيل.

الجواب:

ترد أم في كلامهم على ضربين:

الأول: المتصلة، وضابطها أن تقع بعد همزة التسوية، نحو: (سواءً عليّ أقمّت أم قعدت)، ومنه قوله تعالى: ﴿سواءً علينا أجزعنا أم صبرنا﴾، أو بعد همزة أغنت عن (أي)، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟؛ أي: أيهما عندك؟ - ويجوز حذف إحدى الهمزتين عند أمن اللبس، وتكون أم متصلة كما لو كانت الهمزة موجودة مثال حذف همزة التسوية قراءة ابن محيص قوله تعالى: ﴿سواءً عليهم أنذرتهم أم تُنذرتهم﴾ بإسقاط الهمزة من (أنذرتهم). ومثال حذف الهمزة المغنية عن (أي) قول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمانٍ
والتقدير: أبسبع رمين؟ وإنما حذفها اعتماداً على وضوح المعنى.

الثاني: (أم) المنقطعة وضابطها أنها لم تسبق لا بهمزة التسوية ولا بالهمزة المغنية عن (أي)؛ أي: أنها مجردة منهما، وتفيد الإضراب مثل: (بل)، نحو قوله تعالى: ﴿لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه﴾؛ أي: بل يقولون: افتراه، ونحو: قولهم: إنها لإبل أم شاء؛ أي: بل هي شاء.

قال ابن مالك:

وأمٌ بها اعطف إثر همز التسوية أو همزة عن لفظ أي مغنية^(١)
وربما أسقطت الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمين^(٢)
وبانقطاع وبمعنى بل وفت إن تك مما قيدت به خلت^(٣)

(١) ضابط (أم) المتصلة هي الواقعة بعد إحدى الهمزتين التسوية أو المغنية.

(٢) يجوز حذف إحدى الهمزتين إن أمن اللبس.

(٣) ضابط (أم) المنقطعة هي التي خلت من إحدى الهمزتين ودلت على الإضراب.

و - معاني (أو):

س: ورد لـ (أو) أكثر من معنى في الاستعمال العربي. وضح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

ورد لـ (أو) سبعة معانٍ:

الأول: التخيير، نحو: خذ من مالي درهماً أو ديناراً، ونحو: تزوج هنداً أو أختها.

الثاني: الإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، والفرق بين الإباحة والتخيير أن الإباحة لا تمنع الجمع بين المتعاطفين، والتخيير يمنع.

الثالث: التقسيم، نحو: الكلمة: اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ.

الرابع: الإبهام على السامع، نحو: جاء زيدٌ أو عمرو إذا كنت عالماً بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾.

الخامس: الشك، نحو: جاء زيد أو عمرو إذا كنت شاكاً في الجائي منهما.

السادس: الإضراب، نحو قوله:

ماذا ترى في عيالٍ قد برمئت بهم
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية
أي: بل زادوا.

السابع: مجيئها بمعنى الواو وذلك بشرط أمن اللبس، نحو قوله:
جاء الخلافة أو كانت له قدرًا
قال ابن مالك:

خيرٌ أبخ، قسّم بـ (أو) وأبهم
واشكك وإضرابٌ بها أيضاً نمي

وربما عاقبت الواو إذا لم يُلفِ ذو النطق للبس منفذاً^(١)
 ز - معاني (إما) الثانية:

س: ترد (إما) المسبوقه بنظيرتها مرادفة لـ (أو) في أكثر معانيها، فهل العطف بها كذلك أم بالواو قبلها؟ مثل لما تقول.

الجواب:

تفيد (إما) المسبوقه بنظيرتها ما تفيده (أو) من المعاني باستثناء معنى الإضراب والواو.

- فتكون للتخير، نحو: خذ من مالي إما درهماً وإما ديناراً.
 وتكون للإباحة، نحو: جالس إما الحسن إما ابن سيرين.
 - وللتقسيم، نحو: الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف.
 - وللإبهام على السامع، والشك، نحو: جاء إما زيد، وإما عمرو. ولم تعاقب الواو مثل: (أو).
 قال ابن مالك:

ومثل (أو) في القصد (إما) الثانية في نحو: إما ذي وإما النائيه
 * هذا، وقد اختلف النحاة في العطف بـ(أما) الثانية، فذهب أكثرهم إلى أنها مثل (أو) في العطف والمعاني المتفق عليها في (أو).
 - وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان إلى أنها مثل أو في الدلالة على المعاني، وأما العطف فبالواو، إذ لا يدخل حرف العطف على نظيره.
 ح - معنى (لكن ولا):

س: تختلف أساليب العطف بكل من (لكن ولا)، وضح ذلك.

الجواب:

أولاً: أساليب العطف بـ(لكن):

- لكن العاطفة أسلوبان:

(١) ذكر ابن مالك في الأول ستة معانٍ، وذكر في الثاني المعنى السابع وهو معاقبة (أو) الواو فتكون لمطلق الجمع وذلك بشرط أم اللبس.

الأول: بعد النفي، نحو: ما ضربتُ زيداً لكن عمراً.
 الثاني: بعد النهي، نحو: لا تضربُ زيداً لكن عمراً.
 ثانياً: أساليب العطف ب(لا):
 - للعطف ب(لا) ثلاثة أساليب:

الأول: بعد النداء، نحو: يا زيد لا عمرو.
 الثاني: بعد الأمر، نحو: اضرب زيداً لا عمراً.
 الثالث: بعد الإثبات، نحو: جاء زيد لا عمرو.
 قال ابن مالك:

وأول (لكن نفياً أو نهياً، و(لا) نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا
 ط - معنى (بل):

س: تتفق (بل) مع (لكن) في أمرين، وتختلف معها في آخرين، وضَّح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

تتفق بل مع (لكن) في العطف بها بعد النفي والنهي، فتكون ك(لكن) في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها.

- مثال النفي: ما قام زيد بل عمرو، كما تقول: لكن عمرو.

- ومثال النهي: لا تضرب زيداً بل عمراً، كما تقول: لكن عمراً.

فقد قررت النفي والنهي السابقين، وأثبتت القيام لعمرو، والأمر بضربه.

* وتختلف (بل) عن (لكن) في العطف فتكون في الخبر المثبت، والأمر، فتفيد الإضراب عن الأول حتى كأنه مسكوت عنه، وتنقل الحكم إلى الثاني.

- مثال الخبر المثبت: قام زيد بل عمرو.

- ومثال الأمر: اضرب زيداً بل عمراً.

قال ابن مالك :

و(بل) ك (لكن) بعد مَضْحُوبَيْهَا كَلِمٌ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَل تَيْنَهَا
وانقل بها للثان حكم الأول في الخبر المثبت والأمر الجلي
* العطف على الضمير :

س: فصل القول في العطف على الضمير مرفوعاً كان أو منصوباً أو مخفوضاً متصلاً كان أو منفصلاً؟

الجواب:

لا يخلو الضمير من أن يكون متصلاً أو منفصلاً وعلى كل إما أن يكون في محل رفع أو نصب أو خفض .
- أولاً: ضمير الرفع :

إما متصل وإما منفصل، وعلى كل إما بارز وإما مستتر .

أ - فالمتصل البارز إذا عطف عليه وجب أن يفصل بينه وبين ما عطف إما بالضمير المنفصل وهو كثير، نحو قوله تعالى: ﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم﴾ فقد عطف (آباؤكم) على اسم كان مع الفصل بـ(أنتم).

- أو بالمفعول به، نحو: أكرمك زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿جنات عدن يدخلونها ومن صلح﴾ فقد عطف (من) على الواو في (يدخلون) للفصل بالمفعول به .

- أو بـ(لا) نحو قوله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾ .

- والضمير المتصل المستتر كالم متصل، نحو: اضرب أنت وزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ فزوج معطوف على الضمير المستتر في (اضرب) والفاصل (أنت) في أحد قولين كما سبق فيما تختص به الواو هذا، وقد ورد في الشعر العطف بلا فاصل كثيراً من ذلك قوله :

قلت: إذا أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا

(فزهرة) معطوف على فاعل أقبلت، وهو الضمير المستتر، ولم يفصل بينهما .

- وفي النثر قليلاً حكى سيويه: مررت برجل سواء والعدم، برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في (سواء).

ب - وضمير الرفع المنفصل إذا أعطف عليه لا يحتاج إلى فاصل، نحو: زيدٌ ما قام إلا هو وعمرو.

- ثانياً: ضمير النصب:

إذا عطف على ضمير النصب لا يحتاج إلى فاصل سواء كان متصلاً، نحو: زيد ضربته وعمراً، أو منفصلاً، نحو: ما أكرمت إلا إياك وعمراً.

- ثالثاً: ضمير الخفض:

إذا عطف على ضمير الخفض فيه مذهبان:

- مذهب الجمهور وجوب إعادة الخافض، نحو: مررت بك وبزيد، ولا يجوز على مذهبهم: مررت بك وزيد، دون إعادة الخافض.

الثاني: مذهب الكوفيين جواز حذف الخافض واختاره ابن مالك بدليل وروده نثراً في قراءة حمزة قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ بجر الأرحام عطفاً على الهاء المجرورة بالباء، ونظماً في قوله:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتشتُمنا
فاذهبَ فما بك وبالأيام من عجبِ
بجر الأيام عطفاً على الكاف المجرورة بالباء.

قال ابن مالك:

وإن على ضميرِ رفعٍ متَّصلٍ
أو فاصلٍ ما وبلا فصلٍ يَرِدُ
وعودُ خافضٍ لدى عطفِ على
وليس عندي لازماً إذ قد أتى
عطفُ فافصلٍ بالضمير المنفصلِ
في النظم فاشياً وضعفه اعتقدُ
ضميرِ خفضٍ لازماً قد جعلاً
في النثر والنظم الصحيح مثبتاً

س: قال ابن مالك:

وعطفك الفعل على الفعل يصح

.....

اشرح ذلك.

الجواب:

العطف يجري في الأفعال كما يجري في الأسماء إذ ليس مختصاً بقبيل والدليل على ذلك أن أحرف العطف مهملة لأنها غير مختصة، وما لا يختص لا يعمل، لذلك تعطف على الفعل كما تعطف الاسم على الاسم سواء أكانا ماضيين، نحو: جاء زيد وركب، أم مضارعين، نحو: يقوم زيد ويقعد، أم أمرين، نحو: اضرب زيد وقم.

س: قال ابن مالك:

واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا
اشرح البيت مع التمثيل.

الجواب:

يجوز عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم مشبهاً للفعل كاسم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَالْمَغِيرَاتِ صُبحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن الْمصدقينَ وَالْمصدقاتِ وَأقرضوا الله﴾.

- كما يجوز العكس فيعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل نحو قوله:

فألفيته يوماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجِرٍ عطاءً يتسحقُّ المعابرا

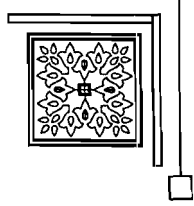
حيث عطف اسم الفاعل (مُجِرٍ) على الفعل (يبير)، وقوله:

باتَ يُغَشِّيها بِعَضْبٍ بائِرٍ يَقصدُ في أسوقها وجائرٍ

فقد عطف اسم الفاعل (جائر)، على الفعل (يقصد). والله أعلم.



البدل



* - تعريفُ البدلِ وبيانُ أقسامه :

س: عرّف البدلَ ثم فصلِ القولَ في أقسامه.

الجواب:

البدل: هو التابع المقصود بالنسبة (أي: الحكم) بلا واسطة (فالتابع) جنس يشمل كل التوابع، (والمقصود بالنسبة) فصل يخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنها مكملات للمقصود بالنسبة وهو المنعوت والمؤكّد والميّن، و(بلا واسطة) يخرج به المعطوف بـ(بل)، نحو: جاء زيد بل عمرو (فعمرو) وإن كان مقصوداً بالنسبة إلا أنه بواسطة (بل)، والمعطوف بالواو ونحوها فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة.

قال ابن مالك :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلا

* - أقسام البدل :

أقسام البدل أربعة :

الأول: بدل كل من كل، ويسمى البدل المطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، نحو: مررت بأخيك زيد، وزره خالداً، فزيد بدل مساوٍ لأخيك، و(خالداً) بدل مساوٍ للضمير في (زره).

وهذا البدل يفيد التوكيد كذلك؛ لأنه يلتقي مع التوكيد بالمرادف كما يلتقي مع عطف البيان.

الثاني: بدل بعض من كل، نحو: أكلتُ الرغيفَ ثلثه وقول ابن مالك:

(قَبْلُهُ الْيَدَا) والأصل: قَبْلُهُ يَدُهُ، فحذف الضمير وعوض عنه به (أَل) وذلك لأن شرط بدل بعض من كل أن يتصل بضمير المؤكد مطابقاً له، فثلث بدل من الرغيف بدل بعض من كل، وكذلك اليَد بدل من الضمير في قبله.

الثالث: بدل الاشتمال، وهو الدال على معنى في متبوعه، نحو: أعجبني زيدٌ علمُهُ، وقول ابن مالك: اعْرِفُهُ حَقَّهُ. فَعَلِمُهُ بدل اشتمال من زيد، وحَقَّهُ بدل اشتمال من الضمير في (اعرفه).

وشرط هذا البديل اتصاله بضمير المؤكد كذلك.

الرابع: البديل المباين للمبدل منه وهو قسمان:

أحدهما: أن يكون هو ومتبوعه مقصودان بالحكم مثل: (أكلت خبزاً لحمًا) قصدت أولاً الإخبار بأنك أكلت (خبزاً) ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحمًا، ويسمى هذا بدل الإضرابِ وبدلَ البَدَاءِ.

الثاني: أن يقصد البديل بالحكم دون المبدل منه، وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه، نحو: رأيت رجلاً حماراً، أردت أن تخبر أولاً أنك رأيت حماراً فغلطت بذكر الرجل ويسمى هذا بدل الغلطِ أو النسيان.

- ومما يصلح للنوعين قول ابن مالك: (خُذْ نَبْلاً مُدَى)؛ لأنه إن قصد البديل والمبدل منه (النبل والمدى) فهو بدل إضرابٍ وإن قصد البديل فقط وهو المدى فهو بدل الغلط.

قال ابن مالك:

مطابقاً ^(١) أو بعضاً أو ما يشتمل	عليه يلفى أو كمعطوفٍ به (بل)
وذا للإضراب اغز إن قصدا صحب	ودون قصدٍ غلطٍ به سلب
كزره خالداً وقلبه اليدا	واعرفه حقه وخذ نبلاً (مدى)

(١) يبين ابن مالك في الأبيات أقسام البديل ومثل للمطابق بقوله: (زره خالداً) ولبديل البعض بقوله: (قبله اليدا) ولبديل الاشتمال بقوله: (اعرفه حقه)، ولبديلي الإضراب والغلط بقوله: (خذ نبلاً مدى) مع اختلاف التقدير.

س: مثل ابن مالك لنوعي البدل المباين بقوله: (خذ نبلاً مدى). اذكر النوعين مع توجيه المثال وتقديره على كليهما.

الجواب:

ذكر ابن عقيل أن البدل المباين للمبدل منه قسمان: أحدهما: بدل الإضراب أو بدل البداء، وحكمه حكم المعطوف به (بل) وتقدير المثال عليه أنه إن قصد البدل والمبدل منه؛ أي: أنه قصد أولاً الأمر بأخذ المدى، ثم بدا له ثانياً قصد الأمر بأخذ النبل. الثاني: بدل الغلط أو النسيان، وتقدير المثال أنه قصد أولاً أخذ المدى لغلط فذكر أخذ النبل، فالمدى هي المقصودة بالحكم دون النبل.

* - الأجناس التي يجري فيها البدل:

أولاً: إبدال الاسم من الاسم:

أ - إبدال الظاهر من المضمَر:

س: هل يجوز إبدال الظاهر من أنواع الضمير تكليماً وخطاباً وغيبة؟ وضّح ذلك في ضوء ما درست؟

الجواب:

لا يخلو الضمير من أن يكون ضمير تكلم أو خطاب أو غيبة، والبدل كما هو معلوم إما مطابق، وإما بدل بعض، وإما بدل اشتمال، وإما مباين، فإن كان الضمير للمتكلم المفرد اشترط أن يكون البدل إما بدل اشتمال، نحو قوله:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لِنِ يَطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلْمِي مِضَاعَا
حيث أبدل (حلمي) من ياء المتكلم في ألفيتني بدل اشتمال. أو بدل بعض، نحو قوله:

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي، فَرَجُلِي شَثْنَةُ الْمُنَاسِمِ
فأبدل (رجلي) من ياء المتكلم في (أوعدني) بدل بعض من كل.

- وإن كان لجمع المتكلمين اشترط أن يكون مقتضياً للإحاطة والشمول والبدل بدل كل من كل، نحو قوله تعالى: ﴿تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا﴾ فأولنا بدل من (نا) في (لنا).

- وإن كان ضمير خطاب فلا يجوز الإبدال منه، نحو: رأيتك زيداً فلا يجوز عند الجمهور إبدال (زيداً) من الكاف في (رأيتك).

- وإن كان ضمير غيبة جاز إبدال الظاهر منه مطلقاً سواء أكان البدل بدل كل من كل، نحو: زره خالدأ، أو اشتمال، نحو: اعرفه حقه، أو بدل بعض، نحو: قلبه اليدا.

ب - إبدال الظاهر من الظاهر:

جائز مطلقاً كما تقدم في أقسام البدل، نحو قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم﴾ في البدل المطابق، وقولنا: أكلت الرغيفَ نضفَهُ في بدل بعض من كل، وأعجبني زيدٌ علمُهُ في بدل الاشتمال، ونحو: خُذْ نَبْلاً مُدَى في بدل المباين.

الإبدال مما تضمن استفهاماً أو شرطاً:

س: إذا كان المبدل منه مضمناً معنى حرف الاستفهام أو حرف الشرط، فماذا يراعى في البدل؟

الجواب:

إذا أبدل من اسم استفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل، نحو: من ذا أسعيد أم علي؟ وما تفعل أخيراً أم شراً؟ ومتى؟ تأتينا أغدأ أم بعد غد؟

- وإذا أبدل من اسم الشرط وجب دخول إن على البدل، نحو: من يقيم إن زيد وإن عمرو أقم معه - وما تصنع إن خيراً وإن شراً تُجز به - ومتى تسافر إن غدأ أو بعد غد أسافر معك: وهذا أيضاً من قبيل إبدال الاسم من الاسم كما سبق.

ثانياً: إبدال الفعل من الفعل:

كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل، نحو قول ابن مالك:

من يصل إلينا يَسْتَعِنُ بنا يُعَنُ

فأبدل (يستعن بنا) من (يصل إلينا)، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة﴾، (يلق) بدل من (يفعل) بدل كل من كل.

ثالثاً: إبدال الجملة من الجملة سواء أكان البذل بدل بعض من كل، نحو قوله تعالى: ﴿أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين﴾ أو بدل اشتمال، نحو قوله:

أقول له ارحلْ لا تُقِيمَنَّ عندنا

أو بدل غلط، نحو: قم اقعُدْ.

قال ابن مالك:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا	تُبْدِلُهُ إلا ما إحاطة جلا
أو اقتضي بعضاً أو اشتمالاً	ك(إنك ابتهاجك استمالاً) ^(١)
وبدلاً المضمّن الهمز يلي	همزاً ك(من ذا أسعيد أم علي) ^(٢)
ويبدلُ الفعلُ من الفعل ك(مَنْ	يَصِلُ إلينا يَسْتَعِنُ بنا يُعَنُ) ^(٣)

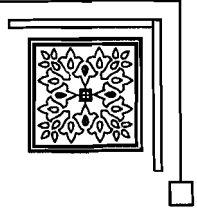


(١) يبين ابن مالك أن بدل الاسم الظاهر من ضمير التكلم يشترط فيه أن يكون دالاً على الإحاطة، وإن كان ضمير غيبة جاز إبدال الظاهر منه مطلقاً سواء أكان البذل بدل كل أو بعض أو اشتمال.

(٢) يلزم ذكر همزة الاستفهام مع البذل إذا كان المبدل منه اسم استفهام، كذلك تذكر أداة الشرط إن مع البذل (إن) كان المبدل منه اسم شرط.

(٣) مما يجري فيه البذل: إبدال الفعل من الفعل.

النداء



* تعريف النداء وبيان أدواته باعتبار منزلة المنادي قرباً وبعداً مندوباً أو غيره:

س: عرّف النداء، ثم اذكر أدواته، وكم قسماً له؟

الجواب:

أولاً: تعريف النداء، وبيان أدواته:

النداء هو: الاسم المطلوب إقباله حقيقة: ك(يا زيد) أو حكماً، نحو: (يا سماء، يا أرض، يا جبال) بحرف من أحرف النداء وهي: (يا - أيا - هيا - آ - أي - آي - وا) نائب في العمل مناب ما حذف وجوباً، وهو (أدعو) أو (أنادي) للتخفيف والدلالة على الإنشاء.

ثانياً: أقسام حروف النداء:

لا يخلو المنادي من أن يكون مندوباً أو غيره فإن كان غير مندوب فإما أن يكون:

- بعيداً أو في حكمه (بأن يكون نائماً أو ساهياً) فله من حروف النداء (يا - أي - آ - أيا - هيا)، نحو: يا زيد - وأي زيد - وآزيد - وآيا زيد - وهيا زيد).

- أو قريباً فله الهمزة، نحو: (أزيد أقبل).

وإن كان مندوباً وهو المتفجع عليه، أو المتوجع منه، فله (وا).

مثال المتفجع عليه: (وازيداه)، ومثال المتوجع منه: (واظهره، واكبده)، وقد تستعمل (يا) أيضاً عند عدم التباسه بغير المندوب، نحو: قول جرير:

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
فإن التبس تعيّنت (وا) وامتنعت (يا).

قال ابن مالك:

وللمنادى الناء أو كالناء «يا»، وأي، وآ كذا «أيا» ثم «هيا»
والهمز للنادي، و(وا) لِمَنْ نُدِبُ أو «يا» وغيرُ (وا) لدى اللبس اجتنب^(١)

* ما تتميز به (يا) عن أخواتها:

س: تتميز (يا) عن أخواتها بعموميتها، وضح ذلك.

الجواب:

تتضح عمومية (يا) وخصائصها بالأمر الآتية:

١ - أنها تكون للقريب والتوسط والبعيد، وأخواتها منها ما هو
للقريب كالهزمة، ومنها ما هو للمتوسط عند قوم ك(أي) ومنها ما هو
للبعيد ك(أيا وهيا) وذلك لأنها أم الباب، وللأمهات من التوسع ما ليس
لغيرها.

٢ - تختص (يا) بنداء اسم الله تعالى، نحو: (يا الله - يا الله) بينما لا
يستعمل في هذا الموضع غيرها من أخواتها.

٣ - لا يستعمل من أدوات النداء في بابي (الاستغاثة والندبة) غيرها،
نحو: (يا لله للمسلمين) في الاستغاثة، ونحو: (وقمت فيه بأمر الله يا عمرا)
وذلك عند أمن اللبس في الندبة.

٤ - لا يحذف غيرها من أدوات النداء، نحو قوله تعالى: ﴿يوسفُ
أعرض عن هذا﴾ والتقدير: يا يوسفُ، فلا يقدر سواها، وذلك لأنها أم
الباب كما سبق.

(١) ينادى البعيد أو ما في حكمه كالنائم والساهي ب(يا) و(أي) و(آ) و(أيا) و(هيا)
وينادي القريب بالهزمة، والمندوب ب(وا) كثيراً و(يا) قليلاً عند أمن اللبس.

* ما يمتنع معه حذف حرف النداء، وما يقل معه الحذف وما يجوز على السواء:

س: هناك أسماء يمتنع معها حذف حرف النداء، وأخرى يقل الحذف معها وثالثة يجوز الحذف والذكر، فصل القول في ذلك؟

الجواب:

أولاً: الأسماء التي يمتنع معها الحذف ثلاثة:

١ - المندوب: نحو: (يا عمرا)، ونحو: (وازيده).

٢ - الضمير: نحو: (يا إياك قد كفيتك)، ونحو: قول الشاعر:

يا أبجرُ ابنَ أبجرٍ يا أنتا أنت الذي طَلقتَ عامَ جعتا

٣ - المستغاث، نحو: (يا لزيد لعمرو).

فهذه المواطن الثلاثة يجب فيها ذكر حرف النداء.

ثانياً: ما يقل معه الحذف، وهو نوعان:

١ - اسم الإشارة، نحو: (يا هذا) ويقل (هذا) ومنه في القرآن الكريم

قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾؛ أي: يا هؤلاء.

وقول الشاعر:

ذا ارعوا فليس بعد اشتعال الرُّ رأسٍ شيباً إلى الصبا من سبيل

أي: يا ذا.

٢ - اسم الجنس، نحو: (يا كروان) و(يا ليل) ويقل الحذف في قولهم:

(أصْبَحْ لَيْلُ)؛ أي: يا ليلُ و(أطرق كراً)؛ أي: يا كرا وأصله يا كروان

رُحْم، بحذف الألف والنون من الآخر فصار (يا كرو) ثم قلبت الواو ألفاً

لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (كراً).

ثالثاً: ما يجوز معه الحذف والذكر: وهو العلم:

يجوز حذف حرف النداء وذكره فيما عدا الأنواع الخمسة السابقة، وذلك

مثل العلم، سواء أكان مفرداً، نحو: (يا زيدُ أقبل) بذكر حرف النداء،

ويجوز فيه (زيدُ أقبَلُ) بحذف حرف النداء، ومنه في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾؛ أي: (يا يوسف).

أو مركباً، نحو: (يا عبد الله اركب) بذكر حرف النداء، ويجوز: (عبد الله اركب) بحذف حرف النداء.

س: بين ما يمتنع معه حذف حرف النداء، وما يقل، وما يجوز فيما يلي:
(أنت - عمرو - هاتان - هذان - نجم - طائر - عبد الرحمن - زيداه - لله للمسلمين).

الجواب:

يمتنع حذف حرف النداء مع (أنت - زيداه - لله - للمسلمين) بل يجب ذكر حرف النداء فتقول: (يا أنت)، و(وازيداه) و(يا لله للمسلمين).

- ويقلّ الحذف مع (هاتين - هذين - نجم - طائر)؛ إذ يكثر ذكر الحرف فتقول: (يا هاتان) و(يا هذان) و(يا نجم) و(يا طائر) لمعين.

- ويجوز الذكر والحذف على السواء مع (عبد الرحمن - عمرو) فتقول: يا عمرو أحسن إلى الناس، ويا عبد الرحمن أقبَل، كما يجوز الحذف فتقول: عمرو أحسن إلى الناس، وعبد الرحمن أقبَل.

* الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس:

س: اختلف النحاة في حذف حرف النداء مع الإشارة واسم الجنس، اذكر المذهبين في ذلك.

الجواب:

ورد في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس مذهبان:

الأول: منع الحذف مطلقاً قياساً له على الضمير لإبهامهما.

الثاني: الجواز على قلة، وهو مذهب طائفة من النحويين، وقد تبعهم ابن مالك حيث قال: (ومن يمنعه فانصر عاذله)، وقد احتج هؤلاء لجواز الحذف بورود السماع به مع اسم الإشارة في القرآن الكريم، نحو قوله

تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾؛ أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر:
 ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرُّ رأس شيباً إلى الصبا من سبيل
 أي: يا ذا ارعواء، وكذلك ورد الحذف مع اسم الجنس في قولهم:
 (أصبح ليل)؛ أي: يا ليل، و(أطرق كرا)؛ أي: يا كرا.

* المنادي المبني والمعرب:

س: ينقسم المنادي من حيث البناء والإعراب إلى قسمين، فصل القول
 في ذلك.

الجواب:

المنادى قسمان:

الأول: المبني، وهو نوعان:

أحدهما: العلم المفرد، وحكمه البناء على ما يرفع به، فيبنى على الضم
 الظاهر إذا كان مفرداً معرباً قبل النداء، نحو: يا زيد، ويا هند أو جمع
 مؤنث، نحو: يا هندات، ويبنى على الألف إن كان مثنى، نحو: يا زيدان،
 ويا هندان، ويبنى على الواو إن كان جمع مذكر سالماً، نحو: يا زيدون.

- ويبنى على الضم المقدر على آخره إن كان مبنياً قبل النداء، نحو:
 يا هذا، ويا سيويه ويا حذام في لغة أهل الحجاز، وحكم تابعه حكم تابع
 الأول في جواز رفعه حملاً على الضم المقدر، ونصبه حملاً على المحل
 فيقال: يا هذا العاقل والعاقل بالرفع والنصب كما يقال: يا زيد الظريف
 والظريف بالرفع والنصب.

والآخرة: النكرة المقصودة، نحو: يا رجل، ويا رجلان، ويا رجُلون،
 سواء أكانت النكرة غير موصوفة كما تقدم أو موصوفة بابن، نحو: يا غلام
 ابن عمرو.

قال ابن مالك:

وابن المعرف المنادي المفردا على الذي في رفعه قد عهدا

وانو انضمام ما بنوا قبل النداء وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدًّا
والضمُّ إن لم يلِ الابنُ علما

أي: أن المنادى المفرد المعرفة قبل النداء، والمعرفة بالنداء، (النكرة المقصودة) بينان على ما يرفعان به سواء أكانت النكرة موصوفة بابن كما أشار ابن مالك بقوله: (والضمُّ إن لم يكن الابنُ علماً)، أو غير موصوفة، نحو: يا غلامُ، وأما المبني قبل النداء، مثل: (هذا وسيبويه وحذام) فيقدر فيه الضم عند النداء وحكم تابعه حكم تابع المنادى المعرب قبل النداء في نحو: يا زيدُ الظريفُ والظريفُ بالرفع والنصب.

والثاني: المنادى المعرب وهو ثلاثة أنواع:

الأول: النكرة غير المقصودة، نحو: قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، وقول الشاعر:

أيا راكباً إمّا عرضتَ فبلّغنا نَدَا مَا يَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلْقَا

الثاني: المضاف سواء أكانت الإضافة لفظية، نحو: يا ضاربَ عمرو أكفّف، أو معنوية، نحو يا غلامَ زيد، ويا صاحبَ الفضلِ أكثّر.

الثالث: الشبيه بالمضاف، وهو ما كان المنادى فيه وصفاً رافعاً لما بعده كالصفة المشبهة، نحو: يا حسناً وجهه، أو ناصباً له كاسم الفاعل في نحو: يا طالعاً جبلاً أو كان عدداً معطوفاً، نحو: يا ثلاثةً وثلاثين فيمنُ سمي بهذا العدد.

قال ابن مالك:

والمفرد المنكور، والمضافا وشبّههُ انصِبَ عادِمًا خلاقًا

* أحوال المنادى المبني على الضم:

س: للمنادي المبني على الضم ثلاثة أحوال، فصل القول فيها مع بيان حكمه في كل.

الجواب:

للمنادى المبني على الضم ثلاثة أحوال:

الأول: البناء على الضم سواء أكان علماً، نحو: يا زيد، أو نكرة مقصودة، نحو: يا رجل، غير موصوف كما تقدم، أو موصوف بغير ابن، نحو: يا زيد الظريف، وقد تقدم بيان ذلك فلا حاجة إلى إعادته.

الثاني: جواز بنائه على الضم، أو الفتح بناءً أو اتباعاً وهو نوعان:

أ - أن يكون علماً، موصوفاً بابن، مضافاً إلى علم، نحو: يا زيد بن عمرو بالبناء على الضم، ويا زيد بن عمرو بفتح الدال من زيد بناءً أو اتباعاً وفي هذه الحالة يجب حذف ألف ابن خطأً، فإن فصل بينه وبين ابن بفواصل أو أضيف ابن إلى غير علم وجب الضم وامتنع الفتح، نحو: يا زيد الظريف - ابن عمرو، ويا زيد ابن أخينا بالبناء على الضم فقط.

قال ابن مالك:

ونحو زيد ضُمّ وافتحَنَ من نحو: أزيد بن سعيد لا تهنُ
والضُمُّ إن لم يل الابنُ علماً أو يل الابنَ علمٌ قد حتما
ب - أن يكون العلم مكرراً مضافاً، نحو: يا سعدُ سعدُ الأوسِ، ويا تيمُّ تيمُّ عدي:

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ

فيجب نصب الثاني، ويجوز في الأول: الضم والنصب.

- فإن ضُمَّ الأولُ، كان الثاني منصوباً على التوكيد اللفظي، أو على إضمار (أعني) أو على البدلية أو عطف البيان أو على النداء؛ أي: على تقدير (يا) مع الثاني.

- وإن نصب الأول ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه أن (سعداً) الأول مضاف إلى الأوس، و(سعداً) الثاني زائد بين المضاف والمضاف إليه؛ أي: مقحم بينهما؛ أي: معترض بينهما.

والثاني: مذهب المبرد أن (سعداً) الأول مضاف إلى محذوف مثل ما أُضيف إليه الثاني، وهذا من باب الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وأن

الأصل: يا تيم عديّ تيم عدي، فحذف (عدياً) الأول لدلالة الثاني عليه وفي المسألة مذهباً آخران لم يذكرها ابن عقيل.

قال ابن مالك:

في نحو: سعدُ سعدَ الأوس ينتصب ثانٍ، وضمّ وفتح أولاً تُصِبُ الثالث: جواز البناء على الضم منوناً تنوين الضررة والإعراب نصباً على التشبيه بالنكرة غير المقصودة أو إجراء له مجراها، وذلك في الضرورة الشعرية، مثال الرفع مع التنوين ودونه قوله:

سلامُ اللّهِ يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام
ومثال النصب قوله:

ضربتَ صدرها إليّ وقالتُ يا عدياً لقد وقتك الأواقي
فنصب (عدياً) حين اضطر إلى تنوينه مع أنه، علم مفرد، وإنما نصب (عديّ) تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة، أو أنه استصحب الأصل في المنادى لأنه مفعول به معنى، غير أن الخليل وسيبويه اختارا الضم مطلقاً، واختار أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر النصب مطلقاً، وأما ابن مالك والأعلم فقد اختارا ضم العلم وفاقاً للخليل وسيبويه في قوله:

سلام اللّهِ يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام
ونصب اسم الجنس لمعين، نحو قوله:

أعبداً حل في شعبي غريباً

قال ابن مالك:

واضمم أو انصب ما اضطراراً نوناً مما له استحقاق ضم بيّناً

* ما يختص به لفظ الجلالة في باب النداء:

س: يختص لفظ الجلالة في باب النداء بأمور، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

يختص لفظ الجلالة في باب النداء بالأمور الآتية:

الأول: أنه لا يدخل عليه من أدوات النداء غير (يا)، نحو: يا الله بقطع الهمزة ويا الله بوصلها أو حذفها.

الثاني: أنه يستثنى مما فيه (أل) فيدخل عليه حرف النداء كما تقدم؛ لأن (أل) فيه عوضية وليست مُعرِّفة كما صارت كالجزء منه فلا تنفصل عنه بحال من الأحوال ف(أل) العوضية تجتمع مع (يا) بخلاف المعرفة عند البصريين، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة، نحو قوله:

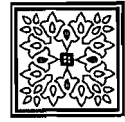
فيا الغلامان اللذانِ فرًا إياكما أن تعقبانا شرًا
ونظير لفظ الجلالة في جواز دخول حرف النداء عليه مع وجود (أل) المحكي من الجمل، نحو: (يا لرجلُ المنطلقُ أقبلُ) سمي بهذه الجملة.

الثالث: أن الأكثر في نداء اسم الله (اللهم) بميم مشددة في الآخر هي عوض من (يا) في أوله، ولا يجوز الجمع بين (يا والميم المشددة) إلا في الضرورة، نحو قوله:

إنِّي إذا ما حدثُ أَلَمًا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا
قال ابن مالك:

وباضطرارٍ حُصَّ جمع (يا وأل) أَلَا مع اللّهِ ومحكّي الجمل
والأكثرُ (اللَّهُمَّ) بالتعويضِ وشذَّ (يا اللَّهُمَّ) في قريض





أنواع تابع المنادى

وما يجوز في كل من وجوه الإعراب

س: متى يجب في تابع المنادى المبني على الضم والنصب؟ ومتى يجب فيه الرفع؟ ومتى يجوز فيه الرفع والنصب؟ ومتى يكون حكم التابع حكم المنادى المستقل إعراباً أو بناءً؟

الجواب:

أولاً: يجب نصب تابع المنادى المبني على الضم بشرطين:

- ١ - إذا كان نعتاً أو بياناً أو توكيداً.
 - ٢ - إذا كان مضافاً مجرداً من (أل).
- مثال النعت: يا زيدُ صاحبَ عمرو - ومثال البيان: يا زيدُ أبا عبد الله -
ومثال التوكيد: يا تميمُ كلكمُ أو كُلهُم.

قال ابن مالك:

تابع ذي الضم المضاف دون أل ألزمه نصباً كأزيدُ ذا الحيل

ثانياً: يجب رفعه إذا كان:

- نعتاً لـ (أيّ) سواء أكان اسمَ إشارةٍ، نحو: يا أيهذا أقبل أم اسم موصول،
نحو: يا أيها الذي فعل كذا أو اسم جنس محلي بـ(أل)، مثل: يا أيها الرجلُ،
فالرجل صفة لـ(أيّ) وهو مرفوع وجوباً عند الجمهور، وأجاز المازني نصبه
قياساً على جواز نصب الظريف في قولك: يا زيدُ الظريفُ بالرفع والنصب.

قال ابن مالك:

وأيها مصحوب (أل) بعدُ صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة

وأبهذا أيها الذي ورد ووصف أيّ بسوى هذا يُردّ^(١)
 * - أو نعتاً ل(اسم لإشارة) وذلك إذا كان النعت اسم جنس محلي
 ب(أل)، نحو: يا هذا الرجلُ، إن جعل (هذا) وُضلة لندائه.
 قال ابن مالك:

وذو إشارة كأيّ في الصفة إن كان تركها يفيت المعرفة
 ثالثاً: ما يجوز فيه الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المحل
 وهو أنواع:

أ - النعت المقرون ب(أل) سواء أكان مضافاً، نحو: يا زيدُ الكريمُ الأب،
 برفع الكريم ونصبه، أو غير مضاف، نحو: يا زيدُ الظريفُ والظريفُ، برفع
 الظريف ونصبه.

ب - عطف البيان والتوكيد المجردين من (أل والإضافة)، مثال البيان:
 يا رجلُ زيدٌ وزيداً، ومثال التوكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين.

ج - تابع اسم الإشارة إذا اعتبرنا اسم الإشارة منادى، نحو: يا هذا
 الرجلُ والرجلُ بالرفع والنصب كما تقول: يا زيدُ الظريفُ والظريفُ بالرفع
 والنصب قال ابن مالك: (وما سواه انصب أو ارفع)؛ أي: ما سوى
 المضاف المجرد من (أل) يجوز فيه النصب والرفع.

د - عطف النسق المقرون ب(أل) يجوز فيه الرفع حملاً على اللفظ
 والنصب حملاً على المحل، نحو قوله تعالى: ﴿يا حبالُ أوبي معه والطيرُ﴾
 برفع (الطير) ونصبه، ونحو: يا زيدُ والغلامُ، غير أن المختار - عند الخليل
 وسيبويه ومن تبعهما - الرفع وهو اختيار ابن مالك حملاً على اللفظ،
 والمختار عند أبي عمرو وعيسى بن عمر النصب حملاً على المحل.

قال ابن مالك:

وإن يكن مصحوبَ (أل) ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى

(١) في البيتين بيان لما تنعت به أيّ في النداء، وهو ثلاثة: اسم الجنس المحلى بأل،
 واسم الإشارة، والاسم الموصول.

رابعاً: ما حكمه المنادى المستقل، وهو ضربان: البدل وعطف النسق المجردان من (أل). فيجب رفعهما إن كانا مفردين، ونصبهما إن كانا مضافين. - مثال ما يجب رفعه في البدل: يا رجلُ زيدُ، وفي النسق: يا رجلُ وزيدُ، كما يجب رفعه لو قلنا: يا زيدُ.

- ومثال ما يجب نصبه في البدل: يا زيدُ أبا عبد الله، وفي النسق: يا زيدُ وأبا عبد الله كما يجب نصبه لو قلنا: يا أبا عبد الله.
قال ابن مالك:

..... واجعلا كمستقل نسقاً وبدلاً

س: في الأسلوبين التاليين ما اتفق على جواز رفعه ونصبه من تابع المنادى، وما اختلف فيه، وضح ذلك (يا زيدُ الظريف - يا أيها الرجلُ).

الجواب:

في قولك: يا زيدُ الظريفُ اتفق النحاة على جواز رفع (الظريف) حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المحل؛ لأنه نعت مقرون بـ(أل) فتقول: يا زيدُ الظريفُ بالرفع، والظريفُ بالنصب.

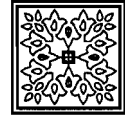
- وفي قولك: يا أيها الرجلُ، الجمهور على أنه يجب ضمه؛ لأنه المقصود بالنداء، وأجاز المازني نصبه قياساً على الظريف كما وردت القراءة به في قوله تعالى: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾.

س: قولك: يا رجلُ زيدُ، فزيدُ يصلح أن يكون بياناً وأن يكون بدلاً، بين حكم كل من الإعراب.

الجواب:

إذا اعتبرنا زيداً عطف بيان جاز فيه الرفع على الاتباع والنصب على المحل، مثل: (الظريف) في (يا زيدُ الظريفُ والظريفُ).

- وإذا اعتبرناه بدلاً وجب رفعه؛ لأنه كالمنادى المستقل، ولأن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه قال: يا رجلُ يا زيدُ.



المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

أولاً: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

س: بيّن اللغات الجائزة في ياء المتكلم من أنواع المنادى الآتية:
(يا ضاربي - يا فتاي - يا قاضي - يا غلامي - يا أبي).

الجواب:

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لا تخلو إضافته من أن تكون لفظية أو معنوية، فإن كانت لفظية، نحو: يا ضاربي. ففي الياء لغتان إثباتها ساكنة، نحو: يا ضاربي، أو مفتوحة، نحو: يا ضاربي. هذا في الصحيح، أما إن كان منقوصاً، نحو: القاضي، ففي الياء لغة واحدة وهي إثبات الياء مفتوحة، نحو: يا قاضي. بالإدغام في ياء (قاضي) المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين حالي الرفع والجرّ.

- وإن كانت إضافته معنوية ففيه التفصيل الآتي:

أ - إن كان المضاف مقصوراً ففي الياء لغتان: إثباتها مفتوحة بعد الألف في لغة الجمهور، نحو: يا فتاي، وهذيل تبدل الألف ياء وتدغم الياء في الياء مفتوحة أيضاً، نحو: يا فتَيّ، ويا بُشْرَيّ، قال شاعرهم:

سبقوا هَوَيّ وأعنقوا لهواهم فَتُحْرُمُوا ولكلّ جنبٍ مصرعُ

ب - وإن كان المضاف صحيح الآخر ففيه ست لغات:

الأولى: حذف الياء استغناءً بالكسر قبلها نحو: يا غلام، ويا عبد، وهذا هو الأكثر.

الثانية: إثبات الياء ساكنة، نحو: يا غلامي ويا عبدي وهذه دون الأولى في الكثرة.

الثالثة: قلب الياء ألفاً ثم حذفها استغناءً عنها بالفتحة قبلها، نحو: يا غلام، ويا عبد.

الرابعة: قلب الياء ألفاً، نحو: يا غلاماً، ويا عبداً.

الخامسة: إثبات الياء مفتوحة، نحو: يا غلامي ويا عبدي.

السادسة: حذف الياء ثم إعرابه إعراب النكرة المقصودة، نحو: يا غلام، ويا عبد.

- أما (أبي) ومثله (أمي) ففيهما أربع لغات زيادة على الست المتقدمة في (غلامي وعبدي)، وهي:

السابعة والثامنة: حذف الياء والتعويض عنها بالتاء مكسورة أو مفتوحة، نحو: يا أبت ويا أمّت، ويا أبت ويا أمّت، وأجاز الفراء: يا أبت بالضم (المعاني ٣٢/٢).

التاسعة والعاشرة: يا أبت وأمّتي بالجمع بين العوض (التاء) والمعوض عنه وهو الباء. ويا أبتا وأمّتا كذلك حيث قلب الياء ألفاً وجمع بينهما وبين العوض وهو التاء، وقد منعهما ابن عقيل لشذوذهما.

قال ابن مالك:

واجعل منادى صَحَّ إن يُضَفَّ ليا كعبدِ عبدي عبدَ عبدًا عبدًا
وفي النداء أبتِ أمّتِ عرض واكسرْ أو افتحْ ومن اليا التا عوض
ثانياً: المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم:

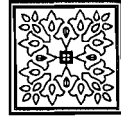
س: قال ابن مالك:

وفتحْ أو كسرْ وحذفْ الياء استمر في (يابن أمّ، يابن عمّ - لا مفرّ)
اشرح البيت.

الجواب:

إذا أُضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء، نحو:
يا ابن أخي - يا ابن خالي، وذلك لقلّة استعمالهما إلا إذا كان المضاف إلى
الياء (أمّاً أو عمّاً) فتحذف الياء تخفيفاً وتفتح الميم منهما أو تكسر فتقول:
يا ابن أمّ أقبل، ويا ابن عمّ لا مفرّ، بفتح الميم وكسرها وذلك لكثرة
الاستعمال.





أسماء لازمت النداء

س: هناك أسماء خصتها العرب بيباب النداء، فصل القول فيها.

الجواب:

الأسماء التي تستعمل في النداء، ولا تستعمل في غيره إلا شذوذاً هي:
الأول: (فُل)، نحو: يا فُلُ؛ أي: يا رجلُ أو يا زيدُ، فهو كناية عن كل مفرد مذكر معرفة ومثله (يا فلةُ)؛ أي: يا امرأة أو يا هند، فهي كناية عن كل مفرد مؤنث معرفة.

الثاني: ما جاء على (فُعَلان)، نحو: (لُؤمان) للعظيم اللؤم، أو (فُعَلان)، نحو: (نُؤمان) للكثير النوم فيقال فيهما: يا لُؤمانُ، ويا نُؤمانُ.

الثالث: ما جاء على (فَعَالٍ) بالبناء على الكسر، وتستعمل في ذم الأنثى وسبها، نحو: يا خباثٍ ويا فساقٍ ويا لكاعٍ.

وتنقاس من كل فعل ثلاثي تامّ متصرف، ونظيرها ما جاء على فعالٍ دالاً على الأمر، نحو: نَزَالٍ، وضرَابٍ، وقَتَالٍ؛ أي: انزَلُ، واضْرِبُ، واقتُلُ.

الرابع: ما كان على (فُعَل) وتستعمل في سب الذكور، نحو: يا فُسْقُ ويا عُذْرُ ويا لُكْعُ غير أنه لا ينقاس بل مرده السماع.

هذا - وندر استعمال (فل) في غير النداء وذلك في ضرورة الشعر، نحو قوله:

تَضِلُّ مِنْهُ إِبْلِي بِالهُوجْلِ فِي لُجَّةِ أُمْسِكُ فِلَاناً عَنْ فُلٍ

كذلك ورد (لكاع) فيما ظاهره غير النداء، نحو قوله:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ فَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ

قيل: ضرورة وقيل: على تقدير: مقول فيها: يا لكاع، وعلى هذا التقدير

فلا شذوذ حيث لم تخرج عن واديهما وهو النداء.

قال ابن مالك :

وفلُ بعضُ ما يُخَصُّ بالندا
 في سب الأنثى وزن يا خباثِ
 وشاع في سب الذكور فُعلُ
 وقد سبق شرح ذلك وبيانه .

لؤمانُ نومانُ كذا واطردا
 والأمر هكذا من الثلاثي
 ولا تَقَسُّ وجرَّ في الشعر فُلُ



الاستغاثة

* تعريف الاستغاثة وبيان حركة لام كل من المستغاث به أو له،
وأحوال المستغاث به:

س: عرّف الاستغاثة، ثم اذكر حركة لام كل من المستغاث به والمستغاث له، وما هي أحوال المستغاث به في الاستعمال العربي؟ مع التمثيل.

الجواب:

تعريف الاستغاثة:

الاستغاثة هي: نداء كل من يُخَلِّصُ من شِدَّةٍ أو يعين على دفع مشقة،
مثال الأول: يا لله للمسلمين، ومثال الثاني: يا لِقَوْمِي لفراقِ الأحبابِ.

* حركة لام المستغاث به والمستغاث له:

- الغالب على المستغاث به أن يُجَرَّ بلام مفتوحة لوقوعه موقع الضمير،
نحو: يَا لِلله لفلستين، فإذا عطفت عليه وكررت مع المعطوف (يا) فتحت مع
الثاني كذلك، نحو قوله:

يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَناسٍ عُثُّوْهُمْ فِي ازدياد

فإذا لم تكرر مع الثاني (يا) وجب كسر اللام معه، نحو قوله:

يَا لَلْكَهولِ وَلِلشبانِ لَلْعَجَبِ

- وأما المستغاث له فحركة لامه الكسر مطلقاً، نحو: يَا لِلله لِلْمسلمينِ.

قال ابن مالك:

إذا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مَنادَى خُفِضًا بِاللامِ مَفْتُوحًا ك(لَلْمَرْتَضَى)

وافتح مع المعطوف إن كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر اثتيا

* أحوال المستغاث به :

للمستغاث به ثلاثة أحوال :

الأول: أن يكون مسبقاً بلام مفتوحة جارة له نحو: (يا لله).

الثاني: أن تحذف اللام من الأول، ويعوض عنها بألف في الآخر، نحو قوله:

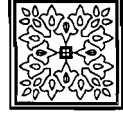
يا يزيداً لأملي نيل عِزُّ وِغْنِيَّ بعدَ فاقَةٍ وهوانِ
الثالث: أن يجرّد من اللام والألف معاً فيعامل معاملة المنادى، نحو قوله:

ألا يا قومٌ للعجبِ العجيبِ ولِلْغفلاتِ تعرضُ للأريبِ
ويجري مجرى المستغاث به المتعجب منه فيجرُّ باللام المفتوحة، نحو:
يا للذاهيةِ ويا للّعجبِ، وتحذف اللام ويعوض عنها بالألف في الآخر نحو:
يا عجباً لزيد.

قال ابن مالك:

ولامٌ ما استغيثَ عاقبتُ ألفٌ ومثلهُ اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ ألفٌ





الندبة

* تعريف الندبة والمندوب، وبيان علامة الندبة وحكم المندوب وما يندب من المعارف:

س: عرّف كلاً من الندبة والمندوب، وما علامة الندبة، ثم اذكر حكم المندوب، وماذا يندب من المعارف؟

الجواب:

* تعريف الندبة:

الندبة هي: نداء المتفجع عليه حقيقة، نحو: (يا عمراً) أو حكماً كأن ينزل الموجود منزلة المعدوم كقول عمر: (واعمرأه) أو المتوجع منه لكونه محل ألم، نحو: (واكبده من حب من لا يحبني) أو لكونه سبباً للألم، نحو: (تقول سلمى: وارزيتيّه) وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب.

* تعريف المندوب:

المندوب هو: المنادى المتفجع عليه، نحو قول جرير:

حُمِّلَتْ أَمراً عَظِيماً فَاصْطَبَرَتْ لَهُ وَقَمَّتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا
أو المتوجع منه، نحو: واكبده.

- وعلامة الندبة: (وا، أو يا) في الأول، و(ألف وهاء) في الآخر قصداً

إلى مد الصوت.

- حكم المندوب:

والمندوب حكمه حكم المنادى فيبنى على الضم إن كان مفرداً علماً، نحو: (وا زيد) وينصب إن كان مضافاً، نحو: (وا أمير المؤمنين) وشرط

المندوب أن يكون علماً، فلا تندب النكرات ولا أسماء الإشارة، ولا الأسماء الموصولة اللهم إلا أن يكون الموصول مشهوراً بصلته، نحو: (وا من حفر بئر زمزماه).

- والغالب على المندوب أن تلحق آخره ألف، نحو قول جرير:

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

قال ابن مالك:

ما للمنادى اجعلْ لمندوبٍ وما نُكِّرَ لم يندبْ ولا ما أبهما
ويندب الموصول بالذي اشتهر كبئر زمزم يلي (وامن حفر)

* - ما يحذف من آخر المندوب لأجل ألف الندبة:

س: هناك أشياء تحذف لأجل الألف في آخر المندوب، اذكرها.

الجواب:

تقدم أن من علامة الندبة ألف تلحق آخر المندوب وهذه الألف يحذف من أجلها الأشياء التالية:

١ - ألف المقصور، نحو: واموساه، فقد حذفت ألف موسى للتخلص من التقاء الساكنين.

٢ - التنوين وذلك في ثلاثة مواطن:

- يحذف من صلة الموصول، نحو: وامن حفر بئر زمزماه، فحذف تنوين زمزم لأجل الألف.

- ومن آخر المضاف إليه، نحو: واغلام زيداً، وأصله: واغلام زيد، فحذف التنوين لأجل ألف الندبة وفتحت الدال للتجانس.

- ومن فاعل الجملة الفعلية المحكية، نحو: واقام زيداً، وأصله: واقام زيد، فحذف تنوينه بسبب ألف الندبة، وفتحت الدال من (زيد) للتجانس.

٣ - حذف ضمة المنادى المفرد، نحو: وازيده، وأصله كالمندوب: وازيد فحذفت الضمة وجيء بالفتحة لمجانسة ألف الندبة.

٤ - حذف كسرة الإعراب في آخر المضاف إليه، نحو: (واعبد الملكاه)
والبناء في، نحو: (واحدماه) حيث تخلفها فتحة المجانسة.

قال ابن مالك:

ومنتهى المندوبِ صلُّهُ بالألفِ متلوُّها إن كان مثلها حذف
كذلك تنوين الذي به كَمَلُ من صلة أو غيرها نلت الأمل

س: قال ابن مالك:

والشكل حتماً أوله مجانسا إن يكن الفتحُ بوهمٍ لابسا
اشرح البيت في ضوء ما درست.

الجواب:

سبق أن المندوب تلحقه ألف في آخره هذه الألف علامة على الندبة،
كما سبق أن هذه الألف يحذف قبلها ألف المقصور والتنوين والضمة
والكسرة حيث الألف والتنوين يحذفان للتخلص من التقاء الساكنين،
والضمة والكسرة تحذفان لعدم مجانستهما الألف.

- فإذا كان آخر ما يندب مفتوحاً فلا تغيير فيه، نحو: واغلامَ أحمداه،
حيث الفتحة تجانس الألف.

- وإن كان مضموماً أو مكسوراً وجب فتحه إن لم يقع في لبس، نحو:
وازيدُ، واغلام زيدٍ، فيقال فيهما: (وا زيداه) و(وا غلام زيداه) بحذف
الضمة من الأول والكسرة من الثاني والإتيان بفتحة المجانسة.

- فإن أوقع الفتح في لبس عدل عنه إلى إبقاء الضمة والكسرة وقلب
الألف بعد الضمة واواً، نحو: (وا غلام مهوه)، وبعد الكسرة ياء، نحو:
(وا غلام مكيه). كي لا يلتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائب
بالمضاف إلى ضمير الغائبة، والمضاف إلى ضمير المخاطبة بالمضاف إلى
ضمير المخاطب لو قلنا: (واغلامها، واغلامكاه) بإثبات ألف الندبة وفتح
ما قبلها.

* أحوال الوقف على المندوب وحكم هاء السكت وصلأً:

س: للوقف على المندوب ثلاثة أحوال، اذكرها مع بيان حكم هاء السكت وصلأً.

الجواب:

لوقف على المندوب ثلاثة أحوال:

الأول: الوقف بزيادة ألف في الآخر جوازاً، نحو: وازيداً.

الثاني: جواز الوقف بزيادة هاء السكت ساكنة بعد الألف، نحو: وازيداه.

الثالث: الوقف بحذف الألف والهاء جوازاً كالمنادى، نحو: وازيدُ.
قال ابن مالك:

وواقفا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ

- وأما هاء السكت فلا تثبت في الوصل إلا ضرورة، نحو قوله:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بِنِ الزَّبِيرَاهُ

حيث أثبت هاء السكت مضمومة في (عمراه) وإنما ضمت للشبه الشكلي

أو الصوري بهاء الضمير.

* ندب المضاف إلى ياء المتكلم:

س: حصر النحاة ندب المضاف إلى ياء المتكلم في وجهين اثنين، وضحهما.

الجواب:

تقدم في نداء المضاف إلى ياء المتكلم ست لغات: يا عبد - يا عبدا - يا عبد - يا عبداً - يا عبدي - يا عبدي، وهذه اللغات منها ما فيه وجه واحد، ومنها ما فيه وجهان، وبيان ذلك يتضح من الآتي:

١ - ففي اللغات: (يا عبد) بحذف الياء اكتفاءً بالكسرة، و(يا عبداً) بإبدال الياء ألفاً، والكسرة فتحة، و(يا عبد) بحذف الألف اكتفاءً بالفتحة

قبلها، و(يا عبدُ) بحذف الياء وإجرائه مجرى النكرة المقصودة، وجه واحد وهو: (وا عبدا)؛ أي: في (يا عبدي، يا عبد، يا عبد، يا عبدا) وجه واحد وهو (وا عبدا).

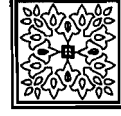
٢ - وفي (يا عبدي) بإثبات الياء مفتوحة وجه واحد أيضاً (واعبديا).

٣ - وفي (يا عبدي) بإثبات الياء ساكنة وجهان: (وا عبدا، ووا عبديا).

قال ابن مالك:

وقائل: واعبديا وا عبدا من في النداء الياء ذا سكون أبدى
أي: أن من قال في النداء: (يا عبدي) ففي ندبه وجهان (واعبديا
واعبدا).





الترخيم

* تعريف الترخيم، وبيان ما يجوز ترخيمه وما يمتنع:

س: عرّف الترخيم، ثم فصل القول فيما يجوز ترخيمه وما يمتنع مع التمثيل.

الجواب:

أولاً: تعريف الترخيم:

الترخيم في اللغة: تريق الصوت ومنه قوله:

لها بشرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقُ رخيمِ الحواشي: لا هُراءَ ولا نزرُ

أي: رقيق الحواشي.

وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء، نحو: (يا سَعَا)، والأصل يا سَعَادُ؛ قال ابن مالك:

ترخيماً احذفَ آخرَ المنادى كـ(يا سَعَا) فيمن دعا سَعَادَا

ثانياً: ما يجوز ترخيمه:

لا يخلو الاسم المرخم من أن يكون منادى أو غير منادى، فإن كان منادى جاز ترخيم الأنواع الآتية:

الأول: ما يجوز ترخيمه مطلقاً وهو كل مؤنث بالتاء سواء أكان علماً

كـ(فاطمة) أو غير علم كجارية، زائداً على ثلاثة أحرف كما تقدم، أو على

ثلاثة أحرف، نحو: شاة، فتقول فيها: (يا فاطمُ، ويا جاري، ويا شا) ومنه

قولهم: (يا شا اذْجُني)؛ أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث من جميعها، ولا

يحذف شيء بعدها.

الثاني: ما يجوز ترخيمه بشروط وهو كل اسم مذكر زائد على ثلاثة أحرف، ولم يختم بالتاء، وهذه الشروط هي:

الأول: كونه رباعياً فأكثر.

الثاني: كونه علماً.

الثالث: كونه غير مرگبٍ تركيبٍ إضافة أو إسناد وهو أنواع:

١ - ما يحذف منه حرف واحد، نحو: سعاد ومالك وعامر، فيقال فيها: يا سعا، ويا مالاً، ويا عامُ بالكسر والضم لغتان في الأخيرين.

٢ - ما يحذف منه حرفان: الآخر وما قبله بشرط أن يكون ما قبل الآخر ليناً زائداً ساكناً رابعاً فصاعداً)، نحو: (يا عثم، ويا منصو، ويا مسك) في (عثمان ومنصور ومسكين).

٣ - ما يحذف منه كلمة؛ أي: عجزه وهو المركب الإسنادي، والمركب المزجيّ مثال الأول: يا تَأْبَطُ في تَأْبَطُ شراً ومثال الثاني: يا معدي، في (معدي كرب).

وهذا الترخيم قليل، وقد أشار إليه ابن مالك فيما يأتي وعزاه إلى سيويه وليس صحيحاً كما قال ابن عقيل:

٤ - ما يحذف منه كلمة وجزء كلمة (اثنا عشر) فيقال فيه: يا اثنُ - ويا ثنَ، بضم النون وفتحها.

ثالثاً: يمتنع حذف ما قبل الآخر في الأنواع الآتية:

١ - إذا كان اللين: أصلياً، نحو: مختار، فيقال فيه: (يا مختا) فقط دون الألف.

٢ - إذا كان حرف اللين فيه ثالثاً، نحو: مجيد، فيقال فيه: (يا مجي) بترخيم الدال فقط، وكذلك سعيد فيقال فيه: (يا سعي) كذلك.

٣ - إذا كان ما قبل الآخر ليناً متحركاً، نحو: يا قنوّ، في قنور (الصعب اليبوس)، ويا هَبِيَّ في (هبيخ) وهو الغلام الممتلى.

* ما يمتنع ترخيمه من غير المؤنث مطلقاً:

١ - الثلاثي عند الجمهور، نحو: يا زيدُ، ويا حكّم، ويا حسنُ خلافاً للفرءاء.

٢ - النكرة المقصودة، نحو: يا إنسانُ، وغير المقصودة، نحو: يا قائماً ويا قاعداً.

٣ - المستغاث به، نحو: يا لجعفر.

٤ - المندوب، نحو: وا زيداه.

٥ - المركب الإسنادي عند الجمهور، نحو: يا تأبط شراً.

قال ابن مالك:

وجوزنهُ مطلقاً في كل ما	أُنْتُ بِالْهَاءِ وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا
بحدفها وفقره بعد ^(١) واحظلاً	ترخيم ما مِنْ هذه الها قد خلا
إلا الرباعي فما فوق العلم	دون إضافة وإسنادٍ مُتَمِّم ^(٢)
ومع الآخر احذف الذي تلا	إن <u>زيدَ لينا ساكناً</u> مكملاً
أربعة فصاعداً ^(٣)

* ما اختلف في ترخيمه:

س: اختلف النحاة في ترخيم المركب الإسنادي، ونحو: فِرْعَوْنُ وعُرْنِيقُ، وضح المذاهب في كل.

الجواب:

أولاً: اختلف النحاة في ترخيم المركب الإسنادي على مذهبين.

(١) المؤنث بالياء يرخم مطلقاً بحدفها وحدها.

(٢) غير المؤنث يرخم بشرط أن يكون علماً رباعياً فأكثر غير المركب تركيبياً إضافياً أو إسنادياً عند الجمهور.

(٣) يحذف من العلم المرخم الآخر، وما قبله بشرط أن يكون ما قبل الآخر لينا ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً.

- فالجمهور يمنعونه، وأجازه ابن مالك على قلة، وعزاه إلى سيبويه وليس صحيحاً كما قال ابن عقيل، وعلى مذهبه تقول في (تأبط شراً):
يا تأبط بحذف العجز، قال ابن مالك:

وَالعَجْزَ احْدِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلِّ تَرْخِيمٌ جَمَلَةٌ وَذَا عَمْرُو نَقْلٌ^(١)

- واختلفوا في حذف الآخر مع ما قبله من نحو: فرعون وغرنيق من كل ما كانت حركة ما قبل اللين فتحة. فذهب الفراء والجرمي إلى إجرائهما مجرى (مسكين، ومنصور)، فتقول عندهما: يا فِرْعَ، ويا عُرْنَ.

وذهب أكثر النحويين إلى منع حذف ما قبل الآخر، فيقال - عندهم -:
يا فِرْعُوْ وَيَا عُرْنِي، وَعُرْنِيْقُ (طائر من طيور الماء طويل العنق).
قال ابن مالك:

..... والخلف - في واوٍ وياءٍ بهما فَتَحُ قُفِي

* ترخيم غير المنادى في ضرورة الشعر:

س: الترخيم نوع من أنواع التغيير التي اختص بها باب النداء غير أنه قد وقع في غيره، فما سبيله وما شرطه؟

الجواب:

مما لا شك فيه أن الترخيم من خواص باب النداء، إلا أنه وقع في غيره، وذلك لأن العرب تختزل بعض كلماتها فتحذف منها، نحو: (يد، ودم، وغد... إلخ). وهذا الترخيم قد تضطر إليه العرب في ضرورة الشعر لإقامة الوزن، وشرط ذلك أن يكون المرخم في ضرورة الشعر صالحاً للنداء، نحو: أحمد ومالك وعامر... إلخ. قال الشاعر:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره
طريف ابن مال ليلة الجوع والخصر

(١) يفيد كلام ابن مالك أن المركب الإضافي والمزجي يرخمان بحذف العجز، نحو: يا أمير في (أمير المؤمنين) ويا معدي في (معدي كرب) دون إشارة إلى كثرة ذلك أو قلته، وأما المركب الإسنادي فقد صرح بأن ترخيمه قليل كما في البيت.

أي: طريف بن مالك.

قال ابن مالك:

ولا اضطرارٍ رَحْمُوا دُونَ نِدا ما للندا يصلح نحو أحمداء

* لغتا العرب في آخر المرخم:

س: هناك لغتان للعرب في آخر المرخم، وضحهما مع التمثيل.

الجواب:

للعرب لغتان في آخر المرخم:

الأول: لغة من ينتظر؛ أي: ينوي المحذوف فكأنه مذكور، وعليه لا يتغير آخر المرخم والنية هذي بل يترك على حاله من حركة نحو: يا جَعَفَ في (يا جَعْفَرُ)، ويا حَارِ في (يا حَارِثُ)، أو سكون، نحو: يا قِمَطَ في (قِمَظِر).

الثانية: لغة من لا ينتظر، وعليها يعامل المرخم معاملة الاسم التام فيبنى على الضم، تقول: يا جَعَفُ ويا حَارُ، ويا قِمَطُ بضم الآخر منها.

- وإذا كان الآخر حرف لين ساكن، مثل (ثمود) فيقال فيه على لغة من ينتظر: (يا ثمو) وعلى لغة من لا ينتظر: (يا ثمي) بإبدال الواو ياءً والضممة كسرة كي لا يؤدي إلى عدم النظير حيث لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة.

- وإذا كان المرخم وصفاً مختوماً بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث التزم فيه لغة من ينتظر، نحو: (يا مُسَلِّمَ) بفتح الميم، ويمتنع ترخيمه على لغة من لا ينتظر كي لا يلتبس ترخيم المؤنث بِنداء المذكر لو قلنا: (يا مُسَلِّمُ) بالبناء على الضم.

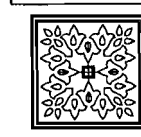
- وإذا كانت التاء لغير الفرق رخم على اللغتين، نحو: مَسَلِّمَة فيقال فيه على لغة من ينتظر: (يا مَسَلِّمَ) وعلى لغة من لا ينتظر: يا مَسَلِّمُ.

قال ابن مالك:

وإن نويتَ بعدَ حذفِ ما حُذِفَ
واجعله إن لَمْ تَنْوِ محذوفاً كما
فَقُلْ على الأولِ في ثمودَ يا
والتزم الأول في ك مُسَلِّمَة
فالباقِي استعمل بما فيه أَلِفٌ^(١)
لو كان بالآخر وضعاً تُمَمَّا^(٢)
ثمود، ويا ثمي على الثاني بيا^(٣)
وجوز الوجهين في ك مُسَلِّمَة^(٤)



- (١) يشير بهذا البيت إلى لغة من ينتظر، نحو: يا جعفَ ويا حارِ.
- (٢) يشير إلى لغة من لا ينتظر حيث يعامل آخر المرخم بعد الحذف معاملة الاسم التام.
- (٣) يشير إلى ترخيم مثل: ثمود على اللغتين، فيقال فيه: يا ثمود على الأولى، ويا ثمي على الثانية.
- (٤) يشير ابن مالك إلى جوب ترخيم، نحو: (مُسَلِّمَة) على لغة من ينتظر رفعاً للبس بين المذكر والمؤنث حيث التاء فيها للفرق بين المذكر والمؤنث، أما (مَسَلِّمَة) مما التاء فيه ليست للفرق فيرخم على اللغتين لعدم اللبس، فيقال فيه: (يا مَسَلِّمَ، ويا مَسَلِّمُ) بفتح الميم على لغة من ينتظر، وضمها على لغة من لا ينتظر.



الاختصاص

* تعريف المنصوب على الاختصاص وبيان أنواعه:

س: عرّف المنصوب على الاختصاص، ثم اذكر أنواعه.

الجواب:

المنصوب على الاختصاص هو: اسم معمول لأخص واجب الحذف سواء أكان معرفاً بأل، نحو: نحن - العرب - أقرى الناس للضيف، أو بالإضافة، نحو: حديث: «نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث» أو بالعلمية، نحو: بك - الله - نرجو الفضل.

* وجوه التشابه والتخالف بين المنصوب على الاختصاص والمنادى:

س: هناك تشابه وتخالف بين المنصوب على الاختصاص والمنادى، وضح ذلك.

الجواب:

يوافق المنصوب على الاختصاص المنادى لفظاً في:

- أنه إذا كان (أياً أو آية) بني على الضم، نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، وقولهم: اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة. فأى وأية مبنيان على الضم في محل نصب مثلهما في باب النداء، نحو: يا أيها الرجل المعلم غيره، وقوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾.

- ويخالف المنصوب على الاختصاص المنادى في ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لا يستعمل معه حرف نداء.

والثاني: أنه لا بدّ أن يسبقه شيء؛ أي: لا يقع في أول الكلام كالنداء.

والثالث: أن تصاحبه الألف واللام.

وذلك نحو قولك: أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحن - العرب - أسخى الناس، وقوله ﷺ: «نحن - معاشر الأنبياء - لا نورث، ما تركناه صدقة». والتقدير فيها: أخص أيها الرجل، أخص العرب، وأخص معاشر الأنبياء.

قال ابن مالك:

الاختصاصُ كنداءٍ دون يا كأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ اِرْجُونِيَا
وقد يُرى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّ أَلْ كمثلِ نَحْنُ - العُرْبَ - اَسْخَى مَنْ بَدَلْ
والمعنى: الاختصاص يشبه النداء لفظاً فيبنى المنصوب على الاختصاص على الضم إن كان (أياً أو أية) ويعرب نصباً إذا كان غيرها؛ لأن المنادى والمنصوب على الاختصاص من وادي المفعول به. ويخالف الاختصاص النداء في:

- أن الفعل الناصب في الاختصاص لا تنوب عنه (يا) أو إحدى أخواتها كما في باب النداء، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله: الاختصاص كنداءٍ دونَ (يا).

- أن الاختصاص لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه بخلاف النداء.

قال ابن مالك:

ك أَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ اِرْجُونِيَا
- أن المنصوب على الاختصاص يكون مقروناً بأل لعدم وجود حرف النداء، ولا يجوز ذلك في النداء قال ابن مالك:
وقد يُرى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّ أَلْ

* الباعث على الاختصاص:

س: للاختصاص ثلاثة بواعث، اذكرها.

الجواب:

يبعث على الاختصاص ويدعو إليه أمور ثلاثة:

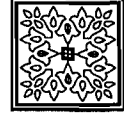
الأول: الفخر، نحو: عَلَيَّ أَيُّهَا الْكَرِيمُ يُعْتَمَدُ.
 والثاني: التواضع، نحو: أَنَا أَيُّهَا الْعَبْدُ الضَّعِيفُ مَفْتَقِرٌ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ.
 والثالث: بيان المقصود، نحو: نَحْنُ الْعُرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ.
 س: أعرب الجملتين التاليتين: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ - نَحْنُ الْعُرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ).

الجواب:

اللهم: منادى مبني على الضم، والميم المشددة في آخره عوض عن حرف النداء (يا) - اغفر: فعل أمر دعائي فاعله ضمير تقديره (أنت)، لنا: جار ومجرور متعلق بـ(اغفر)، أية: مبنية على الضم في محل نصب بفعل محذوف تقديره أُخْصُّ وها للتنيبه عوض عن المضاف إليه، والعصابة: نعت أو بيان لـ(أي) مرفوعة بالضممة الظاهرة.

نحن: مبتدأ مبني على الضم في محل رفع - العُرب: منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره: أخص العرب - أقرى: خبر (نحن) مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتعذر - الناس: مضاف إليه مجرور، للضيف: جار ومجرور متعلق بـ(أقرى).





التحذير والإغراء

أولاً: التحذير:

* تعريف التحذير وبيان أساليبه وحكم الفعل الناصب في كل:

س: عَرَفَ التحذير ثم بيّن أساليبه وحكم إضمار الفعل الناصب للمحذر منه مع التمثيل.

الجواب:

تعريف التحذير:

التحذير هو: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه، نحو: إياك والأسد... إلخ.

- أساليب التحذير: للتحذير ثلاثة أساليب:

الأول: أن يكون بـ(إياك، وإياك، وإياكما، وإياكم، وإياكن) وحكم الفعل الناصب للمحذر منه وجوب الحذف حيث عوض عنه بـ(إياك) وأخواتها سواء أعطف عليهن، نحو: (إياك والشرّ) فـ(إياك): مفعول به لـ(أحذر) المحذوف وجوباً، والتقدير: إياك أحذر، والشرّ: معطوف عليه، أم لم يعطف عليهن، نحو: (إياك أن تفعل كذا)؛ أي: إياك من أن تفعل كذا، وهذا أحد المواطن التي يحذف فيها حرف الجر قياساً.

- وشذ مجيء التحذير للمتكلم في قول عمر رضي الله عنه: «إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب».

وأشد منه مجيئه للغائب، أو الظاهر في قوله: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب).
 فإياه وإيا الشواب).

الثاني: أن يكون بغير (إياك وأخواتها) وهو ضربان:

أ - أن يكون بالعطف فقط، مثل: (مازِ رأسَكَ والسيفَ)؛ أي: يا مازنُ قِ رأسَكَ واحذر السيف، فالسيف: مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذر.

ب - أن يكون بالترار، نحو: (الضيغمَ الضيغمَ)؛ أي: احذر الضيغم، ومثله: الأسدَ الأسدَ.

ج - فإذا لم يكن عطف ولا تكرر جاز إضمار الناصب وإظهاره، فإن شئت أضمرت فتقول: (الأسدَ)؛ أي: احذر الأسدَ، وإن شئت أظهرت فتقول: احذرِ الأسدَ.

قال ابن مالك:

إياك والشرَّ ونحوه - نَصَبٌ
 ودون عطفٍ ذا لإيا أنسبُ وما
 إلا مع العطفِ أو التكرارِ
 محذِرٌ بما استتاره وَجَبَ
 سواء سترُ فعله لن يَلزَمَا
 كالضيغمَ الضيغمَ يا ذا الساري^(١)

ثانياً: الإغراء:

* تعريف الإغراء وبيان أسلوبيه:

س: عرّف الإغراء، ثم وضح أسلوبيه.

الجواب:

الإغراء هو: أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به، وهو كالتحذير غير أنه لا تستعمل معه (إياك وأخواتها) فيكون إما:

(١) بيّن ابن مالك أساليب التحذير الثلاثة التي يجب فيها إضمار الفعل الناصب وهي (إياك وأخواتها، والعطف، والتكرار) فإذا كان الأسلوب غير الثلاثة جاز ذكر الفعل الناصب، وجاز حذفه، ويفهم من كلام المصنف (إياك) أن إياي للمتكلم في التحذير شاذ وأشدّ منه (إياه) للغائب، أو الاسم الظاهر، نحو: (وإيا الشواب).

- بالتكرار، نحو: أخاك أخاك، فأخاك الأول مفعول به على الإغراء لفعل محذوف وجوباً تقديره: الزم، وأخاك الثاني توكيد للأول.
- أو بالعطف، نحو: أخاك والإحسان إليه، فأخاك مفعول به على الإغراء بفعل محذوف وجوباً تقديره: الزم أخاك، والإحسان معطوف عليه.
- ويجوز إظهار الفعل الناصب وإضمامه إذا لم يكن عطف ولا تكرار فإن شئت حذف فتقول: (أخاك) وإن شئت أظهرت فتقول: الزم أخاك.



أسماء الأفعال

* تعريف اسم الفعل وبيان أقسامه المختلفة:

س: عرّف اسم الفعل، ثم اذكر أقسامه باعتبار الزمن والقلّة والكثرة والقياس والسماع، والارتجال والنقل والتعريف والتنكير.

الجواب:

تعريف اسم الفعل:

اسم الفعل هو: لفظ يقوم مقام الفعل في الدلالة على معناه وفي عمله.

* تقسيم اسم الفعل باعتبار زمانه:

- ينقسم اسم الفعل من حيث الزمن إلى ثلاثة أقسام:

أ - اسمُ فعلِ الأمرِ وهو كثير، نحو: مَهْ، بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ، بمعنى اسْتَجِبْ.

ب - اسم فعلٍ ماضٍ، نحو: شَتَانٌ، بمعنى افْتَرَقَ، (تقول: شَتَانٌ زَيْدٌ وعمرٌ)، وهِيهَاتَ، بمعنى بَعُدَ، تقول: (هِيهَاتَ العَقِيْقُ).

ج - اسمُ فعلٍ مضارعٍ، نحو: أَوْهٌ، بمعنى أَتَوَجَّعُ، ووَوِيٌّ، بمعنى أَعْجَبُ.

* تقسيم اسم الفعل باعتبار الكثرة والقلّة:

ينقسم اسم الفعل من حيث الكثرة والقلّة إلى قسمين:

الأول: كثير في الاستعمال وهو اسم فعل الأمر، نحو: (صه، ومه، وآمين، ونزال، ودراك، وحصاد، وشراب... إلخ).

الثاني: قليل، ويشمل اسم الفعل الماضي، نحو: (شَتَانٌ وهِيهَاتَ)،

واسم الفعل المضارع، نحو: أف، بمعنى أضجر، وأوه، بمعنى أتوجع، ووي، بمعنى أعجب.

* تقسيم اسم الفعل باعتبار القياسي منه والسماعي:

ينقسم اسم الفعل باعتبار القياس والسماع إلى قسمين:

الأول: سماعي ويشمل اسم الفعل الماضي واسم الفعل المضارع وقد سبقت أمثلة كل.

الثاني: بعضه سماعي وبعضه قياسي وهو اسم فعل الأمر.

- فالسماعي منه: صه، ومه، وأمين.

- والقياسي منه ما جاء على (فعل)، نحو: ضرب زيداً؛ أي: اضرب زيداً، ونزال؛ أي: أنزل، وكتاب؛ أي: اكتب، وهذا يبنى على الكسر تشبيهاً له بحذام في الصيغة، وينقاس من كل فعلاً ثلاثي.

قال ابن مالك:

ما ناب عن فعلٍ كشتانَ وصهً هو اسمُ فعلٍ وكذا أوهٌ ومهٌ

وما بمعنى افعالٍ كأمينَ كثرٌ وغيره (وي وهيهات) نَزُرُ

أي: أن اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى وعملاً وأقسامه ثلاثة اسم فعل أمر وهو كثير، نحو: (أمين، ومه، وصه) واسم فعل ماضٍ (كشتان وهيهات)، واسم فعل مضارع، نحو: (أوه) وهذان الأخيران قليلان في الاستعمال.

* تقسيم اسم الفعل باعتبار كونه مرتجلاً أو منقولاً:

ينقسم اسم الفعل بهذا الاعتبار إلى قسمين:

الأول: مرتجل، نحو: (صه، ومه)، و(شتان، وهيهات) و(أوه، ووي).

والثاني: منقول وهو أنواع:

أ - منقول من الجار والمجرور، نحو: عليك زيداً؛ أي: الزمه، وإليك؛ أي: تنح.

ب - منقول من ظرف المكان، نحو: دُونك زيداً؛ أي: خذه.

ج - مشترك بين المصدر واسم الفعل، نحو: رُوِيَ وَبِلَهُ. فإن انجرَّ ما بعدهما فهما مصدران، نحو: رُوِيَ زيدٌ؛ أي: إمهاله، وهو منصوب بفعل مضمَر. وكذلك: بَلَهُ زيدٌ؛ أي: تَرَكَهُ.

وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل، نحو: رُوِيَ زيداً؛ أي: أْمَهَلُ زيداً، وَبِلَهُ عمرأ؛ أي: اَثْرَكُهُ.

قال ابن مالك:

والفعل من أسماء عليك وهكذا دونك مع إليكَ
كذا رُوِيَ بَلَهُ ناصبين ويعملان الخفض مصدرين

أي: أن من أسماء الفعل ما هو منقول من الجار والمجرور، نحو: عليك وإليك، وما هو منقول من ظرف المكان، نحو: دونك. وأما (رُوِيَ وبِلَهُ) فإن نصب ما بعدهم فهما اسما فعل، وإن خفض فهما مصدران مضافان إلى مفعولهما.

* تقسيم اسم الفعل إلى معرفة وإلى نكرة:

ينقسم اسم الفعل إلى معرفة وهو ما ليس منوناً، نحو: (صَه، ومَه) وإلى نكرة وهو ما كان منوناً، نحو: (صِه، ومِه).

قال ابن مالك:

واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريفٍ سواه بيِّن

* تقسيم اسم الفعل إلى لازم ومتعدٍّ وسر وجوب تأخير معموله:

س: قال ابن مالك:

وما لما تنوب عنه من عمل لها وأخر ما لذي فيه العمل
أشرح البيت شرحاً وافياً.

الجواب:

أسماء الأفعال يثبت لها من العمل ما يثبت للأفعال التي تنوب عنها لزوماً وتعدياً.

- فإن كان الفعل الذي ينوب عنه اسم الفعل لازماً كان اسم الفعل منه كذلك فيرفع الفاعل حال كونه مضمراً، نحو: صَهْ، مَهْ، وهيهاتَ، ففي كل منهما ضمير مستتر وجوباً هو الفاعل كما في أفعالها: اسْكُتْ، واكْفُفْ، وبعُدْ.

وإن كان الفعل متعدياً يرفع الفاعل وينصب المفعول به فاسم الفعل كذلك، نحو: دراكِ زيداً؟ أي: أدركه، وضرابِ عمراً؟ أي: اضربه، ففي: (دراك، وضراب) ضميران مستتران هما الفاعل، وزيداً وعمراً منصوبان بهما.

- غير أن اسم الفعل يقصر عن فعله في رتبة المفعول، فالفعل يعمل متقدماً، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً، ومتأخراً، نحو: عمراً ضربَ زيدٌ؛ لأنه أصل، والأصول قوية، أما اسم الفعل فلا يعمل إلا متقدماً، نحو: دراكِ زيداً، ولا يعمل متأخراً فلا يقال: زيداً دراك؛ لأنه فرع والفروع لا ترقى إلى درجة الأصول، فضلاً على أن الفعل إذا تأخر ضعف عمله لذلك قوّته العرب بحرف الجر كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ وإذا كان الفعل يضعف بالتأخير وهو أصل فمن باب أولى اسم الفعل لأنه فرع.



اسم الصوت

* تعريف اسم الصوت وبيان نوعيه وحكمه:
س: عَرَفَ اسم الصوت، وبيّن نوعيه وما حكمه.

الجواب:

اسم الصوت هو: لفظ استعمل كاسم الفعل في الاكتفاء به. وهو ضربان:

أ - ما يدل على خطاب ما لا يعقل، نحو: هَلَا: لزجر الخيل، وَعَدَسٌ: لزجر البغل.

ب - ما يدل على حكاية صوت، مثل: قَبٌ: لوقوع السيف، غَاقٍ: الحكاية صوت الغراب.

- وحكم اسم الصوت كحكم اسم الفعل في أن كلاً منهما مبني وقد سبق شرح ذلك في باب المعرب والمبني، وأن علة بناء أسماء الأفعال: شبهها الحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعوامل، وعلة بناء أسماء الأصوات شبهها بأسماء الأفعال.

قال ابن مالك:

وما به حُوطِبَ ما لا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسم الفعل صوتاً يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ ك(قَب) وَالزَّمْ بِنَا النوعين فَهُوَ قَدْ وَجِبَ



نونا التوكيد

* ما يؤكد من الأفعال بالنونين وما لا يؤكد:

س: من دواعي التوكيد بالنونين تخليص الفعل إلى زمن المستقبل، بين ما يؤكد بهما وما لا يؤكد من الأفعال مع التفصيل والتمثيل.

الجواب:

- لا يخلو الفعل من أن يكون ماضياً أو مضارعاً أو أمراً.
 - فإن كان ماضياً لا يؤكد بواحدة من النونين، وذلك لمنافاته للغرض
 منهما وهو تخليص الفعل للاستقبال، فأما قوله:
 دامنَّ سعدك لو رحمتِ مُتِّمًا لولاك لم يك للصبابة جانحا
 فضرورة سوغها كونه دعاء، فهو خبريٌّ لفظاً إنشائيٌّ معنىً.
 - وإن كان أمراً جاز توكيده بهما مطلقاً تقول: اذهبْ واذهبْ، بالتوكيد
 وغيره، واقصدنهما واقصدنهما كذلك.

قال ابن مالك:

للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبنَّ واقصدنهُما
 يؤكدان افعال.....

- وإن كان فعلاً مضارعاً ففيه التفصيل الآتي:

الأول: وجوب التوكيد، وشرطه أن يكون مضارعاً مستقبلاً مثبتاً جواباً
 لقسم متصل بلام الجواب، نحو: والله لتَضْرِبَنَّ زيدا، ومنه قوله تعالى:
 ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾.

الثاني: قريب من الوجوب وشرطه أن يكون شرطاً ل(أن) الشرطية المدغم فيها (ما) الزائدة، نحو: إما تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَوْ ضَرْبُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَثَقَّفَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ﴾.

الثالث: كثير، وشرطه أن يكون الفعل المضارع دالاً على الطلب أمراً كان، نحو: لِتَضْرِبَنَّ زَيْدًا، أو نهياً، نحو: لا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا، أو استفهاماً، نحو: هل تَضْرِبَنَّ زَيْدًا... إلخ.

الرابع: قليل، وشرطه أن يقع الفعل المضارع بعد (ما) الزائدة، نحو: بعين ما أريتك ههنا، أو بعد (لم)، نحو قوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسيه مُعَمَّمًا

أو بعد (لا) النافية تشبيهاً لها ب(لا) الناهية، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ أو بعد (من) الشرطية، نحو قوله: من تثقفن منهم فليس بأيب

* ما يمتنع توكيده مطلقاً:

س: هناك أفعال يمتنع توكيدها بالنون، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

يمتنع توكيد الأفعال الآتية:

أ - الفعل الماضي، وقد مرّ سر عدم توكيده.

ب - المضارع المنفي، نحو: والله لا تفعل كذا، ومنه قوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ لَآتَيْنَاكَ يَوْمَ يَوَسُفَ﴾ التقدير: تالله لا تفتأ.

ج - المضارع إذا كان حالاً، نحو: والله ليقوم زيد الآن، حيث دخلت عليه لام الابتداء.

د - المضارع المفصول من لام الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿وَلئن مّم أو قتلتم لإلى الله تحشرون﴾.

* حركة آخر الفعل المؤكد بالنون وحذف ذلك الآخر أو إثباته:

س: تتعاقب الحركات الثلاث على آخر الفعل المؤكد بالنون فمتى يفتح آخره ومتى يضم؟ ومتى يكسر؟ ومتى يثبت آخره؟ ومتى يحذف؟ فصل القول في ذلك.

الجواب:

لا يخلو الفعل المؤكد بالنون من أن يكون صحيحاً أو معتلاً.
- فإن كان الفعل صحيح الآخر ولم يسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ثبت آخره وفتح بناءً لاتصاله بنون التوكيد، نحو: اضربن زيداً، واقتلن عمرأً، وكذلك الشأن في المعتل، نحو: اسعين، وادعون، وارمين.
قال ابن مالك:

..... وآخر المؤكد افتح كما برزا
أراد: أبرزن، فأبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً للوقف؛ لأنها كالتنوين في نحو: رأيت رجلاً.
- وإن أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة حرّك ما قبل الألف بالفتح، نحو: يا زيدان هل تضربان، وحذف الضمير إن كان واواً وضم آخره، نحو: يا زيدون هل تضربن أو ياء وكسر آخره، نحو: يا هند هل تضربن، والأصل: هل تضربانن؟ وهل تضربونن؟ وهل تضربينن؟ فحذفت النون لتوالي الأمثال والواو والياء للتخلص من التقاء الساكنين فصار (هل تضربن؟ وهل تضربن؟) ولم تحذف الألف لخفتها فصار هل تضربان، وبقيت الضمة للدلالة على الواو، والكسرة للدلالة على الياء.
- وإن كان معتلاً: فإن كان آخره واو أو ياء وأسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت لأجل واو الضمير أو يائه وضم ما بقي قبل واو الضمير، وكسر ما بقي قبل ياء الضمير، تقول: يا زيدون هل تغزون؟ وهل ترمون؟ ويا هند هل تغزين وهل ترمين؟ فإذا أكدته بالنون حذفت نون الرفع

وواو الضمير وياءه فتقول: يا زيدون هل تغزُنْ وهل ترمُنْ؟ ويا هند هل تغزِنْ وهل ترمِنْ؟

- وإن أسند إلى الألف لم يحذف آخره وبقيت الألف وفتح ما قبلها فتقول: هل تغزوانٌ وهل ترميانٌ؟

- وإن كان آخره ألفاً وأسند إلى المفرد أو إلى ألف الاثنين انقلبت الألف ياءً وفتحت، نحو: اسعِينْ يا زيدُ، واسعيانُ يا زيدان، وهل تسعيانُ يا زيدان؟

- وإن أسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت الألف وبقيت الفتحة التي كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول: يا زيدون اخشُونْ، ويا هند اخشِينْ.

- فإن لم يؤكد هذا الفعل بالنون فلا تضم الواو ولا تكسر الياء بل تسكنان، نحو: يا زيدون هل تَخشُونْ؟ ويا هند هل تخشِينْ؟ ويا زيدون اخشُوا ويا هند اخشي.

قال ابن مالك:

جائَسَ من تحرُّكٍ قد عَلِمَا	واشكُّلُهُ قبلَ مضمِرٍ لينٍ بما
وإن يكن في آخر الفعل ألف	والمضمِرَ احذِفْنَه إلا الألف
والواو - ياء كاسعِينْ سَعِيَا	فاجعَلُهُ منه - رافعاً غيرَ الياء
واو ويا شكُلٌ مجانسٌ قُفي	واحذِفُهُ من رافع هاتينِ وفي
قوم اخشُونْ، واضمُّم وقِسْ مُسَوِيَا	نحو اخشِينْ يا هندُ بالكسرِ ويا

* ما تختص به نون التوكيد الخفيفة:

س: تختص نون التوكيد الخفيفة بأشياء، اذكرها مع التمثيل.

الجواب:

تختص نون التوكيد الخفيفة بأشياء:

الأول: أنها لا يؤكد بها الفعل المسند إلى ألف الاثنين، فلا يقال:

اضربان بنون مخففة بل يجب التشديد فتقول: اضربان.

- وأجاز يونس وقوع النون الخفيفة بعد الألف، وعليه يجب عنده كسر النون فتقول: اضربان، قال ابن مالك: (وكسرها ألف).

الثاني: أنها لا يؤكد بها الفعل المسند إلى نون النسوة لوجود الألف الفارقة بين النونين كراهة توالي الأمثال، وذلك لشبه الألف هنا بألف التثنية فلا يقال: اضربن، وإنما يقال: اضربن بالنون المشددة.

قال ابن مالك:

ولم تقع خفيفة بعد الألف لكن شديدة وكسرها أليف

وألفاً زد قبلها مؤكداً فعلاً إلى نون الإناث أسنداً

الثالث: أنها تحذف إذا تلاها ساكن، نحو: اضرب الرجل ومنه قوله:

لا تُهينَ الفقيرَ علك أن تركع يوماً والدهر قد رفته

أراد: لا تهين بنون التوكيد الخفيفة، فحذفها للتخلص من التقاء

الساكنين كما حذف حرف العلة في قوله تعالى: ﴿سندع الزبانية﴾.

الرابع: أنها تحذف وقفاً ويرد ما حذف من أجلها وصلاً من واو

الجماعة أو ياء المخاطبة في نحو: اضربن يا قوم، واضربن يا هند، فإذا

وقفنا عليهما حذفنا النون ورددنا واو الجماعة وياء المخاطبة فنقول: اضربوا

يا قوم، واضربي يا هند.

الخامس: أنها تقلب ألفاً بعد فتح، نحو: (قفا)، في قفن، واضربا في

اضربن يا زيد، ومنه قوله:

يحبسه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسية معما

قال ابن مالك:

واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة إذا تقف

وارد إذا حذفها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عداً

وأبدلناها بعد فتح ألفاً وقفاً كما تقول في قفن قفا

س: علل لما يأتي:

- ١ - توكيد الفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾.
- ٢ - وامتناع توكيده في قوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسَفَ﴾.
- ٣ - وقوله تعالى في قراءة ابن كثير: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾.
- ٤ - وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ نُؤْتِيَ الْمُؤْمِنِينَ أَلِئِنْ قُتِلْتُمْ لَأَلِيَّ اللهُ تَحْشُرُونَ﴾.

الجواب:

في الآية الأولى أكد بالنون لاستيفائه شروط الوجوب، وهي كونه مضارعاً مستقبلاً مثبتاً جواباً لقسم متصلاً بلام الجواب.

- وامتنع توكيده في الثانية لكونه منفياً تقديراً، إذ الأصل (لا تفتأ).
- وامتنع في الثالثة لكونه مضارعاً زمنه الحال.
- وامتنع في الرابعة لكونه مفصولاً من لام الجواب بالجار والمجرور.

س: اذكر علة توكيد الفعل فيما يأتي وحكمه من حيث الوجوب والكثرة... إلخ.

- ١ - قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَنَّ وَلِيَكُونَ﴾.
- ٢ - قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مَنَقُومَ خِيَانَةٍ﴾.
- ٣ - قول الشاعر:

أفبعدَ كندةَ تمدحنَّ قبيلًا

٤ - قول الآخر:

ومن عضة ما ينبئتَن شكيرها

٥ - قول الشاعر:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخاً على كرسية معما

الجواب:

علة التوكيد في قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَنَّ وَلِيَكُونَ﴾ استيفاء المضارع شروط الوجوب وحكم التوكيد هنا واجب.

- وعلته في قوله تعالى: ﴿وإما تخافن من قوم خيانة﴾ أنه وقع شرطاً
 للإِنْ المدغم فيها (ما) الزائدة، وحكمه قريب من الواجب.
 - وعلته في (تمدَحَنَّ) أنه وقع بعد أداة الاستفهام وهي الهمزة وحكمه
 كثير.

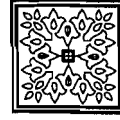
- وعلته في (يَنْبَتَنَّ) وقوعه بعد (ما) الزائدة، وفي (يعلما) وقوعه بعد (لم)
 وحكمه فيهما قليل.

س: سبق أن توكيد المنفي ممتنع كما في قولك: والله لا أفعل كذا، فما
 سر توكيد الفعل بعد لا في قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا
 منكم خاصة﴾؟

الجواب:

من المعلوم أن المنفي لا يؤكد، إلا أن التوكيد وقع بعد (لا) النافية في
 (لا تصيبنَّ) وذلك لشبهها بـ(لا) الناهية صورةً وشكلاً فتنبه.





الاسم الممنوع من الصرف

* أقسام الاسم من حيث التمكين وغيره، وأقسام التنوين من حيث المختص والمشارك، وأنواع العلل المانعة، وجوه الاتفاق والاختلاف بين المنصرف والممنوع:

س: للاسم أقسام في باب منع الصرف اذكرها، وللتنوين كذلك، وضح المختص منه والمشارك وما وجوه الاتفاق والاختلاف بين المنصرف والممنوع.

الجواب:

أولاً: أقسام الاسم في باب منع الصرف:

ينقسم الاسم إلى قسمين إجمالاً:

الأول: المبني، أو غير المتمكن وهو ما أشبه الحرف، نحو: التاء في (قلت)، و(نا) في قلنا، وهذا وأخواته، والذي وأخواته، وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات... إلخ.

الثاني: المعرب ويقال له: المتمكن وهو ضربان:

أ - متمكن أمكن وهو المنصرف، نحو: زيد ورجل، وعلم، وجبل... إلخ. وهذا يختص به تنوين التمكين؛ لأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وعلامة المنصرف الجر بالكسرة سواء أكان محلىً بأل، نحو: مررت بالغلام، أو مضافاً، نحو: مررت بغلام زيد، أو مجرداً من أل والإضافة، نحو: مررت بزيد.

ب - متمكن غير أمكن وهو الممنوع من الصرف لشبهه الفعل في وجود علتين إحداهما معنوية والأخرى لفظية، سواء أكان علماً، نحو: (فاطمة -

أحمد - إبراهيم - عثمان - بعلبك - عمر، أم صفة، نحو: جوعان - أكرم - آخر) أو وجود علة تقوم مقام العلتين كألفي التأنيث الممدودة والمقصورة، نحو: (صحراء - حبلى) وصيغة منتهى الجموع، نحو: مساجد، ومصاييح. وقد جمعت علل منع الصرف في قوله:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ
والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنٌ فعلٍ وهذا القولُ تقريبٌ
ثانياً: أقسام التنوين:

سبق أن التنوين المختص بالاسم مطلقاً أربعة أنواع: تنوين التمكين، وتنوين التذكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض.

- يختص تنوين التذكير بالمبنيات مثل: (صه، مه، وسيبويه) فلا يدخل المعرب.

- ويختص تنوين التمكين بالأسماء المنصرفة حيث تمكنت في باب الاسمية فلم تشبه الحرف فتبنى، ولا الفعل فتمنع من الصرف، نحو: زيد، رجل، علم، جبل.

- ويختص تنوين العوض عن حرف باليمنوع من الصرف فلا يدخل المصروف أبداً، نحو: جوار، وغواش.

- أما تنوين المقابلة فمشارك بين المنصرف، نحو: زينات وهندات جميعن والممنوع، نحو: زينات وهندات مفردين؛ أي: مسمى بهما.

ثالثاً: وجوه الاتفاق والاختلاف بين المنصرف والممنوع:

يتفق الاسم المنصرف والممنوع في الأمور الآتية:

أ - كل منهما يقال له: معرب أو متمكن.

ب - كل منهما يرفع الضمة وينصب بالفتحة مثال المنصرف هذا زيد ورأيت زيداً، ومثال الممنوع من الصرف: هذا أحمد ورأيت أحمد.

ج - كل منهما يجر بالكسرة مضافاً أو محلىً بأل، مثاله في المنصرف: مررت بغلام زيد، وبالغلام ومثاله في الممنوع: مررت بأكرم القوم،

وبالأكرم؛ لأن الإضافة و(أل) من خواص الأسماء فيبعدان عن شبه الفعل .

د - كل منهما يثنى ويجمع، مثال المنصرف: الزيدان والزيدون، ومثال الممنوع: الأحمدان والأحمدون.

هـ - كل منهما يصغر وينسب إليه، مثاله في المنصرف زيد وزيدٍ ومثاله في الممنوع: أحمد وأحمدٍ.

* - ويختلفان في الأمور الآتية:

الأول: أن المنصرف يجر بالكسرة مطلقاً لتمكنه في الاسمية التي من خواصها الجر بالكسرة، سواء أكان مجرداً من (أل والإضافة)، نحو: مررت بغلامٍ، أو مضافاً، نحو: مررت بغلامٍ زيدٍ، أو مُحلّى بـ(أل)، نحو: مررت بالغلام.

- والممنوع يجر بالفتحة إذا جرد من (أل والإضافة) فقط، نحو: مررت بأكرمٍ من أبيه، حيث قوى شبهه بالفعل في عدم إضافته وقبوله (أل).

قال ابن مالك:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٍ
وذلك لأنه أشبه الفعل، والفعل لا يكسر آخره فكذلك ما أشبهه إذ شبه الشيء منجذب إليه، والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه.

الثاني: المنصرف يختص بتنوين التمكين، نحو: زيدٍ وعليٍّ، والممنوع يختص بتنوين العوض عن حرف، نحو: جوارٍ وغواشٍ.

الثالث: أن الممنوع يعرض له الصرف في الأحوال التالية:

أ - إذا نكر، نحو: رب فاطمةٍ وإبراهيمٍ، وعثمانٍ، وأحمدٍ، وبعلبكٍ، وعميرٍ... إلخ.

ب - عند إرادة التجانس والتناسب في الحركة، نحو: قراءة نافع والكسائي قوله تعالى: ﴿سلاسلًا وأغلالًا﴾، وقراءة الأعمش قوله: ﴿ولا يغوثاً ويعوقاً ونسراً﴾.

ج - الضرورة الشعرية، نحو قوله:

ويومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزة فقالتُ لكِ الويلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي

بخلا المنصرف حيث تنوينه أصلي للتمكين، وتنوين الضرورة عارض لأجل إقامة الوزن والأصلي لا يذهب بالعارض، فلا يحذف بسببه، إذ المنون لا يُنَوَّنُ كما أن المصغر لا يصغر.

قال ابن مالك:

الصرفُ تنوينٌ أتى مُبَيَّنًا مَعْنَى به يكونُ الاسمُ أمكنا

* ما يمنع من الصرف لوجود علة واحدة:

س: يمنع من الصرف لعلة واحدة أنواع ثلاثة، فصل القول فيها مع

التمثيل.

الجواب:

يمنع من الصرف لعلة واحدة ثلاثة أنواع:

الأول والثاني: ما ختم بألفي التأنيث المقصورة والممدودة سواء كان ما

ختم بهما علماً، نحو: سلمى وزكرياء، أم ووصفاً، نحو: حبلى وحمراء، أم نكرة، نحو: صحراء... إلخ.

قال ابن مالك:

فألفُ التأنيثِ مطلقاً مَنَعُ صرفَ الذي حواه كَيْفَمَا وَقَعَ

أي: أن كل ما ختم بألفي التأنيث يمنع من الصرف علماً كان أو نكرة.

- ويلحق بألف التأنيث المقصورة في منع الصرف ألف الإلحاق كما في

(علقى وأرطى) علمين، تقول: هذا عَلْقَى، ورأيت عَلْقَى، ومررت بعَلْقَى،

فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في الصورة

والشكل من جهة، وكون من اسمه (علقى) لا تلحقه التاء، فلا يقال فيه:

علقة من جهة أخرى.

قال ابن مالك :

وما يصيرُ علماً من ذي أَلِفٍ زيدتُ لإلحاقِ فليس يَنْصَرِفُ

الثالث: الجمع المتناهي، وضابطه: كل جمع عد ألف تكسيه حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: (مساجد ومصاييح، وشبهها) مما وازنهما في الحركات والسكنات وليس في أوله ميم، نحو: (ضوارب وقناديل) فإن تحرك الثاني بعد ألف الجمع صرف، نحو: (صياقِلَة، وصيارِفَة، وأشاعرة، وأحامرة، وأشاعثة، ومناذرة، وغساسنة)، فهذه كلها مصروفة.

- وهذا الجمع لا يخلو من أن يكون صحيح الآخر كما تقدم أم معتلّه، نحو: جوارٍ وغواشٍ، فهذا المعتل يجري في الرفع مجرى المنقوص ك(سارٍ وقاضٍ)، فتحذف لامه ويقدر رفعه وخفضه ويكون تنوينه عوضاً عن الياء المحذوفة. وأما في النصب فتثبت الياء وتحرك بالفتح دون تنوين تقول: هؤلاء جوارٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ، ورأيت جوارِيَّ وغواشِيَّ، والأصل فيه حالتي الرفع والجر: جوارِيُّ وغواشِيُّ، فحذفت الياء وعوض عنها بالتنوين.

* - ما يجري مجرى (غواشٍ) رفعاً ونصباً وخفضاً:

يجري مجرى (جوارٍ وغواشٍ) كل منقوص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوعاً من الصرف، نحو: (قاضي) علمَ امرأةٍ، فينوّن رفعاً وخفضاً تنوين العوض، وينصب بفتحة دون تنوين، فتقول: هذا قاضي ومررت بقاضي ورأيت قاضي، بحذف الياء رفعاً وجرّاً والتعويض عنها بالتنوين وإثباتها نصباً مع فتحها دون تنوين؛ لأن نظيره من الصحيح ممنوع من الصرف، مثل: (ضارب) علمَ امرأةٍ تقول فيه: هذا ضاربٌ، ورأيت ضاربٌ ومررت بضاربٌ كما تقول: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ورأيت جوارِيَّ.

قال ابن مالك :

وما يكونُ منه منقوصاً ففي إعرابه نهجَ جوارٍ يَقْتَفِي

* ما يحمل على الجمع المتناهي للشبه في الصيغة:

- ويحمل على الجمع المتناهي في منع الصرف ما أشبهه في الصيغة مما ليس بجمع كسراويل، فإنه يرفع بالضممة وينصب ويجر بالفتحة، قال ابن مالك: (شبه اقتضى عموم المنع)، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه.

- والحكم بمنع الصرف يثبت لهذا الجمع إذا سمي به أو بما ألحق به كسراويل؛ أي: يمنع مطلقاً سواء أبقى على جمعه قبل التسمية، أم صار مفرداً بالتسمية، للعلمية وشبه العجمة حيث لا يوجد في الآحاد العربية ما هو على زنته فتقول فيمن اسمه (مساجد أو مصابيح): هذا مساجد، ورأيت مساجد، ومررت بمساجد... إلخ.

قال ابن مالك:

وكن لجمع مُشبهٍ مفاعلاً	أو المفاعيل بمنع كافلاً
وذا اعتلالٍ منه كالجواري	رفعاً وجرّاً أجره كساري
ولسراويل بهذا الجمع	شبهٌ اقتضى عمومَ المنع
وإن به سمي أو بما لحق	به فالانصرافُ مَنعُهُ يَحِقُّ

أي: مما يمنع من الصرف الجمع المشبه (مفاعلاً أو مفاعيل) صحيح الآخر كان أو معتله، غير أن المعتل تحذف ياؤه رفعاً وجرّاً ويعوض عنها بالتونين، وأما في النصب فتثبت ياؤه وتحرك بالفتحة للخفة. ويحمل على هذا الجمع ضربان: ما أشبهه في الصيغة، من نحو: سراويل، وما سمي به من الجمع، فيجريان مجراه في منع الصرف.

* - الصفات الممنوعة من الصرف:

س: الصفات الممنوعة من الصرف ثلاث، وضّحها مع التمثيل.

الجواب:

يمنع من الصرف ثلاث صفات:

الصفة الأولى: ما زيد في آخرها ألف ونون بشرط أن لا يختم المؤنث بالتاء، نحو: سكران، وعطشان، وغضبان، فتقول: هذا سكران، ورأيت سكران، ومررت بسكران، فسكران ممنوع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون حيث خلا مؤنثه من التاء، نحو: سكرى، وعطشى، وغضبي.

- فإن كان المذكور على (فعلان) والمؤنث على فعلانة صرفت فتقول: هذا رجلٌ سيفانٌ؛ أي: طويل، ورأيت رجلاً سيفاناً، ومررت برجل سيفانٍ؛ لأن مؤنثه مصروف، كذلك نحو هذه سيفانة.

قال ابن مالك:

وزائداً فعلانٌ في وصفٍ سلّم من أن يرى بتاءٍ تأنيثٍ تحتم
الصفة الثانية: أن تكون على وزن (أفعل)؛ أي: وزن الفعل، وذلك بشرط أن تكون الصفة أصلية في الوضع والاستعمال، وأن لا تقبل التاء، وذلك نحو: أشهل، وأحمر، وأخضر، نحو: هذا وردٌ أحمرٌ، ورأيت ورداً أحمرَ، ونظرت إلى ورد أحمرَ، فأحمرٌ ممنوع من الصرف للصفة ووزن الفعل، إذ مؤنثه حمراء لا تقبل التاء.

- فإن قبلت الصفة التاء صرفت، نحو: مررت برجلٍ أرملي؛ أي: فقير فأرملٌ مصروف؛ لأن مؤنثه فيه التاء وهي مصروفة أيضاً، نحو: هذه أرملة بالصرف.

قال ابن مالك:

ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشهل^(١).
 - وإذا كانت (أفعل) صفة عارضة بأن نقلت من الاسم إلى الوصفية كأربع اسم عدد المؤنث، نحو: مررت بنسوة أربع صرفت إذ لا يؤثر الوصف العارض في منع الصرف. وعكس ذلك الاسمية العارضة بأن كانت (أفعل) وصفاً في الأصل ثم غلبت عليها الاسمية استصحاب الأصل

(١) الأشهل: ما شاب سواد عينه زرقة، يقال: عينٌ شهلاء.

فيها فمنعت الصرف، نحو: (أدهم) للقيد فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيمنع من الصرف للوصيفة ووزن الفعل.

قال ابن مالك:

وَأَلْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْأَسْمِيَّةِ
فَالْأَدَهْمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعَ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنْعُ
أَي: أن أفعل إذا كان في الأصل اسماً ثم غلبت عليه الوصفية صرف
استصحاباً للأصل، وعكسه أفعل إذا كان في الأصل وصفاً ثم عرضت له
الاسمية منع من الصرف، نظراً للأصل فيه.

- وإذا كانت (أفعل) اسماً في الأصل وفي الحال صرفت، نحو: أجدل
(للصقر) وأخيل (للطائر) وأفعى (للحية)، فحقها أن تصرف، ومنعها بعضهم
لتخيل الوصف فيها، فتخيل في (أجدل) معنى القوة، وفي (أخيل) معنى
التخيل، وفي (أفعى) معنى الخبث فمنعها لوزن الفعل والصفة المتخيلة^(١)،
والكثير فيها الصرف؛ إذ لا وصفية فيها محققة.

الصفة الثالثة: أن تكون معدولة وذلك كأسماء العدد المبنية على (فُعَالٍ
وَمَفْعَلٍ) ك(ثلاثٌ ومثنيٌ) ف(ثلاثٌ) معدولة عن ثلاثة ثلاثة، و(مثنيٌ) معدولة
عن اثنين اثنين تقول: جاء القومُ ثلاثٌ؛ أي: ثلاثة ثلاثة، و(مثنيٌ)؛ أي:
اثنين اثنين.

- هذا، وقد سمع صوغ (فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ) من واحد إلى أربعة، ومن خمسة
وعشرة، فيقال: أحادٌ وموحدٌ، وثناءٌ ومثنىٌ، وثلاثٌ ومثلثٌ، ورباعٌ ومربعٌ،
وخماسٌ ومخمسٌ، وعشارٌ ومعشرٌ.

- وزعم بعضهم أنه سُمِعَ أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو:
سداسٌ ومسدسٌ، وسباعٌ ومسبعٌ، وثمانٌ ومثمانٌ، وتُسَاعٌ ومتسَعٌ.

(١) أو للشبه الشكلي أو الصوري بـ (أفعل) الوصف.

- كذلك يمنع من الصرف أيضاً للعدل والصفة (أخر)، نحو: مررت بنسوة أخر، ومنه قوله تعالى: ﴿فعدة من أيامٍ أخر﴾ فأخر معدولة عن الآخر.

س: وردت (أفعل) على أربعة أنواع، فصل القول فيها مع بيان حكم كل نوع من حيث صرفه ومنعه.

الجواب:

وردت (أفعل) على أربعة أنواع:

الأول: وصف في الوضع والاستعمال، وحكمه منع الصرف إجماعاً إلا أن يضطر إلى صرفه شاعر، نحو: أحمر - أفضل - أكرم - آدر.

الثاني: اسم في الوضع والاستعمال وحكمه الصرف عند الجمهور، نحو: أجدل: للصقر، وأخيل: للطائر، وأفعى للحية، ومنعها بعضهم للمح الصفة، حيث يتخيل في (أجدل) معنى القوة، وفي (أخيل) معنى التخيل أو التلون، وفي (أفعى) معنى الخبث أو الإيذاء واحتجوا بقوله:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمي
فما طائري يوماً عليك بأخيلاً
الثالث: اسم في الوضع ووصف في الاستعمال وحكمه الصرف مطلقاً،
نحو: مررت بنسوة أربع، استصحاباً للأصل.

قال ابن مالك:

وَأَلْعَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ

الرابع: وصف في الأصل واسم في الاستعمال وحكمه المنع استصحاباً للأصل عند سيبويه، نحو: أبطح وأدهم وأسود وأرقم، وأجاز ابن جنبي صرفها استصحاباً للحال، ومراعاة للاستعمال.

* الأعلام الممنوعة من الصرف:

س: هناك أعلام ستة وردت ممنوعة من الصرف، اذكرها مع التفصيل والتمثيل.

الجواب:

الأعلام الممنوعة من الصرف ستة:

الأول: المركب تركيباً مزجياً: معد يكرَب، وبعليك، فتقول: هذا معد يكرَبُ ورأيت معد يكرَبُ، ومررت بمعد يكرَبُ، فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

قال ابن مالك:

والعلمَ امنع صرفه مركباً تركيبَ مزج، نحو: (معد يكرَباً)
الثاني: العلم المزيّد بالألف والنون، نحو: غَطْفَانٌ وأصْبَهَانٌ وعِشْمَانٌ وعِمْرَانٌ... إلخ. فتقول: هذا غَطْفَانٌ، ورأيت غَطْفَانٌ، ومررت بَغَطْفَانٌ، فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

قال ابن مالك:

كذالك حاوي زائديّ فعلانَا كَغَطْفَانٌ وكَأَصْبَهَانَا

الثالث: العلم المؤنث، وهو نوعان:

أ - ما يمنع مطلقاً وهو ما ختم بئاء التأنيث سواء أكان علماً مذكراً، نحو: (طلحةٌ وأسماءٌ ومعاويةٌ وعطيةٌ)، أم مؤنثاً، نحو: فاطمةٌ وعائشةٌ، زائداً على ثلاثة أحرف كما تقدم أم لم يكن، كذلك نحو: (ثبةٌ وقلةٌ) علمين.

ب - ما يمنع بشرط وهو ما جرد من التاء، وهو أنواع:

- أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: سعادٌ وزينبٌ علمين فتقول:

هذه زينبٌ، ورأيت زينبٌ، ومررت بزينبٌ.

- أو أن يكون ثلاثياً محرك الوسط، نحو: (سقرٌ) قال تعالى: ﴿سأصليه

سَقْرَ * وما أدراك ما سَقْرُ * .

- أو أن يكون ثلاثياً ساكن الوسط أعجمياً، نحو: (جُورٌ) اسم بلدٍ، أو

منقولاً من مذكر إلى مؤنث، نحو: (زيدٌ) اسم امرأةٍ فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف.

- فإن كان العلم مؤنثاً ثلاثياً ساكن الوسط ليس أعجمياً ولا منقولاً من

مذكر إلى مؤنث ففيه وجهان: المنع والصرف، والمنع أولى، فتقول: (هذه

هندٌ، ورأيت هندٌ، ومررت بهندٌ).

قال ابن مالك:

كذا مؤنث بهاءٍ مطلقاً وشرطُ منعِ العاري كونهُ ارتقى
فوق الثلاثِ أو كجورَ أو سَقَرُ أو زيدِ اسمَ امرأةٍ لا اسمَ ذكرٍ
وجهان في العادم (تذكيراً سبق وعجمةً) كهندَ والمنعُ أحقُّ
الرابع: العلمُ الأعجمي: وشرطه أن يكونَ علماً في اللسانِ الأعجمي،
زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: إبراهيمَ وإسماعيلَ، تقول: هذا إبراهيمُ،
ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ، فتمنعه من الصرفِ للعلمية والعجمة.
- ويصرف الاسمُ الأعجمي إذا كان نكرةً ك(لجام) أو على ثلاثة أحرف
سواء أكان محرك الوسط ك(شترٍ): اسمُ قلعةٍ، أو ساكنةً ك(نوحٍ ولوِط).

قال ابن مالك:

والعجميُّ الوضعِ والتعريفِ معَ زيدِ على الثلاثِ صرفه امتنع
الخامس: العلمُ الموازن للفعل، وهو ضربان:
أ - أن يكونَ على وزن يخصص الفعل فلا يوجد في الاسم إلا ندرأ،
نحو: (فَعَلَّ) ك(شَمَّرَ) أو (فُعِلَّ) ك(ضَرِبَ) سمي به، فتقول: هذا شَمَّرُ
وَضَرِبُ، ورأيت شَمَّرَ وَضَرِبَ، ومررتُ بِشَمَّرٍ وَضَرِبٍ.
ب - أن يكونَ على وزن يغلب في الفعل؛ أي: يكثر فيه، بأن يكون فيه
زيادة تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم.
- مثال ما يكثر في الفعل، نحو: (إئِمْدَ وإِضْبَعَ) فإنهما على وزان (اضْرِبُ
واسْمَعُ) من أمر الثلاثي، تقول: هذا إئِمْدُ، ورأيت إئِمْدَ، ومررت بإئِمْدَ،
فتمنعه من الصرفِ للعلمية ووزن الفعل.
- ومثال ما تكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، نحو:
(أحمدَ ويعلى وتغلبَ) فإن الهمزة في أحمدَ تدل على المتكلم في الفعل دون
الاسم، والياء في يعلى تدل على الغائب، والتاء في (تغلب) تدل على
المخاطب، تقول: هذا أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ.
- فإن لم يكن الوزن خاصاً بالفعل ولا غالباً فيه، بل كان مشتركاً بين

الفعل والاسم على السواء لم يمنع الصرف، تقول في رجل اسمه (ضَرَبَ): هذا ضَرَبٌ، ورَأَيْتَ ضَرَباً ومررت بَضْرَبٍ كما تقول: هذا حَجْرٌ، ورَأَيْتَ حَجْرًا ونظرت إلى حجرٍ، بالتنوين في كل.

قال ابن مالك:

كذاك ذُو وزنٍ يَحُصُّ الفِعْلاً أو غالبٍ كأحمدٍ وَيَعْلَى

السادس: العلم المعدول، وشبهه:

* - أما العلم فنوعان:

أ - المعدول إلى (فَعَلٍ)، نحو: عمرَ وزفرَ، وثعلَ، والأصل: (عامر، وزافر، وثاعل) تقول: هذا عمرٌ، ورَأَيْتَ عمرَ، ومررت بعمرَ، فتمنعه من الصرف للعلمية والعدل.

قال ابن مالك:

والعلمَ امنع صرفه إنْ عُدِلَا كَفَعَلِ التوكيدِ أو كَتُعَلَا

ب - ما جاء على (فَعَالٍ) علماً لمؤنث، نحو: (حِذَامٍ ورقاشٍ) وللعرب

فيه مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز: بناؤه على الكسر مطلقاً، فتقول:

هذه حِذَامٍ ورَأَيْتَ حِذَامٍ، ومررت بحِذَامٍ.

والثاني: وهو مذهب بني تميم، إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية

والعدل، والأصل: حاذمة وراقشة، فعدل إلى (حِذَامٍ ورقاشٍ) كما عدل

(عمرٌ وِجْشُمٌ) عن عامر وجاشم. فتقول: هذه حِذَامٌ، ورَأَيْتَ حِذَامٍ ومررت

بحِذَامٍ فتمنعه من الصرف للعلمية والعدل.

قال ابن مالك:

ابنِ على الكسرِ (فَعَالٍ) علماً مؤنثاً وهو نظيرِ جشما

عند تميم

* - وأما شبه العلم فنوعان أيضاً:

الأول: (فَعَلٌ) من ألفاظ التوكيد فإنه يمنع من الصرف لشبه العلمية والعدل تقول: جاء النساءُ جمعُ، ورأيتُ النساءَ جمعَ، ومررت بالنساءِ جمعَ، والأصل: جمعاعات؛ لأن مفرده جمعاء، فعدل عن جمعاعات إلى جمعٍ وهو معرف بالإضافة المقدرة؛ أي: جُمِعَهُنَّ، فأشبه تعريفه العلمية من جهة أنه معرفة وليس في اللفظ ما يعرفه.

قال ابن مالك:

والعلم امنع صرفه إن عدلا كَفَعَلِ التوكيد

الثاني: (سحر) إذا أريد من يوم معين، نحو: جئتكَ يوم الجمعة سحرًا، فسحرٌ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية، وذلك أنه معدول عن السحر؛ لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون به (أل) فعدل به عن ذلك، وصار تعريفه كتعريف العلمية، من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرّفٍ.

قال ابن مالك:

والعدلُ والتعريفُ مانعاً سَحَرُ إذا به التعيينُ قصداً يُعْتَبَرُ

* - صرف الممنوع:

س: متى يصرف الممنوع؟ ومتى يمنع المصروف؟ وضح كلاً مع التمثيل.

الجواب:

يعرض الصرف؛ أي: التنوين للممنوع من الصرف في ثلاثة مواطن:

الأول: أن ينكر بسلب العلمية فتزول إحدى العلتين بالتنكير، نحو: رب معد يكرِبُ وغطفانٍ وفاطمةَ، وإبراهيمَ، وأحمدَ وعلقىَ وعمرَ.

قال ابن مالك:

..... واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا

الثاني: الضرورة الشعرية، نحو قوله:

تَبَصَّرُ خَلِيلِي هل تَرَى من ظغائني

وهو كثير وقد أجمع عليه البصريون والكوفيون .
 - هذا، وقد ينعكس الأمر فيمنع المنصرف وذلك في الضرورة، غير أن
 النحاة اختلفوا في ذلك . فمنعه أكثر البصريين، وأجازة قوم واستشهدوا
 لمنعه بقوله :

وممن ولدوا عامرُ ذو الطولِ وذو العرضِ

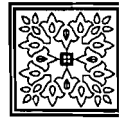
فمنع (عامر) وليس فيه سوى العلمية .

الثالث : التناسب أو المشاكلة في الحركات، نحو قوله تعالى : ﴿سلاسلًا
 وأغلالًا وسعيرًا﴾ فصرف (سلاسلًا) لمشاكلة ما بعده .

قال ابن مالك :

ولا ضطرارٍ أو تناسبٍ صرفٍ ذوالمنعِ، والمصروفُ قد لا ينصرف





إعراب الفعل المضارع - نواصبه

* - روافع المضارع ونواصبه :

س: اختلف أهل العربية في رافع الفعل المضارع، اذكر المذهبين في ذلك.

الجواب:

- ذهب البصريون إلى أنه مرفوع بوقوعه موقع اسم الفاعل فمثلاً (يضرب) في قولك: زيد يضرب، مرفوع بوقوعه موقع (ضارب) إذا التقدير: زيد ضارب.

- وذهب آخرون إلى أنه مرفوع بالتجرد من الناصب والجازم وهو الأرجح والدائر على السنة المعربين، وقد اختاره المصنف حيث أشبه المبتدأ؛ لأنه هو الآخر مرفوع بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية.

- وذهب الكسائي إلى أن رافعه أحرف المضارعة، فمثلاً: (يضرب، وأضرب، ونضرب، وتضرب): الأول مرفوع عند الكسائي بالياء، والثاني بالهمزة، والثالث بالنون والرابع بالتاء، وهو ضعيف، إذ أحرف المضارعة جزء من الفعل المضارع، وجزء الشيء لا يعمل فيه!!!

* - نواصب المضارع :

س: نواصب المضارع منها ما ينصب مذكوراً فقط، ومنها ما ينصب مذكوراً تارة، ومحذوفاً أخرى، ومنها ما ينصب بشرط، ومنها ما ينصب مطلقاً، ومنها ما يجوز إهماله، ومنها ما يجب إعماله، وضح كلاً على حدة.

الجواب:

تنقسم نواصب الفعل المضارع إلى الأقسام التالية :

الأول: ما يعمل مطلقاً فلا يهمل، مذكوراً فلا يضم، ويشمل: (لن، وكي) تقول: لن أضرب وجئت كي أتعلم، فأضرب منصوب بـ(لن) وأتعلم منصوب بـ(كي).

الثاني: ما يعمل مذكوراً بشروط وجوباً وجوازاً ويهمل وهو (إذن) فيشترط فيها أن تكون مصدرة؛ أي: في أول الكلام. - ويشترط في الفعل بعدها شرطان: كونه مستقبلاً متصلاً بها غير مفصول بغير القسم.

- وعليه فينصب المضارع بعدها في موضعين: أحدهما: أن يكون مستوفياً للشروط، نحو: (إذن أكرمك) في جواب من قال: أنا آتيك.

والآخر: أن يفصل بالقسم، نحو: إذن والله أكرمك.

* - ويرفع بعدها في ثلاثة مواضع:

أ - أن يكون المضارع حالياً، نحو: أن يقال: (أحبك) فتقول: إذن أظنك صادقاً، فأظن مرفوع لكون زمنه حالياً.

ب - أن تكون (إذن) غير متصدرة، والسابق لها غير عاطف، نحو: زيدٌ - إذن - يكرمك (يكرم) مرفوع حيث وقعت (إذن) بين المبتدأ والخبر.

ج - أن يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، نحو: إذن زيدٌ يكرمك، (يكرم) مرفوع حيث فصل بينه وبين (إذن) بالمبتدأ.

* - جواز إعمال إذن وإهمالها:

يجوز إعمال (إذن) وإهمالها إذا تقدم عليها حرف العطف، نحو: وإذن أكرمك، فأكرم يجوز نصبه حيث اتصل بـ(إذن) ورفعها حيث لم تصدر (إذن).

الثالث: ما يعمل ويهمل ويذكر ويضم، وهو (أن) بشرط أن لا تقع بعد (علم أو ظن).

- مثالها عاملة مذكورة: أريدُ أن تقومَ، فتقومَ مضارع منصوب بأن مذكورة.

- ومثالها عاملة مضمرة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾
 فيعذب منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود.

- ومثالها مهملة مذكورة قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ في
 قراءة رفع (يتم) بعد (أن) حيث أهملت حملاً على (ما) المصدرية أختها،
 نحو: (عجبت مما تفعل).

- ويرفع الفعل بعد (أن) وجوباً إذا وقعت بعدما يدل على اليقين، نحو
 قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ فإن مخففة من الثقيلة، واسمها
 ضمير الشأن محذوف، وجملة سيكون في محل رفع خبر (أن).

- وأما ما ذكره ابن عقيل من نحو: علمت أن يقوم، فتحتمل (أن) فيه أن
 تكون مصدرية مهملة حملاً على أختها (ما) حيث لم يفصل بينها وبين الفعل
 بأحد أحرف التعويض وهي: (لم، ولن، ولا، ولو، والسين، وسوف).
 وأن تكون مخففة من الثقيلة إلا أنه ضعف لعدم الفصل بأحد أحرف
 التعويض.

- ويرفع امضارع بعدها وينصب إذا وقعت بعد ما يدل على الرجحان،
 نحو: ظننت أن يقوم بالرفع على أن (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير
 الشأن محذوف، وجملة يقوم في محل رفع خبر (أن) وبالنصب على أن
 (أن) مصدرية.

قال ابن مالك:

ولا بعد علم والتي من بعد ظن	ويَلْنِ أَنْصِبُهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ
تخفيفها من (أن) فهو مطرد	فانصب بها والرفع صحح واعتقد
(ما) أختها حيث استحقت عملاً	وبعضهم أهمل (أن) حملاً على
إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مَوْصِلاً	ونصبوا بـ(إِذَنْ) المستقبلاً
إذا (إِذَنْ) من بعد عطف وقعا	أو قبله اليمين، وانصب وارفعاً

أي: أن المضارع ينصب بـ(كي) مطلقاً، وبأن بشرط أن لا تقع بعد علم
 أو ظن، وقد تهملها العرب حملاً على (ما) كما ينصب أيضاً المضارع

بإذن) بشرط تصديرها، وكون الفعل بعدها مستقبلاً متصلاً غير منفصل بغير القسم، كما يجوز إعمالها وإهمالها بعد حرف العطف.

س: بيّن في الأساليب الآتية ما يجوز فيه وجهٌ واحدٌ من الأفعال المضارعة، وما يجوز فيه وجهان مع التوجيه لما تقول:

١ - أريد أن تقوم.

٢ - قول الشاعر:

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

٣ - قوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾.

٤ - قوله تعالى: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾.

٥ - إذن أكرمك جواباً لمن قال لك: أنا آتيك.

٦ - وإذن أكرمك.

٧ - زيد إذن يكرمك.

٨ - إذن زيد يكرمك.

الجواب:

في الأول: وجه واحد وهو النصب؛ لأن (أن) قبله مصدرية عاملة.

- وفي الثاني: وجه واحد وهو الرفع، و(أن) قبله تحتل أن تكون مصدرية مهملة أو مخففة من الثقيلة، وإن لم يفصل بينها وبين الفعل بأحد أحرف التعويض.

- وفي الثالث: وجه واحد وهو الرفع؛ لأن (أن) قبله مخففة من الثقيلة بدليل الفصل بينها وبين الفعل بالسين حيث وقعت بعد (علم).

- وفي الرابع: وجهان: الرفع على اعتبار (أن) مخففة من الثقيلة، والنصب على اعتبار (أن) مصدرية حيث وقعت بعد ما يفيد الرجحان.

- وفي الخامس: وجه واحد وهو النصب؛ لأن (إذن) مصدرية والفعل بعدها متصلٌ مستقبليٌّ.

- وفي السادس: وجهان الرفع على إهمال (إذن) والنصب على إعمالها حيث وقعت بعد حرف العطف.

- وفي كل من السابع والثامن وجه واحد وهو الرفع حيث توسطت (إذن) المبتدأ والخبر في السابع، وفصل بينها وبين الفعل بالمبتدأ في الثامن، فهي والحال هذه ملغاة لا عمل لها.

* إظهار (أن) وإضمارها وجوباً، أو جوازاً بعد اللام من حروف الجر:

س: ل(أن) المصدرية بعد اللام ثلاثة أحوال، وضّحها مع التمثيل؟

الجواب:

ل(أن) ثلاثة أحوال بعد اللام:

الأول: وجوب الإظهار وذلك إذا وقعت بين (لام) الجر ولا) النافية، نحو: جئتكَ لئلا تضربَ زيداً، ومنه قوله تعالى: ﴿لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب﴾.

الثاني: وجوب الإضمار، وذلك إذا سبقت بـ(كان) المنفية، نحو: ما كان زيد ليفعل، فيفعل منصوب بأن مضمرة، وجوباً بعد لام الجحود، ومنه قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾.

الثالث: جواز الإظهار والإضمار وذلك إذا وقعت بعد (اللام) ولم تعقب بـ(لا) النافية ولم تسبق بـ(كان)، نحو: جئتكَ لأقرأ، ولأن أقرأ، ومنه قوله تعالى: ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾، ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾.

قال ابن مالك:

وبيّن (لا) و(لام جر) التزم إظهار (أن) ناصبة وإن عُدِمَ
(لا) فلا (أن) اعْمَل مظهراً أو مضمراً
وبعد نفي (كان) حتماً أضمراً

* نصب المضارع بعد (حتى) ورفع:

س: متى ينصب المضارع بعد (حتى) ومتى يرفع؟

الجواب:

ينصب المضارع بعد (حتى) بأن مضمرة وجوباً إذا كان مستقبلاً، نحو: سرت حتى أدخل البلد، فحتى حرف جر، وأدخل منصوب بأن المقدره بعد (حتى) لكونه مستقبلاً، ومثله: جُد حتى تسرَّ ذا حزن.

- ويرفع المضارع بعد (حتى) إذا أولَّ بالحال، نحو: سرت حتى أدخل البلد، بالرفع إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وقع وقصدت حكاية تلك الحال، نحو: كنتُ سرت حتى أدخلًا.

قال ابن مالك:

وبعدَ حتى هكذا إضمارُ (أن) حتمَّ كـ (جُد حتى تسرَّ ذا حزن) وتلوَّ حتى حالاً أو مؤولاً به ارفعنَّ وانصبَّ المستقبلاً

* نصب الفعل المضارع بعد (أو):

س: قال ابن مالك:

كذاك بعدَ (أو) إذا يصلح في موضعها (حتى أو ألا) أنْ خفي اشرح البيت في ضوء ما درست.

الجواب:

- من المواطن التي تعمل فيها (أن) المصدرية مضمرة وجوباً أن تقع بعد (أو) من حروف العطف إذا صلح أن يقع موقعها (حتى أو إلا):

- فتصلح (حتى) في موضعها إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، نحو قوله:

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكُ الْمَنِيَّ فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

- أي: لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى، فأدرك منصوب بأن المقدره بعد (أو) التي بمعنى حتى وهي واجبة الإضمار.

- وتصلح (إلا) في موضعها إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي دفعة واحدة، نحو قوله:

وكنْتُ إذا غَمَزْتُ قنَاةَ قومٍ كَسَرْتُ كعوبَهَا أو تستقيما
- أي: كسرت كعوبها إلا أن تستقيمَ، فتستقيمَ منصوب بأن بعد (أو) واجبة الإضمار.

* - نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية وواو المعية:

س: ينصب المضارع بعد حرفي العطف (الفاء والواو) بد(أن) مضمرة وجوباً، فصل القول في ذلك.

الجواب:

من مواطن نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً أن يقع بعد فاء السببية أو واو المعية وذلك بشرط أن تسبقا بنفي أو طلب محضين وإليك البيان:

أولاً: نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بـ:

أ - النفي المحض، نحو قولك: ما تأتينا فتحدثنا، وقوله تعالى: ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ فكل من (تحدثت ويموتوا) منصوب بد(أن) مضمرة وجوباً حيث سبقت بنفي محض.

- ومعنى كون النفي محضاً أن لا يشوبه معنى الإثبات كأن تقع (إلا) بعد (ما)، نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا بالرفع، فتحدثنا هنا واجب الرفع؛ لأن النفي ليس محضاً.

ب - الطلب المحض وهو أنواع:

- الأمر، نحو قوله:

يا نأقُ سيري عنقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحاً

فنستريح منصوب بأن وجوباً بعد الفاء؛ لأنها مسبوقة بأمر (سيري) ويشترط في الأمر أن يكون صريحاً بلفظ الفعل كما مرّ في البيت، فإن دُلَّ عليه باسم الفعل، أو بلفظ الخبر وجب رفع الفعل، نحو: صه فإحسن إليك، وحسبك الحديث فينام الناس.

- فإن سقطت الفاء بعدما يدل على الطلب من اسم فعل الأمر، أو الخبر الذي تضمن معنى الأمر، أو باقي أنواع الطلب جاز جزمه مطلقاً في غير النهي إذا قصد الجزاء.

- مثال الجزم في جواب اسم الفعل: صه أحسن إليك بجزم (أحسن) في جواب (صه).

- ومثاله بعد الخبر قولك: حسبك الحديث ينم الناس: يجزم (ينم) في جواب حسبك لتضمنه معنى الأمر وهو ليكفك.

- ومثال بعد الأمر: زرني أزرک، وكذلك باقي أنواع الطلب، غير أنهم اختلفوا في عامل الجزم.

- فذهب الجمهور إلى أن الجازم شرط مقدر، ولا يقدر من أدوات الشرط غير (إن)؛ لأنها أم الباب، كما أنه لا يقدر من أدوات النداء غير (يا)؛ لأنها أم الباب كذلك. والتقدير في المثال: إن تزرنني أزرک.

- وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الجازم جملة الطلب لتضمنها معنى الشرط، وقيل غير ذلك.

قال ابن مالك:

وبعد غير النفي جزماً اعتمد
وإن تسقط الفاء والجزاء قد قصد
والأمر إن كان بغير افعَل فلا
تنصب جوابه، وجزمه اقبلا

* الخلافاً في شرط جزم المضارع بعد النهي إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء:

س: اختلف النحاة في شرط جزم المضارع في جواب النهي، وضح ذلك.

الجواب:

للنحاة في جزم المضارع في جواب النهي مذهبان:
الأول: اشترط الجمهور لجواز جزم المضارع في جواب النهي عند

سقوط الفاء صحة المعنى، وذلك بتقدير دخول (إن) الشرطية على (لا) النهاية فتقول: (لا تدن من الأسد تسلّم) بجزم (تسلم)؛ إذ يصح: (إن لا تدن من الأسد تسلّم) ولا يجوز الجزم في قولك: (لا تدن من الأسد يأكلك)؛ إذ لا يصح: (إن لا تدن من الأسد يأكلك).

الثاني: لم يشرط الكسائي صحة دخول (إن) على (لا) بل أجاز جزم (يأكلك) في قولهم: لا تدن من الأسد يأكلك، حملاً على معنى: (إن تدن من الأسد يأكلك).

قال ابن مالك:

وشرط جزم بعد نهْي أن تضع (إن) قبل (لا) دون تخالفٍ يَقَع - هذا، وذكر جزم المضارع بعد الطلب الصريح وغيره هنا غير ملائم للنواصب، والحق أن موضعه الجوازم، والله أعلم.

- والنهي، نحو: لا تضرب زيدا فيؤذيك، ومنه قوله تعالى: ﴿لا تطغوا فيه فيحلّ عليكم غضبي﴾.

- والدعاء، نحو: ربّ انصربي فلا أُخذَلْ، ومنه قوله:

ربّ وفّقني فلا أعدَلْ عن سنن الساعين في خير سنن - والاستفهام، نحو: هل تكرم زيدا فيكرمك، ومنه قوله تعالى: ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾.

- والعرض، نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً، ومنه قوله:

يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدّثوك فما راء كمن سمعا - والتخصيص، نحو: لولا تأتينا فتحدّثنا، ومنه قوله تعالى: ﴿لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدّق﴾.

- والتمني، نحو قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾.

قال ابن مالك:

وبعد فاجوابٍ نفِي أو طلبٍ محضين (أن) وسترها حتمٌ نصبٌ

- والرجاء، وفيه خلاف إذ منعه البصريون، وأجازه الكوفيون قاطبة، وذلك حملاً له على التمني إذ هما طلبان، فينصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بلعل (كما نصب بعدها حين سبقت. بلليت) ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾ في قراءة حفص عن عاصم، وابن مالك في هذه المسألة يوافق الكوفيين حيث قال:

والفعلُ بعد الفاء في الرجا نُصِبَ كُنْصَبِ ما إلى التمني ينتسبُ

ثانياً: نصب المضارع بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب محضين:

قصة الواو هي قصة الفاء في المواطن السابقة نفيًا أو طلباً:

- مثال النفي المحض قوله تعالى: ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾.

- ومثال الأمر المحض قوله:

فقلت ادعي وادعوَ إن أندى لصوت أن ينادي داعيان

- ومثال النهي؛ نحو لا تكن جلدأ وتُظْهِرَ الجزع، ومنه قوله:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ف(تأتي) منصوب بل(أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بنهي.

- ومثال الاستفهام قوله:

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء

- من المعلوم أن الواو من الألفاظ المشتركة التي تتعدد معانيها فتكون

عاطفة واستثنائية، وعوضية، وللمعية أو المصاحبة، وهذه الأخيرة هي التي ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة، وأما العاطفة والاستثنائية فيرفع الفعل

بعدها لذا ورد في قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ثلاثة أوجه من

الإعراب: الجزم على أنها عاطفة، والرفع على أنها استثنائية والفعل بعدها

خبر لمبتدأ محذوف والنصب على أنها واو المعية.

قال ابن مالك:

والواو كالفا إن تُفدَ مفهومَ مَع كَلا تَكُنْ جَلدًا وتُظهِرًا الجَزَعُ

* نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد الواو والفاء، وثم وأو من حروف العطف:

س: ورد نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد الواو والفاء وثم وأو، وضح ذلك.

الجواب:

ينصب المضارع بأن مذكورة أو محذوفة بعد (الواو، والفاء، وثم، وأو) بشرط أن يعطف المضارع بأحد هذه الأحرف على اسم خالص في الاسمية فلا يقصد به معنى الفعل، كالمصدر مثلاً.

- مثال نصبه بعد الواو قوله:

ولبس عباة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف
ف(تقر) منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو حيث عطف على اسم صريح وهو (اللبس).

- ومثال نصبه بعد الفاء قوله:

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوتر إتراباً على ترب
ف(أرضي) منصوب (بأن) مضمرة جوازاً بعد الفاء، حيث عطف على اسم صريح وهو (توقع).

- ومثال نصبه بعد (ثم) قوله:

إني وقتلي سيلكاً ثم أعقله كالثور يُضرب لما عافت البقر
ف(أعقل) منصوب (بأن) مضمرة جوازاً بعد (ثم)، حيث عطف على اسم صريح وهو (قتل).

- ومثال نصبه بعد (أو) قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾ ف(يرسل) منصوب (بأن) مضمرة

جوازاً بعد (أو)، حيث عطف على اسم صريح وهو (وَحْيًا).

- هذا، وقد تقدم أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة جوازاً بعد (لام) الجر إذا لم تسبق بـ(كان المنفية) ولم تعقب بـ(لا) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأمرت لأن أكون أو المسلمين﴾، ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾، حيث ذكرت (أن) في (لأن أكون) وحذفت في (لنسلم) والله أعلم.

وبناءً على ما تقدم، فـ(أن) تضم جوازاً في خمسة مواطن: بعد لام الجر بشرطها وبعد حروف العطف: الواو والفاء وثم وأو بشرطها المتقدم.

- فإن كان الاسم المعطوف عليه غير صريح بأن كان يشبه الفعل كاسم الفاعل لم يجز النصب بل يجب الرفع، وذلك نحو قولك: (الطائر فيغضب زيد الذباب) فيغضب يجب رفعه؛ لأنه معطوف على (طائر) وهو اسم غير صريح وقع موقع الفعل (يطير) من جهة أنه صلة لـ(أل) وحق الصلة أن تكون جملة، فوضع (طائر) موضع (يطير).

قال ابن مالك:

.....
 (لا) فـ(إن) اعْمَلْ مُظْهِراً أو مُضْمِراً

 وإن على اسمٍ خالصٍ فعلٌ عطفٌ تنصبه (أن) ثابتاً أو مُنْحَذَفٌ

* - نصب المضارع بعد (أن) محذوفة شذوذاً:

س: علمت أنّ (أن) المصدرية تعمل محذوفة وجوباً في مواطن، وجوازاً في أخرى غير أنه ورد عملها محذوفة شذوذاً حيث لم يكن من مسائل الوجوب ولا من مسائل الجواز، وضح ذلك.

الجواب:

تقدم أنّ (أن) المصدرية تعمل مذكورة، وتعمل محذوفة جوباً وجوازاً دون أخواتها (لن، وكي، وإذن)، إذ هذه لا تعمل إلا مذكورة فقط؛ لأنها فرع لـ(أن) والفروع لا ترقى إلى درجة الأول، وإنما عملت (أن) مذكورة

ومحذوفة وجوباً وجوازاً وشذوذاً؛ لأنها أم الباب، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

- هذا، وقد ورد عمل (أن) محذوفة على غير قياس حيث لم تكن من مسائل الحذف وجوباً، ولا مسائل الحذف جوازاً، وذلك قولهم: (مُرّه يَحْفَرُهَا) بنصف (يَحْفَرُ) ب(أن) محذوفة شذوذاً، حيث لم يعوض عنها بحرف من حروف العطف المتقدمة، والتقدير: مره أن يَحْفَرُهَا.

- ونظيره قولهم: خَذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذْكَ، ف(يأخذ) منصوب بأن مضمرة دون تعويض عنها بالفاء أو الواو، والتقدير: خذ اللص قبل أن يَأْخُذْكَ.

ومنه قوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدي
في رواية من نصب (أحضر)؛ أي: أن أحضر.

س: وردت (أن) المصدرية محذوفة وجوباً وجوازاً وشذوذاً، مثل لكل في ضوء ما درست مع التوجيه.

الجواب:

مثال عمل (أن) محذوفة وجوباً قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ ف(أفوز) منصوب ب(أن) محذوفة وجوباً بعد الفاء، حيث سبقت بطلب وهو التمني، وقد عوض عنها بالفاء، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه.

- ومثال عملها محذوفة جوازاً قوله:

ولبس عباءة وتقرّ عيني أحب إليّ من لبس الشفوف
ف(تقرّ) منصوب بأن محذوفة جوازاً، حيث عطفت بالواو على اسم صريح وهو (لبس)، ولو قال: و(أن تقر عيني) لكان صواباً.

- ومثال عملها محذوفة شذوذاً قولهم: (خذ اللص قبل يأخذك)، (يأخذ) منصوب بأن محذوفة شذوذاً، حيث لم يعوض عنها ولم تعطف على اسم صريح كما تقدم.

قال ابن مالك:

وشذَّ حذفُ أنْ ونصبُ في سِوَى ما مرَّ فأقبلُ ما عدلُ رَوَى

س: بين الشاهد النحوي في النصوص الآتية:

١ - قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ
يا ناقُ سيرِي عنقاً فسيحاً إلى سليمانَ فنستريحاً
فقلت ادعي وأدعو إنَّ أندي لصوت أن ينادي داعيان

٢ - قوله تعالى: ﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب﴾، ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً﴾.

الجواب:

الشاهد في البيت الأول: (وتأتي)، حيث نصب بد(أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية لكونها مسبوقه بنهي (لا تنه).

- وفي الثاني: (فنستريحاً)، حيث نصب بد(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء لكونها مسبوقه بالأمر وهو (سيرى).

- وفي الثالث: (وأدعو)، حيث نصب بد(أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية لكونها مسبوقه بالأمر (داعي).

- وفي قوله: ﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب﴾ (ولا نكذب)، حيث نصب بأن مضمرة بعد واو المعية لكونها مسبوقه ب(ليت).

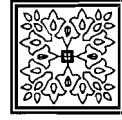
- وفي قوله: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز﴾ (فأفوز)، حيث نصب بعد الفاء لكونها مسبوقه ب(ليت).

س: يجوز في الفعل (تشرب) في قولهم: (لا تأكلِ السمكِ وتشربِ اللبنِ) ثلاثة أعراب، وضحها مع بيان نوع الواو في كل وجه، ومعنى الكلام كذلك.

الجواب:

- الإعراب الأول: الجزم عطفاً على (تأكل) والواو عاطفة، والمعنى: النهي عن الأكل والشرب معاً والتقدير: لا تأكلِ السمكِ ولا تشربِ اللبنِ.
- الإعراب الثاني: النصب بأن مضمرة، وجوباً، والواو للمعية حيث سبقت بالنهي (لا تأكل) والمعنى: النهي عن الجمع بين أكلِ السمكِ وشربِ اللبنِ، حيث يؤدي إلى البرص كما ذكره الأنطكي في التذكرة، والتقدير: لا تأكلِ السمكِ مع شربكِ اللبنِ.
- الإعراب الثالث: الرفع على أن الواو استثنائية، والمعنى: النهي عن أكلِ السمكِ وإباحة شربِ اللبنِ؛ أي: لا تأكلِ السمكِ ولكَ شربُ اللبنِ.





جوازم المضارع

* يعلل ابن الأنباري الجزم بحرف الشرط (إن) وما تضمن معناه أو حمل عليه أنه يقتضي جملتين، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم؛ لأنه حذف وتخفيف... إلخ.

وحكى عن ابن السراج أنه شبه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها؛ (أي: حذفها من الفعل الصحيح) وإلا أخذ من نفس الفعل، وهو حرف العلة في المعتل.

* نوعا الجازم: الجازم ضربان: ما يجزم فعلاً واحداً وما يجزم فعلين:

أولاً: ما يجزم فعلاً واحداً:

س: اذكر ما يجزم فعلاً واحداً مع التمثيل لما تذكر.

الجواب:

يجزم فعلاً واحداً خمسة أشياء:

أحدها: الطلب المتقدم على الفعل المضارع الذي قصد به الجزاء وقد أسقطت الفاء من الجواب سواء أكان الطلب أمراً أم نهياً أم استفهاماً أم غيرها.

- مثال الأمر: قوله تعالى: ﴿قل تعالوا أتل﴾ ف(أتل) مضارع مجزوم بشرط مقدراً أو ب(تعالوا) على خلاف في ذلك سبق بيانه.

- ومثال النهي: (لا تدن من الأسد تسلّم) ف(تسلّم) مجزوم في جواب النهي وهكذا باقي أنواع الطلب، وقد استوفينا حديثه في آخر باب النواصب فراجعه.

قال ابن مالك:

وبعد غيرِ النهي جزماً اعتمدَ
 إن تَسْقُطِ الفاءُ والجزءُ قد قُصِدَ
 والأمرُ إن كان بغير (افعل) فلا
 تنصب جوابه وجزمهُ أقبلاً
 الثاني: اللام سواء أكانت دالة على الأمر، نحو: (لِيَقُمْ زيدٌ)، أو على
 الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿ليَقض علينا ربك﴾.

الثالث: (لا) سواء أكانت دالة على النهي، نحو قوله تعالى: ﴿لا تحزنْ
 إنَّ اللهَ مَعَنَا﴾ أو على الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾.

الرابع والخامس: (لم ولما) وهما للنفي ويختصان بالمضارع، ويقلبان
 معناه إلى المضي، نحو: لم يَقُمْ زيدٌ، ولما يَقُمْ زيدٌ، ولا يكون النفي
 بـ(لما) إلا متصلاً بالحال، فمعنى (لما يَقُمْ زيدٌ) لم يقم حتى الآن، وسيقوم
 بعدُ والأربعة الأخيرة حروف بالإجماع.

قال ابن مالك:

بلا ولامٍ طالباً ضَعَّ جَزْماً
 في الفعل هكذا بـ(لم ولما)

ثانياً: ما يجزم فعلين:

س: الأدوات التي تجزم فعلين منها ما هو حرف، ومنها ما هو اسم، وضح ذلك مع التمثيل.

الجواب:

الأدوات التي تجزم فعلين ضربان:

الأول: حرف باتفاق وهو (إن)، نحو قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في
 أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾. وحرف باختلاف وهو (إذ ما) فهي
 حرف عند سيبويه، نحو قوله:

وإنك إذ ما تأتٍ ما أنت أمرٌ به تلف من إياه تأمر آتيا
 ف: (تأت) فعل الشرط مجزوم بـ(إذ ما) و(تلف) جواب الشرط مجزوم
 بها، وهي عند سيبويه حرف بمعنى (إن)، واسم بمعنى (متى) عند المبرد
 وابن السراج والفارسي.

الثاني: اسم باتفاق وهو أنواع:

أ - ما يكون للعاقل وهو (مَنْ)، نحو قوله تعالى: ﴿من يعمل سوءاً يُجْزَ
 به﴾.

ب - ما يكون لغير العاقل وهو (ما - ومهما)، نحو قوله تعالى: ﴿وما
 تفعلوا من خير يعلمه الله﴾.

وقوله تعالى: ﴿وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك
 بمؤمنين﴾.

ج - ما يكون للزمان: (أيان، ومتى).

- مثال (أيان) قوله:

أيان نؤمّنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

- ومثال (متى) قوله:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نارٍ عندها خير موقد

د - ما يكون للمكان (أينما، وأنى، وحيثما):

- مثال (أينما) قوله:

صعدة نابثة في حائر أينما الريح تُمِيلُها تَمِلُ

ف فعل الشرط محذوف يفسره (تميلها)؛ إذ التقدير أينما تُمِيلُها الريحُ تميلها
 وجواب الشرط (تَمِلُ).

- ومثال (أنى) قوله:

خليليّ أنى تأتياي تأتيا أخاص غير ما يرضيكما لا يحاولُ

- ومثال (حيثما) قوله:

حيثما تَسْتَقِمُ يقدِرُ لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

أ - ما يكون بحسب المضاف إليه، وهو (أي)، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾.

قال ابن مالك:

واجزم بـ إِنْ وَمَنْ ما ومَهْمَا أَيِّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْ مَا
وحيثما أنى وحرف إِذْ مَا كـ (إِنْ) وياقي الأدوات اسما

* أنواع الشرط والجزاء إذا كانا فعلين:

س: ماذا يجب في جملة الشرط؟ وما الأصل في جملة الجواب؟ وما أنواع الشرط والجزاء إذا كانا فعلين؟ وضح كلاً على حدة.

الجواب:

الأدوات السابقة تطلب جملتين: إحداهما - وهي المتقدمة - تسمى شرطاً، والثانية - وهي المتأخرة - تسمى جواباً وجزاءً.

- يجب في جملة الشرط أن تكون فعلية، نحو: مَنْ يَاقمُ أقم معه.

- وأما جملة الجواب، فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية مقرونة بالفاء وذلك، نحو قولك: إِنْ جاء زيد أكرمته، فجملة أكرمته فعلية، ونحو: إِنْ جاء زيد فله الفضل، فجملة (فله الفضل) اسمية مقرونة بالفاء؛ لأنها لا تصلح للشرط وما شأنه كذلك إذا وقع جواباً وجزاءً وجب اقترانه بالفاء.

- أنواع الشرط والجزاء إذا كانا فعلين أربعة:

الأول: أن يكون الشرط والجزاء ماضيين، نحو: إِنْ قام زيد قام عمرو، فالشرط والجزاء ماضيان في محل جزم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾.

والثاني: أن يكون الشرط والجزاء مضارعين، نحو: إِنْ يَاقمُ زيد يَاقمُ عمرو، فالشرط والجزاء مضارعان مجزومان، ومنه قوله تعالى: ﴿وإِنْ تَبَدَّوا ما في أَنْفُسِكُمْ أو تخفوه يَحاسِبُكُمْ به اللهُ﴾.

والثالث: أن يكون الشرط ماضياً، والجزاء مضارعاً، نحو: إن قام زيد يقيم عمرو ف(قام) فعل الشرط في محل جزم؛ لأنه ماضٍ، و(يقيم) جواب الشرط مجزوم، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾.

والرابع: أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً وهو قليل، ومنه قوله: من يكذبني بسيئ كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد ف(يكذب) فعل الشرط مجزوم لفظاً ومحلاً، و(كان) جواب الشرط في محل جزم. ومنه قوله ﷺ: «مَنْ يَقِمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قال ابن مالك:

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ: شَرْطٌ قَدَّمَ
وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مَضَارِعَيْنِ
يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وَسِمَا
تَلْفِيهِمَا أَوْ مَتَخَالِفَيْنِ

* - تكافؤ رفع الجواب وجزومه إذا كان الشرط ماضياً، وضعف الرفع إذا كان الشرط مضارعاً:

س: متى يحسن رفع الجواب وجزومه؟ ومتى يضعف رفعه؟ وضح ذلك.

الجواب:

يحسن رفع جواب الشرط وجزومه إذا كان الشرط ماضياً، فتقول: إن قام زيد يقيم عمرو، ويقوم عمرو بجزم (يقم)، ورفع (يقوم) فكلاهما مكتافئان إن شئنا رفعنا وإن شئنا جزمنا، ومنه قوله:

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم
ف(يقول) جواب الشرط مرفوع؛ لأن الشرط ماضٍ، وهو على تقدير الفاء عند الكوفيين والمبرد؛ أي: (فهو يقول) وعلى التقديم والتأخير عند سيبويه؛ إذ الأصل: يقول: إن أتاه خليل... إلخ.

- ويضعف رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعاً، نحو قوله:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يضرع أخوك تضرع

قال ابن مالك :

وبعدَ ماضٍ رفعكُ الجزا حَسَنٌ ورُفَعَهُ بعدَ مضارعٍ وهَنُ

* - وجوب اقتراب الجواب بالفاء :

س: متى يجب اقتران الجواب بالفاء؟

الجواب:

إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يلي أداة الشرط وجب اقترانه بالفاء،
وينحصر ذلك في المسائل التالية:

الأولى: أن يكون الجواب جملة اسمية، نحو: إن جاء زيد فهو محسن،
إذ لا يجوز أن تقول: إن هو محسن!!!.

الثانية: أن تكون جملة الجواب طلبية أمراً كان، نحو قولك: إن جاء زيد فاضربه، ويمتنع أن تقول: إن اضربه، ومنه قوله تعالى: ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ أو استفهاماً، نحو قوله تعالى: ﴿وإن يخذلكم فمّن ذا الذي ينصركم من بعده﴾.

فجملة (فمّن ذا الذي ينصركم) اسمية وطلبية.

الثالثة: أن تكون جملة الجواب فعلية فعلها جامدٌ، نحو قوله تعالى: ﴿إن ترني أنا أقل منك مالا وولداً فعسى ربي...﴾.

الرابعة: أن تكون جملة الجواب فعلية فعلها متصرف وقد قرنت ب(قد)،
نحو قوله: ﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾ أو بسوف، نحو قوله
تعالى: ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله﴾.

الخامسة: أن تكون فعلية فعلها متصرف منفي إما:

- ب(لن)، نحو قوله تعالى: ﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾.

- أو ب(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿فإن توليتم فما سألتكم من أجر﴾.

- فإذا كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً كالمضارع الذي ليس منفيّاً،

ولا مقروناً بحرف التنقيس، والماضي المتصرف غير المقرون بـ(قد) لم يجب اقترانه بالفاء، نحو: إن جاء زيد يجيء عمرو، أو قام عمرو.

قال ابن مالك:

وأقرُنْ بـ(فا) حَتْمًا جواباً لو جُعِلَ شرطاً لـ(إن) أو غيرها لم يَنْجَعِلْ

* نيابة (إذا) الفجائية عن الفاء الجزائية في ربط الجزاء بالشرط:

س: متى تخلف (إذا) الفجائيةُ الفاءَ الجزائيةَ؟

الجواب:

تخلف (إذا) الفجائيةُ الفاءَ الجزائيةَ بشرطين:

الأول: أن تكون جملة الجواب اسمية.

والثاني: أن تكون أداة الشرط (إن) وحدها، مثال ما استوفى الشرطين

قوله تعالى: ﴿وإن تُصِيبَهُمْ سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾، وقول

ابن مالك: إن تجد إذا لنا مكافأة.

قال ابن مالك:

وتخلفُ الفاءُ إذا المفاجأةُ كـ(إن) تجد إذا لنا مكافأة

* - ما يجوز من وجوه الإعراب في المعطوف بالواو أو الفاء على

الشرط أو الجزاء:

س: قال ابن مالك:

والفعلُ من بعدِ الجزاءِ إن يَقتَرِنُ بالفا أو الواو بتثليثٍ قَمِينٍ

وحَزْمٍ أو نَصَبٍ لفعلٍ إثرَ فا أو واوٍ إن الجملتين اكتنفا

أشرح البيتين شرحاً يبين المراد منهما.

الجواب:

إذا عطف الفعل المضارع بالواو أو الفاء على جواب الشرط جاز فيه

ثلاثة أوجه من الإعراب: (الجزم، والرفع، والنصب) وقد قرئ بالثلاثة قوله

تعالى: (وإن تُبَدُّوا ما في أنفسكم أو تُخَفَوْه يحاسبكم به الله فيغفره لمن

يشاء) بجزم (يغفر) ورفع ونصبه وكذلك روي بالأوجه الثلاثة قوله:
 فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكُ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ
 ونأخذُ بعده بذناب عيشٍ أجبَّ الظهر ليس له سنامُ
 فقد روي بجزم (نأخذُ) ورفع ونصبه، فالجزم عطفًا بالواو، والرفع على
 الاستئناف؛ أي: فنحن نأخذ، والنصب بـ(أن) مضمرة إجراء للشرط مجرى
 الطلب، والواو واو المعية.

- وإن عطف المضارع على الشرط بالواو أو الفاء جاز فيه وجهان:
الجزم والنصب، نحو: إن يَقمَ زيدٌ ويخرجَ خالدٌ أَكْرَمُكَ، بجزم (يخرج)
 على أن الواو عاطفة، والنصب بـ(أن مضمرة) على أن الواو للمعية، ومن
 النصب قوله:

ومن يقترب منا ويخضع نُؤوهِ ولا يخشَ ظُلماً ما أقام ولا هَضَمًا
 فـ(يخضع) منصوب بأن مضمرة والواو للمعية، وقد أجري الشرط مجرى
 الطلب.

* جواز حذف الجواب أو الشرط استغناءً بأحدهما عن الآخر:

- قال ابن مالك:

والشرطُ يُغْنِي عن جوابٍ قد عَلِمَ والعكس قد يأتي إن المعنى فُهِمَ
 س: اشرح البيت في ضوء ما درست.

الجواب:

يجوز حذف جواب الشرط، والاستغناء عنه بالشرط، وذلك عندما يدل
 على الجواب دليل، نحو: (أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ) فحذف جواب الشرط
 لدلالة (أنتَ ظالم) عليه، والتقدير: أنتَ ظالم، إن فعلتَ فأنتَ ظالم، وهذا
 كثير في لسانهم.

- ويجوز حذف الشرط كذلك استغناءً عنه الجواب، وهو قليل ومنه وله:
 فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعلُ مَفْرَقُكَ الحُسَامُ

والتقدير: إن لا تطلقها يعلُ مَفْرَقَك الحُسامُ.

* - حذف جواب الشرط أو القسم وجوباً إذا اجتمعا:

س: لكل من جواب الشرط والقسم أحوال بيّنها، وإذا اجتمع شرط وقسم فمتى يتعين أو يترجح الجواب للشرط؟ ومتى يتعين للقسم؟ فصل القول في ذلك.

الجواب:

أما جواب الشرط فله حالان: التجرد من الفاء أو إذا، نحو: إن يقيم زيد يقيم عمرو والاقتران بالفاء، نحو: إن يقيم زيد عمرو قائم، أو ب(إذا)، نحو: إن تجاهد إذا أنت صادق الإيمان.

- وأما جواب القسم فله أحوال متعددة تتضح من الآتي:

* إن كان جملة فعلية فعلها مضارع مثبت أكد بالنون، نحو قوله تعالى: ﴿وتالله لأكيدن أصناكم﴾.

* وإن كان جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت اقترن باللام وقد، نحو: والله لقد قام زيد.

* وإن كان جملة اسمية اقترنهما:

- ب(إنّ) واللام، نحو: والله إنّ زيدا لقائم.

- أو ب اللام فقط، نحو: والله لزيد قائم.

- أو ب(إنّ) وحدها، نحو: والله إنّ زيدا قائم.

* وإن كان جملة فعلية منفية اقترن إما:

- (ما)، نحو: والله ما يقوم زيد.

- أو ب(لا) النافية، نحو: والله لا يقوم زيد، ومنه قوله تعالى: ﴿تالله تفتأ

تذكر يوسف﴾ التقدير: تالله لا تفتأ.

- أو ب(إنّ) النافية، نحو: والله إن يقوم زيد.

- وكذلك حكم الجملة الاسمية المنفية، نحو: والله ما زيد قائم، والله لا

زيد قائم ولا عمرو، والله إن زيد قائم.

- ويتعين الجواب للشرط إذا اجتمع مع القسم وقد تقدم الشرط على القسم، نحو: إن قام زيد - والله - يقم عمرو، ف(يقم) جواب الشرط، وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه.

- ويترجح الجواب للشرط في موضعين:

الأول: أن يجتمع الشرط والقسم ويتقدم عليهما مبتدأ سواء تقدم الشرط، نحو: زيد إن قام - والله - أكرمهُ، أو تأخر الشرط عن القسم، نحو: زيد - والله - إن قام أكرمهُ، ف(أكرمهُ) جواب للشرط والحال هذه تقدم أو تأخر وهذا كثير في كلامهم.

الثاني: إذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدمهما مبتدأ، وقد تقدم القسم على الشرط وهو قليل، نحو قوله:

لَيْسَ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غَيْبٍ مَعْرَكَةٍ لَا تَلْفِنَا عَنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلْ

فقوله: (تلفنا) جواب الشرط مع تأخره عن القسم، وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير لقال: (لا تلفينا) بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع جواباً للقسم حيث تقدم على الشرط.

قال ابن مالك:

واحذف لذي اجتماع شرط وقسم	جواب ما أخرت فهو مُلْتَزَمٌ
وإن توالياً وقبل ذو خبر	فالشرط رَجَّحَ مطلقاً بلا حذر
وربما رَجَّحَ بعد قَسَمٍ	شرط بلا ذي خبرٍ مُقَدَّمٍ



لو

* استعمال (لو) - دلالتها - اختصاصها - جوابها:

س: ل(لو) استعمالان، ودلالات، مختلفة فصل القول في كل مع بيان ما تختص به وأنواع جوابها وما يعرض له.

للجواب:

ل(لو) استعمالان:

الأول: كونها مصدرية، وعلامتها صحة وقوع (أن) موقعها، لذلك كان لا بد لها من عامل متقدم عليها، وتأويلها مع ما بعدها بمصدر، وتدخل على الماضي فيبقى على مضيه، وعلى المضارع فتخلصه للاستقبال، مثلها في ذلك مثل: (أن) المصدرية.

- مثال الماضي: (وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ)، ف(لو) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به، والتقدير: وَدِدْتُ قِيَامَ زَيْدٍ.

- ومثال المضارع قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، ف(لو) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به، والتقدير: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ تَعْمِيرَهُ أَلْفَ سَنَةٍ. غير أنها تخالف (أن) المصدرية في أن (أن) عاملة، و(لو) مهملة.

الثاني: كونها شرطية وهذه نوعان:

أ - أن تكون للتعليق في الماضي؛ أي: أنها لا يليها إلا ماضٍ معنى وهذا كثير في كلامهم، وذلك نحو: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَمْتُ.

- وقد اختلف في دلالة (لو) هذه:

- فذهب ابن مالك إلى أنها حرف شرط في مضي.

- وذهب سيويه إلى أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره .
 - وذهب آخرون إلى أنها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة هي المشهورة على السنة المعريين .
 - فإذا دخلت على الفعل المضارع قلبت معناه إلى الماضي مثل: (لم)،
 ولما) من ذلك قوله:

رهبانٌ مَدِينَ وَالَّذِينَ عَهَدْتَهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذْرِ الْعَذَابِ قَعُودًا
 لو يسمعون كما سمعتُ كلامها حَرُّوا لِعِزَّةِ رُكْعًا وَسَجُودًا
 أي: لو سمعوا .

قال ابن مالك:

وإن مضارعٌ تلاها صُرفًا إلى المُضِيِّ، نحو: لو يفي كفي
 أي: لو، وقي، كفي .

ب - أن تكون للتعليق في المستقبل وهو قليل، ومنه قوله تعالى:
 ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾، (تركوا)
 بمعنى يتركون، فهو ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى، ومنه قوله:

ولو أنَّ ليلى الأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عليّ ودوني جندلٌ وصفائحُ
 لسلمتُ تسليماً البَشَاشَةِ أوزقا إليها صدَى من جانبِ القبرِ صائحُ
 (سَلَّمَتْ) بمعنى تُسَلِّمُ فهو ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى .

قال ابن مالك:

(لو) حرفٌ شرطٍ في مُضِيِّ ويقبلُ إيلاؤُهُ مستقبلاً لكن قُبِلَ
 * - ما تختص به (لو) الشرطية:

تختص (لو) الشرطية بالدخول على الفعل، مثلها في ذلك مثل أخواتها
 من أدوات الشرط العاملة، فلا تدخل على الأسماء .

- غير أنها تدخل على (أن) ومعمولها، نحو قولك: لو أن زيداً قائم
لقلت، إلا أنهم اختلفوا فيها:

- فقييل: هي باقية اختصاصها، و(أَنْ) وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت أن زيداً قائم لقمتم؛ أي: لو ثبت قيامُ زيدٍ.

- وقيل: زالت عن اختصاصها، و(أَنْ) وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: (لو أن زيداً قائم ثابت لقمتم)؛ أي: لو قيامُ زيد ثابت، وهذا مذهب سيويه.
قال ابن مالك:

هي في الاختصاص بالفعل ك(إن) لكنَّ لَوْ أَنَّ بها قد تقترن

* - أنواع جواب (لو) وما عرض له من الإثبات والنفي:

- من المعلوم أن (لو) المصدرية لا جواب لها كأختها (أَنْ) المصدرية، وأن (لو) الشرطية لا بد لها من جواب وقصتها في ذلك قصة أختها (إن) الشرطية، وجوابها إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ منفيٌّ ب(لم).
- فإذا كان مثبتاً فالأكثرُ اقترانهُ باللام، نحو: لو قام زيد لقام عمرو ويجوز حذفها، نحو: (لو قام زيد قام عمرو وهو قليل).
- وإن كان منفيّاً ب (لم) لم تصحبه اللام، نحو: لو قام زيد لم يقم عمرو.

- وإن كان منفيّاً ب (ما) فالأكثر تجرده من اللام، نحو: لو قام زيد ما قام عمرو، ويجوز اقترانه بها، نحو: لو قام زيد لما قام عمرو.

س: بيّن نوع (لو) في الأساليب الآتية.

- وَدِدْتُ لو قامَ زيدٌ.

- قوله تعالى: ﴿وليشخس الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً ضعافاً خافوا عليهم﴾.

- قول الشاعر:

رهبانَ مدينَ والذين عهدتُهم
يبكون من حذرِ العذابِ قعودا

لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة رُكعاً وسجوداً

الجواب:

(لو) في المثال الأول (مصدرية) حيث وقعت بعد فعل (الوَدَّ) وهي مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به، والتقدير: وَدِدْتُ قِيَامَ زَيْدٍ.
- وفي الثاني: شرطية للتعليق في المستقبل، إذ (تركوا) بمعنى يتركون.
- وفي الثالث: شرطية للتعليق في الماضي؛ لأن (يسمعون) بمعنى (سمعوا).

س: اختلف أهل العربية في اختصاص (لو) إذا دخلت على (أن) ومعمولها، اذكر المذهبين في ذلك.

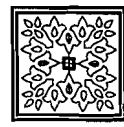
الجواب:

تختص (لو) الشرطية بالفعل فلا تدخل على الاسم، كما أن (إن) الشرطية كذلك، فإذا أُدْخِلَتْ على (أَنَّ) ومعمولها اختلفوا فيها على مذهبين:

الأول: أنها باقية على اختصاصها، وَأَنَّ (أَنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل بفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت أن زيدا قائم لقمته، أي: لو ثبت قيام زيد.

الثاني: أنها زالت عن اختصاصها، وَأَنَّ (أَنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: (لو أن زيدا قائم، ثابت لقمته) أي: لو قيام زيد ثابت لقمته، وهذا المذهب له وجه من القياس حيث حملت (لو) على (إن) في دخولها على الجملة الاسمية كما ذهب إليه الكوفيون والأخفش في قوله تعالى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ وكذلك مذهبهم في (إذا) الشرطية في قوله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، والله أعلم.





أما، ولولا، ولوما

* نيابة (أما) عن فعل الشرط وأداته (مهما) وحكم الفاء بعدها ذكراً
أو حذفاً، شعراً أو نثراً:

س: عم تنوب (أما) وما أحوال الفاء بعدها؟ وضح ذلك.

الجواب:

(أما) حرف تفصيل وشرط، وهي تنوب عن أداء الشرط (مهما) وفعل الشرط، والمذكور بعدها جوابها وهو جملة اسمية لذا وجب اقترانه بالفاء، نحو: (أما زيدٌ فمنطلق) الأصل: مهما يكن من شيء فزيد منطلق بالفاء فأنيب (أما) مناب (مهما يكن من شيء) فصار: أما فزيد منطلق، ثم أخرجت الفاء إلى الخبر إصلاحاً للفظ.

قال ابن مالك:

أما ك (مهما يك من شيء) وفا لتلو تلوها وجوباً ألقا

- وهذه الفاء لازمة في جواب (أما) فلا تحذف إلا في موضعين:

الأول: الضرورة الشعرية نحو قوله:

فأما القتال لا قتال، لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

أراد: فلا قتال، فحذف الفاء للضرورة.

الثاني: في النثر وهذا ضربان:

أ - كثير وذلك إذا حذف معها القول، نحو قوله تعالى: ﴿فأما الذين

أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾ التقدير: فيقال لهم: أكفرتم بعد

إيمانكم، ولما كان القول يحذف كثيراً في العربية حذفت معه الفاء تبعاً،

وربّ شيء صح تبعاً ولم يصح استقلالاً.

ب - قليل، وذلك إذا لم يكن قول محذوف، نحو قوله ﷺ: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟» والأصل: أما بعد فما بال رجال، فحذف الفاء دون أن يصحبها قول.

قال ابن مالك:

وحذف ذي الفاء قلّ في نشر إذا لم يك قول معها قد نُبِذَا
أي: يَقْلُ حذف الفاء نثراً إذا لم يكن معها قول محذوف.

* استعمال (لولا، ولو) وأنواع جوابهما وما يعرض له:

س: ورد ل (لولا ولو) استعمالان، بينهما مع التمثيل ثم اذكر نوعي
الجواب إثباتاً أو نفيّاً وحكم اللام اللاحقة لهما، ذكراً أو حذفاً.

الجواب:

ورد ل (لولا، ولو) استعمالان:

الأول: كونهما حرفي امتناع لوجود، ويلزمان الابتداء، فلا يدخلون إلا على
المبتدأ، ويحذف الخبر بعدهما وجوباً، ولا بدّ لهما من جواب، وهو نوعان:
- كونه مثبتاً: وهذا يغلب اقترانه باللام، نحو: لولا زيد لأكرمتك ولو ما
زيد لأكرمتك.

- كونه منفيّاً: فإن كان حرف النفي (لم) فلا يجوز اقترانه باللام، نحو:
لولا زيد لم يجيء عمرو، ولو ما زيد لم يجيء عمرو؛ وإن كان حرف النفي
(ما) تجرد عنها غالباً، نحو: لولا زيد ما جاء عمرو، ولو ما زيد ما جاء
عمرو، ف (زيد) في الأمثلة السابقة مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير:
لولا زيد موجود، وقد سبق تفصيل ذلك في باب المبتدأ والخبر.

قال ابن مالك:

لولا ولو ما يلزمان الابتداء إذا امتناعا بوجود عَقَدَا

الثاني: كونهما حرفي تحضيض، وهما والحال هذه تختصان بالفعل، فلا
تدخلان على الاسم، نحو: لولا ضربت زيدا، لوما قتلت بكراً.
- فإن قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضياً، وإن قصدت بها الحثّ

على الفعل كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر كقوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا﴾؛ أي: ليُنْفِرَ.

- وحكم باقي أدوات التحضيض حكم (لولا، ولوما) فتقول: هَلَّا ضربت زيداً، وألاً فعلت كذا، وألاً فعلت كذا بتخفيف (ألاً) وتشديدها.
قال ابن مالك:

وبهما التحضيض مِرْزٌ وهَلَّا أَلَا أَلَا وَأَوْ لَيْنَهَا الْفِعْلَا
- فإذا وقع بعد (لولا أو لوما) التحضيضية اسمٌ كان معمولاً لفعل إما محذوف، نحو قوله:

هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقَلْبُوبُ صَحَاخُ

فـ(التقدم) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: هَلَّا وَجَدَ التَّقَدُّمُ، ومثله قوله:
تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضو طرى لولا الكميّ المقنعا
والتقدير: لولا تعدون الكميّ المقنعا. وإما مذكور مؤخر، نحو: لولا زيداً ضربت، فـ(زيداً) مفعول لـ(ضربت).

س: مثل لما يأتي:

- حذف الفاء بعد (أما) كثيراً تارةً وقليلاً أخرى.
- لولا الامتناعية مرة، والتحضيضية أخرى.
- ذكر اللام في جواب لوما غالباً، وحذفها كذلك.
- جواب لوما مثبتاً تارةً ومنفياً أخرى.

الجواب:

مثال حذف الفاء بعد (أما) كثيراً؛ قوله تعالى: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتهم بعد إيمانكم﴾، ومثال حذفها قليلاً قول الشاعر:
فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب
والتقدير في الآية: فيقال لهم: أكفرتهم؟ والتقدير في البيت: فلا قتال، حيث حذف الفاء دون قول معها بخلاف الآية.

- ومثال (لولا) الامتناعية: لولا زيد لأكرمتك، حيث تختص بالدخول

على المبتدأ، ومثال (لولا) التحضيضية: لولا ضربت زيداً، حيث تدخل على الفعل فقط لفظاً كما تقدم أو تقديرأ، نحو: لولا الكميّ المقنعا، والتقدير: لولا تعدون الكميّ المقنعا.

- ومثال ذكر اللام بعد (لوما) غالباً: (لو ما زيد لأكرمتك)، حيث الجواب مثبت. ومثال حذفها غالباً لو ما زيد ما جاء عمرو.
- ومثال مجيء جواب (لو ما) مثبتاً: (لو ما زيد لأكرمتك)، ومثاله منفيأ: (لو ما زيد لم يجئ عمرو).

س: أعرب قول الشاعر:

هلا التقدم والقلوب صحاح

الجواب:

هلا: أداة تحضيض. والتقدم: نائب فاعل لأن الفعل وَجِدَ للمجهول لفعل محذوف، والتقدير: هلا وَجِدَ التقدم والقلوب صحاح: الواو: للحال، والقلوب مبتدأ، وصحاح: خبر، والجملة في محل نصب حال.

س: عيّن الشاهد في النصوص الآتية:

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب
- وقوله تعالى: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾.

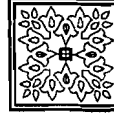
تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكميّ المقنعا

الجواب:

- الشاهد في الأول: (لا قتال) حيث حذف الفاء ضرورة، والتقدير: فأماً القتال فلا قتال.

- والشاهد في الثاني: (أكفرتم) حيث حذف الفاء مع القول كثيراً في جواب (أمّا)، والتقدير: فأما الذين اسودّت وجوههم فيقال لهم: أكفرتم.

- والشاهد في الثالث: (لولا الكميّ المقنعا) حيث حذف الفعل الناصب للكميّ؛ لأن (لولا) تحضيضية، وأدوات التحضيض من خواص الأفعال، والتقدير: لولا تعدون الكميّ المقنعا.



الإخبار بالذي والألف واللام

* هذا الباب وضعه النحاة لامتحان الطالب وتدريبه وتقويته كما وضع الصرفيون باب التمرين:

- والغرض منه: قصد الاختصاص، نحو: الذي قام زيداً، رداً على من قال: قام عمرو، أو قام زيد وعمرو، أو أنه لإزالة الشك في القائم.
- أو تقوية الحكم، وذلك لأن في الإخبار إسنادين: أحدهما إلى الضمير والآخر إلى الظاهر فهو أقوى مما فيه إسناد واحد.

- أو تشويق السامع كقول الواصفِ ناقةً صالح عليه الصلاة والسلام:
والذي حارت البرية فيه حيوانٌ مستحدثٌ من جمادٍ
أي: (ابن غازي).

- أو إجابة الممتحن.

* وينحصر الكلام في هذا الباب في أمرين اثنين:

الأول: في حقيقة ما يخبر عنه.

الثاني: في شروطه.

س: أخبر عن (زيداً) من ضربت زيداً.

الجواب:

الذي ضربته زيدٌ وذلك بمراعاة الآتي:

- يؤتى الاسم الموصول ويجعل مبتدأً موافقاً للمخبر به إفراداً وتثنية

وجمعاً وتذكيراً وتأنياً.

- يؤخر زيد على أنه خبر الموصول.

- تجعل الجملة التي اشتملت على زيد صلة للموصول.
- وضع ضمير في موضع زيد يعود على الموصول. وهكذا تجري هذه الخطوات مع المؤنث والمذكر مفرداً ومثنىً وجمعاً.
- فتقول في الإخبار عن (هند) من ضربت هنداً: التي ضربتها هند.
- وتقول في الإخبار عن الزيدين والهنديين من (ضربت الزيدين) و(ضربت الهنديين): اللذان ضربتهما الزيدان، واللذان ضربتهما الهندان).
- وتقول في الإخبار عن (الزيدين) والهنديات من (أكرمت الزيدين، وأكرمت الهندات): الذين أكرمهم الزيدون، واللائي أكرمتهن الهندات).

قال ابن مالك:

ما قيلَ أَخْبِرَ عَنْهُ بِالذِي خَبَرَ عن الذي مبتدأً قبلُ استقرُّ
وما سواهما فوسَّطُهُ صَلَّهُ عائِذُهَا خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
نحو: (الذي ضربته زيد) (ضربت زيداً) فأذر المأخذاً
وبالذين والذين والتي أخبر مراعيأً وفاق المثبت

* شروط الاسم المخبر عنه بالذي وفروعه:

- يشترط في الاسم المطلوب الإخبار عنه بالذي الشروط الآتية:
- الأول: كونه قابلاً للتأخير، فلا يخبر بالذي عماله صدر الكلام كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: (من، وما).
- الثاني: كونه قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال ولا التمييز.
- الثالث: كونه صالحاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً كالهاء في (زيدٌ ضربته).
- الرابع: كونه صالحاً للاستغناء عنه بمضمرة، فلا يخبر عن الموصوف دون صفته، ولا عن المضاف دون المضاف إليه.

* ما يمتنع الإخبار عنه:

يمتنع الإخبار عن (رجل) وحده من قولك: ضربت رجلاً ظريفاً، فلا

تقول: الذي ضربته ظريفاً رجل، وذلك لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، والضمير لا يوصف ولا يوصف به. لذلك يتعين الإخبار عن الموصوف وصفته معاً، نحو: الذي ضربته رجل ظريف.

- وكذلك يمتنع الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه، فلا يجوز الإخبار عن (غلام) وحده من (ضربت غلام زيد)؛ لأنك تضع مكانه ضميراً لا يضاف. لذلك يتعين الإخبار عن المضاف والمضاف إليه فتقول: الذي ضربته غلام زيد.

قال ابن مالك:

قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه ههنا قد حتما
كذا الغنى بأجنبي أو بمضمّر شرط فراع ما راعوا
س: أخبر عن التاء من ضرب زيداً، وعن زيد من قولك: (زيد أبوك).

الجواب:

تقول في الإخبار عن التاء: الذي ضرب زيداً أنا - وتقول في الإخبار عن زيد: الذي هو أبوك زيداً.

س: أخبر عن الزَيْدَيْنِ من نحو: بَلَغَ الزِيدَانِ العَمْرَيْنِ رسالة وعن العَمْرَيْنِ وعن الرسالة.

الجواب:

- تقول في الإخبار عن الزَيْدَيْنِ: اللذان بلغا العَمْرَيْنِ رسالة الزيدان.
- وتقول في الإخبار عن العَمْرَيْنِ: الذين بَلَغَهُم الزِيدَانِ رسالة العَمْرُؤَنَ.
- وتقول في الإخبار عن الرسالة: التي بلغها الزيدان العَمْرَيْنِ رسالة.

س: أخبر عن زيد مرة وعن عمرو أخرى من نحو:

أ - قام زيد قام عمرو.

ب - قام زيد فقعده عمرو.

ج - قام زيد وقعد عمرو.

د - ضربني وضربت زيداً - أكرمني وأكرمتُ عمراً.

الجواب:

- أ - تقول في الإخبار عن زيد: (الذي إن قام قام عمرو زيد)، وتقول في الإخبار عن عمرو: الذي إن قام قام عمرو.
- ب - تقول في الإخبار عن زيد: الذي قام ففعد عمرو زيد، وتقول في الإخبار عن عمرو: الذي قام زيد ففعد عمرو.
- ج - تقول في الإخبار عن زيد: الذي قام وقعد عنده عمرو زيد، وتقول في الإخبار عن عمرو: الذي قام زيد وقعد عنده عمرو.
- د - تقول في الإخبار عن زيد من نحو: ضربني وضربت زيدا: الذي ضربني وضربته زيد، وتقول في الإخبار عن عمرو من نحو: أكرمني وأكرمتُ عمراً: الذي أكرمني وأكرمته عمرو.

* الإخبار بالألف واللام:

- شروط ما يخبر به عن الألف واللام زيادة على ما تقدم ثلاثة:
- الأول: أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية؛ أي: يقدم فيها الفعل.
- الثاني: أن يكون ذلك الفعل متصرفاً.
- الثالث: أن يكون ذلك الفعل مثبتاً، وذلك لأن الجامد والمنفي لا يمكن صوغ صلة (أل) منهما كما لا يمكن أن يصاغ منهما (أفعل التفضيل).
- س: أخبر عن الفاعل مرة وعن المفعول أخرى من نحو: وقى الله البطل.

الجواب:

- تقول في الإخبار عن الفاعل وهو لفظ الجلالة: الواقي البطل الله، وتقول في الإخبار عن المفعول به وهو البطل: الواقي الله البطل.
- س: أخبر عن الفاعل وهو التاء مرة، وعن الأخوين أخرى، وعن الزيدين
- ثالثة، وعن المفعول به وهو الرسالة رابعة من نحو: بَلَّغْتُ من أَخَوَيْكَ إلى الزيدين رسالةً؟

الجواب:

- تقول في الإخبار عن التاء: المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا،

بفصل الضمير وتأخيره حيث رفع المبلغ ضميراً مستتراً عائداً على (أل) وهو عوض عن ضمير المتكلم وأل للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم، وهو (أنا) والمبتدأ نفس الخبر.

- وتقول في الإخبار عن الأخوين: المبلغ أنا منهما إلى الزيدين رسالة أخواك.

- وتقول في الإخبار عن الزيدين: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون.

- وتقول في الإخبار عن الرسالة: المبلغها أنا من أخويك إلى الزيدين رسالة.

فالمبلغ خال من الضمير في هذه الأمثلة؛ لأنه فعل المتكلم، و(أل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته، فأنا فاعل المبلغ، وضمير الغيبة هو العائد.

س: أخبر عن ضمير الغائب مرة وعن الجارية أخرى من نحو: زيد ضرب جاريته.

الجواب:

- تقول في الإخبار عن ضمير الغيبة وهو فاعل (ضرب): زيد الضارب جاريته هو، ففي الضارب ضمير (أل) مستتر لجريانه على ما هو له.

وتقول في الإخبار عن الجارية وهي المفعول به: (زيد الضاربها هو جاريته) فلا ضمير في الضارب؛ بل فاعله الضمير المنفصل لجرياته على غير من هو له.

*** الفرق بين الإخبار بالذي، وبين الإخبار بالألف واللام:**

س: هناك فرق بين الإخبار بالذي وبالألف واللام، وضح ذلك.

الجواب:

يفرق بين الإخبار بالذي وبالألف واللام بالآتي:

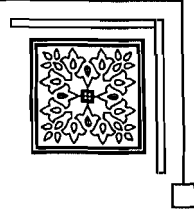
- يجوز الإخبار بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية، نحو: زيد قائم، فتقول: الذي هو قائم زيد، ويمتنع الإخبار بالألف واللام عن الاسم الواقع في الجملة الاسمية، فلا يخبر بالألف واللام عن الاسم إلا إذا كان واقعاً في جملة فعلية فعلها مثبت متصرف مما يصاغ منه صلة (أل)، وهي اسم الفاعل واسم المفعول.

قال ابن مالك:

وأخبروا هنا بـ (أل) عن بعض ما	يكون فيه الفعل قد تقدما
إن صح صوغ صلة منه لـ (أل)	كصوغ (واق) من وقى الله البطل
وإن يكن ما رَفَعَتْ صلةً الـ	ضميرَ غيرها أُبينَ وأنْفَصَلُ



العدد



* تعريفه - تذكيره وتأنيثه وتمييزه - إعرابه وبنائه - جموده واشتقاقه
تركيبه وإفراده:

س: عرّف العدد، ثم اذكر قسميه من حيث التذكير والتأنيث، ومن حيث التمييز، ومن حيث الأفراد والتركيب، ومن حيث الإعراب والبناء، ومن حيث الجمود والاشتقاق.

الجواب:

أولاً: تعريف العدد:

العدد هو ما وضع لكمية آحاد الأشياء، أو هو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين على السواء.

- فمثلاً: العدد (ثلاثة) يساوي نصف مجموع (٢+٤) هذا في القريبتين أو نصف مجموع (١+٥) في البعديتين، وهكذا دواليك.

ثانياً: تقسيم العدد من حيث التذكير والتأنيث:

ينقسم العدد بهذا الاعتبار إلى قسمين:

الأول: ما يوافق المعدود مطلقاً فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث، وهما العددان (واحد واثنان) سواء أكانا مفردين وحكهما الإعراب، نحو: عندي قلم واحد وكتابان اثنان، أم مركبين وحكهما البناء، نحو: هؤلاء أحد عشر طالباً، وهؤلاء إحدى عشرة طالبة. أو معطوفاً عليهما، نحو: عندي واحد وعشرون كتاباً، وواحدة وعشرون مجلة.

الثاني: ما يخالف المعدود فيذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر مطلقاً، نحو قوله تعالى: ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً﴾ فذكر

(السيح)؛ لأن المعدود مؤنث وهو (ليال) وأنث (ثمانية)؛ لأن المعدود وهو أيام مفردا مذكر وهو اليوم.

وهذا النوع يشمل الأعداد من (ثلاثة إلى تسعة) سواء أكانت مضافة وحكمها والحال هذه الإعراب كما تقدم، أم مركبة وحكمها البناء، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة... إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة، أم معطوفاً عليها وحكمها الإعراب، نحو: ثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة، إلى تسعة وتسعين رجلاً، وتسع وتسعين نعجة.

- أما العشرة فهي تخالف مضافة، نحو: عشرة رجال وعشر بنات أو مفردة، نحو: زارني رجال عشرة، ونسوة عشر، وتوافق مركبة، نحو: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة... إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة.

الثالث: تقسيم العدد باعتبار تمييزه:

ينقسم العدد باعتبار تمييزه إلى قسمين:

الأول: ما لا تمييز له، وهما العددان (واحد اثنان) مفردين وهما معربان أيضاً، نحو: هذا رجل واحد، وهذان رجلان اثنان، ولا يقال: واحد رجل، ولا اثنان رجلين.

الثاني: ما له تمييز وهو ثلاثة أقسام:

أ - ما تمييزه جمع قلة إن ورد له في كلام العرب جمعا قلة وكثرة، ويشمل الأعداد من ثلاثة إلى عشرة وهي معربة، فلا تضاف إلا إلى جمع قلة غالباً، تقول: عندي ثلاثة أفلس، وثلاث أنفس، ويقال: عندي ثلاثة فلوس وثلاثة نفوس، أما قوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾، حيث ميّز الثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة، وهو (أقراء) وذلك لأن (أقراء) قليل في الاستعمال فنزل منزلة المعدوم.

- فإن لم يكن للاسم المعدود إلا جمع كثرة أضيف إليه، نحو: ثلاثة رجال وسواء ذكر التمييز في الكلام كما سبق، أم حذف و عوض عنه

بالتنوين كما في قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم، ويقولون خمسة سادسهم كلبهم...﴾؛ أي: ثلاثة فتية وخمسة فتية، فحذف المضاف إليه وهو فتية وعوض عنه بالتنوين، وذلك لأن تنوين العوض لا يلحق إلا الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، مثل: (وبعض وأي والأعداد من ثلاثة إلى عشرة)، والله أعلم.

قال ابن مالك:

ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما أحاده مذكراً
في الضد جرد والمميز أجرر جمعاً بلفظ قلة في الأكثر
ب - ما تمييزه مفرد مجرور ويشمل (المائة والألف) وتثنيتهما، تقول:
هؤلاء مائة رجل، ومنه قوله تعالى: ﴿فأما لله مائة عام﴾ وعندني: ألف
درهم، ومنه قوله تعالى: ﴿فلبث فيهم ألف سنة﴾، وتقول: مائتا درهم،
وألفا درهم بالتثنية كذلك.

* هذا، وقد ورد إضافة مائة إلى جمع التصحيح وذلك في قراءة الكسائي
قوله تعالى: ﴿ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين﴾ بإضافة مائة إلى سنين
والذي سوغ ذلك أن (سنين) من الملحق بجمع المذكر السالم، وجمع
المذكر السالم عند سيبويه والجمهور من قبيل جمع القلة، هذا وجه، وآخر
أن سنين من وجوه الإعراب فيها أنها تجري مجرى المفرد وهو (حين) كما
سبق في باب الإعراب فراجع.

ج - ما تمييزه مفرد منصوب ويشمل الأنواع الآتية:

١ - العدد المركب وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، قال تعالى: ﴿إني
رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً﴾ بذكر التمييز وهو (كوكب)، وقوله تعالى: ﴿عليها
تسعة عشر﴾ بحذف التمييز وهو (ملك).

- ويطابق العدد المركب المعدود تذكيراً وتأنيثاً صدرأً وعجزاً إذ كان
الصدر (واحدأً أو اثنين)، ويخالف صدره إن كان (من ثلاثة إلى تسعة) وأما
العجز فيطابق.

- تقول في المذكر: أحد عشر، واثنَا عَشَرَ وثلاثة عَشَرَ، وأربعة عشر.. إلى تسعة عشر.

- وتقول في المؤنث: إحدى عشرة، واثنَا عشرة، وثلاث عشرة، وأربع عشرة.. إلى تسع عشرة.

* اللغات في شين عشرة:

- في شين عشرة بالتاء ثلاث لغات: الفتح: (عَشْرَة)، والكسر وهي لغة تميم (عَشِرَة) والتسكين: (عَشْرَة).

- ويعرب صدر المركب إعراب المثنى إن كان (اثنين أو اثنتين) ويبنى العجز على الفتح، تقول: جاء اثنَا عشر رجلاً، ورأيت اثنِي عشر رجلاً، ومررت باثنِي عشر رجلاً، وجاءت اثننا عشرة امرأة، ورأيت اثنتي عشرة امرأة، ومررت باثنتي عشرة امرأة، وذلك بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً.

- وإن كان الصدر غير (اثنين أو اثنتين) بني العدد المركب على فتح الجزئين رفعاً ونصباً وخفضاً، تقول: جاء ثلاثة عشر رجلاً، ورأيت ثلاثة عشر رجلاً، ومررت بثلاثة عشر رجلاً.

٢ - ألفاظ العقود وهي معربة إعراب جمع المذكر، نحو: عندي عشرون كتاباً، وعشرون مجلة، وكذلك ثلاثون وأربعون وخمسون.. إلى التسعين.

٣ - الأعداد المعطوف عليها وهي معربة، نحو: عندي أحد وعشرون قلماً، وإحدى وعشرون دواة.. إلى تسعة وتسعين.

قال ابن مالك:

ثلاثة بالتاء قل للعشره	في عدّ ما آحاده مذكوره
في الضدّ جرّذ والميز اجرر	جمعاً بلفظ قلة في الأكثر
ومائة والألف للفرد أضف	ومائة بالجمع نزرأ قد ردف
وأحد اذكر وصلنّه بعشر	مركباً قاصد معدود ذكره
وقل لدى التأنيث إحدى عشرة	والشين فيها عن تميم كسره
ومع غير أحد وإحدى	ما معهما فعلت فافعل قصدا

ولثلاثة وتسعة وما
 وأول عشرة اثنتي وعشرا
 واليا لغير الرفع وارفع بالألف
 وميز العشرين للتسعينا
 وميزوا مركبا بمثل ما
 وبينهما إن ركبا ما قدما
 اثنى إذا أنشأ أو ذكرا
 والفتح من جزئي سواهما ألف
 بواحد كأربعين حيناً
 مُيزَ عشرون فسويَئهما
 رابعاً: تقسيم العدد من حيث إعراب وبنائه:

ينقسم العدد من حيث الإعراب والبناء، إلى قسمين:

الأول: معرب ويشمل العدد المفرد (واحدًا واثنين) والمضاف من ثلاثة إلى عشرة، والمائة والألف وتثنيتهما والمعطوف عليه والعقود، وقد سبق بيان كل.

الثاني: مبني ويشمل الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، فهذه تبني على فتح الجزئين رفعاً ونصباً وخفضاً ويستثنى منهما ما كان صدره (اثنين أو اثنتين) فالصدر يعرب إعراب المثني والعجز يبقى مبنياً على الفتح، وقد شرحنا ذلك سلفاً.

* إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه والخلاف فيه إعراباً وبناءً:

ينقسم العدد المركب باعتبار إضافته إلى غير تمييزه إلى قسمين:

الأول: ما لا يضاف وهو (اثنا عشر) فلا يقال: اثنا عشركَ، ولا اثنتا عشركَ.

الثاني: ما تجوز إضافته. ويشمل أحد عشر، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر، غير أنهم اختلفوا فيه على مذهبين:

- فمذهب البصريين بقاء الجزئين على بنائهما، فتقول: هذه خمسة عشركَ، ومررت بخمسة عشركَ، بفتح الجزئين.

- وقد يعرب العجز ويبقى الصدر مبنياً على الفتح، نحو: هذه خمسة عشركَ ورأيت خمسة عشركَ، ومررت بخمسة عشركَ.

قال ابن مالك:

وإن أضيفَ عددٌ مركبٌ يبق البناء، وعجزٌ قد يُعربُ
يوافق ابن مالك البصريين في جواز إضافة العدد المركب مع بقاء بناء
جزءيه على الفتح، ويقل إعراب العجز وبناء الصدر.
خامساً: العدد الجامد والمشتق:

س: ينقسم العدد إلى جامد ومشتق، وضح ذلك مع بيان استعمالات
المشتق ودلالاته في كل.

الجواب:

ينقسم العدد إلى جامد ويشمل الأعداد من اثنين إلى عشرة وألفاظ
العقود، والمائة والألف، وقد سبق بيان كل.

- وإلى مشتق وهو ما صيغ من اثنين إلى عشرة على زنة (فاعل) كما
يصاغ من (فعل)، نحو: (ضارب) من (ضرب)، فيقال: ثان وثالث ورابع..
إلى عشرة، بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث.

* استعمالات العدد المشتق مفرداً ومركباً:

- للعد المشتق استعمالات متعددة:

أحدها: أن يفرد، فيقال: ثان، وثالث، ورابع... إلخ، وهو والحال
هذه يفيد الاتصاف بمعناه مجرداً نحو قوله:

توهمتُ آياتٍ لها فعرفتُها لستةِ أعوامٍ وذا العامِ سابعُ

الثاني: أن يضاف وهو ضربان:

أ - أن يضاف إلى أصله الذي اشتق منه، تقول في التذكير: ثاني اثنين،
وثالثُ ثلاثة، ورابعُ أربعة.. إلى عاشرِ عشرة، وتقول في التأنيث: ثانيةُ
اثنينِ وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربع، إلى عشرةِ عشرٍ، والمعنى: أحد اثنين،
وإحدى اثنتين، وأحدُ عشرٍ، وإحدى عشرة.

ب - أن يضاف إلى ما دونه، أي: العدد الذي قبله، ويجوز في الوصف

المشتق والحال هذه وجهان: أحدهما: إضافته إلى ما يليه، والثاني: تنوينه ونصب ما يليه به كما يُفعل باسم الفاعل، نحو: ضاربٌ زيدٌ بالإضافة، وضاربٌ زيداً بالتنوين ونصب زيد.

- فتقول في التذكير: ثالثٌ اثنينٌ بالإضافة، وثالثٌ اثنينٌ بالتنوين والنصب، ورابعٌ ثلاثةٌ، ورابعٌ ثلاثةٌ، وهكذا إلى عاشرٍ تسعةٌ، وعاشرٍ تسعةٌ.
- وتقول في التأنيث: ثالثةٌ اثنتينٌ بالإضافة، وثالثةٌ اثنتينٌ بالتنوين ونصب الذي يليه، ورابعةٌ ثلاثٌ، وأربعةٌ ثلاثاً، وهكذا إلى عاشرةٍ تسع، وعاشرةٍ تسعاً. والمعنى جاعل الاثنين ثلاثةً، والثلاثة أربعةً؛ أي: مكمل الاثنين ثلاثةً والثلاثة أربعةً.

قال ابن مالك:

وإن تُردُّ بعضَ الذي منه بُني تضيف إليه مثلَ بعضِ بيِّنِ
وإن ترد جعلَ الأقلِّ مثل ما فوق فحكم جاعل له احكاما

الثالث: أن يستعمل مركباً مع العشرة مضافاً إلى ما اشتق منه مثل: اثنين وثالث ثلاثة، ويجوز فيه - والحال هذه - ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجيء بتركيبين صدر التركيب الأول (فاعل) في التذكير، و(فاعلة) في التأنيث وعجزهما (عشر) في التذكير، و(عشرة) في التأنيث، وصدر التركيب الثاني منهما في التذكير (أحد - اثنان - وثلاثة بالتاء - إلى تسعة). وفي التأنيث (إحدى - اثنتان وثلاث - إلى تسع)، نحو: (ثالثٌ عشرٌ ثلاثةٌ عشر)، وهكذا إلى (تاسعٌ عشرٌ تسعةٌ عشر). هذا في التذكير.
- وتقول في التأنيث: ثالثةٌ عشرةٌ ثلاثٌ عشرةٌ. . إلى تاسعةٌ عشرٌ تسعٌ عشرةٌ، وتكون الكلمات الأربع مبنية على فتح الجزئين.

الثاني: أن يقتصر على صدر المركب الأول فيعرف حسب العوامل ويضاف إلى المركب الثاني باقياً على بناء جزئه.

- تقول في التذكير: هذا ثالثٌ ثلاثةٌ عشر، وفي التأنيث: هذه ثالثةٌ ثلاثٌ عشرة.

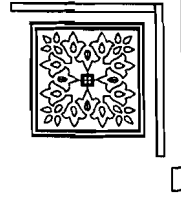
الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقياً على بناء جزئه، تقول في التذكير: هذا ثالث عشر، وفي التأنيث: هذه الثالثة عشرة.

- هذا، ويستعمل المشتق من العدد مع ألفاظ العقود فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث، نحو: حادي وعشرون وتاسع وعشرون، وحادية وعشرون وتاسعة وعشرون بإعراب الأول بالحركات، والثاني بالحروف؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

قال ابن مالك:

مركباً فجئ بتركيبين	وإن أردت مثل ثاني اثنين
إلى مركبٍ بما تنوي يفي	وفاعلاً بحالتيه أضف
ونحوه وقبلَ عشرين اذكرا	وشاع الاستغناء بحادي عشرًا
بحالتيه قبلَ واوٍ يُعتمدُ	وبابه الفاعلَ من لفظ العدد





كم وكأي وكذا

ما تقدم من أحكام كان مختصاً بألفاظ العدد الصريحة الدلالة، وهنا بيان لأحكام كنايات العدد التي هي (كم، وكأي، وكذا) واستعمالات كل وتمييزه.

أولاً: هذه الألفاظ الثلاثة: (كم، وكأي، وكذا) منها ما له صدر الكلام وهو: (كم، وكأي) سواء أكانت (كم) استفهامية أم خبرية، فلا تقول: ضربت كم رجلاً، ولا (ملكْتُ) كم غلمانٍ ومثلهما في حق الصدارة (كأي) بخلاف (كذا) فتستعمل وسط الكلام، تقول: ملكت كذا درهماً.

س: علامَ تدل (كم) الاستفهامية، وما الدليل على اسميتها؟ مع بيان تمييزها نصباً وجرراً، ومذهبي النحاة في عامل الجرّ فيه.

الجواب:

تدل (كم) الاستفهامية على عدد مبهم. وهي اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، نحو: على كم جذع سقطت بيتك؟ وبكم درهم اشترت هذا؟ - وتمييزها إما مفرد منصوب مذكور، نحو: كم رجلاً عندك؟ أو محذوف كذلك، نحو: كم صمت؟ أي كم يوماً صمت؟ فهي مثل (عشرين وأخواته) في التمييز نوعاً وإعراباً.

- ويجوز جرّه إذا دخل على (كم) حرف جر، نحو: بكم درهم اشترت؟، وقد اختلفوا في عامل الجر في التمييز، فالجمهور على أنه (من) محذوفة، وهذا أحد المواطنين التي يحذف منها حرف الجر مع بقاء عمله قياساً. وذهب الزجاج إلى أنه مجرور بإضافة (كم) إليه قياساً على (كم) الخبرية للشبه الصوري.

قال ابن مالك :

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصاً سما
وأجز أن تجره (من) مضمراً إن وليت (كم) حرف جرّ مظهرها
س: ما معنى (كم) الخبرية، وما نوع تمييزها، وماذا يجري مجراها؟

الجواب:

(كم) الخبرية تدل على التكثر والافتخار، وتمييزها نوعان:

أ - جمع مجرور مثل تمييز (عشرة)، نحو: كم غلمانٍ ملكتُ، والمعنى كثيراً من الغلمان ملكتُ.

ب - مفرد مجرور مثلها في ذلك مثل تمييز المائة، وذلك نحو: كم درهم أنفقتُ، والمعنى: كثيراً من الدراهم أنفقتُ.

- ويجري مجرى (كم) الخبرية في الدلالة على التكثر (كذا - وكأيّ)، ومميز (كأيّ) منصوب أو مجرور بـ (من) وهو الأكثر، نحو قوله تعالى: ﴿وكأيّ من نبيّ قائل معه﴾ ومميز كذا بحسب استعمالها:

- فإن استعملت باستعمال الثلاثة إلى العشرة كان تمييزها جمعاً مجروراً، تقول: ملكتُ كذا كتب، كما تقول: ملكت ثلاثة كتب.

* - وإن استعملت استعمال أَلْفاظِ العُقودِ أو العَدَدِ المَعطُوفِ والمَعطُوفِ عليه، والمركب كان التمييز مفرداً منصوباً.

- مثال استعمالها استعمال أَلْفاظِ العُقودِ: اشتريت كذا كتاباً، كما تقول: اشتريت عشرين كتاباً... إلخ.

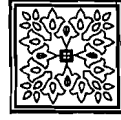
- ومثال استعمالها استعمال العَدَدِ المَعطُوفِ والمَعطُوفِ عليها: اشتريت كذا وكذا كتاباً، كما تقول: اشتريت واحداً وعشرين كتاباً.

- ومثال استعمالها استعمال العَدَدِ المَرَكَبِ: اشتريت كذا كذا كتاباً، كما تقول: اشتريت أحد عشر كتاباً.

* - وإن استعملت استعمال المائة والألف كان تمييزها مفرداً مجروراً،

نحو: اشتريت كذا كتاب، كما تقول: اشتريت مائة كتابٍ أو ألف كتابٍ .
قال ابن مالك في (كم) الخبرية وما يجري مجراها:
واستعملنها مخبراً ك (عشرة) أو مائة ك (كم رجال أو مرة)
ك (كم) (كأيّ، وكذا) وينتصب تمييز ذين أو به صل (من) تصب
أي: أن (كم) الخبرية تستعمل استعمال العشرة، فيكون تمييزها جمعاً
مجزوراً، أو استعمال المائة، فيكون تمييزها مفرداً مجزوراً، ويجري مجراها
(كأيّ، وكذا) في الدلالة على الكثير، ويكون تمييز (كأيّ) مفرداً منصوباً
والكثير جره بـ(من)، أما (كذا) فتمييزها يختلف باختلاف استعمالها كما
سبق بيانه .





الحكاية

* الحكاية بـ (مَنْ وَأَيٌّ):

س: وردت الحكاية بـ (أَيٍّ وَمَنْ) فصل القول في ذلك وصلاً ووقفاً ونوعاً وتأنياً وتذكيراً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتعريفياً وتنكيراً.

الجواب:

أولاً: الحكاية بـ (أَيٍّ):

- لا يحكى بـ (أَيٍّ) إلا النكرة فقط وصلاً أو وقفاً، فإذا سئل عن اسم نكرة مذكور في كلام سابق بـ (أَيٍّ) حكى فيها ما في النكرة من وجوه الإعراب والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ويفعل بها ذلك وصلاً ووقفاً.

- فتقول وقفاً لمن قال: جاءني رجلٌ: (أَيٍّ) ولمن قال: رأيت رجلاً: (أَيًّا) ولمن قال: مرت برجل: (أَيٍّ) رفعاً ونصباً وخفضاً وإفراداً. وتقول في الوصل: أَيٌّ يا فتى، و(أَيًّا يا فتى) و(أَيٍّ) وهذا في التذكير والإفراد.

- وتقول في التأنيث والإفراد لمن قال: جاءت فتاة: (أَيَّة) بالرفع والتأنيث والإفراد ولمن قال: رأيت فتاة: (أَيَّة) بالنصب كذلك، ولمن قال: مرت بفتاة: (أَيَّة).

- وتقول في التثنية لمن قال: جاءني رجلان: (أَيَانِ) وحضرت فتاتان: (أَيْتَانِ) رفعاً، و(أَيَيْنِ وَأَيْتَيْنِ) نصباً وجرأً.

- وتقول في الجمع لمن قال: جاء رجال: (أَيُونِ) رفعاً و(أَيِينِ) نصباً وجرأً، ولمن قال: جاء فتيات: (أَيَّاتِ) رفعاً، و(أَيَّاتِ) نصباً وجرأً.

ثانياً: الحكاية بـ (مَنْ):

- يحكى بـ(مَنْ) النكرة والمعرفة وصلأ ووقفاً:

- حكاية النكرة بـ(مَنْ) وقفاً يحكى فيها إعرابها، وتشبع الحركة التي على النون فيتولد منها حرف مجانس، ويحكى فيها ما للنكرة من تأنيث وتذكير وتشنية وجمع.

تقول في التذكير والإفراد لمن قال: جاءني رجل: (مَنْ) حال الرفع، ولمن قال: رأيت رجلاً: (مَنْ) حال النصب، ولمن قال: مررت برجل: (مَنْ) حال الخفض.

- وتقول في تشية المذكر: (منان) رفعاً، و(منين) نصباً وجرأً.

- فتقول لمن قال: جاءني رجلان: (منان) ولمن قال: رأيت رجلين (منين).

- وتقول في المفردة المؤنثة لمن قال: أتت بنت: (مَنْ) ولمن قال: رأيت بنتاً: (مَنْ) ولمن قال: مررت ببنت (مَنْ).

- وتقول في المثني المؤنث لمن قال: حضرت بنتان: (منتان)، ولمن قال: رأيت بنتين: (متين)، ولمن قال: مررت ببنتين: (متتين).

- وتقول في جمع المؤنث لمن قال: حضر بنات: (منات) رفعاً، و(منات) نصباً وجرأً.

- وتقول في جمع المذكر السالم لمن قال: جاء رجال: (منون) رفعاً، و(منين) نصباً وجرأً.

- فإذا حكى بـ(مَنْ) في الوصل كانت بلفظ واحد مع المفرد والمفردة والمثنى بنوعيه والجمع كذلك.

- فتقول لمن قال: جاء رجل، وامرأة ورجلان وامرأتان، ورجال نساء: (مَنْ يا فتى).

- هذا، وقد ورد (منون) مع جمع المذكر في الشعر قليلاً، نحو قوله:

أتوا ناري، فقلت: (منون) أنتم فقالوا: الجن، قلت: عموا ظلاما

والقياس: من أنتم.

- فإذا كان المحكى بـ(مَنْ) معرفة اشترط فيه أن يكون علماً فلا يحكى غيره من المعارف.

- فيحكى بها إعرابه رفعاً ونصباً وجرأً إذا لم يتقدم عليها عاطف، فتقول لمن قال: جاءني زيدٌ: (من زيدٌ) بالرفع، ولمن قال: رأيت زيداً: (من زيداً) ولمن قال: مررت بزيد: (من زيد، وذلك على لغة أهل الحجاز، وغيرهم) يرفع العلم بعد (مَنْ) مطلقاً لأنه مبتدأ، و(مَنْ) قبله خبر، أو خبر مبتدؤه (مَنْ).

- فإن اقترن بعاطف، نحو: (ومن زيدٌ) تعين الرفع عند جميع العرب في الأحوال الثلاثة.

تم بحمد الله وتوفيقه ليلة الجمعة
الثاني عشر من شهر رمضان المعظم من سنة إحدى وعشرين
وأربعمائة وألف من هجرة الرسول الأكرم ﷺ
وذلك بحى ريع الكحل بمكة المكرمة
والله تعالى المسؤول أن يوفقني إلى ما يحبه ويرضاه آمين
ربِّ وفقني إلى الخير، إنه لا يوفق إلى الخير سواك

كلمة المؤلف

تم بحمد الله وتوفيقه، وأملنا في الله أن يثيب عليه وأن ينفع به وهو المستعان.

إن هدفنا من كتابنا (العذب السلسيل بتيسير شرح ابن عقيل) الرغبة في تيسير أصله، وتفصيل مجمله، وتوضيح مبهمه، وتأويل مشكله، واستخراج لآلئيه، واستظهار مكائمه، وجني فوائده، وهضم قواعده، وتحليل عباراته، وتفسير إشاراته، كي يتسنى للناشئة ازدراده واستمراؤه، واستساغته واستيعابه على الوجه الذي نرجو أن يرضي ربنا ويفيد أبناءنا وطلابنا. فعملنا هذا ردف لأصله، داع إليه حريص عليه، شديد الاستمساك به، فهو منه وإليه.

هذا: وباب الانتقاد علينا مفتوح، ورايات الاعتراض علينا تلوح، فسبحان من تفرّد بالكمال والتأييد، وتنزّه عن شوائب النقص والتعقيد. ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾. والله أسأل أن يتلقّى بالقبول، وأن يستر عوراتنا ويعفّر زلاتنا، إنه نعم المولى ونعم النصير.

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	- من الكلم المأثور في الحث على تعلم الإعراب
٧	- تمهيد
١١	- التقديم
١٣	- الكلام وما يتألف منه
١٤	- أقسام الكلام، ماذا يطلق على قولهم: (قد قام زيد)
١٤	- هل الاسم والفعل والحرف شيء واحد؟
	- علامات الاسم: <u>الأولى</u> : الجر، <u>والثانية</u> : التنوين (تعريفه - أنواعه - المختص منه والمشارك)، <u>والثالثة</u> : النداء، <u>والرابعة</u> : الإسناد، <u>والخامسة</u> : (أل)
١٧ - ١٥
١٩	- علامات الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً
	- الحرف - أقسامه - المختص والمشارك - العامل منه والمهمل - أقسام أخرى للحرف
٢٠
	أسماء الأفعال - تعريف اسم الفعل - الغرض منه - الفرق بين الفعل واسمه - أنواع اسم الفعل من حيث الزمن
٢٢ - ٢١
٢٣	- المعرب والمبني من الأسماء - تعريف المعرب والمبني من الأسماء
٢٤	- سر ثنية: هذا وهذه والذي والتي
٢٦	ما يتجاذب الاسم من الأشباه فيخرج عن أصله
٢٧
	<u>المعرب والمبني من الأفعال</u> :
	- وما اتفق على إعرابه بشرط، وما اتفق على بنائه - وما اختلف فيه من الأفعال - أحوال بناء الماضي - أحوال بناء فعل الأمر - أحوال بناء المضارع - الخلاف في إعراب المضارع وبنائه مع نون التوكيد - الأصل في نون (مِنْ) - سر العدول عن الأصل في بناء بعض الكلم - أنواع البناء - أنواع الإعراب: وبيان المشترك منها والمختص
٣٣ - ٢٧

- ٣٤ إعراب الأسماء الستة :
- الخلاف في إعرابها - نوعا (ذو) في العربية - تفصيل القول في إعراب (فو) -
اللغات الواردة في إعراب (أب وأخ وحـم) - اللغتان في إعراب (هن) - شروط
- ٣٧ - ٣٤ إعراب الأسماء الستة بالحروف - حكم الأسماء الستة باعتبار إضافتها
- ٣٨ إعراب المثنى وما يلحق به :
- لغتا العرب في إعرابه - أنواع المثنى - إعراب الملحق بالمثنى ٣٨ - ٤٠
- ٤١ إعراب جمع المذكر السالم :
- ما يجمع جمع مذكر سالماً وما لا يجمع - ما يثنى ويجمع وما لا يثنى ولا
يجمع - تعدد إعراب ما سمي به من جمع المذكر السالم - إعراب سنين
وأخواتها - حركة نوني المثنى وجمع المذكر ٤١ - ٤٧
- ٤٨ جمع المؤنث السالم :
- إعرابه - ما يلحق به - لغات العرب فيه - مذاهب النحاة في إعرابه - ما يجمع
جمع مؤنث وما لا يجمع - إعراب الملحق بجمع المؤنث السالم - الخلاف
في إعراب (أذرعان) ٤٨ - ٥١
- ٥٢ إعراب الممنوع من الصرف :
- أنواع ما يمنع من الصرف : أعلام - صفات - ما ختم بألفي التانيث - صيغة
منتهى الجموع - شرط منع الصرف ٥٢ - ٥٣
- ٥٤ إعراب الأفعال الخمسة
- ٥٦ إعراب المقصور والمنقوص
- ٥٧ الإعراب التقديري في الأفعال
- ٥٨ النكرة والمعرفة :
- تعريف النكرة وبيان نوعيها - ما يقبل (أل) من النكرات وما لا يقبلها ٥٨
- ٥٩ مواطن النكرة في الاستعمال العربي
- ٦٠ أنواع المعرفة :
١ - الضمير :
- الكلام على الضمير مستتراً وبارزاً - متصلاً ومنفصلاً - مختصاً ومشاركاً -
الخلاف في علة بناء الضمير - المشترك بين أنواع الإعراب من الضمائر،
وبين المخاطب والغائب - ما يأتي له الضميران (نحن وأنتما) - مسائل اتصال
الضمير وانفصاله جوازاً ووجوباً - حكم الأخص وغيره تقديماً وتأخيراً
واتصلاً وانفصلاً - ما تلحقه نون الوقاية وجوباً وجوازاً وشذوذاً ٦٢ - ٧٥

- ٢ - العلم: ٧٦
- تعريفه - أقسامه - ما يراعي في اجتماع العلم مع اللقب أو الكنية - تعدد إعراب اللقب - تقسيم العلم من حيث كونه مرتجلاً أو منقولاً - تعدد إعراب (بعلبك) - تعدد إعراب (سيويه) - تقسيم العلم من حيث كونه علم شخص وعلم جنس وحكم كل - ما يشترك فيه علم الشخص وعلم الجنس من الأحكام ٧٦ - ٨١
- ٣ - اسم الإشارة: ٨٢
- ما يشار به إلى المذكر والمؤنث - استعمالات (ذات) - ما يشار به إلى المثنى بنوعيه والجمع كذلك - رتب أسماء الإشارة والخلاف فيها - متى تجتمع (ها) التنبيه مع الكاف ومتى تجافيهما؟ - ما يشار به إلى المكان ٨٢ - ٨٥
- ٤ - الاسم الموصول: ٨٦
- يكون مفرداً ومثنى وجمعاً - لغات العرب في كل - المختص والمشارك - الاسمى والحرفي - صلة الموصول وشروطها وأنواعها - العائد على الموصول ذكراً وحذفاً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مخفوضاً - الموصولات الحرفية وصلاتها - الانفاق والاختلاف بين (أَنْ وما) المصدريتين - مواطن (ما) الظرفية المصدرية - أنواع (ما): مصدرية - مصدرية ظرفية - مصدرية تارة وظرفية أخرى - الموصولات الاسمى الخاصة - اللغات في (اللائي - واللاتي - والذين - والألي - واللاء) - الموصولات الاسمى المشتركة - الاقتصاد اللغوي في استعمالات (مَنْ - وما - وذو الطائفة) - التقارض في الاستعمال بين (مَنْ وما) الموصولتين - الخلاف في حقيقة (أَل - وما) الموصولتين - الوجوه العربية في استعمالات (ذو) الطائفة - استعمالات (ذا) في العربية - الوجهان في (من، ذا، وماذا) - صلة الموصول خاصاً كان أو مشتركاً - ما يجوز في صلة الموصول وما لا يجوز - ما يتجاذب (أَل) الموصولة وأثره في الاستعمال - الخلاف في دخول (أَل) الموصولة على الصفة المشبهة والفعل المضارع - أحوال (أي) الموصولة إعراباً وبناء - حكم عائد الموصول ذكراً وحذفاً جوازاً ووجوباً - مرفوعاً كان أو منصوباً أو مخفوضاً ٨٦ - ١١٠
- ٥ - المعرف ب (أَل): ١١١
- الخلاف على أداة التعريف - أنواع (أَل) - الخلاف في (أَل) الداخلة على (أَنْ) - الخلاف في (أَل) الداخلة على الاسم الموصول - ما يجوز فيه ذكر (أَل) وحذفها - نوعا العلم بالغلبة - أحوال (أَل) التي للغلبة - في استعمالات (أَل) ما يثبت ظاهرة المشترك في العربية أو الاقتصاد اللغوي ١١١ - ١١٥

- المبتدأ والخبر ١١٦
- تعريف المبتدأ - المبتدأ ضربان - شروط المبتدأ الذي له مرفوع سدّ مسدّ الخبر والخلاف فيها - العوامل النحوية: لفظية ومعنوية - سر زيادة الباء في (بحسبك) - حكم الاسم المتأخر إذا تطابق معه الوصف ثنية وجمعاً - الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية - حكم الاسم المتأخر إذا تطابق مع الوصف إفراداً - ما يجوز عربية وما يمتنع - لماذا لم يعرب النحاة الوصف مبتدأ في [أقائم أبواه زيد - ولا قائم؟] - سر رفع (قائم) في قولهم: [رب رجل قائم] ..
- تعريف الخبر: نوعا الخبر: مفرد وجملة - روابط جملة الخبر بالمبتدأ - الخلاف في عامل الرفع في المبتدأ والخبر - الخلاف في الخبر الجامد هل يتحمل الضمير؟ - الخبر المشتق يتحمل الضمير إذا لم يرفع الظاهر - الخلاف في إبراز الضمير واستتاره إذا جرى الوصف على غير من هو له - أريان لسيبويه في إعراب الضمير (هو) في نحو: (زيد قائم هو) - الإخبار بالظرف والجار والمجرور - الخلاف في أصل الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً - مواطن حذف متعلق الظرف والجار والمجرور وجوباً - متى يقدر متعلق الظرف والجار والمجرور فعلاً فقط؟ ومتى يقدر اسماً أو فعلاً على التكافؤ؟ - الإخبار بظرف الزمان والمكان وتفصيل القول فيه جوازاً ومنعاً - تباين ظرفي الزمان والمكان في الإخبار بهما - الخلاف في قولهم: (الليلة الهلائ) - مسوغات الابتداء بالنكرة - الكلام على الخبر تقديماً وتأخيراً جوازاً ووجوباً - الخلاف في بعض الأساليب - مواطن تأخير الخبر وجوباً - مواطن تقديم الخبر وجوباً - حذف المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً - مذاهب النحاة في حذف الخبر بعد (لولا) - مواطن حذف المبتدأ وجوباً - تعدد الخبر ومذاهب النحاة فيه ١١٦ - ١٥٥
- نواسخ المبتدأ والخبر - تمهيد ١٥٦
- أولاً: كان وأخواتها: ١٥٨
- الخلاف في (ليس) متى تفيد (ليس) نفي الحال؟ ومتى تفيد نفي الماضي والاستقبال؟ أقسام أفعال باب كان باعتبار شرط العمل، وباعتبار التصرف والجمود، وباعتبار التمام والنقصان - الخلاف في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا؟ - أحوال الخبر في باب كان تقديماً وتأخيراً جوازاً ووجوباً اتفاقاً واختلافاً - الخلاف في تقديم خبر (ليس) على اسمها - جواز تقديم الخبر على الاسم في باب كان اتفاقاً واختلافاً - الخلاف في تقديم خبر (ليس)

- عليها - تقديم معمول الخبر على اسم كان - زيادة كان في الاستعمال - أنواع
 كان في الاستعمال العربي - زيادة كان قياساً وسماعاً - مواطن حذف كان مع
 اسمها - حذف كان وحدها والتعويض عنها ب(ما) - شروط حذف النون من
 مضارع (كان) - الخلاف في قولهم: (لم يك الرجل قائماً) ١٥٨ - ١٧٣
 ثانياً: (ما) النافية وأخواتها: ١٧٤
- (ما) النافية وشروط إعمالها عمل (ليس) ولغتنا العرب فيها - حكم إعراب
 المعطوف على خبر (ما) الحجازية - زيادة الباء في خبر (ما وليس) وكان
 المنفية - (لا) النافية وشروط إعمالها في لغة أهل الحجاز - عمل (لا) النافية
 في الاسم المعرفة ومذاهب النحاة في ذلك - (إن) النافية ومذاهب النحاة في
 إعمالها - (لات) وشروط إعمالها والخلاف فيه ١٧٤ - ١٨٣
 ثالثاً: كاد وأخواتها ١٨٤
- الخلاف في (عسى) أوجه الاتفاق والاختلاف بين بابي (كان وكاد) - تقسيم
 أفعال باب (كاد) باعتبار الدلالة - ندرة وقوع خبر كاد وأخواتها مفرداً -
 تقسيم أفعال باب كاد باعتبار اقتران الخبر ب(أن) - تقسيم أفعال باب (كاد)
 باعتبار التصرف والجمود - ما اتفق عليه وما اختلف فيه من أساليب (عسى) -
 بنو تميم يلحقون (عسى) الضمائر، وأهل الحجاز لا يلحقونها - تقسيم أفعال
 باب كاد باعتبار التمام والنقصان - تعدد استعمال (عسى) واخلولق وأوشك) -
 لغتنا أهل الحجاز وتميم في إعراب (زيد عسى أن يقوم) - لغتنا العرب في
 حركة سين (عسى) في نحو: (عسيث) ١٨٤ - ١٩٥
 رابعاً: إنَّ وأخواتها: ١٩٦
- سر إعمال إنَّ وأخواتها عمل الفعل - الخلاف في عدة (إنَّ) وأخواتها - معاني
 (إنَّ) وأخواتها - التقارب والتباعد بين (ليت ولعل) - الخلاف في رافع خبر
 (إنَّ) - التزام الرتبة في باب (إنَّ) - تخلف الرتبة - حكم تقديم معمول الخبر
 على اسم (إنَّ) - مواطن كسر همزة (إنَّ) وفتحها - التكافؤ بين كسر همزة
 (إن) وفتحها ومواطنه - متى يتعين كسر همزة (إنَّ) بعد القول؟ ومتى يتعين
 فتحها؟ - متى يتعين كسر همزة (إنَّ) المكسورة الهمزة؟ - حمل (لكنَّ) على
 (إنَّ) - قياس (أنَّ) المفتوحة الهمزة على (إنَّ) المكسورة - حكم دخول اللام
 في خبر (إنَّ) إذا كان فعلاً جوازاً ومنعاً - مسائل يجوز فيها دخول لام
 الابتداء - تعريف ضمير الفصل وبيان فائدته في الاستعمال وشروطه في ذلك
 - اتصال (ما) الزائدة - ب(إنَّ) وأخواتها ومذاهب النحاة في إعمالها وإهمالها -

جواز إعمال (ليت) وإهمالها عند اتصال (ما) الزائدة بها وسر ذلك - ما يجوز من وجوه الإعراب في المعطوف على اسم (إنّ) قبل الخبر وبعده، ومذاهب النحاة في ذلك - قياس (لكنّ وأنّ) على (إنّ) في إعراب المعطوف على اسمها قبل الخبر وبعده - الخلاف في إعراب المعطوف على اسم (ليت) ولعل وكأنّ) قبل الخبر وبعده - (إنّ) العاملة والمهملة - الخلاف في اللام الواقعة بعد (إنّ) المخففة - القليل والكثير في الفعل الواقع خبراً ل(إنّ) المخففة - عمل (أنّ) المخففة وشرط اسمها وخبرها - التعويض عن

حذف نون (أنّ) الثانية - إعمال (كانّ) مخففة ١٩٦ - ٢٢٨

خامساً: (لا) التي لنفي الجنس: ٢٢٩

- ما تحتمله جملة (لا رجلٌ قائماً بل رجلان) من الصحة والخطأ - شروط عمل (لا) النافية للجنس في نكرتين - أنواع اسم (لا) النافية للجنس - الخلاف في إعراب اسم (لا) المفرد - الخلاف في رافع خبر (لا) النافية - الوجوه الجائزة في المعطوف على اسم (لا) المفردة - حكم (لا) النافية إذا تقدمتها همزة

الاستفهام - حذف خبر (لا) النافية ٢٢٩ - ٢٣٨

سادساً: (ظن) وأخواتها: ٢٣٩

- أحكام تشترك فيها أفعال القلوب - تقسيم الأفعال في باب (ظن) - تقسيم أفعال القلوب إلى متصرفة وجامدة - تقسيم أفعال القلوب باعتبار الإلغاء والتعليق - تعريف التعليق وبيان أدواته - تعريف الإلغاء ومتى يكون راجحاً؟ ومتى يكون مرجوحاً؟ ومتى يتساوى الإلغاء والإعمال؟ - الخلاف في إلغاء (ظن) متقدمة - الخلاف في (تظن) في قوله تعالى: ﴿وتظنون إن لبثتم﴾، هل هي معلقة أم ملغاة؟ - أثر الترادف في الاستعمال - حذف المفعولين أو أحدهما - إجراء

فعل القول مجرى (الظن) وشروطه ولغتنا العرب فيه ٢٣٩ - ٢٥٢

(أعلم وأرى) وأخواتهما: ٢٥٣

- أنواع الفعل المتعدي - (أعلم وأرى) عملهما - إلغاؤهما - تعليقهما - أصل المفعولين: (الثاني والثالث) - ما يجري مجرى (أعلم وأرى) في نصب ثلاثة مفاعيل - إجراء (أعلم وأرى) مجرى (علم) في أحكامها ٢٥٣ - ٢٥٧

الفاعل ٢٥٨

- تعريفه - عوامل رفع الفاعل - الخلاف في رتبتي الفعل والفاعل - اختلاف العرب في إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً - حذف فعل الفاعل جوازاً ووجوباً - الخلاف في رافع الاسم بعد (إنّ)

- الشرطية - تأنيث فعل الفاعل جوازاً ووجوباً - الخلاف في تأنيث فعل جمع المذكر السالم - التوسع في استعمال المفعول به - تقديم المفعول به على الفعل جوازاً ووجوباً - الخلاف في رتبتي الفاعل والمفعول به عند خفاء الإعراب - تأخير المفعول به عن الفاعل جوازاً ووجوباً - خلاصة أحكام الفاعل - ما لا فاعل له من الأفعال - مسائل حذف فيها الفاعل ٢٥٨ - ٢٧٢
- نائب الفاعل ٢٧٣
- تعريف نائب الفاعل وبيان أنواعه وأحكامه - أحوال بناء الماضي المبني للمجهول، ولغات العرب في حركة فاء الأجوف والمضعف - رفع اللبس بالحركة - اللغات الواردة في تاء (اختار وانقاد) للمجهول - نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل - الخلاف في نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده - نيابة أحد المفعولين عن الفاعل في باب (ظن) - الخلاف في نيابة المفعول الثالث في باب (أعلم) ٢٧٣ - ٢٨٠
- الاشتغال: ٢٨١
- تعريف الاشتغال - العامل في الاسم المتقدم - الخلاف في ناصب (زيداً) في قولنا: (زيداً ضربته) - أحوال الاسم المتقدم - مسألتنا وجوب رفع الاسم المتقدم - مسائل رجحان النصب - ما يجوز الفصل به بين الفعل المتأخر وضمير الاسم المتقدم - تفصيل مسائل أحوال الاسم المتقدم - ما يفسر عاملاً وما لا - ما يجوز وما يمتنع في باب الاشتغال ٢٨١ - ٢٩٠
- تعدي الفعل ولزومه: ٢٩١
- تعريف المتعدي: وبيان علامته وأقسامه - ما جاء على القياس من رفع الفاعل ونصب المفعول به وما عدل به عنه - تعريف اللازم وبيان أنواعه من حيث الصيغة والدلالة - حذف حرف الجر قياساً والخلاف فيه - ما يجوز فيه حذف حرف الجر وما يمتنع - الخلاف في محل (أنَّ وأن) بعد حذف حرف الجر - الرتبة الملزمة وغيرها بين المفعولين - مواطن حذف الفضلة - مواطن ذكر الفضلة - حذف ناصب الفضلة جوازاً ووجوباً ٢٩١ - ٢٩٨
- التنازع: ٢٩٩
- تعريف التنازع - الخلاف في أي العاملين أولى بالعمل في المتنازع فيه - ما يجوز وما يمتنع من أساليب التنازع - المتفق عليه والمختلف فيه بين البصريين والكوفيين من أساليب التنازع - متى يجب تأخير ضمير الفضلة منفصلاً؟ ومتى يجوز فيه الاتصال والانفصال؟ ٢٩٩ - ٣٠٣

- المفعول المطلق: ٣٠٤
- تعريف المصدر وبيان أنواعه - أنواع العامل في المصدر - الخلاف في أصل المشتقات - الخلاف في اسم الإشارة إذا ناب عن المصدر - ما ينوب عن المصدر - ما يثنى ويجمع من المصادر وما لا يثنى ولا يجمع - الخلاف في ناصب (زيد) في نحو (ضرباً زيداً) حذف عامل المصدر جوازاً ووجوباً - ما يمتنع حذف عامله وما يجوز وما يجب - ما يجب رفعه من المصادر وما يجب نصبه ٣٠٤ - ٣١٤
- المفعول لأجله: ٣١٥
- تعريف المفعول لأجله وبيان شروط نصبه - ما يتعين فيه الجرّ، وما يجوز فيه النصب والجرّ، ما اتفق على جرّه، أو جواز نصبه وجره، وما اختلف في نصبه وجرّه - أحوال المفعول لأجله وما يترتب على كل حالة من وجوه الإعراب - ما يصح وقوعه مفعولاً له وما لا يصح من المصادر ٣١٥ - ٣١٩
- المفعول فيه: ظرفا الزمان والمكان: ٣٢٠
- تعريف المفعول فيه - أنواع المفعول فيه وأنواع عامله - حذف عامل المفعول فيه جوازاً ووجوباً - إعراب ظرفي الزمان والمكان - نصب اسم المكان وجرّه - الخلاف في نصب ظرف المكان المختصّ - الظرف المتصرف وغير المتصرف - نيابة المصدر عن الظرف قياساً وسماعاً ٣٢٠ - ٣٢٧
- المفعول معه: ٣٢٨
- تعريف المفعول معه وبيان مذاهب النحاة في عامل النصب فيه - الجائز والممنوع من الأساليب - ما اتفق على صحته وما اختلف فيه من الأساليب - أحوال إعراب الاسم الواقع بعد الواو - توجيه النصب (شركاء) في قوله تعالى: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ - الخلاف في نصب (ضيعة) في نحو: (كل رجل وضيعة) ٣٢٨ - ٣٣٢
- الاستثناء: ٣٣٣
- تعريفه - نوعا المستثنى - الخلاف في ناصب المستثنى - لغتا أهل الحجاز وتيمم في إعراب المستثنى المنقطع بعد الكلام التام المنفي - أنواع الكلام قبل (إلا) وحكم الاسم الواقع بعدها في كل - تكرير (إلا) للتوكيد في مسألتي البدل والعطف - تكرير (إلا) بقصد الاستثناء - استعمالات (غير) - اللغات في (سوى) - الخلاف في (سوى) - الاستثناء بـ(ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا) - الخلاف في (حاشا) - اللغات في حاشا ٣٣٣ - ٣٤٤

الموضوع

الصفحة

الحال: ٣٤٥

- تعريف الحال - الحال الغالبة واللازمة - الحال المشتقة والجامدة - الخلاف في وقوع الحال معرفة - الخلاف في (الراكب) من قولنا: (جاء زيد الراكب) - الخلاف في توجيه وقوع الحال مصدرأ - مسوغات وقوع صاحب الحال نكرة - الكثير والقليل في وقوع الحال من النكرة - الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف - ما اتفق عليه وما اختلف فيه من تقديم الحال على صاحبها - شروط مجيء الحال من المضاف إليه - مواطن تقديم الحال على ناصبها أو تأخيرها عنه - العوامل المعنوية وشرط إعمالها في الحال - تعدد الحال وحدها - تعدد الحال وصاحبها - الحال المؤسدة والمؤكدة - أساليب الحال المؤكدة - روابط جملة الحال - حذف ناصب الحال جوازاً ووجوباً ٣٤٥ - ٣٦١

التمييز: ٣٦٢

- تعريف التمييز وبيان نوعيه وأقسام كل - نصب التمييز جوازاً ووجوباً، وجره بالمضاف أو الحرف - وقوع التمييز بعد أفعل التفضيل - وقوع التمييز بعد كل ما يقتضي تعجباً - مواطن تمييز الذات وتمييز النسبة - تقديم التمييز على عامله وتأخيرها عنه - الخلاف في تقديم التمييز على عامله المتصرف .. ٣٦٢ - ٣٦٨

حروف الجر - الخفض - الإضافة ٣٦٩

تعريف حروف الجر وبيان عدد الحروف الجارة - تعريف الجرّ - عوامل الجرّ في العربية - أقسام حروف الجر باعتبارات متعددة - ما يختص بعقيل وهذيل من حروف الجرّ - الخلاف في رافع الاسم بعد لولا - أنواع حروف الجر باعتبار الأصالة والزيادة وشبهها - المختص بجر الاسم الظاهر من حروف الجرّ - معاني حروف الجر الوضعية والسياقية، أو نيابة حروف الجر بعضها عن بعض - معاني (من) - الخلاف في زيادة (من) في الإيجاب - الكثير والقليل في استعمال بعض حروف الجر - ترادف (إلى وحتى واللام) - معاني اللام - معاني الباء - معاني (في) - معاني (على) - التقارض بين (على وفي) - معاني (عن) - معاني الكاف - المشترك بين الاسم والحرف من حروف الجرّ - زيادة (ما) بعد (من وعن والباء والكاف ورب) وحكم هذه الأحرف إعمالاً وإهمالاً - حذف حرف الجر قياساً وسماعاً شيوخاً وقلة وندوراً - الخلاف في عامل الجر في درهم من نحو: بكم درهم اشتريت هذا؟ ٣٦٩ - ٤٠٠

- الإضافة ٤٠١
- تعريف الإضافة وبيان الأصل في المضاف والمضاف إليه وإعرابهما - ما يحذف من المضاف، مذاهب النحاة في عامل الجر في المضاف إليه، ما تدل عليه الإضافة من حروف الجر، قسما الإضافة - ما تتميز به الإضافة غير المحضة أو اللفظية عن المعنوية - ما تمتنع فيه الإضافة عند البصريين - ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه - ما يضاف وما لا يضاف من الأسماء - ما يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية (إذ وحيث) ما يضاف إلى الفعلية فقط (إذا) الشرطية - أثر الترادف في الإضافة والبناء - الخلاف في بناء الظرف المرادف (إذ أو إذا) إذا أضيف إلى جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع - الخلاف في وقوع الجملة الاسمية بعد إذا الشرطية - الخلاف في حقيقة (لبيك) - (كلا كلتا) مما يضاف إلى المفرد ظاهراً كان أو مضمراً - أنواع (أي) في العربية وحكم كل إعراباً وبناء وما أضيف إليه كل نوع منها - الكلام على (لذن) - تعدد إعراب غدوة بعد لذن - الكلام على (مع) إعراباً وبناء إضافة وقطعاً - أحوال (قبل وبعد) ما حمل عليهما أو أشبههما من حيث الإعراب والبناء - حذف المضاف ووجها إعراب المضاف إليه - حذف المضاف إليه وحكم المضاف إعراباً وبناء - الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٤٠١ - ٤٣٣
- المضاف إلى ياء المتكلم ٤٣٤
- ما يعرض لآخر المضاف إلى الياء مع بيان حركتها ٤٣٤ - ٤٣٦
- إعمال المصدر واسمه ٤٣٧
- تعريف المصدر واسمه - موضعاً عمل المصدر وأحواله - إعمال اسم المصدر - اختلاف ابن مالك وابنه في (عطاء) أهو مصدر أم اسم مصدر - الخلاف في إعمال اسم المصدر - إجراء المصدر مجرى فعله في رفع الفاعل ونصب المفعول به - تعدد وجوه إعراب (من) في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ لَهُ سَبِيلًا﴾ - وجها إعراب تابع المجرور بإضافة المصدر ٤٣٧ - ٤٤٤
- إعمال اسم الفاعل وأمثلة المبالغة ٤٤٥
- تعريف اسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول - حالات إعمال اسم الفاعل - إعمال أمثلة المبالغة - إعمال اسم الفاعل وأمثلة المبالغة مفردة ومثناة وجمعاً - حالتها معمول اسم الفاعل ٤٤٥ - ٤٥١
- إعمال اسم المفعول ٤٥٢
- إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة - اتفاق اسم المفعول مع الفعل المبني للمجهول واسم الفاعل والصفة المشبهة ٤٥٢ - ٤٥٤

الموضوع	الصفحة
أبنية المصادر	٤٥٥
أولاً: مصادر الثلاثي قياساً وسماعاً - مصادر الثلاثي باعتبار صيغته وتعديده ولزومه	
- مصادر الثلاثي باعتبار دلالة أفعالها .	٤٥٥ - ٤٥٧
ثانياً: مصادر مزيد الثلاثي، والرباعي المجرد ومزيده - اسما المرة والهيئة -	
المصدر الميمي .	٤٥٧ - ٤٦٠
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات باسم الفاعل	٤٦١
صوغ اسمي الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره .	٤٦١ - ٤٦٤
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٤٦٥
تعريف الصفة المشبهة، بيان علامتها - زمنها - عملها - ما تصاغ منه - الفرق بينها وبين اسم الفاعل، أحوال الصفة المشبهة وأحوال معمولها، وبيان المسائل	
الجائزة والمفوضة في الاستعمال منها .	٤٦٥ - ٤٦٨
التعجب	٤٦٩
تعريف التعجب - بيان صيغته - أغراضه - الفرق بين (ما أفعلَ وأفعلُ به) سر جمودهما - إعراب (ما أفعله وأفعل به) الخلاف في دلالة (ما) في (ما أحسن زيدا) - ذكر المتعجب منه وحذفه - شروط صوغ (فعلِي التعجب) كيفية التعجب مما فقد شرطاً - نواذر التعجب التي لا يقاس عليها - تقديم معمول فعل التعجب، الفصل بين فعل التعجب ومعموله .	٤٦٩ - ٤٧٥
نعم وبئس، وما يجري مجراهما	٤٧٦
تعريف المدح والذم - الخلاف في حقيقة (نعم وبئس) - سر جمودهما - أنواع فاعلها - الخلاف في إعراب (قوم ومعشر) في قول ابن مالك: (نعم قوماً معشره) الخلاف في دلالة (أل) الداخلة على فاعل (نعم وبئس) - الخلاف في الجمع بين فاعل (نعم وبئس) والتمييز - إعراب المخصوص وأحواله - ما يجري مجرى (نعم وبئس) في المدح والذم والجمود وأنواع الفاعل - الخلاف في تحويل (علم وجهل وسمع) إلى (فعل) - الخلاف في أصل	
حذا .	٤٧٦ - ٤٨٤
أفعل التفضيل	٤٨٥
تعريف اسم التفضيل - ما يصاغ منه (أفعل التفضيل) مباشرة - ما يمتنع صوغ فعلِي التعجب وأفعل التفضيل منه - كيفية التفاضل مما فقد شرطاً - أحوال اسم التفضيل حذف (مِنْ) بعد اسم التفضيل كثيراً أو قليلاً - منع ذكر (مِنْ) بعد أفضل التفضيل - تقديم (مِنْ) على أفعل التفضيل وجوباً - تقديم (مِنْ)	

- على أفعال التفضيل شذوذاً - الخلاف في مطابقة (أفعل) المضاف إلى معرفة -
 ما تأتي له صيغة (أفعل) من المعاني - الخلاف في قياس مجيء (أفعل) لغير
 التفضيل - رفع أفعال التفضيل الضمير المستتر والاسم الظاهر - تدريبات . ٤٨٥ - ٤٩٥
- التوابع - النعت ٤٩٦
- تعريف التابع - أنواع التابع خمسة - تعريف النعت - أغراضه - ما يتبع فيه النعت
 متبوعه - ما ينعت به في كلام العرب، وما لا ينعت به - الخلاف في وقوع
 الجملة الطليية خيراً - تعدد النعت تفريقاً وجمعاً - الاتباع والقطع في النعت -
 جواز اتباع المنعوت ووجوبه - حذف النعت والمنعوت ٤٩٦ - ٥٠٤
- التوكيد ٥٠٥
- قسما التوكيد - التوكيد المعنوي وألفاظه - الخلاف في توكيد النكرة توكيداً معنوياً
 - ما اختلف في تثنيته من ألفاظ التوكيد المعنوي - توكيد الضمير بالنفس
 وبالعين - التوكيد اللفظي - تعريفه - ما يجري فيه من أنواع الكلمة ٥٠٥ - ٥١١
- العطف - نوعاه ٥١٢
- تعريف عطف البيان - أثر مشابهة عطف البيان النعت - أغراض عطف البيان - ما يجري
 فيه عطف البيان - الخلاف في إضافة المقترن بـ (أل) إلى المجرد منها ٥١٢ - ٥١٥
- عطف النسق ٥١٥
- تعريف عطف النسق - تقسيم حروفه باعتبار تشريك المعطوف للمعطوف عليه لفظاً
 وحكماً، أو لفظاً فقط - معاني حروف العطف - معنى الواو - ما تختص به الواو -
 معنى الفاء وما تختص به في الاستعمال - معنى (ثم) - معنى (حتى) - معنى (أم) -
 معنى (أو) - معنى (إما الثانية) - معنى (لكن ولا) - معنى (بل) - العطف على الضمير،
 عطف الفعل على الفعل - عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل والعكس . ٥١٥ - ٥٢٦
- البدل ٥٢٧
- تعريف البدل - أقسامه - الأجناس التي يجري فيها البدل - الإبدال مما تضمّن
 استفهاماً أو شرطاً ٥٢٧ - ٥٣١
- النداء ٥٣٢
- تعريف النداء - أدواته - أقسامها - ما تتميز به (يا) عن أخواتها - ما يمتنع معه حذف
 حرف النداء، وما يقل معه الحذف وما يجوز على السواء - الخلاف في حذف
 حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس - المنادى المبني والمعرب - أحوال
 المنادى المبني على الضم - ما يختص به لفظ الجلالة في باب النداء ٥٣٢ - ٥٤٠
- أنواع تابع المنادى ٥٤١

- أولاً: ما يجب نصبه - ثانياً: ما يجب رفعه - ثالثاً ما يجوز فيه الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المعنى. ٥٤٣ - ٥٤١
- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٥٤٤
- اللغات الجائزة في ياء المتكلم المضاف إليها المنادى - ما فيه لغتان (يا ضاربي) - ما فيه أربع لغات (يابن عم ويابن أم) - ما فيه ست لغات (يا غلامي) - ما فيه عشر لغات (يا أبي ويا أمي). ٥٤٦ - ٥٤٤
- أسماء لازمت النداء ٥٤٧
- (فل وفلة - ولؤمان ونومان) ما جاء على (فُعَل) سبباً للذكور أو (فَعَالٍ) سبباً للإناث - قياس اشتقاق (فَعَالٍ) سبباً للإناث واسم فعل الأمر - ندرة وقوع الأسماء السابقة في غير النداء إلا في الضرورة الشعرية. ٥٤٨ - ٥٤٧
- الاستغاثة ٥٤٩
- تعريف الاستغاثة - حركة لام المستغاث به والمستغاث له - أحوال المستغاث به. ٥٤٩ - ٥٥٠
- الندبة ٥٥١
- تعريف الندبة - تعريف المندوب - حكم المندوب - ما يحذف من آخر المندوب لأجل ألف الندبة - ما لا يتغير فيه آخر المندوب تجانساً أو رفعاً للبس - أحوال الوقف على المندوب وكحكم هاء السكت وصللاً - ندب المضاف إلى ياء المتكلم: ما فيه لغة واحدة - ما فيه لغتان. ٥٥٥ - ٥٥١
- الترخيم ٥٥٦
- تعريف الترخيم - ما يجوز ترخيمه - ما يمتنع فيه حذف ما قبل الآخر - ما يمتنع ترخيمه من غير المؤنث مطلقاً - ما اختلف في ترخيمه - ترخيم غير المنادى في الضرورة - لغتا العرب في آخر المرخم. ٥٦١ - ٥٥٦
- الاختصاص ٥٦٢
- تعريف المنصوب على الاختصاص - أنواعه - وجوه التوافق والتخالف بينه وبين المنادى - الباعث على الاختصاص. ٥٦٤ - ٥٦٢
- التحذير والإغراء ٥٦٥
- تعريف التحذير - أساليبه - ما شذ فيه - تعريف الإغراء - أساليبه. ٥٦٧ - ٥٦٥
- أسماء الأفعال ٥٦٨
- تعريف اسم الفعل - أقسامه: تقسيمه باعتبار زمانه - تقسيمه باعتبار القلة والكثرة - تقسيمه باعتبار القياس والسماع - تقسيمه باعتبار المرتجل والمنقول - تقسيمه باعتبار اللازم والمتعدي - سرّ وجوب تأخير معموله عنه. ٥٧١ - ٥٦٨

- ٥٧٢ اسم الصوت
- ٥٧٢ تعريف اسم الصوت - نوعاه - حكمه .
- ٥٧٣ نونا التوكيد
- ما يؤكد من الأفعال بالنونين وما لا يؤكد - أحوال توكيد الفعل المضارع بالنونين - ما يمتنع توكيده مطلقاً - حركة آخر الفعل المؤكد بالنون وحذف ذلك الآخر أو إثباته - ما تخص به نون التوكيد الخفيفة - تدريبات ٥٧٣ - ٥٧٩
- ٥٨٠ الاسم الممنوع من الصرف
- أقسام الاسم من حيث التمكين وغيره، أقسام التنوين من حيث المختص والمشارك - أنواع العلل المانعة من الصرف - وجوه الاتفاق والاختلاف بين المنصرف والممنوع - ما يمنع من الصرف لوجود علة واحدة - ما يجري مجرى (غواشٍ) رفعاً ونصباً وخفضاً - ما يحمل على الجمع المتناهي - الصفات الممنوعة من الصرف ثلاث - الأعلام الممنوعة من الصرف ستة - ما يمنع من الصرف لشبه العلمية - صرف الممنوع، ومنع المصروف ومواطن كل ٥٨٠ - ٥٩٣
- ٥٩٤ إعراب الفعل المضارع
- نواصب الفعل المضارع - ما يعمل مطلقاً فلا يهمل - ما يعمل مذكوراً بشروط، ويهمل عند فقدها، جواز إعمال (إذن) وإهمالها - ما يعمل ويهمل ويذكر ويضم وهو (أن) - تدريبات - إظهار (أن) وإضمارها وجوباً أو جوازاً بعد اللام من حروف الجر - نصب المضارع بعد (حتى) ورفعها - نصب المضارع بعد (أو)، نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية وواو المعية - الخلاف في شرط جزم المضارع بعد النهي إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء - نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد الواو والفاء وثم وأو من حروف العطف وشرط ذلك - نصب المضارع بعد (أن) محذوفة شذوذاً - تدريبات - تعدد إعراب الفعل (تشرب) في قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ٥٩٤ - ٦٠٨
- ٦٠٩ جوازم المضارع
- علة: الجزم بـ (إن) الشرطية - نوعا الجازم - ما يجزم فعلاً واحداً: (الطلب - لام الأمر - لا الناهية - لم ولماً) - ما يجزم فعلين: (إن، إذا ما، مَنْ، ما، أيان، متى، أينما، أنى، حيثما) - يشترط في جملة الشرط أن تكون فعلية - الأصل في جملة الجواب أن تكون فعلية وقد يعدل عن ذلك - أنواع الشرط والجزاء إذا كانا فعلين - تكافؤ رفع الجواب وجزمه إذا كان الشرط ماضياً -

- وضعه إذا كان الشرط مضارعاً - وجوب اقتران الجواب بالفاء - نيابة إذا
 الفجائية عن الفاء الجزائية - ما يجوز من وجوه الإعراب في المعطوف بالواو
 أو الفاء على الشرط أو الجزاء - جواز حذف الجواب أو الشرط استغناءً
 بأحدهما عن الآخر - حذف جواب الشرط أو القسم ٦٠٩ - ٦١٨
- (لو) ٦١٩
- (لو) المصدرية - (لو) الشرطية تكون للتعليق في الماضي، وللتعليق في المستقبل
 - ما تختص به (لو) الشرطية - أنواع جواب (لو) وما يعرض له من الإثبات
 والنفي - تدريبات - الخلاف في اختصاص (لو) إذا دخلت على (أَنَّ)
 ومعمولها. ٦١٩ - ٦٢٢
- (أما - ولولا - ولو ما) ٦٢٣ - ٦٢٦
- نيابة (أَمَّا) عن فعل الشرط وأداته (مهما) وحكم الفاء بعدها ذكراً أو حذفاً شعر
 أو نثراً - استعمال (لولا ولو ما) وأنواع جوابهما وما يعرض له - تدريبات ..
 الإخبار بالذي والألف واللام ٦٢٧
- الغرض من هذا الباب - ما ينحصر فيه هذا الباب - شروط الاسم المخبر عنه
 بالذي وفروعه - تدريبات - الإخبار بالألف واللام - شروط ما يخبر به عن
 الألف واللام زيادة على ما تقدم في الذي وفروعه - تدريبات - الفرق بين
 الإخبار بالذي وبين الإخبار بالألف واللام. ٦٢٧ - ٦٣٢
- العدد ٦٣٣
- تعريف العدد - تذكير العدد وتأنيثه - تمييزه - اللغات في شين عشرة - إعرابه
 وبناءه - إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه - الخلاف فيه إعراباً وبناءً -
 جموده واشتقاقه - استعمال العدد المشتق مفرداً ومركباً. ٦٣٣ - ٦٤٠
- كنايات العدد (كم وكأي وكذا) ٦٤١
- دلالة (كم) الاستفهامية، دليل اسميتها - بيان تمييزها نصباً وجرأً - الخلاف في عامل
 الجر في التمييز - معنى (كم) الخبرية - تمييزها - يجري مجرى (كم) الخبرية في
 الدلالة على التكرير (كذا وكأي) وتمييز كل - استعمالات كذا. ٦٤١ - ٦٤٣
- الحكاية بـ (مَنْ وَأَيَّ) ٦٤٤
- أولاً: الحكاية بأيّ - ثانياً: الحكاية بـ (مَنْ). ٦٤٤ - ٦٤٧
- كلمة المؤلف ٦٤٧
- محتويات الكتاب ٦٤٨
- السيرة الذاتية للمؤلف ٦٦٣

السيرة الذاتية للمؤلف

أولاً: المؤهلات والدرجات العلمية:

- التحق المؤلف بالأزهر الشريف سنة ١٩٥١م، وتخرّج سنة ١٩٦٤م من كلية اللغة العربية فحصل منها على الإجازة العالية سنة ١٩٦٤م، ودرجة التخصص (الماجستير) سنة ١٩٦٧م، ودرجة الدكتوراه (العالمية) سنة ١٩٧١م بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى، وعلى درجة أستاذ مساعد: (مشارك) سنة ١٩٧٧م، ثم على درجة أستاذ في النحو والصرف والعروض من جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٩٨٦م.

ثانياً: التدرج الوظيفي:

- عمل مدرساً للغة العربية بالإعدادي بجمهورية مصر العربية في الفترة ما بين ١٩٦٤م - ١٩٦٩م.
- ومعيداً في كلية اللغة العربية بالقاهرة في الفترة ما بين ١٩٦٩م - ١٩٧٢م.
- ومدرباً بقسم اللغويات في الكلية نفسها في الفترة ما بين ١٩٧٢م - ١٩٧٧م.
- تعاقد مع جامعة أم القرى سنة ١٩٧٥م، وعمل مدرساً بمعهد اللغة العربية لغير الناطقين بها في الفترة ما بين ١٩٧٥م - ١٩٩٠م، ثم أستاذاً في النحو والصرف والعروض بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى من ١٩٩٠م ولا يزال بها.

ثالثاً: المؤلفات:

- ١ - سلسلة تيسير علوم العربية وتشمل: إرواء الغليل بتيسير علمي الخليل - وتيسير الصرف بمضمون شذا العرف للشيخ أحمد الحملاوي - وفوح الشذا بتيسير شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري - والعذب السلسبيل بتيسير شرح ابن عقيل على الألفية - ونجاح السالك بتيسير أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري.
- ٢ - كتب أخرى: المقنع في الدراسات النحوية - الضمير وأثره في عامله - مفاهيم وأسرار دقيقة حول ظاهرة التنوين - التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية - مظاهر اختلاف لغات العربية - بدائع من العربية: دراسة تحليلية لقضايا مختلفة.
- ٣ - أبحاث نشرت في مجلات مقومة: ملامح لغات هذيل - جمع المذكر السالم دراسة نقدية تحليلية - المنهج الوظيفي لظاهرة التثنية - الاعتماد على القصد في الاستعمال العربي - الشذوذ والضرورة في النحو العربي - الموضح في الدراسات اللغوية.
- ٤ - مشروعات تحت الطبع: فهرست التبيان لأبي البقاء العكبري - فهرسة الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري - فهرسة معاني القرآن للفرّاء - دراسات متنوعة في ديوان الهذليين - الوظائف الحركية في الاستعمال العربي - قضايا المصدر في التراث - قضايا الفعل - قضايا المثني والجمع... إلخ.

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن العجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

العَدْبُ السَّابِيلِ